

ما شاء الله لا قوة الا بالله

الجزء الثامن

من شرح المحقق الجهمي

الفاضل المدقق سيدي أبي

عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل

للإمام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

(وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدو نعم الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جنته)

طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطبيب التازي المغربي

الطبعة الثانية

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

(قوله وانما أتى المؤلف به) أي بهذا الباب (قوله أن يتظر) أي القاضي أي ومن المعلوم أن حكم القاضي فرع شهادة الشهود فتاسب أن يذكر بعدهما وقوله فيه أي الباب أي أحكامه أولاً أي كل يوم أي حين يجلس كل يوم يتظر أولاً إلى الحكم في الدعاوى المتعلقة بتلك الأحكام (قوله لأنه أوكد الضروريات) في العبارة حذف والتقدير لأنه متعلق بأوكد الضروريات وقوله وهي أي أوكد الضروريات أنت باعتبار أنه ضرورة من الضروريات (قوله في الصحيح) دليل لكون ما ذكر أكيد الضروريات (قوله ولهذا) أي لما ذكره من الأولية (قوله ينبغي التمسك بشأنها) أي شأن أحكامها وقوله وكذا في الدنيا أي أول ما يقضى بين الناس في الدنيا في الدماء ثم لا ينبغي ذكر ذلك لأنه متقدم في قوله إلى أنه ينبغي للقاضي أن يتظر فيه أولاً أي أول جلوسه كل يوم في مجلس الحكم (قوله وفي الحديث) معطوف على قوله في الصحيح (قوله بشطر كلمة) كان ينطق بالالف والقاف من اقتل (قوله آيس من رحمة الله) أي من دخول الجنة أي مع السابقين أو يحمل على المستحل فإن قلت أنه على الأول ليس هناك آيس بل هو معرض

ومن يتوكل على الله
هو حبيب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

باب ذكر فيه أحكام الدماء وما يتعلق بها

وانما أتى المؤلف به اثر الاقضية والشهادات إشارة إلى أنه ينبغي للقاضي أن يتظر فيه أولاً لأنه أوكد الضروريات التي تجب مراعاتها في جميع الملل بعد حفظ الدين وهي حفظ النفوس في الصحيح أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء ولهذا ينبغي التمسك بشأنها وكذا في الدنيا وفي الحديث من اشترك في دم مرئ مسلم بشطر كلمة جاء يوم القيامة بين عينيه مكتوب آيس من رحمة الله إلى غير ذلك من الأحاديث وحديث أول ما يقضى المتقدم لا يعارضه حديث أول ما يتظر فيه من عمل العباد الصلاة لأن هذا في خاصة أعمال العبد نفسه وذلك فيما بينه وبين غيره لكن انظر أيها المتقدم والظاهر أنه القضاء في الدماء ولما كانت أركان الجنابة ثلاثة الجاني والجنى عليه والجنابة ولكل منها شروط ذكر جميعها وابدأ بالركن الأول فقال (ص)

ان دخول الجنة أي مع السابقين أو يحمل على المستحل فإن قلت أنه على الأول ليس هناك آيس بل هو معرض للعفو قلت نعم إلا أنه ينبغي الالتفات إلى الظاهر لأجل الزجر كما قيل في قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ (قوله الجنابة الخ) لم يتكلم على حقيقة الجنابة ذات الأركان المذكورة وعرفها ابن مرزوق بقوله وأما حقيقة الجنابة اصطلاحاً فهي إتلاف مكلف غير

حربي نفس انسان معصوم أو عضوه أو اتصالاً بجسمه أو معنًى قائماً به أو جنينه عمداً أو خطأً بتحقيق أو تهمة انتهى فأتلاف مكاف
جنس وغير حربي يخرج الحربى إذا يؤاخذ بما كتبه مما ذكرهنا ونفس انسان وما بعده يخرج أتلاف المال والجنابة على
العرض فليس من هذا الباب وإضافة نفس للانسان يخرج أتلاف نفس غيره ويدخل نفس العبد والذى ومعصوم يخرج الحربى
ومن وجب قتله هو جب لا يعنى عنه وأتلاف الاتصال بالجسم كناية عن الجرح والمعنى القائم بالجسم كالعقل والسمع وغيرهما مما يأتى
وضمير جنينه يعود على الانسان وعمداً أو خطأً منصوبان بأتلاف وتحقيق متعلق به وذ كرطوبة لعطف أو تهمة عليه والمراد بها
اللوث الموجب لثبوت الدم مع القسامة انتهى فإذا علمت ذلك فلا يرد أن السارح جعل من أركان الجنابة الجنابة وهذا لا يصح لأن
الشيء لا يكون ركن نفسه وحاصل الجواب أن الجنابة ذات الأركان هي الأتلاف المقيد بالقيود المذكورة والجنابة التي أخذت ركنها هي
الأتلاف بدون التقيد بالقيود المذكورة فلا يراد فتدبر (قوله أن أتلف) أى عمداً بدليل قوله فالقود عينا وأما الخطأ فيعلم من نص
المصنف على الدية فيما سياتى (قوله وان رق) انما نص عليه لئلا (٣) يتوهم أنه لا يقتل بالحرق أشرف الحرق وأولاه

ر بما يتوهم أنه كالبهية
وفعل العجماء جباراً أى هدم
وقوله غير بالرفع صفة
وبالنصب على الحال لأنها تاتى
من النكرة على قلة كما فى الحديث
وصلى وراءه رجال قياماً وقوله
ولا زائد حربة بأن كان مساوياً
أو أنقص ويجوز فى قوله زائد
حربة عطفه على المضاف
اليه ولا مؤكدة والرفع
بعطف لا على غير لأنها اسم
بمعنى غير ظهر أعراجهما فيما
بعدها ولا زائد اسلام بأن
كان مساوياً أو أنقص وقوله
حين القتل راجع للجميع أى
مكلف حين القتل وان رق
حين القتل غير حربي حين
القتل ولا زائد حربة أو اسلام

أن أتلف مكلف وان رق غير حربي ولا زائد حربة أو اسلام حين القتل الاغيلة (ش) يعنى
أن من شرط القصاص من الجاني أن يكون مكلفاً غير حربي ولورقيقاً فلا يقتص من صبي ولا
مجنون لأن عمدهما خطأهما سواء ويقتل العبد بالحرق إن شاء الولي فإن استحياء خير السيد
فى اسلامه أو فدائه بالدية ولا قصاص على الحربى لأنه إذا جاء ثابته أنه لا يقتل بما يقتل قبل
توبته ولا خلاف فى ذلك وسواء كان ممن تقبل منه الجزية كاليهودى والنصرانى أو لا تقبل
منه كالمجوسى لأن شرط القاتل الذى يقتص منه أن يكون ملتزماً بالأحكام والحربى غير ملتزم
لها ويجب القصاص على الذى والى المجنون إذا جنى فى حال إفاقته وعلى المذكره
على تفصيل سياتى ويشترط فى المكلف الجاني الذى يقتص منه أن لا يكون زائداً فى
الحربة أو فى الاسلام حين القتل أما أن كان زائداً فيما ذكر حين القتل فلا قصاص عليه فلو
قتل الحر المسلم عبداً مسلماً فإنه لا قصاص عليه ولو قتل العبد المسلم كافراً فإنه
لا قصاص عليه وعكسه يقتل به ولا توارى حربة الكافر حرمة الاسلام إلا أن يكون القتل
لأجل أخذ المال وهو المسمى بالغيلة فلا يشترط الشروط المتقدمة بل يقتل الحر بالعبد
والمسلم بالكافر لما علمت أن القتل فى الغيلة للفساد لا للقصاص ولهذا عفا لى الدم عن
القصاص فلا يقبل منه ذلك كما يأتى فى محله عند قوله وليس للولى العفو (ص) معصوماً
للتلف والاصابة (ش) هذا معمول لقوله أتلف لأنه المقدم أنه يعتبر فى الجاني التكليف
وكونه غير حربي ولا زائد حربة أو اسلام أشار الى ما يعتبر فى المجنى عليه نفساً أو جرحاً أو طرفاً
فبين أنه لا بد أن يكون معصوماً الى حين التلف فى النفس والى حين الاصابة فى الجرح فيعتبر
فى النفس العصمة من حين الضرب الى حين الموت وفى الجرح من حين الرمي الى حين الاصابة

حين القتل أى وسببه وهو الرمي مثلاً (قوله الاغيلة) الاستثناء منقطع لأنه غير داخل فيما قبله لأن ما قبله القتل فيه للقصاص وهنا
للفساد (قوله فلا يقتص من صبي ولا مجنون) والدية على عاقلة المجنون (قوله وسواء كان الخ) هذا ضعيف لأن المقدم أن الجزية
لا يختص بها الكتابى والحاصل أن المدار على كونه ملتزماً بالأحكام (قوله إذا جنى فى حال إفاقته) أى ثم جنى بعد ذلك ولكن لا يقتص
منه حال الجنون بل ينتظر إفاقته إن رجعت وإن أيس منها فالدية فى ماله فإن أفاق بعد ذلك اقتص منه إلا أن يكون حكم حاكم يرى
السقوط وأما إذا قتل حال جنونه ففيه الخلاف السابق فى باب الغصب وما ذكرناه قرياً أحد الأقوال وذلك لأن الأقوال ثلاثة فقليل
هدر وقيل الدية فى ماله وقيل على عاقلة وأما إذا شك هل قتل حال الجنون أو حال الإفاقة فقال بعض القرويين لا يلزمه قصاص وأما
الدية فلازمة وهل له أو لعاقلة انظر ذلك ولا يجزى هنا القول بسقوطها عنه (قوله فلو قتل الخ) أى وإذا رمى مسلم كافراً فأسلم قبل
وصول الرمية اليه ومات عقب ذلك فإنه لا قصاص على الرامي لأنه حين الرمي كان كافراً (قوله وهو المسمى بالغيلة) بكسر الغين المعجمة
القتل لأجل المال وفى معناه الحرابة (قوله فلا يقبل منه ذلك) أى بل يقتل الحرابة ولا يسقط حدها إلا باتيان الإمام طائعا أو تركه
ما هو عليه نعم إذا أتى الإمام طائعا وترك ما هو عليه ثم عفا الولي عن الجاني فإنه يعتبر عفوه وأما قبل حصول أحد ما فلا يعتبر عفوه

(قوله اسلم) اي المرتد وقوله ان مات أي المرتد لانه وان أسلم لم يكن معصوما حين الرمي ولو رمى حر مسلم مثله بسهم فارتد المرعى قبل وصول السهم اليه ثم مات فلا قصاص لانه حين الاصابة لم تستر العصمة ولو جرح مسلم مسلما فارتد الجرح ثم نزاعات فلا قودلانه صار الى ما أحل دمه ولو قطع مسلم يدم مسلم ثم ارتد المقتوع فمات مرتدا أو قتل لثبت القصاص في قطع اليد فقط لا النفس لان الموت كان وهو مرتد واعلم أن الجنى عليه أربعة أقسام أحدها أن لا يكون معصوما حين السبب ولا حين المسبب الثاني أن لا يكون معصوما حين السبب فقط والحكم في هذين القسمين أنه لا يقتص من الجاني عليه فيما الثالث أن يكون معصوما حين السبب والمسبب وبينهم ما والحكم في هذا أنه يقتصله من الجاني على النفس حيث لم يكن الجاني زائدا بجرية أو اسلام حين السبب والمسبب أو أحدهما ويقتصله من الجناية فيمادون النفس من الجاني حيث كان مساويا له فيما تقدم ولا يقتصله من الزائد عليه فيما ذكر ولا من الناقص عنه فيه القسم الرابع عكس الثاني وهو أن لا يكون معصوما حين السبب ثم تحصل العصمة حين المسبب وحكمه أنه لا يقتص منه (قوله يعلم منه المبدأ) لا يخفى أنه لا يعلم منه خصوص المبدأ بل يعلم أن هنالك

مبدأ (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) أي مع محمد رسول الله وكانت سكنت عنه لان جملة لا اله الا الله صارت كأنها علم على المجموع من لا اله الا الله محمد رسول الله وفيه إشارة الى أن المراد بالايمان في المصنف الاسلام لا الايمان الباطني الذي هو التصديق وبعبارة أخرى أي بايمان بالله ورسوله مع التزام أحكام الاسلام فأطلق الايمان وأراد به الاسلام (قوله أو جزية) وتركه المصنف لفهمه بالاولى (قوله التشبيه الخ) الحق أنه تمثيل وأدخلت الكاف القاطع ونحوه من غير المستحق (قوله لاقتيانه) أي وحيث كانت العلة في ذلك الاقتيانه فلا أدب اذا أسلمه الامام كما أنه اذا علم أن الامام لا يقتله فلا أدب عليه في قتله ولو غيلة ولكن براعي فيه أمنه فتنة ورذيلة وقوله لا من المستحق أي في نفسه يدل عليه قوله

أي فلا بد من اعتبار الحالين معاملة الرمي وحالة الاصابة في الجرح وحالة الضرب وحالة الموت في النفس وهذا في العمد الذي فيه القود وأما الخطأ والعمد الذي لا قود فيه فتعرض لهما فيما يأتي في قوله وضمن وقت الاصابة والموت وحيث اعتبر الحالين معا فاذا رمى كافر مرتدا وقبل وصول الرمية اليه أسلم اعتبر حال الرمي فلا يقتل به ان مات وكذا لو جرحه ثم أسلم ونزوات فانه لا يقتل به لمراعاة حالة الجرح فقوله معصوما مضافة لموصوف محذوف أي شيئا يشمل النفس والطرف والجرح ولا يشمل المال لقوله فالقود ولا تقدر شخصا ولا آدميا ولا عضوا وقوله للتلغ متعلق بمعصوما واللام بمعنى الى التي لانتهاء الغاية أي منتهية عصمته الى وقت التلغ والاصابة لا معنى عند وعلى جعلها للغاية يعلم منه المبدأ لان كل غاية لها مبدأ كما امر التنبيه عليه ثم بين أن العصمة تكون بأحد أمرين أشارا ولهما بقوله (بايمان) لقوله عليه السلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا يحققها ولثانيهما بقوله (أو أمان) لقوله تعالى وان أحسد من المشركين استبارك فاجر حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه قال ابن الحاجب أو جزية لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (ص) كالقاتل من غير المتحقق (ش) التشبيه في قوله معصوما والمعنى أن القاتل دمه معصوم بالنسبة الى غير مستحق دمه وأما بالنسبة الى مستحق دمه فلا عصمة لكن اذا قتله من غير إذن الامام فانه يؤدب لاقتيانه على الامام أي الامام العدل والافلا أدب كما قاله أبو عمران وقوله (وأدب) راجع للفهوم وهو عطف على مقدر أي لا من المستحق فلا قصاص وأدب ويحتمل أنه جواب شرط مقدر أي وان قتله المستحق أدب (ص) كمرتد وزان أحسن ويدسارق (ش) يعني أن المرتد اذا قتله مسلم بغير إذن الامام فانه لا يقتل به ولكن يؤدب وعليه دية ان قتله قبل فوات زمن الاستتابة

وديته

قتله ولو غيلة ولكن براعي فيه أمنه فتنة ورذيلة وقوله لا من المستحق أي في نفسه يدل عليه قوله

بعدوان فقتل غيب القاتل الخ (قوله وزان أحسن) لا غير محصن فيقتل الا أن يقول وجسده مع زوجتي وثبت ذلك بأربعة يرويه كالرود في المسئلة فلا يقتل بذلك لعذر الغيرة وعلى قاتله دية فان لم يكن الا مجرد قوله قتل به الا أن يأتي بطلخ فلا يقتل لدرته بالشبهة وانظر اقراره برزاهها وكذلك قتله بها عند ثبوتها بأربعة في بنته وأخته وأمه والظاهر لا قصاص في الاول (قوله ويدسارق) ذكر أو أنني وثبت عليه ذلك ببيعة عادلة أو اقراره ولو بعد القطع وكذا يد قاطع غيره حيث يجب قطعه فيؤدب القاطع بغير إذن الامام ومحل الادب في هذه المسائل اذا وقعت عمدا (قوله ٢ اذا قتله زمن الاستتابة) وكذا بعد ما على ما قاله الشيخ أجسد من أنه لا مانع من اجتماعهما عليه لاحتمال أنه لو لم يقتل لا يمكن رجوعه الى الاسلام ونص ابن شاس ودية المرتد في قول دية المجوسي في العمد والخطا في نفسه وفي جرحه رجوعه للاسلام أو قتل على رده وذكرا ابن القاسم وأصبح ومقابله قولان أولهما ما رواه مخنون عن أشهب أن عقله عقل الدين الذي ارتد اليه وثانيهما ما روى عنه أيضا لا شيء على قاتله لانه مباح الدم والمعتمد الاول

(قوله ودينه ثلث خمس) أي وهو ستة وستون دينارا وثلاثا دينار (قوله أي فالقود متعين) لا يخفى أن هذا جواب الشرط وجواب الشرط لا يكون إلا جلة فلذا قدره بما ترى وكأنه يشير إلى أن عينا (٥) منصوب على التمييز من الخبر ولم يعمد لذلك

فلذلك قال بعض قوله عينا تمييز محول عن الفاعل أي فيجب عين القود أو عن المبتدأ أي فعين القود واجبة والمراد بالعين الذات انتهى (أقول) أو منصوب على الحال من فاعل يجب الواقع خبرا والمعنى فالقود يجب في حال كونه عينا (قوله لأن الكلام في جزاء الجناية) بمسند الهمزة أي من المجازاة وقوله وجزاؤها أي مقابلها (قوله فانه يبرأ) أي بالغا أو غيره ولا يقتل وليس عليه إلا الأدب إن استمر على البراءة وإن رجع فينبغي قبوله لأنه أسقط حقا قبل وجوبه فيقطع القاطع ولو قال اقتل عبدي ولك كذا أو بغضني فقتله فيضرب القاتل مائة ويحبس عاما وكذا يضرب السيد مائة ويحبس عاما وليس لسيد قيمته على المعتد كقوله أحرقت ثوبي أو ألقته في البحر لأنه أباحه له ما لم يكن المأذون له مودعا بالفتح واللام فتمت لأنه في حفظه دون ما قبله وإذا قال الولي لشخص إن قتلت من في ولايتي فقد أبرأتك فقتله فانه يقتض من القاتل لأن الولي ليس له تسلط على النفس (قوله لغاف مطلق) بكسر اللام (قوله عقوا مطلقا) المتبادر أن مطلقا بفتح اللام صفة لعفو وإن كان يقرأ في المصنف بكسر اللام (قوله لا أن يظهر من حاله) أي بان يقول

ودينه ثلث خمس دية المسلم كدية المجوسي المستامن وكذلك الزاني المحصن إذا قتله مسلم بغير إذن الإمام وكذلك قاطع يد سارق بغير إذن الإمام لافتياته على الإمام فالتشبيه في الأدب أي شخص مرتد وشخص زان وشخص سارق فيشمل الذكر والأنثى ولو قال وعضو سارق لكان أحسن أي وثبت ما ذكر ببيضة عادلة أو اقرار وقوله (فالقود عينا) جواب عن قوله أن تلف مكلف والمعنى أن المكلف إذا جنى عمدا عدوانا فانه يتعين في حقه القود وليس للولي أن يلزم الجاني الدية الآن يعفو مجبانا أو يرضى الجاني بالدية هذا مذهب ابن القاسم وهو المشهور واختاره ابن رشد وروى أشهب التخيير بين القود والعفو على الدية جبراً على الجاني وقال به واختاره اللخمي فقوله عينا أي فالقود متعين لا الدية فلا ينافي أن لولي المفتول العفو مجبانا على مذهب ابن القاسم وليس المراد بالقود متعين لا العفو لأن العفو لا يقابل القود وإنما يقابل الدية لأن الكلام في جزاء الجناية وجزاؤها القود والدية لا العفو (ص) ولو قال إن قتلتني أبرأتك (ش) هذا في معنى الغاية للقود أي أن القصاص ثابت ولو قال المقتول للقاتل إن قتلتني أبرأتك ففعل فان القاتل لا يبرأ بذلك ويقتل به لأن الحق بعد الموت انتقل للوراث وكذلك لو قال له اقتلني ابتداء لأنه عفا عن شيء لم يجب له أمان قال له إن قطعت يدي مثلاً فقد أبرأتك ففعل فانه يبرأ بذلك ولا قصاص عليه ولكن عليه الأدب ما لم يترام به الجرح للموت والافلأوليه القسامة والقتل أو أخذ الدية وكلام المؤلف ظاهر فيما إذا وقع الأبراء قبل انقضاء المقاتل وأمان قال له بعد انقضاء مقاتله أبرأتك من دمي أو أوان مت فقد أبرأتك من دمي فانه يبرأ منه قاله في شرح الرسالة (ص) ولاديه لغاف مطلق الآن تظهر ارادتها فيحلف ويبقى على حقه إن امتنع (ش) يعني أن ولي الدم إذا عفا عن القاتل عفواً مطلقاً أي سكت فيه عن ذكر الدية فان العفو يلزمه فإذا قال بعد ذلك انما عفوت لأجل الدية فانه لا يصدق في ذلك إلا أن يظهر من حاله ومن قرائن الأحوال أنه أراد ذلك فانه يحلف ويبقى على حقه في القتل إن امتنع القاتل من إعطاء الدية يريد إذا لم يطل والافلاشي له وبطل حقه لمنافاة الطول الإرادة المذكورة لأنه مظنة الكذب والافتراء ولا يحتاج لهذا القيد لفهمه من قوله الآن تظهر ارادتها ومع الطول لم تظهر ارادتها (ص) كعفو عن العبد (ش) يعني أن العبد إذا قتل حراً أو عبداً منه ففعل فولي الدم عن القاتل فانه يلزمه ذلك فإذا قال بعد ذلك انما عفوت عنه لا أخذه أو أخذ قيمته أو أخذ قيمة العبد المقتول أو أخذ الدية أن كان المقتول حراً وتكون منجمة كما أتى فانه لا يسمع منه ذلك إلا أن تظهر ارادة ذلك فيحلف ولي الدم ويخير سيد الجاني بين دفعه العبد أو دفع قيمته أو دفع قيمة المقتول إن كان عبداً أو دفع دية إن كان حراً وهل يدفعها منجمة كما في العتبية والموازية قال ابن يونس وما فهمنا تفسير المدونة أو يدفعها حاله قال ابن رشد وهو مذهب المدونة قاله الشارح (ص) واستحق ولي دم من قتل القاتل أو قطع يد القاطع (ش) يعني أن المكلف إذا قتل مسلماً عمداً عدواناً فعدا عليه مكلف آخر فقتله عمداً عدواناً فان دم هذا القاتل يستحقه ولي المقتول الأول إن شاء قتله وإن شاء عفا عنه وكذلك إذا قطع شخص يد شخص عمداً عدواً على القاطع شخص فقطع يده فان المقتول عده أو لا يستحق قطع يد القاطع إن شاء قطع وإن شاء عفا عنه فقوله

الحال فقير أو نحو ذلك (قوله يريد إذا لم يطل) أي بان يقول عقب العفو الحال فقير وأمان طال الأمر بعد العفو وقال الحال فقير فلا عبرة به (قوله ويخير سيد الجاني الخ) ظاهره أنه لا يبقى على حقه في القتل وفي ابن مرزوق التصريح بأنه يبقى على حقه في القتل وهو ظاهر المصنف (قوله وهو مذهب المدونة) أي غيرناطرية للتفسير المذكور والراجح مذهب المدونة

(قوله وقر ينته دم) لان الدم وقع مستحقا والمقابل المستحق في غير النفس لا يكون الا عضو او قوله والعضو المعطوف وكانه قال وحينئذ فاعطف ظاهرا لان العضو المعطوف يغاير المعطوف عليه وقوله وفي القطع المقطوعة يده لا يخفى ما في تسميته وليا من المسامحة وغاية ما فيها انه مجاز لغوي وهو مقدم على الجواز بالحذف فكان أولى من كلام الشيخ أحمد بهذا الاعتبار غير أنه ليس مجازا خالصا بل فيه جمع بين الحقيقة والجواز وفيه خلاف وقوله وحينئذ فلا حاجة لما قاله رأي من أن فيه لغا ونشرا من تبا والتقدير واستحق ولي أو مقطوع دم من قتل القاتل أو يدمن قطع يد القاطع اه وذلك لما فيه من زيادة التقدير (قوله يعني الخ) عبارة بعضهم أفيد ونصه فان أرضاه أي أرضى ولي الدم الاول (٦) ولي المقتول الثاني وهو القاتل الاول وقوله فله أي فامر القاتل

له وسواء كان القتل عمدا أو خطأ وحينئذ فهو مفرع على واستحق ولي دم من قتل وعلى قوله كدية خطافه وراجع لما قبل الكاف وما بعدها وقوله لان الرضا لا يكون الامع التخيير أي بين أن يقتص من الذي قتل القاتل ولو بذل له ولي الثاني أكثر من الدية والحاصل أن الامر في ذلك موكل الى اختيار ولي الاول في أن له أن لا يرضى بما بذل له ولي المقتول الثاني من الدية أو أكثر وهو مذهب المدونة وله أن يرضى وقال عبد الملك لا ولياء الثاني أن يدفعوا الدية الى أولياء الاول ويقتلوا هم لانفسهم وفهمه اللخصي على اجبار أولياء الاول على قبول الدية (قوله وكلام تت فيه نظر) أي لانه قال فان أرضاه أي أرضى ولي الدم الاول ولي القاتل الثاني وقوله فله أي قدمه لولي القاتل الثاني ان شاء اقتص أو عفا انتهى أي فصوابه المقتول وقوله أولا وكلام تت فيه نقص الاول حذفه لان الذي في تت انما هو ما ذكرناه وهو ليس فيه نقص انما هو خلاف

أو قطع فيه معطوف مقدر تقديره عضو وقر ينته دم والدم في النفس والعضو المعطوف يغاير المعطوف عليه أي أو عضو من قطع يد القاطع والولي في القتل أجني وفي القطع المقطوع يده وحينئذ فلا يحتاج الى ما قاله الزرقاني وقوله (كدية خطا) تشبيهه في الاستحقاق يعني أن الشخص اذا جنى خطأ على من قتل عمدا أو قطع عضوا عمدا فان ولي المقتول أو لا يستحق دية المقتول ثانيا خطأ وان المقطوع أو لا يستحق دية يد المقطوع ثانيا خطأ فقوله كدية خطأ أعم من أن يكون في نفس أو عضو (ص) فان أرضاه ولي الثاني فله (ش) يعني فان حصل لولي المقتول أو لا الرضا من قبل ولي المقتول ثانيا فله أي فيصير دم القاتل الثاني لا ولياء المقتول الثاني ان شاء وقتلوه وان شاء عفو عنه فقوله الثاني أي المقتول الثاني وهو القاتل الاول وكلام تت فيه نقص وقوله فله أي فلولي الثاني القتل أو العفو وأما تخيير ولي الاول الذي هو مذهب المدونة فقد علم من قوله فان أرضاه ولي الثاني لان الرضا لا يكون الامع التخيير وكلام تت فيه نظر (ص) وان فقتل عين القاتل أو قطعت يده ولومن الولي بعد أن أسلم له فله القود (ش) يعني أن القاتل اذا تعدى عليه رجل أجني أو ولي الدم فقطع يده مثلا عمدا أو خطأ فله القصاص على من فعل به ذلك عمدا سواء كان الفاعل أجنيا أو ولي الدم سواء فعله بعد أن أسلم اليه أو قبله ثم يقتلونه بعد ذلك لان أطراف القاتل معصومة بالنسبة الى مستحق الدم والى غيره وله أخذ الدية في الخطا فقوله يده أي طرف من أطرافه وقوله ولومن الولي بعد أن أسلم له مباغتتان فأولى من غير الولي ومن الولي قبل أن يسلم اليه (ص) وقتل الأدنى بالاعلى كحر كابي بعبد مسلم (ش) يعني أن الأدنى يقتل بالاعلى مثاله حر كابي قتل عبدا مسلما فانه يقتل به لانه أدنى والعبد المسلم أعلى اذ حرمة الاسلام لا توازيها حرمة الكافر وأما العكس فلا قصاص كما اذا قتل العبد المسلم حرا كابي فانه لا يقتل به كامر (ص) والكفار بعضهم ببعض من كابي ومجوسي ومؤمن (ش) الكفر كله ملة واحدة فاليهودي والنصراني والمجوسي وعباد النار وعباد الاوثان وغيرهم يقتص لبعضهم من بعض ولا يقتص اهلهم من المسلم لنقصهم عنه في الدين ومؤمن اسم مفعول دخل دار الاسلام بأمان وهو وما قبله من عطف العام على الخاص لشمول الكافر لما ذكر (ص) كذوى الرق (ش) أي فيقتص لبعضهم من بعض ولو كان بعضهم فيه شائبة حرية ولا يقتص اهلهم من الحر المسلم لنقصهم عنه بالحرية (ص) وذكر وصحيح وضدهما

(ش)

الصواب (قوله أي طرف من أطرافه) أي فقد أطلق المصنف الخاص وهو اليد وأراد

العام وهو مطلق طرف (قوله الكفر كله ملة واحدة) أي في باب الجنائيات لاني باب الفرائض فالملل فيها ثلاث اليهود والنصارى وما عداها ملة واحدة والمراد غير الحريين لما تقدم أول الباب أنه لا يقتص من الحريين وقوله والمجوس أي الذين يقولون بان الاله اثنان وقوله وهو وما قبله الخ حاصله أنه يقول ان مؤمن مع ما عطف عليه محتو على عطف عام وهو مؤمن على خاص وهو كابي ومجوسي وذلك لان الكابي والمجوسي كل منهما داخل تحت أماننا فهم ما من أفراد المؤمنين وان كان بحسب ما قال لا يدخل لان لانه فسرهم عن دخول دار الاسلام بأمان فلا يدخل فيه ما كان فيه تحت ذمتنا من يهودي ومجوسي ونصراني ممن تولد في بلاد الاسلام وقوله لشمول الكافر ليس المراد مطلق كافر بل مراده كافر مخصوص وهو مؤمن

(قوله ويقتص للريض من الصحيح) أي ويقتل كامل الأعضاء بنقصها ويجري مثل ذلك في القصاص بينهم في غير النفس أيضا وقوله ويصح الرفع أي وقتل ذكر وصحح الخ أي قتل بعضهم ببعض (قوله أو قيمة العبد المقتول) ظاهره أنه إذا أراد أن يدفع قيمة العبد القاتل ليس له ذلك وفي عجم وتبعه عب ما يخالف ذلك فإنه قال أو فداؤه أي (٧) بقيته أو بدية الحر أو قيمة العبد المقتول اه وهو

ظاهر وقد تقدم له ما يوافق ما في عجم من أن من جلة التخيير أن يعطى قيمة الخاني (قوله فان قتل العبد حرا ذميا الخ) لا فرق بين كون ذلك عبدا أو خطأ (قوله فيباع لولي الدم) أي وله ما زاد لالسيد (قوله أن يقتصد القاتل الضرب) أي بشرط أن يكون على وجه العداوة وأما مجرد الغضب فلا كذا يفعله عجم وتبعه شب وفي عب وفعل ذلك لغضب أو عداوة فيقتص منه اه فجعل قصدا الغضب مثل العداوة في إيجاب القصاص وهو ظاهر فتعين المصير إليه (قوله بشرط ضرب اللعاب أو الأدب) أي وليكن محله إذا كان بالآلة أدب لأن كان بالآلة لا يضرب بها الأدب كإوح وحجر والحاصل أن اللعاب من الخطأ كما وقع التصريح به (قوله الا اذا قصدا زهاق روحه) أي أو ذبح أو شق جوفه ولو ادعى عدم قصد قتله لأن تلك الآلة لا تفعل الا للقتل (قوله أو منقل) المنقل ما قابل المحدد وهو ما يقتل به الشخص بالرض أي بكسر العظم وتهشيم اللحم والمحدد ماله حد يجرح به خلافا لقول أبي حنيفة لا قصاص الا في القتل بمحدد من حديد أو حجر له حد أو خشبة كذلك أو كان معروفا بقتل الناس كالخنزير واللقاء في النار لا في ضرب بقضيب كالمسي بكر باج وظاهره

(ش) ضد الذكرا لانتى وضد الصحيح السقيم فيقتص للأنثى من الذكر وبالعكس ويقتص للريض من الصحيح وبالعكس فهو معطوف على ذوى الرق أي وكذا ذكر وصحح وضدهما في أنهم يقتلون ببعضهم ويصح الرفع عطف على الأدنى (ص) وان قتل عبدا بينة أو قسامة خير لولي فان استحياء فليس بدمه أسلامه أو فداؤه (ش) يعني أن العبد اذا قتل حرا أو عبدا وثبت عليه القتل فيهما بينة أو بقسامة في الحر بان قال قتلنى فلان أو يقيم عدلا بالقتل ويقسم أوليائه في صورتين فان ولى المقتول يخير بين أن يقتله أو يستحييه وانما كان الخيار للولى لان القاتل غير كف فان قتله فواضح وان استحياه فان سيده يخير فقا به بين أن يسلمه للجنى عليه أو يفديه بدية الحر أو قيمة العبد المقتول وانما قيدنا القسامة بكون المقتول حرا لان العبد لا قسامة فيه كما أتى ومفهوم بقسامة أنه لو ثبت باقرار العبد لم يكن الحكم كذلك وهو صحيح والحكم أنه ليس لولى المقتول استحياءه فان استحياءه بطل حقه الا أن يدعى أنه جهل ذلك ومثله مجهل فإنه يخاف ويبقى على حقه في القصاص وكلام المؤلف في العمد كما هو ظاهر وأما في الخطأ فيخير في الدية واسلامه فان قتل العبد حرا ذميا خيرا أيضا سيده في فدائه بدية الذمى واسلامه فيباع لولى الدم اذا لبقى مسلم في ملك كافر وقوله وان قتل الخ في قوة الاستثناء من قوله فالقود عينا (ص) ان قصد ضرب (ش) هذا شروع في الركن الثالث وهو الفعل الموجب للقصاص وهو تارة يكون بالمباشرة وتارة يكون بالتسبب وبدأ بالاول والمعنى أن شرط القتل الموجب للقصاص أن يقصد القاتل الضرب أي يقصد إيقاعه ولا يشترط قصد القتل في غير جنابة الاصل على فرعه فاذا قصد ضرب به بما يقتل غالباً من ذلك فإنه يقتص له وكذا اذا قصد ضرب به بما لا يقتل غالباً من ذلك فإنه يقتص له منه أيضا ولذا بالغ عليه بقوله (وان بقضيب) ودل مفهوم الشرط من كلام المؤلف على أنه ان لم يقصد ضرب به وثبت ذلك اما بينة أو باقرار المجنى عليه أنه لا قود عليه لانه خطأ وفيه الدية على العاقلة وقوله ان قصد ضرب بأى قصد ضرب من لا يجوز له ضربه وسواء قصد الشخص المضروب نفسه أو قصد أن يضرب شخصا أو أن يصاب غيره فإنه يقتل به وما قيل انه من الخطأ ضعيف وأما لو قصد ضرب من يحمل له ضربه فأصاب غيره فهو خطأ بشرط ضرب اللعاب أو الأدب وقولنا في غير جنابة الاصل الخ مخرج لجنابة الاب على ولده فان قصد ضربه لا يكون موجبا لقتله كغيره لانه كان سببا في اخراج الولد من العدم الى الوجود فلا يقتل به الا اذا قصدا زهاق روحه كما أتى (ص) كخنق ومنع طعام أو منقل (ش) هذا تشبيه لامثال لان منع الطعام ليس بفعل والمعنى أن الشخص اذا خنق انسانا أو منعه الطعام أو الشراب قاصدا قتله فإنه يقتل به وكذا اذا قتله بمنقل كحجر أو خشبة (ص) ولا قسامة ان أنفذ مقتله أو مات مغورا (ش) يعني أن المكلف اذا ضرب شخصا عمدا عداوانا فأنفذ مقتله أو لم يتكلم من حين الضرب الى أن مات فإنه يقتل به من غير قسامة من أولياء المقتول فان أكل وشرب وعاش ثم مات بعد ذلك ففيه القسامة لانه لا يؤمن أنه مات من أمر عرض له ولو أجهز شخص على منقود المقاتل من غيره فلا يقتص الا من الاول ويرث ويورث وعلى الثانى العقوبة بالاجتهاد كما هو أحد أقوال (ص) وكطرح غير محسن للعموم عداوة

عندهم ولو قصد قتله (قوله ويرث ويورث) أي فاذا مات أخوه قبل زهوق روحه فإنه يرثه وقوله ويورث أي فاذا كان له أخ عبد أو كافر فأم لم أو عتق ثم مات منقودا للمقاتل ورثه (قوله كما هو أحد أقوال الخ) أشار أبو الحسن لهذه الأقوال فقال ولو أجهز شخص على منقود المقاتل من غيره فقبل يقتل به الاول ولا يرث ولا يورث والثاني يقتل به الثاني ويرث ويورث والثالث يقتص من الاول ويرث

وبورث وهو أحسن الأقوال وبعبارة أخرى وفي سماع أبي زيد أنه يقتل به الثاني ولا يكون على الأول إلا الأدب أي لأنه من جملة الأحياء
 يرث وبورث ويوصى بما شاع من عتق وغيره ابن رشد والأول أظهر أي الذي يقول يقتل الأول ولو قيل يقتل به جميعهم ما قد اشتراكا
 في قتله لكان له وجه انتهى (قوله على وجه العداوة) الصواب أنه يقتص حيث كان على وجه العداوة سواء علم أنه لا يحسن العوم أو لم
 يعلم بذلك ولا عدمه أو علم أنه يحسن العوم وانما كان يقتل حيث طرحه وهو يعلم أنه يحسن العوم لأنه انما طرحه حيث يظن أنه لا يجوز
 منه وكذا اذا طرحه على وجه اللعب وهو يعلم أنه لا يحسن العوم وأما اذا طرحه على وجه اللعب وهو يعلم أنه يحسن العوم أولم يعلم بذلك
 ولا بعدمه فلا (قوله كطريق المسلمين) وهو مقيد بما اذا لم يحفرها بها المطر والافلا غرم عليه ان حفرها عليها (قوله أما ان حفر البئر الخ)
 اعلم أن حاصل مسألة البئر أنه اذا لم يقصد بحفرها ضرر فان حفرها في محل لا يجوز له كالمطر يقضم من ماتلف بها لان فعلها في الطريق
 يحمل على قصد الضرر وان كان في محل يجوز له فلا ضمان عليه وان حفرها بقصد الضرر ولو في محل يجوز له فان حفرها لاهلاك
 شخص غير معين فانه يضمن ما هلك فيها وان حفرها لاهلاك سارق غير معين وهلك فيه غير آدمي فالظاهر الضمان وان حفرها لاهلاك
 شخص بعينه فان هلك ذلك الشخص اقتصر منه (٨) وان هلك غيره ضمن دية هذا هو الصواب وان حفرها لمن يجوز قتله كحفرها

في بيته أو حائطه لكسب فلا يضمن
 ما هلك فيها من آدمي سارق أو غيره
 وان حفر بئرا حول زرع منعه
 الدواب عنه خشية أن تفسده فلا
 ضمان عليه وان حفرها لالتلاف
 دواب الناس ضمن هذا ما ذكره
 (قوله ما يزلق في طريق المسلمين)
 أي كرش ووضع قشر بطيخ حاصله
 أنه دافعه في الطريق ولم يقصد به
 الضرر فهو محمول على قصد الضرر
 وان فعله في محل يجوز له فان قصد
 اتلاف آدمي بعينه محترم وتلف
 اقتصر منه وان تلف غيره أو فعله
 لالتلاف سارق لا بعينه أو لالتلاف
 ما لا يجوز اتلافه وتلف به آدمي فانه
 يضمن دية وان فعله لالتلاف ما
 يجوز اتلافه فلا يضمن ماتلف به
 من آدمي أو غيره (قوله وان هلك
 غيره فالدية) أي وان لم يقصد

والأفدية (ش) يعني أن من طرح شخصا في نهر وهو لا يحسن العوم في نفس الامر على وجه
 العداوة والقتل فانه يقتل به ولا قسامة خلافا لابن الحاجب وسواء علم الطارح أن المطروح
 يحسن العوم أم لا وان لم يكن الطرح عداوة بل كان على وجه اللعب وشبهه وهو لا يحسن العوم
 أو كان يحسنه سواء كان على وجه العداوة أو اللعب فلا يقتل به وله عليه دية مخسنة كما هو
 ظاهرها لا مغالطة كما هو قول ابن وهب (ص) وكحفر بئرا في بيته أو وضع مزلق أو ربط دابة
 بطريق أو اتخذ كلب عقور تقدم لصاحبه انذار (ش) لما فرغ من الكلام على الاتلاف
 بالماشرة شرع الآن في الكلام على الاتلاف بالسبب وهو أن يفعل فعلا يكون سببا للاتلاف
 والمعنى أن من حفر بئرا في موضع لا يجوز له حفرها فيه كطريق المسلمين أو حفرها في موضع
 يجوز له حفرها فيه كبيته وقصد بذلك الضرر كهلاك شخص معين وهلك فيه ذلك المعين فانه
 يقتل به فان هلك فيها غير المعين فعليه دية ان كان حرا أو قيمته ان كان عبدا أما ان حفر البئر
 في بيته اضر ربه اقتضت ذلك فهلك فيها انسان أو غيره فانه لا ضمان عليه فيه بل هو هدر
 وكذلك يقتصر ممن وضع ما يزلق في طريق المسلمين كقشور بطيخ أو غير ذلك وقصد بذلك الضرر
 لشخص معين وهلك ذلك الشخص المعين وأما ان هلك غيره فالدية وكذلك يقتصر ممن ربط دابة
 بطريق المسلمين وقصد الاذية لشخص معين فهلك بسبب ذلك وان هلك غيره فالدية وكذلك
 يقتصر ممن اتخذ كلبا عقورا وقد أئذره عن اتخاذ شخص معين وهلك وان هلك غيره فالدية
 فقوله (قصد الضرر وهلك المقصود) قيد في المسائل الاربع والمعنى أنه انما يلزمه القود اذا
 قصد الضرر لشخص معين وهلك ذلك المعين وقوله (والأفدية) شامل لصورتين الاولى أن
 يقصد ضرر شخص معين فيهلك غيره والثانية أن لا يقصد شخصا معينا ومفهوم قصد الضرر

انه

اهلاك شخص بعينه فان قصد به اهلاك من لا يجوز اهلاكه وهلك بذلك آدمي محترم ضمن

ديته وان هلك غيره كدابة ضمن قيمته وان لم يقصد به ضرر أيضا فان اتخذ ذلك الحاجة فلا ضمان وان جعل ذلك مربطاً له ضمن وانظر
 من اتخذ دابة معروفة بالعداء بيته ولم يفعل بها ما يمنعها من العداء الذي عرفت به وفي المواضع ما يفيد أن حكمها حكم الكلب العقور
 فيجوز فيها تفصيله (قوله وكذلك يقتصر ممن اتخذ كلبا عقورا) لا يختص بالكل بل يشارك فيه كل حيوان مؤذم اتخذ والجدار المائل
 والعقور ما يعقرو ويؤذي بلا سبب من العقور وهو الجرح ولا يتحقق ذلك الا بتكرار ذلك منه ولذا قال أبو الحسن ان هذا من المبالغة (قوله
 وقد أئذره) اعلم أن قول المصنف تقدم مبنى للفعول ونائب الفاعل مستتر بدل عليه السياق أي تقدم الانذار فيه وحاصل مسألة ذلك
 أنه ان اتخذ لاهلاك معين محترم وأهلكه اقتصر منه ان وجدت المكافأة وما يعبر في ثبوت القصاص وسواء كان عقورا أم لا أئذره
 صاحبه أم لا وان أهلك غيره ضمنه وان اتخذ لاهلاك من لا يجوز اهلاكه وأهلك آدميا محترما ضمن دية سواء كان عقورا أم لا
 اتخذ في محل يجوز له أم لا وان أهلك غيره ضمن قيمته وان لم يتخذ لاهلاك من لا يجوز اهلاكه فان كان غير عقور فلا ضمان اتخذ في
 محل يجوز له أم لا لأنه من الجبناء التي فعلها جبار أي هدر وان كان عقورا فان اتخذ في محل لا يجوز كما اذا اتخذ لحراسة الدار ضمن ان

أنذر أو علم أنه يعقر الناس وإن اتخذ في محل يجوز له كالزرع والضرع ضمن إن أنذر عند حاكم أو غيره والالم يضمن وليس مثل الانذار
هنا علم أنه يعقر الناس خلافاً لقول ابن مرزوق إن علمه بعقره يقوم مقام الانذار وفهم من قوله تقدم لصاحبه أنه إن لم يتقدم له فيسه
فلا ضمان وهذا مقيد بما إذا اتخذ في موضع يجوز وما إذا لم يعلم بعقره للناس وكان من حقه أن ينه على هذين القيدين وأما تقدم
عند الحاكم ويقوم مقامه الأشهاد وذلك قال محشي تن قوله واتخاذ كاب عقور لا حاجة إذ كرفيد تقدم الانذار لأن الكلام حيث
قصد الضرر وهلك المقصود وهذا لا قيد فيه وإنما القيد حيث اتخذ لما يجوز له اتخذ فيه كحراسة الزرع والضرع فيها لأن القاصم إذا
اتخذ حيث يجوز له فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه إليه وإن اتخذ لموضع لا يجوز له اتخذ فيه كالدور وشبهه وقد علم أنه عقور
ضمن ما أصاب وقال مالك من اتخذ في داره فهو ضامن لما أصاب إن تقدم فيه إليه اه نصبت تقدم وتأخير والحاصل أن جعل
الكلمة لحراسة داره أو فندقه من سبيل ما لا يجوز بخلاف زرع أو ضرعه فيجوز خلافاً لابن أبي زيد القائل بأن اتخذ الدور
والفنادق يجوز ذكره عجب (قوله على تفصيل) أقول قد بيناه وهو أنه إذا (٩) حفرة في موضع لا يجوز حفرة فيه فعليه الدية وأما

إذا حفرة في موضع يجوز حفرة فيه فلا دية وقوله فالدية أي على
العاقلة أي في مسألة ما إذا قصد
جنس السارق فهلك فيها واحداً أو
أكثر منهم فأن دية من هلك في مال
الحافر وإن هلك من غير السارق
فالدية على العاقلة (قوله نسبة بين
المكره والمكره) أي إلا أنها قائمة
بالمكره بالكسر (قوله إن لم يمكنه
مخالفة الأمر) لاشك أنه إذا أمكنه
مخالفة الأمر لا يكون مكرهاً
والفرض أنه مكره (قوله حيث كان

إن لم يقصد ضرراً فلا شيء عليه وهو كذلك لكن على تفصيل انظره في الكبير فقوله والا
فالدية راجع لا آخر وقوله فالدية أي إن كان الهالك حراً والقيمة إن كان غيره ولو قال فالضمان
لكان أشمل (ص) وكلاً كراهة وتقديم مسموم ورميه عليه حية (ش) هذا معطوف على قوله
وتحفر به ثروا والمعنى إن من أسباب القتل الأكره وهو نسبة بين المكره والمكره فيقتل المكره
بكسر الراء لتسببه والمكره بفتح الراء لما شترته إن لم يمكنه مخالفة الأمر خوف قتله فكلامه
يجعل يفصله إلا في ومن أسبابه من قدم لشخص طعاماً أو لباساً مسموماً فقتل بسبب ذلك حيث
كان المقدم عالماً بأنه مسموم أي ولم يعلم إلا كل به فإن علم إلا كل بأنه مسموم فينبغي أنه
لا شيء على المقدم ومن أسبابه من رمى حية حية على شخص فقتلته بادت غمته وسواء علم أنها
تقتله أم لا حيث لم يكن على وجه اللعب وأما لومات من الخوف فالدية كانت حية أو ميتة وأما
إن كان على وجه اللعب فلا يقتص منه وعليه الدية حيث لم يعلم أنها قاتلة والاقتص منه (ص)
وكأشارته بسيف فهرب وطالبه وبينهما عداوة وإن سقط فبقسمامة وأشارته فقط خطأ
وكلاً أمثالاً للقتل (ش) يعني أنه إذا أشار عليه بسيف أو رمح أو عصا ليقتله فهرب منه فقتله
حتى مات وهو قائم بان استند إلى حائط مثلاً والحال أن بينهما عداوة فإنه يقتل به وظاهره سواء
كانا راكبين أو ماشيين أو مختلفين فلو سقط فمات فإنه يقتل به أيضاً لكن بقسمامة لاحتمال
أنه مات من السقطة فيختلف ولاية الدم خمسين عينا متواليات بتأنيده مات خوفاً منه ولومات مجرد
الإشارة على أي وجه كان فلا يلزمه الدية خطأ بخسنة على العاقلة وظاهره من غير قسمامة
وكذلك يقتص من مسك غيره لشخص ليقته فقتله لتسببه ويقتل الآخر أيضاً لما شترته ولو
مسكه لشخص ليضربه بضرر بامعتاد فضر به فمات فإن الضارب يقتل به وأما المسك فإنه
يعاقب أشد العقوبة ويحبس سنة وبعبارة اللام في القتل للتعليل ولا يقتل المسك إلا بقيود
ثلاثة أن يحسكه لأجل القتل وأن يعلم أن الطالب إنما يريد قتله وأن يعلم أنه لولا المسك ما قدر

المقدم عالماً) فإن لم يعلم مقدمه
فلا قصاص ولا أدب وقوله فينبغي
أنه لا شيء على المقدم لا قصاص ولا
أدب قال عجب ولو وضع شخص
سمي في طعام وقدمه لضيف فعلم
الضيف بأنه مسموم ثم قدمه لربه
فأكل منه فمات فالقصاص على
الضيف وكلام المصنف يشمل ذلك
وقوله وأما لومات من الخوف

(٣ - خرشي ثامن) فالدية كانت حية أو ميتة ظاهراً سواء علم أنها تقتل أم لا على وجه العداوة أم لا لكن المعتمد أنه متى علم بأنها قاتلة
وهي حية فمات فالتقصص وإن لم تلدغه والحاصل أنها إن قتلته وطرحها على وجه العداوة فيقتص على أنها تقتل أو اعتقد أنها لا تقتل
أولم يعلم شيئاً وأما إن كان لا على وجه العداوة فإن علم أنها تقتل اقتص وإن علم أنها لا تقتل أو شك فلا يقتل والفرض أنه مات من لدغته وأما
لومات من الخوف فلا يقتل سواء كان على وجه العداوة أم لا كانت حية أم لا علم أنها تقتل أم لا هذا مفاد الشارح والصواب أنه إذا مات من
الخوف وكانت حية واعتقد أنها تقتل فإنه يقتص كان على وجه اللعب أم لا (قوله وبينهما عداوة) مفهومه أنه إذا لم يكن بينهما عداوة
يكون خطأ والمراد بالعداوة ما يشمل الغضب لمقابلته باللعب قاله الجيزي (قوله لكن بقسمامة) قيد الدميري هذا بان يكون بينهما عداوة
وأما عجب فنظر فقال وهل تعتبر العداوة في قوله وإن سقط فبقسمامة أيضاً وأولاً وقال تلميذه عب ونبغي تقييده بما إذا كان بينهما عداوة
(قوله فلا يلزمه الدية) وموضوعه أن بينهما عداوة والأفلاشي فيه (قوله أن يحسكه لأجل القتل) فإن أمسكه ليضربه بضرر بامعتاد ولم يدر
أنه يقصد قتله ولا رأى معه سيفاً ولا رمحاً فقتل المباشر وحده وضرر بالآخر أشد الضرر وحبس سنة (قوله وإن يعلم أنه لولا المسك ما قدر

على قتله) يعلم بالبناء للفعول لا بالبناء للفاعول كما هو مفاد النص (قوله اذا اجتمعوا على قتل الخ) لا يعارض ما تقدم من قوله ان قصد ضربا من أن المعتمد أن قصد الضرب عداوة يوجب القصاص وان لم يقصد أي فاعل القتل للفرق بين قتل الجماعة وقتل الواحد وهو شدة الخطر في الاول دون الثاني كذا في عجم ورده محشى تت بان النقل يفيد أنه لا فرق بين قصد القتل والضرب (قوله والا قدم الاقوى) أي فيقتل ويقتصر من الباقي مثل فعله فان لم يكن أقوى أي بان تميزت واستوت كان اختلافه وكان في بعضها فقط ما ينشأ عنه الموت ولم يعلم فانه يقتل الكل والحاصل (١٠) أنه اذا لم تميز الضربات أو تميزت واستوت أو لم تستو ولم يعلم الاقوى فان الجميع يقتلون اذا مات مكانه أو انفذت مقاتله أو رفع مغرورا ولا فيقسمون

على قتله والتظاهر أن الدال الذي لولا دلالة ما قتل المدلول عليه كالمسك للقتل لتوافقهما معنى فقوله وكاشارته بسيف الكاف داخلة على سيف أي ومات وهو قائم بدليل قوله وان سقط أي وبينهما عداوة ومفهوم وبينهما عداوة أنه يكون خطأ (ص) ويقتل الجمع بواحد (ش) يعني أن الجماعة اذا اجتمعوا على قتل شخص عداوة وانافاتهم يقتلون به وموضوع المسئلة أنهم لم يتألوا على قتله بدليل ما بعده ولم تميز الضربات والا قدم الاقوى كما يأتي ومات مكانه أو انفذت مقاتله وأما لو عاش وأكل وشرب فلا بد من القسامة ولا يقسم في العمد الا على واحد معين لها والباء سببية أي بسبب قتلهم واحدا (ص) والتمالؤن وان بسوط سوط والمتسبب مع المباشر (ش) يعني أن الجماعة المتماثلة على قتل شخص يقتلون وان لم يضربوه باله تقتل كاليد والسوط بل ولولم يل القتل الا واحد بشرط أن يكونوا بحيث لو استعين بهم أعانوا كما أن المتسبب يقتل مع المباشر كمن حفر بئر اليقبع فيها شخص معين فوقف على شفيرها فرداه غير الطافر وهذا ليس بشكر ارمع قوله وكالامساك للقتل لان ذلك سبب قريب لانه مباشر لامساكه ولولا هو ما قتل وهذا سبب بعيد لانه حفر البئر ولم يباشر ولا يلزم من ترتب القصاص على سبب قريب ترتبه على سبب بعيد فلا يعني ذلك عن هذا وقوله (ككركه ومكركه) تشبيهه في أنهم ما يقتل لان جميعا هذا التشبيه في الاكراه وهذا المباشر وانما جعلناه تشبيها بالمتسبب لا تشبيها لان حافر البئر فعله اتصل بعين القتل بخلاف المكروه فان فعله مقصور على المباشر نعم هو متسبب غير مشارك والمراد بالمتسبب المشارك ثم محمل قتل المكروه بفتح الراء ما لم يكن أبيا فان كان أبيا فانه لا يقتل بل يقتل المكروه (ص) وكأب ومعلم أمر ولد اصغرا (ش) يعني أن الاب اذا أمر ولده الصغرا أن يقتل شخصا فقتله فان الاب يقتل به دون ولده الصغير سواء كان حرا أو رقيا وعلى عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان الولد كبيرا القتل وحده وهو داخيل في قوله فان لم يخف المأمور اقتص منه ويعاقب الاب وكذا المعلم اذا أمر ولده الصغرا بقتل شخص فقتله فان المعلم يقتل به وحده وعلى عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان المأمور كبيرا القتل وحده ويعاقب المعلم ولو كثرت الصبيان فالدية على عواقلهم وان لم يجب على عاقلة كل الأقل من الثلث (ص) وسيد أمير عبد امطافا (ش) يعني أن السيد اذا أمر عبده الصغرا والكبير الفصح أو الاجمى بقتل شخص فقتله فان السيد يقتل وأما العبد فان كان كبيرا يقتل أيضا والا فلا ويكون عليه نصف الدية حنابة في رقبته لانه لا عاقلة له وأما لو أمر عبدا غيره فكأمره أجنيا فلا خلاف في أنه يقتل القاتل فقط ويضرب الاعمى مائة ويحبس سنة (ص) فان لم يخف المأمور اقتص منه فقط (ش) كأنه قال هذه المسائل اذا خاف المأمور فان لم يخف المأمور من الاعمى وقتل فانه يقتص منه فقط ويضرب الاعمى مائة ويحبس سنة ما لم يكن

بقتلوا اذا مات مكانه أو انفذت مقاتله أو رفع مغرورا ولا فيقسمون على واحد ويقتل ويقتصر من الباقي وأما لو غيرت الضربات وعلم الاقوى ضرر بافهو الذي يقتل (قوله وأما لو عاش وأكل) أي ولم تنفذ مقاتله (قوله كن حفر بئرا) أي ولا يشترط التماثل (قوله لانه مباشر لامساكه) أي للقتل لا للقتل وقوله لانه حفر البئر ولم يباشر أقول هو وان لم يباشر الا أن فعله باشر أي أثره بانه باشر وهو ما يشر إليه فيما سيأتي وقوله فلا يعني ذلك عن هذا لا يخفى أنه ان خصص كلام المصنف هنا بالبعد فيكون مغايرا وأما ان عمه فيكون أعم (قوله هذا التشبيه في الاكراه الخ) لا يخفى أن في السببية أي لتسببه بسبب الاكراه (قوله نعم هو متسبب الخ) التي به دفعا لا اعتراض الوارد على ما ذكر من أنه يقتضي أنه لاسببية في ذلك مع أنها موجودة وحاصل الجواب أن السببية الموجودة في ذلك هي السببية التي ليس فيها مشاركة والمراد بالسببية في قوله والمتسبب مع المباشر ما فيها مشاركة (قوله بل يقتل المكروه الخ) لا يخفى أن الاب مكروه بالفتح وسبكت عما اذا كان المكروه

الامر

بالكسر الاب فاذا أكره شخصا على قتل ولده فقتله فيقتل المكروه بالفتح وكذا الاب ان أمره

بذبحه أو شق جوفه أو أزهق روحه انظر عجم (قوله ولد اصغرا) طاهره ولو هو راهاقا تشبيهه لو أمر الامام بعض أعوانه بقتل رجل ظلمه ففعل لا خلاف أنهم ما يقتل لان معاذ كره في له (قوله فالدية على عواقلهم) أي فنصف الدية على عواقلهم (قوله الأقل من الثلث) ويأخذ بها فيقال عاقلة جلت أقل من الثلث (قوله ويكون عليه نصف الدية الخ) ظاهر النقل لاشئ عليه (قوله فان لم يخف المأمور) والاصل عدم الخوف عند الجهل والتنازع

(قوله لانه يلزم من الاكراه الخوف) فلا يناسب ذكره هنا لانه لا يجماع عدم الخوف وقوله بخلاف لفظ المأمور فليس كذلك أي
فلا يلزم من المأمور الخوف بل يجماع عدم الخوف فلذلك قال فان لم يخف المأمور والاولى اسقاط لفظ (قوله يحبس أو ضرب وأخذ
مال) الواو بمعنى أو أي وأخذ مال ثم انك خير بان بعض الشيوخ اعتمد (١١) كلام عب من أن الخوف هنا بالقتل أو سدة

الاذى خلافا لما قاله شاحنا (قوله
وعلى عاقلة الصبي نصفها) أي
لا فرق بين العمد والخطأ (قوله
وعلى عاقلة الخطي) الحاصل أن
على عاقلة الخطي والمجنون نصف
دية خطأ وعلى الشريك المتعمد
نصف دية عمد في ماله (قوله ولو قال
الخ) أي بخلاف شريك الصبي في
حال عدم التماثل إذا قال الأولياء
انعامات من فعل الكبير فانهم
يقسمون عليه ويقسمون منه لان
شريك الصبي لم يصحبه في فعله من
يصدر من فعله قتل بخلاف المجنون
والخطي يغلب أن يصدر من
فعلهما القتل (قوله ومرض بعد
الجرح) هذا خلاف ما تجب به
الفتوى من أن الواجب في العمد
القصاص بقسامة وفي الخطا الدية
بقسامة كما ذكره عجم ونقله في ك
والحاصل أن المعتمد أن في المرض
بعد الجرح القصاص في العمد
بقسامة وفيه الدية بقسامة في الخطا
وكذا يقال في المرض حين الجرح
وأما لو كان المرض قبل الجرح فلا
قصاص ولا دية والفرض أنه
لا يدرى هل الموت بالمرض أو بالجرح
فان قلت لم جرى الخلاف في شريك
السبع والحربي ولم يحك في شريك
الخطي والمجنون خلاف فالجواب
أنهم لما ضمنا ما أتلفاه كان ذلك
مضعفا للجانب شركتهم ما بخلاف

الامر حاضرا فيقتل أيضا هذا المباشرته وهذا قدرته على خلاصه وعبر بالمأمور دون المكره
لانه يلزم من الاكراه الخوف بخلاف لفظ المأمور والخوف يحبس أو ضرب أو أخذ مال ولم
يقيد المكره فيما مر بالخوف لانه مع الاكراه لا يكون الا خائفا فله دره في هذه العبارة (ص)
وعلى شريك الصبي القصاص ان عمالا على قتله (ش) يعني أن المكلف اذا اشترك مع صبي
على قتل شخص وعمالا على قتله فان القصاص على شريك الصبي وحده والصبي لاشي عليه
وانما على عاقلة نصف الدية فقط فان لم يتمالا فان كانا أو الكبير عمد فاعليه نصف الدية
في ماله وعلى عاقلة الصبي نصفها وان كانا أو الكبير يخطأ فعلى عاقلة كل نصف الدية (ص)
لا شريك مخطأ ومجنون (ش) يعني أن من اشترك مع شخص مخطي في قتل شخص فانه لا قصاص
على الشريك ولو تعمدا للشك وعلى المخطي نصف الدية على عاقلة وكذا من اشترك مع مجنون
على قتل شخص فانه لا قصاص على شريك من ذكر ولو قال الأولياء انما حصل القتل منه
وأقسموا على ذلك وهو ما يفيد كلام المواق ومخط يقرأ بالهمز ولا يرسم (ص) وهل يقتص من
شريك سبع وجرح نفسه وحربي ومرض بعد الجرح أو عليه نصف الدية قولان (ش) ذكر
المؤلف أربع مسائل في كل قولان بالقصاص مع القسامة أو نصف الدية في ماله بغير قسامة
منها المكلف اذا اشترك مع سبع في قتل شخص وتعمد شريك السبع الضرب لذلك الشخص
حتى مات هل يقتص منه بقسامة أولا يقتص منه لانه لا يدرى بأي الفعلين مات وعليه نصف
الدية في ماله بغير قسامة ويضرب مائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم ولو ألقاه للسبع فانه
يقتل به بلا خلاف ومنهما من جرح نفسه جرحا يكون عنه الموت غالباً ثم تعمده شخص ضربه
فان هل يقتص من هذا الضارب بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله بغير قسامة ويضرب
مائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم ومنها اذا اشترك المكلف مع حربي من غير عمال في
قتل شخص فان هل يقتص من شريك الحربي بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله بغير قسامة
ويضرب مائة ويحبس سنة قولان لابن القاسم وأما مع التماثل فيقتص منه قطعاً ومنهما من
جرحه انسان عدداً ثم مرض مرضاً يموت منه غالباً فان هل يقتص من الجرح أو من المرض
فهل يقتص من الجرح بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله من غير قسامة ويضرب مائة
ويحبس سنة قولان لابن القاسم وأما لو مرض قبل الجرح فلا قصاص اتفاقاً لان الغالب أن
الموت من المرض والجرح هيجه والمراد بالمرض السبب الذي ينشأ عنه الموت غالباً كالسقوط
والضرب ونحو ذلك وحصول المرض حين الجرح كحصوله بعده (ص) وان تصادما وتجاديا
مطلقا قصداً فاتا أو أحدهما فالقود (ش) يعني أن المكلفين أو الصبيين أو أحدهما اذا قصدا
التصادم أو التجاذب بجبل أو بغيره بان جذب كل منهما يد صاحبه فوقعا فاما معاً أو أحدهما
فاحكام القود ثابتة بينهما ما وسواء كانا راكبين أو ماشيين أو مختلفين بصيرين أو ضريرين
أو مختلفين وهو مراده بالاطلاق فن أحكام القود سقوط القصاص اذا ماتا ومن أحكامه اذا
كان أحدهما بالغاً والآخر غير بالغ أن لا قصاص على غير البالغ أو كان أحدهما حراً والآخر

الحربي لما لم يضمن والسبع لا يأتي فيه ضمان قوي جانب شركتهم ما بخلاف (قوله فاحكام القود) اشارة الى أنه على حذف
مضاف وهو جواب المستثنى اذ معنى المضاف المحذوف نفياً أو اثباتاً الاول في موتهم ما والثاني في موت أحدهما أي والفرض أن
التجاذب على وجه اللعب وأما لو كان الحاجة وسقط أحدهما فهو هدر (قوله هذا معنى الاطلاق) أقول ويدخل في معنى الاطلاق
قوله المكلفين أو الصبيين أو أحدهما

(قوله فيما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب) يظهر ذلك فيما إذا مات أحدهما وفيما إذا ماتا معا على ما يأتي توضيحه في قول الشارح وأما لو أخطأ أحدهما دون الآخر إلى آخر ما قال الشارح هناك (قوله يحملان على العمدة دون الخطأ) لا يخفى أن ذلك إنما يظهر في موت أحدهما فقط لقود من الحي (قوله فأنهما يحملان على عدم العمدة) ليس مراده بالعدم المذكور الخطأ بل العجز فلذا قال ويكون هدر (قوله واعلم أن السفينتين) هذا حل آخر وذلك لأن المعنى عليه عكس السفينتين أي فإن السفينتين يحملان على الخطأ لا على العجز وقوله أو على عدمه أي وهو الخطأ والنقل مساءة لا لاول (قوله دية عمدة) أي تكون في ماله وقوله وأما خطأ فدية خطأ أي على العاقلة (قوله ضمان ما فيه الدية) أي وهو المشار به بقوله عكس السفينتين وقوله وما لا ضمان فيه أي وهو المشار به بقوله لا العجز حقيقي (قوله راجع لقوله فالقود) (١٣) أي فإذا تصادمت السفينتان عمدا فلا قود وقوله ولقوله وجه لا عليه أي وجه لا على القصص عكس

رفيقا فلا يقتل الحرب بالعمد ويحكم أيضا بأحكام القود فيما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب دون الآخر (ص) وجه لا عليه عكس السفينتين (ش) الضمير في عليه يرجع للعمدة يعني أن المتصادمين أو المتجاذبين إذا جهل حالهما فأنهما يحملان على العمدة دون الخطأ بخلاف تصادم السفينتين فأنهما يحملان على عدم العمدة عند جهل حالهما ويكون هدر والفرق أن السفينتين جريم ما بالريح وليس من عملهم بخلاف الفارسين واعلم أن السفينتين لا قود فيهما ولو كان تصادمهما مقصداً وحينئذ فلا يظهر لجهله على القصص أو على عدمه فائدة إذ في كل الواجب الدية فإن قلت الواجب في التصادم قصداً دية عمدة وأما خطأ فدية خطأ فافترقا قلت كلام المؤلف في بيان ما فيه ضمان الدية وما لا ضمان فيه لا في بيان ما يضمن دية عمدة أو خطأ فاقوله عكس الخ راجع لقوله فالقود وقوله وجه لا عليه إذ تصادم السفينتين قصداً لا قود فيه على المعتمد (ص) العجز حقيقي (ش) راجع للتصادمين أي لقوله وجه لا عليه أي العمدة عند الجهل العجز حقيقي لا يستطيع له أصحابها ماصرفهم ما عنه فلا ضمان حينئذ وسياق إذا تحقق الخطأ ولا يصح رجوعه للسفينتين لفساد المعنى لانه يصير المعنى عكس السفينتين أي فأنهما يحملان على العجز عند الجهل العجز حقيقي فأنهما يحملان على القصص وهو فاسد وقوله (لا لكخوف غرق أو ظلمة) مخرج من قوله عكس السفينتين أي فأنهما يحملان على العجز عند الجهل فلا قصاص عليه ما ولا ضمان إلا لكخوف غرق أو ظلمة فالضمان ثابت أي لأن قدر واعي الصرف فلم يصرفوهما لخوف غرق أو نهب أو أسر أو حرق حتى تلفتا أو أحدهما وما فيهما من آدمي ومناخ فضمان المال في أموالهم والديات على عواقبهم لا قدرتهم على الصرف إذ ليس لهم أن يسلبوا أنفسهم بهلاك غيرهم قوله أو ظلمة عطف على غرق أي خوف الوقوع في ظلمة في البحر فإن كل ما كان منه جنوباً كان مظلماً وما كان شمالاً كان مشرقاً كما إذا خاف الوقوع في الجنوب اظلمته (ص) والافدية كل على عاقلة الآخر وفرسه في مال الآخر (ش) أي وإن لم يقصد التصادم ولا التجاذب وهذا عام في السفينتين وغيرهما بل كانا خطئيين فدية كل واحد على عاقلة الآخر وقيمة فرسه في مال الآخر وأما لو أخطأ أحدهما دون الآخر فالقصاص على المتعمد والدية على عاقلة الخطي وإن ماتا معا فقال البساطي دية الخطي في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة الخطي فإن قلت المتعمد هدر قلت انما يكون هدر إذا تحقق

السفينتين فأنهما يحملان على الخطأ وقوله إذ تصادم السفينتين قصداً تعليل لاول الذي هو قوله فقول عكس راجع للقود فقط (قوله على المعتمد) ولذلك قال مالك في السفينتين ولو تعمدا وضمنوا ابن يونس في أموالهم وقيل الديات على عواقبهم وبجحت فيه بعضهم بأن هذا ينبغي ما لم يقصدوا هلاك النفس والأفدية قصص منهم فلا يقال يستغنى عن هذا البحث بقول مالك ولو تعمدا ولا أنهم قد يقصدون نهب الأموال خاصة انتهى ما قاله الشيخ سالم في تقريره إلى أن قال والحاصل أن كلام من مسئلتى التصادم والسفينتين على أربعة أقسام فتارة يتحقق القصص وتارة يتحقق الجهل وتارة يتحقق العجز وتارة يتحقق الخطأ انتهى (قوله راجع للتصادمين الخ) الظاهر أنه راجع لصورتي اصطدام الفارسين والسفينتين وأنه مستثنى مما دل عليه الكلام السابق إلا أن تصادم السفينتين

يخالف تصادم غيرهما في الحكم إذا تحقق العجز عن الصرف عن التصادم فأنهما يستويان في أنه لا مال ولا قود في تصادم السفينتين ولا في تصادم غيرهما لكن رده ابن عرفة بما حاصله أن الفارسين بضمان في جرح فرسهما لقوله في الديات إن جرحت دابة براكبها فوطئت إنساناً فهو ضمان وبغير ذلك إلا أن يكون انما يفر من شيء مرببه في الطريق من غير سبب راكبه فلا ضمان عليه وإن فعل به غيره ما جرح به فذلك على الفاعل (قوله وهو فاسد) أقول قد علمت صحته مما قلنا (قوله مخرج من قوله عكس الخ) الظاهر أنه مخرج من قوله العجز حقيقي أي محترزه والتقدير لا العجز تخييلي كما إذا كان لكخوف غرق أو ظلمة (قوله ادليس لهم أن يسلبوا أنفسهم بهلاك غيرهم) أي وانما عدا خطأ مع القصد لانهم متأولون كما ذكره في كونه خطأ حكماً والحاصل أن الخطأ قسمان خطأ حقيقة وخطأ حكماً وهذا عام الخ (قوله وإن ماتا معا) أي في صورة ما إذا تعمدا أحدهما دون الآخر (قوله دية الخطي في مال المتعمد) لأن الخطي مقتول عمداً وإن كان قتله لغيره خطأ ودية المتعمد على عاقلة الخطي أي لانه مقتول خطأ وإن كان قتله لغيره تعمداً (قوله فإن قلت الخ)

قد تقدم أن أصحاب السنتين يحملان عند الجهل على عدم القصد ويكون دم أهل السنتين هدرًا لا قود فيه ولا دية فيه كان الخطأ المحقق أولى بعدم الضمان والجواب أن الخطأ المحقق تحقق أنه من فعل يترتب بسببه الدية بخلاف حالة الجهل المذكورة فيما تقدم لم يتحقق أنه بسبب فعل يلزم فيه الدية (قوله ولذا كان يقرر الشيخ البنوفري) شيخ عجم فإن قلت القياس عكس ما قاله البنوفري قلت ما قاله البنوفري ألجأت إليه القواعد وان كان العقل يقتضي العكس فتدبر (قوله ولم يذكر الشارح) في لُ هذا الكلام مع قوله قبل ولذا كان الخ يفيد أن ما قاله البساطي غير منقول والامساخ العدول (١٣) عنه (قوله يعني لو تصادم حرو عبد) أي عمداً وخطأ

وانما كان في الحصر مع العمد الدية لان للولي استحياء حيث كان حياً ويخير بعد ذلك سيده في فدائه بالدية واسلامه فلما لم يكن القتل محتملاً ومات تعلقت الدية بقيمة رقبة العبد (قوله لانها تعلقت برقبة العبد) أي قيمة رقبة العبد وقوله والرقبة قد زالت الواو للتعليل أي وأما لو كانت باقية لتعلقت بالرقبة (قوله وقد علمت الخ) أي أن دية الحر في قيمة رقبة العبد حالة لا منجمة (قوله فضر به واحد بعد واحد إلى أن مات الخ) أنفذت مقاتله أو مات مغموراً وان لم يكن كذلك فإنه يقسم على واحد ويقتل (قوله قدم الاقوى) أي وهو من مات عن فعله أو أنفذ مقتلاً وان لم يكن فعله أشد من فعل غيره وقوله وهذا واضح الخ لا يخفى أن موضوع المسئلة أنه مات بخلاف قوله لا في وان تميزت جنات الخ فإنه فمين لم يمت فاذن لا تكرار (قوله أي وتميزت الضربات الخ) لا يخفى أن هذا في الاجتماع على القتل من غير عمالو اذ مع التمسك بقتل الجميع ولولم يحصل ضرب من الجميع وقوله فان قتل مكانه أي مات مكانه أي وأنفذ مقاتله وقوله فلو اباه أي وهي

أن موت المخطئ من فعله وهما ليس كذلك اذ يحتمل أن يكون من فعلهما مامعاً ومن فعل المخطئ وحده أو من فعل المتعمد وحده وفيه بحث اذ هذا يقتضي أنه لا يقتصر من المتعمد حيث مات المخطئ وحده وليس كذلك ولذا كان يقرر الشيخ البنوفري فيما اذا مات مامعاً أن دم المخطئ هدر لان قاتله عمداً قد قتل فهو بمثابة من قتل شخصاً عمداً ثم قتل وأن دم المتعمد فيه الدية على عاقلة المخطئ وذكر بعض أن مثل ذلك ما اذا تصادم بالغ وصبي عمداً ومات مامعاً من أن دية البالغ على عاقلة الصبي ولادية في الصبي لان قاتله عمداً قد قتل ولم يذكر الشارح في شروحه ولا في شامله حكم موته مامعاً وكذلك يذكره ت ولا خصوصية للفرس بل ما تلف بسبب التصادم حكمه كالفرس (ص) كمن العبد (ش) يعني لو تصادم حرو عبد فنافذ في رقبة العبد وقيمة العبد في مال الحر فان زادت دية الحر على قيمة العبد لم يضمن السيد الزائد لانها تعلقت برقبة العبد والرقبة قد زالت ولو زادت قيمة العبد على دية الحر أخذ السيد الزائد وقد علمت أن جنابة العبد حالة لا منجمة وتبع لفظ المدونة في التعبير عن القيمة بالثمن (ص) وان تعدد المباشر في الممالة يقتل الجميع (ش) يعني لو عمال أقوم على قتل شخص فضر به واحد بعد واحد إلى أن مات فأنهم كلهم يقتلون به فقوله المباشر فرض مسئلة اذ لا فرق في الممالة على القتل بين أن تحصل مباشرة من الجميع أو لا تحصل الا من واحد وهذه مكررة مع قوله والمتمالون لكن ذكرها ليرتب عليها قوله والاقدم الاقوى وقوله وان تعدد المباشر أي وتميزت الضربات بدليل قوله (ص) والاقدم الاقوى (ش) أي وان لم يكن عمالاً على قتله يحتمل بل قصد كل واحد القتل بانفراده ولم يتفق مع غيره عليه ويحتمل أن كل واحد منهم قصد الضرب لا القتل وجرحه كل ومات ولم يدر من أيهم مات والاحتمال الاول لبعض من شرحه والثاني اشارحه تبعاً للتوضيح قدم الاقوى فعلا على غيره ويتعين للقتل وحده بقسامة ويقص من غيره بمن جرحه ويعاقب من لم يجرح وهذا واضح اذا تميزت الضربات وأما ان لم تتميز فان قتل مكانه قتلاؤه وان لم يقتل مكانه ففيه القسامة أي يقسم في العمد على واحد يعينونه ويقسمون عليه (قوله ولا يسقط القتل عند المساواة لزوالياً بعنق أو اسلام) (ش) يعني أن من قتل من هو مثله كعبد قتل عبداً ثم تحرر القاتل بان أعنته سيده فان عنته لا يسقط عنه القصاص وكذلك لو قتل كافر كافراً مثله ثم أسلم القاتل فان اسلامه لا يسقط عنه القصاص لان المانع اذا حصل بعد ترتب الحكم لا أثر له ومثل القتل الجرح فاذا قطع رجل يدر مسلم ثم ارتد المقطوعة يده فالقصاص في القطع وترك المؤلف ذلك للعلم به من قوله والجرح كالنفس فالضمير في زوالها يرجع للمساواة وما تقدم من قوله ولا زائد حرة أو اسلام شرط في القصاص وما هنا بيان لعدم سقوطه بعد توجهه فما هنا مغاير لما مر (ص) وضمن وقت الاصابة والموت (ش) هذا فيما فيه مال من جنابة الخطأ

المتقدمة في قول المصنف ويقتل الجميع بواحد وقوله وان لم يقتل مكانه أي لم ينفذ مقاتله بان عاش بعد ذلك مدة (قوله ولا يسقط القتل) على حذف مضاف أي قود القتل وقوله عند المساواة صفة للقتل أي السكائن عند المساواة (قوله بزوالها بعنق أو اسلام) لا يخفى أن مسئلة الاسلام تقيدها اذا كان للقتول ولي فان لم يكن له ولي الا المسلمون نذب العفو عنه وعدم قتله انظر شرح عجم أو غيره (تبيينه) كما لا يسقط القتل لا يثبت القتل بزوال الزيادة السكائنة عند القتل برق كافر قتل عبداً كافراً ثم فر القاتل لدار الحرب ثم أخذ واسترق فلا يقتل به (قوله وضمن وقت الخ) لما كان ابن القاسم يعتبر في القصاص الحاليين عبر فيما تقدم بالغاية فقال معصوماً للتلص والاصابة ويعتبر في الضمان وقت الاصابة والموت لم يعبر بالغاية وشمل العمد والخطأ والمعنى اذا سقط القصاص لتغير الحال بين الرمي والاصابة

ورجع الحكم للضمان فالعبر وقت الاصابة أو بين الجرح والموت فالمعتبر في الضمان الموت وسخنون يعتبر حال الرمي والجرح (قوله فلورمي شخص الخ) هذا تمثيل للعمد الذي لا قصاص فيه وسكت عن التمثيل للخطا ومثاله ظاهر (قوله عند ابن القاسم) ولعل الفرق بين ما فيه القصاص وبين غيره حيث اعتبرت المساواة حين السبب والمسبب وما بينهما في الاول دون الثاني أن القصاص أمر شديد فغلظ فيه حيث اشترطت فيه المساواة حين السبب والمسبب بخلاف ما لا قصاص فيه فتأمل كذا لبعض شيوخ شيوخنا (قوله راجع لمفهوم) أي متعلق بمفهوم قوله عند المساواة بزوالها (١٤) (قوله فالضمان) أي للمال أي فيضمن الجاني المال (قوله وكسر) عطف

على ابانة (قوله الاما استثنى) متعلق بمحذوف وكأنه يقول وهو مثلها في كل شيء الاما استثنى (قوله في الفعل) أي فلا بد أن يصدر الجرح مع قصد كما أنه لا بد في القصاص من قصد الضرب عداوة فينشأ عنه سرح لا للعب أو أدب فلا قصاص فيه وقوله والفاعل أي فلا بد أن يكون مكافا غير حربي وقوله والمفعول أي فلا بد أن يكون المجروح معصوما (قوله فلا بد من مراعاة جميع الاحوال) الجمع لما فوق الواحد وقوله والالزم تشبيه الشيء بنفسه المناسب أن يقول والالزم اتحاد المشبه مع وجه الشبه مع أنهم ما متغايران (قوله فانه لا قصاص الخ) أي وإن كان يقتص لهما بالنفس كما مر في قوله وقتل الادنى بالاعلى أي ويلزمه للكمال ما فيه ان كان فيه شيء مقدر متعلق برقة العبد وذمة الحر الكافر فان لم يكن فيه شيء مقدر فحكومة ان يرى على شين والافلاشي على الجاني الا الادب (قوله والاستثناء مستثنى) أراد بالاستثناء المستثنى (قوله مستثنى من الفاعل) لا يخفى أن المستثنى منه محذوف متعلق بالفاعل والمعنى والفاعل في جميع الحالات الا الخ (قوله لان جرحه) الاولى أن يقول لان عضوه مع عضوه كاليد السلام مع الصبيحة

أو العمد الذي لا قصاص فيه وما مر أول الباب في العمد الذي فيه القصاص والمعنى أنه يعتبر في ضمان الدية وقمة العبد وقت الاصابة في الجرح ووقت الموت في النفس ولا يراعى وقت السبب فيهما عند ابن القاسم وقال أشهب وسخنون انه انما يعتبر وقت السبب ثم رجع سخنون لموافقة ابن القاسم فلورمي شخص عبد أفلم تصل الرمية اليه حتى عتق أورمي كافر أفلم تصل الرمية اليه حتى أسلم فانه يضمن عوض جرح حر أو مسلم عند ابن القاسم وأما عند غيره فيضمن عوض جرح عبد أو كافر فقوله وضمن الخ راجع لمفهوم قوله عند المساواة بزوالها أي وإن لم يكن هنالك مساواة سقط القتل في بعض الصور وهو ما إذا كان القاتل أعلى وما وراء ذلك فالضمان ووقته عند ابن القاسم وقت الاصابة الخ (ص) والجرح كالنفس في الفعل والفاعل والمفعول (ش) لما انتهى الكلام على الجناية على النفس شرع في الكلام فيما دونها وهو ابانة طرف وكسر وجرح ومنفعة وعبر عنه المؤلف هنا بالجرح ولعله لكونه هو الغالب وأركانه ثلاثة كالنفس الاما استثنى والمعنى أن الجرح الذي فيه القصاص حكمه حكم النفس في الفعل والفاعل والمفعول ومراده بالفعل الجرح وبالفاعل الجرح وبالمفعول المجروح أي فيعتبر حال الرمي وحال الاصابة فلا بد من مراعاة جميع الاحوال وبعبارة الجرح بالضم بدليل قوله في الفعل لا بالفتح والالزم تشبيه الشيء بنفسه لان الجرح بالفتح الفعل وقوله في الفعل وتقدم في قوله ان قصد ضرب باو الفاعل في قوله مكلف غير حربي الخ والمفعول في قوله معصوما للتلطف والاصابة بايمان أو أمان والمستثنى هو قوله (ص) الا ناقصا جرح كاملا (ش) يعني أن العبد أو الكافر اذا قطع يد الحر المسلم فانه لا قصاص على العبد ولا على الكافر وان كان يقتص له منهما في النفس هذا هو المشهور من المذهب وبه قال الفقهاء السبعة وعليه عمل أهل المدينة وتلزم الدية وقال ابن عبد الحكم المسلم مخير في القصاص أو الدية وقيل بالقصاص وصحح والاستثناء مستثنى من الفاعل فلو أخرجه عن المفعول ليس من الفصل بين المستثنى والمستثنى منه لكان أولى وانما يقتص للكمال من الناقص في غير النفس لان جرحه معه كاليد السلام مع الصبيحة (ص) وان تميزت جنابات بلائها لوفى ككل (ش) تقدم أنه ان عمالا جاعة على قتل رجل فانه يقتلون به كلهم أما اذا جنوا عليه جنابات متعددة من غير عمال أو تميزت جناباتهم فانه يقتص من كل واحد بقدر ما فعل بالمساحة وهو مراده بقوله (كفعله) ولا يتطرق لتفاوت الايدي بالغلظ والرقية بل يقتص من ككل واحد بمساحة ما جرح اذا عرفت ذلك (ص) واقتص من موضحة أو وضحت عظم الرأس والجبهة والخدين وان كبرة (ش) يعني أن من أوضح انما فاعده فانه يقتص منه ولو كانت كبرة وسميت بذلك لانها بينت وأظهرت عظم الرأس والجبهة والخدين والواو بمعنى أو أما الانف واللحي الاسفل فليس من الرأس عندنا

(قوله بلائها) لامة مفهوم لذلك بل ولو تميزت مع التماثل فاذن عمالا رجالا ن على فوق عيني رجل ففقا كل واحد عينا أنه يفتقأ من كل واحد مماثلة ما فقا أي وموضوع ذلك أنه لم يحصل موت وأما اذا عمالا على فوق عيني واحدة كالمني من زيد فانه يقتص من كل فان لم يحصل تماثل في ذلك فهل يقتص من كل أوله عليهم الدية والظاهر الاول (قوله أو وضحت) أي أظهرت (قوله أو وضحت عظم الرأس) وحد ذلك منتهى الجحمة لامة فاحتمال انه من العنق (قوله وان كبرة) أي مغرزها كبرة (قوله فليس من الرأس عندنا) قضيته أن

الحى الاعلى من الرأس وليس كذلك نقول المصنف فيما بأتى ان كن رأس أو حى أعلى أراد بالحى الاعلى الفك الاعلى (قوله لاصفة الخ) قال بعض الشيوخ جعلها صفة أولى من ادعاء حذف البتة والموصول اذا الصفة كما تكون مخصصة تكون كاشفة كما فى قوله الاملى الذى يظن بك الظن اه الا أن يقال الاصل فيها التخصيص فلا ينافى أنها تكون كاشفة فيتمجه ما قاله فتدبر (قوله وسابقها) أى سابق أثرها وقوله من دامية الخ أى من أثر دامية وذلك لان الموضحة وما ذكر بعدها عبارة عن الشجرات والذى يتصف بالسبقية والتأخران هما هو الاثر وقول الشارح يعنى أن ما قبل الموضحة أى ما قبل أثر الموضحة وقوله من الجراح بيان لما قبل أثر الموضحة وقوله ستة لا يخفى أنه بين الستة بما ذكره بعد من الشجرات التى الجراح السابقة أثرها فقد تسمع وقوله منه أى من جلد (قوله شقت الجلد) أى كاه كذا أفاده نت أى فلا ينافى أنه انشق بعضه ومفاده أنها (١٥) اذا لم تشق الجلد كله بل بعضه لا قصاص والظاهر

الادب وحرر (قوله وملطاة) بهاء فى آخرها وباسقاطها بكسر الميم وبالمد والقصر قاله نت (قوله عدة مواضع) أى فأخذت فيه يمينا وشمالا ولم تقرب من العظم (قوله وهى التى الخ) أى وهى القشرة التى تكون بينهما وبين العظم ستور رقيقة أى فلم تكن ملاصقة للعظم ولا يخالف هذه ما بعدها لان كونها بين عظم الرأس ولحمه لا ينافى أن يكون بينهما وبين العظم ستور رقيقة (قوله وبه سميت الشجة) حاصله أن المصنف أراد بالملطاة الشجة ولكن الملطاة ليست فى الاصل هى الشجة بل هى القشرة المذكورة (قوله وأما اللطمة) حاصل الفقه أن اللطمة وهى الضرب على الخدين بباطن الراحة والعصا لا قصاص فيهما بخلاف السوط والفرق أن السوط جرح يحصل من الضرب به الجرح بخلافهما وأشار أبو الحسن للفرق بين السوط واللطمة بان ضربة السوط لها انضباط بخلاف اللطمة فلا يمكن انضباطها فلا قصاص فيها

بل هما عظمان منفردان قوله أوضحت خبر لمبتدأ محذوف أى وهى التى أوضحت ليكون كالتعريف لها لاصفة لموضحة لا لايتوهم التخصيص وقوله أوضحت الخ هـ اذا عرف فقهى والا فالوضحة فى اللغة هى التى أوضحت العظم مطلقا (ص) وسابقها من دامية وحارصة شقت الجلد وسحقا كسطته وباضعة شقت اللحم ومتلاجة غاصت فيه بتعدد وملطاة قربت للعظم (ش) يعنى أن ما قبل الموضحة من الجراح ستة يقتض منها ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة باللحم فالمتعلقة بالجلد الدامية وهى التى تضعف الجلد فيرشح منه الدم من غير أن ينشق الجلد ثم الحارصة وهى التى تشق الجلد ثم السحقا وهى التى تكشط الجلد والمتعلقة باللحم الباضعة وهى التى تبضع اللحم أى تشقه ثم المتلاجة وهى التى تغوص فى اللحم فى عدة مواضع ثم الملطاة وهى التى يبقى بينهما وبين العظم ستور رقيقة وبعبارة اللطاة بالمد القشرة الرقيقة التى بين عظم الرأس ولحمه وبه سميت الشجة التى تقطع اللحم كله وتبلغ هـ هذه القشرة (ص) كضربة السوط (ش) يعنى أن ضربة السوط يقتض منها أو ألامطة فانه لا قصاص فيها كما يأتى لان السوط جرح يحصل من الضرب به الجرح بخلاف اللطمة (ص) ويجرح الجسد وان منقلبه (ش) تقدم انه قال واقتض من موضحة الخ وعطف هذا عليه والمعنى أنه يقتض من باقى جراح الجسد ولو من المنقلة والهاشمة ما لم يعظم الخطر كعظام الصدر والعنق والصلب والفخذ وشبه ذلك فانه لا قصاص فيه وانما يخص المنقلة بالذكر لانه لا يقتض منها فى الرأس فتفى ما يتوهم من أن منقلة الجسد كذلك (ص) بالمساحة ان اتحاد المحل (ش) يعنى أنه يقتض بالمساحة بكسر الميم فيقاس الجرح طولاً وعرضاً وعمقا فقد تكون الجراحة نصف عضو الجنى عليه وهى جل عضو الجانى أو كله بشرط أن يكون ذلك فى العضو الواحد وعلى هذا لو عظم عضو الجنى عليه حتى كان القدر الذى جرح منه يزيد على العضو المماثل له من الجانى فانه لا يكمل من غيره بخلاف وقوله (كطبيب زاد عمدا) تشبيهه فى القصاص والمعنى أن الطبيب اذا زاد على القدر المطلوب المأذون فيه تعمدا فانه يقتض منه بقدر ما زاد على القدر المطلوب بالمساحة فان نقص الطبيب عمدا أو خطأ فانه لا يقتض ثابا لانه قد اجتهد قال النخعي اذا قطع الطبيب فى الموضع المعتاد فمات لم يكن عليه شئ وان زاد على ذلك يسيرا ووقع القطع فيما قارب كان خطأ وان زاد على ذلك فيما لا يشك فيه أن ذلك عمد كان فيه القصاص وان تردد بين الخطا والعمد كانت مغلظة

وحصل كون اللطمة والعصا لا قود فيهما حيث لم ينشأ عنهما ما فيه القود كجرح اه (قوله فقد تكون الجراحة الخ) اعلم أن الجهة محل والرأس محل والعضد محل والذراع محل آخر فلا يتعدى أحدها الى الآخر والظاهر أن باطن الكف وظاهره ليسا من جملة الذراع وأما الاصابع فليست من الذراع قطعاً ولا من الكف والحى الاعلى والاسفل محلان وكل أنملة محل ولا تقطع الوسطى بالسبابة ولا الثانية بالرباعية (قوله فانه لا يكمل من غيره) وسقط عقله أيضاً فيسقط قصاصا وعقلا وهما فى الجرح الذى يحصل به ازالة عضو أو ما ان حصل به ازالة عضو ولا ينظر للمساحة فيقطع العضو الصغير بالعضو الكبير وعكسه (قوله زاد عمدا) أى وأما اذا زاد خطأ فعلى العاقلة (قوله لانه قد اجتهد) لا يخفى أن هذا التعليق لا يناسب العمد ومثله فى التوضيح وقوله كان خطأ أى فالدية على العاقلة (قوله كانت مغلظة) أى تؤخذ من أربعة أنواع من نبات الخنازير ونبات اليبون والحقاق والجذعات

(قوله والمراد بالطبيب المباشر للقصاص) أي وليس المراد به المداوى لأن المصنف ينص عليه في باب الشرب في قوله كطبيب جهل أو قصر (قوله لا تقطع بالصحيحة) فيه إشارة إلى أن الباء في قوله بصحيحة باقية على بابها ثم لا يخفى أن هذا الحل غير متبادر من المصنف والمتبادر من المصنف خلافه وذلك أن المتبادر منه أن المعنى كذاي شلاء يعني عليها عدمت النفع يؤخذ لها العقل بصحيحة أي من ذي صحيحة ولا يقتصر إياها من الصحة أو بالعكس أي جنت الشلاء عادمة النفع على صحيحة فلا يقتصر منها للصحيحة بل عليه العقل (قوله وفي كلام ت ت نظير) أي لانه قال ومفهومه لو كان فيها نفع فانه يقتصر لصاحب الصحة بهم أن رضى صاحب الصحة اه ووجهه النظر أن الرضا لا يشترط والمعتمد عليه ت (١٦) من أن الرضا يشترط كما هو المنصوص (قوله هذا هو الظاهر) كان مقابل

الظاهر أن الاسناد حقيقي (قوله يعني أن الخ) أي وكذا لا يقتصر من عين أعني أي حدقة أعني جني على صحيحة ولا من لسان أبكم جني على ناطق وانما على كل دية ما جني (قوله منقولة) بكسر القاف المشددة وحكي فتحها وبفتح اللام (قوله من الدواء) هذه الزيادة ليست في المندونة ولذلك كان الصواب اسقاطها لأن النقل كما يكون من الدواء يكون من الضربة نفسها كما قرره بعض الشيوخ (قوله أفضت للدماغ) أي إلى أم الدماغ كما بين ذلك قريبا (قوله ودماغه) قال ابن عبد السلام لا يظهر أنهم مترادفان أو كل مترادفين اه أي الأمانة والدماغه (أقول) ولاجل ذلك لم يتعرض شارحنا للحل على قول المصنف ودماغه (قوله وتلك العظام الخ) هذا يدل على أن إضافة فراش إلى العظم للبيان والفراش جمع فراشة فلذلك قال الشارح الفراش العظام فقد فسره بالجمع ومنه تعلم تفسير المفرد (قوله في أعلى الخياشيم) هذا يناق ما هو الموضوع أن المنقولة في الرأس إلا أن يراد بالرأس ما فوق الرقبة وقوله

انتهى والمراد بالطبيب المباشر للقصاص من الجاني (ص) والا فالعقل (ش) أي وان لم يتحدد محل الجناية ومحل القصاص فلا قصاص ويحب العقل على الجاني فلا تقطع الوسطى بالسبابة ونحو ذلك لأن شرط القصاص اتحاد المحل للأية وبعبارة أي وان لم يتم عد الطبيب بل أخطأ أول يتحدد المحل بل يختلف فانه يتعين العقل فان كان دون الثلث ففي ماله وان كان الثلث فاعلى فانه يكون على العاقلة وقوله (كذاي شلاء عدمت النفع بصحيحة وبالعكس) تشبيهه في لزوم العقل دية أو حكومة وعدم القصاص والمعنى أن الذي يده شلاء عادمة النفع اذا قطع يد شخص صحيح اليد فان الشلاء لا تقطع بالصحيحة لعدم المماثلة ولورضى صاحب الصحة بذلك وكذلك لا تقطع اليد بالصحة بالمد الشلاء لعدم المماثلة ومفهوم عدمت النفع أنهم لو كان بها نفع لا يكون الحكم كذلك والحكم أنها كالصحيحة في الجناية لها وعليها وبه صرح المواق وفي كلام ت ت نظير ثم إن اسناد العدم إلى اليد على طريق التجوز لأن الذي يعدم النفع صاحبها هذا هو الظاهر (ص) وعين أعني ولسان أبكم (ش) يعني أن الذي عينه سالمة اذا قلع حدقة أعني فان السالمة لا تؤخذ فيها العدم المماثلة بل فيه الاجتهاد وكذلك اذا جني من لسانه فصيح على لسان أبكم فان الفصح لا يقطع باللسان إلا بكم لعدم المماثلة بل فيه الاجتهاد (ص) وما بعد الموضحة من منقولة طار فراش العظم من الدواء وأمة أفضت للدماغ ودماغه خرفت خر يطنسه (ش) المنقولة هي التي ينقل منها الطبيب العظام الصغار لتتم الجراح وتلك العظام هي التي يقال لها الفراش بفتح الفاء وكسر ها قال الأصمعي الفراش العظام الرقاق بر كب بعضها على بعض في أعلى الخياشيم كقشر البصل يطير عن العظم اذا ضرب انتهى وهذا لا يتأتى في منقولة الجسد فقوله من الدواء من تعليمية والمراد بطار نقله وقال في التنبيه والمأمومة وهي التي أفضت إلى أم الدماغ اه وأم الدماغ جلد رقيقة متى انكشفت عنه مات والمعنى أن المؤلف عطف هذا على ما يتعين فيه العقل وينتق في القصاص لعظم الخطر فالمنقولة الكائنة في الرأس لا قصاص فيها وأما المنقولة في الجسد فقد مر أنه يقتصر منها ما يأتي ما في ذلك عند قوله الا بالخائفة والأمانة فثلث والموضحة فنصف عشر والمنقولة والهاشمة فعشر ونصفه (ص) كاطمة (ش) تشبيهه في عدم القصاص الجوهرى للطمعة الضربة على الحديدين بباطن الراحة والمعنى أن اللطمعة لا قصاص فيها ولا عقل بل في عدها الادب ما لم ينشأ عنها جرح والاقتصاص منه وتصير كما اذا ذهب بها معنى كسمع ونحوه فلا يقتصر بالضرب بل ان أمكن ذهاب المعنى بغير فعل والا فالعقل كما يأتي في قوله وان ذهب والعين قاعة الخ (ص) وشفرعين وحاجب ولحية (ش) يعني أن شفر

كقشر البصل يطير عن العظم اذا ضرب أي العظم لا يخفى أن هذا يناق في قوله سابقا المنقولة هي التي ينقل منها أي هي الشجة التي ينقل من أجلها الطبيب العظام الصغار الخ (قوله والمراد بطار نقله) أي فالمراد بالطبيب أن المفاد من طار نقله أي ليس المراد من الطبيب المفاد من طار حقيقة منه بل المراد به نقله أي نقل الطبيب له أو أن المراد بنقله انتقاله (قوله أفضت إلى أم الدماغ) أي ولو دخل ابرة أي ولم تخرق خريطته (قوله وأم الدماغ جلد رقيقة) هذا التفسير لا يقتضي أن الدماغ لا يتصور معها الحياة لا مكان الخرق مع الالتئام فالموت انما نشأ من الكشف مع عدم الالتئام لا عن مجرد الخرق قرر بعض الشيوخ (قوله ويصير كما اذا ذهب بها معنى كسمع الخ) أي فلا يلطم الجاني بل يجرح (قوله وشفرعين) فيه شيء وذلك لأن الشفر هو منبت الهدب فالاولى العين

ان يقول وهذب عين (قوله أي شعر الهدب) الاضافة للبيان أي شعر هو الهدب وقوله وشعر الحاجب الاضافة حقيقية وذلك لان الحاجبين العظمان فوق العينين بالشعر والحكم قاله ابن فارس وقوله بالشعر يحتمل مع الشعر واللحم فيكون الحاجب المجموع ويحتمل المتبس بالشعر واللحم فيكون قاصر على العظم المتبس بذلك فعلى الاول فاضافة شعر من اضافة الجزء للكل وهو الظاهر وعلى الثاني فن اضافة للاباس الالبسة (قوله وشعر اللحية) الاضافة للبيان وذلك لان اللحية الشعر النازل على الذقن (قوله وعمده كالخطا الا في الادب) أي للتعمد والمراد عدم الاقصاص فيه ومفهومه أن (١٧) ما فيه القصاص لا أدب فيه وليس كذلك بل الذي

فيه القصاص فيه الادب ووجهه الردع والزجر لمتناهي الناس خلافا لما استظهره ابن رشد من عدم الادب (قوله مشبه بما قبله) أي الذي هو قوله لعظم الصدر أي أو تمثيل لما قبله وقوله في وجوب العقل الخ أي وفيه حكومة ان يرى على شين كذا في بعض الشراح وفي بعض آخر أن فيه الدية (قوله والدامغة) عطفه على المأمومة مرادف (قوله والمشهور من المذهب الخ) ومقابل له ما لابن عبد الحكم من أنه يقتص من كل جرح وان كان متلفا الا ما خصه الحديث من الجائفة والمأمومة (قوله رض الانثيين) أي أو أحدهما وقوله وهو ما ارتضاه س أي فاعل أخاف هو ابن القاسم لانه الذي في التهذيب لا مالك وقوله يفيد أن في قطعهما أي ومثل قطعهما جرحهما (قوله بجرح الخ) أي كما لو أوضعه فذهب مع الموضحة معنى من هذه المعاني أو أكثر كان ذهب سمعه فقط أو هو وعقله (قوله أو أكثر الخ) ولم يعتبروا الزائد لان الظالم أحق أن يحمل عليه (قوله في ماله) عند ابن القاسم ومقابل له ما لأشهب من أنه على عاقلته وقوله فن ضرب الخ هذا مثال لقول المصنف

العين أي شعر الهدب من فوق ومن أسفل وشعر الحاجب وشعر اللحية لا قصاص فيه وفيه الحكومة اذا لم ينبت وعمده هذه الاشياء وخطوها سواء الامن جهة الادب فيفترقان ولذا قال (وعده كالخطا في الادب) لان هذه الاشياء ليست بجراحات وانما ورد القصاص في الجراح وبعد ذلك يتظر فان لم ينبت الشعر ففيه حكومة وان نبت فلا شيء فيه (ص) وكان يعظم الخطر في غيرها كعظم الصدر (ش) مشبه بما قبله في وجوب العقل وعدم القصاص يعني أن هذه الجراحات يتعين فيها العقل لعظم الخطر فيها والخطر بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة الاشراف على الهلاك والضمير في غيرها عائد على المنقلة والمأمومة والدامغة والمشهور من المذهب انه اذا ضرب به فكسر عظم صدره أو وصلبه أو عنقه وما أشبه ذلك أنه لا قصاص فيه وانما فيه العقل وفي نسخة والابادة الاستثناء (ص) وفيها أخاف في رض الانثيين أن يتلف (ش) يعني أن الشخص اذا رض أن يثني شخص أي كسرهما فإنه لا يفعل بالجاني مثل ذلك وانما فيه العقل كاملا لما علمت أن هذه من المتالف فيخشى على الجاني أن يهلك فقد أخذنا فيما دون النفس نفسا وفاعل أخاف هو الامام مالك أو ابن القاسم وهو ما ارتضاه س وكلام المؤلف يفيد أن في قطعهما القصاص لانه ليس من المتالف وظاهر الرسالة أنه كرضهما ولو كان المرتضى الاول (ص) وان ذهب كبصر بجرح اقتص منه فان حصل أو زادوا لافدية مالم يذهب (ش) يعني أن من جرح انسانا جرحا فيه القصاص فتسبب عن ذلك الجرح ذهاب كسمع أو بصر الجرح و ما أشبه ذلك من المعاني فإنه يفعل بالجاني أي يقتص منه مثل ذلك بعد برء المجني عليه فان حصل للجاني مثل ما حصل للمجني عليه أو أكثر من ذلك فلا كلام وان لم يحصل للجاني شيء أو حصل البعض فإنه يلزمه دية مالم يذهب في ماله عند ابن القاسم كالأو وبعضا أو ماله ذهبت منفعة من المنافع بسبب شيء لا قصاص فيه فلا قود وانما عليه الدية الا أن يمكن ذهاب تلك المنفعة بغير فعل فيقادمه فن ضرب بدرجل فشلت يده ضرب بالضارب كما ضرب فان شلت يده فلا كلام والافقة لها في ماله ابن يونس وقال أشهب هذا اذا كانت الضربة بجرح فيه القود ولو ضرب به على رأسه بعصا فشلت يده فلا قود وعليه دية اليد ابن عرفة الاظهر أنه تقييد قوله كبصر الكاف فاعل ذهب بمعنى مثل فليست تمثيلية ولا تشبيهية ويصح أن يكون الفاعل محذوقا أي وان ذهب ذاهب وقوله بجرح أي فيه القصاص وقوله اقتص منه أي من الجراح الذي تضمنه بجرح أي اقتص من الجراح تطير تلك الجنسية وقوله فان حصل أو زاد ضمير حصل عائد على الذاهب على تقدير مضاف وضمير زاد عائد عليه من غير تقدير لانه بالنسبة الى الجاني أي فان حصل مثل الذاهب من المجني عليه أو زاد الذاهب من الجاني فلا كلام وقوله والا راجع لقوله ان حصل لا لقوله زاد وقوله فدية مالم يذهب أي تطير أو مقابل أو مماثل مالم يذهب

(٣ - خرمي ثامن) وان ذهب وليس مثالا لقول هذا الشارح وأما لو ذهب الخ والاحسن تأخير هذا لانه يرجع لقوله بعد كان شلت يده بضربة (قوله ولو ضرب به على رأسه) لا يخفى أن ظاهره أن الضرب على الرأس لا يتأتى فيه جرح فيه القود وظاهره انه ليس كذلك وقوله الاظهر أنه تقييد أي أن قول أشهب تقييد لا خلاف وقوله فليست تمثيلية والتشبيهية حرف وقوله عائد عليه من غير تقييد لا يخفى انه لا بد من ملاحظة الاستخدام لان الحديث عنه زيادة الذاهب من المجني عليه مع أن المراد زيادة الذاهب من الجاني (قوله راجع لقوله ان حصل الخ) أي وان لم يحصل المثل (قوله أو مقابل الخ) لا يخفى أنه بتقدير ذلك المضاف لا يشك ما اذا كان

الجاني غير مماثل للجاني عليه كأمراة جنت على رجل وفعل به ذلك الفعل ولم يذهب منها شيء فان الذي يؤخذ منه بادية الرجل أي على حسب بادية الجاني عليه وذلك لأن بادية عينها على نصف ديتاوعين الرجل على نصف ديتته وانظر لو ذهب منه غير ما ذهب من الجاني عليه كما لو ذهب من الجاني سمعه وقد كان ذهب من الجاني عليه بصره والظاهر أنه لا شيء فيه ويؤخذ منه بادية البصر (قوله هو القائم بالجاني عليه) أي ما كان قائما قبل الجنابة عليه والافهوالا لأن ذاهب (قوله وان ذهب) أي البصر مثلا المفهوم من كبصر بفعل ما لا قصاص فيه كاطمة فاذهب به بصره وقول الشارح فإنه يفعل بالجاني مثل ذلك يقتضي أنه يفعل بالجاني مثل ما فعل من كونه يلطمه وليس كذلك فالاحسن العبارة الآتية التي (١٨) معناها فان استطيع اذهب البصر بغير الضربة أو اللطمة لأننا نضربه

أو نلطمه فقد جيء لعثمان رضي الله عنه برجل لطم رجلا آخر وأصابه شيء فاذهب بصره وعينه قائمة فاراد أن يقتص له منه فأعما ذلك عليه وعلى الناس حتى أتى على رضي الله عنه فامر بالمصيب فجعل على عينه كرسفا ثم استقبل به عين الشمس وأدب من عينه مرآة فالتس ٣ بصره وعينه قائمة وقيل أمر بمرآة فأجبت ثم أدب من عينه فسالت نقطتها التي يجب فيها القصاص مع العمدة وبقيت العين قائمة (قوله فإنه يتعين العقل) أي لأنه بمنزلة ما سقط فيه القصاص لعدم إمكانه ويكون في ماله لا على عاقلة (قوله فالمسئلة السابقة ذهب بشيء الخ) رده محشي تب بأن الظاهر أن ما ذكره المؤلف تبعا للدونة خاص بالبصر لما جاء في ذلك عن عثمان وغيره لأن غيره من المنافع لا يستطاع فيه ذلك ولو أمكن لقليل فيه كذلك سواء كان الضرب يقتص منه أم لا في محل المنفعة أم لا على ما يظهر من كلامهم والله أعلم (قوله كان شلت) بفتح المعجمة وضمها خطأ أو

ولا بد من هذا وتظيره ومماثله هو ما قام بالجاني عليه لا ما قام بالجاني فان الذي لم يذهب هو القائم بالجاني وتظيره ومماثله هو القائم بالجاني عليه (ص) وان ذهب والعين قائمة فان استطيع كذلك والا فالعقل (ش) يعني أن من ضرب انسانا فذهب نور بصره والعين قائمة مكانها لم تخسف فإنه يفعل بالجاني مثل ذلك فان حصل له ذلك أو زاد فلا كلام وان لم يستطع أن يفعل به مثل ذلك فإنه يتعين العقل وبعبارة أي وان ذهب البصر بضر به فان استطيع ذهاب البصر بحيلة من الخيل فعل ذلك ولا يحتاج إلى أن يضربه بضر به مثل ما ضرب بالان الضربة لا يقتص منها وانما يقتص من الجرح فالمسئلة السابقة ذهب بشيء فيه القصاص وهذه ذهب بشيء لا قصاص فيه (ص) كأن شلت يده بضر به (ش) التشبيه في وجوب القصاص مع الامكان والا فالعقل والمعنى أن من ضرب يده شخص أو رجلاه عمد فبسبب تلك الضربة شلت يده المضر وبفعله بالضارب مثل ذلك فان شلت يده بالضارب والا فالعقل في ماله دون العاقلة وقيد أشهب هذا بما إذا كانت الضربة بجرح فيه القود أو أمان ضر به على رأسه فشلت يده فلا قود فيه وعليه بادية اليد ولا يتظر هنا لكونه يستطاع فعل الشلل بدون الضرب أم لا ولعل الفرق بينه وبين ما قبله ندورا لشلل عن الضرب بخلاف ذهاب البصر (ص) وان قطعت يد قاطع بسماوى أو سرقة أو قصاص لغيره فلا شيء للجاني عليه (ش) يعني أن من قطع يد شخص عدا ثم ان يد القاطع ذهبت بامر سماوى أو بسبب سرقة أي سرق القاطع فقطعت يده أو ذهبت يد القاطع بسبب قصاص لغير الجاني عليه بأن قطع يد آخر فاقصص له منه فإنه لا شيء للجاني عليه على الجاني لأن حقه انما يتعلق بالعضو المخصوص فلما تعذر بطل حق الجاني عليه ومثل ذلك ما اذا مات لقاتل فان المقتول لا شيء له (ص) وان قطع أقطع الكف من المرفق فالجاني عليه القصاص أو الدية (ش) يعني أن الذي يده اليمنى مقطوعة من الكف اذا قطع يده رجل من المرفق فان الذي قطع يده من المرفق بالخيار ان شاء قطع الناقصة ولا شيء له وان شاء أخذ بادية عينه وانما كان مخيرا لان الجاني جاني وهو ناقص ذلك العضو ولا جائز أن ينتقل إلى عضو غيره ولا أن يتعين القصاص لانه أقل من حقه ولا أن يتعين الدية لانه جاني عمدا على المعصم والخيار جابر له وهذا لا يخالف ما يأتي من أنه لا يجوز لمن قطع من المرفق أن يرضى بقطع يد الجاني من الكوع لانه في هذه وجد من الجاني مماثل ما جنى عليه وفيما نحن فيه انما للجاني مماثل بعض ما جنى عليه وقد قال تعالى والجروح قصاص أي أنه يفعل بالجاني مثل ما جنى عليه ولا يجوز له الرضا بدونه

قليل أو لغة رديئة قاله القسطلاني (قوله والمعنى ان من ضرب يده شخص الخ) لا يخفى ان هذا المعنى قد حل به لانه للشارح قول المصنف فيما تقدم وان ذهب كبصر الخ فيلزم عليه أنه لا حاجة لقول المصنف كان شلت يده فالاحسن للشارح أن لا يثبت به فيما تقدم لقول المصنف وان ذهب كبصر بجرح بل يثبت بمثل الخال آخر وعلى هذا فيكون قول الشارح التشبيه في وجوب القصاص مع الامكان أي بان كان الشلل بجرح ونحوه مما يقتص منه وقوله والا فالعقل أي والا يمكن بأن كان الشلل بدون جرح (قوله ولا يتظر هنا الخ) أي بخلاف ما قبله فإنه ان استطيع اذهب نظيره ما ذهب بغير الضرب فعل ولا يرجع للعقل الا اذا لم يمكن بخلاف الشلل (قوله فإنه لا شيء للجاني عليه) أي فلا قصاص ولا دية (قوله من المرفق) احتراز به من جنابة الاقطع عليه من الكوع فالعقل ٣ قوله فالتس بصره هكذا بالاصول والذي في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير فاخطف بصره اه

فقط لعدم اتحاد محل القصاص (قوله وتقطع اليد) أي أو الرجل وقوله اصبع أي أو وبض آخر وقوله ان نقصت أي يدا الجاني أي أو رجله وقوله خير أي وليس له أن يقتص ويأخذ أرواح الناقص (قوله وان نقصت يدا الجاني عليه) أو رجله اصبع أي وبعض آخر بأمر من الله أو بجناية (قوله ولولاها ما) فيه رد على من يقول في الاصبع اذا كانت ايماما العقل (قوله وان شاء قطع) لا يخفى أنه لا يمكن قطع السائمة بالكف ولأنه ان تقول يفرض فيما اذا كان الجاني ليس له الا الكف أيضا لكنه يصير مخالفا لموضوع المسئلة من أن الجاني سالم الاصابع (قوله لا أكثر) ما لم يكن النقص بسبب جناية الجاني الآن (١٩) عدم اقبل ذلك خطأ وأخذها منه عقلا فيقادلها

من الكامل لا تهاجمه على أنه انما جنى الآن عليها عدم الماغرمه قبل من الخطا (قوله انما تستعمل في الكامل) أي في الاصبع الكامل وقوله لان الافراد الخ أي لان الافراد التي تتعلق بها الكثرة هنا أصابع أي لأجزاء وهو علة لمحذوف والتقدير وقلنا هنا أي كاصبعين معالين بتلك العلة لان الافراد هنا أصابع (قوله فلا يعارض مفهوم المدونة) أي من أن الاصبع وبعض الاصبع كالاصبع ^{تنبية} هل الاصبع الزائدة القوية أو الاصبعان أو أكثر كذلك هل يعطى حكم الأصلية في أن نقص الواحد غير مؤثر ونقص الاكثر يوجب التخيير في الاولى وعدم القصاص في يدا الجاني عليه في الثانية وأنه يلحق النادر بالغالب وهو ظاهر اطلاقهم أو انما يعتبر نقص الاصبع أو الاكثر من الاصول (قوله وأما اذا كانت الخ) لا يرد على التعليل بما مر من أن الظالم أحق بالجلل عليه لانه في ذهاب معنى أكثر مما ذهب من الجاني عليه من المعنى (قوله وان رضيا) لان المساواة في القصاص حقيق لله مع الامكان وأما عدم الامكان فهو حق لا دمي فيجوز

لأنه حق لله تعالى لاله ولا شريك أن هذا مع الامكان وأما مع عدمه فهو حق للجاني عليه لانه تعالى وقوله من المرفق متعلق بقطع (ص) كقطع الحشفة (ش) التشبيه تام والمعنى أن الذي ذكره مقطوع الحشفة اذا قطع ذكر رجل من أصله فان الذي قطع ذكره الكامل يخبرين أن يقطع قصبة الذكرا أو يأخذ ذبذبة ذكره والخيار لا يخل عدم المائلة (ص) وتقطع اليد الناقصة اصبعها بالكامل بلا غرم وخير ان نقصت أكثر فيه وفي الذبذبة (ش) يعني أن الذي يده ناقصة اصبعها بسبب جناية أو غيرها اذا قطع يدا كاملة لرجل أو امرأة فان يده الناقصة تقطع بالكامل بلا غرامة لصاحب الكاملة على الجاني صاحب الناقصة بسبب اصبعه فان نقصت يدا الجاني أكثر من اصبع فان الجاني عليه يخبرين أن يقتص أو يأخذ الذبذبة أي يده كاملة أي ذبذبة الجاني عليه لاذية يدا الجاني (ص) وان نقصت يدا الجاني عليه فالقود ولولاها ما (ش) يعني لو كانت يدا الجاني عليه هي الناقصة اصبعها ولولاها ما فانه يستحق القصاص على الجاني فتقطع يده الكاملة في يده الناقصة ولا غرامة عليه لصاحب الكاملة وهو الجاني فقوله وان نقصت أي اصبعها بدليل قوله ولولاها ما (ص) لا أكثر (ش) يعني أن اليد الجاني عليها اذا نقصت أكثر من اصبع بان نقصت اصبعين أو أكثر فاصحابها ذبذبة ما فيها من باقي الاصابع ولا شيء في الكف حيث كان فيها أكثر من اصبع وان كان فيها واحدة فذبتها وحكومة في الكف قاله المواق فان لم يكن له الا الكف فليس للجاني عليه الا الحكومة ان شاء وان شاء قطع وبعبارة لا أكثر أي كاصبعين أو ثلاثة لان الكثرة انما تستعمل في الكامل لان الافراد هنا أصابع فلا يعارض مفهوم المدونة فان قلت تقدم في يدا الجاني اذا كانت ناقصة أكثر أن الجاني عليه يخبر وهذا اتفق على تعيين العقل في الفرق قلت لان يدا الجاني اذا كانت ناقصة أكثر واختار الجاني عليه القود فقد رضى بتلك بعض حقه وأما اذا كانت يدا الجاني عليه ناقصة أكثر من اصبع لواقتص من يدا الجاني الكاملة لاخذ زائد على حقه (ص) ولا يجوز ^{١٧٤٩} كوع الذي مرفق وان رضيا (ش) يعني أن من قطع يد شخص من المرفق ثم تراصيا على أن يقطع الجاني عليه يدا الجاني من الكوع فانه لا يجوز القصاص لانه يخاف لقوله تعالى والجروح قصاص اذا المائلة في المحل شرط كما لا يجوز أن يقطع رجله في يده مثلا وفاعل يجوز القصاص لانه تقدم والباء بمعنى من التي لا تبدأ الغاية أي ولا يجوز القصاص من كوع أي مبتدأ من كوع الذي مرفق أي الذي مرفق مقطوع أي لا يجوز الذي مرفق مقطوع القصاص من كوع وظاهر كلام الشارح وت أن فاعل يجوز الرضا وفيه نظر لان الفاعل لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها وكلام المؤلف موافق للنقل ويبحث ابن عرفة ضعيف والواو في وان رضيا للتحال واذا وقع وتزل يجوز ولا يعاد كما استظهره بعض (ص) وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة أو من كبر (ش) يعني أن

الرضا بانقص كما تقدم في قوله وان قطع أقطع الكف من المرفق فللمجني عليه القصاص أو الذبذبة وكذا أصل القصاص حق لا دمي أيضا (قوله ويبحث ابن عرفة ضعيف) اعلم أن ابن عرفة بحث فقال الاجماع على وجوب ارتكاب أخف ضرر بدفع ما هو أضر منه من نوعه وضرر القسط من الكوع أخف منه من المرفق ضرورة وقد قال ابن رشد في أجوبته اذا لزم أحد الضررين وجب ارتكاب أخفهما وفيه نظر كما قال ابن غازي لانه انما يرتكب أخف الضررين اذا لم ينسب الشارع عن أخفهما وهما هي عنه لان الله تعالى قال والجروح قصاص

(قوله خلقة) أي من أصل خلقتها أي كالذي يولد أعشى وليس المراد به أن العارض قديم كما قال البساطي (قوله فالقودان تعده) لا حاجة لقيد التعمد مع قوله فالقودولكن أتي به للاستثناء والحاصل أن الجناية الثانية إذا كانت عمدا فيجب القصاص على السالم العين سواء كانت الأولى التي أضعتها عمدا أو خطأ أخذها عقلا أم لا أنهيت كل المنفعة أم لا كذا قيل ولكن الحق الذي يدل عليه النقل أن العين الناقصة يسيرا كان ذلك بامر سماوي (٣٠) أو بجناية ثم تصاب عمدا فالقودوان كان كثيرا فالعقل ولا قود والحاصل

أن المصنف بقوله بالنقص السير الذي معه الإبصار (قوله أو من رمية) أقول وسكت عما أدخلت الكاف ونقول هو الضربة (قوله أي حيث أخذها عقلا) أي حقيقة وهو ظاهر أو غير حقيقة بان تركه باختياره وقوله والافالدية كاملة أي بان لم يأخذها لاحقية ولا حكما أي انتفى الأخذ الحقيقي والحكمي وسيأتي إن شاء الله تعالى تفصيل ذلك وقوله ولا يصح أن يكون معطوفا في العبارة تسامح والمراد ولا يصح أن يكون راجعا لقوله وتؤخذ الخ والأولى أن يقول ولا يصح أن يكون راجعا لقوله خلقة أو من كبريل مرتبط بعمدوف والمعنى وأما إذا كان الضعف لجدرى أو لكرمية فالقود الخ وقوله وبعبارة صاحب هذه العبارة ينظر لظاهر كلام المصنف غير فاطر للحدوف الذي قدرناه وقوله مع قوله أي مع مفهومه وهو ما إذا أخذ عقلا وذلك لأن المعنى وأما إذا أخذ عقلا فيجسبه وقوله مع إخلال ما هنا بالشرط الآتي أي المفهوم مما سيأتي وهو قوله حيث أخذ عقلا (قوله فله القود) أي للأعور باعتبار ما كان والافهسو الآن غير أعور (قوله أي سالم العين الماثلة) هذا مناف لصدره لانه قال فيه فالسالم العينين ويجب

صاحب العين السليمة إبصارا إذا قلع عيننا ضعيفة الإبصار خلقة أو من كبر لشخص فان السليمة تؤخذ بالضعيفة كما يقتضى للر يرض من الصحيح وخلقة منصوب بنزع الخافض أي الضعيفة من أصل خلقتها (ص) ولجدرى أو لكرمية فالقودان تعده (ش) يعني أن العين السالمة تؤخذ بالعين الضعيفة من جدرى أو من رمية وسواء أخذ لعينه بسبب الرمية عقلا أم لا هذا إذا تعمد الجناية فان لم يتم دهافيوخذ من الجاني بحساب ما بقي من فورها بان يقال ما بقي من الرمية فيقال النصف مثالا فعليه نصف الدية وعلى هذا القياس واليه الإشارة بقوله (والافحسابه) أي حيث أخذ عقلا والافالدية كاملة كما يأتي في قوله وبكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلا لقوله والافالخ راجع لقوله أو لكرمية وقوله فالقود الخ راجع للجدرى والرمية ولا يصح أن يكون معطوفا على ما قبله وهو قوله وتؤخذ العين السليمة الخ لفهم القود منه وبعبارة ولا حاجة لقوله فالقود مع قوله وتؤخذ العين الخ ولا لقوله ان تعده لان الكلام فيه ولا لقوله والافحسابه مع قوله فيما يأتي وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلا مع إخلال ما هنا بالشرط الآتي (ص) وان فقا سالم عين أعور فله القود أو أخذدية كاملة من ماله (ش) يعني ان سالم العينين اذا فقا عين أعور عمدا وهو الذي ذهب بصرا حدى عينيه بجناية أو غيرها فان الخيار للمجنى عليه ان شاء اقتص من الجاني بمائتته وان شاء ترك القصاص وأخذدية عينه وهي ألف دينار على أهل الذهب فقوله سالم أي سالم العين الماثلة لعين الأعور كانت الأخرى سليمة أم لا فيصدق بما إذا كان سالم العينين أو سالم الماثلة فقط وليس المراد أنه سالم العينين (ص) وان فقا أعور من سالم بمائتته فله القصاص أو دية مترك وغيره ان نصف دية فقط في ماله (ش) يعني أن الأعور اذا فقا من سالم العينين العين التي تماثل عينه فليسالم العينين أن يقتص من الأعور أو يأخذدية مترك وهي عين الأعور ألف دينار على أهل الذهب وانما جعل الخيار هنا لعدم المساواة لان عين الأعور فيها الدية كاملة بخلاف عين غير الأعور ففيها نصف الدية فقط وان فقا الأعور من سالم العينين العين التي لا تماثل عينه فانه يلزمه نصف الدية فقط وليس له القصاص لعمد المثل (ص) وان فقا عيني السالم فالقود ونصف الدية (ش) يعني أن الأعور اذا فقا عيني السالم عمدا فانه يلزمه القود في العين الماثلة لعينه ويلزمه أيضا نصف الدية في العين التي ليس له مثلها وسواء فقا العين التي ليس له مثلها أو لا أم لا على المشهور وهناك تفصيل (ص) وان قلعت سن فثبتت فالقود وفي الخطأ كدية الخطأ (ش) يعني أن من قلع سنا لشخص كبير رأى أنغر عمدا فردها فثبتت فانه يلزمه القود لان المقصود أن يتألم الجاني بمثل ما فعل وخطأ فانه يأخذ فيها العقل وهو خمس من الأبل لان حكمها حينئذ كدية الخطأ في غيرها محالة عقل مسمى كوضحة ونحوها تؤخذ عقلا ثم تعود كما كانت قبل فلا يسقط العقل اتفاقا حكاه اللخمي وان أخذ الدية فردت وثبتت لم يرد إلا أخذ شيئا فقوله وان قلعت سن

بتقدير مثلا في الأول (قوله فالقود ونصف الدية) ولم يخير في الماثلة هنا كما خير فيما إذا فقاها وحدها لانه لا يلزم أخذه في أي العينين دية ونصف دية وهو خلاف ما قرره الشارع صلى الله عليه وسلم (قوله وهناك تفصيل) أي الذي هو مقابل للمشهور فانه وافق ما ذكرنا فقاها معا أو بدأ بالتي ليس له مثلها وأما إذا بدأ بالتي له مثلها فان عليه القصاص والدية ألف دينار لانه لما فعل بالتي له مثلها وجب القصاص وصار أعور وجب أن تكون الدية كاملة

(قوله وبأني أيضا وسن مضطربة جدا) أي في قلعهما الحكومة أي ففيه إشارة إلى أن المراد بالسن في المصنف التي لم تكن مضطربة جدا وأما إذا كان الاضطراب يسيرا ففيها العقل والحاصل أن هذا الكلام في إزالة المضطربة وسبب أي ما إذا وجد الاضطراب فيها وقوله وان ثبتت أي وبأني أن المصنف يقول وان ثبتت الخ وقوله بدليل ما يأتي في قوله واستثنى بالصغير الخ أي من جهة أخذ الآية وقوله كالقود أي فانه يؤخر للاياس وقوله والا انتظر أي وان لم يحصل اياس وقوله وبأني أيضا أن حقه الخ أي لانه لو كان أوضح (قوله والاستيفاء للعاصب) أي الذكران وجدوا للعاصب الولاء وان وجدوا لافلا امام (قوله كالولاء) (٣١) حقه أن يحيل على النكاح اذ فيه ذكر ترتيبهم

ولكن قال بعضهم انما شبهه الاستيفاء بالولاء دون النكاح لاشتراكهما في كون التسلط لكل منهما بعد الموت (قوله حيث كان يرث الثلث) أي حيث يتعين له الثلث بأن زادوا على مثليه وكان القتل عمدا لانه محل التأويلين والحاصل أنه اذا كان معه مثلا فليس له في اتفاق التأويلان في العمد ومثله في الخطا على حلف الثلث كما أنهما يتفقان على حلف النصف اذا كان معه أخ واحد في العمد والخطا وأما اذا كان معه أكثر من مثليه فانه يحلف في الخطا الثلث لانه فرضه وفي العمد هل يحلف الثلث أيضا كالخطا أو كواحد من الاخوة أي بقدر زائدا على عدد الاخوة فان كان الاخوة ثلاثة حلف ربع الايمان وأربع حلف خمسها وهو عشرة أيمان واذا كان معه خمسة اخوة فانه يحلف تسعة أيمان لان ما ينوبه منها السدس وهو ثمانية أيمان وربع ^{تتبعه} هذا كله في النفس لان الاستيفاء في الجرح انما هو للجني عليه (قوله بحيث تصل الخ) أي فضايل القرب أن تصل اليه الاخبار ويكون ضابط البعد عدم وصول الاخبار أي

أي لكبري وبأني أيضا وسن مضطربة جدا وان ثبتت قبل أخذ عتلهما أخذه وعليه فهو مع قوله وفي الخطا كدبة الخطا تكرار والمراد بالكبير من أنغر بدليل ما يأتي في قوله وسن أصغر لم يشغره وبأني حكم الصغير في قوله واستثنى بالصغيرة وسن الصغير للاياس كالقود والا انتظر سنة ويأتي أن حقه أن يقول للاياس أو مضى سنة كالقود (ص) والاستيفاء للعاصب كالولاء (ش) يعني أن الاستيفاء في النفس للعاصب الذي كره لا يدخل الزوج والاخ للام وترتيب العاصب هنا كترتيبه في باب ميراث الولاء فيختص بالذكور الاقرب فالأقرب الا أن التشبيه لما اقتضى أن الاخوة بينهم مقدمون على الجد استثنى الاخوة بقوله (الا الجد والاخوة قسيمان) في القتل والعفو باستثنائهم يعلم سقوط بينهم مع الجد لانهم لا كلام لهم مع آبائهم وهو عزلة آبائهم فلا كلام لهم معه وانما لم يقل كالارث لان المراد بالجد في باب الارث الجد وان عدا وفي باب الولاء الجد دنية فان لم يكن للمقتول عصبه أصلا فان الامام يقتضيه وليس له العفو الا أن يكون القاتل والمقتول كافرين ثم يسلم القاتل (ص) ويحلف الثلث وهل الا في العمد فكأن تأويلان (ش) يعني أن الجد يحلف ثلث أيمان القسامة حيث كان يرث الثلث وهل يحلف الجد ثلث الايمان حيث كان يرثه بان كان معه أكثر من أخ في العمد والخطا كما تأول ابن رشد قول المدونة وان كانوا عشرة اخوة وجد يحلف الجد ثلث الايمان انتهى لان العمد قد يؤل الى المال وتأول بعض شيوخ عبد الحق بصفة على أن محل ذلك في الخطا فقط وأما في العمد فانه كأخ واحد فتقسم الايمان على عددهم فيحلف ما نابه فيحلف خمسة أيمان في مثاله لان ما ينوبه منها أربعة أيمان وبعض عيني فتكمل (ص) وانتظر غائب لم تبعده غيبته (ش) يعني أن أولياء الدم اذا كانوا في درجة واحدة فغاب أحدهم غيبة فريضة بحيث تصل اليه الاخبار فانه ينتظر الى قدومه لعفو أو يقتل وأما ان بعدت غيبته فانه لا ينتظر وان حضر أن يقتل فانتظار الغائب حيث أراد الحاضر القتل وأما لو أراد العفو فلا ينتظر وسقط القتل وللغائب نصيبه من الدية كما يأتي وسقط ان عفار جل كالباقى ومهما أسقط البعض فلن بقي نصيبه من دية عمد (ص) ومغنى ومبرسم (ش) أي وكذلك اذا كان أحد الاولياء مغنى عليه فانه ينتظر اذا أراد الحاضر أن يقتل لان زوال الاغماء قريب وكذلك ينتظر زوال البرسام لان المبرسم اما أن يموت عاجلا أو يعيش عاجلا والبرسام ورم في الرأس يثقل منه الدماغ وانما انتظر ما ذكر لاجتماع أن يعفو أو مالو أراد الحاضر العفو فلا ينتظر ذوالعذر وسقط القتل (ص) لا مطبق وصغير لم يتوقف الثبوت عليه (ش) يعني لو كان أحد الاولياء مجنونا لم يطبق فانه لا ينتظر افاقته وأما ان كان يجن أحيانا ويقيم أحيانا فانه ينتظر افاقته وكذلك لا ينتظر بلوغ الصغير من الاولياء حيث لم يتوقف الثبوت عليه بان يكون من العصبه اثنان أو بعده منه أو واحد ويستعين

فلا ينتظر أسير بارض حرب وشبهه ومفقود عجز عن خبره فان رجي قدومه في مدة كدبة يظن معها زوال الاغماء والبرسام فينبغي انتظاره وقوله كما يأتي أي كما يأتي في قول المصنف وسقط ان عفار جل أي حيث عفا الحاضر يكون ذلك من مشمولات قول المصنف وسقط ان عفار جل الخ وقول المصنف ومهما أسقط البعض فان بقي نصيبه من دية عمد (قوله بان يكون من العصبه اثنان أو بعد) أي كما اذا كان المقتول له ابن صغير واخوة كبار أشقاء أو اولا ب وقوله أو واحد أي أو واحد بعد ويستعين بعاصبه بان يكون للرأه المقتولة ابن صغيرا وابن صغيران وابن ابن الا أنه كبير فهو أبعد من ابنها الصغير فيستعين بعاصبه كم أبيه وقوله أو يكون في مرتبة

كبير أي بان تكون تركبت ابنا صغيرا وبنا كبير فذلك الابن الكبير يستعين بعاصبه كعبه أو ابن عمه والحاصل أن محل المصنف فيما يحتاج لقسامته وأما من ثبت قتله بينة فيقتل ولا يجزى فيه ذلك (قوله نوع تكرار) انما يقل تكرارا بل قال نوع تكرار لان قوله فيخلف الكبير حصته والصغير معه لا تكرار بالنسبة له بخلاف قوله ولا ينتظر صغير بخلاف المعنى والمبرسم الآن يوجد غيره فانه يعلم مما هنا (قوله وللنساء ان ورثن) أي والاستيفاء يثبت للنساء ان ورثن أي يثبت لهن مع غيرهن على ما يأتي من التفصيل لأن المراد يثبت لهن وحدهن وقوله ولم يساوهن عاصب أي في الدرجة والقوة فتي ساوهن في الدرجة والقوة فلا كلام أي فان ساوهن في الدرجة دون القوة كاخوة أشقاء مع اخوة لاب (٣٣) فلهن الكلام معهم فقول الشارح وعن الاخت مع الاخ أي المساوي لها

في الدرجة (قوله وأما بقسامته فسيأتي) المناسب التعميم لان الشارح سيأتي بقول وسواء ثبت القتل بقسامته الخ (قوله احترازا من الاخت للام) لاشك أنه لو كان في درجتها رجل لكان أخا لام وقوله والزوجة لا يخفى أن الرجل الذي في درجتها الزوج وقوله والجدة للام لا يخفى أن الذي في درجتها الجد للام (قوله وقد صرح بذلك) أي بما قاله بعض الشيوخ (قوله ويفهمه كلام المؤلف) أي لان نبي مساواة العاصب فرع عن تعقل مساواة العاصب (قوله أي الزائد) أي المشاركة بقوله قال بعض الشيوخ الخ (قوله وتقييد الخ) أي بان نقول قول المصنف ولا عفوا لا اجتماعهم فإذا لم يوجد ذلك فلا عفوا أي الآن يحصل العفو من بعض من كل وقوله ففسيه نوع تكرار أي لان التكرار بالنسبة لما اذا حصل العفو من كل من الفريقين وأما بالنسبة لما اذا حصل العفو من بعض من كل فلا تكرار بالنسبة له لانه لم يفد من هنا عما أفيد مما يأتي أي وأما مع عدم التقييد وهو ما أفاده حله من أن المصنف حاو

بعاصبه أو يكون في مرتبته كبير ويستعين بعاصبه فلهن أن يقسموا ويقتلوا أما ان توقف ثبوت القصاص على بلوغ الصغير بان لا يوجد غيره فان الكبير يخلف حصته من أيمان القسامة خمسة وعشر بن عينا والصغير معه ثم ينتظر الصغير إلى بلوغه فيخلف بقية الأيمان ويستحق الدم فان شاء اقتصا أو عفوا عن الجاني وعبارة لم يتوقف الخ راجع لهما ثم ان قوله فيما يأتي ولا ينتظر صغير بخلاف المعنى والمبرسم الآن لا يوجد غيره فيخلف الكبير حصته والصغير معه فيه نوع تكرار مع ما هنا (ص) وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب (ش) عطف على قوله والاستيفاء للعاصب والمعنى أن الاستيفاء للنساء الوارثات اللاتي لو كن ذكورا كن عصبته فتخرج الاخت للام وان ورثت ويشترط أن لا يساو يهن عاصب بان لم يوجد أصلا أو يوجد عاصب أنزل لكم مع بنت أو أخت فيكثر به عن البنت مع الابن وعن الاخت مع الاخ فانه لا دخول لواحدة منهم في عفوا ولا قود وقوله وللنساء الخ أي والقتل ثابت بينة أو اقرار أو أما بقسامته فسيأتي قال بعض الشيوخ ولا بد أن تكون النساء ممن لو كان في درجتهم رجل ورث ذلك الرجل بالتعصيب احترازا من الاخت للام والزوجة والجدة للام وأما الام فهي داخله في ذلك لانه لو كان في درجتها رجل وهو الاب ورث بالتعصيب انزلها الثلث وله الباقي ولكن لاحق لهما معه لانه قد ساواها العاصب وقد صرح بذلك في الجواهر ويفهمه كلام المؤلف قال الساطي وهذا الشرط أي الزائد على كلام المؤلف يفهمه قوله ولم يساوهن عاصب (ص) ولكل القتل ولا عفوا لا اجتماعهم (ش) أي ولكل من النساء والعاصب غير المساوي القتل أي من طلبه من الفريقين فانه يجب الى ذلك ولو عفوا لفرق الآخر وسواء ثبت القتل بقسامته أو بينة كافي المدونة وأما حكم العفو عن الدم فانه لا يكون الا باجتماع الفريقين معا أو بواحد من هذا الفريق أو واحد من الآخر وهذا عبر المؤلف بالا اجتماع الفريقين وتقييده بما يأتي في قوله وفي رجال ونساء لم يسقط الإيهام أو ببعضهما فيه نوع تكرار مع هذا (ص) كان حزن الميراث وثبت بقسامته (ش) تشبيه في قوله ولكل القتل ولا عفوا لا اجتماعهم كما اذا ترك المقتول ابنة وأختا شقيقة أو لاب وأعماما والحال أن القتل ثبت بقسامته فمن طلب القتل من الفريقين أوجب الى ذلك وأما حكم العفو فانه لا يكون الا باجتماع كما مر أما ان ثبت القتل بينة فانه لا مدخل للعصبية غير الوارثين فيه والحق فيه للنساء وأما ان لم يحزن الميراث كالبنات مع الاخوة فلكل القتل ولا عفوا لا اجتماعهم سواء ثبت بينة أو بقسامته وهو كذلك وهذا داخل في قوله وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب (ص) والوارث كورثه (ش)

للسورتين فهو تكرار محض لان نوع تكرار (قوله والحال أن القتل ثبت بقسامته) أي من الاعمال يعني المصاحبين لهن (قوله فمن طلب القتل من الفريقين) لا يخفى أن ظاهر العبارة أن الاخت تساوي البنت في ذلك وليس كذلك لان البنت أولى من الاخت في عفوا وضده (قوله لا يكون الا باجتماع) أي من الرجال والنساء (قوله والحق فيه للنساء) والحاصل أن النساء لا يكون لهن الكلام استقلال الا اذا حزن الميراث وثبت القتل بينة أو اقرار وأما في غير ذلك فيساو كهن في الكلام غيرهن ممن هو دونهن (قوله وهذا داخل) التعبير بالدخول يفيد شمول قول المصنف وللنساء ان ورثن عما اذا كن حزن الميراث أولا ولو كان قاصرا على عدم حيازة الميراث لقال وهذا معنى قوله وللنساء ان ورثن

(قوله ولا يدخل في كلامه) أي يستثنى من كلام المصنف من قوله الوارث الذي جعله كالورث زوج المورث الذي هو مستحق الدم وزوجته فلا كلام لهما (قوله فإن رأى القصاص الخ) مفاده أن اللام في قوله ولوليه للاختصاص فقوله اقتصر له من الجاني أي وجوباً أي لتعين المصلحة وقوله أخذها أي وجوباً أي لتكون المصلحة تعينت في ذلك وسكت عما إذا استوت المصلحة في ذلك والحكم التخيير والحاصل أن جعلها للاختصاص بجامع الصور الثلاث فإن كان مع (٣٣) الصغير كبيراً استقل عن وصي الصغير بالقتل على المعتد

وقيل يتوقف على نظر الوصي معه (قوله ولكن لما كان المحل محل ضرورة) لا يخفى أن قضيته أن صغيره ضرورة فلا ذلك كان يقول ابن القاسم بالتخيير في ذلك مع أن الصغير قد يكون ذاملاً إلا أن يقال شأنه الضعف في الجملة ويمكن أن يقال إن هذا الفرع مشهور مبني على ضعف وهو قول أشهب ولعل هذا أحسن (قوله حيث كان القاطع ملأ) فلو صالح باقل مع عدم الجواز فإن الصغير يرجع على الجاني أي ويحمل ذلك على ما إذا كان يرضى باكثر وتركه الولي ورضى بالاقبل ولا رجوع للجاني على الولي (قوله إلا لعسر الجاني) أي ويحتمل إلا لعسر الجاني عليه أي حيث لا يمكن أن يؤخذ من الجاني الملىء إلا هذا الشيء القليل فيجوز لحاجة الصغير (قوله عبد كل من الصغير أو السفيفه) إشارة إلى أن مثل الصغير السفيفه وإن كان كلام المصنف في الصغير (قوله وقوله والاحب الخ) مناقض لما تقدم أولاً من الأولوية المفيدة للتخيير وهذا يقتضي تعيين أخذ المال لأن قوله والقول الاحب بمعنى والقول الراجح هذا معناه خلافاً لما يفيد عب والمنقول هو الأول وجعل بعض أنه عند الاستواء

يعني أن الوارث ينتقل له من الكلام في الاستيفاء وعدمه ما كان من ذلك لمورثه وإن كان في الوارث ذكر وأنثى كان الكلام لهما ما وإن استوت درجاتهما فإذا كان الكلام لابن المقتول ومات عن ابن وبنت كان الكلام للبنت مع أخيها فلا يراعى في الوارث الأنثى عدم مساواة عاصبها كما روي ذلك في أولياء المقتول ولو كان الكلام لبنت المقتول وعيها مثلاً وماتت عن بنت كان لها الكلام مع العم ولا يدخل في كلامه الزوج والزوجة (ص) ولا غير أن عني نصيبه من الدية (ش) يعني أن أولياء الدم إذا كان فيهم كبار وصغار فعفا البكر عن القتل أو واحد منهم فإن القصاص يسقط كما يأتي في قوله وسقط إن عفا رجل كالباقى وإن سقط القتل فإن حق الصغير لا يسقط من الدية بل له نصيبه من دية عمد (ص) ولوليه النظر في القتل أو الدية كاملة (ش) يعني لو كان مستحق الدم هو الصغير وحده فإن ولية من أب أو وصي أو غيرهما ينظر في أمر محجوره فإن رأى القصاص هو الأصل في حق محجوره اقتصر له من الجاني وإن رأى أخذ الدية الكاملة هو الأصل في حق محجوره أخذها ولا يجوز للولي أن يصالح على أقل من الدية حيث كان القتال ملأ وهذا لا يتمشى على قول ابن القاسم من أن القصاص يتعين ولكن لما كان هذا المحل محل ضرورة لاجل الصغير كان الحكم كما مرو به عبارة ومحل التخيير في هذه وفي مسألة القطع الآتية حيث رضى الجاني بدفع الدية فإن أبي فليس إلا القصاص أو العفو مجاناً وحينئذ لا مخالفة لكن هذا المحل خلاف كلام المؤلف ولا يظهر إلا الجواب الأول ومحل كون النظر لوليه أن لم يكن للمقتول أولياء والأفالحق لهم وقوله (كقطع يده) تشبيه تام والمعنى أن الصغير إذا تعدى عليه شخص فقطع يده فإن وليه ينظر في أمره فإن رأى القطع أصلح في حق محجوره قطع يد القاطع وإن رأى أخذ الدية كاملة أصلح في حق محجوره أخذها وليس له أن يصالح على أقل من الدية حيث كان القاطع ملأ فإن كان الجاني على النفس أو الطرف معسر فيجوز للولي أن يصالح باقل من الدية واليه الإشارة بقوله (الاعسر) أي إلا لعسر الجاني (فيجوز) صلحه (باقل) من الدية فيهما (ص) بخلاف قتله فلعاصبه أو الاحب أخذ المال في عبده (ش) يعني أن الصغير إذا تعدى عليه شخص فقتله فإن النظر في أمره ينتقل لعصبة وقد انقطعت ولاية الوصي بالموت ولو قتل إنسان عبد كل من الصغير أو السفيفه عمداً أو جرحه فالأولى للولي أن يأخذ المال أي القيمة أو ما نقصه ولا يقتصر في نظير ذلك إذ لا نفع للمجور في القود وإنما قال لعاصبه ولم يقل لوارثه ليعلم أن الحكم هنا كالحكم المتقدم في ولاية الاستيفاء على التفصيل السابق وإن حكم النساء هنا حكمهم فيما مري عنى إذا ساواهن عاصب فلا كلام لهن في عفو ولا في ضده والإخراج من قوله ولوليه النظر وقتله مصدر مضاف لمفعوله وقوله والاحب أي والقول الاحب في الجناية على عبده أي عبد المحجور (ص) ويقتصر من يعرف بأجره المستحق (ش) يعني أن القصاص إذا وجب في جرح فإنه يشترط في الذي يقتصر

الأولى أخذ المال أي القيمة أو ما نقصه وأما عند تحقق المصلحة في أحدهما أي أحد الأمرين أحدهما القيمة أو ما نقصه الثاني القصاص فيكون هو المتعين فتأمل (قوله إذا وجب في جرح) أي أو قتل وقوله أن يكون من أهل المعرفة أي يعرف الجراح طولا وعرضا وعقاو كيفية وما يقتل منها وما لا يقتل ويستحب فيه التعدد وكذا قال اللقاني وأفاد الخطاب أن القصاص في الجرح لا يطلب فيه أن يكون بمنزلة ما جرح به فإذا شجحه موضحة مثلاً بجرح أو عصا يقتصر منه بالموسى ولا يقتصر منه بجرح أو عصا ومحل هذا ما لم يسلم لولي الجاني عليه فله قتله وإن لم يعرف لان الاختلاف في القتل يسير

de l'exécution
des
hautes
œuvres
(537)

(قوله وأن يكون من أهل العدالة) لا يخفى أن هذا متعذر في هذه الأزمنة (قوله على المشهور) مقابله ما لا ينشعبان من أنه على الجاني لانه ظالم أحق بالجل عليه ومثارة الخلاف هل الواجب على الجاني التمكن من نفسه والقطع ونحوه أمر زائد أو الواجب على الجاني القطع (قوله المشهور من المذهب الخ) مقابله ما لا يشبه من أنه ليس للسلطان رد القتل للولي (قوله الخيار فيه للحاكم الخ) قال ابن مرزوق ونصوص المدونة في غير موضع تدل على طلب دفع القتال للولي وبعبارة المصنف تقتضي تحيير الحاكم في ذلك وحينئذ فاللام بمعنى على وحينئذ فامشي عليه شارحنا من التخيير ضعيف (قوله لكن يجب على الامام أن ينهي الخ) لا يخفى أن ظاهر هذا ولو كان قد عبت بالمخفى عليه وهو كذلك إلا أن يقصد مثله (قوله وله ولي الخ) أي فالمراد بالولي في قول المصنف وللحاكم رد القتل للولي المتكلم في الدم ليشمل وصي الصغير والسفيه المحجورين الجني عليهما (قوله فان غير القتل الخ) أي كالأطراف والحدود وفرق بأن الأصل عدم التمكن فورد النص بأنه صلى الله عليه وسلم أسلم القتال لولي المقتول وقال دونك صاحبك فبقي ما عداه على أصله (قوله أي وأخر لزوال) هذا يقتضي أن اللام في قوله ليرد بمعنى إلى التي (٣٤) لانتهاء الغاية فيعارض ما سبق له من جعلها للتعليل فالمناسب أن يأتي به على وجه يؤذن بأنه احتمال ثان (قوله)

أي مباشر القصاص أن يكون من أهل المعرفة بالقصاص وأن يكون من أهل العدالة وأن أخره على مستحق القصاص على المشهور لأن الواجب على الجاني انما هو التمكن من نفسه فقط (ص) وللحاكم رد القتل فقط للولي ونهي عن العيب (ش) المشهور من المذهب أن القصاص في النفس الخيار فيه للحاكم ان شاء اقتصر وان شاء رد القتل الى مستحق الدم لكن يجب على الامام أن ينهي عن العيب بالجاني فلا يمثله به فان قتله المستحق بغير إذن الامام فانه يؤدب كما مر وظاهره أنه لا يرد غير القتل للولي وعلى هذا فلو كان الجاني عليه سفيه أو صغير أو له ولي فلا يرد ما ذكر اليه وهو ظاهر فان غير القتل لا يتولاها إلا الحاكم (ص) وأخر ليرد أو حر كبره كدية الخطأ ولو بكائفة (ش) يعني أن الجاني اذا جنى جنابة فمبادون النفس توجب القصاص فانه يؤخر عنه القصاص لأجل البرد المفرط أو لأجل الحر المفرط خوف الهلاك على الجاني فيؤدي الى أخذ نفس فيمادونها أو اذا جنى جنابة على نفس فلا يؤخر لما ذكر وهو واضح ففي كلام المؤلف حذف مضاف أي وأخر لزوال حر أو برد وهو هذا ما لم يكن محاربا واختير قطعه من خلاف فلا يؤخر لحر ولا لبرد لانه وان مات هو أحد حدوده وكذلك يؤخر القود فيمادون النفس الى أن يبرأ الجاني ان كان مريضا وتبرأ أطراف الجاني عليه لاحتمال أن يأتي على النفس فتستحق تلك النفس بقسامته كما يؤخر العقل في الجرح الى البرء خوف السريان الى النفس فتؤخذ الدية كاملة فان برئ على غير شين فلا عقل فيه ولا أدب اذا لم يتعمد وان برئ على شين فيكومة وكذلك يلزم التأخير فيما لا يستطاع القود فيه ان كان عمدا ككسر عظام الصدر والصلب وما أشبه ذلك فان برئ على شين فيكومة والاقبال والتأخير العقل مطلوب ولو كان الجرح فيه شيء مفسد من الشارع كالجائفة والآمة والموضحة خوف السريان الى النفس أو الى ما تحمله العاقلة وبما قررنا علم أن قوله كدية خطا مشبهة بالمشبه وهو قوله كبره أي كما يؤخر دية الجرح الخطا لكبره سواء كان في حر أو برد أم لا بالمشبه به وهو آخر لحر أو برد

وهذا ما لم يكن محاربا) فيه أن الكلام في القصاص والجواب أنه يؤخذ من العلة المتقدمة أمر عام وكأنه يقول وحيث كانت علة التأخير الخوف فكل جراحة كذلك لا فرق بين أن يكون قصاصا أم لا (قوله الى أن يبرأ الجاني الخ) إشارة الى أن قول المصنف لكبره شامل لبرء الجاني وبرء الجاني عليه وسواء حصل البرء قبل سنة أو بعدها بخلاف ذهاب العقل فانه يؤخر سنة اتمر عليه الفصول الاربعة وكذا غيره بقول أهل المعرفة (قوله كما يؤخر العقل الخ) إشارة الى أن معنى قول المصنف كدية الخطا وقوله وكذلك يلزم التأخير الخ هذا داخل في قول المصنف كدية الخطا بأن يراد بالخطا حقيقة أو حكما ويراد بالعقل ما يشمل

des genres
liées en
(588)

الحكومة (قوله ولو كان الجرح الخ) إشارة الى معنى قول المصنف ولو بكائفة عمدا أو خطأ لأن المراد كما تقدم لقصوره بالخطا ما يشمل العدل الذي لا قصاص فيه على طريق التكميل بما مع عدم القصاص في كل واعلم انه يعمم في قول الشارح كالجائفة والآمة فنقول عمدا أو خطأ وأما قوله والموضحة فيخص بالخطا لأن الموضحة العمدة فيها القصاص ألا أنك خبر بان المصنف أشار بلولقول أشبه بجعل للجروح ما فيه دية مقررة قال المصنف وهو مقيده عنده بما اذا بلغ ثلث الدية وأما الموضحة والمنقلة فلا يجعل العقل فيها عنده انتهى ولعل وجهه كما قالوا ان ما بلغ الثلث تحمله العاقلة وأما الموضحة والمنقلة فيجتمعا أن يرد حتى تحمله العاقلة فلذا قال بتأخيره فاذا علمت ذلك فلا يناسب من شارحننا ذكر الموضحة لافادته أنهم من محل الخلاف وليس كذلك وقوله خوف السريان الى النفس أي في العدل لأن فيه القود وقوله أو الى ما تحمله العاقلة أي في الخطا (قوله وهو آخر الخ) لا يخفى ان معنى المصنف وأخر القود ليرد أو حر كما يؤخر القود لكبره ولو في غير الحر والبرد فعلى كل حال المؤخر القود فيكون قوله كدية الخ مشبها بالقود المؤخر لكن ان شبهه بالنظر لقوله لكبره أفاد تأخير أخذ دية الخطا مطلقا في الحر والبرد وغيرهما وان شبهه بالنظر لقوله ليرد وحر أفاد أن تأخير دية الخطا انما هو في الحر والبرد فقط

فظهر أن المشبه والمشبه به ذاتهما واحدة وهو القودا كن باعتبار التأخير للبرد غير نفسه باعتبار التأخير للبرء فلاصة الكلام بعد ذلك أنه ان جعل مشبهها بالقود باعتبار التأخير للبرء الذي هو المشبه أفاد أن التأخير يكون مطلقا في الحر والبرد وغيرهما وان جعل مشبهها بالقود الذي هو المشبه به باعتبار التأخير للحر والبرد أفاد أن التأخير في دية الخطا لخصوص الحر والبرد مع أن التأخير عام ولو في غير الحر والبرد فأمل (قوله والحامل وان يجرح) أي وان كان القصاص فيها يجرح مخيف (قوله ومثله الجرح المخيف) أي مثله في الجملة أي لو جرحت لربما ماتت فيؤدى الى أخذ نفس فيما دونها (قوله أو بغير ذلك) كالوحم المعلوم للنساء وأولى شهادة النساء به وأن يظهر بجرمته (قوله كما أنه اذا لمها أحد من حدود الله) قذفا أو غيره وكذا نجس لغمية ولى الدم الذي ينتظر وقوله أو بغير ذلك كمرض جان أو مجنى عليه (قوله والموا لا في الاطراف) أي في قطع الاطراف اذا خيف (٣٥) جمعها وعبارته تقتضى أن المعنى تؤخر موالاتها الى أن يقدر عليها فجمع وليس ذلك

مراد او انما المراد يفرق القصاص في الاطراف ان خيف الهلاك بجمعه وقوله كدين لله أي كشرع وزنا بكر لم يقدر عليه ما بان خيف عليه الموت من موالاتها في وقت واحد (قوله لم يخف عليه) من الموت فان خيف بدئ بالاخف كالثمانين للشرب فان خيف منه أيضا بدئ بالاشد مفرقا ان أمكن تفريقه والابدئ بالاخف مفرقا ان أمكن أيضا والا انتظر الى أن يقدر أو يموت فان أيس منه حبس وأدب باجتهاد الحاكم ومفهوم قوله لله أنهم مالو كانا لا دميين كقطع يد أو رجل عمدا وقذف آخر بدئ باحدهما بالقرعة ان قدر على ما ظهر به أولوه مفرقا فيما يمكن تفريقه كقطع الاصابع في اليد أو الرجل لشخص فان لم يقدر بدئ بالآخر مجعلا أو مفرقا فيما يمكن تفريقه فان لم يقدر عليهما انتظرت قدرته فان أيس من القدرة أدب وسجن باجتهاد الحاكم فاذا كان أحدهما لله والآخر لا دى بدئ

اقصوره على ذلك (ص) والحامل وان يجرح مخيف لا بدعواها وحسب كالحد (ص) يعنى أن الحامل اذا ترتب عليها قتل أو جرح يخاف منه موتها فان القود يؤخر عنها الى الوضع ووجود مرض اضرة الحمل لانها لو قتلت الآن لا أخذ بالنفس الواحدة نفسان ومثله الجرح المخيف وهذا اذا عرف أنها حامل اما بظهور الحمل أو حركته أو بغير ذلك لا بدعواها فاذا وجب عليها القصاص في النفس وقتلنا تؤخر لاجل حملها الوضع فانها نجس ثم تقتل ولا يقبل منها كفيل في ذلك كما أنه اذا لمها أحد من حدود الله فانها نجس الى الوضع اذا خيف عليها من اقامته في الحال الموت وتعرض المؤلف لحبس الحامل دون غيرها من آخر حر أو برد أو نحو ذلك وينبغي أن يكون كذلك (ص) والمرضع لوجود مرضع (ش) يعنى أن المرضع اذا ترتب عليها قصاص في النفس فان القود يؤخر عنها الى أن يوجد من يرضع الطفل خوف هلاكه من قلة الرضاع وان لم يوجد أخرت حتى ترضعه وكذا ان لم يقبل غيرها (ص) والموا لا في الاطراف كدين لله لم يقدر عليها وبدئ بالشد لم يخف لا بدحلول الحرم (ش) يعنى وكذلك تؤخر الموا لا في الاطراف ان خيف عليه الهلاك من قطعهما في فور واحد حيث اجتمع على الجاني قطع طرفين مثلا وان اجتمع عليه حدان لله أو لا دى أو أحدهما لله والآخر لا دى فان لم يخف عليه من اقامتهما عليه في فور واحد أقيم عليه وان خيف عليه أقيم عليه أكبرهما كالوزنى المسلم وقذف أو شرب فانه يقام عليه المائة حد الزنا فان خيف عليه أقيم عليه الثمانون قال فيها من اجتمع عليه حد لله تعالى وحد للعباد بدئ بحده الله اذا لا عفوفيه ويجمع ذلك الا أن يخاف عليه الموت فيفرق انتهى فلو قطع واحد او قذف آخر فانها يقتصر على التبدية فنخرج اسمه أقيم حده ولا مفهوم لقوله الله كما قاله نت واذا لم الجاني قصاص في نفس أو جرح ثم دخل الحرم فانه لا يؤخر لاجل ذلك ويقام عليه الحد في الحرم لانه أحق أن تقام فيه حدود الله تعالى فلو كان محرما بحد أو عمرة فانه لا ينتظر الى فراغ نسكه بل يقتص منه قبل فراغه ونبه بذلك على خلاف أبي حنيفة القائل بان القاتل اذا التجأ الى الحرم فانه لا يقتل فيه بل يضيق عليه فاذا خرج منه اقتص منه والمراد بالحرم المحدد في باب الحج لا خصوص المسجد لان الأئمة في قوله تعالى ومن دخله كان آمنا حملوه على ما يحرم فيه الا اصطبا دوما كان القائم بالدم امار جال فقط أو نساء فقط او هما تكلم على الثلاثة على هذا الترتيب وأشار الاول بقوله (ص) وسقط ان عفار جل كالباق

(ع - خ) خشي ثامن) بما لله لانه لا عفوفيه ويجمع عليه أو يفرق ان أمكن والابدئ بما لا دى مجعلا أو مفرقا ان أمكن والا انتظرت قدرته أو موته (قوله كما لو زنى المسلم الخ) أي يسكر مثلا أو قذف فيكون مثلا لما اذا كان الحق لله ولا دى وان جل على ما اذا زنى بذات زوج فيكون مثلا لما اذا كان الحق لله ولا دى لان الحق للزوج والقذف معلوم أن الحق فيه لا دى (قوله أو شرب) أي كما لو زنى المسلم وشرب ان أريد زنى يسكر فالحق لله وان أريد زنى ينيب فيكون مثلا لما اذا كان الحق لله ولا دى فالزنا حق الا دى والشرب حق الله تعالى (قوله ولا مفهوم لقوله الله) أي بل اذا كان لا دى أو أحدهما لله والآخر لا دى ويخاف من موالاتها فانه يفرق بينهما على الوجه المتقدم (قوله خلافا لابي حنيفة القائل بان القاتل الخ) الحاصل أن أبا حنيفة فصل بين الطرف فيقتص في الحرم وبين النفس فيضيق عليه فيه حتى يخرج منه وأما ان جنى فيه فيقتص فيه اجماعا (قوله لان الأئمة في قوله تعالى ومن دخله الخ) والجواب عن ذلك بان المراد بالامن

دعوى
الدين
الدين
(539)

في الآخرة أو في الدنيا إلا ما نفع بدليل اية وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله أي مساوم مع الباقي في درجته) أي وفي القوة فلا عبرة بعفو الأخ للاب أو اللام مع الأخ الشقيق أو الأخ اللام مع الأخ للاب وشمل قوله كالباقي عفو الجدي حيث كان يرث الثلث مع الأخوين فإن ورث أنقص منه لم يعتبر عفو (قوله أولى) أي أحق وأوجب (قوله ولا شيء الخ) أي فإذا عفت البنت سقط القصاص ظاهره ولا شيء إلاخت من الدية وإذا طلبت القصاص أجبت إليه ولا كلام للاخت معها أفاده في كأي بخلاف لو عفا ابن فلاخيه نصيبه من دية عدوك كذا لا كلام للأولياء مع البنت التي معها الاخت وهذا إذا ثبت القتل بينة أو اقراراً وما إذا ثبت بقسامة كما هو قول الشارح وأما لو احتاج القصاص لقسامة الخ فإذا أرادت البنت القتل دون الأولياء فإنه يعمل بما أراده ولو وافقت الاخت الأولياء على عدم القتل وإذا أراد الأولياء القتل وأبت (٣٦) البنت منه فالكلام لهم ولو وافقت الاخت فالعفو لا يحصل إلا باجتماع

البنت مع الأولياء أو بعضهم **تنبيه** علم مما قررنا أن كلام المصنف يصح حله على ما إذا كان التكلم في الدم للبنت والاخت دون أحد من العصبية ويصح حله على ما يشمل ذلك ولما إذا كان التكلم للبنت والاخت مع العصبية كما إذا ثبت بقسامة ويعلم من ذلك أن المراد بالبعض الذي يعتبر من النساء هو البنت فقط لا الاخت (قوله هذا قول ابن القاسم) ومقابله ما قاله غيره من أن ذلك على نحو ميراث استيفاء الدم ولا يدخل الأناث إلا إذا كن أعلى درجة من الذكور (قوله فلا عفو لها) أي والقول لهم في طلب القتل وهو المتقدم في قول المصنف ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم (قوله وان عفت بنت الخ) فإذا أمضى الإمام تنظره عفو بعض البنات فلم يبق منهن ومن جميع الأخوات نصيبه من الدية وقول المصنف بنت يفهم أنهن لو عفين كلهن أو أردن القتل كلهن لم يكن للإمام نظر ثم إذا عفا كلهن دفعة واحدة

(ش) يعني أن المستحقين للدم إن كانوا رجالاً في درجة واحدة كإمام أو أخوة من سلافة أو أحدهم فإن القصاص يسقط بعفوه لأن عفوهم ينزل منزلة عفو الجميع فقوله كالباقي المجزور نعت لرجل أي مساوم مع الباقي في درجته وأخرى لو كان أعلى منه في الدرجة كالأخوة مع وجود العم أو الأخ ومفهوماً لم يكن الباقي في درجة العافي بل كان غيره أقرب منه فإنه لا عبرة بعفوهم كالأخوة مع وجود الأخ والضمير في سقط للقصاص المفهوم من قوله ويقتص من يعرف ويحتمل رجوعه للاستيفاء المتقدم في قوله والاستيفاء للعاصب قوله رجل أي لا امرأة فإن فيها التفصيل المشار إليه بقوله (ص) والبنت أولى من الاخت في عفو وضده (ش) يعني أن القصاص إذا ثبت بينة أو باعتراف من الجاني وكان المستحق للدم بنتاً واختاً فقط فإن البنت أولى من الاخت في القيام بالدم وتركه ولا شيء للاخت من الدية ولا يلزم من مساواتهما في الميراث مساواتهما في القصاص وعدمه هذا قول ابن القاسم أما لو احتاج القصاص لقسامة فليس لهما أن يقسم إلا النساء لا يقسم في العمد ويقسم العصبية فإن أقسموا وأرادوا القتل وعفت البنت فلا عفو لها وإن أرادت القتل وعفا العصبية فلا عفو لهم إلا باجتماع منها ومنهم أو منها ومن بعضهم ثم إن المراد بالبنت ما يشمل بنت الابن (ص) وان عفت بنت من بنات نظر الحاكم (ش) أي وأخت من أخوات أو بنت ابن من بنات ابن أو نحو ذلك فإن رأى الأمضاء صواباً وسدداً أمضاء وان رأى أن قصدها الضرر وإذا به الباقي رده لكن بشرط أن يكون عدلاً والأجماع على المسلمين فلو قال واحدة من كبنات كان أولى وإنما كان الحاكم ينظر والحال ما ذكرناه بمنزلة العصبية لأنه يرث الباقي لبيت المال (ص) وفي رجال ونساء لم يسقط إلا بهما أو ببعضهما (ش) يعني أن المستحقين للدم إذا كانوا رجالاً ونساءً والنساء أعلى درجة من الرجال وثبت القتل بقسامة فإن القود لا يسقط إلا بعفو الفر يقين جميعاً أو ببعض الفر يقين فإن عفا فر يق وطلب الفر يق الآخر القصاص فإنه يجب إلى ذلك وأتى بهذه المسئلة مع أنه يمكن علمها من قوله فيما سبق وللنساء أن ورثن ولم يساووهن عاصب ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم لأجل قوله أو ببعضهما المقيد لما مر كما سبققت الإشارة له وقولنا والنساء أعلى درجة من الرجال احتراز عما لو كان الرجال مساوين للنساء فلا كلام لهن والاستيفاء للعاصب كما مر (ص) ومهما أسقط البعض فلم يبق نصيبه من دية عمده (ش) يعني أن القتل إذا كان

فلا شيء إلا أخوات فإن ترتب عفوهم فلا أخوات نصيبهن من الدية **تنبيه** قال عي وموضوع عدا هذه المسئلة أن التكلم في الدم للبنات والأخوات أو البنات فقط دون أحد من عصبية البنت (قوله أو بعضهم) أي وسواء كان عدد أحد البعضين دون عدد البعض الآخر أو مساوياً (قوله وثبت القتل بقسامة) لا مفهوم له إذا كان النساء لم يحزن الميراث (قوله المقيد لما مر) أي المقيد لمفهوم ما مر أي فكأنه قال إلا باجتماعهم فإن لم يجتمعوا فلا إلا إذا حصل من بعض كل (قوله فلم يبق نصيبه من دية عمده) أعلم أنه إذا كان ولي الدم واحداً وعفا مجتاعاً فإنه لا شيء لمن بقي من الورثة وكذا لو تعدد وحصل العفو من الجميع في فور واحد وأما إن تعدد وحصل العفو من البعض مجتاعاً فإن بقي من الورثة نصيبه أو وقع العفو من الجميع مرتباً كما إذا وقع العفو من البعض ثم بلغ عفوهم من بقي من الأولياء فعفى فإنه لا يضر بقية الورثة من أخت وزوج وزوجة لأنه مال ثبت بعفو الأول والفرق بين

الترتيب والمصاحبة أن الترتيب بغير دفعه الأول ترتب لها الحق على الجاني فلا يسقط بعفو الثاني بخلاف العفو دفعة (قوله كارثة) من
إضافة المصدر لمفعوله والفاعل محذوف والأصل كارت القاتل الدم (٣٧) (قوله بارثه من ذلك) لأن الذي بقي نبات لا يستقلان

بالعفو بل لا بد من اتفاق النوعين
أي نوع البنات ونوع الاخوة لأن
قول المصنف وسقط ان ورت
قسطا من نفسه محله ما لم يكن
هناك من هو أقرب لليت من
الوارث والبنات هنا أقرب من
هذا الاخ الذي ورت قسطا من
نفسه (قوله لا كالا ستيفاء) أي
لأنه لو كان كالا ستيفاء لكان اذا مات
ولي الدم لا يختص بالتكلم العصبية
دون ذوي القربى وقوله لا
كالا ستيفاء الذي هو مذهب أشهب
قال ابن الحاجب وفي كونه ارثه
على نحو المال أو على نحو الاستيفاء
قولان لابن القاسم وأشهب (قوله
فلا يرث الزوج والزوجة) أي لأنها
لا يدخلان في الاستيفاء وكلام
المصنف يوهم أن لهما دخلا (قوله
وفي تعقب ابن عرفة الخ) الخاضل
أن ابن عرفة قال فهم شارحا ابن
الحاجب أن مراد ابن القاسم بالنساء
الوارثات ما يشمل الزوجة وكذا
الزوج في الرجال وليس الأمر
كذلك بل لا يدخل للزوج في
الدم (قوله وهذا يدخل فيه) أي
اذا مات مستحق الدم عن مال
فدخل فيه الزوج والزوجة وأما
اذا مات عن دم استحقه فلا يدخل

في ذلك الزوج والزوجة والمراد
بشارحي ابن الحاجب ابن هرون
وابن عبد السلام كما أفاده
بعض شيوخنا رجه الله تعالى (قوله
قدر الدية أو أقل أو أكثر) أي فلا
مفهوم لقول المصنف بأقل وأكثر
(قوله والخطأ كبيع الدين) ومنه

الخطأ العمد الذي لا قصاص فيه (قوله فإراعي) أي فإراعي في الصلح عن الدية في الخطأ ما تراعي في بيع الدين سواء (قوله فلا يجوز أخذ
ذهب) أي ولو حالا أي لما هو من أن تصرف ما في الذمة بمحل انما يجوز إذا كانا حاليين وما هنا بيعه عما هو مؤجل عليه وعلى العاقلة

عمدا وعفا عن القصاص بعض مستحقه والحال أنهم في درجة واحدة بعد ترتيب الدم وثبوته
بينه أو اقرارا أو قسامة فان القود يسقط وإن لم يعف نصيبه من دية عمده فقوله ومهما
أسقط البعض يشعر بأن القتل ثابت ألا يقال أسقط الا اذا كان القتل ثابتا وهذا راجع
لجميع من قوله وسقط ان عفار رجل كالباقى الى هنا وفيه نوع تكرار مع قوله سابقا وللصغير
ان عفى نصيبه من الدية قوله ومهما أي وحيث أسقط البعض القصاص سقط بقواب الشرط
محذوف وقوله فلن بقي الخ مسبب عن الجواب قوله فلن بقي الخ أي ومهما أسقط بعض من له
التكلم في القصاص مجانا فلن بقي عن له التكلم أو مع من له التكلم كاحد الولدين أو معهما بنت
بخلاف لو عفت البنت ومعها أختها فلا شيء للأخت لأنه لا تكلم لها وليس معها من له التكلم
و يدخل فيمن لا تكلم له الزوج والزوجة (ص) كارثة ولو قسطا من نفسه (ش) يعني أن القاتل
إذا ورت الدم أو بعضه فان القود يسقط عنه لأنه كالعفو عنه مثال ما قبل المبالغة اذا قتل
احدا بنين أباه ثم مات الابن الآخر فان القاتل قد ورت جميع دم نفسه ومثال ما بعدها اذا قتل
أحدا الأولاد أباه عمدا فثبت القصاص عليه لجميع الاخوة ثم يموت أحدهم فانه يسقط القصاص
عن القاتل لأنه ورت من دمه حصصه فهو كالعفو ولقبية الاخوة حفظهم من الدية لكن قوله
ولو قسطا من نفسه مقيم بما اذا كان من بقي يستقل بالعفو كما مر من المثال أما لو كان من بقي
رجالا ونساء والتكلم للجميع فانه لا يسقط القتل عن ورت قسطا من دم نفسه حتى يجتمع
الرجال والنساء أو البعض من كل على العفو مثله ما اذا قتل أخ شقيق أخاه وترك المقتول بنات
وثلاثة اخوة أشقاء غير القاتل فمات أحد الثلاثة فقد ورت القاتل قسطا من نفسه وهو كورثه
فلا يسقط عنه القصاص بارثه ذلك فقوله كارثة تشبيهه في قوله سقط ولو اقتصر على قوله ولو
قسطا الكفاة عن قوله من نفسه لكنه تبع ابن الحاجب (ص) وأرثه كالمال (ش) أي ارث
الدم كالمال لا كالا ستيفاء فاذا مات ولي الدم تنزل ورثته منزلة من غير خصوصية للعصبية
منهم على ذوي القربى وض فترثه البنات والامهات ويكون لهن العفو والقصاص كالأول
كلهم عصبية لأنهم ورثوه عن كان ذلك هـ اقول ابن القاسم نقىها من قتل وله أم وعصبية
فماتت الأم فورثتها مكانها ان أحبوا أن يقتلوا قتلوا ولا عفو للعصبية دونهم كالأول كانت الأم
باقية فقوله وأرثه أي ارث القصاص أو الدم والمعنى واحد كالمال في الجملة فلا يرث الزوج
والزوجة وفي تعقب ابن عرفة على شارحي ابن الحاجب نظر لان كلام شارحي ابن الحاجب في
المال الموروث وهذا يدخل فيه وكلام ابن عرفة في القصاص وأما عود الضمير على المال
المأخوذ عن دية عمدا أي وارث المال المأخوذ عن دية عمدا ~~كالمال~~ الموروث في عدم
اختصاص العاصب به فيعني عنه قوله ولمن بقي نصيبه من دية عمدا لان من من صبيح العموم
كما علمت (ص) وجاز صلحه في عدا بقل أو أكثر (ش) قد علمت أن العمد لا عقل فيه مسمى وانما
فيه القود عينا كما مر فيجوز صلح الجاني فيه على ذهب أو ورق أو عرض قدر الدية أو أقل أو أكثر
منها حالا أو مؤجلا وهذا تكرار مع قوله في باب الصلح وعن العمد بقل أو أكثر فقوله في عمد
أي في جنابة عمد فيشمل النفس والجرح (ص) والخطأ كبيع الدين (ش) يعني أن الصلح في
الخطأ في النفس أو في الجرح حكمه حكم بيع الدين لان الخطأ ما فيه المال وهو دين فيراعى
فلا يجوز أخذ ذهب عن ورق ولا العكس لأنه صرف مستأخر ولا أخذ أحدهما عن ابل لأنه

de la composition
converti
nelle
(٥٥٩)

(قوله فيما تحمله العاقلة) أى وأما على ما ينوبه فيمضى ويقال في عكسه وهو صلحهم عنه لا يضى صلحهم عليه فيما يلزمه ويمضى صلحهم على ما يلزمهم (قوله فان خرجت الخ) بأن كان عنده من المال ألفان ودينه ألف (قوله وقف الزائد) مثله في التوضيح واعتراض بقوله وان أجيز فعطية أى فالزائد باطل لأنه صحيح موقوف على إجازتهم وقوله وان كان له مال الخ لا حاجة لذلك لأنه قول المصنف وتدخل الوصايا فيه (قوله أو بثله) معطوف على مقدر أى تدخل الوصايا فيه بغير ثلثه وبغير شئ معين أو بثله وقوله أو بشئ أى معين كما يفيد شارحنا وكان ينبغي أن يقول المصنف أو بالشئ أى المعين المعروف كالدار القلانية فقول شارحنا وهو شئ معين إشارة إلى معنى قول المصنف أو بشئ وقوله أولم (٢٨) يعين شيأ يراد به المحذوف الذى أشرنا إليه بقولنا وبغير شئ معين (قوله ومن جملة

ثلثه الدية) أى لأن الدية تضم لماله وتصير مالا وينظر لثالث الجميع فان حل الدية نفذت الوصية كلها وان كان هنالك وصايا أخرى غيرها اشترك الجميع في الثلث فان حل الجميع فلا اشكال وان ضاق عن الجميع وجب المصير لقول المصنف وقدم لضيق الثلث الخ (قوله أن بقول وان قبل سببها الخ) لأن الوصية اذا كانت قبل السبب الموجب للدية يتوهم عدم دخولها في الدية لأن المال الحاصل من الدية لم يكن موجودا حين الوصية ومن المعلوم أن الوصية انما تكون فيما علمه الموصي حين وصيته وأجيب بأن يقرأ بعد بصيغة الماضي مضموم العين سببها أى الدية أى تأخر يبعد زمن سبب الدية عن زمن الايصاء وسببها هو الجرح وما في حكمه وانفاذ المقاتل ومعلوم أن المبالغ عليه هو المتوهم وهو هنا تقدم الوصية على سبب الدية يبعد والذي قبل المبالغة وهو تقدم الوصية على سبب الدية بقرب (قوله وهذا شرط فيما أوصى به قبل السبب) فان قيل كيف يدخل ما أوصى به قبل السبب

فسخ دين في دين إلى أجل وأما مع التحصيل فحائزو يدخل في الصلح بأقل من الدية ضع وتعمل وبأكثر لا بعد من أجلها سلف بزيادة (ض) ولا يضى على عاقلة كعكسه (ش) يعنى أن الجاني اذا صلح أو لياها المجنى عليه فيما تحمله العاقلة فان صلحه لا يلزمهم لأن العاقلة تدفع الدية من أموالهم ولا يرجعون بها عليه فهو فضولى في صلحه عنهم كما أن صلح العاقلة عن الجاني فيما يجب عليه لا يلزمه كما لا يلزم الاجنبى اذا صلح عنه غيره (ض) فان عفا فوصية (ش) يعنى أن من قتل خطأ فعفا عن قتله قبل موته فان ذلك يكون وصية بالدية للعاقلة فتكون في ثلثه فان خرجت من ثلثه فواضح وان زادت عليه وقف الزائد على اجازة الورثة وان كان له مال غيرها ضمت لاله ودخلت الوصايا في ثلث الجميع (ض) وتدخل الوصايا فيه وان بعد سببها أو بثله أو بشئ اذا عاش بعدها ما يمكنه التغيير فلم يغير (ش) يعنى أن المجنى عليه اذا أوصى بوصايا أخرى مع العفو المذكور فان الوصايا تدخل في ثلثه ومن جملة ثلثه الدية ولا فرق في الوصايا بين أن يوصى بها قبل سبب الدية وهو الجرح أو انفاذا للمقاتل أو بعد سببها لكن المتوهم انما هو اذا أوصى بها قبل سببها ولذا قال ابن غازى صواب قول المؤلف وان بعد سببها أن يقول وان قبل سببها وكذلك يدخل في ثلث الدية ما أوصى به من ثلث ماله أو أوصى به لغيره بدمشلا وهو شئ معين كدار مشلا أو لم يعين شيأ بشرط أن يعيش بعد الجناية زمنا يمكنه فيه التغيير للوصية وهو ثابت الذهن فلم يغير والالم تدخل الوصايا في ثلث دية وهذا شرط فيما أوصى به قبل السبب فالضمير في فيه لثلث المفهوم من قوله فوصية اذ من المعلوم أن الوصية انما تكون في الثلث أى ثلث دية وعلم منه أنه ان لم يكن له مال غير الدية كانت الوصية في ثلثها والدية وذكره نظرا إلى أنها مال ومعلوم أن الوصايا انما تكون في الثلث أى في ثلث الواجب في الخطا وكذا العمد الذى ليس فيه الا المال وانما قدرنا الواجب ليشمل ما يجب فيه دية كاملة أو بعضها أو حكومة لان ما ذكر مال من أمواله تدخل فيه كما تدخل في ماله (ض) بخلاف العمد الا أن ينقذ مقتله ويقبل وراثته الدية وعلم (ش) يعنى أن من قتل عمدا ومات ولم يعف عن قتله وله وصايا ثم بعد موته قبل ورثته الدية فان وصايا لا تدخل في الدية لانها مال طرأ بعد موته لم يعلم به الميت قبل موته والوصايا لا تدخل الا فيما علم الميت قال في كتاب محمد ولو أن الموصى قال ان قبل أولادى الدية فوصيتي فيها أو أوصى بثلثها لم يجوز ولا يدخل منها في ثلثه شئ وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثي مما علمت ومالم أعلم لم تدخل في ذلك الدية لانه مال لم يكن انتهى ولو أنفذ الجاني مقتلا من مقاتل المجنى عليه وصار يشكك ثم ان الاولياء قبلوا الدية من الجاني وعلم بها المجنى عليه فان الوصايا حينئذ تدخل في الدية لانه مال علم به الميت قبل موته

مع أن الوصية انما تكون فيما يكون معلوما للموصي حين وصيته فالجواب أن الموصي لما عاش وأمكنه التغيير ولم يغير نزل (ص) يمكنه من التغيير وعدم التغيير منزلة العلم (قوله بخلاف العمد) أى بخلاف دية العمد اذا قبلت بعد موته ويراد بعوته ما يشمل ازهاق روحه لاجل اتصال الاستثناء (قوله أو أوصى بثلثها) يقرأ بالمضارع (قوله وقال ابن رشد) تأييدا لما قبله (قوله وعلم بها المجنى عليه) أى ولم يغير مع امكانه وعلم من ذلك أن منفوذ المقاتل حكمه في الارث منه وراثته من غيره كالخى فاذا مات أخوه ورثته واذا كان له أخ عبد أو كافر فأسلم أو عتق ثم مات منفوذها ورثته ويجب عليه الصلاة والصوم والزكاة ونحوها وانظر لوجوبه عليه شخص فقطع يده هل يقتضيه منه أو يجزى على الخلاف فيمن أجهز عليه فان قلنا لا فود عليه فلا يقتضيه منه (قوله فان الوصايا تدخل) اعلم أنه لا فرق في

الوصاياين الذي أحدثها بعد العلم وكذا ما كان قبل العلم خلافاً لثالث (قوله عمداً أو خطأ) عم الشارح إشارة إلى أن المصنف قاصر وان هذا الحكم لا يخص العمد (قوله أو يردونه ويقسمون) فالورد الولي الصلح وأبى من القسامة لاشئ له مما وقع به الصلح (قوله وقد مرت الخ) لا يخفى أن الذي تقدم انما هو الصلح لا العفولان المصنف قال وان صالح الخ فيراد بالمسئلة مسألة الصلح (قوله المشهور أن الجاني الخ) ومقابله ما لا شبهة لا عين عليه (قوله التي كانت على المدعى) بفتح العين (قوله فان نكل قتل حينئذ) أي بلا قسامة لان دعوى القاتل أن ولي الدم عفا عنه يتضمن اعترافه بالقتل (قوله كما هو ظاهر المدونة ٣٩) وجلها عليه والفرق بين ما هنا وبين قوله وانتظر

غائب لم تبعد غيبته أن القاتل هنا جازم بأنه حصل العفو عنه وإن له بينة بذلك بخلاف ما تقدم ولا يكون التلوم الا بعد حلفه أن له بينة غائبة ولا يخفى أن ابن عرفة قيد ما بالقريبة وتبعه ابن مرزوق وابن ناجي معترضاً بطلاق ابن يونس الذي هو الصلح والصلح من افر بنية إلى المدينة والبعد ما زاد على ذلك فان اقتصر الحاكم بعد التلوم فقدمت وشهدت بالعفو فالدية في مال الولي فيما ينبغي ولا يقتص منه ولا يكون من خطأ الامام فان اقتصر الحاكم من غير تلوم فعلى عاقلته قطعاً فيما يظهر وإذا قتله الولي من غير تلوم فهل كذلك على عاقلته أو يقتص منه (ص ٥٤٣) انظر في ذلك هكذا ذكرنا وتأمله (قوله وما يطول الخ) أي بطول القتل به ان كان الفعل ثلاثياً أو يطول في مثله ان كان رباعياً وانما لم يحجزه قتله بالثلاثة الاول لتحريم تلك الافعال وأما الرابع فلما فيه من التعذيب (قوله المشهور من المذهب الخ) مقابله ما لعبد الملك انه لا يقتل بالنار (قوله بالذي قتل به) هذا كله اذا ثبت القتل بينة أو اقرار وأما ان كان ثبت بقسامة فلا يقتل الا بالسيف ومجمله أيضاً اذا

(ص) وان عفا عن جرحه أو صالح فقات فلا وليائه القسامة والقتل ورجع الجاني فيما أخذ منه (ش) يعني أن الجاني عليه اذا عفا عن جرحه عمداً أو خطأ أو صالحه الجاني على شئ أخذ منه منه في ذلك ثم نزاعات الجاني عليه بعد ذلك فالوليأؤه مخبرون بين أن يجيزوا عفوهم أو صلحه أو يردوه ويقسمون ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ من العاقلة وحينئذ يرجع الجاني فيما أخذه منه وليهم فالو اراد الجاني الرجوع فيما أخذه منه وأبى أو ولياء الجاني عليه فلا كلام له وانما الخيار لهم لاله وهذا اذا لم يصالح عنه وعمايؤل اليه والاختلاف وقد مرت هذه المسئلة بتسامها في باب الصلح فتجرب على ما مر من التفصيل وانما ذكر المؤلف ما ذكره هنا لانه باب (ص) وللقاتل الاستحلاف على العفو فان نكل حلف واحدة ويرى (ش) المشهور أن الجاني اذا ادعى على ولي الدم أنه عفا عنه وكذبه ولي الدم في ذلك فله أن يحلفه على ذلك فان نكل ولي الدم عن المين حلف الجاني عينا واحدة لانها هي التي كانت على المدعى فردها على الجاني وحينئذ يبرأ الجاني فان نكل الجاني قتل حينئذ فقوله على العفو أي على عدم العفو أو أن على بمعنى في السببية أي في دعوى العنواي بسبب دعوى العفو (ص) وتلوم له في بينته الغائبة (ش) يعني أن الجاني اذا قال بينتي التي تشهد لي بالعفو غائبة فان الحاكم يتلوم له باجتهاده أي على قدر ما يرى من صحة دعواه ودينه فان حضرت عمل بمقتضاها وان لم تحضر قتل وظاهره أن التلوم ثابت سواء كانت بينته قريبة الغيبة أو بعيدة كما هو ظاهر المدونة وجلها عليه عاصي والصلح ثم ان التلوم انما يكون بعد حلفه أن له بينة غائبة (ص) وقتل بما قتل ولو ناراً لا يحمر ولو لواط وسحر وما يطول وهل والسم أو يجتهد في قدرته تأويلان (ش) المشهور من المذهب أن القاتل يقتل بالذي قتل به ولو كان ناراً العموم قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا عتل ما عوقبتهم به واقوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وأما الجراح فيطلب فيها القصاص من الجاني بارفق مما جنى به فاذا أوضح بحجر أو عصا اقتص منه بالموسى وأما لو قتل بخمر أو بلواط أو سحر أو قتل بشئ يطول كالتعذيب كالممنوعه الطعام ونحوه فانه يقتل بالسيف ولا يقتل بشئ مما ذكر لان ذلك معاص ولا يجوز لاحد أن يأمر بالمعصية لانه فسق وقال البساطي قولهم لا يقتص باللواط مرادهم لا يجعل خشية في دبره ويفعل بهم إلى أن يموت اذا لا يتصور الاستيفاء باللواط على غير هذا الوجه ومرادهم بالقتل بالسحر اذا ثبت من غير اقرار أو اقراره قتل بالسحر على كيفية فانه يلزم ان يفعلها مع نفسه فان مات والا فالسيف ووقع الخلاف فيما اذا قتل بالسم هل لا يقتل به وعليه تأويل المدونة أبو محمد بن أبي زيد أو يقتل به ويجتهد الامام في قدره أي في القدر الذي يموت به من السم بان يأل الامام أهل الخبرة بالقدر الذي يقتل مثل هذا وعليه تأويلها ابن رشد تأويلان فقوله وهل والسم أي لا يقتل به فهو عطف على المستثنى وقوله أو يجتهد عطف على مقدر أي

أراد ذلك الولي بدليل قول المصنف ممكن مستحق من السيف مطلقاً ولا يشترط المماثلة في الصفة بدليل قوله كذا عصوين (قوله ولا يقتل بشئ مما ذكر) فان قيل كيف يلوط الشخص بغيره ويقتله ويسترحموا يقتص منه بغير اللواط مع أنه مجرد اللواط يقتل رجلاً للواط ولا يبق والجواب أن ذلك يحمل على ما اذا فعله باجنية في ذبحها (قوله فانه يلزمه أن يفعل الخ) فيه نظر اذ السحر حرام مطلقاً فامر به أن يفعل مع نفسه أمره بفعل معصية فلا فرق بين الصورتين بل يقتل بالسيف مطلقاً (قوله والسم) فيه لغات ثلاث الفتح والضم والكسر والفتح أشهر (قوله فهو عطف على المستثنى) لا يخفى أنه لا يظهر من ذلك العطف المذكور الا بان يقال ان المعنى وهل

بما دعى ما ذكره يقال لا يقتل عما ذكره السم الخ (قوله فيغرق) تقرأ الأفعال بالتخفيف لأن يغرق من أغرق ويخنق من خنقه ويحجر من أحجره إذا رماه بحجر لا بالتشديد وإن كان هو ظاهر قول شارحنا بالتعريف فان ظاهره انه يقرأ يغرق بالتشديد لانه للمبالغة وليس لنا حاجة به الآن مجرد الفعل كاف والحاصل (٣٠) أن من قتل شخصاً بحجر فانه يقتل به هذا مراده لأنه يرمى بالحجارة حتى يموت

أو يقتل به ويحتمل في قدره (ص) فيغرق ويخنق ويحجر وضرب بالعصا الموت (ش) يعني أن من قتل شخصاً بالتعريف أو بالخنق أو بالحجر فانه يفعل به مثل ذلك أي يقتل بما يقتل به وكذلك من قتل شخصاً بالعصا فانه يقتل بالعصا أي يضرب بها إلى أن يموت وقوله (كذي عصوين) مثال في المعنى لقوله وضرب بالعصا الموت أي كذي ضربتي عصا أي أن من ضرب شخصاً بالعصا ضربتين فمات منه ما فإن القاتل يضرب بالعصا إلى أن يموت ولا يراعى في ذلك عدد الضربات (ص) ويمكن مستحق من السيف مطلقاً (ش) يعني أن مستحق الدم إذا طلب أن يقتل من الجاني بالسيف فانه يجب أن يقتل في كل وجه من الوجوه السابقة وسواء قتل بأخف من السيف أم لا لأن القصاص بالسيف أخف على الجاني في الغالب فيجب إليه (ص) وأن يدرج طرف أن تعمد وإن لم يعمد مثله (ش) يعني أن ما دون النفس يندرج فيها أن تعمد الجاني ذلك ولم يقصد المثلثة وسواء كان الطرف لاقتول أو لغيره فإذا قُتِلَ عين واحدة وقطع يداً أخرى وقُتِلَ آخر فانه يقتل منه لولاة الدم ويسقط حق غيرهم لأن القتل يأتي على الجميع وليس هذا تكرار مع قوله سابقاً وقصاص لغيره لأن السابق في الأطراف وهذا في النفس واحترز بقوله أن تعمد من الخطأ فان فيه الدية فإذا قطع يداً رجل مثلاً خطأ ثم قتل آخر عمداً فانه يقتل بما قتل ولا تسقط دية اليد واحترز بقوله لم يقصد مثله تماماً إذا قصد المثلثة فانه يفعل به مثل ذلك ثم يقتل منه ثم إن قوله لم يقصد مثله راجع لما قبل المبالغة وما بعده ثم مثل للاندراج بقوله (كالأصابع في اليد) أي كما تدرج الأطراف في النفس كذلك تدرج الأصابع في اليد ما لم يقصد المثلثة ولما كان موجب الجناية قصاصاً أودية وتقدم الكلام على القصاص أخذتكم على الدية وهي من الودي وهو الهلاك سميت بذلك لأنها مسببة عنه وذكر أنها تختلف باختلاف أموال الناس من ابل وذهب وورق بقوله (ص) ودية الخطأ على البادية خمسة بنت مخاض وولد لبون وحقة وجذعة ورعت في عهد عذف ابن لبون (ش) أي ودية الحر الذي كرم المسلم مائة من الابل خمسة رفقاً بؤديه عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرين حقة وعشرون جذعة وتقدم ذكر أسنانها في الزكاة ويأتي أن الرقيق فيه قيمته ولو زادت على الدية وإن الاتي على النصف من الذكر وأن الكتاني والمعاهد في كل نصف دية الحر المسلم وأعلم أن البادية في أي إقليم كان من أهل الابل حيث كان عندهم ابل فإن لم يكن عندهم ابل كاهل البوادي الذين ليس عندهم الا الخيل مثلاً فهل يكافون بما يجب على حاضرهم وهو الظاهر أم لا ودية العمد إذا قبلت من أهل الابل بان عفا الاولياء كلهم أو بعضهم أو صالحوا عليها مائة فانها من أربعة أنواع عذف ابن لبون خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة قال مالك بذلك مضت السنة ولا يؤخذ في الدية بقرو ولا غنم ولا عرض وأول من سن الدية مائة من الابل عبد المطلب وقيل النضر بن كنانة (ص) وثلاث في الابل ولو محسوماً في عهد لم يقتل به (ش) يعني أن الابل وإن عسلا ويشمل الام والجدات مسلماً كان أو كافراً

(قوله وضرب بالعصا الموت) قد يقال هذا يطول وحينئذ فيكون المراد كما تقدم غير هذا وأجاب بعض الشيوخ بأنه يضرب بموضع خطر بحيث يموت بسرعة كالضرب بشدة في عنقه (قوله مثال في المعنى لقوله وضرب بالعصا الخ) أي مثال لغاعل ضرب أي مثال الذي يضرب بالعصا الموت شخص صاحب ضربتي عصا الخ وإنما قال في المعنى أي لأن اللفظ جملة مراد منها الاخبار بأن من قتل بالعصا يضرب بالعصا الموت فتكون الكاف للتشبيه (قوله راجع لما قبل المبالغة وما بعدها) تبع فيه الزقاني واللقاني وهو ضعيف والمعتمد ما عليه الموافق وابن مروزق من أنه خاص بطرف الجني عليه الذي يقتل به وأما طرف غيره فانه يندرج مطلقاً قصد المثلثة أم لا (قوله تدرج الأصابع في اليد) أي إذا قطع الكف عمداً بعد وكذا إذا قطع أصابع يداً رجل ويداً آخر من الكوع ويداً آخر من المرفق قطع ايه من المرفق إن لم يقصد مثله والام تدرج (قوله موجب الجناية) بفتح الجيم (قوله من الودي) بفتح الواو وسكون الدال وقبه أن الودي اعطاء الدية لا الهلاك ثم يقال أودي إذا هلك (قوله وبأني الخ) لما قيد صدر الكلام بالحجر المسلم طفق ينادر

de l'homme
involontaire
de la com-
position
laquelle
du l'homme
par
l'homme
(544)

بذكر مقابلة ليتقرر ذلك في النفس وليعلم أن المصنف لم يغفل عن ذلك (قوله من أهل الابل) خبرنا (قوله بان عفا الاولياء كلهم أو بعضهم) أي على الدية أي بان وقع اتفاق على ترك القصاص في مقابلة الدية وقوله عليها مائة راجع لقوله بان عفا الاولياء ولقوله أو صالحوا عليها مائة أو صالحوا عليها مائة وأما وقوع الصلح على معين فيرجع إليه فان قلت ما الفرق بين قوله بان عفا الاولياء وقوله أو صالحوا عليها الخ قلت الفرق انما هو بالنظر لفظ الذي يصدر

أي امان يقال تصالحونا على الدية أو يقال نعفو على الدية (قوله وتحاكوا البنا) أو كان المجوسي قتل ولده المسلم وتغلظ عليهم على حسب دياتهم فيؤخذ منه سبع فرائض الاثلاثا حقتان وجدعتان وثلاث خلفات الاثلاثا وأما لو قتل المسلم ولده المجوسي فهو كجرحه (قوله بلا حدسن) أي أن المداير على كونها حاملا كانت حقة أو جذعة أو غيرهما (قوله وهو المشهور) ومقابله ما في كتاب محمد بن ثنية إلى بازل عام اه (قوله كما إذا أجمع) تشبيهه فانه متى أجمع وذبحه قتل به ولو ادعى أنه لم يقصد ازهاق روحه (قوله كذلك يجب في الجرح) أي جرح الاصل لفرعه لانه الذي فيه التغليظ وفي كلام غيره وهو الصواب مانصه قوله كجرحه أي جرح العمد سواء كان الجراح الاب أو أجنبيا فان كان الاب فالدية مثلثة وان كان أجنبيا فهي (٣١) أربعة وانما كان ذلك الصواب لقول ابن رشد

حكم تغليظ الجراح في الدينين المربعة والمثلثة حكم الدية كاملة اه (قوله ثلث الدية أم لا) أي لان هذا عليه في ماله لا على العاقلة والحاصل أنه لا فرق بين أن يكون في الجرح شيء مقدرا كالوضر به يعود فقطاع عينه مثلا فعليه ديتها مغلظة أم لا وعليه فإذا كان فيه حكومة فانه يؤخذ بنسبة النقصان من الدية المغلظة كانت مثلثة أو أربعة فاذا كان فيه حكومة وكانت يسيرة بحيث يجتمع في واحدة مثلا فانه يؤخذ من كل نوع ربع فيؤخذ ربع بنت مخاض وربع بنت لبون وربع حقة وربع جذعة ويجري مثل ذلك في المثلثة فيؤخذ ثلاثة أعشار حقة وثلاثة أعشار جذعة وأربعة أعشار خلفه فيكون شريكا بالاجزاء المذكورة (قوله في زيادة نسبة الخ) أي في زيادة على دية الخطا من الذهب أو الفضة بقدر نسبة زيادة قيمة المثلثة على قيمة الخمسة إلى قيمة الخمسة في الكلام حذف بقدر وحذف قيمة وحذف المنسوب اليه وحذف ما يراود عليه (قوله لانه ليس

كتابا أو مجوسيا ونحاكوا البنا اذا قتل ولده قتل عمد لم يقتل به وضابطه أن لا يقصد ازهاق روحه فان الدية تغلظ عليه في ماله مثلثة بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلا حدسن وهو المشهور والخلفه هي التي ولدها في بطنها واحترز بالعمد من الخطا وبالعمد الذي لم يقتل به من العمد الذي يقتل به بان يقصد ازهاق روحه كما إذا أجمع ولده وذبحه أو شق جوفه أو نحو ذلك (ص) كجرحه (ش) تشبيهه في التغليظ أي فكما أن التغليظ يجب في النفس كذلك يجب في الجرح ولا فرق في الجرح بين ما يقتص منه وما لا يقتص منه وسواء بلغ الجرح ثلث الدية أم لا ففي الجائفة ثلث الدية بالتغليظ وهو كذا بقية الجراح على قدر نسبتها من الدية ثم بين المؤلف التغليظ يكون بماذا بقوله (ص) بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلا حدسن (ش) وتقدم ذلك (ص) وعلى الشامي والمصري والمغربي ألف دينار وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم (ش) يعني أن دية الخطا واجبة على الشامي والمصري والمغربي ألف دينار من الذهب ويجب على العراقي والفارسي والخراساني اثنا عشر ألف درهم بناء على أن الدينار اثنا عشر درهما والاستثناء المشار اليه بقوله (الاف) المثلثة في زيادة نسبة ما بين الدينين) من مقدار بعينه قوله ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم وكأنه قال ولا يراود على ذلك الا في المثلثة الخ لانه ليس لنا طريق يتوصل به الى معرفة المغلظة من الذهب والورق الا هذا الميزان فتقوم المثلثة حالة والخمسة على تأجيلها ويؤخذ ما زادت المثلثة على الخمسة وينسب الى الخمسة فما بلغ بالنسبة يراود على الدية بتلك النسبة مثال ذلك لو كانت الخمسة على آجالها تساوي مائة والمثلثة على حلالها تساوي مائة وعشرين فانه يراود على الدية الخمسة مثل خمسها فيكون من الذهب ألف ومائتان ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربعة مائة درهم فقوله ما بين الدينين أي دية الخطا الخمسة والدية المثلثة وأما الدية المربعة فانها لا تغلظ في الذهب والفضة (ص) والسكابي والمعاهد نصفه والمجوسي والمرتد ثلث خمس (ش) يعني أن دية الخطا في السكابي وفي المعاهد على النصف من دية الحر المسلم الذكور ودية المجوسي عدا أو خطأ ثلث خمس دية الحر المسلم وكذلك المرتد دية في الخطا والعمد ثلث خمس أيضا وثلث الخمس من الذهب ستة وستون دينارا وثلثا دينار ومن الورق ثمانمائة درهم ومن الابل ستة أبعة وثلثا بعير ودية جراح غير المسلم كجراح المسلم من دية فأمومة ككل أو جائفته ثلث دية ومن ثلثه عشر دية ونصف عشر دية وبعبارة المراد بالسكابي الذي لا من له

لنا طريق الخ) علة في الحقيقة لما أشار اليه الشارح بقوله الخ الذي هو قول المصنف بنسبة ما بين الدينين (قوله فتقوم المثلثة حالة) أي فيقال ما قيمة الدية من الابل حالة كونها خمسة وما قيمة الدية أن لو كانت مثلثة على حلالها ويتظر ما زاد بنسبة احدهما الى الاخرى وبذلك النسبة يراود من الدية من الذهب أو الفضة (قوله فانه يراود على الدية الخمسة مثل خمسها) المناسب أن يقول فان ذلك الزائد ينسب الى قيمة الخمسة وبذلك النسبة يراود من الذهب أو الفضة على ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم (قوله وأما الدية المربعة) أي ان الدية في العمد الذي يقتل به ووقع أنه حصل العفو فيه فالواجب ما قاله المصنف من ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم والفرق بين المربعة والمثلثة أن المربعة لما قيل فيها انها اذا قبلت تكون خمسة مؤجلة روى هذا القول فلذلك لم تغلظ في أهل الذهب والورق بخلاف المثلثة (قوله والمرتد) أي سواء قتل في زمن الاستتابة أو بعدها على ما تقدم

(قوله سواء كان تحت ذمتنا) أي على الدوام كالنصارى الساكنين في بلادنا أم لا أي بأن كان يأتي عندنا قضاء حاجته ويذهب لبلاده فعلى كل حال دمه معصوم والابان فقد هـ ان الامر ان فهو حر بي دمه هـ در وقوله والمراد بالكاتب الذي أي الذي هو ما كـث عندنا على الدوام وقوله فهو أعم أي المعاهد أعم من الكتابي بالاعتبار المذکور (قوله المجوسى الآتى) أي المذکور في قوله والمجوسى والمرتب فهو أت باعتبار ما قبله وقوله غير المعاهد أي ويراد بالمعاهد المجوسى الذى عاهدنا وقوله لان المجوسى أي وأيضا المجوسى المعاهد ليس فيه نصف دية الحر المسلم وقوله وبعبارة هذه (٣٣) العبارة مغيرة للعبارة الاولى (قوله فان مفهوم المعاهد أعم من الكتابي) أي لان

مدلول المعاهد من عاهدناه على الإقامة وحفظ نفسه وماله وهذا في حد ذاته صادق بالمجوسى والكتابي فيقال أنه حينئذ من عطف العام على الخاص باعتبار ذلك المفهوم وان لم يكن مراد من حيث الفقه بل من حيث الفقه يراد ما أريد من الكتابي وهو النصراني أو اليهودي المؤمن اما على الدوام أو مرة والحاصل أنه عطف مغاير باعتبار المفهوم وان كان من عطف الشيء على نفسه من حيث الفقه ولا يضر هذا معنى كلامه ولا يخفى أن هذا تكلف فالاحسن العبارة الاولى وقوله لا الحكم الفقهي معطوف على معنى ما تقدم أي العموم باعتبار المعنى اللغوى المتظوره باعتبار العطف لا باعتبار الحكم الفقهي فانه من عطف الشيء على نفسه كما بينا وقوله أي ولو كتابيا الواو للحال وقوله وأنتى أي ودية أنتى كل ذكر نصف دية ذلك الذكر (قوله أو عشر قيمتها) في بعض التقاريران القيمة تعتبر وقت الضرب وفي تقرير آخر يوم الالتقاء وبعض نظر (قوله أبا) أي أو أما ضربت بطن نفسها قيل فيها الغرة (قوله أو شتم شيء) ويجب على الجيران أن يدفعوا لها شيئا من ذى الرائحة إن طلبت

كتاب ولو كان حربيا لانه قد مر اشتراط العصمة واحترز بذلك عن الحربى وظاهر قوله والمعاهد ولو كان مجوسيا وليس كذلك لما سيأتى بل المراد به من له كتاب سواء كان تحت ذمتنا أم لا والمراد بالكتابي الذي فهو أعم مما قبله فان قيل المجوسى الآتى غير المعاهد بدليل ما هنا فالجواب أن هذا لا يصح لان المجوسى غير المعاهد لا يتصور فيه دية اذ هو غير معصوم وبعبارة هو من عطف العام على الخاص أي العام باعتبار المفهوم فان مفهوم المعاهد أعم من الكتابي لا باعتبار الحكم الفقهي فانه خاص بالكتابي أي والمعاهد أي ولو كتابيا لان المعاهد لا يكون فيه نصف دية الحر المسلم الا اذا كان كتابيا وأما لو كان مجوسيا فليس فيه الا دية مجوسى والعطف أمر لغوى فالعموم لتصح العطف والا كان فيه عطف الشيء على نفسه لا الحكم الفقهي (ص) وأنتى كل كـنـسـفـه (ش) يعنى أن أنتى كل صنف من تقدم ذكره على النصف من دية ذكورهم فدية الحرة المسلمة من البادى خسون بعيرا ومن الذهب خمسمائة دينار ومن الورق ستة آلاف درهم ونساء الكتابيين على النصف من ذلك ودية المجوسية والمرتبة أربع مائة درهم (ص) وفي الرقيق قيمته وان زادت (ش) يعنى أن من قتل رقيقا فانه يلزمه قيمته ولو زادت على دية الحر المسلم لان الرقيق مال فهو كسلعة أتلفها شخص فيلزمه قيمتها فقوله وفي الرقيق الخ الواو والاستئناف أي والواجب في الرقيق قيمته على أنه رقيق ولو أم ولد أو مبعضا سواء كان القتل خطأ أو عمدا الا أن يكون الجاني مكافئ له فيقتل به (ص) وفي الجنين وان علقه عشر أمه ولو أمة (ش) يعنى أن الجنين من حيث هو سواء كان من حرة أو أمة اذا انفصل عن أمه ميتا أي غير مستهل وهي حية فانه يجب فيه عشر أمه أي عشر ديتها أو عشر قيمتها ان كانت أمة وسواء كان الجنين ذكرا أو أنتى ضربه عمدا أو خطأ كان الضارب أباً أو غيره وسواء كان الانفصال عن ضرب أو تخويف أو شتم شيء بشرط أن تشهد البينة أنه ما من التخويف أو الشتم لزمت الفراش الى أن سقطت وتشهد البينة على السقط أيضا والمراد بالعلقة الدم المجتمع الذي اذا صب عليه الماء الحار لا يذوب لا الدم المجتمع الذي اذا صب عليه الماء الحار يذوب لان هذا الشيء فيه فلا يقدر قبل المبالغة وانما يقدر قبلها المضغعة أي وان لم يكن علقه بل كان مضغعة بل وان علقه من العلوق وهو الاتصال لان بعضها اتصل ببعض وكلام تت فيه نظر وقوله عشر أمه ان قدر عشر دية أمه فسد في قوله ولو أمة وان قدر عشر قيمة أمه فسد فيما قبل المبالغة والشامل لهما عشر واجب أمه وقوله أمة أي وهو من زوج حر أو رقيق أو زنا أو أمة من سيد هـ افسى يأتي وأشار بلورد قبول ابن وهب في جنينها ما نقصها اذهى مال كسائر الحيوانات (ص) نقدا أو غرة عبدا أو وليدة تساويه (ش) يعنى أن الجاني بالخيار ان شاء دفع مثل عشر دية

منهم أو علموا أنها حامل وأن عدم كاهها أو شربها من ذى الرائحة يضرها فان لم يدفعوا الهافي هاتين الصورتين فانهم يضمنون الام الغرة وقال في لـ وجد عندى مانصه ومثل الضرب الرائحة كرائحة المسك والسراب لكن الضمان على السر باتية وعلى الصانع لا على رب الكنيف فلونادوا بالسراب ومكثت الام فينبغى أن يكون عليها الغرة (قوله وكلام تت فيه نظر) وذلك لانه قال وفي الجنين ان لم يكن علقه بان كان دما مجتمع لا يذوبه الماء الحار بل وان كان علقه انتهى ووجه النظر أن الذى وضعه بقوله بان كان الخ غير العلقه مع انه العلقه (قوله نقدا) يجوز أن يكون حالا أي حالة كون عشر واجب أمه نقدا أي منقوذا أي حالا مؤجلا وعينا لا عرضا ولا مقوما ويجوز أن يكون تمييزا نسبة لان عشر أمه فيه اجمال أي من جهة النقد لكن جعله حالا أظهر (قوله تساويه) الضمير المستتر

في تساويه عائد على الرقبة كانت رقبة عبداً وأمة والمراد يساوي العشر فلم يكن يساوي العشر الا اثنين يؤخذ ذلك فالمراد بالعبد والوليدة الجنس كذا في كونه وظاهره أن التحسين للجاني لا يستحقها (قوله ويكون في مال الجاني) أي يكون ما ذكر من العشر ونحوه الشامل للجنين الحرة (قوله والافهي على العاقلة) يتصور في تعدد الجنين (قوله وعبر عن الانثى بالوليدة لصغرها) أي وأقل عمرها سبع سنين لانها التي تنفر عندها حتى تجوز التفرقة (قوله ففيه عشر ديتها) أي (٣٣) الحرة المسلمة لاعشر دية أمه اذا لدية لها (قوله

واستشكل الخ) الاشكال اعما هو بالنسبة لقوله والنصراني من العبد المسلم وقوله فالجواب ان المراد بالحرة هنا المسلمة أي بالنسبة للثاني الذي هو قوله والنصراني من العبد المسلم (قوله الا أن يحيا الخ) لو قال الا أن يستهل اكان أولى لانه لو نزل حيا غير مستهل فليس عليه الا الادب والغرة كما ذكره ابن الموارث فقال لو خرج ولم يستهل حتى قتله رجل لا قود فيه وانما فيه الغرة وعلى قاتله الادب فالاستثناء منقطع كذا قال عجم قوله ولومات عاجل أي عند ابن القاسم خلافا لاشبه القائل بعدم القسامة حينئذ لان موته عاجل لا قرينة على موته بالضرب (قوله فلو جنى الخ) لا مفهوم له بل وكذا عمدا لان القصاص انما هو في تعمد ضرب البطن والظهر لافي الرأس على ما سياتي ولا في اليد والرجل ونحوهما (قوله أي استهل صارخا) أي أو رضع كثيرا أو تطول حياته (قوله بخلاف الجنين الكبير الخ) أراد به الطفل الصغير وسماه جنينا باعتبار ما كان (قوله فلهم الغرة) هذا خلاف المعتمد والمعتمد أن لا غرة لهم (قوله والاستثناء متصل الخ) لا يظهر الاتصال اذا انفصل الجنين حيا اذا فرق بين أن يكون الام حية أو ميتة (قوله أي بقسامة)

الام من العين حالا وان شاء دفع الغرة وهي عبداً وجارية تساوي العشر وهو هذا في جنين الحرة وأما جنين الامة فيتعين النقد ويكون في مال الجاني حيث كانت الجناية عمداً أو خطأ ولم تبلغ الغرة الثلث والافهي على العاقلة وقوله عبد الخ يدل من غرة وعبر عن الانثى بالوليدة لصغرها (ص) والامة من سيدها والنصرانية من العبد المسلم كالخرة (ش) يعني أن جنين الامة من سيدها الحر المسلم بجنين الحرة المسلمة ففيه عشر ديتها وكذلك اليهودية أو النصرانية من العبد المسلم اذا تزوجت به كجنين الحرة المسلمة لانه حر من قبل أمه مسلم من قبل أبيه ففيه عشر دية الحرة المسلمة فقوله والامة أي وجنين الامة وعلم من قوله كالخرة أن السيد حر وأما لو كان رقيقا ففيه عشر قيمة أمه ولا مفهوم لسيدها بل حيث كان ولدها حرا كالغرة للحر وكما جدد حكمهما كذلك وقوله كالخرة راجع لهما أي والامة من سيدها الحر كالخرة من أهل دين سيدها مسلما كان أو كافرا والنصرانية من زوجها العبد المسلم كالخرة المسلمة وأما لو كان زوجها كافرا فكالخرة من أهل دينه واختلاف في النصرانية بتزوجها مجوسى وبالعكس هل لجنينها حكم أبيه أو حكم أمه والاول أصح واستشكل التشبيه بان فيه تشبيه الشيء بنفسه إذ النصرانية حرة فالجواب أن المراد بالحرة هنا المسلمة فانتفى ما ذكر (ص) أن زايها كالحية الا أن يحيا فالدية ان أقسموا ولومات عاجلا (ش) يعني أن شرط الجنين الذي يجب فيه الغرة أن ينفصل عن أمه ميتا وهي حية فلما انفصل كله بعد موتها أو بعضها في حياتها وبعضه بعد موتها فإنه لا يجب فيه شيء فلو جنى على امرأة حامل جنينا خطأ ألفت جنينها حيا أي استهل صارخا ثم مات وسواء خرج منها في حال حياتها أو بعد مماتها فإن الواجب فيه الدية ان أقسموا أي ولاته على ذلك ولومات الجنين عاجلا بخلاف الجنين الكبير فإنه لا قسامة فيه اذا مات عاجلا والفرق أن الصغير يضعفه يسرع الموت اليه بادنى سبب فان لم يقسموا فلهم الغرة كمن قطعت يده ثم زانمها فمات وأبوا أن يقسموا فلهم دية اليد والاستثناء متصل بالنظر لقوله ان زايها لان ظاهره سواء انفصل حيا أو ميتا استثنى من ذلك ما اذا انفصل حيا (ص) وان تعمد به بضرب ظهر أو بطن أو رأس ففي القصاص خلاف (ش) يعني أن الجاني اذا تعمد الجنين بضرب بطن أمه أو ظهرها أو رأسها فقتل حيا ثم مات فقتل يقتص من الجاني بقسامة وقيل الواجب فيه الدية في مال الجاني أي بقسامة قالوا والعلة في الحاق الرأس بالبطن أن في الرأس عرفا يسمى عرق الابهر واصل الى القلب فثرى الرأس أثر في القلب بخلاف اليد ونحوها لكن الراجح في مسألة الرأس عدم القصاص وفي مسألة البطن والظهر القصاص بقسامة فيهما وهذا ما عدا الاب وأما هو فلا يقتص منه على الخلاف في القصاص الا اذا تعمد ضرب البطن خاصة (ص) وتعدد الواجب بتعدد (ش) أل للعهد الذي ذكرى والمعنى أن الواجب المتقدم ذكره وهو الغرة والعشر ان نزل الجنين ميتا والدية مع القسامة ان نزل حيا أي استهل صارخا ثم مات بتعدد بتعدد الجنين (ص) ^{١٨١} وورثت على الفرائض (ش) يعني أن الغرة المذكورة تورث على فرائض

(هـ خشي ثامن) فلو امتنعوا من القسامة في فرض المصنف وهو ما اذا استهل فإنه لا شيء لهم لادية ولا غرة لانهم أعرضوا عما وصلهم بترك القسامة ولا يقال أقل أحوالهم أن يجب فيه الغرة لانا نقول شرطوا في الغرة شرطاً وفقدوها وهو نزول ميتا وقد نزل حيا (قوله لكن الراجح في مسألة الرأس عدم القصاص) وانما فيه الدية بقسامة بعد الرأس عن محل الولد (قوله الا اذا تعمد ضرب البطن خاصة) أي وقصد القتل فلا بد من هذين القيدين في حق الاب بخلاف غيره فقصد الضرب كاف

(قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة أحسن من الأولى لعمومها ولا وجه لتخصيص الأولى بالفترة (قوله بنسبة الخ) إضافة نسبة إلى نقصان من إضافة المصدر للفعول وإضافة نقصان للجناية من إضافة المصدر للفاعل بتأويل أى ما نقصته الجناية (قوله إذا برئ) ليس خاصا بذهبل كل جرح لا يعقل ولا يقتص منه بسببه إلا بعد البرء والتقويم يوم الحكم لـ (قوله عبدا فرضا) أى يفرض ذاته ذات عبدا بالنظر لذاته ووصفه من حيث أنه جمل أو قبيح بأن يقال لو كانت هذه الذات عبدا ما قيمتها باعتبار ما اشتملت عليه من الأوصاف وينظر ما بين القيمتين وقوله فرضا أى يفرض فرضا فهو مفعول مطلق (قوله بأن يقوم) تفسير للحكومة ثم لا يخفى أن هذا يدل على أن المراد بالحكومة الاجتهاد (٣٤) لا المحكوم به فلا يناسب من الشارح أن يفرع عليه قوله بعد فالمراد بالحكومة الخ وقوله

الله تعالى فرضا وتعصيا وبعبارة أى وورثت الواجبات من عشر وغرة ودية ولو تعددت بتعدد الجنين (ش) وفي الجراح حكومة بنسبة نقصان الجناية إذا برئ من قيمته عبدا فرضا من الدية (ش) يعنى أن جراح الخطأ التى ليس فيها دية بمقدرة تجب فيها الحكومة وكذلك جراح العمد التى لا قصاص فيها وليس فيها شيء مقدر كعظم الصدر وهشم الفخذ وما أشبه ذلك ففيها حكومة بأن يقوم المجنى عليه بعد برئه خوف أن يتراعى إلى النفس أو إلى ما تحمله العاقلة عبدا أساما بعشرة مثلاً ثم يقوم ثانيا معيها بتسعة مثلاً فالتفاوت بين القيمتين هو العشر فيجب على الجاني نسبة ذلك من الدية وهو عشر الدية فالمراد بالحكومة الحكم أى المحكوم به وقوله بنسبة الباء الملبسة وقوله إذا طرف زمان متعلق بقيمته بمعنى تقويم فهو ظرف مقدم على عامله وكان الأولى تأخير عنه لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله وقوله من قيمته متعلق بنقصان وقوله عبدا حال من الضمير البارز في قيمته أى حال كونه مفروضا عبدا بدينه لا حرته وقوله من الدية متعلق بنسبة (ص) كجنين البهيمة (ش) يعنى أن البهيمة إذا ضرب بطنها مثلاً فألقت جنينا فنقصت بسببه فانها تقوم سالمة ومعيبة ويكون فيها ما نقص من قيمتها سلمية فالتشبيه في قوله حكومة سواء أُلقت الجنين حيا أم ميتا لكن أن نزل ميتا فلا شيء فيه وإن نزل حيا فعليه قيمته مع ما نقص الأم كما مر وانظر هل تعتبر القيمة الآن أو بعد البرء كما في الجراح وهو الظاهر (ش) إلا الجائفة والآمة فتلك والموضحة فنصف عشر (ش) هذا مستثنى من قوله وفي الجراح حكومة فهو استثناء منقطع أى لكن هذه الجراحات قدر الشارح فيها شيئا معلوما ففي الجائفة عمدا أو خطأ ثلث الدية وهى مختصة بالبطن وبالظهار والآمة وهى التى تفضى إلى الدماغ فيها ثلث كالجائفة وهو على العاقلة وفي الموضحة نصف عشر الدية وهى التى توضع عظم الرأس أو الجبهة أو الخدين قوله فتلك أى ثلث دية الخطأ والظاهر أنها خمسة كالدية الكاملة وانظر هل جراح الخطأ كالاصابع والاسنان كذلك وهو الظاهر أم لا قوله والموضحة أى الخطأ وفي عمدتها القصاص وما عداها من جائفة وآمة ومنقلة عمدته وخطؤه سواء (ص) والمنقلة والهاشمية فعشر ونصفه (ش) يعنى أن المنقلة وهى التى يطير فراش العظم منها لاجل الدواء والهاشمية فى كل منهما عشر الدية ونصف عشرها ولا فرق بين العمد والخطأ وفى كلام ابن مريزوق ما يشعر بترجيح ما اقتصر عليه المؤلف فانه قال وحقه أن لا يذكر هنا الهاشمية

خوف أن يتراعى إلى النفس أى في العمد وقوله أو إلى ما تحمله أى في الخطأ وقوله عبدا أساما أى مع ملاحظة ما قام به من أوصاف الجاني والقبح (قوله فيجب على الجاني نسبة ذلك الخ) المناسب أن يقول فيجب على الجاني مثل ذلك من الدية وهو عشرها (قوله فالمراد الخ) لا يخفى أن ابن عاشر قد ذكر أن الانتقال اتفقت على أن المراد بالحكومة الاجتهاد وأعمال الفكر فيما يستحقه المجنى عليه من الجاني وحينئذ فلا يفسر بالحكومة به وقوله بنسبة الباء الملبسة أى محكوم به ملتبس بنسبة الخ أى من حيث أنه يعترف بها أقول ويصح أن تكون الباء للندبة متعلقا بغير محذوف أى محكوم به يعرف الخ وقوله إذا متعلق بقيمته ثم أقول لا يخفى أن قوله بقيمته ليس مؤولا بتقويم كما ادعى فلا يكون الطرف متعلقا به بل المناسب أن يتعلق بقوله نسبة أى أن النسبة وقت البرء (قوله متعلق بنسبة) مثله لابن غازى أى وهو غير صحيح بل هو متعلق بمحذوف والتقدير وفي الجراح محكوم

بما أخذ من الدية ملتبس بنسبة الخ أى من حيث أن ذلك المأخوذ من الدية يعرف بتلك النسبة وعلى ما قلنا من كون العامل يعرف فالامر ظاهر والتقدير وفي الجراح محكوم به يؤخذ من الدية يعرف بنسبة الخ هذا كله على أن المراد بالحكومة المحكوم به وأما إذا مشينا على أن المراد بالحكومة الاجتهاد الذى يدل عليه النقل فالمصنئ وفي الجراح اجتهاد مصور بأن ينسب ما نقصته الجناية من القيمة إلى القيمة ثم يؤخذ من الدية بتلك النسبة ويظهر من ذلك أن قوله من الدية متعلق بمحذوف وهو قولنا ثم يؤخذ وكان المصنف يقول ويرجع في الجراح إلى الاجتهاد المذکورين أن المصنف حذف المنسوب إليه (قوله فانها تقوم سالمة) أى بعد البرء كما نبه عليه الزرقاني (قوله في الجائفة) هى ما دخلت للجوف ولومدخل ابرة فخرق جلدة البطن ولم يصل للجوف فليس فيه الاحكومة (قوله بترجيح الخ) أى من أن المنقلة هى نفس الهاشمية وأن ديتها واحدة العشر ونصف العشر وهو مذهب ابن القاسم ومقابل ذلك ما قاله ابن القصار فيها ما فى الموضحة وحكومة وما ذكره ابن عبد البر من أن فيها عشر أو ما قاله فى الجواهر عن الباجي

أن فيها ما في الموضحة فإن صارت منقلة فخمسة عشر فإن صارت مأمومة فثلث الدية (قوله سيما مع اتحاد ديتيها) ظاهره أن الحكم باتحاد ديتيها في اتحاد الحقيقة وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله بدليل وجوده في الموضحة) أي فاسيائي قريبان من أنها إذا كانت في الوجه والرأس وبرئت على شين دفع ديتيها وما حصل بالشين (٣٥) وقوله على المشهور الخ مقابله لازمة في ما طلقا وهو

لا شهب وما رواه ابن نافع من أنه أراد ألا أن يكون شيئا يسيرا (قوله أن لم تنصل الخ) راجع لما قبل الكاف أيضا على المعتمد فالحائفة كذلك في التفصيل (قوله وان بفور الخ) ما قبل المبالغة هو ما إذا تعددت بضربة واحدة وأما إذا تعددت بضربات كل ضربة في زمن من غير فور بة فلكل واحدة حكمها اتصلت

أم لا والاتصال في الموضحة أن يكون ما بين الموضحتين بلغ العظم أي أوضحه حتى صار شيئا واحدا وفي المنقلبتين أن يطير فراش العظم من الدواء حتى يصير شيئا واحدا وفي الآتين أن يفضيا للدماغ حتى يصير شيئا واحدا (قوله أما إذا كان ما بينهما وصل إلى العظم) هذا راجع للمنقلبتين وقوله أو إلى أم الدماغ راجع للآتين (قوله إذا ضرب الخ) الحاصل أن الفور في اللغة الفعل السريع ثم توسع فيه فاستعمل في الزمان فعمله هنا على الزمان أي وان في زمن بسبب ضربات (قوله أو الصوت الخ) مقتضى كلام المؤلف أن في كل منهما بانفراده الدية وحينئذ يذهب لضربة ضربة ذهب منها نطقه وصار يصوت فقط ثم ضرب به ضربة ذهب فيها صوته لكان في ذلك ديتان (قوله أو قوة الجماع) ولا يندرج في دية الصلب وان كان قوة الجماع فيه فعليه ديتان في ضرب صلبة فباطله وجماعه (قوله كان له جزء من ستين جزءا) لا يخفى أن

كما فعل في القصاص لانها هي المنقلة كما هو ظاهر المدونة سيما مع اتحاد ديتيها ما ثم بالغ على أن في الجراح المذكورة ما ذكر ولا يزد عليه وان برئت على شين أي قبح بقوله (وان بشين فيهن) فدفع بالمبالغة ما يتوهم من الزيادة ولو بالغ على نفي الشين الدافع لتوهم النقص كان أيضا ظاهرا أي في الجراح المذكورة ما ذكر ولا ينقص عنه وان برئت على غير شين ولعله اعتنى بشأن الأولى لان النقص يقتضي المخالفة لما ورد فلا يتوهم النقص عنه بخلاف الزيادة فالتوهم فيها أكثر بدليل وجوده في الموضحة ويستثنى من كلامه الموضحة فإنها إذا برئت على شين وهي في الوجه أو الرأس دفع ديتيها وما حصل بالشين على المشهور وقاله في المدونة (ص) ان كن برأس أو لحي أعلى (ش) يعني انما يؤخذ القدر المذكور في الجراحات المذكورة بشرط أن يكون الجرح المذكور في الرأس أو اللحي الأعلى النابت عليها الأسنان العليا وهو كرمي الخلد بخلاف الأسفل ما عدا الحائفة فانها مختصة بالظهر والبطن كما مر فقوله ان كن أي مجموع الجراحات لاجمعها وكل واحدة منها لان الحائفة لا تكون برأس ولا لحي أعلى وقوله أو لحي أعلى لا يتأتى في الآمة فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له (ص) والقيمة للعبد كالدية (ش) أي والقيمة للعبد في جراحاته الأربعة كالدية للحرف في النسبة فإني جراحات الحر منسوب إلى ديتيها وما في جراحات العبد منسوب إلى قيمته ففي جائفته وأمنه ثلث قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وفي منقلته وهاشمته عشر قيمته ونصف عشرها وما عدا الجراحات الأربع من يد وعين ونحوهما فليس فيه إلا ما ناقصه (ص) والأفلا تقدير (ش) أي وان لم تكن هذه الجراحات المذكورة في الرأس ولا في اللحي الأعلى فلا تقدر فيها من قبل الشارع وإيس فيها إلا الاجتهاد أي الحكومة وهي اجتهاد الخاصهم فان قيل فإين الاجتهاد الذي في الحكومة فالجواب أنه في القيمة سالما ومعيبا كذا قيل (ص) وتعدد الواجب بجائفة نفذت كتعدد الموضحة والمنقلة والآمة ان لم تنصل والأفلا وان بفور في ضربات (ش) تقدم أن الحائفة خاصة بالبطن والظهر وتقدم أن الواجب فيها ثلث الدية فإذا ضرب به في ظهره فنقضت إلى بطنه أو بالعكس أو في جنبه فنقضت إلى الجنب الآخر فان الواجب فيها بتعدد فيكون فيها دية جائفتين كما أن الواجب في الموضحة والمنقلة والآمة بتعدد بتعدد موجبها أما تعدد الواجب في الموضحة فانما يتعدد إذا كان ما بين الموضحتين سالما لم يبلغ العظم بل كانت كل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى وكذا ما بعدهما من منقلة ومأمومة لم تبلغ أم الدماغ أما إذا كان ما بينهما وصل إلى العظم أو إلى أم الدماغ بان كانت واحدة متسعة فليس فيها الدية واحدة وسواء كان ذلك من ضربة واحدة أو ضربات في فور واحد وانما صرح بفهوم الشرط ليرتب عليه قوله وان بفور في ضربات والوجه وان بضربات في فور إذا ضرب ليس ظر فاللفظ يدل الأمر بالعكس وأجيب بان الباء للظرفية وفي السببية أي وان في فور بسبب ضربات (ص) أو الدية في العقل أو السمع أو البصر أو النطق أو الصوت أو الذوق أو قوة الجماع أو نسله أو تحذيه أو تبر يصبه أو تسويده أو قيامه أو جلوسه (ش) يعني أن من ضرب شخصا عدا أو خطأ فذهب عقله فإنه تلزمه الدية كاملة وقضى به عمر بن الخطاب قال النخعي ولو جن من الشهر يوما كان له جزء من ثلاثين جزءا من الدية وان جن الثمار دون اليسل أو بالعكس كان له جزء من ستين جزءا اه وحمل

du tarif pour partie des facultés (549)

ظاهر هذا أنه لا يراعى طول النهار ولا قصره ولا طول الليل ولا قصره حيث كان يحصل له الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط وكيف يجعل الليل الطويل إذا كان يجن فيه مساويا للنهار القصير وإذا كان يجن فيه مساويا بالليل الطويل وأجاب بعض شبوخنا بان الليل الطويل والنهار القصير لهما ما يأتي من ليل قصير ونهار طويل صار أمدا لليل والنهار متساويا فلم يقولوا على

طول ولا على قصر قاله الزرقاني قال عج وهذا انما يتم اذا حصل له الجنون في ليل قصير ونهار طويل وحصل له مثل ذلك في نهار قصير
وليل طويل زمني الحصول والا فلا ولو قيل في الجواب انه لما كان الغالب قرب تفاوتهم ما لم يتطرأ للاختلاف بينهما أو يقال ان الظالم
أحق بالجلل عليه لكن انما يتم هذا اذا كان الجاني متعمدا (قوله على المشهور) أي من أن محله القلب أي وهو مذهب مالك وأكثر
المشرعين ويدل عليه قوله تعالى لهم قلوب (٣٧) لا يفقهون بها ومقابله ما قاله ابن الماجشون وأبو حنيفة وأكثر الفلاسفة محل

العقل الرأس ونقل اللقاني ما صورته
قوله وهو مذهب أكثر الفلاسفة
الذي ينقله عنهم أهل العلوم العقلية
أن العقل قوة للنفس بها تستعد
للعلوم والادراكات والنفس عندهم
مجردة والعقل صفة لها قائمة بها
فليس محلها الدماغ نعم يثبتون في
الدماغ الخواص الباطنية وهي
عندهم من القوى المدركة اه وهذا
وما بعده اذا كان المجنى عليه حرا
أما لو كان عبدا فان ما على الجاني
الامانقصه اه (قوله أما لو كان
عبدا) لا يخفى أن مقتضى جعل
جميع الدية في الخروج جميع
القيمة (قوله والاتصال به) راجع
لجميع البدن (قوله على أحد القولين)
راجع للصدر والخاص أن ابن
القاسم يقول بالدية وابن عبدوس
يقول بعدمها ومقابله أن في عظم
الصدر حكومة (قوله على المعتمد)
ومقابله أن الدماغ اذا برئت على
شئ ففيها حكومة (قوله أو تسويده)
اعلم أن السواد المذكور نوع من
البرص (قوله وهو الصواب) هذا
كلام اللقاني وما بعده كلام عج
والمعتمد كلام عج كما هو مفاد النقل
(قوله بخلاف كل زوج) أي مما فيه
جال ومنفعة وأما ما فيه جال دون
منفعة كالحاجبين والهديين فليس

العقل القلب على المشهور لا الرأس فاذا ضرب به ضربة أو ضربه فذهب عقله فلتزمه دية كاملة
للعقل ونصف عشر دية الموضحة على المشهور وعلى الآخر لا يلزمه الا دية العقل فقط لقول
المؤلف الا المنفعة محلها وهذا وما بعده فيما اذا كان المجنى عليه حرا أما لو كان عبدا فانما
على الجاني ما نقصه فقط وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه سمعه أو
بصره أو نطقه وهو صوت بحروف أو صوته وهو هواه من صغته يخرج من داخل الرئة الى
خارجها كان بحروف أم لا وانما عطف الصوت على النطق لانه أخص والصوت أعم ولا يلزم
من ذهاب الاخص ذهاب الاعم بخلاف العكس وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا
ذهب بسببه ذوقه وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها المطعوم
بخالطة الرطوبة العابية التي في الفم بالمطعوم ووصولها الى العصب ولم يذ كر اللسان وهو قوة
منبثة أي مفروشة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو
ذلك عند التماس والاتصال به وظاهره أن فيه حكومة اذ لم يذكره فيما فيه شيء وسكت عن
بقية ما فيه شيء مقدر وهو الشم وفيه الدية وكذلك الشفتان وعظم الصدر على أحد القولين
وعن الدماغ وفيها ثلث الدية على المعتمد وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب
بسببه قوة جماعه بان أفسد انعاظه أو فعل به فعلا فذهب بسببه نسلا أو حصل بسببه تجذيعه
أو تبريحه أو تسويده وظاهره ولو تبريد أو تجذيم أو تبريص البعض لان المراد بقوله تسويده
أو تجذيعه أو تبريحه حصول ما ذكر وانظر لو جذمه وسوده معا والظاهر أن عليه دينين
وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه قيامه مع جلوسه بان صار ملقى وفي
أحدهما حكومة كما قال الشارح وهو الصواب تبعا لنص المدونة وبعبارة أو قيامه وجلوسه معا
وكذا قيامه فقط وأما جلوسه فقط فحكومة ولو أذهب بعض جلوسه وقيامه فالظاهر أن عليه
حكومة (ص) أو الأذنين أو الشوى أو العينين أو عين الاغور للسنة بخلاف كل زوج فان في
أحدهما نصفه وفي اليدين والرجلين ومارن الانف والحشفة وفي بعضهما بحسابهما منهنما الامن
أصله وفي الاثنتين مطلقا وفي ذكر العينين قولان (ش) لما فرغ من الكلام على المنافع شرع في
الكلام على الذوات المقدرة والمعنى أن من فعل بشخص فعلا فذهب أذناه بسببه فانه تلزمه
دية كاملة والمؤلف تبع في هذا تصحيح ابن الحاجب وهو المذهب لما في كتاب النبي صلى الله
عليه وسلم لعرو بن حزم وفي الاذن خمسون وان كان مذهب المدونة خلافه وأن فيهما حكومة
ولا دية فيهما الا اذا أذهب السمع انظر الديميري وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا
ذهب معه جلدة رأسه وبعضه بحسابه وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه
عيناه وسوا عظمستا أو برزتا أو ذهب فورها وهما بحالهما أي بحالهما باق وفي ذهاب جالهما
بعد ذلك حكومة نص عليه اللخمي فان قلت قوله والعينين مكررم مع قوله أو البصر فالجواب أن

فيه الا الحكومة اه ك (قوله فان في أحدهما) أي أحد الزوجين لان الزوج في اللغة اسم للواحد الذي معه
واحد من جنسه وقوله منه ما أي المارن والحشفة أي يعتبر البعض باعتبارهما الا باعتبار أصل ما ذكرنا قلنا ما ذكر لان
المرجع اثنان والاصل هو الانف والذكر (قوله ومارن الانف) في ك وانظر الحكم اذا خرمه أو شرمه اه (قوله وفي بعضهما) أي
المارن والحشفة وقوله بحساب أي بحساب البعض والاولى التذكير لكنه أثبت باعتبار كونه قطعة (قوله وان كان مذهب المدونة
خلافه) المعتمد كلام المدونة فيجب التجويل عليه كما أفاده المحققون (قوله جلدة رأسه) أي فاراد بالشوى جلدة الرأس وكذا في تت
وشب جلدة الرأس تفسير الشوى (قوله طمستا) أي انعمستا (قوله فالجواب الخ) هذا ينافي التعميم السابق

الذاهب

(قوله لا انتقال الخ) بحسب ما انما لا انتقال أن نور الثانية قام مقام الاولى (قوله بخلاف كل مزدوج) ويدخل في ذلك أحد الاثنين (قوله فان في أحدهما نصف الواجب) أي أحد الزوجين (قوله كأحد اليدين) الكاف للتشبيه (قوله أو أزال منفعتها) أي بكسر أو غيره كرسعة وأما ان قطع الاصابع أو مع الكف أو مع الكعب فأخذت الدية (٣٧) ثم حصلت جناية عليها بعد إزالة الاصابع فحكومة

سواء قطع اليد من الكوع أو المرفق أو المنكب والرجل إلى الورك كذلك (قوله هل يلزم الجاني على ذلك دية كاملة) أي وهو المعتبر والراجح قال بعض الشراح وعلى القولين فيخرج حكم حشفته ولو قطع الذكروا الاثنين فدينان ولو في مرة واحدة وهذا ان فعل ذلك بغير فان فعله بعبد أدب في العمد ولا غرم ان لم ينقصه وفي شرح عب وانظر من خلق له ثلاثة أبدأ وأرجل أو ذكرا وفي كل قوة الأصل ثم قطع الثلاثة أو الذكرا وفي ك ولو كان له ذكرا كان في كل واحد دية كاملة اه قلت والظاهر أن يقال في بقية ما نظره الاول كذلك (قوله فنصف دية) أي بناء على أنه ذكر وقوله ونصف حكومة أي بناء على أنه أنثى وانظر فإنه اذا كان أنثى تكون الجملة في قطعه (قوله كالقود) في ك وجد عندى ما نصه يصح رجوع قوله كالقود للعلمتين أيضا حيث كان امرأة وانظر لسان الصغير اذا قطع هل يستأنى به أو يرجع لاهل المعرفة (قوله وورثا) ظاهره ولو قبل الاياس وقيل في هذه الحالة لا قود ولا دية في الخطا لا احتمال العود ك (قوله واختار الزرقاني) الذي عند ابن مرزوق ما حاصله ان من مقتضى ترتيب الدية الكاملة على قطع الشفرين مع بدو العظم فيهما ترتب

الذهاب هناك البصر خاصة والعين مفتوحة وهنا أغلقت الحشفة مع ذهاب البصر فأني بهذا للإشارة إلى أن فيما ذكر الدية خاصة لادية وحكومة وان كان يعلم مما سيأتي وكذلك يجب الدية كاملة على من فعل بشخص فعلا ذهب بسببه عين الاور الباقية وسواء طمست أو برزت أو ذهب نورها وجالها باق وفي ذهابه بعد ذلك حكومة وانما كان في عين الاور دية كاملة ولم يكن فيها نصفها لما جاء في السنة لقول ابن شهاب هي السنة وبه قضى عمرو وعثمان وغيرهما لا انتقال البصر اليها لانه خلاف مذهب أهل السنة لان البصر عرض والاعراض لا تنتقل بخلاف كل مزدوج في الانسان فان في أحدهما نصف الواجب فيهما ماعدا عين الاور للسنة فالأخراج من قوله أو عين الاور وقوله فان في أحدهما نصفه تعليل لمقدر أي بخلاف كل زوج فليس الباقي منه كالباقي من العينين لان في أحدهما نصف العقل كأحد اليدين أو العينين ونحوهما وكذلك يجب الدية على من قطع يدي شخص من الاصابع أو من العضد أو أزال منفعتها مع بقاء ثم ما أورجلى شخص من الكعب أو من الورك أو أزال منفعتها ما بكسر أو نحوه مع بقاء ثم ما ويدخل فيه ما لو حصل فيه ما الرعشة وكذلك يجب الدية على من فعل بشخص فعلا ذهب بسببه ما رن أنفه وهو ما لان منه دون العظم يسمى أيضا الارنية وكذلك يجب الدية على من قطع رأس ذكر انسان دون قصته واذا قطع بعض الحشفة فن الحشفة يقاس لامن أصل الذكرا نقص منها فبحسابه من الدية وكذلك اذا قطع بعض المارن فن المارن يقاس لامن أصل الانف فن نقص منه فبحسابه وكذلك يجب الدية على من قطع أنثى شخص وسواء قطعها ما أو سلها ما أو رضها ما قطعها قبل الذكرا أو بعده كان له ذكرا أم لا وفي أحدهما نصف الدية وان قطعنا مع الذكرا فدينان واختلف في ذكر العينين وهو من لا يتأني منه الجاع اما الصغر لأنه واما السكونه لا ينغظ لكبرا أو علة هل يلزم الجاني على ذلك دية كاملة أو حكومة وأما ذكر الخنثى المشكل فن نصف دية ونصف حكومة (ص) وفي شفرى المرأة ان بدا العظم وفي ثديها أو حلتيمها ان بطل اللبن واستوفى بالصغيرة وسن الصغير لم ينغر الا يأس كالقود ولا انتظر سنة وسقطا ان عادت وورثا ان مات وفي عود السن أصغر بحسابها (ش) الشفران هما حرقا الفرج والشفر بضم الشين وسكون الفاء فاذا قطع شفرى الى أن بدا العظم من فرجها فانه يلزمه دية كاملة نص على ذلك مطرف وابن الماجشون وقضى به عمر بن الخطاب ومفهوم ان بدا العظم حكومة وهو مستفاد من كلامه ان لم يذكره فيما فيه شيء مقدور واختار أن في أحدهما حكومة بلفظ ينبغي وكذلك يجب الدية على من قطع ثدي المرأة أي استأصلها وظاهره وان كانت المرأة عجوزا لان ذلك جال لصدرها وورعها منهن البين وأما اذا قطع رؤسهما وهو المراد بالحنثين فانه لا يلزمه دية كاملة الا بشرط ان يبطل اللبن منهن ما لم تكن عجوزا والا فحكومة ومثل ابطال اللبن افساده فالشرط قاصر على الحنثين ومنه يعلم أن الدية انما هي اللبن للعلمتين فالوضع في موضع فبطل لبنها وجبت الدية وأما لو قطع حلمي امرأة صغيرة فانه يستأنى بها الى زمن الاياس وهذا في الخطا يدل ما بعده فان أتى زمن الاياس قبل تمام سنة من يوم الجناية فانه يجب انتظار تمام السنة قال في

نصف الدية على قطع أحدهما مع بدو عظمه فهذا يرد على الزرقاني ولذا قال بعض الشراح وفي أحدهما نصفها (قوله ثدي المرأة) وأما ثدي الرجل فقال في المدونة ليس في ثدي الرجل الا الاجتهاد وهو بفتح الشاء يذكروا ثدي الرجل والمرأة والتد كبر أشهر (قوله ومثل ابطال اللبن افساده) فان فسد موضع اللبن ثم عاودها كافي ك (قوله وهذا في الخطا) قصور بل ومثله العمد واطلاق المدونة يدل عليه (قوله فان أتى زمن الاياس الخ) نص المدونة الا أن يدل على رده ولذا قال بعض الشراح ان قول المصنف والاراجع السن بان

تحصل الاياس قبل تمام السنة وأما الصغيرة فبالاياس من عود العضو وتؤخذ الدية اه وقال الخطاب لو قُلت سن الصغير بعد الاثغار أخذ الدية مجاملة فقال ابن عرفة وهذا في الخطا وأما في العمد فيقتص منه من غير استيناء وبعبارة وقوله واستثنى ويحبس الجاني في العمد وتوقف العقل في الخطا بدأمن ان لم يكن الجاني أمينا خوفا من هروبه (قوله وان عادت أصغر) أي سواء كان ذلك في العمد أو الخطا فلو عادت أكبر كان فيها حكومة أي فان نقص نصفها فنصف ديتها كافي لنقص السمع ولم يعتمد المؤلف تقييد النحوي بان ذلك اذا ثبتت وصارت تعدل ما ينتفع به وأما ان عادت قد مر لا ينتفع به فالقصاص في العمد والدية في الخطا مع ظهوره أقول والظاهر التعويل عليه وان لم يذكره المصنف (قوله وسقط الخ) (٣٨) استشكل بان العمد انما يقتصدمه ايلام الجاني بعقل فعله ألا ترى أنه

يقتص من الجرح غير الخطر وان برئ على غير شين وأجيب بأن سن الصغير لا تماثل سن الكبير لنبات سنه وعدم ثبات سن الكبير ان قُلت فان لم تثبت فقد ساوت جنس سن الكبير فوجب القود (قوله بالخلاوات) الباء للسببية على الاحتمال الاول والظرفية على الاحتمال الثاني (قوله ولا بد من تكرار الخلاوات الخ) ظاهره انه لا يكفي اثنان وظاهرت أنه يكفي والظاهر الرجوع لقوله (قوله والمراد أنه يختبر الخ) أي فلا يتقيد باثنين أو ثلاثة فاذا كان لا يحصل الاثنتلاثة نعد الى الثلاثة وهكذا قال بعض الشراح والمدار على ما يفيد المراد ولذا قال بعض الشراح ولا مفهوم لقوله بالخلاوات بل كل شيء يتوصل به الى معرفة زوال العقل كله أو بعضه كحركة النبض ونحوها كذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم انه محتمل الخ) الاحتمال الاول أظهر ثم ان علم حال الجنى عليه قبل الجنابة فظاهر والاجل على أنه كان كاملا اذا الظالم

المدونة ان قطع ثدي الصغيرة فان استوقن انه أبطلهما فلا يعودان أبدا ففهم ما الدية وان شك في ذلك وضعت الدية واستثنى بها كسن الصغير فان ثبت فلا عقل لهما وان لم يثبتا أو شرطتا فيبستانا وماتت قبل أن يعلم ذلك ففهم ما الدية اه وفيها من طرح سن صبي لم يتغير خطأ أو وقف عقله يعدل فان عادت لهيئتها رجع العقل الى مخرجيه وان لم تعد أعطى العقل كاملا وان هلك الصبي قبل أن تثبت سنه فالعقل لورثته وان ثبتت أصغر من قدرها الذي قُلت منه كان له من العقل قدر ما نقصت ولو قُلت عمدا أو وقف له العقل أيضا ولا يجمل بالقود حتى يستبرأ أمرها فان عادت لهيئتها فلا عقل فيها ولا قود وان عادت أصغر من قدرها أعطى ما نقصت فان لم تعد لهيئتها حتى مات الصبي اقتص منه وليس فيها عقل وهو بمنزلة ما لم تثبت فقوله للاياس راجع لهما وقوله كالقود تشبيهه في الاستيناء وقوله والاى وان انقضى أمد الاياس من يوم الجنابة قبل تمام سنة انتظر تمام سنة وان مضى تمام سنة قبل الاياس انتظر الاياس فينتظر به أقصى الاجلين والضمير في وسقط القود والدية ان عادت سن الصغير لهيئتها قبل قلعها كما ان الضمير في وورثا رجع للقود والدية ان مات الصغير قبل نبات سنه فان ورثته يستحقون ماله من قودا ودية ولما كان لزوال كل ما فيه الدية علامة يعرف بها زواله أو بعضه ومن ذلك العقل أشار له بقوله (ص) وجرب العقل بالخلاوات (ش) والمعنى أن العقل اذا شككنا في زواله فانما نرقبه في الخلاوات لانه في الغالب لا يعرف ذهابه من عوده الا من ذلك ولا بد من تكرار الخلاوات وهذا يفهم من جمعه للخلاوات وبعبارة والمراد أنه يختبر بما يغلب على الظن عدم التحيل والتصنع فيه ثم انه يحتمل ان معناه اننا نستغفله فيما ونطلع عليه بحيث لا يشعر بناهل بفعل أفعال العقل أم غيرهم ويحتمل أننا نجلس معه فيها ونجاده ونساره في الكلام وننظر خطابه وجوابه ولا يتأني أن يكون المدعى في هذه الاولياء (ص) والسمع بان يصاح من أما كن مختلفة مع سد الصحة ونسب لسمعه الآخر (ش) يعنى أن من ادعى ذهاب سمع احدى أذنيه فانه يختبر ذلك بان يصاح له من أما كن مختلفة الجهات بعد أن تسد الاذن الصحيحة سد المحكاز يد ووجه الصائح لو جهه فان لم يسمع فانه يتقرب منه ويصيح به كذلك ثم كذلك الى أن يسمع ثم تسد تلك الاذن وتفتح الاذن الصحيحة ويصاح به كذلك ثم يتظر أهل

أحق بالجل عليه والمراد بالكمال الوسط فان شك أهل المعرفة فيما نقص بالجنابة أثبت أو رجع جل في العمد على الاول لعله المذكورة وفي الخطا على الثاني لان الذمة لا تلزم بمشكوك فيه (قوله ونسب لسمعه الآخر) نائب الفاعل ضمير يعود على السمع في قوله والسمع الخ أي ونسب السمع الناقص لسمعه الآخر ويؤخذ نسبة النقص من الدية ويصح ان يكون الجار والمجرور نائب الفاعل أي وقعت النسبة لسمعه الآخر (قوله سمع احدى أذنيه) أي من سائر الجهات اذ كل جهة صيح عليه فيها يصير وجهه لوجهه ومفاد الشارح انه يبدأ من بعد ثم يتقرب شيئا فشيئا ويصح العكس وكذلك يقال في البصر (قوله ويصح به كذلك) أي من سائر الجهات فان سمع فالأمر ظاهر فان لم يسمع فيصاح به كذلك أي من سائر الجهات هذا معنى قول المصنف ثم كذلك وهكذا الى أن يسمع فقوله الى أن يسمع متعلق بمخدوف (قوله ويصاح به كذلك) ظاهره من الجهات الاربع واستظهر انه يكفي في ذلك ولو كان من مكان واحد ولعل وجهه أن المدار في ذلك على معرفة النسبة

المعرفة

(قوله بعد أن يحلف على ذلك) وهي عين تهمة (قوله ولم يختلف قوله) أي اختلافا متباعدا وهو صادق بأن لا يختلف قوله أصلا أو يختلف اختلافا متقاربا (قوله بأن ادعى ذهاب سمع أذنيه) أي بعض سمع أذنيه (قوله أو كانت احداهما معدومة) أي أو ضعيفة مثل ذلك وإذا ادعى ذهاب جميعه في الجنابة عليهما وأنه لم يبق فيهما بقية فإنه يجرب (٣٩) بالأصوات القوية (قوله بالنسبة إلى سمع رجل)

هذا أن لم يعلم سمعه قبل ذلك والا أعطى مثله عاليا أو أدنى (قوله ويصاح عليه من الجهات الأربع) أي أو يصاح عليه فيها بصوت قوى (قوله ووقف الرجل مكانه) أي في الابتداء فلا ينافي أنه ينتقل بعد ذلك إلى الأبعد ليعلم قدر ما يسمع أو أن لا فوقه مكانه بل يقف بعد ثم يقرب شيئا فشيئا إلى أن يسمع (قوله والبصر باغلاق الصحيحة كذلك) لفظ كذلك مفعول مطلق لعامل محذوف أي وجرب تجريبا كذلك أي مثل تجريب السمع وليس راجعا لإغلاق فإذا وقعت الجنابة عليهما بأن أذهبت البعض من كل نسب البصر وسط أن لم يعلم بصره قبل الجنابة والافلح أعلم أقل من الوسط أو أكثر (قوله وان ادعى الخ) لا يخفى أن كلام المصنف فيما إذا ادعى ذهاب بعض أحدهما وهذا ادعى جميع بصره أي ذهب البصر من كل منهما وقوله كما يأتي أي في قوله وصدق مدع الخ (قوله صدق مع عينه كما يأتي) أي أن لم يمكن اختباره (قوله وانما تعلق) وقد يقال ولو أسقطه لكان أحسن ليشمل ما إذا كانت الجنابة على واحدة والاخرى معدومة وما إذا كانت عليهما والمعنى ظاهر فلا اقتضاء (قوله فان ادعى ذهاب بعضه الخ) أي ونسب لشم ومط فاذا قال أشم إلى عشرة أذرع فقط صدق

المعرفة ما نقص من السمع وينسب القدر الذي فضل من الجنبى عليها السمع السائلة ويؤخذ من الدية بتلك النسبة بعد أن يحلف على ذلك ولم يختلف قوله والاختلاف هنا باعتبار الجهات أما أن يختلف قوله اختلافا متباعدا فإنه لا شيء له ويكون سمعه هدرًا وإليه الإشارة بقوله (والا فهدر) لكذب فقوله والسمع أي وجرب السمع أي اختبر نقصانه حيث ادعى النقص وصفة الاختبار ما ذكر وقوله بأن أي بسبب أن يصاح وقوله من أما كن مختلفة أي مع هدر الزج والمراد بالاما كن الجهات الأربع (ص) والاقسم وسط (ش) أي والابان ادعى ذهاب سمع أذنيه معا أو كانت احداهما معدومة فإنه يقضى له بالدية بالنسبة إلى سمع رجل سمعا وسطا لا في غاية حدة السمع ولا في غاية ثقله وأن يكون مثله في السن فيوقف الجنبى عليه ويصاح به من الجهات الأربع ثم تجعل علامة على انتهاء سمعه فإذا لم يختلف قوله اختلافا ينافي أن يزل ووقف الرجل مكانه ويصاح به من الجهات الأربع ثم تجعل علامة على انتهاء سمعه ويتظر ما نقص من سمعه عن سمع الرجل الوسط ثم يؤخذ بنسبة ذلك من الدية فقوله (وله نسبه) راجع لهما أي وله نسبة سمعه الصحيح إن كانت أذنه الأخرى صحيحة أو نسبة سمع رجل وسط إن كانت الأخرى معيبة ويقبل قوله (إن حلف) بأن يقول هذا غاية ما أسمع مثلا (ولم يختلف قوله والا) أي وإن لم يحلف أو اختلف قوله اختلافا ينافي (فهدر) أي لا شيء له (ص) والبصر باغلاق الصحيحة كذلك (ش) يعني وكذلك يختبر البصر باغلاق العين الصحيحة كذلك أي كما هو في تجربة السمع وتبديل عليه الا ما كن ثم تعلق المصاحبة ويتظر ما تبصر به الصحيحة ثم يقاس احدهما بالآخر فإذا علم قدر النقص كان له بحسابه وإن ادعى ذهاب جميع بصره صدق مع عينه كما يأتي والظالم أحق أن يحمل عليه وانما يسقط المؤلف قوله باغلاق الصحيحة لئلا يقتضى التشبيه أن العين الصحيحة تسد وليس كذلك وانما تعلق (ص) والشم برائحة حادة (ش) يعني أن الشم يختبر برائحة حادة منفرة للطبع لأنه في الغالب لا يبصر على ذلك فإذا علمت منه النفرة والقرينة الدالة على كذبه عمل عليها فان من له قوة الشم لا بد أن يتأثر للرائحة الحادة اما بعطاس أو غيره بخلاف فاقد ذلك وهذا إذا ادعى ذهاب الجميع فان ادعى ذهاب بعضه صدق بين كدعي ذهاب بعض الذوق انظر ابن غازي (ص) والنطق بالكلام اجتهادا (ش) أي وجرب النطق بكلام الجنبى عليه ويرجع في نقصه لما يقوله أهل المعرفة الناشئ عن اجتهادهم في ذلك من ثلث أو ربع ويعطى الجنبى عليه بقدره فان قالوا شككنا هل ذهب ربع أو ثلث فإنه يعطى الثلث والظالم أحق بالجل عليه ولا يتطرق في النقص إلى عدد الحروف فان فيها الرخو والشد يد وقولهم الظالم أحق بالجل عليه لا يشمل الخطي وقد يقال يشمله لأنه مفترط (ص) والذوق بالمقر (ش) يعني أن الذوق يجرب بالأشياء المنفرة أي المرة التي لا يمكن الصبر عليها مثل الصبر وشبهه والمقر بفتح الميم وكسر القاف وهو الشد يد المارة (ص) وصدق مدعي ذهاب الجميع بين (ش) يعني أن من ادعى ذهاب جميع سمعه أو ذهاب بصره وما أشبه ذلك فإنه يصدق بينه إن لم يمكن اختباره فان أمكن السمع بأن يصاح بازائه صحيحة شديدة قال

بين من غير اختبار بشموم حاد الرائحة ونسب لشم وسط لعسر الامتحان (قوله هل ذهب الخ) كان يكون يقرأ في الساعة ربع القرآن فيعجز بالجنابة عن ذلك فلا يقدر الا على ثمنه (قوله فان فيها الرخو والشد يد) فالرخو يسهل النطق به والشد يد يشق النطق به أي فلما كان فيها الرخو والشد يد لم يتطرها (قوله يفتح الميم وكسر القاف) في اللغة ما يدل على أن الرائحة خفيفة (قوله فإنه يصدق بينه إن لم يمكن اختباره) ظاهرة أنه مع الاختبار لا عين ويخالفه قوله بعد فان لم يوجد الخ فإنه يدل على أن الاختبار مع اليقين وكلام

مالك الا في بغيره ان المين عند عدم الاختبار ويمكن الجواب بأن يقال اذا لم يمكن الاختبار فالمين ابتداء واذا لم يمكن فالمين انتهاء
وقال محشي نت بعد اختبارهما ذكر كافي المدونة وكذلك في التوضيح وكذلك كتب شب فقال وصدق بعد الاختبار مدعي ذهاب
الجميع بين ثم انك خبير بان الاختبار بالذي ذكره الشارح يمكن فكيف يأتي قوله فان لم يمكن الخ ويمكن أن يقال قد يتفق عدم الامكان
بان يكون يتعدا أن يصاح عليه صيغة شديدة في غفلة (قوله خلقة) أي من الله وهو تمييز للضعيف مثل استرخاء البصر وثقل ابصارها
من كبر (قوله فهل فيه نوع تكرار الخ) لا يخفى أنه جعل التكرار الاول مع أن المكرر انما هو الثاني وانما قال نوع تكرار ولم يقل
تكرار الا انه لا تكرار في ذلك الذكر (قوله ويرد عليه مامر) قال بعض الشيوخ ويمكن الجواب عن ذلك بأن ما تقدم في القود وهو هذا في
العقل (قوله أما اذا كان أخذها عقلا) هذا اذا لم (٥٠) يذهب جل المنفعة والافله بحساب ما بقي مطلقا أخذها عقلا أم لا كما قاله

ابن رشد واعلم أن لنا مسائل الاولى
أن تكون الجنابة الثانية عمدا
فانه يقتص من الجنابة كانت الاولى
عمدا أو خطأ أخذ فيها مالا أم لا
أذهبت جل المنفعة أم لا وهذا قد
تقدم في قول المصنف أو بكرمية
فالقودان تعنده الثانية أن تكون
الثانية خطأ والاولى كذلك وأخذ
لها عقلا وهذا مستفاد من المصنف
أي لان المجني عليه بحساب ما بقي
الثالثة أن تكون كل خطأ ولم يأخذ
عقلا للاولى وهي كالمقدمة وهذا
حيث حصل العفو أذهبت جل
المنفعة أم لا وأما ان كان لتعذر
الاخذ من الجنابة فانه يستحق بالجنابة
الثانية كل الدية وهذا ما لم تكن
الجنابة الاولى أذهبت جل النفع
والافله بحساب ما بقي الرابعة أن
تكون الاولى فقط عمدا فان ذهب
جل نفعها فعلى الثاني بحساب ما بقي
والافله كذلك ان أخذ لها عقلا
أو تركه باختباره لان تعذر أخذه
فله في الثاني السك ويستثنى من قوله
والضعيف السن المضطربة جدا
واليد الشلاء فانه لا يقتص منها ولا لها

أشهب و يشار عليه في العينين أو العين التي يقول ذهب ضوءها فان لم يوجد ما يستدل به على
كذبه صدق مع عيظه قال ابن القاسم في المدونة ان ادعى المضروب أن جميع سمعه أو بصره قد
ذهب ولم يقدر على اختباره على حقيقته وأشكل أمره صدق المضروب مع عيظه وقاله مالك
وقال الظالم أحق أن يحمل عليه وقوله وصدق مع عيظه فيما عدا العقل وأما العقل فلا يتأتى
فيه ذلك لان المدعي فيه انما هو الاولياء وهم لا عين عليهم لانهم لا يحلفون ليستحق غيرهم
(ص) والضعيف من عين ورجل ونحوهما خلقة كغيره (ش) يعني أن العين اذا خلقت ضعيفة
أو الرجل اذا خلقت ضعيفة ونحوهما أو حصل الضعف لذلك من أمر سماوى كغيره بما هو
صحيح من ذلك أي فيجب فيه القود والعقل كاملا وتقدم أنه قال وذكروا صحيح وضدهما فهل
فيه مع هذا نوع تكرار أو يقال ذلك في النفس وهذا في الاطراف ويرد عليه مامر من قوله
وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة الخ فانه في الاطراف تأمل (ص) وكذلك المجني عليها ان لم
يأخذ لها عقلا (ش) يعني أن العين أو الرجل المجني عليها كالصغيرة في وجوب القود والعقل
كاملا هذا ان لم يكن أخذ الجنابة عقلا أما ان كان أخذها عقلا ثم حصل جنابة ثانية فليس
له من ديتها الا بحساب ما بقي منها وهذا في الخطأ بدليل قوله ان لم يأخذ عقلا وجنابة العمد
تقدمت عند قوله وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة أو من كبر ويدرأ أول بكرمية فالقود
ان تعده والافله بحسابه وتقدم أنه يقيده قوله فبحسابه بما هنا أي حيث أخذ عقلا وقوله ان لم
يأخذ عقلا أي ان لم يجب له عقل أخذه أم لا لانه تبرع به للجاني (ص) وفي لسان الناطق (ش)
معطوف على قوله وفي ثدي المرأة الخ يعني أن لسان الناطق فيه الدية بخلاف لسان الاخرس
فان فيه حكومة (ص) وان لم يمنع النطق ما قطعه فحكومة كلسان الاخرس واليد الشلاء
والساعد (ش) يعني أن من قطع من شخص بعض لسانه الناطق ولم يمنع ما قطعه منه نطقه فانما
فيه الحكومة بالاجتهاد من الحاكم أو من حضره كما مر وان منع ذلك نطقه ففيه دية كاملة لانها
لنطق لسانه وكذلك يجب الحكومة في قطع لسان الاخرس أو في قطع اليد الشلاء أو في قطع
الساعد وسواء كان الكف ذهب بسماوى أو جنابة أخذ لها عقلا أم لا وليس قوله واليد الشلاء
تكرار مع قوله سابقا كذا شلاء عمدت النفع لان مامر بين أن فيه العقل لا القصاص وبين
هنا ما المراد بالعقل وقوله كلسان الاخرس أي ان لم يمنع الصوت والافله دية وقوله واليد الشلاء

الامن مثله (قوله وفي لسان الخ) قد يقال انما وجب الدية فيه لما أدى اليه القطع من ازالة ما فيه من المعنى وحينئذ فقد تقدم والساعد
له ما يرشد الى ذلك ويمكن أن يقال بان اعادته توطئة لقوله وان لم يمنع النطق (قوله ولسان الاخرس) لعل المراد به من عدم النطق دائما لان
يعرض له عدم النطق لعارض ثم يحتمل أن يزول كما في شرح عب وقضيته أن هذا الذي عرض له ذلك يكون حكمه حكم السالم وانظره
(قوله واليد الشلاء) أي التي لا تنفع لها أصلا وأما ان كان لها نفع فقد دخلت في قوله والضعيف من عين الخ (قوله والساعد الخ) هو
ما عدا الاصابع من اليد التي منتهى المنكسب (قوله يعني أن من قطع الخ) هذا في الخطأ وانظر لقطع عمدا هل فيه القصاص مع احتمال
أن يذهب بذلك نطقه لان الظالم أحق بالجل عليه وهو مقتضى ما تقدم في وان ذهب الخ أو يكون فيه حكومة ويكون كالماتلف
أو يستل أهل المعرفة فان قالوا ان فعل بالجاني لا يزيد به والام يفعل به (قوله والساعد) هذا عند قطعه منفردا أو مع اصبع ويجب دية

الاصبع وأمالو كأنه اصبعان فإنه لا يلزمه في الساعد شي ويندرج في دية الاصبعين فأكثر الرجل مثل الساعد (قوله والخرس نادر الخ) أي ولا نهم لم يذكر والحكومة إلا في لسان الآخر وقد يقال الدية لا تلزم بمشكوك فيه كذا قال عب وأجاب الشيوخ بأن الشك استواء الطرفين وهو منتف لان الموجود هنا الظن (قوله وألبني المرأة) بفتح الهمزة (قوله وينبغي ما لم يكن أخذها عقلا) أي فان أخذها عقلا فهدر أقول بل وينبغي ولو أخذها عقلا لما فيه من نوع جمال والفرق بين السن والعيب أي حيث لزم في العيب حكومة سواء أخذ دية للحشفة أم لا والسن المضطربة جدا هدر حيث أخذها (٤١) أولا عقلا أن الجناية في السن لا تختلف

لان المجني عليه أو لاعين المجني عليه ثانيا بخلاف مسألة العيب فان الجناية أولا على الرأس ثم وقعت ثانيا على غيره وهو العيب (قوله وهو العيب الخ) اطلاق العيب على الباقي بعد الحشفة مجازا أي باعتبار ما كان اذ العيب انما يقال مع بقاء الحشفة (قوله وهذب) بضم الهاء ولا تكون هذه مكررة مع قوله فيما تقدم في قوله وشفر عين وحاجب عطفه على ما لا قصاص فيه لان ما تقدم في نفي القصاص وما هنا في بيان أن عليه الحكومة اذ لم يعد له يئته (قوله وافضاء) أي ونحب الحكومة في افضاء وكذا اختلاط مسلك البول والغائط حيث لم تمت (قوله ولا يندرج تحت مهر) حاصله أن ذلك عام في الزوج والاجنبي وكذلك قوله بخلاف البكارة فتندرج عام في الزوج والاجنبي وقوله الا باصبعه فلا يندرج تحت مهر لكن في الاجنبي مطلقا وكذا في الزوج ان طلقها قبل الدخول وأما لو طلقها بعد أن دخل بها فتندرج وأما ان ماتت من وطئه فالدية على عاقلة لانه كالخطا صغيرة وكبيرة مع الادب في الصغيرة هذا قول ابن القاسم وفصل ابن الماجشون بين

والساعد خطأ وعمدا عند عدم المماثل ومثله العيب وأما مع المماثل ففيه القصاص في العمد والظاهر أن في لسان الصغير قبل نطقه الدية لان الغالب نطقه بعد والخرس نادر وقال الساطي فان قلت هب أن لسان الآخر لا كلام فيه لكنه يذوق به وقد قلتم ان في الذوق الدية قلت لا بد في وجوب الدية من تحقق ازالة المعنى الذي لاجله الدية وهي غير متحققة في لسان الآخر ولهذا جعل فيه في المدونة الحكومة اه وعليه فان تحقق أنه كان به ذوق فان فيه الدية ثم ان مفهوم وان لم يمنع الخ أنه ان منع ما قطعته النطق أو بعضه فتقدم في قوله والنطق بالكلام اجتهادا في قوله عا طفا على ما فيه دية والنطق (ص) وألبني المرأة وسن مضطربة جدا وعيب ذكر بعد الحشفة (ش) يعني أن ألبني المرأة اذا قطعته عا فاعا فيه ما الحكومة قياسا على ألبني الرجل وهذا اذا كان خطأ وأما ان كان عمدا ففيه القصاص وكذلك في السن المضطربة جدا بأن لا يرجي معه ثبات اذا قلعت حكومة وينبغي ما لم يكن أخذها عقلا فان كان اضطرارها الاجداف في العقل كاملا وكذلك تجب الحكومة في الجناية على العيب اذا قطع بعد ذهاب الحشفة لان الدية انما هي للحشفة (ص) وحاجب وهذب وطفرو وفيه القصاص (ش) يعني أن شعر الحاجب الواحد والمتعدد وهذب العينين وهو شعرهما وشعر اللحية في كل حكومة ان لم ينبت فان عادله يئته فلا شيء فيه لكن ان كانت الجناية عمدا أدب وان كانت خطأ فلا أدب على الجاني وأما الظفر ففيه القصاص في العمد والحكومة في الخطا وأما عمدا غيره فليس فيه الا الادب كما مر (ش) وافضاء ولا يندرج تحت مهر بخلاف البكارة الا باصبعه (ش) ابن عرفة الافضاء عبارة عن رفع الحاجز بين مخرج البول ومحل الجماع قال في المدونة فيه ما شأنه بالاجتهاد وقال الباغي ان فعل ذلك بأجنبية فعليه حكومة في ماله وان جاوزت الثلث مع صداق المثل والحد ولو فعله بزوجه فقالت ابن القاسم ان يبلغ الثلث فعلى العاقلة والا في ماله وبعبارة ومعنى الحكومة هنا أن يغرم ما شأنه عند الزوج بان يقال ما صدقها على أنها مفضاة وما صدقها على أنها غير مفضاة ويغرم النقص ولا يندرج الافضاء تحت مهر سواء كان من الزوج أو من أجنبي اغتصبها بخلاف زوال البكارة من الزوج أو الغاصب فانها تندرج تحت المهر اذا لا يمكن الوطء الا بزوالها فهي من لواحق الوطء بخلاف الافضاء اللهم الا أن يزيل البكارة بأصبعه فانها حينئذ لا تندرج والزوج والاجنبي سواء الا أن الزوج يلزمه أرش البكارة التي أزالها بأصبعه اذا طاق قبل البناء وان طلق بعده فلا شيء عليه كما عند ابن عرفة (ش) وفي كل اصبع عشر والاغلة ثلثه الا في الابهام فنصفه (ش) يعني أن من قطع اصبع الانسان من يداور رجل فإنه يلزمه عشر الدية ولا فرق بين الخنصر والابهام

(٦ - خشي ثامن) الكبيرة والصغيرة (قوله فعليه حكومة في ماله) أي لانه عمدا بخلاف الزوج فإنه ما ذون ففعله كالخطا (قوله ومعنى الحكومة هنا) فيه اشارة الى أن الحكومة هنا ليست كما تقدم لان ما تقدم بقدر عيبا فرضا وهنا ليس كذلك (قوله اذا طلق قبل البناء) ويتصور انما باصبعه قبل البناء بان يفعل بها ذلك بحضرة نساء لا في خلوها اهتداء والظاهر أن القول قوله في ازالته اذ كره اذا ادعت عليه أنه باصبعه لان الاصل عدم العدا وانتهى (قوله والاغلة الخ) فيه ضم الهمزة وفتحها وكسر هاء في تسع لغات وفتح الميم أفصح واعلم أن المصنف يدل على أن الخنصر اثنان وذكر عجي في شرح الرسالة أن الخنصر اثنان فهو كالابهام قال ظاهر ٣ قوله وهو كذا في النسخ والذي بنسخ الشرح على بدل وهو اه

المصنف والرسالة أنه كغيره من جملة الأصابع (قوله كما صرحوا به في معاقلة الرجل) أي كون عقل جوارحها يساوي عقل الرجل
الآنك خير بان هذا انما يأتي على قراءة عشر بضم العين والضمير في به عائد على ما ذكر من أنه لا فرق بين الذكور والانثى (قوله لانه في
قوة الاستثناء) وكأنه قال وفي كل اصبع عشر الدينة الا في بعض الصور وهو أن المرأة في أصابعها عشر دية الرجل عشرة من الابل الآن
تبلغ ثلث ديتها (قوله فلا مفهوم لقوله ان (٤٣) أفردت) قال بعض الشيوخ ويمكن أن يصحح كلام المصنف بجعل ان أفردت

راجعا لمفهوم قوله القوية وكأنه
قال فان لم تكن قوية وقطعها ففيها
حكومة ان أفردت والافلاشي فيها
(قوله فانها ان قلعت وحدها الخ)
فلو جنى صاحب خمس أصابع على
كف فيه ست أصابع عمدا فظاهر
القصاص وكذا عكسه لان نقص
الاصبع من الكف لا نظر اليه في
الكف الجانبية أو الجنى عليها (قوله
تجزي على حكم الاصبع الزائد)
أي فيكون اذا قطعهما عليه نصف
الدية (قوله قطع من أصلها) أي
بان أبقى بعض السن مغرورافي
الجم وقوله أو من اللجم بان أخرجهما
بتمامها لم يبق منها شيء أصلا (قوله
لانه يقتضي الخ) أي ويقتضي أن
على صاحب الابل اذا جنى على مسلم
أربع مائة وهو فاسد (قوله بقلع
أو اسوداد الخ) لا يخفى أن كلام
المصنف في الخطأ وأما اذا ضرب به
عمدا فاسودت أو اجرت أو اصفرت
أو اضطربت جدا ولم تسقط له فهل
له عقابها كالخطأ أو يجري على
ما تقدم في قوله وان ذهب كبصر
الخ فيفرق بين أن يكون في الجانبية
قصاص فيفعل به مثلها فان حصل
أو زاد والافدية ما ذهب وبين مالا
قصاص فيه فيؤخذ العقل إلى آخر
ما تقدم (قوله وان ثبتت لكبير قبل
أخذ عقلها) سمي العقل عقلا لان
العزب كانت تعقل الابل الدينة بداز

وغيرهما وسواء كان الاصبع من ذكر أو أنثى كما صرحوا به في معاقلة الرجل وظاهر كلامه أن
الكافر كالمسلم وهو ظاهر قوله عشر الدينة من الابل وغيرها أو سنانه على التفصيل المتقدم من
مثلثة ومربعة وخمسة وأن من قطع أغملة من اصبع يد شخص أو من رجله فانه يلزمه فيها ثلث
دية الاصبع وهو ثلاثة وثلث بعير من الابل الأغملة الابهام من يد أو رجل فان فيها نصف دية
الاصبع وهو خمسة من الابل فقوله عشر بضم العين لا يفهمها الا يكون قاصرا على الذكر
الحرم المسلم ولا يرد على الضم قول المؤلف الا في وسات المرأة الرجل لثلث ديتها فترجع ديتها
لانه في قوة الاستثناء من هذا (ص) وفي الاصبع الزائدة القوية عشر ان أفردت (ش) يعني
أن الاصبع الزائدة القوية التي فيها من القوة ما يوجب الاعتداد بها كغيرها من الاصابع
الاصيلة في اليد أو في الرجل اذا قطعت عمدا أو خطأ فان الواجب فيها عشر الدينة ولا قصاص
في حالة العمد لعدم المساواة ولا فرق بين أن تقطع وحدها أو مع غيرها بحيث لو قطع جميع
الاصابع فالواجب عليه ستون من الابل فلا مفهوم لقوله ان أفردت واحترز بالقوية
من الضعيفة فانها ان قطعت وحدها ففيها حكومة وان قطعت مع الكف فلا شيء فيها والظاهر
أن اليد الزائدة تجزي على حكم الاصبع الزائدة (ص) وفي كل سن خمس وان سوداء (ش) يعني
أن السن اذا كانت ضرسا أو نابا أو رباعية أو غير ذلك أو كانت سوداء بخلة أو جناية اذا جنى
عليها انسان فقلعهما من أصلها أو من اللجم فانه يلزمه خمس من الابل وخمس بفتح الحاء ويكون
قاصرا على الذكر الحر المسلم ولا يصح ضمها لانه يقتضي أن على صاحب الذئب اذا جنى على
مسلم مائتين وهو فاسد اذ ليس عليه الا خمسون نصف العشر فالقصور أخف من الفساد ولو قال
نصفه أي نصف العشر كان أولى ليشمل المسلم وغيره مثلثة أو مربعة أو خمسة (ص) بقلع
أو اسوداد أو بهما أو بجمرة أو صفرة ان كانا عرفا كالسواد أو باضطراب احدا (ش) يعني أن
دية السن تحب باحدا أو من من القلع كما مروى منها اسودادها فقط بعد بياضها بجناية عليها مع
بقائها لانه اذهب جالها ومنها اذا جنى عليها فاسودت ثم انقلعت ومنها اذا جنى عليها فاجرت
بعد بياضها ومنها اذا جنى عليها فاصفرت بعد بياضها بشرط أن تكون الحرة أو الصفرية في
العرف كالسواد أي يذهب بذلك جالها والآفة على حساب ما نقص ومنها اذا جنى عليها
فاضطربت بذلك اضطرابا كثيرا فانه يلزمه خمس من الابل لانه اذهب منفعتها لم تثبت والا
فليس فيها الا الادب في العمد فلو كان الاضطراب لا جدا فانه يلزمه بحسب ما نقص منها (ص)
وان ثبتت لكبير قبل أخذ عقلها أخذه كالجراحات الأربع (ش) يعني أن من قلع سن الشخص
كبير أي بلغ حد الانقار أي تبدلت أسنانه ثم ردها صاحبها فثبتت قبل أن يأخذ عقلها فانه
يأخذ ومفهوم قبل الخ أخرى كما أن الجراحات الأربع المنقولة والموضحة والجائفة
والمأمومة يؤخذ ما قدره الشارع في كل وان برئ على غير شين وهو قول ابن القاسم في المدونة
(ص) ورد في عود البصر وقوة الجاع ومنفعة اللبن وفي الاذن ان ثبتت تأويلان (ش) تقدم

أهل القتل وان ثبتت له بعد اضطرابها فلا يأخذ وقوله كالجراحات الأربع وكذا الدامغة (قوله وهو قول ابن الخ) أن
ومقابلها ما لا شيب أنه لا شيء له وظاهر الشارح أن الخلاف في الجراحات الأربع وليس كذلك بل هي محل اتفاق وانما الخلاف في السن
التي ثبتت الذي تكلم عليه المصنف أولا (قوله وفي الاذن ان ثبتت الخ) وعلى الاول ففرق بينها وبين السن اذا ثبتت فلا يرد عقلها
٣ قوله ديتها صوابه ديتها اه هامش الاصل

لانها لا يجري فيها الدم والاذن اذ اردت استمسكت وعادت لهيئتها وجرى فيها الدم (قوله وتعددت الدية) ومثلها الحكومة فلو قال وتعدد الواجب بتعدد اركان احسن اذ يشمل الدية والحكومة (قوله فزال سمعه) تبع ث قال بعض الشراح وهو غير ظاهر اذ السمع ليس في الاذن وانما هو في مقعر الصماخ (قوله وان كان أكثر الخ) وهل مقابل الاكثر البيضة اليسرى (قوله والباء بمعنى في) أي والتقدير الا المنفعة الكائنة بمحل الجناية اذا ذهبت مع محل الجناية فلا تعدد ويحتمل أن الضمير في تعددها عائد على المنفعة بدليل قوله الا المنفعة الخ والباء في محل بمعنى مع والمعنى الا المنفعة الذاهبة مع محلها فلا تعدد فيها (قوله لثلاث دية) الغاية خارجة وقوله فاذا قطع لها ثلاثة أصابع الخ أي وفي ثلاثة ونصف أغلة واحد وثلاثون وثلاثان وأما ثلاثة (٤٣) وأغلة فلها في ذلك ستة عشر بعيرا وثلاثان

لباوغها الثلاث حين اشتدت البلية بها انقص عقلها وحين ضعفت أكثر عقلها هكذا السنة (قوله وهاشمها) لا يخفى أن المنقولة والهاشمية شيء واحد كما تقدم (قوله لان في كل الخ) المتبادر من جائفها وأمتها حينئذ كان الاولى أن يقول لان في كل ثلاث ديتها ويحذف ما بعد ويمكن أن يصح بأن المعنى لان في كل أي في الجائفة والآمة من حيث هي هي لا بقيد كونها جائفة المرأة وأمتها (قوله الجناية اللاحقة السابقة الخ) المناسب حذفها لانه اذا ضربها ضربة واحدة ليس فيها جناية لاحقة وسابقة بل هي جناية واحدة وان تعلقت بتعدد (قوله في فور واحد) أي ضربات في أزمنة الا أنهم متعاقبة هذا معنى في فور واحد أقول ويمكن أن تكون الضربة الواحدة من جماعة بأن تكون جماعة قبضوا على عصا وضربوا بها ضربة واحدة (قوله أو في جماعة) في عجم عند قول المصنف وعدم خطأ ما يخالفه ونصه الذي دل عليه كلامه في ما رأيت أنه لا يضم فعل شخص لفعل آخر في المحل الذي

ان البصر فيه دية كاملة فاذا عاد لصاحبه كما كان فانه يرد للجاني ما أخذ منه وسواء أخذه بحكم حاكم أم لا وكذلك السمع يرد للجاني ما كان أخذ منه بسبب عوده لصاحبه كما كان وكذلك العقل والكلام وكذلك قوة الجماع وكذلك منفعة اللبث اذا عادت كما كانت قبل قطع الخمين وأما من قطع أذن شخص ثم عادت كما كانت بان ردها صاحبها وثبتت فهل يرد ما أخذ من الجاني أو لا يرد في ذلك تأويلان (ص) وتعددت الدية بتعدد افعال المنفعة بمحلها (ش) يعني أن الدية تعدد بتعدد الجناية فاذا قطع يديه فزال عقله مثله لانه يلزمه ديتان دية لليدين ودية لذهاب العقل واذا ضرب به فقطع أذنيه فزال سمعه فانه يلزمه دية واحدة لان المنفعة بمحل الجناية وكذلك اذا ضرب به فقطع عينيه فزال بصره لان المنفعة بمحل الجناية ولا تندرج قوة الجماع في الصلب وان كان أكثر قوة الجماع من الصلب بل تعدد الدية فعليه ديتان فقوله الا الخ أي الا أن يجني عليه جناية فتذهب منفعة بمحلها والباء بمعنى في أي حال كونها في محلها أي محل الجناية (ص) وشاوت المرأة الرجل لثلاث دية فترجع لبيتها (ش) يعني أن المرأة تساوي الرجل من أهل دينها الى ثلاث دية فترجع حينئذ لبيتها فاذا قطع لها ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون من الابل فاذا قطع لها أربعة أصابع ففيها عشرون من الابل لرجوعها الى دينها وهي على النصف من دية الرجل من أهل دينها والمرأة كالرجل في منقلتها وهاشمها وموضعتها ولا تكون مثله في جائفها وأمتها لان في كل ثلاث الدية فترجع فيم ما لبيتها فيكون فيم ما لثلاث ديتها ستة عشر بعيرا وثلاثا بعير (ص) وضم متحد الفعل أو في حكمه (ش) أي وضم في جناية المرأة الجناية اللاحقة السابقة متصدا الفعل أي ما ينشأ عنه ولو تعدد المحل فاذا ضرب بها ضربة واحدة أو ما في معناها كضربات في فور من واحد أو من جماعة وهذا مراده بقوله أو في حكمه فقطع لها أربعة أصابع في كل يداصبعين أو قطع لها من يدي ثلاثة أصابع ومن الأخرى اصبع واحد فانها تأخذ في الأربعة عشر فقط من الابل فقوله وضم الخ أي في كل شيء في الأصابع والاسنان والمواضع والمناقل وهو من إضافة الصفة للوصف أي الفعل المتحد وفيه حذف أي أثر الفعل وهو الجراحات اذا لم يعمل نفسه لا يضم وفائدة الضم أن الجناية اذا بلغت لثلاث دية الرجل ترجع لبيتها (ص) أو المحل في الأصابع لا الاسنان (ش) عطف على الفعل أي وضم متحد المحل ولو تعدد الفعل حيث لم يكن فورا في الأصابع لا الاسنان فاذا قطع لها ثلاثا من يدي فأخذت ثلاثين من الابل ثم قطع لها من اليد الأخرى ثلاثا فأخذت ثلاثين من الابل أيضا فاذا قطع لها بعد ذلك اصبعاً فأكثرت من أي يد كانت فان لها في كل اصبع خمس من الابل فيما يستقبل

يضم فيه الأفعال ولو تعدد زمانها كالأصابع فن قطع ثلاثة أصابع من يدا امرأة البني ثم جني غيره عليها بعد ذلك فقطع اصبعاً رابعاً من اليد البني فكان عليه فيها عشر لا خمس (قوله أو المحل في الأصابع) لا يخفى أنه يعتبر أصابع كل يدها لان كل يد محل ويدل عليه ما يأتي في كلام الشارح (تنبية) قال محشي تت لا خصوصية للأصابع قال الخمي ما أصيب من العين والأنف والسمع وشبهه مما فيه دية فانه يضم لا آخر كالأصابع انتهى (قوله حيث لم يكن فورا) وأما لو كان فورا فلا تفرق الأصابع من الاسنان أي ويحصل الضم لانه دخل في قوله أو في حكمه ولو تعدد المحل (قوله فأخذت ثلاثين من الابل أيضا) أي كما أن ثلاثة اليد الاولى منها ثلاثون وانما لم ترجع عند قطع ثلاثة اليد الثانية لان كل يد محل بانفراده فلا يضم دية أصابع يد الى دية يد أخرى حيث لا فور

(قوله بخلاف الاسنان) الفرق بين الاسنان وغيرها أن الاصابع كالشيء الواحد لان كل اصبع بانفراده لا يمكن الانتفاع به غالباً بخلاف الاسنان لما كان كل سن يمكن الانتفاع به مع انفراده صارت كالأعضاء المتعددة (قوله شرط في الضم أمرين) الأمران هما اتحاد المحل وكونه في الاصابع (قوله في القسمين الأولين) أي وهما المتقدمان في قوله وضم متعد الفعل أو مافي حكمه (قوله وأما اذا اتحد المحل) أي وتعدد الفعل هذا هو المراد فاتحاد الفعل أو مافي حكمه كالضربات في فوراً قوي من اتحاد المحل مع تعدد الفعل لانه عند اتحاد الفعل لا فرق في الضم بين اتحاد المحل واختلافه بل يضم مافي محل الى محل آخر ولا يتقيد بأصابع ولا أسنان بخلاف ما اذا كان المحل مختلفاً وتعدد الفعل فيفصل (٤٤) بين الاصابع فيجب الضم فيها في المستقبل دون غيرها كالاسنان والمواضع

والمناقل (قوله ومافي زالح) لا يخفى أن اتحاد المحل غير معتبر في الاسنان فلا فرق بين كون الفكين محلاً أو محلين لان الحكم لا يختلف بذلك وكذا وجدت بعض شيوخنا استشكله الا أنك خبير بأنه يظهر لذلك ثمة في القصاص كما هو ظاهر وتظهر ثمة ذلك أيضاً على القول المقابل في الاسنان فان فيها قولين (قوله اذالم يكن في فوراً واحد) والاضم بعضها لبعض حتى تبلغ الثلث فترجع للدية (قوله وكذلك لو كان في فوراً واحد) أي ضربات ولكن في فوراً واحد (قوله ولا يضم عند الخطأ) أي وسواء اتحد محلها كيد واحدة أو تعدد (قوله وكان الفعل في حكم المتحد) أي ولا يتصور أن يكون الفعل واحد أو قوله لان ذلك خاص بمتحد الفعل الاوضح أن يقول وكان الفعل في حكم المتحد ولا يتصور أن يكون الفعل واحداً بخلاف الذي قبله فانه يتصور اتحاد الفعل كما يتصور كونه في حكم المتحد (قوله ونجمت) وفي بعض النسخ ونجم وجرده من التاء لان الفعل اذا أسند الى ظاهر مجازي التانيث جاز فيه ذلك (قوله ولو كان صيباً) أي أو امرأة

بخلاف الاسنان فلا يضم بعضها البعض بل تأخذ لكل سن خمساً من الابل الآن يكون في ضربة أو ضربات في فوراً يضم كما مر فقوله أو المحل في الاصابع شرط في الضم أمرين والضم في هذه بالنسبة للمستقبل لا للماضي فلو ضربها فقطع لها اصبعين من اليد اليمنى مثلاً فأخذت لهما عشرين من الابل ثم بعد مدة ضربها فقطع لهما اصبعين من تلك اليد فانها تأخذ لهما عشرة من الابل وكذلك لو قطع لهما في الضربة الاولى ثلاثة وأخذت لهما ثلاثين وفي الضربة الثانية واحداً فأخذت له خساً ولا ترد ما أخذت في الصورتين ولو كان القطع الثاني من غير اليد الاولى لم يضم وأما في القسمين الأولين فلا يتصور فيه ماض ولا مستقبل والحاصل أن الفعل المتحد أو مافي حكمه يضم في الاصابع والاسنان وغيرها وأما اذا اتحد المحل فيضم في الاصابع لا في غيرها فقوله في الاصابع متعلق بقوله أو المحل ولو قال كالمحل كان أحسن ليكون قوله في الاصابع قاصراً على ما بعد الكاف ومحل الاسنان متحد ولو كانت من فكيين ومافي ز من أنهم ما محلان فاسد (ص) والمواضع والمناقل (ش) قال فيها الوضرب منقلة ثم منقلة فلها في كل ذلك ما للرجل اذالم يكن في فوراً واحد وكذلك لو كانت المنقلة في موضع الاولى نفسه بعد برئها فلها فيها مثل ما للرجل وكذلك المواضع ولو أصابها في ضربة عناقيل أو مواضع بلغت ثلث الدية رجعت فيها الى عقلها يريد وكذلك لو كان في فوراً واحد (ص) وعمد لخطا وان عفت (ش) فاذا قطع لها ثلاثة أصابع عمداً فاقتصت منه أو عفت عنه ثم قطع لها بعد ذلك ثلاثة أصابع خطأ فلها في كل اصبع عشرين من الابل فقوله وعمداً الخ عطف على الاسنان أي ولا يضم عند الخطأ اتحاد محلها أو تعدد وكان الفعل في حكم المتحد وليس كالذي قبله لان ذلك خاص بمتحد الفعل كما تقرره (ص) ونجمت دية الحر الخطأ بلا اعتراف على العاقلة والجاني (ش) هذا شروع في بيان من يحمل الدية المتقدم ذكرها في النفس وأجزائها فاسد كراية جناية الحر الخطأ النابتة بيينة أو بلوث سواء كان مسلماً أو مجوسياً أو ذمياً ذكراً أو أنثى تنجم على عاقلة الجاني والجاني كرجل منهم ولو كان صيباً كما يأتي بيانه مع كيفية التجيم وسميت بذلك لانها تعقل لسان الطالب عن الجاني ويأتي جدها فاحترز بالحر عن الرقيق فان قيمته حالة على الجاني واحترز بالخطأ عن العمدة فان العاقلة لا تحمل شيئاً منها بل هي حالة على الجاني حيث عني عنه وفي حكم الخطأ العمدة الذي لا قصاص فيه كالأمومة والجائفة كما يأتي ولا تحمل ما اعترف به الجاني بل تكون الدية في ماله انظر شرح الرسالة وذكر الشيخ شرف الدين أن الجاني اذا كان عدلاً مأموناً بان لا يقبل الرشوة من أولياء المقتول بان يقولوا له اعترف بأنك قتلت ولينا ونحن (١) نعطوك كذا وليس أكيد القرابة للمقتول ولا مديناً لطفاله ولا يتهم في اغناء ورثة المقتول أقسم أولياء المقتول

أو مجنوناً فيعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم (قوله لانها تعقل الخ) أي لانها كانت تغرم الدية معه تعقل لسانه وكانت عنه من حيث أخذ الدية بتسامها منه أو لان شأنها أن تدافع عنه وذلك لان دفعها عنه دفعها عن نفسها (قوله حيث عني عنه) أي أو كانت مثلية على الاب أو ترك القصاص لعدم المماثلة وما عدا ذلك من العمد فهو على العاقلة كالخطأ كما أفاده المصنف بقوله الاعمال لا يقتص منه من الجراح لا تلافه فعليه والحاصل أن المثلثة والمربعة كل منهما حالة في مال الجاني (قوله وذكر الشيخ شرف الدين) هو الطخفي المعروف وكلام الشيخ شرف الدين ضعيف والصواب أن العاقلة لا تحمل الاعتراف مطلقاً (قوله أقسم أولياء المقتول الخ) أي فان اقراره بلوث يوجب بسببه أولياء المقتول خمسين مائنة وتحملها العاقلة قوله نعطوك كذا بالنسخ اه

(قوله وساقط لعدمه الخ) أي وعضو ساقط فيه القصاص لعدمه أي لعدم المماثلة له (قوله أو ثلث دية) أي دية مسلم يتصور ذلك فيما إذا أمهاني مواضع متعددة بحيث تبلغ ثلث دية (قوله وانما أتى) جواب عما يقال عطف الخاص على العام لا بدله من نكتة ثم لا يخفى ان هذا التوجيه يأتي أيضا في قوله وساقط لعدمه (قوله وكسر الفخذ) وانما يحمل كسر الفخذ مع بلوغها الثلث حيث كان فيه حكومة وأما إذا جنى ولا مماثل له وبفرض وجوده لا يقتص منه لأنه متلف فيتمارض فيها قوله وساقط لعدمه فإنه يقتضي ان الدية في هذه في مال الجاني وقوله الا لا يقتص منه الخ فإنه يقتضي أن الدية فيها على العاقلة والظاهر العمل على الثاني بالاولى مما ذكره المصنف ٣ (قوله من الشروط السابقة) المناسب أن يقول من الشرط السابق أي الذي هو قوله ان بلغ (قوله ويدي بالديوان) نحوه لا ينال الجاني تبعاً لابن شاس وهو خلاف ظاهر المدونة من قول مالك انما العقل على القبائل (٤٥) كانوا أهل ديوان أم لا قاله ابن رشد وقد نقل في توضيحه كلام ابن رشد وقال

وكانت الدية على عاقلة الجاني منجمة اه وكلام المؤلف لا يخالفه لان معنى قوله بلا اعتراف ان العاقلة لا تحمل ما اعترف به الجاني من حيث اعترافه وأما اذا وجدت شروط الحمل في الاعتراف فإنها تحملها من حيث القسامة لا من حيث اعترافه (ص) ان بلغ ثلث دية الجاني عليه أو الجاني وقالم يبلغ خال عليه كعمد ودية غلظت وساقط لعدمه (ش) يعني ان شرط الدية التي تجزم على العاقلة والجاني أن تكون قد بلغت ثلث دية الجاني عليه أو الجاني فأكثر وما لم يبلغ ثلث دية ماذ كرفيكون حاله على الجاني فقط وكذلك لا تحمل شيئا من أرض الجنابة العمدة وكذلك لا تحمل شيئا من الدية المغلظة على الاب بل هي حالة على الجاني وكذلك لا تحمل شيئا مما وجب من المال على الجاني حيث سقط عنه القصاص لعدم العضو المماثل لما وقعت الجنابة عليه كما اذا فقا أعور اليمنى عين شخص عني عمدا فعليه خمسمائة دينار في ماله حالة وبقي شرط خامس أنها لا تحمل دية قاتل نفسه كما يأتي فقوله ان بلغ الخ فلو جنى مسلم على مجوسية خطأ ما بلغ ثلث ديتها أو ثلث دية حملته العاقلة وان جنى مجوسى أو مجوسية على مسلم ما يبلغ ثلث دية الجاني أو الجاني عليه حملته العاقلة وقوله كعمد أي كدية عمد وقوله ودية غلظت من عطف الخاص على العام لأنها لا تكون الا في العمدة وانما أتى به لئلا يتوهم أن القصاص لما كان ساقطا صار كالخطأ (ص) الا لا يقتص منه من الجراح لا تلافه فعلها (ش) يعني أن الجراح التي لا يمكن القصاص منها كالجائفة والامة وكسر الفخذ وما أشبه ذلك وسواء كانت الجنابة عمدا أو خطأ وسواء قدر الشارح فيها شيئا معلوما أم لا فإن العاقلة تحمل ذلك حيث بلغت الثلث وهذا معلوم مما تقدم لانها اذا لم تحمل في الخطأ ما هو أقل من الثلث فأولى ما هو محمول على الخطأ والاستثناء من قوله كعمد (ص) وهي العصبية ويدي بالديوان ان أعطوا ثم بها الاقرب فالاقرب (ش) مراده أن العاقلة عدة أمور العصبية وأهل الديوان والموالي وبيت المال فقوله وهي العصبية أي بعض العاقلة العصبية أو وهي العصبية ومن بعدها فية درمع المبتدأ أو مع الخبر وكأنه قال وهي العصبية ويقدم منها الاقرب فالاقرب لكن أهل الديوان مقدمون على العصبية ان كان لهم جوامك تصرف لهم قال ابن شاس اذا كان القاتل من أهل الديوان مع غير قومه جلا وعنه دون قومه قال أشهب وهذا في ديوان عطاءؤه قائم فان لم يكن عطاءؤه قائم يحمل عنه قومه فان اضطر أهل الديوان الى معونة قومهم لقتلهم أو لانتفاع ديوانهم أعانوههم قاله

في توضيحه كلام ابن رشد وقال
اللغوى القول انها تكون على أهل
الديوان ضعيف انما راعى قيل
القاتل فكان على المؤلف الجرى
على مذهب المدونة فان الذي ذكره
هو لما لك في الموازية والعنينة وقد
تورك ابن مرزوق على المؤلف
بظاها (قوله الاقرب فالاقرب)
أي على ترتيب النكاح من قوله
وقدم ابن الخ ثم أنه يصح جرمه على أنه
بدل من الهاء ونصه على الحال
وال زائدة أي مترتين (قوله أو هي
العصبية ومن بعدها) أي وهي
العصبية وأهل الديوان والموالي
الاعلون والاسفلون (قوله فان
لم يكن عطاء) أي أصلا أي انتفى
العطاء من أصله (قوله قومهم)
أي قوم أهل الديوان هذا ظاهره
وفيه مخالفة لما قبله من جهة أنه
حكم فيما قبله بأنه اذا انقطع العطاء
فإنه يحمل الدية قوم الجاني وهنا
قد جعل الحامل قوم أهل الديوان
لكن مع أهل الديوان ولكن النقل
أن الذي يعين عاقلة الجاني فظاهر
تلك العبارة لا يعول عليه وان

عول عليه عج وقوله اقلتهم الخ سيأتى ان حدها سبعة ألاف أو الزائد على ألف أي فتكون القلة عدم بلوغهم السبع مائة أو الزائد على
الألف وقوله أو لا انتفاع ديوانهم أي كان ديوانهم قائما ثم انقطع الا أنك خير بان هذا يخالف ما في عب وشب وذلك انهم ما يصرحان
بأن المراد ان أعطوا عطاء مستمرا وعبارة عج يعني أن أهل الديوان مشروط بكون العطاء قائما لهم أي بأن يعطوا بالفعل منه
وكذا نقله اللغوى عن ابن القاسم وأشهب اه أقول وعبارة عج هذه لا تنافي ما قاله في الجواهر الذي ذكره شارحنا فيكون التعويل
على ذلك لا على كلام عب وشب والخاص أن بعضهم أفاد أن المراد بأهل الديوان الواحد ديوان اقليم واحد فأهل مصر كلهم ديوان
واحد وان اشتملت على سبعة أنهار كعرب وسرا كسة وجاوشية واستظهر غيره أنه لا يعقل عن كل واحد الا طائفة كالتفرقة
قوله قوله من الشروط الخ ليس هذا في نسخ الشارح التي بأيدينا اه

والجاء ويشية لاتحاد العطاء والديوان معناه البرنامج الذي يجمعهم بما عليهم وجماع عليهم نزل ذلك منزلة النسب لما جلاوا عليه من التناصر والتعاون وديوان أصله ديوان فتصوّر في أحد الواو بن ياء لانه يجمع على دواوين ولو كانت الياء أصلية أقبل دواوين (قوله فالاعطاء شرط في التبديلة) الذي عند ابن مرزوق انه شرط في كونهم عاقلة (قوله لانهم عاقلة مطلقا) أي سواء جلاوا الديانة أو لم يحملوها (قوله ثم الموالى الاعلون) ويدخل فيهم المرأة المباشرة للمعتق بخلاف الاسفلون و فلا تدخل المرأة المعتقة (قوله فعليه بقدر ما ينوبه الخ) أي بحيث بقدر أن العاقلة سبعمائة ويعطى جزأ ان لو كانت عاقلة وكانوا سبعمائة وقوله لان العلة التناصر أي وهي جارية في المسلم والكافر وقوله لا الورثة أي ولو قلنا العلة الورثة (٤٦) لكان الذي يعقل على الكافر أهل دينه مطلقا لانهم الذين يرثونه (قوله خلافا لما

يفيده كلام المواق) انه شرط في قوله وهي العصبية الخ أي فهو شرط في جميع ما تقدم وانما دنته أي الذي على أهل دينه قال وهذا الذي في المواق هو ما يفيد النقل وشارحننا تبع اللقاني (قوله النصراني للنصارى) أي يرجع النصراني للنصارى ويرجع اليهودى لليهود أي فعقل عن كل أهل دينه وقوله فيشمل المرأة أي فيشمل الجاني المرأة الجانية أي فلأريد من كانت الجزية عليه بالقول فلا يشمل المرأة اذا جنت والمعتق لمسلم اذا جنى لانه لا جزية عليه لان قولنا من يحمل معه الجزية يقتضى ان الجاني عليه جزية (قوله والمراد بكور مصر هنا البلاد) أي وليس المراد بالكور المدن ومصر من اسوان الى الاسكندرية و ذكر مصر لانه قل أن يوجد بلدان كثيرة تحت حكم مدينة واحدة غيرها والكاف داخلة على مصر لان قاعدة المواق ادخال الكاف على المضاف واردة المضاف اليه أي وضم كور مصر والشام والمغرب (قوله ثم ان هذا يحتمل الخ) وعلى انه عام حتى في المسلم يحمل على ما اذا كانت

في الجواهر فالاعطاء شرط في التبديلة لاني كونهم عاقلة لانهم عاقلة مطلقا (ص) ثم الموالى الاعلون ثم الاسفلون ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما (ش) أي فان لم يكن للجاني عصبية فانه يبدأ بالموالى الاعلين وهم المعتقون بكسر التاء من غير خلاف لانهم من العصبية غير أن عصبية النسب مقدمة عليهم فان لم يكونوا فالموالى الاسفلون فان لم يكن للقاتل عاقلة فان بيت المال يحمل الديانة عنه وقد علمت أن بيت المال لا يعقل عن غير المسلم وهل على الجاني شئ من الديانة حيث عقل عنه بيت المال أولا وعلى الاول فعليه بقدر ما ينوبه أن لو كانت على العاقلة فان لم يكن بيت مال أو كان ولا يمكن الوصول اليه فانه ان يكون في مال الجاني فقوله ان كان الجاني مسلما أي أو مرتدا كما يأتي في باب الردة في قوله والخطأ على بيت المال كاخذه جناية عليه شرط في قوله ثم بيت المال خاصة كما يفيد كلامه في توضيحه وعليه فالذي كالمسلم في أن عاقلته عصبته وأهل ديوانه ان وجد ذلك ثم الموالى الاعلون ثم الاسفلون وبعبارة شرط في بيت المال لافيه وفيما قبله اذ لا فرق فيه بين مسلم وغيره لان العلة التناصر لا الورثة خلافا لما يفيد كلام المواق (ص) والافالذي ذودينه (ش) أي والابان كان الجاني كافرا والمجنى عليه مسلما أو كافرا فعاقلة الجاني التي تحمل عنه من أهل دينه النصراني والنصارى واليهودى لليهود فلا يعقل يهودى عن نصراني ولا العكس والمراد بذي دينه من يحمل عنه الجزية أن لو كانت عليه وان لم يكونوا من أقالبه فيشمل المرأة ومن أعتقه مسلم اذا جنى (ص) وضم ككور مصر (ش) الكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف وسكون الواو وهي المدينة كما قاله الجوهري والمراد بكور مصر هنا البلاد التي يعملها وكذا المراد بكور الشام ونحو ذلك ثم ان هذا يحتمل أن يكون في عاقلة المسلم وغيره ويحتمل أن يكون في عاقلة غيره وعليه فاستفاد من هذا في عاقلة المسلم من قوله فيما يأتي ولا شامى مع مصرى وما ذكره المؤلف هنا لا يخالف قوله ولا دخول لبدوى مع حضرى إذ أهل الكور كلهم أهل حضروا سلم أن فيه أهل بدو وفيضم منهم الحضرى للمصرى لا لغيره (ص) والصلى أهل صلحه (ش) أي من أهل دينه ثم يحتمل أن يريد أن عاقلة الصلى اذا لم يكن من أهل ديوان وليس له عصبية ولا موالى اعلون ولا اسفلون ولا بيت مال ان كان لهم أهل صلحه ويحتمل سواء كان من أهل ديوان أولا فقيه نحو ما مر في الذمى (ص) وضرب على كل ما لا يضرب (ش) هذا راجع للجميع أي وضرب على كل من لزمته الديانة من عصبية وأهل ديوان وقرىب وذمى وصلى اذا نجاكم كل البنا ما لا يضربه (ص) وعقل عن صبي ومجنون وامرأة وفقير وغارم ولا يعقلون (ش) يعنى ان كل

العصبية متفرقة في كور وبلدان متعددة وقصر الساكنون معه في كورته على الجمل فيستعين بمن في غير كورته من واحد

عصبته لأن الكور تضم لبعضها ولو أوجب الجانب لان الجانب لا تحمل عنه (قوله وان سلم أن فيهم أهل بدو) أي سكن معهم أهل بدو وقوله الحضرى للمصرى الاولى للحضرى (قوله ويحتمل الخ) هذا الاحتمال الثانى مفاد به ارام والمواق وتنت (قوله وعليه ففيه ما مر في الذمى) أي من أن قول المصنف ان كان مسلما هل هو شرط في بيت المال فقط أو في قوله وهي العصبية ومعج ارتضى انه شرط في قوله وهي العصبية فيكون الاحتمال الثانى هو الراجح (قوله وفقير) أي لاشئ في يده وقوله وغارم وهو الذي عليه دين يستغرق ما في يده وقوله بخلاف الاسفلون هكذا بالاصول التي بأيدينا اه مصححه

(قوله كالخني المشكل) انظر لم يجب عليه انصف ما على الذكرا المحقق (قوله وهو مقتضى قوله والجاني) أي المتقدم في قوله سابقا ونجمت دية الحر الخطاء على العاقلة والجاني (قوله وبعبارة الخ) هذه مخالفة للعبارة الاولى والاولى للزرقاني الشيخ أحمد وارتضاها عجم ولكن مفاد النقل العبارة الثانية (قوله لان قدم غائب) أي أو بلغ صبي أو أفاق مجنون وانما اقتصر على قوله لان قدم غائب ولم يقل ان بلغ صبي أو أفاق مجنون لان الغائب بصفة من تضرب عليه فكان يتوهم أنهم تضرب عليه وأما عدم ضربها على الصبي والمجنون ونحوهما فليس محلا للإيمام حتى ينص عليه (قوله وقت ضرب الدية على العاقلة) أي جعلها على العاقلة (قوله على من كان غائبا غيبة بعيدة الخ) وهذا اذا لم يعلم حاله وأما اذا علم أنه غائب غيبة انقطاع فلا يضرب (٤٧) عليه مطلقا وغيبة الرجوع يضرب مطلقا

أى قربت أو بعدت أفاده عجم ولم يبين كعج قدر البعد والظاهر ما كان كافريقة من المدينة أو مكة وهذا بالنسبة لغير الجاني وأما الجاني نفسه فيضرب عليه ولو كان غائبا وقت الضرب غيبة بعيدة (قوله وصف أحوال) المناسب لتقدير أحد الأمرين أن يقول والوصف أحوال والمحال المعتبر وصف أحوال وقت الضرب والوصف والمحال شئ واحد والمراد وصف الشخص الذي من العاقلة من كونه بالغاً أو غير بالغ مثلاً وقت ضربها وليس المراد حال نفس الوقت ومن ذلك ما اذا كان في العاقلة خنثى فان استمر الاشكال لوقت الضرب لم تضرب عليه وان اتضح بعده ضربت عليه (قوله ولا تسقط الخ) الاولى أن يقول المصنف فلا تسقط الخ لانه مفسر على قوله والمعتبر وقت الضرب (قوله ولا تسقط عنه بعسر أو موته) وكذا لا تسقط بحجونه أو سفره رافضا سكنى بلده أو فارا وكذا قبل الضرب ان قصد الفرار فتضرب عليه لان قصد رفض سكناها بغير فرار فلا تضرب عليه وهذا في العاقلة لا الجاني وأما انتقال الجاني فانه غير معتبر فتضرب عليه ولو قصد رفض سكناها لغير فرار (قوله ثم بعد أن أعسر أحدهم) أي وحبس لثبوت عسرته ان جهل حاله وان ظهر ملاؤه أو علم فيجبر على ما سبق (قوله فان البدوى الخ) أي اذا كانت عاقلة القاتل بعضها حضري وبعضها بدوى وكان ساكناً مع أحدهما فانه لا يضم بعضها الى بعض وتكون الدية على من هو منهم (قوله وسواء كان الخ) تفسير الاطلاق انما يحسن به اذا اختلف العرف والافدية الشامي والمصري متحدة ويحتمل أن يفسر الاطلاق سواء قربوا من الجاني أو بعدوا وسواء كانوا أقرب من الآخر أو عكسه (قوله وينبغي الخ) استظهر عجم خلافه وان الظاهر اعتبار المحل الذي هو به وقت الضرب سواء كانت أقامته به أكثر أم لا وهو المناسب لقول المصنف المعتبر وقت الضرب (قوله لا يوم القتل على المشهور) ومقابل المشهور هو من يقول يوم القتل وهو لا يجري

واحد من هذه الخمسة اذا حصل منه جنابة على الغير يعقل عنه أي يغرم عنهم وكل منهم لا يعقل أي لا يدخل في العاقلة اذا حصلت الجنابة من الغير والعبد كالفقير كما قاله الشارح وفيه نظر لان جنابة العبد في رقبته وانما لم تضرب على هؤلاء لانهم العانة والفقير والغارم محتاجان للعانة وسقطت عن الصبي والمجنون والمرأة لعدم التناسل منهم وهو علة في ضربها وقوله وامرأة حقة أو احتمالا كالخني المشكل والاعتبار بوقت الضرب فلو كان حينئذ خنثى مشكلا ثم اتضح بعده فلا يدخل فقوله ولا يعقلون أي عن غيرهم ويعقلون عن أنفسهم لانهم مباشرون للاتلاف فتؤخذ من المولى ويتبع المعدم وهو مقتضى قوله والجاني لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة للمرأة مستغنى عنه بقوله وهي العصبية اذ تخرج منه المرأة والجواب أنه ذكره بالنسبة الى المولى اذ هو شامل للأنثى وبعبارة ولا يعقلون لان عن أنفسهم ولا عن غيرهم كما قاله س (ص) والمعتبر وقت الضرب لان قدم غائب (ش) يعني أن المعتبر في الملا والعسر والبلوغ وغير ذلك وقت ضرب الدية على العاقلة ولهذا لا تضرب على من كان غائبا غيبة بعيدة وقت الضرب أو كان غير بالغ ثم قدم أو بلغ بعد ذلك قوله والمعتبر نائب فاعله عائد على ال وقت بالرفع خبر ويقدر مضاف أي والوصف المعتبر وصف أحوال وقت الضرب (ص) ولا تسقط عنه بعسر أو موته (ش) يعني أن الدية اذا ضربت على العاقلة بقدر حال كل واحد ثم بعد ذلك أعسر أحدهم أو مات فانه لا يسقط عنه شئ مما ضرب عليه على المشهور وتكمل بالموت والفلس (ص) ولا دخول لبدوى مع حضري ولا شامي مع مصري مطلقا (ش) يعني أن عاقلة الجاني اذا كان فيه بدوى وحضري فان البدوى لا يدخل مع الحضري ولا عكسه ولا دخول ل شامي مع مصري ولا عكسه وسواء كان المأخوذ متحدا الجنس أو لا لان العلة التناسل والشامي لا ينصر من في مصر ولا البدوى الحضري بل الدية على أهل قطره وانظروا كانت أقامة الجاني في أحد القطرين أكثر أم مساوية ما الحكم وينبغي أن يكون كالمتنع الذي له أهلان (ص) السكاملة في ثلاث سنين تحل باوآخرها من يوم الحكم (ش) يعني أن الدية السكاملة تنجم على العاقلة في ثلاث سنين أو لها يوم الحكم أي ابتداء تنجيم الدية يوم الحكم لا يوم القتل على المشهور وليس المراد بالدية السكاملة دية الحر المسلم بل المراد بها أي دية كانت سواء كان المقتول مسلما أو كافرا ذكرا أو أنثى وسواء كانت عن نفس أو طرف كقطع اليد أو ذهاب عقل أو نحو ذلك خطأ ويحل النجم الثالث بآخر السنة الثالثة

Term
de
indiment
(557)

(قوله الكاملة مبتدأ) لا يخفى أنها جملة استئناف بياني كأنه يسئل عن تنجيمها في كم من الزمن فقال الكاملة (قوله تحمل صفة لثلاث) أي أن كل سنة تحمل بأخرها لا يخفى أن ذلك لا يظهر بل المناسب أن يكون ضمير تحمل عائداً على النجوم المنهومة من السياق أو أن ضميره يرجع للكاملة على حذف مضاف أي أجزاؤها (قوله هذا هو المشهور) ومقابل المشهور حلول غير الكاملة (قوله بالتمثيل) مأخوذ من التمثيل أي أن المنجم الثالث وهذا هو المشهور من المذهب لا يخفى أن ما ذكره المصنف ضعيف والمعتمد أن النصف ينجم في سنتين كل سنة ربع وإن الثلاثة الأربع ثلاث سنين كل سنة ربع قال بعض شيوخنا نقلاً عن بعض شيوخه لعله مبني على أن الدية ربع (قوله يشهد لما قاله المؤلف) أقول لا يشهد لأن المدونة قابلة لأن يقال تنجم في ثلاثة كل سنة ربع (قوله حكم الدية الواحدة الخ) هذا يشير إلى أن قول المصنف حكمكم الواحدة يجوز فيه أمران (٤٨) الأول حكمكم الجناية الواحدة الثاني حكمكم الدية الواحدة ثم لا يخفى أن المعنى على

الأول ظاهر وأما المعنى على الثاني فعنه أن أجزاء الدية التي على عواقل حكم الدية الواحدة (قوله وتصير في التنجيم حكم الجناية الواحدة) لا يخفى أن المصنف نبيه على هذا الثلاثي وهو أن الدية الثانية إنما تنجم على العاقلة بعد وفاء الأولى (قوله من أن المتعدد كالتخذ) من بمعنى في أي مطلق المتعدد كالتخذ أي وإن كان الأول حكم التنجيم على عواقل حكم التنجيم على العاقلة الواحدة ومعنى الثاني تعدد الجنابات كالجناية الواحدة (قوله لأن معناه حكم الخ) أي على الوجه الأول من الوجهين السابقين (قوله ولا يشبه الخ) حاصله أنه يشبه بما قبله من حيث أن المتعدد كالتخذ وإن كان المعنى مختلفاً ولا يصح التشبيه بقوله حكمكم الواحد تدون أن يلاحظ الإطلاق بل يلاحظ أن يكون المشبه في الأمرين واحداً بحيث يقول تعدد الجنابات حكمكم العاقلة الواحدة لأن هذا لا يصح لأن تعدد

وكذلك كل نجم غيره فقوله الكاملة مبتدأ وفي ثلاث خبر أي كأنه في ثلاث سنين وفي بعض النسخ ليس فيها سنين وقوله تحمل صفة لثلاث (ص) والثلاث والثلاثان بالنسبة (ش) المشهور أن الدية غير الكاملة تنجم كالكمال فالثلاث ينجم في سنة والثلاثان سنتان هذا هو المشهور فقوله بالنسبة أي إلى الدية الكاملة (ص) ونجم في النصف والثلاثة الأربع بالتمثيل (ش) يعني أن الجناية إذا بلغ موجب النصف الدية الكاملة أو ثلاثة أربع أعشاره فإنه ينجم للثلاث سنة والسادس الباقي سنة وينجم الثلاثان في سنتين وينجم الباقي وهو نصف السادس في سنة ثالثة وهو المراد بقوله (ثم للزائد سنة) وهذا هو المشهور من المذهب يشهد لما قاله المؤلف قول المدونة أن الثلاثة الأربع في ثلاث سنين (ص) وحكم ما وجب على عواقل الجناية واحدة حكم الواحدة (ش) يعني أن حكم التنجيم على عواقل متعددة مع اتحاد الجناية حكم التنجيم على العاقلة الواحدة فلو جعل أربعة رجال من الأضربة فسقط منهم على رجل فقتلته فإن ربع الدية الواجب على عاقلة كل واحد منهم ينجم عليهم في ثلاث سنين حكم الدية الواحدة وإن كان ما ينوب كل واحدة دون الثلاث وظاهره وإن كان ما يؤخذ من كل مخالفاً لما يؤخذ من الآخر كأن يكون بعضهم من أهل الذهب وبعضهم من أهل الأبل مثلاً وعلى هذا فهو مخصص عموم ما ذكره المؤلف أولاً من أن العاقلة لا تحمل ما دون الثلاث ومن أن الدية لا تكون من صنفين (ص) كتعدد الجنابات عليها (ش) يعني أن الرجل أو الرجال من قبيلة واحدة إذا قتل رجالاً خطأ فإن الديات تنجم على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وتصير في التنجيم حكم الجناية الواحدة فهو مشبه بما قبله من أن المتعدد كالتخذ أي تعدد الجنابات كالجناية الواحدة في كونها على العاقلة في ثلاث سنين خاصة ولا يصح تشبيهه بقوله حكم الواحدة لأن معناه حكم العاقلة الواحدة ولا يشبه تعدد الجنابات بالعاقلة الواحدة (ص) وهل حدها سبعمائة أو الزائد على ألف قولان (ش) أي وهل حد العاقلة الذي لا تنقص عنه سبعمائة أو الزائد على ألف أي زيادة لها بالكالعشرين ففوق فعلى الأول لو وجد أقل من سبعمائة ولو كان فيه م كفاية كمل من غيرهم وعلى الثاني لو وجد أقل من الزائد على ألف كمل حتى يبلغ ذلك فالزائد لا يكال أي الكامل في الزيادة كما مر وبعبارة وهل حد العاقلة الذي لا يضم من بعده له بعد بلوغه فإذا وجد هذا العدد مثلاً من

الجنابات لا يناسب أن يشبه الأعمام من نوعه وهو الجناية لاما كان من غير نوعه وهو العاقلة الواحدة (قوله أي الفصيلة وهل حد العاقلة) أي حد أقلها أي وأما أكثرها فلا حد له والحاصل أن قول المصنف سبعمائة أي ولا يضم لهم الأبعد وأما أهل الطبقة الواحدة فيضرب عليهم ولو عشرة آلاف كافي (قوله فعلى الأول لو وجد أقل من سبعمائة) أي بأن وجد من الأخوة أقل من سبعمائة فإنه يكمل من بني الأخوة مثلاً وإن وجدوا والأعمام مثلاً إن لم يوجدوا (قوله فإذا وجد هذا العدد مثلاً من الفصيلة) أعلم أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فخرية شعبه صلى الله عليه وسلم وكنانة نبيلته وخلاصته أن خزيمة شعبه وتفرقت منه قبائل كنانة وتميم وقيس وأسد وقيل مضر وشيب وقر يش الذي هو فهر عمارته وقصى طه وهاشم فخذوه وبنو العباس فصيلته والعشيرة الأخوة والحاصل أن كل واحد أعمم بما بعده فالشعب أعمم بما بعده والقبيلة كذلك

وهكذا وقد تظم ذلك بعضهم فقال قبيلة قبلها شعب وبعدهما * عمارة ثم بطن تلوه فخذ

وليس بأوى الفتي الأفضليته * ولا سداد لسهم ماله قنذ والقنذ بضم القاف وذالين معجمتين أولهما مفتوحة الريش الذي يجعل في السهم والشعب بفتح الشين المعجمة والعمارة بالفتح وقد تكسر فاذا علمت ذلك فنقول اخوة القاتل عشيرته وبنو عمه فصيلته وافهم غير ذلك مما ذكرنا وقول الشارح فاذا وجد هذا العدد من الفصيلات بأن قدر أن أولادهم الجاني سبعمائة أو يزيد من ألف على الخلاف فيحكم بأن الدية تنقل إلى من بعدهم وهذا عند فقد العشيرة التي هي الاخوة وفقد بنينهم والاولاد والافلو كان للجاني أولاد ذكور وكانوا سبعمائة لا يعدل إلى أبنائهم فاذا لم يوجد في الاولاد العدد (٢٩) المذكور ينتقل إلى من بعدهم الاقرب فالاقرب

والحاصل أن ما قاله الشارح طريقة

يعرف منها تقديم الاقرب فالاقرب

في الجملة وليس المراد أن الفصيلة

يؤخذ منها وان كان من هم أقرب

منهم موجودا فيرجع لما تقدم في

النكاح من قوله وقدم ابن فابنه الخ

فمقدم الاخ وابنه على الجد ذرية

كما في (قوله على حكم الكفارة

في قتل) انظر وجه وجوبها مع

أن القتل خطأ وفي الحديث رفع عن

أمتي الخطأ والنسيان أي المؤاخذه

بهما ولعل ذلك لخطر الدماء (قوله

وما كان لمؤمن الخ) أي لا ينبغي

أن يصدر القتل منه الاعلى وجه

الخطأ وقوله مؤمنا أي ولا غيره

من هو معصوم (قوله أو شريكاً) ولو

تعدد القاتل والمقتول لو جوب على

كل واحد من القاتلين كفارة في كل

واحد من المقتولين (قوله اذا قتل

مثله) أي حراماً فلا يجب في قتل

عبد خلا فالظاهر قول أشهب وقوله

معصوماً لا صائلاً وزانياً محصناً

ومرتداً وزنديقاً (قوله اذا ولأهله

ابن مرزوق لا يخفى عليك ضعف

الاستدلال أما ولا فإنه وان كان

الفصيلة لا يضم اليهم الفخذ مثلاً واذا كل من الفصيلة والفخذ لا يضم اليهما البطن مثلاً وهكذا الآن هذا حد لمن يضرب عليه بحيث اذا قصر واعنه لا يضرب عليهم لفساده فإنه يضرب على كل من له قوة الضرب عليه وان قل بقدر ما لا يضرب به ثم يكمل من غيره (ص) وعلى القاتل الحر المسلم وان صبياً أو مجنوناً أو شربكاً اذا قتل مثله معصوماً خطأ عتق رقبة ولعجزها شهران كالظهار (ش) هذا شروع في الكلام على حكم الكفارة في قتل الخطا واثباتها مرتبة واجبة لقوله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتمت رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فقوله وعلى القاتل خبر مقدم وقوله عتق رقبة مبتدأ مؤخر والمعنى أن القاتل الحر المسلم وان صبياً أو مجنوناً أو شربكاً اذا قتل معصوماً مثله خطأ فإنه يلزمه عتق رقبة مؤمنة فان عجز عن العتق فإنه ينتقل إلى الصوم ولا يجزى مع قدرته على عتق الرقبة وحكم صيام الشهرين وعتق الرقبة حكم صيام الشهرين وعتق الرقبة في كفارة الظهار فيا طلب هناك بطلب هنا وما يمنع هناك بمنع هنا كما أشار له هناك بقوله سلمية عن قطع اصبع وعي وبكم وجنون وان قل ومرض مشرف وقطع أذنين وصمم وهرم وعرج شديدتين وجذام وبرص وفالج الخ ثم قال صوم شهرين بالهلال منوى التابع والكفارة وتتم الاول ان انكسر من الثالث وخرج بالحر العبد فإنه لا كفارة عليه اذا يصح عتقه اذا ولأهله وخرج بالمسلم الكافر فإنه ليس من أهل القرب وخرج بالمعصوم من كان غير معصوم الدم كالزندق والزانى المحصن ونحو ذلك فلا كفارة في قتلهم وأما المرتد فقد خرج بقوله مثله وخرج بالخطأ القتل العمد فان الكفارة لا تجب فيه بل هي متدوية كما يأتي وتجب في مال الصبي والمجنون لانهم من خطاب الوضع كالزكاة ولو أعسر كل فالظاهر أنه ينتظر البلوغ والافاقة لاجل أن يصوم ما وقوله أو شربكاً وسواء كان المشارك لهذا المكاف صغيراً أو مكافاً فيلزم كل واحد منهما أو منهم كفارة كاملة ولو لم يخصه من الدية الاجز قليل لان ذلك عبادة وهي لا تتبع بعض (ص) لا صائلاً وقاتل نفسه كديته (ش) أي لا كفارة على قاتل صائلاً وهو القاصد الوتوب عليه وانما تعرض لهذا مع انه يخرج بقوله خطأ لاثبتوهم انه لم يكن فيه قتل يكون كالخطأ وهو محترق وقوله معصوماً وكذلك لا كفارة على قاتل نفسه خطأ وأولى عمداً لان الكفارة

(٧ - خرشي ثامن) لا يصح عتقه يصح صومه فقصارى أمره أن يكون كمن لا يجداً يعتق وأما ثانياً فإنه يلزم أن لا يكفر في الظهار لو جود

مثل هذا الاستدلال فيه وأما ثالثاً فلان قوله تعالى ومن قتل يشمل الحر والعبد فتحصيصه بالحر يحتاج لدليل وقد علمت أن مذهب أكثر

الاصوليين أن الخطأ بالناس وبالؤمنين يشمل العبد ولم أقف على اشتراط الحرية في هذا الباب لغير المصنف ومتبوعيه ثم ان بعض الشيوخ

جعلوا جميعاً غير أنه قد يقال ان طلب كفارة الظهار ليس كطلبها في قتل الخطأ اذا يخرج عن الظهار بدونها مع كون الظهار معصية من تكبيرة

آثمناً كدأمرها (قوله وخرج بالمسلم الكافر فإنه ليس من أهل القرب) قد يقال الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على المشهور

وحينئذ فلا فرق بين المسلم والكافر (قوله وخرج بالخطأ العمد) لا يخفى أن من الخطأ الذي فيه دية عمد الصبي ونوم امرأة على ولدها فقتلته

وامتناعها من ارضاعه لا قصد قتله حتى مات وسقوط شيء من يدها أو يد أبيه عليه خطأ فقتله لا خطأ ليس فيه دية كسقوط ولد من أحد

أبويه أو سقيه دواء فمات فهدر فلا كفارة فيه (قوله لانهم من خطاب الوضع) أي لان الكفارة من خطاب الوضع فيه تظر والحاصل أن

وجوب اخراجها على الولي خطاب تكليف وخطاب الوضع هو جعل الله جنابة ما ذكر سبباً في وجوب اخراج الكفارة على الولي

(قوله كاتسقط الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف كدبته راجع لقاتل نفسه وأما الصائل فلا يتوهم فيه دية (قوله المشهور الخ) أما الجنين فقابل المشهور أنه لا يندب فيه لأنه ليس بنفس وظاهر بهرام أنها مندوبة في العمد اتفاقا وخالف الشافعي فجعلها واجبة في العمد والحاصل أن مقتضى كلام بهرام أن الخلاف في الجنين فقط (قوله فلا يتوهم فيه عدم الكفارة) الاولى أن يقول لا يتوهم فيه كفارة أي بل يجزم بعدمها فليست (٥٠) مطلوبة أصلا (قوله أو نكول الخ) يريد به أن الاولياء اذا وجبت لهم القسامة

بقيام اللوث على القاتل فينكولوا عنها فيحلف المدعى عليه (قوله فلا يتوهم فيه هذا الحكم) أي الذي هو جلد مائة أي لا يتوهم أي بل يجزم به والاوضح أن لو قال فلا يتوهم فيه عدم الحكم المذكور (قوله قتل يجزم بالحكم المذكور) قوله قتل (الخ) من اضافة المصدر للفعول وقوله قتل أي دعوى قتل والمراد بالقتل الموت الناشئ عن فعل فاعل من جرح أو ضرب أو سم أو نحوه (قوله وهو المحل الذي ينشأ عنه) أي وهو قوله قتلني فلان مع الجرح (قوله كان يقول بالغ) أي لاصبي ولو من اهقاو شرط ان بالغ العقل (قوله حر مسلم) أي به لأنه لا يلزم من كون المقتول حرا مسلما حين القتل أن يكون كذلك حين القول مع أنه لا بد منه وقوله ولو خطأ ومقابله أنه لا قسامة مع ذلك لانها دعوى في مال وهو مروي عن مالك وقوله أو مسخوطا هو المشهور ومقابله لا يقبل قول المسخوط على العدل لبعده دعواه والمسخوط هو غير مرضى الحال بل ولو عدوا على عدوه قال في الذخيرة العداوة هنا تؤكد صدق المدعى لانها مظنة القتل بخلاف سائر الدعاوى (قوله أو زوجة على زوجها) مقابله قول ابن مزين لا يقبل قولها عليه لأنه مأذون له في ضربها (قوله عدلان

مشروطة بعدم القتل فاذا حصل القتل بطل الخطاب بها كاتسقط ديبته عن العاقلة لورثته (ص) ونذبت في جنين ورقيق وعمد وعبد وذمي (ش) المشهور أن الكفارة مندوبة في قتل الجنين وفي قتل الرقيق الجاري في ملك غير القاتل وفي قتل العمد الذي لا يقتل به ما لكونه عني عنه وأما لعدم التكافؤ وأما أن قتل به فلا يتوهم فيه عدم الكفارة وكذلك تندب الكفارة في قتل الرقيق الجاري في ملك القاتل وكذلك في قتل الذمي سواء وقع القتل خطأ أو عمدا (ص) وعليه مطلقا جلد مائة ثم حبس سنة وان يقتل مجوسي أو عبد أو نكول المدعى على ذى اللوث وحلفه (ش) يعني أن الشخص البالغ رجلا أو امرأة حرا كان أو عبدا مسلما كان أو ذميا اذا قتل غيره عمدا ولو مجوسيا أو عبدا غيره أو له يوجب عليه جلد مائة وحبس عام من غير تغريب أي حيث عني عنه أو قتل من لا يكافئه وكذلك يلزم المدعى عليه المقام عليه لو قتل بالقتل جلد مائة وحبس سنة اذا حلف جنين عينا بعد نكول المدعى رعي اللوث فقوله على ذى اللوث أي على من قام عليه لوث والواو في وحلفه بمعنى مع أي أو نكول المدعى مع حلفه أي حلف ذى اللوث وهو المدعى عليه وأولى لو نكول وبعبارة أو نكول الخ عطف على قتل أي أو كان القتل المدعى به ملتبساً بنكول المدعى على ذى اللوث مع حلف المدعى عليه جنين عينا لان العين ترد مثل ما يجب وسيصرح بذلك المؤلف في قوله فترد على المدعى عليهم فيحلف كل جنين ومن نكل حبس حتى يحلف وذكر المؤلف الحلف لاجل كونه داخلا تحت المبالغة وأما ان لم يحلف فلا يتوهم هذا الحكم فيه (ص) والقسامة سببها قتل الحر المسلم في محل اللوث (ش) القسامة كانت في الجاهلية فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم في الاسلام والمعنى أن السبب الذي تترتب عليه هو قتل الحر المسلم في محل اللوث أي في محل التلطيخ أي في الاتهام وهو المحل الذي ينشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعى فلا قسامة في الجرح ولا في العبد ولا في الكافر وستأتي هذه المفاهيم في قول المؤلف ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل كافر أو عبد أو جنين حلف واحدة الخ (ص) كأن يقول بالغ حر مسلم قتلني فلان ولو خطأ أو مسخوطا على زوج أو والد أو والدته أو زوجة على زوجها (ش) هذا أول أمثلة اللوث والمعنى أن البالغ الحر المسلم الذي ذكر أو الاتي اذا قال قتلني فلان عمدا أو خطأ فإنه يقبل قوله ويكون لو ثا بشرط أن يشهد على إقراره بذلك عدلان فأكثر وأن يتحدى على قوله فان قال قتلني فلان ثم قال بل فلان بطل الدم وسواء كان القاتل عدلا أو مسخوطا ادعى على أورع أهل زمانه أنه قتله أو زوجة ادعت على زوجها أنه قتلها أو كان القاتل ولدا ادعى أن أباه ذبحه أو شق جوفه أو قصده ازهاق روحه وأما الورع فمحددة فإنه لا يقتل به بل يحلف الولاية جنين عينا ويستحقون الدية مغلظة في مال الأب واحد ترزيب بالغ من الصغير فإنه لا يقبل قوله وبالحر من العبد فإنه لا يقبل قوله لأنه مدع لغيره وبالمسلم من الكافر فإنه لا يقبل قوله وأطلق في قوله قتلني فلان ليشمل الحر والعبد البالغ وغيره والذكر والانثى والعدل والمسخوط والمسلم والكافر (ص)

فأكثر) وانظر ما الفرق بينه وبين قوله أو باقرار المقتول في الجرح ولو قيل للجرح من ضربك فقال لا أعرفه ثم ان قال بعد ذلك فلان لم يعتبر قوله وكذا لو قال فلان أو فلان على الشك (قوله لأنه مدع لغيره) الصواب في التعليل أن يقال الصبي والعبد والكافر ليسوا من أهل الشهادة بخلاف المسخوط والمرأة فانه من أهل جنسها في الجملة وأيضا قد يوجد من يعدل المسخوط وأما تعليل هذا الشرح فيرد عليه أن الحر اذا قال قتلني خطأ يقبل قوله لأنه مدع لغيره

(قوله ان كان به جرح) بضم الجيم (قوله التدمية الجراء) أى المصاحبة للجرح المحتوى على الدم الاجسر والتدمية هي قوله قتلتني فلان (قوله وأما التدمية البيضاء) أى قوله قتلتني فلان الخالي عن أثر جرح وقول المصنف ان كان به جرح شرط فيما قبل المبالغة فحقه أن يقدم عليها (قوله والمعنى ان المقتول اذا أطلق في قوله) في شرح شب وسواء أطلق المقتول أو بين خلافات اه أقول انه اذا بين وثبت ذلك فلا وجه للبطلان (قوله وواو وبينوا واو الحال) أى حال منتظرة مع اختلاف ما علمها من فاعل صاحبها وهو فاعل أطلق كما ارتضاء الدماميني رداعلى المعنى وان منعه الشئى (قوله (١٥) لا خالفوا) أى كلهم أو بعضهم (قوله وليس لهم أن

يرجعوا القول الميت) وكذا لا يقبل رجوعه الى قولهم وأما رجوعه قبل مخالفتهم فالظاهر بطلان الدم (قوله ولان قال الخ) هذا مفهوم وبينوا لان عدم البيان صادق بما ذكره هنا (قوله أو قالوا كلهم قتله عمدا) أى بل وكذلك اذا قالوا كلهم قتله خطأ ونكوا (قوله ولا على قاتل الخ) المناسب اسقاطه فلا مناسبة له هنا (قوله ومن قوله واجتزئ الخ) معطوف على قوله من قوله ونكول الخ أى وكما يفيد ما يأتى من قوله واجتزئ وجه ذلك أن حاصله ان وجد اثنتان طامعا يحصل الاجتزاء ففهو مـ ان لم يوجد اثنتان فلا اجتزاء أى وحينئذ يسقط الدم (قوله لانه مال أمكن توزيعه) ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطأ ونكل بعضهم فان لم نكل نصيبه ولا شئ لمن نكل الى آخره والحاصل أن من حلف جميع الايمان فيما اذا ادعى كل الاولياء الخطأ فله حصته من الدية ولم تحلف العاقلة جميع الايمان وأما ان حلف بعض الايمان فهو والناس كل لاشئ لهم من الدية ان حلف العاقلة جميع الايمان فان نكل بعض العاقلة عن الايمان فلن نكل من الاولياء أو حلف بعض الايمان

ان كان به جرح (ش) المشهور أن قول المقتول قتلتني فلان لا يقبل الا اذا كان فيه جرح وأثر الضرب ونحوه منزل منزلة الجرح وهذه هي التدمية الجراء وهو قول ابن القاسم وبه العمل والحكم قاله المتيطى وأما التدمية البيضاء فالمشهور عدم قبولها (ص) أو أطلق وبينوا (ش) هذا داخل في المبالغة والمعنى أن المقتول اذا قال قتلتني فلان وأطلق في كلامه فلم يقل لا عمدا ولا خطأ فان اولياءه يبينون ذلك ويقسمون عليه فان حلفوا على العمد قتلوا وان حلفوا على الخطأ أخذوا الدية كما يأتى في كلامه وواو وبينوا واو الحال (ص) لا خالفوا (ش) يعنى أن اولياء المقتول اذا خالفوا قوله بان قال قتلتني فلان عمدا فقالوا بل قتله خطأ أو بالعكس فانه لا قسامة لهم وبطل حقهم وليس لهم أن يرجعوا الى قول الميت بعد ذلك ولا يجابوا بذلك لانهم كذبوا أنفسهم واليه أشار بقوله (ولا يقبل رجوعهم) فقوله لا خالفوا معطوف على أطلق أى ولان خالفوا وليس معطوفا على بينوا لانه يصير التقدير حينئذ لا أطلق وخالفوا مع أنه لا مخالفة مع الاطلاق (ص) ولان قال بعض عمدا وبعض لانعلم أن نكلوا (ش) تقدم أنه قال لا خالفوا وعطف هذا عليه والمعنى أن المقتول اذا أطلق في قوله فقال بعض الاولياء قتله عمدا وقال بعضهم لانعلم هل قتله عمدا أو خطأ أو قالوا كلهم قتله عمدا ونكوا عن القسامة فان الدم يبطل في المسئلتين وهو مذهب المدونة أما الاولى فلان الاولياء لم يتفقوا على أن عليهم قتل عمدا فيستحقون القود ولا على قاتل فيقسمون عليه وأما فى الثانية فلمجرد نكلهم كما يفيد ما يأتى من قوله ونكول المعين غير معتبر بخلاف غيره ولو بعدوا ومن قوله واجتزئ بآئين طامعا من أكثر (ص) بخلاف ذى الخطأ فله الحلف وأخذ نصيبه (ش) يعنى أن مدعى الخطأ اذا خالفه غيره من الاولياء وقالوا لانعلم خطأ أو عمدا فمدعى الخطأ الحلف لجميع الايمان ويأخذ نصيبه من الدية لانه مال أمكن توزيعه بخلاف مدعى العمد يسقط نصيبه ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطأ ونكل بعضهم فان لم نكل نصيبه ولا شئ لمن نكل وأما لو قال بعضهم خطأ وبعضهم عمدا فسيأتى فى قول المصنف (ص) وان اختلفا فيهما واستوا حلف كل وللجميع دية الخطأ (ش) يعنى أن المقتول اذا أطلق في قوله بان قال قتلتني فلان فقال بعض الاولياء قتله خطأ وقال بعضهم بل قتله عمدا والحال انهم كلهم فى درجة واحدة بان كانوا بنين أو اخوة أو نحو ذلك فانهم كلهم أى من ادعى العمد والخطأ يحلفون ايمان القسامة ويقضى للجميع بدية الخطأ فان اختلفوا كبت وعصبة فان ادعى العصبة العمد والبنت الخطأ فهو هدر ولا قسامة ولا قود ولا دية لانه ان كان عمدا فذلك للعصبة ولم يثبت الميت لهم ذلك وان كان خطأ فالدية ولم يثبت أنه خطأ ويحلف المدعى عليه خسين عينا ما قتله عمدا ويجزئ منه كفى الموازية وان ادعى العصبة الخطأ والبنت العمد تحلف العصبة ويأخذون نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول البنت لانه

حصته مما يؤخذ من نكل من العاقلة (قوله يحلفون ايمان القسامة) ويحلف مدعى العمد على قدر ميراثه كمدعى الخطأ لانه بمنزلة في أخذ الدية كان مدعى العمد رجلا أو امرأة (قوله ويقضى للجميع بدية الخطأ الخ) أى على عاقلة الخاني (قوله فان اختلفوا) هذا محترز استوائهم فى الدرجة أى بان كان المقتول ترك بنات وأعمام مثلا أى لم يكونوا فى درجة واحدة (قوله فذلك للعصبة) أى فذلك العمد للعصبة أى فأمره للعصبة (قوله ولم يثبت أنه خطأ الخ) لا يخفى أن حاصل ذلك أن الميت لم يثبت كونه عمدا ولم يثبت كونه خطأ أى لم يدعه (قوله وان ادعت العصبة الخطأ الخ) لا يخفى ان التعليل المتقدم وهو عدم الثبوت أى عدم ادعاء الميت جارا يضاف تلك

الحالة وهي دعوى العصبية الخطأ فانظر ما وجه ذلك على أن تلك العصبية موجودة فيما إذا أطلق الميت وقالوا عدا أو خطأ فلهم الحلف مع أن الميت لم يثبت لهم ذلك (قوله وبطل حق ذي العمد) وترد أيمان من نكل وهو مدعى الخطأ فقط لا مدعى العمد فلا ترد أيمانه لانه لم ينكل (قوله فلمدعى العمد أن يدخل الخ) حاصل ما في المقام أنه لو كان مدعى الخطأ اثنان مثلاً ومدعى العمد اثنان فان نكل الاثنان اللذان ادعى الخطأ فلا شيء مدعى العمد وهو ما تقدم وان نكل أحدهما وأراد الثاني الحلف فيحلف معه مدعى العمد ويشاركونه في نصف الدية الذي حلف عن مدعى الخطأ لا يستحق (٥٣) الا النصف (وقوله وبطل حقهم في حصة من نكل) أي التي كان يأخذها

أن لو حلف والا فهو مع النكل لا حصه له (قوله فان نكل الجميع الخ) هذا تكرار مع ما تقدم (قوله بيجرح أو ضرب) أي لمسلم أي على معانية ذلك وان لم يكن أثر وقوله معطوف على كان يقول أي على حذف مضاف والتقدير أي كقول بالغ وكشهادة شاهدين لأن الذي من أمثلة اللوث هو قول المقتول والشهادة لا الشاهدان (قوله خطأ أو عدا) أي وأثره موجود والالم يعمل بشهادتهما على اقراره فليس هذا بخلاف لقوله كان يقول بالغ لانه اقرار بالقتل الخ قال الزقاني ان قيل لم قال المصنف فيما تقدم مطلقاً وهنا عدا أو خطأ فالجواب ان قوله عدا أو خطأ تفسير لقوله مطلقاً وذلك لان الاطلاق لم يتقدم ما يبينه فلذلك احتاج الى تفسيره ولو اقتصر على قوله خطأ أو عدا وترك قوله مطلقاً كفاً (قوله في أنه لا بد من القسامة) وجهه أنهم مالم يعاينوا الجرح ولا ضرب بالان الاقرار أمره ضعيف فلا بد من القسامة مطلقاً تأخر موته أم لا وقوله وأما في مسئلتى الجرح والضرب أي معانية الجرح أو الضرب (قوله وكلامه في أنه لو ث) أي الشاهد الواحد لو ث (قوله والحلف وعدمه شيء آخر)

لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبية وتنسبة المؤلف الضمير أولاً ووجهه ثانياً تفنن أي وان اختلاف أي الصنفان واستوا أي المخالفون (ص) وبطل حق ذي العمد ينكلون غيرهم (ش) يعني أن الميت اذا قال قتلني فلان وقال بعض الاولياء قتله عدا وقال بعضهم بل قتله خطأ ونكل مدعو الخطأ عن الحلف فان حق مدعى العمد يبطل ولا قسامة لهم ولا دية لانهم إنما كانوا يأخذون من الدية بطريق التبع لا مدعى الخطأ لان من ادعى العمد ادعى الدم وان نكل بعض مدعى الخطأ فلمدعى العمد أن يدخل في حصة من حلف ويبطل حقهم في حصة من نكل فقوله وبطل الخ أي ولا دخول لهم في حصة من نكل فان نكل الجميع فلا دخول لهم وان نكل بعضهم بطل حقهم في حصة من نكل ودخول في حصة من حلف (ص) وكشاهدين بيجرح أو ضرب مطلقاً (ش) هذا هو المثال الثاني من أمثلة اللوث والمعنى أن الشاهدين اذا شهدا على معانية الجرح أو على معانية الضرب خطأ أو عدا وهو معنى الاطلاق فان ذلك يكون لو تابقسم معه الاولياء ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ لقوله وكشاهدين معطوف على كان يقول وقوله بيجرح أو ضرب أي بيجرح أو ضرب حرماً (ص) أو باقرار المقتول في العمد والخطأ (ش) يعني وكذلك اذا شهد شاهدان على اقرار المقتول أن فلان ضربه أو جرحه عدا أو خطأ يكون ذلك لو تابقسم اولياءه مع ذلك ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ وهذا معطوف على جرح أي وكشاهدين بيجرح أو ضرب أو اقرار المقتول وهو واضح قوله المقتول أي من يصير مقتولاً (ص) ثم تأخر الموت يقسم لمن ضربه مات (ش) رجعه الشيخ عبد الرحمن للاربعة مسائل التي قبله وهي في الحقيقة ثمانية لان الشاهدين اما ان يشهدا بمعانية الجرح عدا أو خطأ أو بمعانية الضرب كذلك أو يشهدا باقرار المقتول بالجرح عدا أو خطأ أو بالضرب كذلك والصواب رجوعه لمسئلتى الجرح والضرب للمسئلتى الاقرار به لانهما انما يشهدان على اقراره بالجرح أو الضرب فلا فرق بين أن يتأخر الموت أولاً في أنه لا بد من القسامة وأما في مسئلتى الجرح والضرب اذا لم يتأخر الموت فان الاولياء يستحقون الدم والدية من غير قسامة قوله لمن ضربه مات أي يقسمون بهذه الصيغة بتقديم الجرح والمجروحاً ويقولون انما مات من ضربه ولا بد من هذا أي يقسمون لمن ضربه أو جرحه مات أو انما مات من ضربه أو جرحه وقوله يقسم الخ هذا مع الشاهدين وأما مع الشاهد فسكت المؤلف عنه لانه أخر قوله كشاهد بذلك عنه وكلامه في أنه لو ث والحلف وعدمه شيء آخر والمذهب فيه ما قاله ابن عرفة كما يأتي نصه وأما المثال الاول فيحلفون لقد قتله خاصة وبعبارة يقسم الخ صفة لليمين فيما بعد الكاف وأما صفتها مع الشاهد الواحد على الجرح فيحلفون بخمس مائة (قوله لقد جرحه ولقد مات منه وأما على القتل

لا ينبغي أن هذا بخلاف ما يأتي له من أن اللوث ليس بشهادة الشاهد الواحد فانه سيأتي يقول وحلف فيحلفون الولاية مع الشاهد المذكور عينا واحدة لقد ضربه وهذه اليمين تكلمة النصاب فان ذلك يكون لو ث الخ وقوله والحلف الخ ظاهر العبارة أن الخلاف في الحلف وعدمه مع أن الخلاف لا يمتنع على أنه لا بد من اليمين مع الشاهد لكن هل يحلف اليمين المكلمة للنصاب أولاً ثم يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفها مع كل عين من الخسيتين (قوله والمذهب فيه ما قاله ابن عرفة) من أنه يحلف اليمين المكلمة مع كل عين من الخسيتين (قوله يحلفون لقد قتله خاصة) أي من غير احتياج الى زيادة ولقد مات بخلاف الشهادة على الجرح فانه يقول لقد جرحه ولن جرحه مات الا أنك خير بأن قوله لقد قتله لقد أماته (قوله لقد جرحه) فتكون هذه اليمين اجتمع فيها اليمين المكلمة للنصاب

وأيمان القسامة فقوله لقد جرحه ناظر لليمين المكلمة للصاب وقوله ولقد قدمت اشارة ليمين القسامة والمسئلة فيها خلاف هل يحلف اليمين المكلمة للصاب أولا ثم يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفها مع كل عين من الخمسين (قوله رسم المكاتب) أي فصل المكاتب وقوله من سماع يحيى أي ابن القاسم (قوله فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد) يفيد أن المسئلة ذات خلاف والمعتمد وجود القسامة (قوله وأما مع الشاهد على القتل) أي على معايينة القتل هي عين قوله سابقا وأما على القتل أي وأما شهادة الشاهد الواحد على القتل وهو أنه يفيد هذا المصنف بقوله بعد وكالعدل فقط في معايينة القتل وحاصل هذه المسئلة المتعلقة بالمثال الثالث أنها أربع صور وكلها في شهادة الشاهد الواحد الأولى أن يشهد على معايينة الجرح أو الضرب ولا فرق في هذين العمد والخطا في أنه لو ثبت الصورة الثانية أن يشهد على اقرار المقتول بالجرح أو الضرب وفي هذه التفصيل بين العمد والخطا فإن أقر بالجرح أو الضرب عمدا كان شهادة الشاهد الواحد لو ثابا أما الخطا فلا يكون لو ثابا إلا إذا شهد على اقراره شاهدان الصورة (٥٣) الثالثة أن يشهد الواحد على معايينة القتل ويشهد معه شاهدان أيضا على اقرار المقتول بأن فلا ناقله فاجتمع شهادة على معايينة القتل من الواحد وشهادة على اقراره بأن فلا ناقله من اثنين الرابعة أن يشهد شاهد واحد على معايينة القتل وفي هذه تارة يقر القاتل بالقتل يكون لو ثابا وأما ان لم يقر بأن أنكر لو ثابا أيضا ولكن المصنف جعل هذا المثال الرابع للوث (قوله وحلف الولاية مع الشاهد عينا واحدة) لعزل المراد واحد من الولاية وقد تقدم أن هذا القول خلاف المذهب لأن المذهب ما قاله ابن عرفة أفان ذلك بعض شراحه (قوله وبهذا يسقط اعتراض ابن غازي) عبارة ابن غازي وظاهر كلامه يشهد أنه لو شهد عدلان بالجرح أو بالضرب ولم تقم البيينة على صحة موت المجروح أو المضرور لا تنفق على صحة القسامة ولا فرق في ذلك في ظاهر كلام الشيوخ لأنه إذا لم يثبت وفاة المجروح فتمكين

فيحلفون لقد قتله قال ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد وأنه يحلفون على الجرح والموت عنه في كل عين من الخمسين يعني حيث قال في رسم المكاتب من سماع يحيى من كتاب الديات فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد يحلفون لقد جرحه ولقد قدمت من جرحه ولا يحلفون مع الشاهدين الا لقدمت من ذلك الجرح وأما مع الشاهد على القتل فيحلفون لقد قتله خاصة (ص) أو يشاهد بذلك مطلقا (ش) هذا هو المثال الثالث من أمثلة اللوث وفيه مسائل والمعنى أن العدل الواحد إذا شهد على معايينة الجرح أو الضرب عمدا أو خطأ وهو مراده بالاطلاق وحلف الولاية مع الشاهد المذكور عينا واحدة لقد ضرب به وهذه اليمين مكلمة للصاب فان ذلك يكون لو ثابا تقسم الولاية معه خمسين عينا ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا وسيأتي ما إذا شهد شاهد على اقرار المقتول بالضرب والجرح في قوله أو باقرار المقتول عمدا (ص) ان ثبت الموت (ش) هذا عام في جميع مسائل القسامة أي فلا بد من ثبوت الموت لأنه قيل بثبوته يحتمل أن يكون المجنى عليه حيا ولا قسامة الا بعد الموت فتمكين الاولياء حينئذ من القسامة يستلزم قتل الجاني ويستلزم تزويج امرأة المقتول وقسم ماله بشاهد أو بشاهدين على الجرح وذلك باطل وبعبارة الشرط راجع لهذه وأما التي قبلها وهي قوله وكشاهدين بجرح أو ضرب مطلقا الخ فالمؤلف ذكر فيها ثبوت الموت لأنه قال ثم بتأخر الموت ومعرفة تأخر الموت فرع ثبوته وبهذا يسقط اعتراض ابن غازي (ص) أو باقرار المقتول عمدا (ش) أي وكذلك تكون شهادة العدل الواحد على اقرار المقتول أن فلا جرحه أو ضربه عمدا ولو تابعد حلف الولاية عينا واحدة مكلمة للصاب كما مر ثم تحلف الولاية خمسين عينا ويستحقون القود ويفترق هذا المثال من الذي قبله بأنه لا يكتفى في هذا بشاهد واحد على اقرار المقتول بجرحي فلان خطأ ولا بد من شاهدين في الخطا تأمل وأما الشهادة على قوله قتلني فلان فنص الرواية فيها أنه لا بد من شاهدين كما في التوضيح وابن عرفة والفرق أن في قوله في الخطا جار مجرى الشهادة لأنه شاهد على العاقلة والشاهد لا ينقل عنه الاثنان بخلاف العمد فان المنقول عنه انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه وهو القصاص (ص) كاقراءه مع شاهد مطلقا (ش) موضوع هذا الفرع أن المقتول

الاولياء من القسامة حينئذ مستلزم لقتل الجاني وتزويج امرأة المقتول وقسم ماله بشاهد أو شاهدين على الجرح وذلك باطل (قوله أو باقرار الخ) ولا بد أن يكون المقر بالجرح أو الضرب بالغ بخلاف الشهادة على معايينة الجرح أو الضرب لا فرق بين أن يكون المجروح بالغ أم لا (قوله وأما الشهادة على قوله) هذا مفهوم قوله في الحل أنه جرحه أو ضربه وأما لو قال قتلني فلا بد من شاهدين سواء العمد والخطا والفرق بين صحة شهادة الشاهدين على اقراره بالجرح أو الضرب عمدا وقبول شهادته على قوله قتلني واشترط شاهدين لان القتل لا يثبت الا بشاهدين العمد والخطا أو بالجرح فهو يثبت عند الامام بالشاهد واليمين حيث كان خطأ لأنه يؤل الى المال (قوله انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه) أي فلم يكن شاهدا على العاقلة (قوله كاقراءه الخ) قال عج فان قلت قد تقدم أن اقراره بالقتل حيث يثبت لو ثابا أولى اذا كان هذا لا انضم له شاهد بمعايينة القتل قلت انما نص على هذا دفع التوهم

أن القتل هنا وأخذ الدية لا يحتاج لقسامة (قوله ويشهد شاهد على معاينة القتل الخ) فان قلت اذا كان القاتل مقرراً فلا حاجة للشاهد والجواب أنه اشترط الشاهد مع اقراره لاجل (٥٤) أن يكون لوثاً وتقسيم الاولياء معه وتحمل العقالة الدية فحصله اشتراط

مقارنة الشاهد لاجل حل العقالة وأما ان لم يكن الا الاقرار فلا يكون لوثاً وتكون الدية في ماله (قوله وهو أنه تارة الخ) الذي مر عن الشيخ شرف الدين التفصيل بسبب أن يكون يتهم على اغناء ورثة المقتول أو لا يتهم فالاول لا تحمله العقالة والثاني تحمله ولكن المعتبر خلاف هذا التفصيل وأن اقرار القاتل لا تحمله العقالة مطلقاً كان مأموماً ثقة أم لا أقسموا أم لا (قوله ولا يحتاج لتصويب ابن غازي الخ) نص ابن غازي أو اقرار القاتل في العمد فقط بشاهد كذا في بعض النسخ في العمد وهو الصواب وأما النسخة التي فيها الخطأ فخطأ صراح الى أن قال ان اقرار القاتل بالقتل خطأ ليس بلوث بوجوب القسامة فكيف اذا لم يثبت قوله وانما يشهد به شاهد واحد اهـ والحاصل أن ابن غازي فهم أن قوله بشاهد الباء فيه سببية والرد عليه يجعلها بمعنى مع (قوله وان اختلف شاهداه بطل) أي بطل الحق في القسامة أو بطل اللوث واذا بطل اللوث بطلت القسامة (قوله في معاينة القتل) فهم منه أن شهادة العدل على اقرار المقتول أن فلان قتله لا يكون لوثاً وهو كذلك (قوله والمتهم الخ) المراد بالمتهم من يتهمه أولياء المقتول بان يقولوا هذا قتله وليس المراد أن يكون ممن يتهم بالقتل أي يشار اليه (قوله وعليه آثاره) الجمع ليس بشرط (قوله

قال قتلى فلان عداً أو خطأ وشهد على اقراره عدلان وشهد مع هذا الاقرار شاهد على معاينة القتل فان ذلك يكون لوثاً يخلف الولاية معه خمسين عينا ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ وما فر رنا به هو المنعيب ولا يتكرر مع قوله ووجبت وان تعدد اللوث لأن المقصود هنا اثبات أنه لوث وفيما سبب في المقصود أن تعدد اللوث لا يغني عن وجوب القسامة (ص) أو اقرار القاتل في الخطأ فقط بشاهد (ش) معناه أن اقرار القاتل أنه قتل خطأ وشهد شاهد على معاينة القتل خطأ فالباء في شاهد بمعنى مع وأما ان لم يحصل غير اقرار القاتل فقط فليس بلوث مطلقاً بل فيه تفصيل وهو أنه تارة يبطل وتارة يكون لوثاً كما مر عن الشيخ شرف الدين وهذا التفصيل في مفهوم قوله بشاهد على ما حلهما عليه ونحوه للشيخ عبد الرحمن ولا يحتاج لتصويب ابن غازي (ص) وان اختلف شاهداه بطل (ش) الضمير يرجع للقتل يعني أنه اذا شهد شاهد أن فلان قتل فلان عداً وشهد آخر أنه قتل خطأ أو قال أحدهما أنه قتله بسيف وشهد آخر أنه قتله بخشبة ونحو ذلك فان القتل يسقط لتناقض الشهادتين ولا يلزم الشهود أن يبينوا صفة القتل لكن لو بينوها واختلفوا فيها بطلت شهادتهم (ص) وكالعدل فقط في معاينة القتل (ش) هذا هو المثال الرابع من أمثلة اللوث والمعنى أنه اذا شهد عدل على معاينة القتل من غير اقرار المقتول فانه تكون لوثاً وانما قلنا من غير الخ لئلا يتكرر مع قوله كاقرار مع شاهد مطلقاً فان موضوعها أنه قال قتلى فلان ومفهوم العدل أن شهادة غيره على معاينة القتل لا تكون لوثاً ونظائر قوله القتل يشمل العمد والخطأ والمرأتان كالعدل في هذا وفي سائر ما قلنا ان شهادة الشاهد فيه لوث (ص) أو يراه يتشخط في دمه والمتهم قربه وعليه آثاره (ش) هذا هو المثال الخامس من أمثلة اللوث والمعنى أن العدل اذا رأى المقتول يتشخط في دمه أي يضطرب فيه والشخص المتهم بالقتل قريب من مكان المقتول وعلى المتهم آثار القتل بان كانت الآلة بيده وهي ملطخة بالدم أو خار جاً من مكان المقتول ولا وجد فيه غيره وشهد العدل بذلك فان ذلك يكون لوثاً يخلف الولاية معه خمسين عينا ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ فقوله قربه منصوب على الظرفية وقوله أو يراه الخ عطف على معاينة ويقدر أن في المعطوف من عطف مصدره مؤول على مصدر صريح و يراه بصريته ولذا تعدت لمفعول وجلة يتشخط حال من المقتول وفي من قوله في دمه بمعنى على (ص) ووجبت وان تعدد اللوث (ش) يعني أنه لا بد من القسامة وان تعدد اللوث كما لو شهد العدل بمعاينة القتل وقال المقتول قتلى فلان وشهد على اقراره عدلان والمراد بالوجوب اذا أراد الالباء القصاص أو الدية فلا يمكنون من ذلك الا بالايمان أما ان أرادوا الترتك فلا يكفون الايمان (ص) وليس منسه وجوده بقربة قوم أو دارهم (ش) يعني أن وجود المقتول في دار قوم أو في أرض قوم لا يكون لوثاً بوجوب القسامة وعمله في المجموعة بانه لو أخذ بذلك لم يشار رجل أن يلطخ قوماً بذلك الفعل ومحل كلام المؤلف حيث كان يخالطهم في القرية غيرهم فلا يرد عليه قضية عبد الله بن سهل حيث جعل النبي عليه الصلاة والسلام فيه القسامة لابي عمه لان خير ما كان يخالط اليهود فيها غيرهم (ص) ولو شهد أنه قتل ودخل في جماعة استخلف كل خمسين عينا والدية عليهم أو على من نكل بلا قسامة (ش) يعني لو شهد عدلان على شخص أنه قتل عدواً ودخل في جماعة ولم يعرف من جلتهم فانه يلزم كلامهم أن

يخلف

منصوب على الظرفية) أي وهو الخبر والتقدير كان قربه وقوله عليه آثاره جلة في محل

الحال من الضمير في الخبر (قوله وان تعدد اللوث) ان دفع التوهم لارد قول (قوله قضية عبد الله بن سهل) فانه وجد مقتولاً في خير وليسند ادراكه ومع ذلك جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة (قوله لابي عمه) أي حويصة ومحبيصة (قوله ودخل في جماعة

أي محصورين حتى يتأتى استحلاف كل خسين عينا والافهدر لا احتمال أن يكون القاتل فيمن هرب (قوله عن قتلى) أي من الطائفتين أو من غيرهما (قوله المراد بالبغى الخ) أي وليس المراد بالبغاة هنا من خرجوا عن طاعة الامام بل المراد من بغى بعضهم على بعض ولو كانوا ملتزمين لطاعة الامام كما يقع في بعض قرى مصر (قوله لاجل عداوة) أي أن القتال اما لاجل عداوة بينهما أو لاجل غارة أي غارة بعضهم على بعض أقول لا يخفى أن الغارة تستلزم العداوة وظاهر العبارة ليس كذلك (قوله شاهد من غير البغاة) وأما من البغاة فلا يعتبر ولو من طائفة المدعى عليهم بالقتل لعدم العدالة لحصول البغى (تنبيه) قال اللقاني (٥٥) والمسئلة مشككة من أصلها لانهم متمثلون

فكان ينبغي أن يتطهر فاذا كان القتل من احدى الطائفتين اقتصر من الاخرى وان كان من كل من الطائفتين اقتصر من كل الاخرى الا أن الحكم وقع في المسئلة على هذا الوجه في زمن الصحابة وهي مشككة اه وقرر بعض شيوخنا فقال كان القياس قتل الجميع في احدهما يقتل واحد لانهم متمثلون لكن لم ينظر لذلك هنا كما حكم بذلك الصحابة اه (قوله والمذهب الاول) قال محشي تن قوله أو ان تجرد عن تسمية وشاهد رجع اليه ابن القاسم وعليه الاخوان وأشهب وأصبخ وهو تأويل الاكثر فكان على الموافق الاقتصار عليه اه (قوله وان تأولو افهدر) أي اذا كان كل من الطائفتين متأولا فالدم الحاصل بينهما هدر وأما اذا تأولت احدهما دون الاخرى فان دم المتأولة قصاص ودم الاخرى هدر وقد أشار المصنف لذلك بقوله

يخلف خسين عينا لان عين الدم لا تكون الا خسين ولان التهمة تتناول كل شخص بعفده ثم بعد الحلف تلزمهم الدية في أموالهم وكذلك الحكم اذا نكلوا كلهم فلو حلف البعض ونكل البعض فن حلف لشيء عليه ومن نكل فانه يغرم الدية كاملة من ماله بلا قسامة على أولياء المقتول لان البينة شهدت بالقتل وفهم من قوله والدية عليهم أي في أموالهم أن القتل عمد فلو كان خطأ كانت الدية على عاقلتهم ان حلفوا أو نكلوا وان حلف البعض فالدية على عاقلته من نكل كما استظهره بعض ومفهوم اثنان أنه لو شهد واحد لا يكون الحكم كذلك والحكم أنهم يسمون خسين عينا أن واحدا من هؤلاء الجماعة قتله ويستحقون الدية على الجميع ولا ينافي هذا انه لا بد أن تكون القسامة على واحد نعين اهلان ذلك بالنسبة للقتل (ص) وان انفصلت بغاة عن قتلى ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود مطلقا وان تجرد عن تسمية وشاهد أو عن الشاهد فقط تأويلات (ش) المراد بالبغى قتال المسلمين بعضهم لبعض لاجل عداوة أو غارة فيخرج قتال الكفار والمخربين ونحوه ما فان انفصلت البغاة عن القتلى ولم يعلم القاتل فهل يكون المقتول هدر أو لا قسامة فيه ولا قود سواء ادعى المقتول أن دمه عند أحد أم لا وسواء شهد بذلك شاهد من غير البغاة أم لا وهو مالك في المدونة أو محل عدم القسامة والقود ما اذا لم تكن تسمية ولا شاهد وعليه لو كان هناك تسمية أي بان قال المقتول دعى عند فلان أو شهد بالقتل شاهد فالقسامة والقود ثابتان وبه فسر ابن القاسم قول مالك في العتبية والجموعة أو محل عدم القسامة والقود ولو كان هناك تسمية اذا لم يشهد شاهد دعى على هذا ولو شهد بالقتل شاهد لو جبت القسامة والقود وعلى هذا تأويل بعض الاشياخ المدونة فهي ثلاث تأويلات على المدونة والمذهب الاول وفهم من قوله ولم يعلم القاتل انه لو علم ببينة لاقتص منه فله مال (ص) وان تأولو افهدر كزاحفة على دافعة (ش) يعني ان البغاة المتقدم ذكرهم لو كان قتالهم بتأويل منهم فان من قتل من الطائفتين يكون هدر أو كدما زاحفة على دافعة فان دماء الزاحفة هدر بخلاف دماء الدافعة فليس يدرى فيه القصاص والمراد بالتأويل هنا الشبهة أي أن يكون لكل شبهة يعذر بها بان ظنت كل طائفة أنها يجوز لها قتال الاخرى لكونها أخذت مالها وأولادها ونحو ذلك لا التأويل باصطلاح المشككين وهو النظر في الدليل السمي خلافا لت (ص) وهي خسون عينا متواليين أي أو غائبين (ش) لما قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بانها خسون عينا متواليين لانها أرب ووقع في النفس وتكون على البت لا على نفي العلم ولو كان الذي يخلف أعمر أو كان غائبا حال القتل اذ انعمى والغيبة لا يمنعان من تحصيل أسباب العلم لانه يحصل بالخبر والسماع كما يحصل بالمعاينة واعتمد البات

لا يتأولان أو يتأولان أو تأول احدهما دون الاخرى (فائدة) كان القصاص متعينا في زمن موسى والدية متعينة في زمن عيسى عليهما الصلاة والسلام وفي شريعتنا شريعة محمد صلى الله عليه وسلم يجوز الامر ان على تفصيله ذكره الزمخشري (قوله متواليين) الا انه في العمد يخلف هذا عينا وهذا عينا حتى تتم أيمان القسامة وأما في الخطا فان كل واحد يخلف جميع ما ينوبه على حسنة قبل أن يخلف أصحابه والفرق بين العمد والخطا أن العمد اذا نكل واحد يبطل الدم وأما الخطا اذا نكل واحد لا يبطل على أصحابه أفاده ع (قوله لا على نفي العلم) بان يقول لا أعلم أحد ا قتله غيرك بل يقول أقسم بالله انك قتلتني وصفة اليمين بالله فقط ولا يلزمه زيادة لا اله الا هو (قوله لانه يحصل بالخبر والسماع) أي يحصل بسماع الخبر فليس المراد انه يحصل بالخبر على حدته وبالسماع على حدته

كزاحفة على دافعة فالزاحفة غير متأولة والدافعة متأولة ثم ان ذلك مقيد بما اذا لم يمكن الرفع للحاكم أو دفعهم بالمناشدة والا فلا قصاص في الدافعة أيضا وتخص أن ذلك على ثلاثة أقسام اما ان الطائفتين

(قوله أو قرأتين الاحوال) معطوف على قوله ظن قوى كما يدل عليه بعض الشراح أى اعتمد على قرأتين الاحوال ولا يخفى أن قرأتين الاحوال مما تفيد الظن القوي فهو من (٥٦) عطف السبب على المسبب (قوله والتحديد بالحسين تعبد) أى فلو كان الاولياء أكثر

من حسين فيحلف منهم خمسة وخمسون بالقرعة وانما يحلفها البالغ العاقل والصبي ينتظر بلوغه (قوله لا الحلف) أى لانفس التلظظ بالايان وقوله فالمؤلف رجع هذا القول أى فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله من يرث) أى يرث المقتول وقت زهوق روحه وفي تعبيره بقوله من يرث إشارة بأنه يحلف على قدر ارثه حيث كان معه من يستوفى الارث (قوله لتعذر الحلف من بيت المال) أى ولكن ترد الايمان على العاقلة بمثابة نكول اولياء المقتول فلو نكلت عاقلة القاتل فانه انغرم لبيت المال (قوله وجبرت اليمين الخ) في العبارة مسامحة لان المجبور انما هو كسر اليمين وفي العبارة حذف مضاف أى ذى أكثر الضمير في كسرها لليمين وهذا كله مع التنازع والاولأ طاع الاقل أن يجبر الكسر جاز (قوله ولا يأخذ أحد إلا بعداها) أى ولو احدى جدتين لها نصف السدس (قوله من أقسمت) أى أن المرأة اذا أقسمت أى حلفت أيمان القسامة (قوله ثم زعت) بالنون والزاي أى كفت ورجعت (قوله وان نكلوا أو بعض) هذه عبارة مجملّة وحاصلها كما بينه عجب انه اذا نكل كل اولياء الدم أو حلف بعضهم حصته من الايمان ثم ردت الايمان على العاقلة فحلف بعضهم أو نكل جميعهم فان كل من نكل يغرم حصته وأما اذا حلف بعض الاولياء جميع الايمان وأخذ نصيبه فانه لا يدخل في شيء مما رد نكول العاقلة

على ظن قوى أو قرأتين الاحوال والتحديد بالحسين تبديف القسامة بنفس الايمان لا الحلف ولا القوم الخالفون فالمؤلف رجع هذا القول (ص) يحلفها في الخطا من يرث وان واحدا أو امرأة (ش) اعلم ان القسامة في قتل الخطا مقاسة على القسامة في قتل العمد الذي ورد النص فيه فيحلفها في الخطا من يرث المقتول من المكلفين وتوزع هذه الايمان على قدر الميراث لانها سبب في حصوله وان لم يوجد في الخطا الا امرأة واحدة فانه يحلف الايمان كلها وتأخذ حظه من الدية وكذلك لو لم يوجد من يحلف الا واحد من الاخوة للام فانه يحلف خمسة عشر عينا وتأخذ حظه من الدية ويسقط ما على الجاني من الدية اتعذر الحلف من بيت المال (ص) وجبرت اليمين على أكثر كسرها والا فعلى الجميع (ش) يعنى أن كسر اليمين يكمل على ذى الاكثر من الكسور ولو أقامهم نصيبا من غيره كابن وبنت على الابن ثلاثة وثلاثون عينا وثلاث واهلى البنت ستة عشر وثلاثون فيجبر كسر اليمين على البنت لان كسرها عينا أكثر من كسر عينا الابن وان كانت البنت أقل نصيبا فتحلف سبعة عشر عينا فلو تساوى الكسر كالثلاثة بنين على كل ستة عشر وثلاثون فتكمل على كل فيحلف كل منهم سبعة عشر فقوله والا أى والا تتركسرت بتفاوت بل بتساو فعلى كل واحد من الجميع تقيم كسره فقوله وهى خمسة عشر عينا معناه ما لم يكن كسر والا فتزيد (ص) ولا يأخذ أحد إلا بعداها ثم حلف من حضر حصته (ش) يعنى ان اولياء الدم اذا غاب بعضهم أو كان صغيرا فان غيره يحلف جميع الايمان ويأخذ حصته من الدية لان العاقلة لا يحاطبون بالدية الا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت الا بعد حلف جميع أيمان القسامة ثم اذا حضر من كان غائبا أو بلغ الصغير يحلف حصته فقط من أيمان القسامة ويأخذ ما يخصه من الدية وظاهره ولو رجع الخالف أولا عن جميع الايمان التى حلفها فقد نقل ابن عرفة سمع عيسى من أقسمت خمسة عشر عينا وأخذت حظه من الدية خطأ ثم زعت وردت ما أخذت ثم أتت أخذت لها فانه يحلف بقدر حظه لان عينا الاولى حكم مضي (ص) وان نكلوا أو بعض حلفت العاقلة فن نكل حصته على الاظهر (ش) يعنى أن المقتول اذا قال قتلنى فلان وأطلق في قوله وقال الاولياء كلهم قتله خطأ ونكلوا كلهم عن أيمان القسامة أو نكل البعض دون البعض فان الايمان ترد حينئذ على عاقلة الجاني فيحلف كل واحد منهم عينا واحدة ولو كانوا عشرة آلاف رجل فن حلف منهم برئ ولا يلزمه غرم ومن نكل منهم فانه يغرم ما وجب عليه والقاتل كواحد منهم فقوله فن نكل أى من العاقلة فانه يغرم حصته من الدية وتكون للناس كلين وقوله حلفت العاقلة فان لم تكن حلف الجاني خمسة عشر عينا ويرأفان نكل غرم حصته وتكون للناس كابين (ص) ولا يحلف في العمد أقل من رجلين عصابة والا فوال (ش) يعنى أن قتل العمد لا يحلف فيه الا الرجال العصابة أى من النسب بدليل ما بعده سواء ورثوا أم لا بان كان هناك من يحجبهم ولا يقبل فيه أقل من رجلين وأما النساء فلا يحلفن فيه لهدم شهرتهن فيه وان انفردن صار المقتول بمثابة من لا وارث له فترد الايمان على المدعى عليه وان لم يكن للمقتول عصابة من جهة النسب فان مواله الذين أعتقوه يقسمون ويستحقون القود في العمد والدية في الخطا فقرله والاراجع لما قررناه والالم يصح لان الموالى من العصابة وقرنه الموالى بالعصابة يرشح أن المراد بهم الاعلون وسكت المؤلف عن أكثر من

ويكون للناس كلين من اولياء الدم ومن حلف بعض الايمان بمثابة الناكل ومن قال لأدري من اولياء الدم فهو بمنزلة الناكل يحلف (قوله فان نكل غرم حصته) أى وهى كل الدية (قوله وان انفردن صار الخ) أى والايمان ترد على المدعى عليه فان حلف برئ والا حبس وكذلك لو كان له عاصب واحد ولم يجده من يستعين به أو وجدته ولم يحلف المعلن ولم يجده غيره فترد على المدعى عليه (قوله ان المراد بهم الاعلون)

أى وأما الاسفلون فلا يقسمون قطعا (قوله وأما ان لم يكن استعانة) أى بان كانوا كلهم غصبة فليس له أن يحلف أكثر مما يخصه الا أن يرضى الباقي بذلك الا أن يزيد على نصفها وقد ذكر عرج أن الصورة أربع الاولى أن يكون الخالف أكثر من ولين فليس لأحد منهم أن يحلف أكثر من حصته الا أن يرضى الباقي بذلك الا أن يزيد على نصفها كما مر (٥٧) ما يفيد ويرى ما يفيد وقوله واجتزأ باثنين طاعا

من أكثر الثانية أن يكون الولي واحدا ويتعدد المستعان به وله في هذه حلف الا أكثر ما لم يزد على النصف وليس لأحد من المستعان به أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة الولي وله ذلك في حصة من معه من المستعان به ما أو بهم مالم يزد على النصف الثالثة أن يتعدد الولي ويتعدد المستعان به فلكل واحد من الولين أن يحلف أكثر مما ينوب به مالم يزد على نصفها وليس للمستعان به أن يحلف أكثر مما نابه من قسم الخسنيين عليه وعلى الولين لثلاثي ذلك الى حلف أكثر من حصة أحد الولين

الرابعة أن يتعدد الولي والمستعان به فلا حد الاولياء أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة باقي الاولياء مالم يزد على نصف الايمان وله ذلك في حصة المستعان به وليس لأحد من المستعان به أن يحلف زيادة على ما يخصه من حصة أحد من الاولياء وله ذلك من حصة غيره من المستعان به اه (قوله فانه ذلك) ظاهره وان لم يرض وهل هو كذلك (قوله ووزعت) ظاهره ان الشارح أن هذا في العمد والمعنى توزع على قدر الرأس وقال القيسي ووزعت في النطاق على قدر الارث وفي العمد على قدر الرأس وقوله فان زادوا على خمسين الخ أى وتدخل القرعة عند المشايحة فيمن

يحلف في العمد لانه لا حد له فلما كان الاقل محدودا عينه ولم يكن الا أكثر محدودا سكنت عنه (ص) وللولي الاستعانة بعاصبه (ش) المراد بالعاصب الجنس واحداً أكثر والمعنى أن المقتول اذا لم يكن له الا عاصب واحد فانه يستعين بعاصب يلقيه في أب معروف يوازيه ولو كان دونه في الرتبة فقولته بعاصبه أى عاصب نفسه ولو كان أجنبيا من المقتول كما اذا قتلت أمه فاستعان به مثلاً فلا بد أن يكون عاصباً للولي ولذلك أضاف العاصب له ولم يقل بعاصب أو بالعاصب وقوله بعاصبه وأولى بمشاركته في السهم وكلام المؤلف في العمد وما في الخطأ فيحلفها من يرث وان واحد الخ وقوله وللولي وجوب ان كان واحداً وجوازا ان كان أكثر (ص) وللولي فقط حلف الا أكثر ان لم يزد على نصفها (ش) يعنى أن الولي اذا استعان بعاصب فأكثر فانه يجوز له أن يحلف من أيمان القسامة أكثر من غيره ان لم تزد الايمان التي يحلفها على نصف القسامة فاذا وجد الولي عاصباً فقط حلف كل منهما خمسة وعشرين عينا فان أراد أحدهما أن يحلف أكثر من نصيبه لم يكن له ذلك وان وجد رجلين أو أكثر قسمت الايمان بينهم على عددهم فان رضوا أن يحملوا عنه منها أكثر مما يجب عليهم لم يجز وان رضى هو أن يحمل منها أكثر مما يجب عليه فذلك له ما بينه وبين خمس وعشرين ولا يجوز له أن يحلف أكثر من ذلك وقوله وللولي الخ أى وللولي حين الاستعانة أن يحلف أكثر مما يخصه مالم يزد على نصف الخسنيين وأما ان لم يكن استعانة فليس له أن يحلف أكثر مما يخصه واحترز بقوله فقط من المستعان به فانه ليس له أن يحلف أكثر مما يخصه يريد من نصيب الولي وأما من نصيب المستعان به الا خرفان له ذلك (ص) ووزعت (ش) يعنى أن أيمان القسامة توزع على عدد المستحقين للدم ان كانوا خمسين فأقل فان زادوا على خمسين اجتزأ منهم بـ^{١٨٨}خمسين لان الزيادة على ذلك خارجة عن سنة القسامة (ص) واجتزأ باثنين طاعا من أكثر (ش) يعنى أن أولياء الدم اذا كانوا أكثر من اثنين فطاع منهم اثنان ليحلفا جميع الايمان فانه يجتزأ بذلك بشرطين الاول أن يكونا طاعا بالحلف والثاني أن يكون الذي لم يحلف غيرنا كل وهذا يفهم من كلام المؤلف حيث لم يقبل واجتزأ باثنين ان أبى الا أكثر (ص) ونكول المعين غير معتبر بخلاف غيره (ش) يعنى أن ولي الدم اذا كان واحداً واستعان بعاصبه ليحلف معه فنكل المعين عن الحلف فان نكله غير معتبر لانه لا حقه في الدم فان وجد الولي غيره من العصبية يحلف معه فلا كلام والابطال الدم لانه لا يحلف في العمد أقل من رجلين من العصبية ومثل النكول التكذيب بخلاف نكول غير المعين وهو أحد الاولياء الذين في درجة واحدة كالاخوة والبنين مثلاً فانه معتبر ويسقط القود بذلك كما مر في قوله وسقط ان عفار جل كالباقي اذا فرق بين العفو والنكول وأشار بقوله (ولو بعدوا) الى أن نكول غير المعين معتبر ولو بعد في الدرجة مع استوائهم مع غيره كاولادهم ونكل بعضهم وليس المراد بعد في الدرجة مع كون غيره أقرب منه كابناءهم مع عم فانه لا كلام لهم معه فلا يعتبر نكولهم وانما جمع الضمير في قوله ولو بعدوا لانه غير متعدد في المعنى (ص) فترد على المدعى عليهم فيحلف كل خمسين ومن نكل حبس حتى يحلف

(٨ - خشي ثامن) يحلفها منهم (قوله من أكثر) حال من ضمير طاعا أى طاعا في حالة كونهم من أكثر (قوله ونكول المعين) فلو رجع المعين بعد ذلك للحلف فهل يمكن من ذلك رضا الولي أو لا وهو الظاهر من له (قوله بخلاف غيره) أى به مع قوله وسقط ان عفا رجل الخ لأجل المبالغة (قوله لانه لا حقه في الدم) علة لقوله لا اتهامه على الرشوة (قوله لانه غير متعدد في المعنى) أى قد يكون متعدد (قوله فترد الخ) ربما يدل على أنه لو كان ولي الدم رجلاً واحداً لم يجز من يعينه أى أو نكل المعين أن لا ترد على المدعى عليه مع أنها ترد عليه أيضاً كافي المدونة

(قوله أو عفا الخ) الأولى حذفها (قوله لان كل واحد منهم الخ) أي وان كانوا لا يقسمون الا على واحد تعين لها (قوله قال في الجلاب) يرجع للذي قبله وقوله جلد مائة هذا هو الادب وقوله وحبس سنة تفسيره للثقل أي أن الطول هو سنة ثم ان هذا ضعيف والمعتمد ظاهر المصنف من أنه يحبس إلى أن يحلف أو يموت لان من طالب منه أمر سجن بسببه فلا يخرج الا بعد حصول ذلك المطلوب أفاده تت وبعض شيوخنا قول المصنف (٥٨) ولا استعانة الخ ضعيف والمشهور مذهب ابن القاسم من أن لهم الاستعانة (قوله

كولي المحجور الخ) وهو أن المحجور اذا قام له شاهد واحد بحق مالي وكان الولي قد ولي المعاملة فانه يحلف ويثبت الحق للمحجور لانه ان لم يحلف يغرم (قوله بخلاف عفو) واذا أ كذب بعض نفسه بعد القسمات والاستيفاء فحكم المكذب نفسه حكم من رجع عن شهادته فيغرم الدية ولو متعمدا كما يستفاد من كلام بعضهم واذا كانت القسمات في الخطأ أو كذب بعض نفسه فيستحق غيره نصيبه من الدية بحلفه مقدار ما ينوبه من الايمان فقط كما اقتصر عليه ابن عرفة بناء على عدم الغاء الايمان الصادرة من المكذب نفسه كما هو الظاهر اه (قوله فسكال الكذب) أي فيسقط القود والدية كما أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله بخلاف المغني والمبرسم) أي اذا أراد غيرهما القتل لأن المراد الحلف لانه لا معنى لانتظارهما اذا كان هناك من يحلف أفاده محشى تت (قوله فيحلف الكبير حصته) أي ويحبس القاتل حتى يبلغ الصغير فيحلف (قوله ولا يؤخر حلف الكبير) بل يجعل بحلفه فان مات الصغير قبل بلوغه ولم يجد الكبير من يحلف معه بطل الدم (قوله والضحية في غيره راجع للكبير الخ) المناسب رجوعه للصغير (قوله لان هذا منكر الخ) أي فقد قال

(ش) يعني فان نكل واحد من ولادة الدم وهو مشارك لغيرنا كل في القعد أو عفا وسقط الدم فان الايمان ترد على المدعي عليهم بالقتل فان كانوا جماعة حلف كل واحد منهم خمسين عينا لان كل واحد منهم على البدل مرتين بالقتل وان كان واحدا حلف خمسين عينا فلو أراد النسا كل من المدعين أن يرجع إلى الحلف فانه لا يجاب إلى ذلك بدليل ما مر في الشهادات في قوله ولا يمكن منها ان نكل ومن نكل من المدعي عليهم بالقتل عن الحلف فانه يحبس حتى يحلف فان طال حبسه أدب وأطلق الا أن يكون متمردا فانه يخلد في السجن قال في الجلاب اذا نكل المدعون للدم عن القسمات وردت الايمان على المدعي عليهم فكل واحد سوا حتى يحلفوا فان طال حبسهم تركوا وعلى كل واحد منهم جلد مائة وحبس سنة اه (ص) ولا استعانة (ش) أي ليس للمدعي عليهم بالقتل أن يستعينوا ولو كان واحدا لكن قول المؤلف فيما مر فيحلف خمسين عينا يشعر بان المدعي عليهم لا يستعينون فالتصريح به هنا تصريح بما علم التزاما وتقدم أن لعاصب الدم أن يستعين بغيره والفرق بين أولياء الدم وبين المدعي عليهم أن ايمان العصبية موجبة وقد يحلف فيها من يوجب لغيره كولي المحجور في بعض الصور وايمان المدعي عليهم دافعة وليس لاحد أن يدفع بيمينه ما تعلق بغيره (ش) وان أ كذب بعض نفسه بطل بخلاف عفو فلا باقى نصيبه من الدية (ش) يعني أن أولياء الدم اذا حلفوا ايمان القسمات ووجب القود في العمد ثم بعد ذلك أ كذب بعضهم نفسه فان القتل يسقط بخلاف عفو واحد الاولياء بعد القسمات فان الباقي يأخذون نصيبهم من الدية قوله وان أ كذب بعض أي ممن له الاستيفاء وقوله وان الخ أي قبل القسمات أو بعدها وقوله بخلاف عفو أي بعد القسمات وأما قبلها فسكال الكذب (ش) ولا ينتظر صغير بخلاف المغني والمبرسم الا أن لا يوجد غيره فيحلف الكبير حصته والصغير معه (ش) يعني أن الاولياء اذا كانوا في درجة واحدة وفيهم صغير مستغنى عنه ولو بالاستعانة بأحد العصبية فان الصغير لا ينتظر ولا يكابر أن يقسموا ويقتلوا بخلاف لو كان في الاولياء مغني عليه أو مبرسم فانه ينتظر افاقته لقرب افاقته ما لان الانغماء يزول عن قرب وكذلك البرسام اللهم الا أن لا يجد الكبير من يحلف معه من العصبية وانحصر الامر فيه وفي الصغير فانه يحلف حصته من الايمان وهي خمسة وعشرون والصغير حاضر معه وقت الحلف لانه أ رهب في النفس وأبلغ فاذا بلغ الصغير فانه يحلف حصته من الايمان وهي خمسة وعشرون ويقتل الجاني أو يعفو عنه ولا يؤخر حلف الكبير لبلوغ الصغير ليحلف هو والصغير لاحتمال موت الكبير أو غيبته قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم قوله فيحلف الكبير وان عفا اعتبر عفو الصغير نصيبه من دية عمده والصغير في غيره راجع للكبير بدليل قوله فيحلف الكبير وقوله والصغير معه ينبغي على سبيل الذنب لا الوجوب لان هذا منكر من أصله في المذهب (ص) ووجب بها الدية في الخطأ والقود في العمد من واحد تعين لها (ش) لما ذكر القسمات شرع في الكلام على حكم ما يترتب عليها ذكر أن الواجب بها الدية في الخطأ والقود في العمد من واحد تعين لها فلا يقتل بها أكثر من واحد فلا بد أن يعينوا واحدا ويقسموا على عينه

ابن مرزوق لم أقف على هذا الحكم لغير المصنف فان قلت اذا كان منكر فالناسب أن يقول ابتداء قوله ويقولون كذا لاصحة والجواب أن المعنى هذا لاصحة له وعلى فرض صحته فينبغي حمله على الذنب لانه لا مقتضى للوجوب (قوله من واحد تعين لها الخ) حاصل ما في المقام انه اذا صدر قتل شخص من جماعة بفعل كل واحد منهم كالوضرب به كل واحد ضربة ومات من ذلك ولم تعلم

الضربة التي مات منها من هي أو كانت الضربات في قتله سواء فاته بقتل جميعهم من غير قسامة كما تقدم في قوله و يقتل الجميع واحد وهذا إذا مات مكانه أو تأخر موته وقد أنفذت مقاتله أو رفع مغمورا ومات والأفلا بد من القسامة من واحد تعين لها وهو هذا مراد المصنف بقوله والقود من واحد تعين لها إذا قتل الشخص المعين بالقسامة يضرب كل واحد من الباقيين مائة ويحبس سنة من غير أيمان فلو أقر شخص بالقتل ثم عفا الأولياء عنه يضرب مائة ويحبس سنة فلو رجع عن إقراره بطر التعزير لأنه لمحض حق الله تعالى وصار كالقمر بالزنا فلو اختلفت الولاية فبعضهم عين ما لم يعينه الآخر ماذا يفعل له وإذا وقعت القسامة على واحد بعينه ثم اعترف آخر بالقتل فإن المقتول محير في قتل واحد منهم فقط وإذا قتل أحدهما (٥٩) حبس الثاني عاما و جلد مائة (تبيينه) قوله

من واحد تعين لها يجب تقييده بما إذا احتمل موته من فعل أحدهم وأما أن لم يحتمل كرمي جماعة صخرة لا يقدر بعضهم على رفعها فإن القسامة تقع على جميعهم ويقتلون أي واحد شأوا منهم كما نقله الشارح عن ابن رشد وإذا قتل واحد من الذين رموا الصخرة فعلى كل واحد ممن بقي جلد مائة وحبس سنة (قوله حلف واحدة) أي إن اتحد فان تعدد ولي الكافر أو الغرة حلف كل واحد عينا والظاهر أن سيد العبد كذلك (قوله على جرح أي عدا الخ) أقول كيف هذا مع قول المصنف وأخذ الدية وهي انما تكون في الخطا ولذلك قال بعض أي خطأ بدليل قوله وأخذ الدية إذا جرح العمد يقتص منه بشاهد وعين (قوله أو على قتل كافر أي خطأ) انما يقتص من الخطا حتى تأتى الدية لانه لا قصاص في كلام المصنف لانه قال حلف واحدة وأخذ الدية أقول ومقاده أنه لو كان القاتل للكافر كافر أو أقام ولي المقتول شاهدا واحدا يكون هدر ولا شيء فيه ولا قسامة لانها انما تكون في

ويقولون في القسامة مات من ضربه لا من ضربهم وفهم من تعين المقسم عليه في العمد أن القسامة في الخطا تقع على جميعهم وهو كذلك وتوزع الدية على عواقلهم في ثلاث سنين كما مر (ص) ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل كافر أو عبداً وجنين حلف واحدة وأخذ الدية (ش) تكلم المؤلف هنا على مفاهيم ما مر في قوله والقسامة سبب اقتساع الجراح المسلم واعلم أن حكم قتل الكافر والعبد والجنين الجرح حكم الجراح فن أقام شاهداً على جرح عمداً أو خطأ أو على قتل كافر عمداً أو خطأ أو على قتل عبيد عمداً أو خطأ أو على قتل جنين جرحاً أو خطأ أو على قتل الجنين ميتاً فإنه يحلف عينا واحدة ويأخذ دية ذلك ويقتص في الجراح العمد إذا لا قسامة في الجراح وبعبارة على جرح أي عمداً أو خطأ فإن كان فيه شيء مقدر ففيه دية وإن لم يكن فيه شيء مقدر فإن برئ على شيء ففيه حكومة والأفلا شيء فيه وقوله أو على قتل كافر أي خطأ أن كان القاتل كافراً أو عمداً أو خطأ أن كان القاتل مسلماً وقوله أو عبداً أي عمداً أو خطأ أن كان القاتل حراً أو رقيقاً الكن إن كان القاتل للعبد عداً رقيقاً خير سيده بين إسلامه وفدائه وقوله أو جنين أي عمداً أو خطأ استهل أم لا لكن إن استهل ففيه الدية بقسامة فقوله حلف واحدة وأخذ الدية هذا في الخطا في الجميع واقتص في جرح العمد لانها إحدى المستحسنات والمراد بالدية اللغوية أي المال المؤدى فيشمّل الدية في الجرح والقيمة في الرقيق والغرة أو الدية في الجنين إن استهل (ص) فان نكل برئ الجراح إن حلف والاحبس (ش) يعني أن المدعي لذلك إذا نكل عن البين مع شاهده فإن الجراح ومن معه وهو المدعي عليه يقتل الكافر أو العبد أو الجنين يحلف عينا واحدة ويرأفان لم يحلف هذا المدعي عليه بان نكل عن البين في الصور المتقدمة فإنه يغرم ما وجب عليه ما عدا جرح العمد فإنه يحبس فان طال حبسه عوقب وأطلق إلا أن يكون متهرباً فإنه يتخذ في السجن فقوله برئ الجراح وأولى غيره إن برئ المدعي عليه حتى يشمل القتل وقوله والاحبس خاص بجرح العمد وما عداه يغرم ما وجب عليه (ص) فلو قالت دعي وجنيتي عند فلان ففيها القسامة ولا شيء في الجنين ولو استهل (ش) تقدم أن الجنين كالجرح لا قسامة فيه فلهذا إذا قالت المرأة دعي وجنيتي عند فلان وماتت ففيها القسامة لان قولها لوث ولانها نفس والجنين لا شيء فيه لانه كالجرح لا يثبت باللوث فلا قسامة ولو استهل صار خا ثم مات لانها لو قالت فلان قتلني وقتل فلاناً معي لم يكن في فلان قسامة وأفهم قوله قالت لو ثبت موته وأخرج جنينها ميتاً بيينة أو عدل لكان فيها

قتل الحر المسلم وما ذكره الشارح كلام اللقاني أقول وأما عجم فحسم في قتل الكافر فقال عمداً أو خطأ كان القاتل له مسلماً أو كافراً أقول والظاهر كلام اللقاني (قوله خير سيده بين إسلامه) وإذا أسلمه لسيد العبد المقتول فلا يقتله لان القتل لا يكون بشاهد واحد لان فرض المصنف أقام شاهداً واحداً فقط ولا قسامة فيه لانها انما تكون في قتل الحر (قوله وأولى غيره) لا حاجة له لقول المصنف ومن معه ثم تبين أنه ليس من المصنف ومن معه (قوله فلو قالت دعي الخ) أي من غير ثبوت أن فلاناً قتلها بل بإقرارها فقط وشهد على إقرارها عدلان كما قاله بعض الشيوخ (قوله ولا شيء في الجنين) أي لا قيمة ولا دية لانه كالعديم في هذه الحالة (قوله بيينة أو عدل) متعلق بقوله ثبت والمعنى أن البيينة شهدت على الجرح أو الضرب وقوله أو عدل أي شهد على الجرح أو الضرب عمداً أو على القتل

(قوله ويحلف ولي الحسين واحدة) أقول قال ابن بونس يحلف كل وارث من يرث الغرة عينا أنه قتله فقول المصنف ولو قالت الخ أي ولا شاهد قال في ذلك وجد عندى مانصه قوله ولو استعمل أي لانها نفس أخرى ولا يصح أن تكون شاهدة في ذلك بخلاف ما لو قال رجل دعي ودم فلان فإنه يقسم على قوله في نفسه ويكون في غيره شاهدا (باب الباغية) (قوله هو الطلب) أي مطلق الطاب الشامل للخير والشر كما أفاده بعضهم وقوله أن ينبغي على ما لا ينبغي ابتغاءه شرعا كذا في نسخة الأناك خير بأنه يقتضى أنه اصطلاحى وعليه فيكون أعم من تعريف ابن عرفة والظاهر أن الحق مع ابن عرفة ثم اطلعت على بعض الشراح فوجدته ذكر كلام ابن العربي ولم يذكر شرعا فيكون حينئذ تعريفه جاريا على اللغة ويكون حاصله أنه في أصله اللغة مطلق ثم خص عرفا بما ذكره ابن عرفة فتأمل هذا ما ظهر (قوله واختار القرطبي (٦٠) الخ) قاله القرطبي على سبيل الاستظهار فقال إذا أمر بك بمكروه فلا تظهر

مخالفته فيه والحاصل أن المكروه المجمع على كراهته فيه قولان للقرطبي وغيره لا في المختلف في كراهته وجوازه وأما المختلف فيه بالكراهة والحرمة وكان مذهب الامام الأحمريه الكراهة ومذهب الساموراء الحرمة فهل هو محل الخلاف أو يتفق على أنه لا يطعمه فيه نظرا لمذهب الساموراء (قوله المستلزمة لتعريف البغى) أي فيقال البغى مخالفة الامام لمنع حق الخ (قوله منع حق وجب لله تعالى) أي كالزكاة (قوله فلا امام العدل) إشارة إلى أن قول المصنف فالعدل صفة لموصوف محذوف أي فلا امام العدل الخ ومن المعلوم أنه يجب على الناس أن يقاتلوا معه كما قاله ابن القاسم (قوله ثم ينتقم من كليهما) أي في الآخرة كما أفاده بعض تلامذة الشارح (قوله ولا بد أن يكون الخروج مغالبة الخ) لا يخفى أن مخالفة الامام لخلعه يتضمن المغالبة فدعوى أن قسده المغالبة زائد على كلام المؤلف انما هو

الفسامة لانها نفس ويحلف ولي الحسين واحدة ويستحق دية لانه كالجرح ولو استعمل ففيه القسامة أيضا والله أعلم

(باب) ذكر فيه البغى وما يتعلق به

وهو التعدي وبغى الرجل على الرجل استتال وقال ابن العربي هو الطلب الا أنه مقصور على طلب خاص وهو أن ينبغي على ما لا ينبغي ابتغاءه شرعا وشرعا قال ابن عرفة هو الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية بغالبة ولو تأولا فخرج بقوله من ثبتت الخ من لم تنعقد له امامة وقوله في غير معصية اما حال أو متعلق بالامتناع وقوله في غير معصية يقتضى أن من خرج عن طاعته في مكروه يكون بغيا وهو الموافق لما ذكره في باب الاستسقاء من أنه يجب طاعة الامام في غير معصية واختار القرطبي خلافاً لذلك وأنه لا يجب طاعته في المكروه بخلاف غيره حتى المباح فوجب طاعته فيه وقد عرف المؤلف الفرقة الباغية المستلزمة لتعريف البغى بقوله (ص) الباغية فرقة خالفت الامام لمنع حق أو خلعة فللعديل قتالهم (ش) يعني أن الباغية هي فرقة من المسلمين خالفت الامام الاعظم أو نائبه لمنع حق وجب لله تعالى أو للعباد أو لخلع الامام من منصبه فللامام العدل قتالهم يريد بعد أن يدعوهم الى الدخول في طاعته ويوافقهم جماعة المسلمين قاله سحنون روى ابن القاسم عن مالك أن كان الامام مثل عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذب عنه والقتال معه وأما غيره فلا دعه وما يراى منه ينتقم الله من الظالم نظام ثم ينتقم من كليهما وعبر المؤلف بفرقة جري على الغالب وقد يكون الباغى واحدا ولا بد أن يكون الخروج مغالبة فن خرج على الامام لا على سبيل المغالبة فلا يكون من البغاة واستظهر بعض أن المراد بالمغالبة اظهار القهروان لم يقاتل وقيل المراد بها المقاتلة وقوله فاللعديل اللامعنى على أي فعلى العدل قتالهم لا غيره لاحتمال أن يكون سبب خروجهم عليه فسقه وجوره ولكن لا يجوز الخروج عليه وقوله (وان تأولوا) راجع لقوله الباغية فرقة خالفت الامام الخ ولقوله فالامام العدل قتالهم وأشار بقوله (كالكفار) الى أنهم لا يقاتلون حتى يدعوا وأشار الى أنه ينصب عليهم الرعادات أي المجانيق خلاف ما عند ابن بشير (ص) ولا يسترقوا

بالنسبة لمخالفته في منع الحق (قوله لا على سبيل المغالبة) أي كامتناع من عينه لجهاد ونحوه من الخروج له (قوله وان تأولوا) أي بأن متنعوا من طاعته متأولين أن قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة قاصر على النبي صلى الله عليه وسلم أو امتنعوا من طاعته متأولين أن الخلاف بعد النبي لعل لا لابي بكر فخرجوا عن طاعته لذلك (قوله وحتى يدعوا) أي الى طاعته (قوله وينصب عليهم الخ) أي ويقاتلون بالسيف والرمح بالنبل والتعريق والتغريق اذا لم يكن معهم الذرية (قوله خلاف ما عند ابن بشير) ونص ابن بشير بقتال البغاة من قتال الكفار باحد عشر شيئا أن يقصد بقتالهم رد دعهم لا قتلهم ويكف عن مدبرهم ولا يجهز على جرحهم ولا يقتل أسراهم ولا يقسم أموالهم ولا يسبي ندرارهم ولا يستعان عليهم بشرك ولا يوادعهم على مال ولا ينصب عليهم الرعادات ولا يحرق عليهم المساكن ولا يقطع شجرهم انتهى (قوله ولا يسترقوا الخ) المعهود أن وقوع النهي انما يكون في كلام الشارع لا في كلام الفقهاء بل الواقع في كلامهم الاخبار بالحكم فيكون لا في كلامه النهي على غير المعهود وذلك

حذفت النون ويحتمل أن تكون نافية وحذفت النون جلا على الناهية (٦١) كافي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا

ولا تؤمنوا حتى يصحوا (قوله ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤسهم بارماح ولا يدعوههم بحال (ش) يعني ان البغاة اذا ظفروا بهم فانالان ترفعهم لانهم احرار مسلمون وكذلك لا يجوز للامام او نائبه ان يحرق شجرهم ولا أن يرفع رؤسهم على ارماع عند القدرة عليهم لان ذلك مشة وهي حرام ولا من بلد الى أخرى ولا وال الى آخر ولا في محلهم وتقدم في قتال الكفار ان المنع من رفع رؤسهم الى بلد أو وال لا في محلهم فافتقر قتال البغاة من قتال الكفار ولا يجوز للامام العادل أن يترك قتال البغاة أياما لا اجل مال بأخيه منهم حتى يتظروا في أمورهم فقوله ولا يدعوههم بفتح الدال المهملة أي الامام ومن معه (ص) واستعين بالله عليهم ان احتج له ثم رد كغيره (ش) يعني أن الامام أو غيره اذا احتاج الى مال البغاة كالسلاح والكراع أي الخيل وما أشبه ذلك من آلات الحرب فانه يجوز له أن يستعين به على قتالهم ثم اذا استغنى عنه رده اليهم كما يرد غير ما يستعان به من أموالهم لانهم مسلمون فلم يزل عن ملكهم فان قيل الرد فرع الاخذ وهو منتف فان الرد المشار اليه بقوله كغيره فالجواب أنه لما قدر عليهم صار المال كأنه ملك للامام فلذا عبر بالرد (ص) وان آمنوا لم يتبع منهم زهمهم ولم يذف على جريحهم (ش) يعني أنا اذا آمننا بهم فانا لا نتبع منهم زهمهم ولا نذف أي نجوز على جريحهم ويذف بالذال المعجمة والمهملة ومفهوم الشرط ان لم يؤمن منهم يتبع منهم زهمهم ويذف على جريحهم (ص) وكره للرجل قتل أبيه وورثه (ش) يعني أنه يجوز للانسان أن يقتل أبيه في حال قتال الباغية ويرثه لكنه يكره له القتل مبارزة أو غيرها ولا فرق بين الاب المستلم والكافر في الكراهة والام من باب أولى ولا يكره له قتل أخيه ولا جده ولا به ولا لاه (ص) ولم يضمن متأول أتلف نفسا أو مالا (ش) يعني أن الباغى اذا كان متأولا في قتاله وأتلف في حال قتاله نفسا أو مالا ثم تاب ورجع فانه لا يضمن شيئا من ذلك ولو كان ملدا لانه متأول وأما ان لم يتلفه فانه يرد له الى مالك (ص) ومضى حكم قاضيه وحده أقامه ورددني معه لثمة أو ضمن المعاند النفس والمال والذي معه ناقض (ش) الضمير في قاضيه يرجع للباغي المتأول والمعنى أن الباغى المتأول اذا أقام قاضيا حكم بشئ فانه يفسد ولا فرق في ذلك بين الحكم التام وبين ما يحتاج الى التمام ويكمله من ولي بعده من غير قضاة البغى وكذلك اذا أقام قاضيه حدها من الحدود فانه يعضى للضرر ورتة ولشبهة التأويل ولا يزهده الناس في الولايات فتضيع الحقوق ولا مفهوم لحكم بل الثبوت ونحوه كالحكم وهذا اذا كان صوابا والا فلا يعضى لانه ليس بحكم وانما نص على الحدود وان دخل في عموم الحكم لعظمته فان قيل اذا كان الحكم صوابا لا يتوهم عدم امضائه حتى ينص عليه فالجواب انه لما خرج عن طاعة الامام رعايتوهم عدم الاعتداد بحكمه خصوصا في الزكوات والحدود اذهى من متعلقات الامام واذا استعان للتأويل بذى فانه يرد الى ثمة من غير غرم على الذي بما أتلف من نفس أو مال وبوضع عن الذي ما وضع عن التأويل وأما الباغى اذا كان قتاله على وجه العناد والعصية من غير تأويل فانه يضمن ما أتلف من نفس ومال وطرف وفرج فيقتص منه ويرد المال سواء كان قائما أو فائتا وقتال الذي مع المعاند للامام نقض لعهد بوجوب استعلاله حيث خرجوا طائعين (ص) والمرأة المقاتلة كالرجل (ش) يعني أن المرأة المقاتلة مع أهل البغى حكمها حكم الرجل فان كانت متأولة فانه لا يضمن ما أتلفت من نفس ومال وان كانت معاندة فانه يضمن ذلك قال ابن شاس اذا قاتل مع الرجل بالسلاح فلا هل القتال قتلهم في القتال وان لم يكن قتالهم الا بالتحريض ورعى الحجارة فلا يقتل ولو أسرت وقد كن يقاتلن قتال الرجال لم يقتلن الا أن يكن قد قتلن بذلك أحد اقال أبو محمد يريد في غير أهل التأويل انتهى فقاد كلام ابن شاس أن المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل في حال مقاتلتها بالحجارة لا يتولاها الا الامام (قوله وقد كن) حال

De la sanction
amnistie
pour crimes
politiques

pour crimes
de droit
commun
(٥٧٥)

ولا يؤمنوا حتى يصحوا (قوله ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤسهم بارماح ولا يدعوههم بحال (ش) يعني ان البغاة اذا ظفروا بهم فانالان ترفعهم لانهم احرار مسلمون وكذلك لا يجوز للامام أو نائبه ان يحرق شجرهم ولا أن يرفع رؤسهم على ارماع عند القدرة عليهم لان ذلك مشة وهي حرام ولا من بلد الى أخرى ولا وال الى آخر ولا في محلهم وتقدم في قتال الكفار ان المنع من رفع رؤسهم الى بلد أو وال لا في محلهم فافتقر قتال البغاة من قتال الكفار ولا يجوز للامام العادل أن يترك قتال البغاة أياما لا اجل مال بأخيه منهم حتى يتظروا في أمورهم فقوله ولا يدعوههم بفتح الدال المهملة أي الامام ومن معه (ص) واستعين بالله عليهم ان احتج له ثم رد كغيره (ش) يعني أن الامام أو غيره اذا احتاج الى مال البغاة كالسلاح والكراع أي الخيل وما أشبه ذلك من آلات الحرب فانه يجوز له أن يستعين به على قتالهم ثم اذا استغنى عنه رده اليهم كما يرد غير ما يستعان به من أموالهم لانهم مسلمون فلم يزل عن ملكهم فان قيل الرد فرع الاخذ وهو منتف فان الرد المشار اليه بقوله كغيره فالجواب أنه لما قدر عليهم صار المال كأنه ملك للامام فلذا عبر بالرد (ص) وان آمنوا لم يتبع منهم زهمهم ولم يذف على جريحهم (ش) يعني أنا اذا آمننا بهم فانا لا نتبع منهم زهمهم ولا نذف أي نجوز على جريحهم ويذف بالذال المعجمة والمهملة ومفهوم الشرط ان لم يؤمن منهم يتبع منهم زهمهم ويذف على جريحهم (ص) وكره للرجل قتل أبيه وورثه (ش) يعني أنه يجوز للانسان أن يقتل أبيه في حال قتال الباغية ويرثه لكنه يكره له القتل مبارزة أو غيرها ولا فرق بين الاب المستلم والكافر في الكراهة والام من باب أولى ولا يكره له قتل أخيه ولا جده ولا به ولا لاه (ص) ولم يضمن متأول أتلف نفسا أو مالا (ش) يعني أن الباغى اذا كان متأولا في قتاله وأتلف في حال قتاله نفسا أو مالا ثم تاب ورجع فانه لا يضمن شيئا من ذلك ولو كان ملدا لانه متأول وأما ان لم يتلفه فانه يرد له الى مالك (ص) ومضى حكم قاضيه وحده أقامه ورددني معه لثمة أو ضمن المعاند النفس والمال والذي معه ناقض (ش) الضمير في قاضيه يرجع للباغي المتأول والمعنى أن الباغى المتأول اذا أقام قاضيا حكم بشئ فانه يفسد ولا فرق في ذلك بين الحكم التام وبين ما يحتاج الى التمام ويكمله من ولي بعده من غير قضاة البغى وكذلك اذا أقام قاضيه حدها من الحدود فانه يعضى للضرر ورتة ولشبهة التأويل ولا يزهده الناس في الولايات فتضيع الحقوق ولا مفهوم لحكم بل الثبوت ونحوه كالحكم وهذا اذا كان صوابا والا فلا يعضى لانه ليس بحكم وانما نص على الحدود وان دخل في عموم الحكم لعظمته فان قيل اذا كان الحكم صوابا لا يتوهم عدم امضائه حتى ينص عليه فالجواب انه لما خرج عن طاعة الامام رعايتوهم عدم الاعتداد بحكمه خصوصا في الزكوات والحدود اذهى من متعلقات الامام واذا استعان للتأويل بذى فانه يرد الى ثمة من غير غرم على الذي بما أتلف من نفس أو مال وبوضع عن الذي ما وضع عن التأويل وأما الباغى اذا كان قتاله على وجه العناد والعصية من غير تأويل فانه يضمن ما أتلف من نفس ومال وطرف وفرج فيقتص منه ويرد المال سواء كان قائما أو فائتا وقتال الذي مع المعاند للامام نقض لعهد بوجوب استعلاله حيث خرجوا طائعين (ص) والمرأة المقاتلة كالرجل (ش) يعني أن المرأة المقاتلة مع أهل البغى حكمها حكم الرجل فان كانت متأولة فانه لا يضمن ما أتلفت من نفس ومال وان كانت معاندة فانه يضمن ذلك قال ابن شاس اذا قاتل مع الرجل بالسلاح فلا هل القتال قتلهم في القتال وان لم يكن قتالهم الا بالتحريض ورعى الحجارة فلا يقتل ولو أسرت وقد كن يقاتلن قتال الرجال لم يقتلن الا أن يكن قد قتلن بذلك أحد اقال أبو محمد يريد في غير أهل التأويل انتهى فقاد كلام ابن شاس أن المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل في حال مقاتلتها بالحجارة لا يتولاها الا الامام (قوله وقد كن) حال

(قوله ولو قاتلت بالسلح) ظاهر كلام ابن شاس هذا انه لا تقتل بعد أسرها ولو وقع أسرها حال الحرب وهذا هو المعتمد خلافه لابن الحاجب فإنه قال ان أسرت والحرب قائمة تقتل والافلا والحاصل أن ان قتلت تقتل مطلقا وان لم تقتل وظفرنا بها بعد المقاتلة لا تقتل مطلقا وان لم تقتل وظفرنا بها في حال المقاتلة فان قاتلت بالسلح قتلت والافلا (باب) (قوله ذ كفيه الردة) أي تعريفها وقوله بعد وأحكامها أي الأحكام المتعلقة بالردة وقوله والنسب الخ ظاهره أنه ذكر حقيقة السب والأحكام المتعلقة به مع أنه لم يذكر للسب تعريفا (قوله مصدر قولك رده) أي صرفه أي فهي مصدر رد المتعدي بمعنى صرفه وقوله والردة الخ المعنى والردة كما هي مصدر رده تكون اسما من الارتداد المفسر بالرجوع وقوله والارتداد الرجوع الاول أن يقدمه على قوله والردة املاء الضرع وقوله والردة املاء الضرع المناسب أن يعبر بقوله امتلاء الضرع لأنه الثابت في اللغة والحاصل أن الردة بالكسر تأتي لثلاثة أمور تأتي مصدر رده بمعنى صرفه وهو متعد وتأتي اسما من الارتداد (٢٣) الذي هو الرجوع وهو لازم وتأتي بمعنى امتلاء الضرع وهو لازم فتدبر (قوله وفي

غير البالغ خلاف) والراجع اعتبار رده ويزن على ذلك أشياء كثيرة انه لا يورث وينتقض وضوءه ولا يغسل ان مات وبعد بلوغه يقتل ما لم يتب في فائدة في أول من كفر ابليس بنسبته الجور للباري حيث قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين وليس كفره بالخالفه وامتناعه من السجود (قوله قبل أن يوقف على الدعائم) رأى أن كان الاسلام فالنصارى واليهود واقفون على الدعائم فمن أسلم منهم ثم رجع عن الاسلام فهو مرتد ويجرى عليه حكم المرتد (قوله مفصلا على أحكام الدنيا الخ) أي الأحكام الظاهرية التي يتطرق فيها الحكم أي والاسلام هو الانقياد الظاهري للأحكام بخلاف الايمان فهو عبارة عن التصديق القلبي وهو خفي لا نطلع عليه وقوله انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا أي الذي هو الانقياد الظاهري (قوله ولهذا احتج الخ)

ونحوها وأما بعد أسرها فلا تقتل ولو قاتلت بالسلح ومحلها حيث لم تقتل أحدا والافلا تقتل به ولو بعد الاسر وسواء كان قتالها بالسلح أو بالحجارة وهذا كله في غير المناولة وأما الرجل فإنه يقتل في حال قتاله سواء قاتل بالسلح أو بغيره وكذا بعد أسره وتقدم في باب الجهاد أن المرأة الكافرة اذا قاتلت بالسلح ولو لم تقتل أحدا انها تقتل ولو بعد الاسر وأما ان قاتلت بالحجارة فكذلك في البابين واحد

(باب) ذ كفيه الردة والسب وأحكامهما وما يتعلق بذلك

قال الجوهري الردة بالكسر مصدر قولك رده رد او ردة والردة الاسم من الارتداد والردة املاء الضرع من اللين والارتداد الرجوع ومنه المرتد وقال القرافي حقيقة الردة عبارة عن قطع الاسلام من مكاف وفي غير البالغ خلاف وقال ابن عرفة الردة كفر بعد اسلام تقرر بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامهما وعرفها المؤلف بقوله (ص) الردة كفر المسلم (ش) أي المتقرر اسلامه فيشمل البالغ وغيره على خلاف فيه ولا يقرر الاسلام الا بالنطق بالشهادتين والتزام أحكامهما واحتراز به عما لو نطق بالشهادتين ثم رجع قبل أن يوقف على الدعائم فإنه يؤدب فقط واحتراز بقوله المسلم مما اذا خرج غيره من ملة الى أخرى كيهودي تنصرا أو عكسه فلا يكون ردة. ويقر على ذلك كما يأتي أيضا وعدل المؤلف عن قوله كفر المؤمن الى قوله كفر المسلم وان كان الكفر انما يقابل بالايمان لكون النظر هنا مقصورا على أحكام الدنيا التي يتطرق فيها الحكم ولا قدرة للشرع على معرفة ايمان بعضهم بعضا انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا ولهذا احتج الى الكلام على الامور التي يعرف بها كفر المسلم فقال (ص) بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه (ش) مثال الصريح كقوله العزيز ابن الله ومثال اللفظ المقتضى للكفر أن يجحد ما علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة ولو جزأ منها وكذا اذا قال الله جسم متخيز ومثال الفعل المقتضى للكفر ليس الزنا وما أشبه ذلك فقوله (كألفاء مصحف بقدر وشذوذا) مثال للفعل الذي يتضمن الكفر ومثل

أي وليس قول المصنف بصريح من قبة التعريف خلافا لبراهم لان التعريف ثم بدونه (قوله لفظ المصحف يقتضيه أو فعل يتضمنه الخ) المراد يقتضيه أو يتضمنه انه يستلزم الكفر لا التضمن المصطلح عليه (قوله مثال الصريح كقوله العزيز ابن الله) أي وكالمسيح ابن الله الخ أقول لا يخفى أنه لا فرق بين ذلك وبين قوله الله جسم متخيزا وجه كون الاول من الصريح في الكفر بخلاف الثاني إذ كلاهما البارى منزعه عنه قطعاً فالناسب ما أفاده نت بقوله بأن يقول كفر بالله أو بجمعه (قوله ومثال اللفظ المقتضى للكفر الخ) أي المقتضى لقطع الاسلام وزواله (قوله وكذا اذا قال الله جسم متخيز) أي آخذ قدرا من الفراغ والمراد أنه قال جسم كالأجسام هذا هو الذي يكفر قائله أو معتقده وأما من قال جسم لا كالأجسام فهو مبتدع على الصحيح (قوله كالفاء مصحف) ومما يرتبه وضعه بالارض مع قصد الاستخفاف ويجب على من وجد به بالقدرة أن يخرج جسمه منه ولو كان جنبا (قوله يتضمن الكفر) أي قطع الاسلام أي زواله

(قوله كتاب الحديث اذا ألقاه بقذر) في خط بعض الشيوخ ولولم يكن متواترا ولا بد أن لا يكون القاءه على وجهه الخوف كان يخاف من القطع أو القتل فاذا لا يكون مرتدا (قوله وأما حرقه لكونه ضعيفا) ظاهره وان لم يشتد ضعفه أي والفرض انه مستخف مع انه يعمل به في الفضائل أقول والظاهر أنه يحمل على ما اذا اشتد ضعفه وقوله أو موضوعا أي مكذوبا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي كلام ز نظر) أي فانه نظري غير المتواتر (قوله وأما القاء كتب الفقه في القدر) أي على فرض ان لو خلت من اسم الله أو اسم نبي وذلك لان مثل المصحف أسماء الله وأسماء الانبياء الحرمات وتصغير المصحف كفران قصدا مستمرا والافلا (قوله والمراد بالقذر ما يستقر الخ) في بعض الشراح مانصه وينبغي لمؤدب الاطفال أن ينهائهم عن مسح الألواح بالبصاق انتهى والظاهر أن ينبغي هنا معنى الوجوب وقضيته ان لا كفر وظاهره سواء طرح البصاق من فيه أو أخذته واطخه به مع انه قال كالمصنف بقذر أي فيه وظاهره ولو كان القذر ظاهرا ويجاب بان التلطيح المقتضى للكفر ما كان تلطيحا يشتم منه الاستخفاف (قوله ونحوه) أي نحو المشي من كل فعل مختص بهم أي كالمشي لزيارة القسيس والتبرك به (قوله بما اذا فعله في بلاد الاسلام) قال بعض الشراح ومفهومه أن شدة في بلاد الكفر ليس كذلك انتهى وقيد أيضا بما اذا لم يكن على وجه اللعب والسخرية (قوله هذا جامع الخ) لا يخفى أن كلاما من القول والفعل تحقق به الكفر وقال هنا ان السحر جامع فظاهره أن المراد أن السحر تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل الا أن تفسيره بأنه قول يعظم به الخ يقتضي أنه قول لا غير ووقع له سرام انه من القول ووقع (٦٣) للبساطي انه فعل ثم قال البساطي بعد أنه بما

اجتمع فيه الامر أن انتهى وتبعه شارحا ويكون مراده ان السحر تارة يكون قولاً وتارة يكون فعلاً ويدرك ذلك من تعاطاه (قوله ان تعلم السحر كفر وان لم يعمل به) أقول هذا يأتي على انه يفسر بأنه قول يعظم به غير الله وتنسب اليه المقادير (قوله وقد استصوب الخ) أي فانه قال يكشف عن ذلك من يعرف حقيقةه يبدو يثبت ذلك عند الامام لانه معنى يجب به القتل فلا يحكم بها الا بعد ثبوته وتحققه كسائر ما يجب به القتل وفي الموازية في الذي يقطع أذن

المصحف كتاب الحديث اذا ألقاه بقذر أو حرقه استخفافا وأما حرقه لكونه ضعيفا أو موضوعا فلا وفي كلام ز نظر وأما القاء كتب الفقه في القدر فليس فيه الا الادب ومثل المصحف الآية أو الحرف منه والمراد بالقذر ما يستقر ولو ظاهرا كالصاق لا خصوص العذرة وكذلك يكون مرتدا اذا شد الزنار في وسطه لان هذا فعل يتضمن الكفر والزنار بضم الزاي ومثله فعل شيء مما يختص بزي الكفار ولا بد أن ينضم الى ذلك المشي الى الكنيسة ونحوه وقيد أيضا بما اذا فعله في بلاد الاسلام (ص) وسحر (ش) هذا جامع للفظ الذي يقتضيه والفعل الذي يتضمنه والمشهور أن تعلم السحر كفر وان لم يعمل به قاله مالك قال ابن عبد السلام وقد استصوب بعض المتأخرين كلام أصبغ وحكام الطرطوشي عن قدماء الاصحاب واستشكل قول مالك ان تعلمه وتعلمه كفر اه وحدان عرفة السحر بقوله هو كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى وتنسب اليه المقادير والكائنات هكذا قال في التوضيح اه واذا حكم بكفره فان كان متجاهرا به فيقتل الا أن يتوب وماله فيء وان كان يخفيه فحكمه حكم الزنديق يقتل بلا استنابة كما يأتي (ص) وقول بقدم العالم أو بقاءه (ش) يعني أن من قال ان العالم وهو ما سوى الله قديم فقد كفر لانه يؤدي الى أن صانع العالم غير الله وكذلك اذا قال ببقائه والمراد بالقدم القدم الذاتي لا الزماني وكذلك اذا شك في القدم أو البقاء للعالم فقوله (أو شك في ذلك) عطف على صريح أي أتى بما يدل على

الرجل ويدخل السكاكين في جوف نفسه ان كان سحرا قتل وان كان خلافه عوقب (قوله واستشكل الخ) لا يخفى انه لا اشكال ان فسر بانه قول يعظم به غير الله الخ فلعلم هذا المستشكل لم يطع على هذا التعريف (قوله المقادير والكائنات) لا يخفى أن المقادير كانه جمع متدرو الكائنات جمع كائنة أي ذات كائنة أي ثابتة بعد العدم ويراد بالذات نفس الشيء والعطف للتفسير وفي العبارة حذف أي ينسب اليه التأثير فيها أي أن السحر يؤثر في وجود تلك الاشياء فائدة في ما يؤخذ على حل العقود فان كان يرقه بالرقى العربية جاز وان كان بالرقى الحميمية لم يجوز فيه خلاف وكان الشيخ ابن عرفة يقول ان تسكر ومنه المنفع جاز أي لان ذلك يدل على حقيقة (قوله لانه يؤدي الى أن صانع العالم غير الله) المناسب أن يقول لانه يؤدي الى أن العالم لا صانع له (قوله وكذا اذا قال ببقائه) أي أنه لا يفنى لانه مخالف لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والمراد قال بوجوب البقاء لذاته (قوله والمراد بالقدم القدم الذاتي لا الزماني) لا يخفى أن تلك العبارة من اصطلاحات الفلاسفة فانهم يريدون بالقدم الذاتي للشيء أنه غير أثر لشيء كالله تعالى فانه لم يؤثر فيه أحد ويريدون بالقدم الزماني انه لم يكن له أول وان أثر فيه الغير كالافلاك فانهم اقدمية بالزمان بمعنى لا أول لها وليس قديمة بالذات لوجود تأثير الغير فيها فاذا علمت ذلك فنقول القول بان العالم قديم بالزمان كفر أيضا ولا يختص الكفر بالقدم الذاتي فالوجه أن مراده بالقدم الذاتي عدم الاولية وأراد بالزماني طول الزمان فيمضي للشيء مع كونه له أول (قوله وكذا اذا شك في القدم أو البقاء) المراد به مطلق التردد (قوله عطف على صريح) فيه نظر بل هو معطوف على قوله القاء مصحف ويدل على ذلك قوله

بعد فهو داخل الخ أي حيث نظر إلى قوله أي أتى بما يدل على الشك يكون من أفراد القول وحيث نظر إلى قوله أو حصل الخ فهو من أفراد الفعل في راديه ولو فعل القلب (قوله وبهذا يدفع) أي وبذلك الجواب يندفع الخ أي لأنه تبين أن الشك نارة يكون من أفراد القول وتارة يكون من أفراد الفعل وقوله وعليه فالخ لا يخفى أن هذا يدل على أن قوله بصريح الخ من جملة التعريف وأما ما جعل قوله بصريح الخ خارجا عن التعريف ويكون المعنى وذلك يكون بصريح أي ويجعل قوله أو شك الخ معطوفا على قوله بصريح الخ لما ورد اشكال (قوله وقد صرح الخ) أي وهو المعتمد وعليه فلا يحتاج إلى قيد وهو من يظن به العلم الخ (قوله تنتقل إلى شكل آخر مماثل) أي محل فيه وتكون روحه وقوله مماثل أي في النوع بأن يكون آدميا طائعا وقوله أو أعلى أي بأن لا يكون من نوع الأدنى بل أعلى كالمثل دليل ما بعده وقوله إلى شكل مماثل أي آدمي عاص وقوله أو أدنى أي من غير النوع كجمل الخ (قوله وهو تكذيب للشريعة الخ) لا يخفى أن الكفر يحصل بتقوى واحد من الجنة والنار فلا يتوهم من ظاهر العبارة توقف الارتداد على مجموع هذه الأشياء والجواب أن مرادة تفسير حقيقة التناسخ فلا ينافي أن الشخص إذا اعتقد في الجنة أو النار يكفر ثم لا يخفى أنه ربما يتوهم أنهم لما قالوا بالانتقال المذكور ولكن بعد ذلك تذهب إلى الجنة أو النار (٦٤) لا يكون ذلك كقوله أو ليس كذلك لأن كلام الشيخ أحمد حيث قال إن كانت

من مطيع انتقلت بعدموته لشكل آخر مماثل أو أعلى وهكذا إلى أن تصل إلى الجنة وإن كانت من عاص انتقلت لشكل مماثل أو أدنى كجمل أو كلب وغير ذلك إلى أن تصل للنار اه يفيد أن ذلك كفر ولعل وجه ذلك أنه معلوم من الدين بالضرورة بطلانه (قوله مع اجماع المسلمين على خلافه) أي بحيث صار معلوما ضرورة في كفر قائله وإن ادعى عدم العلم (قوله المكفون) أي من كل طائفة تقدمت قبل نبينا (قوله وما تقدم من التعليل) أي الذي هو وقوله وإن توصف أنبياء الخ (قوله الآن يقال لازم المذهب ليس بمذهب) ظاهره ولو ينامع أن اللازم إذا كان بينا يكون كفرا ولا يخفى أن اللازم هنا بين فليست بذلك (قوله أو بحاربه

الشك في ذلك أو حصل في اعتقاده الشك في ذلك أي في قدم العالم أو بقائه فهو داخل في قوله أو لفظ يقتضيه أو فعل يقتضيه وبهذا يدفع قول الشارح إن هذا ليس من الأمور الثلاثة يعني قول المؤلف بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يقتضيه وعليه فالخ الذي ذكره ليس بجامع لخروج هذا النوع منه وقوله أو شك وهو من يظن به العلم بناء على أنه يعذر في موجبات الكفر بالجهل وقد صرح أبو الحسن على الرسالة بأنه لا يعذر بالجهل (ص) أو بتناسخ الأرواح أو بقوله في كل جنس نذير (ش) يعني أن القول بتناسخ الأرواح كفر ومعناه أن كانت الروح من مطيع فبعدموته تنتقل إلى شكل آخر مماثل أو أعلى وهكذا وإن كانت من عاص فانها تنتقل إلى شكل آخر مماثل أو أدنى كجمل أو كلب أو شوهما وهكذا ولا جنة ولا نار وهو تكذيب للشريعة وكذلك من اعتقد أن في كل جنس من أجناس الحيوانات من الفردة والدود ونحوه ما نذير أي نبيا فإنه يكفر لأنه يؤدي إلى أن جميع الحيوانات تكون مكلفة وهذا يخالف الاجماع وأن توصف أنبياء هذه الاصناف بصفاتهم الذميمة وفيه من الزدراء على هذا المنصب المنيف ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه وتكذيب قائله والمراد بالامة في قوله تعالى وإن من أمة إلا خلا فيها نذير المكفون وما تقدم من التعليل يقتضي القتل بلا استتابة الآن يقال إن لازم المذهب ليس بمذهب (ص) أو ادعى شركا مع نبوته عليه السلام أو بحاربه تبي أو جوزا كتساب النبوة أو ادعى أنه يصعد للسماء أو يعانق الحور أو استحبل بالشرب (ش) يعني أن من ادعى أن شخصا من الأشخاص كان شريكا مع نبينا عليه السلام وأنه كان يوحى اليه ما عاينه يكون مرتدا وكذا سائر الانبياء المنفردين كنوح وإبراهيم عليهما السلام وكذلك من جوزا القول بحاربه الانبياء عليهم السلام لأن

نبي الخ) يحتمل أن يراد بالحاربه بالفعل وهذا انما يتحقق في زمن عيسى ويحتمل أن يراد باعتقادهم جواز حاربه تبي وهذا يتحقق في كل زمن وحمله على الثاني أقرب اليهم أن حكم الاول كذلك بطريق الاولى فهو حينئذ عطف على قدم العالم والمراد بالقول الاعتقاد وفي الكلام حذف مضاف تقديره وجوزا كذا قاله ع (قوله أو جوزا كتساب النبوة) عطف على صريح من قوله بصريح فهو عطف فعل على اسم يشبه الفعل وهو صادق بما إذا اعتقد ذلك أو قاله وأما الولاية فقال ع (ش) أي أنها كما كتساب تكون وهيبة وذكر اللقاني أنها كانت نبوة لا تكون كسبية (قوله أو أنه كان يوحى اليه ما عاينه) أي ادعى الاولى والثانية والمعنى واحد أي ادعى مشاركة مسجلة للنبي صلى الله عليه وسلم في النبوة أي أنه كان يوحى اليه ما عاينه أي أن كل واحد مني مستقل بجهلهما منهما وكذا لو ادعى أن النبوة شركية بينهما أي أنهما بمثابة تبي واحد ويمكن جعل الطرف الاول على هذا وجه الطرف الثاني على ما قلنا أولا (قوله كنوح وإبراهيم الخ) انظر قوله وإبراهيم مع نبوة لوط في زمنه وهو ابن أخي إبراهيم واسمه هاران قيل ونبي اسمعيل واسحق ابناه في زمنه فليحرر كما في غيب وأنت خير بان ظاهر عبارته كفر من ادعى شركة نوح ولو كان جاهلا ولا لعل وجهه أنه مخالف للقرآن المفيد أنه كان وحده وكذلك يكفر من ادعى مكالمته الله أو مجالسته أو قال ولي من الاولياء أنا الله فإنه يستتاب في ذلك كله وكذلك يرتد إذا ادعى

رؤية الله البصيرة لان ذلك جائز عقلا ممنوع شرعا اذ لم يقع لاحد في الدنيا سوى النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الاسراء الا ان القافي في شرح جوهرته نص على الخلاف في كفر من ادعى المشاهدة في الدنيا وعز القول بكفره الكواشي والمهدوي وأما اذا ادعى رؤيته بقلبه فلا يرتد ^(١٩٠٤) فرع ^(١٩٠٥) لو قذف الحور العين فانه يقتل بالسيف مالم يتب ويحتمل ولو تاب (قوله ولو قال أوجب حكما الخ) فيه قطر عياض أجمع المسلمون على تكفير كل من استحل القتل أو شرب الخمر أو الزنا أو شيئا مما حرم الله بعد علمه بتحريره انتهى فعمم ما علم من الدين ضرورة وغيره ولذا قيد بالعلم اذ لو كان خاصا بالضرورة ما قيد بالعلم قاله محشي تن (قوله وأي بكرا الخ) أي انه اذا أنكر ذات أبي بكر لا يكفر بخلاف ما اذا أنكر صحبته لو ورد القرآن به لان لازم المذهب ليس بذهب (١٩٠٥) (قوله بخلاف انكار مكة الخ) انما كفر من أنكر ذلك لما فيه من تكذيب القرآن

مخاربتهم محاربة الله تعالى ومن حارب الله تعالى فقد كفر وكذلك من قال ان النبوة مكتسبة وهو الباطل بصفاء القلب الى مرتبتها لان ذلك يؤدي الى توهين ما جاء به الانبياء وكذلك من ادعى انه يصعد الى السماء أو يعانق الحور وكذلك من يقول انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وكذلك من اعتقد بقلبه ان شرب الخمر أو الزنا وما أشبه ذلك من كل محرم مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة حلال ولو قال أوجب حكما علم من الدين ضرورة لكان أحسن اذ مثله ما اذا جحد باحدا ما علم من الدين بالضرورة كإباحة كل العنب ويخرج ما علم ضرورة وليس يحكم ولا يتضمن حكما ولا تكذيب قرآن كإنكار وجود بغداد وأي بكر وعمر وغزوة تبوك بخلاف إنكار مكة وإنكار غزوة بدر وخيبر وانظر إنكار وجود بيت المقدس (ص) لا بامانه الله كافر اعلی الاصح (ش) يعني أن من دعا على شخص من المسلمين بان قال أمانه الله على الكفر فانه لا يكون كافرا بذلك على أصح القولين لانه انما أراد التغليظ عليه في الشتم وإرادة الكفر لم تكن مقصودة وبعبارة لا بامانه الله كافر اقله لغيره أو لنفسه لانه وان قاله لنفسه ما مقصوده الا الدعاء (ص) وفصلت الشهادة فيه (ش) يعني أن من شهد بكفر شخص فانه لا بد أن يبين الوجه الذي كفر به أي يجب على الشاهد أن يقول كفر بالنبي الفلاني وبينه ولا

بمحله ^(١٩٠٦) واستتيب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش ومعاقبة وان لم يتب فأن تاب بالاقتيال (ش) يعني أن المراد عن الاسلام أصليا أو طارئا يجب على الامام أو على نائبه أن يستتبيه ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش ولا معاقبة وان لم يتب بقتل بغروب الشمس من اليوم الثالث لافرق بين الحر والعبد والذكر والانثى ويظم من ماله زمن رده وأما ولده وعياله فانه لا ينفي عنهم من ماله زمن رده لانه معسر بسبب الردة فقوله وان لم يتب مبالغة في قوله بتلا جوع وعطش ومعاقبة ولا يصح أن يكون في قوله واستتيب ثلاثة أيام لانه يقتضي أنه يطلب منه التوبة ولو تاب لان المعنى حينئذ واستتيب ثلاثة أيام سواء تاب أم لا الا أن يحمل قوله وان لم يتب على معنى أنه قال لم أتب فيصح جعل المبالغة في قوله واستتيب ثلاثة أيام ولا يحسب اليوم الاول ثم ان الثلاثة تحسب من يوم ثبوت الكفر عليه لا من يوم الكفر ولا من يوم الرفع قاله الشيخ كريم الدين عن تقرير وهو مقتضى القواعد وعلى هذا لا يحسب اليوم الذي وقع فيه الثبوت لما تقر بأن الايام هنا لا تلتحق وانما كانت الاستتابة ثلاثة أيام لان الله أخر قوم صالح ذلك القدر فيكونها ثلاثة واجب فلو حكم الامام بقتله قبل الثلاثة الايام مضى لانه حكم بمختلف فيه (ص) واستبرئت بحیضة (ش) يعني أن المرأة اذا رثت وكانت متزوجة أو مطلقة طلاقا

الكفر لم تكن مقصودة) مفهومه أنه لو قصدها لكفر وهو كذلك لان الرضا بالكفر كفر (فسوله ما مقصوده الا الدعاء) الاحسن أن يقول ما مقصوده الا التشديد على نفسه وليس مقصوده طلب ذلك حتى يكون ذلك رضامنه بالكفر لان الرضا بالكفر كفر وهذا بخلاف قوله لكافر أمانك الله على ما تختار بالمئة فوق وأما اذا قاله بالمئة التحتية فلا شيء عليه لا يقال يمنع كون الرضا بالكفر كفرا ضرب الجزية على الكفار والرضا منهم بذلك على الكفر لا نأقول المصلحة وهي طمع اسبلامهم

(٩ - خشي ثامن) ولو بحسب ما يشاء الدفهم اقتضت ذلك فلا يرد انتهى له عن تقرير (قوله مبالغة الخ) وظاهر البساطي مبالغة في قوله ولا معاقبة ^(فائدة) لا يقبل سبق اللسان بالكفر فلا يعذر بذلك قاله السيوطي في شرح حديث انما الاعمال بالنيات انتهى (قوله مبالغة الخ) أي انه اذا تاب أي انما الانجوعه ولا نعطشه ولا نعاقبه بل وان لم يتب هذا معناه ثم لا يخفى أن هذا لا يتوهم خلافة حتى يحتاج للنص عليه أصلا نعم ربما يظهر في المعاقبة فقط أي أنه اذا تاب يرتفع عنه القتل لكن ربما يتوهم أنه يؤدب لا قترائه أو لا فظهم من ذلك صحة ما قاله البساطي وقوله الا أن يحمل الخ أي انه اذا قال أتوب أي وعذبت التوبة فلا يترك بل يكرر عليه طلب التوبة حتى يتوب الا أنك خبير بان هذا وارد على الاول لان أصل المعنى واستتيب الخ (قوله لانه حكم بمختلف فيه)

de la constatation de l'infraction de la sanction pénale (578)

أى وذلك لان ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات انتهى (قوله فانم لا تقتل حتى تستبرأ بحيضة) وهذا اذا كانت تحيض ولوفى كل خمس سنين فأكثر وأمان كانت لا تحيض اضعف أو اياها مشكوك فيه فلا تستبرأ الا ان كانت ممن يتوقع جلاها وحينئذ فانها تستبرأ بثلاثة أشهر الا أن تحيض في أثناءها وكل هذا فيمن لها زوج أو سيد مرسل عليها والا فلا استبراء الا أن تدعى جلا واختلاف أهل المعرفة في ذلك أو شكوا ذكره عج (قوله بمجرد ارتداده الخ) ضعيف فقوله ويأتى أن الراجح مقابله (قوله وهو كذلك عند أبي الحسن الخ) يفيد أن المسئلة ذات خلاف ولكن كلام أبي الحسن هو المعتمد (قوله كذلك) أى يكون كونه بعد الاستتابة فيكون ماله فيما وليس للورثة (قوله على المذهب الخ) مقابله ما ذكره صاحب (٢٦٦) النوادر وابن يونس قال ابن القاسم وأما ما ورد في حال الارتداد فان أدركوا قبل

أن يحتلوا أو تحيض النساء فليجبروا على الاسلام وان لم يدركوا حتى كبروا وصاروا رجالا ونساء رأيت أن يقرروا على دينهم لانهم انما ولدوا على ذلك (قوله كان ترك الخ) جعل الشارح ضمير ترك لولد المرتد ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على المرتد يغفل عنه ويولد له ولد وهو مرتد فانه يحكم باسلامه ويحجر على ذلك (قوله كان هرب لدار الحرب) أى بعد قتله الحر المسلم ثم أسرناه بعد ذلك فانه لا يقتل فودا ويقتل لردته وان أسلم قتل قصاصا (قوله وبه يعلم أن الاستثناء منقطع) أى لان قوله الاحد الفرية معناه أن حد القذف لا يسقط وحد الفرية الذي حكم بانه لا يسقط ليس مالا من الاموال فتدبر (قوله أو على عبد) شمل المكاتب وغيره (قوله ثم هرب لدار الحرب) فيه تخصيص للمسئلة بالهارب مع أنها عامة فيه وفي غيره كما أفاده المحققون والمراد بالفرية الكذب وسمى فرية لانه كذب عند الشارع وان احتمل كونه في نفسه حقا (قوله لما يلحق الخ) أى فيجد للقذف ويقتل بعد ذلك (قوله وهي لا تحمّل عبدا) أى مطلقا عبدا أو خطارا (قوله والخطأ على بيت المال) لا يخفى أنه لا فرق في هذه

رجعا أو كانت سرية فانم لا تقتل حتى تستبرأ بحيضة واحدة وما زاد عن الحيضة بالنسبة الى الحر فانه تعبد لا يحتاج اليه وأما اذا ارتدت وهي مرضع فانها لا تقتل حتى يوجد من يرضع ولها ويقتل غير أمه قاله ابن القاسم (ص) ومال العبد للسيد والافقي (ش) يعنى أن العبد المسلم اذا ارتد فان ماله يكون لسيدته بمجرد ارتداده يأخذه بالملك لا بالارث ويأتى أن الراجح أنه يرجع ماله له اذا تاب عند قوله وان تاب فانه له وان كان المرتد حرا ومات أو قتل على رده فان ماله يكون فيما يحل به بيت المال ليس لورثته منه شيء وظاهره ولو كان له ورثة كفار وظاهره ولو ارتد في مرضه وقتل وهو كذلك عند أبي الحسن فيما اذا قتل قاله بعض وينبغي أن الموت في زمن الاستتابة كذلك واذا مات من يرثه المرتد في حال رده فانه يرثه من يستحق ارثه من أقاربه ومواليه واذا أسلم لا يسترجع له (ص) وبقي ولده مسلما (ش) يعنى أن المرتد اذا قتل على رده فان ولده الصغير يبقى على الاسلام ولا يتبع أباه في رده لان التبعية للاب انما تكون في دين يقر عليه وبعبارة وبقي ولده مسلما أى حكم باسلامه صغيرا كان أو كبيرا ولقبيل الردة أو بعدها على المذهب وقوله (كان ترك) تشبيهه فيما قبله أى كما اذا ترك ولد المرتد أى غفل عنه حتى بلغ فانه يحكم باسلامه فان ارتد بعد بلوغه أجرى عليه حكم المرتد (ص) وأخذ منه ما جنى عبدا على عبدا وذمى لا حرم مسلم كان هرب لدار الحرب الاحد الفرية (ش) أى من مال المرتد وبه يعلم أن الاستثناء منقطع والمعنى أن المرتد اذا جنى عبدا على ذمى أو على عبدا أو خطا بعد رده أو قبلها فانه يؤخذ من ماله قيمة العبد ودية الذمى وأما لو جنى عبدا على حرم مسلم فانه لا يؤخذ منه شيء لذلك من ماله لان حده القود وهو يسقط بقتله لردته كما اذا هرب المرتد لدار الحرب وقد كان قتل حراما مسلما فانه لا يؤخذ من ماله شيء لذلك واذا رجع قتل للردة ان لم يسلم وللقتل ان أسلم واذا قذف المرتد شخصاً في بلد الاسلام ثم هرب الى بلد الحرب ثم أسر بعد ذلك فان جدد القذف وهو المراد بالفرية لا يسقط عنه لما يلحق القذف من المعرة وأما اذا قذفه في بلاد الحرب ثم أسر بعد ذلك فان حد الفرية يسقط عنه وان رجع الى الاسلام فلا مفهوم لقوله عسدا بالنسبة للعبد لان بيت المال من العاقلة وهي لا تحمّل عبدا وانما ذكر العبد لاجل الذمى لان خطاه في بيت المال كالمسلم (ص) والخطأ على بيت المال كاخذه جنابة عليه (ش) يعنى أن جنابة المرتد خطأ على الذمى وعلى الحر المسلم على بيت المال كما أن بيت المال يأخذ أرش الجنابة عليه من جنى فكما يغرم عنه بأخذه ماله فعليه ما عليه وله ماله وأما على العبد سواء كان عبدا أو خطا في مال المرتد (ص) وان تاب فانه له (ش) يعنى أن المرتد اذا تاب ورجع للاسلام فان ماله يرجع له على المشهور وظاهره ولو عبدا لان الراجح أن المرتد لا يكون

المسائل بين جنابته على نفس أو جزء حسى أو معنوى انتهى (قوله كما أن بيت المال الخ) ولا يقتصن ممن جنى عليه ولو بنفس عبدا أو كافرا لان شرط القصاص أن يكون المجنى عليه معصوما (قوله ففي مال المرتد) أى لان العاقلة التي من جملتها بيت المال لا تحمّل قيمة العبد والذمى والعبد انما يفترق في الخطا دون العمد فانهم ما سوا في الاخذ من مال المرتد (قوله لان الراجح أن المرتد الخ) أقول لا يخفى أن الحجر عليه بنفس الارتداد لا ينافى أنه اذا أسلم يكون ماله له وبعد كتمى هذا رأيت النقل عن ابن مزيوف حيث قال هذا أى كلام المصنف يدل على أن مال المرتد ينزع منه بنفس الردة وبوقف حتى يعلم حاله انتهى فله الحمد وكتب بعض الشيوخ ما يوافقه حيث

نقل عن التوضيح أن المشهور أنه يحجر عليه بنفس الارتداد (قوله وان كانت على ذمي) ٣ نسخة شيخنا عبد الله المغربي صواب وهي وان كانت على ذمي ففي ماله في العمد وعلى عاقلته في الخطا (قوله فيما اذا مات على رده) أي وأما لو تاب ورجع للإسلام فانه يقدر كالمسلم في جنائنه (قوله لا الصادرين عليه) أي في حال رده أي فان هذه قد تقدمت في قوله كاخذه جنابة عليه أي فائها تكون في بيت المال ويعتبر مرتدا على حاله ولا يقدر كالمسلم (قوله هو الزنديق) أي عند الفقهاء وقوله المسمى بالمنافق أي في العصر الاول كما أفاده بعض الشراح (قوله ولا تقبل توبته) أي بحيث لا تقبله ولا تقبل توبته من حيث تغسيله والصلاة عليه (قوله لا بلا طلب الخ) أي لان ذمي الطلب لا ينفى القبول مع أنه لا يقبل منه توبة حيث ظهر عليه قبلها (٦٧) (قوله يعني أن المستسر اذا قتل) أي ولو قتل انسان

غير الحالك (قوله وكذا بعده ان غير الحالك) أي وأما ان لم يتب بل استمر مصرا فلا يكون ماله لوارثه لانه صار كالمترد يكون ماله لبيت المال (قوله وسواء كانت توبته قبل الاطلاع) أي وهي حينئذ تنفعه في عدم القتل وقوله أو بعده أي وهي حينئذ لا تنفعه في عدم القتل بل يقتل ولا بد (قوله وينبغي أن يكون مثله الخ) أي مثل ما اذا مات قبل الاطلاع عليه فان ماله يكون لوارثه أي ويقتل حينئذ حدا كما يفاد من كلامهم فيما سألني (قوله وقال أسلمت عن ضيق) أي خوفا من غم أو عذاب (قوله وأعاد مأموه) أي ولو أسلم ذلك الامام بعد ذلك حقيقة (قوله وفيه نوع تكرار الخ) انما قال نوع تكرار ولم يقل تكرار لانه ليس تكرار حقيقة وذلك لان البطلان غير الاعادة وان لزم منه الاعادة فباعتبار ذلك اللزوم وانه ليس عينه لم يكن تكرارا حقيقة بل نوع من التكرار (قوله أي لم يلتزم أركان الاسلام) أي من صلاة وصوم وزكاة وحج وهذا التفسير جواب عن اعتراض على

بنفس الارتداد محجور عليه فلا ينزع منه المال رقيقا كان أو حرا كما يؤخذ من كلام الشارح في حل قوله وأخذ منه ما جنى الخ (ص) وقدّر كالمسلم فيهما (ش) ضمير التثنية يرجع للعمد والخطا والمعنى أن المرتدا اذا جنى في حال رده جنابة عمدا أو خطأ فانه يقدر فيهما بعد توبته كالمسلم فان كانت الجنابة عمدا على المسلم كان عليه القود وان كانت خطأ كانت الذية على عاقلته وان كانت على ذمي ففي ماله في العمد وعلى عاقلته في الخطا وما مر في جنائنه على العبد والذمي والحرة والمسلم عمدا أو خطأ فيما اذا مات على رده وأما لو جنى عليه في حال رده فلا يقدر مسما بل مرتدا وفيه ثلث خمس دية المسلم وبعبارة الضمير في فهم ما يرجع للعمد والخطا الصادرين منه لا الصادرين عليه في حال رده وقول الشارح ويحتمل الصادرين منه أو عليه فيه نظر (ص) وقيل المستسر بلا استتابة إلا أن يجيء ثائبا (ش) المستسر هو الزنديق المسمى بالمنافق يعني أن المستسر يقتل ولا تقبل توبته اذا ظهر ناء عليه قبل توبته اختيارا وسواء كان مستسرا بكفر أو بسحر فلو جاء اليه ثائبا قبل الظهور عليه فان توبته تقبل فقوله بلا استتابة أي بلا قبول توبة لا بلا طلب توبة فالسين ليست للطلب (ص) وماله لوارثه (ش) يعني أن المستسر اذا قتل فان ماله يكون لوارثه ان مات قبل الاطلاع عليه وكذا بعده ان تاب وسواء كانت توبته قبل الاطلاع عليه أو بعده وان كانت توبته بعد الاطلاع عليه لا تسقط قتله وينبغي أن يكون مثله ما اذا أنكر ما شهدت عليه به البينة من الزندقه (ص) وقبل عذر من أسلم وقال أسلمت عن ضيق ان ظهر كأن توضأ وصلى وأعاد مأموه (ش) المشهور أن من أسلم من الكفار ثم ارتد وقال انما كان اسلامي لاجل عذر حصل لي وظهر عذره بقرينة فانه يقبل منه وقد عدا اذا لم يقم على الاسلام بعد ذهاب الخوف عنه وأما ان لم يظهر عذره فهو مرتد كما اذا توضأ وصلى اماما من صحبه من المسلمين فلما أمن أظهر الكفر وقال انما فعلت ذلك لاحصن نفسي ومالي بالاسلام فانه يقبل منه ذلك اذا أشبه ما قاله ومن صلى خلفه يعبد ما صلى أبدا وفيه نوع تكرار مع ما مر له في الصلاة عند قوله وبطأت باقتداء من بان كافرا الخ (ص) وأدب من تشهد ولم يوقف على الدعاء (ش) يعني أن الكافر اذا أتى بالشهادتين ثم ارتد والحال انه لم يوقف على الدعاء أي لم يلتزم أركان الاسلام فانه لا يقتل وانما عليه الادب فقط قال الناصر اللقاني وانما كان التزام الدعاء ركنا لان الايمان هو التصديق الرسول عليه السلام بما علم بحجته به ضرورة وما علم بحجته به ضرورة أقوال الاسلام وأعماله المبني عليها لم يلتزمها لم يصدق بها فلم يكن مؤمنا

المصنف وحاصل الاعتراض ان الوقوف هو الاطلاع فظاهره انه اذا اطاع ولم يلتزمها لا يقبل عذره مع انه يقبل وحاصل الجواب أن المراد بالوقوف الالتزام فعني ولم يوقف ولم يلتزم ثم لا يخفى أن هذا تفسير مراد لغير مدلول اللفظ قال العلماء وهذا فيمن يجهل الدعاء وأما من لا يجهل ذلك فانه يكون مرتدا كما لو تربي بين أظهر المسلمين كائنصارى واليهود (قوله قال الناصر اللقاني) واسمه محمد (قوله بما علم بحجته به) أي تفصيلا فيما علم تفصيلا واجمالا فيما علم اجمالا (قوله أقوال الاسلام الخ) لا يخفى أن الاسلام هو الانقياد الظاهري للمبني على الاذعان الباطني فعني الاضافة في قوله أقوال الاسلام الخ أي الاقوال والافعال الدالة على أنه منقاد ظاهر الانقياد امام بنياعلى انقياد باطني الذي هو التصديق فالاقوال كقراءة الفاتحة في الصلاة وقوله المبني عليها أي أن الاسلام مبني على تلك الاقوال ٣ (قول المحشي نسخة شيخنا عبد الله الخ) هذه النسخة المطبوعة موافقة لنسخة شيخه فليست نسخة المحشي اه

والافعال أي مدرك بها فهي دالة عليه وقوله فمن لم يلتزمها لم يصدق به وذلك لان التصديق هو الانقياد الباطني فاذا لم يلتزمها لم يكن
عند انقياد باطني وقوله فلم يكن مؤمنا ولا مسلما أما كونه ليس مؤمنا فلا تنفقاء التصديق الذي هو الانقياد الباطني الراجع لقول
نفساني كآمنت وقوله ولم يكن مسلما أي لفقد الدال عليه وهي الاقوال والافعال كما تقدم وقوله وهذا القدر لا بد منه الاولي أن
يقول فهذا القدر لا بد منه أي لا بد في تحقق الايمان من التصديق تفصيلا فيما علم تفصيلا وبهذا يتبين أن كلام الشارح لا يتم الا
بزيادة ما قلناه في حله أورد تفصيلا فيما علم تفصيلا ومفاد ذلك أنه اذا نطق بالشهادتين وصدق اجمالا ثم لحقه الموت أنه لا يغسل ولا يصلى
عليه لانه لم يكن مؤمنا ولا مسلما والظاهر أنه يصلى عليه ويغسل ثم لا يخفى أن هذا يقتضي ان من لم يصدق بالانبياء الذين في القرآن
بان كان جاهلا بهم اذا سئل عنهم يقول لا أدري يكون كافرا لانه لم يكن عنده العلم التفصيلي مع أنه لا يكفر الا بانكار ذلك (قوله الا أن
ظاهر كلام اللخمي الخ) أي نقضية كلام (٦٨) اللخمي أنه اذا رجع قبل الوقوف على الدعاء ثم أنه لا يقبل عذره ولا بد من قتله

ولا مسلما وهذا القدر لا بد منه الا أن ظاهر كلام اللخمي وغيره انه يكفي الايمان بها اجمالا بان
يصدق بان محمد رسول الله والتصديق بالرسالة تصديق بما جاء به اجمالا والذي ذكره المنيطي
لا بد من التصديق به تفصيلا فتأمل ثم شبه في الادب قوله (ص) كساحر ذي أن لم يدخل ضررا
على مسلم (ش) يعني أن الساحر الذي يؤذ بآذ الساحر المسلمين ولم يدخل عليهم ضررا بسحره
وأما ان أدخل عليهم ضررا بسحره فانه يقتل لنقض عهده ولا يقبل منه الا الاسلام كمن سب
النبي عليه السلام وظاهره أي ضرر كان قال الباجي وان مخرأه لدينه فانه يؤذ بالان
يقتل أحدا بسحره فانه يقتل به وبعبارة وينبغي انه اذا أدخل بسحره ضررا على مسلم أن يجري
فيه على حكم من نقض عهده فيخير الامام فيه بين القتل والاسترقاق أو ضرب الجزية لانه
يتعين قتله الا أن يسلم كما نقله الشارح عن الباجي (ص) وأسقطت صلاة وصياما وزكاة وحجها
تقدم (ش) يعني أن المكلف اذا فرط في العبادات قبل رده من صلاة أو صيام أو زكاة ثم تاب
ورجع للاسلام فانه لا يؤمر بقضاء ذلك وتسقط عنه لان الاسلام يجب ما قبله وصار كالكافر
الاصلي يسلم الا أن ولم يجزه ما فعله قبل الردة من الحج بل عليه حجة الاسلام وبعبارة وأسقطت
صلاة وصياما وزكاة فاعلمت أم لا الا أن لم تفعل أسقطت قضاءها وان فعلت أسقطت ثوابها
وقوله وحجها تقدم هذا فعل قطعا وعليه قضاءه لان وقته باق فضلة الصوم والصلاة والزكاة عنه
وصلة الحج له وينبغي أن تنبذ هذه الامور بما اذا لم يقصد بالردة اسقاطها والام تسقط معاملته
بنقيض قصده وقد نقله المشد الى عن ابن عرفة في الاحصان قوله وحجها الخ بخلاف عتقه
وتدبيره واستيلاؤه المتقدم فلا تسقطه والظاهر أن الوقف كذلك (ص) ونذرا وكفارة وعينا
بالله أو بعق أوظهار (ش) يعني أن التوبة تسقط عن المرتد هذه الامور سواء حنث فيها أم لا
كان العتق معينا أم لا والتفصيل ضعيف (ص) واحصانا ووصية (ش) يعني أن التوبة من
الردة تسقط الاحصان لاحد الزوجين وبأنتقان الاحصان اذا أسلموا ومن زنى منهما بعد
رجوعه للاسلام لم يرجع حتى يتزوج واذا أوصى بوصايا ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام فان توبته
تسقط ما أوصى به قال فيهما اذا قيل على رده عتقت أم ولده من رأس المال وعتق مدبره في

وأقول يمكن الجمع بان مراد اللخمي
بذلك انه يكفي في جريان الاحكام
بحيث انه اذا مات عقب ذلك أي
عقب تصديقه قبل الاطلاع انه
يغسل ويصلى عليه ويورث برته
المسلمون وهذا لا ينافي قوله انه اذا
رجع قبل الوقوف على الدعاء يقبل
عذره ولا تنقضه (قوله فتأمل)
أمر بالتأمل لما في المقام من البحث
كاتبين (قوله وظاهره أي ضرر
كان) أقول ان السحر ضرر فقوله
ان لم يدخل ضررا تناقض ويمكن
أن يقال انه فعل معه السحر الذي
شأنه أن يترتب عليه الضرر فقد
أنه لم يحصل ذلك الضرر الذي شأنه
أن يحصل عادة (قوله لان وقته
باق) ومثله من أدى صلاة في أول
وقتها ثم ارتد ثم رجع للاسلام قبل
خروج وقتها فانه يجب عليه فعلها
وكذا كل عبادة فعلت ورجع
للاسلام قبل خروج وقتها (قوله
وينبغي أن تنبذ هذه الامور) أي
التي أفاد المصنف ان الردة تسقطها

الثلث

فيشمل قوله بسد ونذرا الخ (قوله فلا تسقطه) أي سواء أسلم أو قتل على رده فيخرج المدبر من ثلثه

وأم الولد من رأس ماله ويستمر الوقف موقوفا (قول المصنف أوظهار) ظاهره الحرف فيكون معطوفا على قوله بعق ويكون ساكتا عن
تخيير الظهار أي بدون عيين كان يقول أنت على كظهار أي (قوله يعني ان التوبة الخ) لا يخفى ان الردة هي المسقطه لا التوبة
والجواب أنه لما كان الاثر لا يظهر الا بعد التوبة أسند الاسقاط اليها (قوله سواء حنث فيها أم لا) أي حنث في حال الردة كما أفاده غيره
أي وأما لو حنث في العتق قبل الردة فقد تم العتق بمثابة تخيير عتقه قبل رده وحاصل ما في المقام أنها تسقط هذه الامور حنث فيها أم لا
وكذا تسقط الظهار المنجز فهي تسقط الظهار المنجز واليمين بالظهار وكفارة الظهار حيث وحيث فيه (قوله والتفصيل ضعيف) أي
ان ابن كنانة يفصل أي يقيد العتق بغير المعين وأما المعين فقد انهدم عليه في ماله حتى يعين فلا يسقط (قوله تسقط الانحصان) أي
البكائن في نفسه وأما تحصينه للزوجة فلا يسقط بارتداده لانه في الغير وكذا عكسه

(قوله وأما لو ارتد الوهاب الخ) أي بعد حيازة الهبة كما في غلط بعض الشيوخ والصواب قبل الحيازة كما يفهم من كلام بعض الشراح ومعناه لا يحكم ببطلانها بل توقف فإن قتل على رده أو مات على رده بطلت وإن أسلم صحت وقوله الأعلى قول سحنون فيه أن الحجر بنفس الارتداد لا ينافي الصحة إن رجع للإسلام (قوله لا طلاقا) الفرق بين الطلاق والظهار أن الظهار فيه كفارة فاشبه الإيمان وأما عين الطلاق كقوله على الطلاق لا أفعل كذا ثم ارتد قبل حنثه فإن الردة تسقطها (٦٩) (قوله وردة محلل) بالرفع عطف على فاعل أسقطت المستتر فيه مع مراعاة النفي

(قوله فإنه يجوز له أن يتزوجها قبل رجوع) أي والموضوع أنه طلقها ثلاثا قاله سيدي أحمد مالم يقصدا بارتدادهما التحليل فلا يحلان إلا بعد رجوع بقي ما إذا ارتدت المرأة فقط وقد كان طلقها ثلاثا ثم رجعت للإسلام فإن ردتا لا تسقط الطلاق الثلاث كما أفهمه كلامه بعد فالحاصل أنه لا يحصل إسقاط إلا إذا ارتدا معا لأن حصل من أحدهما (قوله بناء على أنه الكفر كله واحدة) فيه نظر بل ولو قلنا أنه محلل واللام يحتاج للجواب عن الحديث المذكور وقوله وأقر الخ أي ولو إلى مذهب المعتزلة أو الدهرية ولكن تؤخذ منه الجزئية عما عدا كان عليه قبل (قوله بإسلام أبيه) الباء الأولى متعلقة بحكم صفة لا تعليلية والثانية للسببية والتعليل فلم يتعلق حرفا جر متحذا اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله وكذا بإسلامه استقلالاً) هذا خارج عن المصنف (قوله أي لم يميز الثواب من العقاب) رد ذلك عجي بأن الذي ينبغي أن يفسر به أن يقال عقل الإسلام ديناً يتبين به وفائدة الحكم بإسلام من ذكر الحكم برده بعد البلوغ إن امتنع وذكروا أنه مفهوم غير شرط (قوله إلا المراهق)

الثالث وبطلت وصاياه انتهى وسواء قتل على رده أو مات أو تاب وأما لو ارتد الوهاب فينبغي أن لا تبطل الهبة الأعلى قول سحنون أنه يحجر عليه بنفس الارتداد (ص) لا طلاقاً وردة محلل بخلاف ردة المرأة (ش) يعني أن التوبة من الردة لا تسقط الطلاق الذي صدر منه قبل رده فإذا طلقها ثلاثاً ثم ارتد رجع للإسلام فإنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فلو تزوجت بغيره في زمن رده حل له وهذا مالم يرتد أمعافاً فإن ارتد أمعافاً رجع للإسلام فإنه يجوز له أن يتزوجها قبل رجوع لان أثر الطلاق قد بطل بالردة وكذلك إذا ارتد المحلل للبتوتة ثم رجع للإسلام أو لم يرجع فإن تحليلها يسقط بتوبتها ولا تحل للاول إلا بعد رجوعه ولو كان لم يتزوج بعد طلاق الاول لأنها أبطلت فعلها في نفسها وهونكا حها الذي أحلها كما أبطلت نكاحها الذي أحصنها (ص) وأقر كافر انتقل لكفر آخر (ش) يعني أن الكافر إذا انتقل من كفر إلى كفر آخر فانا لا نتعرض له ونقره على ذلك بناء على أن الكفر كله واحدة وحديث من يدل دينه فاقبلوه محمول على دين يقر عليه وهو دين الإسلام وهو الدين المعبر شرعاً ومفهوماً كافر أن المسلم لا يقر إذا انتقل للكفر ومفهوماً لكفر أنه لو انتقل للإسلام يقر وهو كذلك (ص) وحكم بإسلام من لم يميز أصغراً أو جنوناً بإسلام أبيه فقط (ش) يعني أنه يحكم بإسلام الولد الذي لم يميز بسبب إسلام أبيه فقط وعدم تمييز الولد أملاً لجل صغره أو لاجل جنونه ولو بالغ أو غير الأب لا يحكم بإسلام الولد بسبب إسلامه على المشهور وكذلك يحكم بإسلام الولد المميز الذي لم يراهق بسبب إسلام أبيه فقط وكذا بإسلامه استقلالاً على ظاهر المذهب والمراد بالأب دينية قوله وحكم الخ ويجبر بالقتل إن امتنع بعد البلوغ وقوله لم يميز أي لم يميز الثواب من العقاب أو القربة من المعصية (ص) إلا المراهق والمستروك لها فلا يجبر بقتل إن امتنع ويوقف أثره (ش) هذا مستثنى من قوله وحكم بإسلام من لم يميز والمعنى أنه لا يحكم بإسلام المراهق تبعاً لإسلام أبيه وكذلك من أسلم أبوه وهو صغير وغفلنا عنه إلى أن بلغ سن المراهقة فإنه لا يحكم بإسلامه تبعاً لإسلام أبيه وإذا لم يحكم بإسلام كل وامتنع من الإسلام فإنه لا يجبر بالقتل قال مالك في المدونة ومن أسلم وله ولد مراهق من أبناء ثلاث عشرة سنة وشبه ذلك ثم مات الأب وقف ماله إلى بلوغ الولد فإن أسلم ورثه واللام يرثه وكان المال للمسلمين ولو أسلم الولد قبل احتلامه لم يتحمل أخذ ذلك حتى يحتلم لان ذلك ليس بإسلام ألا ترى أنه لو أسلم ثم رجع إلى النصرانية أكره على الإسلام ولم يقتل ولو قال الولد لا أسلم إذا بلغت لم ينظر إلى ذلك ولا بد من إيقاف المال إلى احتلامه فقوله إلا المراهق من المراهقة وهي المقاربة لأنه قارب البلوغ وقوله فلا يجبر بقتل إن امتنع مفرع على ما قبله كما هو فهم منه أنه يجبر بغير القتل كالتهديد والضرب وهو كذلك (ص) ولا سلام سائيه إن لم

أي المميز (قوله والمتروك لها الخ) في كلام المواق والشيخ عبد الرحمن أنه لا فرق في المتروك لها بين المميز وغيره وأما المراهق عند إسلام أبيه فلا يكون إلا ميمناً فلا يستثناء فيهما ليس على طريقة واحدة (قوله وإذا لم يحكم الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف فلا يجبر الخ جواب شرط مقدر (قوله بإسلام كل) أي من المراهق والمتروك لها (قوله ألا ترى أنه الخ) هذا يعارض ما تقدم من أن إسلامه معتبر وقد تقدم بيان فائدة والمسئلة ذات قولين والحاصل أن مذهب المدونة أنه لا عبرة بإسلامه قبل البلوغ وأنه لو أسلم ثم رجع إلى النصرانية جبر بالضرب ولم يقتل وما صححه ابن الحاجب من الحكم بإسلامه وأنه يحكم برده بعد البلوغ إن امتنع ٣ وهو الرابع ٣ قوله وهو الرابع كذا بالنسخ والظاهر إسقاط الواو

(قوله وهو عام الخ) لا يخفى أنه على كل شارحنا يكون المصنف ذا كرا القولين فشي في باب الجنائز على قول وهما على قول ومن المعلوم أن رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره فيها إذا كانت الروايتان في المدونة متفقتا تقدم يكون هو الراجح وما هنا خلافاً فيه وذهب عجم إلى أن ما تقدم في كتابي صغير وما هنا في مجوسي صغير فلا معارضة وان قول المصنف أن لم يكن معه أبوه أي المجوسي الكبير فإن كان معه أبوه المجوسي الكبير فيكون إسلامه تبعاً لإسلام أبيه بل بغيره على الإسلام والحاصل أن المجوسي الصغير يجبر على الإسلام اتفاقاً والمجوسي الكبير يجبر على الراجح والكتابي الكبير لا يجبر على الإسلام اتفاقاً والصغير لا يجبر على الراجح ثم ما هنا في غير اللقيط لما تقدم في اللقطة أنه يحكم بالإسلام اللقيط ظاهراً ولو عجزاً في قرى المسلمين كان لم يكن فيهما الايتان أن النقطة مسلم (قوله والمتنصر) أي والمتهود وفرض (قوله من كاسير) أدخلت الكاف من دخل بلاد الحرب لتجارة (قوله فلا يغني عنه قوله على الطوع) لا يخفى أن معنى قوله عند الجهل أي لم يثبت كراهه ولا طوعه وحينئذ فقوله أن لم يثبت كراهه معناه ولا طوعه فيكون عين قوله عند الجهل وقوله فلا يغني عنه قوله على الطوع لا يخفى أن قوله على الطوع معناه عند الجهل فالأغناء حاصل قطعاً وقوله لم يثبت كراهه أي بالشخص أو بالعموم كما إذا اشتهر عن جهة من الكفار أنهم يكرهون الأسير على الدخول في دينهم أو يكثر من الأساءة إليه فإذا تنصر خففوا عنه (قوله وان سب نبي الخ) سيأتي أن السب معناه الشتم والشتيم كل كلام قبيح كما قالوا فاذن القذف والاستخفاف بالحق أو الخلق النقص الخ وغير ذلك مما يأتي داخل (٧٠) في السب ففي كلامه تكرار (قوله أو استخف بحقه) أي كأن يعتقد أنه لا يجب نصرته وتوقيره أو سمع من ينقصه ولم يغير مع القدرة عليه (قوله وان في دينه) أي هذا إذا كان في دينه كعرج أو عيبل وان في دينه هذا معناه وفيه شيء لأن ما قبل المبالغة أولى بما بعدها فالأحسن ما في بعض النسخ وان في دينه أو ان في توبه لما في السواد عن مالك من قال ان رداءه عليه الصلاة والسلام وسخ وأراد به عيبه قتل (قوله أو خصلته) أي كان لم يكن كرمياً أو شجاعاً وهذا من السب والآن تقول من تغير الصفة أو من العيب وقوله أو غرض من مرتبته لا يخفى أن كل شتم فهو نقص في مرتبته فظهر ما قلنا من التكرار كما ذكرنا (قوله أو وفور علمه) أي زيادة علمه كان لم يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفسه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له ما لا يليق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للسائل الثلاث عند بعضهم أولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له ما لا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعد وان ظهر أنه لم يرد منه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لو قصد به المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وان ظهر أنه لم يرد منه (قوله وقال أردت العقر الخ) انما قتل لان دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستتب) ليس المراد لم يطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقدم ما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وبعوت مسلماً ويفسّل ويصلي عليه غير أهل الفضل والصالح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل ككفر أو لا يفسّل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لبيت المال بل تستر عورته وبوارى كما يفعل بالكفار (قوله الا أن يسلم الكافر) لخبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن ان أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً وحسن ظاهره ولو مع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

يكن معه أبوه (ش) عطف على قوله بإسلام أبيه وهو عام في صغار المجوس والكتابيين في رواية ابن نافع عن مالك وأما رواية ابن القاسم عن مالك فإنه لا يجبر واحد منهما كما مر في باب الجنائز من أن الصغير الكافر لا يغسل ولا يصلى عليه ولو نوى به سببه الإسلام والمعنى أن الذي لم يميز لأجل صغره أو لأجل جنونه وان كان بالغاً يحكم بإسلامه تبعاً لإسلام سببه المسلم ان لم يكن معه أبوه أما ان كان معه أبوه في ملك واحد فإنه يكون تبعاً له (ص) والمتنصر من كاسير على الطوع ان لم يثبت كراهه (ش) يعني ان الأسير ومن دخل إلى بلاد الحرب بتجارة أو غيرها إذا تنصر فإنه يحمل على أنه فعل ذلك طوعاً فيصير بذلك مرتداً لان أفعال المكافين تحمل على الطوع حتى يثبت خلافه فقوله على الطوع أي عند الجهل وقوله ان لم يثبت كراهه مفهوم قولنا عند الجهل فلا يغني عنه قوله على الطوع (ص) وان سب نبياً أو ملكاً وان عرّض أو غلبه أو قذفه أو استخف بحقه أو غيّر صفة أو ألحق به نقصاً وان في دينه أو خصلته أو غرض من مرتبته أو وفور علمه أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه أو نسب إليه ما لا يليق بعصبه على طريق الذم أو قيل له بحق رسول الله فلعن وقال أردت العقر بقتل ولم يستتب حداً إلا أن يسلم الكافر (ش) يعني أن من سب أي شتم نبياً مجمعاً على نبوته بقرآن أو نحوه مما في معناه أو سب ملكاً كذلك أو ذكر لفظه من الالفاظ التي ذكرها المؤلف فإنه يقتل ولا تقبل توبته لان كفره حينئذ يشبه كفر الزنديق ويقتل حداً لا كفراً ان قتل بعد توبته لان قتله حينئذ لا جمل ازدرائه لا لأجل كفره ولا لفرق فيما يوجب القتل بين الصريح والتعريض بان يقول قولاً في

نصرته وتوقيره أو سمع من ينقصه ولم يغير مع القدرة عليه (قوله وان في دينه) أي هذا إذا كان في دينه كعرج أو عيبل وان في دينه هذا معناه وفيه شيء لأن ما قبل المبالغة أولى بما بعدها فالأحسن ما في بعض النسخ وان في دينه أو ان في توبه لما في السواد عن مالك من قال ان رداءه عليه الصلاة والسلام وسخ وأراد به عيبه قتل (قوله أو خصلته) أي كان لم يكن كرمياً أو شجاعاً وهذا من السب والآن تقول من تغير الصفة أو من العيب وقوله أو غرض من مرتبته لا يخفى أن كل شتم فهو نقص في مرتبته فظهر ما قلنا من التكرار كما ذكرنا (قوله أو وفور علمه) أي زيادة علمه كان لم يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفسه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له ما لا يليق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للسائل الثلاث عند بعضهم أولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له ما لا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعد وان ظهر أنه لم يرد منه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لو قصد به المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وان ظهر أنه لم يرد منه (قوله وقال أردت العقر الخ) انما قتل لان دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستتب) ليس المراد لم يطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقدم ما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وبعوت مسلماً ويفسّل ويصلي عليه غير أهل الفضل والصالح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل ككفر أو لا يفسّل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لبيت المال بل تستر عورته وبوارى كما يفعل بالكفار (قوله الا أن يسلم الكافر) لخبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن ان أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً وحسن ظاهره ولو مع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

يكن على غاية من العلم وقوله أو من وفور زهده أي زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غاية من الزهد بل أفتى الاندلسيون شخص في علي بن حاتم بالقتل في نفسه أصل الزهد عنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل في السب (قوله أو نسب له ما لا يليق الخ) كداهنته في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للسائل الثلاث عند بعضهم أولها قوله أو غرض من مرتبته الخ وثانيها قوله أو أضاف له ما لا يجوز عليه وثالثها قوله أو نسب له الخ وهو مخالف لقوله بعد وان ظهر أنه لم يرد منه الخ والمعتمد ما يأتي وقال ابن مرزوق يحتمل رجوعه للثلاثة وللأخيرة فقط ولا عمل على مفهومه بل لو قصد به المدح لا يعذر ويدل عليه قوله بعد في الأغنياء وان ظهر أنه لم يرد منه (قوله وقال أردت العقر الخ) انما قتل لان دعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستتب) ليس المراد لم يطلب منه توبة بل المراد لم تقبل توبته وقوله حدام مقدم ما إذا تاب أو أنكرا ما شهدت به عليه وبعوت مسلماً ويفسّل ويصلي عليه غير أهل الفضل والصالح ويدفن في مقابر المسلمين وماله لورثته وأما لو أقر بالسب ولم يثبت فإنه يقتل ككفر أو لا يفسّل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وماله لبيت المال بل تستر عورته وبوارى كما يفعل بالكفار (قوله الا أن يسلم الكافر) لخبر الإسلام يجب ما قبله ولا يقال له أسلم ولا لا تسلم لكن ان أسلم فذلك له توبة (قوله مما في معناه الخ) لا يخفى أن الذي في معناه هو الحديث المتواتر لا غير من الأحاديث كان صحيحاً وحسن ظاهره ولو مع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

(قوله وهو ير يدخلافه) أي يريد دخلاف مدلوله أي فاستعمل اللفظ في مدلوله ولكن قصده دخلافه وقوله أما أنا فإني معروف راجع لقوله
 إيجاباً وقوله أولست بزان راجع لقوله أو سلباً (قوله والتلويع) الإشارة البعيدة في الكلام لا يخفى أن ذلك من الكتابة التي هي
 استعمال اسم الملزوم في اللازم أو اسم اللازم في الملزوم على الخلاف (قوله المنتقل منه لكثرة الطبخ) في العبارة حذف والاصل المنتقل
 منه لكثرة الاحراق ثم لكثرة الطبخ وقوله ومنه للكرم أي فقوله كثير الرماد معناه كثير الكرم فقد استعمل اسم الملزوم وذلك الملزوم
 الذات الثابت لها كثرة الرماد في اللازم وهو الذات المتصفة بكثرة الكرم لأنه بوسائط كائنين (قوله كعريض النفا) أي فقد استعمل
 اللفظ في معناه وأشار إلى لازمه وهو البلادة أي عدم الفهم (قوله وهو خلاف (٧١) المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً) ظاهر العبارة

أن كلا منها ينفرد عن الآخر
 فيكون مستحسنًا عقلاً ولا يكون
 مستحسنًا شرعاً وعادة فالعادات قد
 تختلف والظاهر أنه متى استحسنت
 العقول شيئاً لا تكون العادة
 بخلافه وانظره (قوله في خلق)
 أن قرئ بضم الخاء وهو الوصف
 الباطني فإنه الخلق بفتح الخاء وهو
 الوصف الظاهري فيقرأ بأحدهما
 ويقدر الثاني مع عاطفه (قوله أو
 غير صفته الخ) ولا بد أن يكون ذلك
 الوصف يشعر بنقص لأن مجرد
 الكذب عليه من صفة من صفاته
 كفر بوجوب القتل انظر شرح عجم
 في شرح السيرة في ذكر أوصافه
 صلى الله عليه وسلم (قوله وطبيعته)
 عطف الطبيعة على الشمة
 تفسير (قوله لا تعرف له توبة) أي
 من حيث أن ظاهره الاسلام وما
 في القلب مغيب (قوله والكافر
 كان على كفره) الظاهر وقوله
 فيعتبر اسلامه أي اسلامه الظاهر
 أي فينتفي في ما ثبت له من الكفر
 الظاهر (قوله يعني أن الساب
 يقتل) أي المكلف فخرج المجنون
 والصغير غير المميز فلا يقتل
 بسبهما وأما صبي مميز فردته معتبرة

شخص وهو ير يدخلافه إيجاباً أو سلباً كقوله في القذف أما أنا فإني معروف أولست بزان
 والتلويع الإشارة البعيدة في الكلام ككثير الرماد المنتقل منه لكثرة الطبخ ثم لكثرة
 الضيوف ومنه للكرم والرمز الإشارة للشيء بخفاء كعريض القفا إشارة للبلادة وكذلك يقتل
 من لعن نبياً أو ملكاً بصيغة الفعل أو غيرها أو غنى مضرته أو عابه أي نسبه له عيب وهو خلاف
 المستحسن عقلاً أو شرعاً أو عرفاً في خلق أوديس أو قذفه بأن نسبه للزنا ونفاه عن أبيه
 أو استخف بحقه بأن قال إن قال له النبي تهى عن الظلم لا بأبالي بنهيه ونحوه أو غير صفته كاسود
 أو قصير أو نحو ذلك وكذلك يقتل من ألحق بني أو ملك نقضاً بأن ذكر ما يدل على نقصه أن لم
 يكن في دينه بأن كان في دينه بل وإن في دينه أو خصه أي شتمه وطبيعته التي طبع عليها
 أو غرض أي نقص من مرتبته أو من وفور علمه أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه كعدم
 التبليغ أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم كما إذا نفي عنه الزهد أو قال ليس بمكي
 أوليس بجازي لأن وصفه بغير صفته المعلومة نفي له وتكذيب به وهذا كله إجماع من العلماء
 وأئمة الدين والفتوى من لدن الصحابة وإلى هلم وكذلك يقتل من قيل له يحق رسول الله فلعن
 وقال أردت برسول الله العقر بلانهم رسالة إلى من تلذغه ولا يقبل منه التأويل فقوله قتل الخ
 جواب الشرط في قوله وإن سب الخ ولا فرق فيما يوجب القتل بين أن يصدر من مسلم أو كافر
 حيث سبه بغير ما كفر به كليس بنبي إلا أن الكافر يقتل إلا أن يسلم فإن أسلم فلا يقتل لأن
 الاسلام يجب ما قبله والفرق بين توبة الكافر أنها تقبل وتوبة المؤمن لا تقبل أن قتل المسلم
 حد وهو نذيق لا تعرف توبته والكافر كان على كفره فيعتبر اسلامه ولا يجعل نسبه من جملة
 كفره لأنهم نعظهم العهد على ذلك ولا على قتلنا وأخذ أموالنا ولو قتل أحدنا قتلنا به وإن
 كان من دينه استحلاله (ص) وأن ظهر أنه لم يردمه لجهل أو سكر أو تهور (ش) هذا ما بالغة
 في القتل يعني أن الساب يقتل وإن ظهر أنه لم يردم النبي لاجل جهل أو لاجل سكر أو لاجل
 تهور في الكلام وهو كثرته من غير ضبط إذ لا يعذر أحد في الكفر بالجهالة ولا بدعوى زلل
 اللسان (ص) وفيمن قال لا صلى الله على من صلى عليه جواباً لصل أو قال الانبياء يتهمون جواباً
 اتهم في أو جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي عليه الصلاة والسلام قولان (ش) يعني أن
 كل فرع من هذه الفروع الثلاثة فيه قولان الأول إذا قال شخص لا تحصل على النبي عليه
 السلام فقال له مجابوا بالصلى الله على من صلى عليه ف قيل لا يقتل لأنه انما شتم الناس وقيل
 يقتل بلا استتابة لأنه انما شتم الملائكة الذين يصلون على النبي عليه السلام ومحلها ما إذا قال

واسلامه كذلك وتقدم فائدة أنه إذا استمر على ردة بعد بلوغه استتيب والقتل والحاصل أنه إذا سب وهو صغير عجز فلا تقتله إذا
 بلغ وتاب أو أنكره فاشهد به عليه فالظاهر أنه ينفعه ولا يقتل لأنه قذف من غير مكلف (قوله لأنه انما شتم الناس الخ) لا يخفى
 أن هذا التعليق مع الذي بعده متعارضان وكل منهما في نفسه غير صحيح لأن الشتم للناس والملائكة معالان كلاً منهما
 يصل على النبي وعبارة غيره أحسن حيث علل بقوله لشمول لفظه للانبياء والملائكة والمصلين عليه اه ويمكن الجواب بأن
 قوله في الأول انما شتم الناس أي يحتمل قوله على ذلك لأنه المتبادر وهذا ظاهر وقوله في الثاني انما شتم الملائكة أي يحتمل لفظه
 على ذلك ومن المعلوم أن شأن ذلك أن لا يقصد فيظهر من ذلك ترجيح القول الأول الذي هو عدم القتل (قوله ومحلها ما الخ)

أى فعلى المصنف الدرك في اسقاط هذا القيد (قوله وكذا لو قال لاصلى الله على النبي فيقتل قولاً واحداً كذا النص (قوله فليل يقتل بلا استتابة الخ) الحاصل أن من قال بقتله رأى أن هذا الخبر صدر منه وفيه نسبة النقص لمن لا يليق به من وجهين من عموم جميع البشر مع دخول الانبياء فيهم ومحاصر حبه في الاغنياء من قوله حتى النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال بعدم قتله رأى احتمالاً لاخبار من قاله قال بعضهم وفي هذا الاحتمال الاخير بعد قال بهرام والقول بالقتل في الفرع الثالث أظهر اهـ أى فهو المعتمد (قوله ابشاعة هذا اللفظ) لا يخفى أن مطلق البشاعة لا يقتضى القتل وقوله لاحتمال الخ هذا هو الاقرب فهو الذى ينبغى المصير اليه (قوله هل هي توجب الخ) لا يخفى أن هذا القول لم يذكروا المصنف ولما كان ما ذكره المصنف ضعيفاً وهذا هو المعتمد نظر اليه وطرح قول المصنف (قوله تبع فيه ابن المرباط الخ) المحجب من ابن المرباط في قوله ذلك مع قوله من قال هزمتم بعض جيوشه يقتل ولا تقبل توبته وجع بين كلاميه يحمل هذا على (٧٣) تأويله بقصد التنقيص والاول الذى مشى عليه المصنف لم يقصد تنقيصاً

له في حالة الغضب والاقبال بخلاف وكذا لو قال لاصلى الله عليه الثاني اذا قال شخص لا آخر أتهمنى مستغماً فقال له الانبياء يتهمون فكيف أنت فليل يقتل بلا استتابة لبشاعة هذا اللفظ وقيل لا يقتل لاحتمال أن يكون أخبر عن اتهمه من الكفار لكن يعاقب ويطلق الثالث اذا قال جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي عليه السلام قيل يقتل بلا استتابة وقيل يعزى فقط وهذا كالذى قبله في جر يان القولين السابقين (ص) واستتيب في هزم أو أعلن بتكذيبه أو تنبأ (ش) لما فرغ من الكلام على المسائل التى توجب القتل بلا استتابة أتبعها مسائل اختلاف العلماء فيها هل هي توجب القتل بلا استتابة أولاً توجب القتل وانما فيها العقوبة فقط والمعنى أن الانسان اذا قال في حق النبي عليه السلام انه هزم فانه يكون بذلك مرتد استتاب ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش فان تاب والاقبل والمؤلف تبع فيه ابن المرباط وهو ضعيف والصواب ما جزم به القرطبي وهو أنه يقتل ولا تقبل توبته ومثله هزمتم جيوشه والمراد بهم من هو فيهم لان غاية ما هناك أن بعض الافراد فر وهذا نادر وكذلك يستتاب من أعلن بتكذيب النبي عليه السلام أو ادعى أنه نبي وأنه يوحى اليه وأما ان لم يعلن بتكذيبه بل أمر بذلك فانه يكون زنديقاً فيقتل بلا استتابة الا أن يجيء بتائباً قبل الظهور عليه وكذلك لو كانت دعواه النبوة سرافانه يقتل بلا استتابة على ما اختاره ابن رشد ان ظهر عليه قبل أن يأتينا بتائباً فاقوله (الا أن يسر على الاظهر) قاصر على قوله أو تنبأ لكون استظهار ابن رشد انما هو فيه ولا أن الاسرار مستفاد من قوله أعلن لكن الذى اختاره ابن مرزوق في قوله أو تنبأ وفي قوله أو أعلن بتكذيبه وفي قوله أو هزم القتل بلا استتابة لانه من السب والمراد بالاسرار أن يدعى النبوة سرا (ص) وأدب اجتهاداً في أدواشك للنبي عليه السلام أو لوسبني ملك أسبته أو يا ابن ألف كاب أو خنزير أو غير بالفقر فقال تعيرني به والنبي قد رعى الغنم أو قال لغضبان كأنه وجهه منكر أو مالك (ش) يعنى ان طلب شيئاً بأخذه من شخص كما في قضية العشار فقال أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له أدألى وأشككنى للنبي عليه السلام فانه يؤدب باجتهاد الحاكيم وأما مسألة ابن عتاب التى أفتى فيها بقتل العشار فقهاز يادة على ما قال المؤلف فليست كلام

فيستتاب فان تاب والاقبل (قوله والمراد بهم من هو فيهم) أى من كان المصطفى صلى الله عليه وسلم فيهم فخرج جيوشه التى يرسلها ويؤمر عليها غيره فاذا نسب الهزم اليهم فلا يكون كفراً (قوله لان غاية ما هناك الخ) تعليل لمحذوف والتقدير وانما قتل يكذبه المذكور المسمى للتنقيص لان جيشه لم يهزم لان غاية ما هناك أن بعض الافراد فر أى فكيف ينسب الهزيمة للجيش وقوله وهذا نادر أى على أن هذا الذى فيه قد وقع نادراً في بعض الجيوش (قوله أو ادعى أنه نبي) هذا معنى قوله أو تنبأ ولا يخفى أن هذا غير قوله قبل أو ادعى شريكاً مع نبوته لان معناه ادعى أن معينا كعلى مشارك له في النبوة (قوله الا أن يسر) أى يقول ذلك سرا (قوله لكن الذى اختاره ابن مرزوق الخ) اعلم أن حاصل ما أفاده نقل محشى تت من أن الصواب في مسألة أو أعلن بتكذيبه أو تنبأ الاستتابة كما قاله المصنف وذكروا النقل المفيد

المؤلف

لذلك وذلك لان هذا ليس من باب التنقيص وذلك أن التنقيص هو أن يعترف برسالته ويثبت له نقصاً أو ما في هذين فلم يثبت له رسالة (قوله ففيها زيادة على ما قال المؤلف) أى لانه قال في الشفاء أفتى أبو عبد الله بن عتاب في عشار قال لرجل أدواشك للنبي وقال ان سألت أوجهلت فقد جهل أو سألت النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل اهـ فلم يذكروا المصنف هذه الزيادة وظاهر الشفاء أو صريحه أنهم من كلام العشار فقط عافياً أفتى به ابن عتاب بالقتل غير مسألة المصنف قطعاً كما أفاده محلولو ولذا قال الابن أفتى ابن عتاب بالقتل لاجتماع هذه الثلاثة الا أن ابن حجر قال بعد ذكره فتوى ابن عتاب مذهبنا قاض بذلك أيضاً بل الذى يظهر أن مجرد قوله أدواشك للنبي صلى الله عليه وسلم بقصد عدم المبالاة كفر أيضاً وأقول بل ان سألت أوجهلت فقد سألت النبي أوجهل النبي صلى الله عليه وسلم كفر أيضاً غير أنك خير بأن ما نقله المواق كما قال بعض الشراح يقتضى أنه يقتل في مسألة المصنف وفي مسألة ما اذا قال ان جهلت أو سألت الخ فانه قال

أفتى ابن عتاب في عشار قال لرجل أدوا شاك للنبي صلى الله عليه وسلم أو قال ان جهلت أو سألت فقد جهل أو سألت النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل فقولاه أو قال بالعطف بأو (قوله خلا فالشارح) أي فان الشارح قال وقعت هذه المسئلة في عشار طلب من شخص شيئا يأخذ به فقال أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له العشار أدوا شاك للنبي صلى الله عليه وسلم فأفتى فيه بعض الاشياخ بالادب كما قال وأفتى غيره بالقتل فيه ووافقه ابن عتاب على القتل اه (قوله من قال لوسبني ملك الخ) ومثله من قال لوجئتني بالنبي على كتفك ما قبلتك ما لم تقم قرينة على التنقيص والاقتل وأما لو قال لوجئتني بالنبي على كتفك ما قبلتك فإظهار تعين قتله لانه لفظ فيه تنقيص وان لم يرده كذا قال غيره (قوله ولم يقصد بشي من ذلك الانبياء والاقتل الخ) أي ولو كرر الفالخ وأما لو قال لعنك الله الى آدم فبقتل أقول لان قوله الى آدم ومن المعلوم أن آدم بنى فيشعر بقصد الانبياء وكذا يقتل من يقول (٧٣) يتيم أبي طالب أو ختن حيدر أي صهره لانه

لا يلزم من اتصافه بشي جواز الاختيار به عنه وعدم كفر قائله ألا ترى أنه متصف بانه يتيم أبي طالب وأنه ختن حيدر مع أن قائل ذلك يكفر كما قلنا ومثله قول القائل انه خرج من مخرج البول اه (قوله في غير موضعه) أي وأما ذكره في موضعه كان يكون في مقام التعليم والتفهيم لاقتضاء الحال ابراده فلا أدب (قوله أو قال لشخص غضبان الخ) الذي في الشفاء تشبيه العيوس بمالك وقيح المنظر مثله اه أقول وهو ظاهر (قوله أو شبه) أي نفسه فالفعل محذوف (قوله بان كان ذلك الخ) يفيد أن قول المصنف أو شبه يرجع لقوله أو استشهد بان ما له ما واحد وما عيّل به لهذا عيّل به لهذا أقول ولا جعل ذلك قال ابن مرزوق لا أدري ما وجه جعل الاستشهاد والتشبيه مستثنين ولو افترض على احداهما لاغناء عن الاخرى وقد جعلهما في الشفاء نوعا واحدا اه وذكر في الشفاء أن من قبل له انك أي فقال النبي أي ما يقيد أنه

المؤلف خلا فالشارح وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لوسبني ملك أي أو رسول كما في القتل لسميته لانه لم يصدر منه السب وانما علمه على أمر لم يقع وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لاخر يا ابن ألف كلب أو خنزير ولم يقصد بشي من ذلك الانبياء والاقتل لانه شتمهم وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لاخر وقد عيره بالفقر تعيرني به والنبي عليه السلام قدرى الغنى لانه عرض بذلك النبي عليه السلام في غير موضعه ومثله في الادب قدرى فقط وكذلك يؤدب اجتهدا من قال لشخص غضبان أو قبيح المنظر ~~كأنه~~ وجهه منسكرا أو وجهه مالك خازن النار لانه جرى مجرى التحقير والتزليل وليس فيه تصريح بالسب للملك وانما السب واقع على المخاطب (ص) أو استشهد ببعض جائز عليه في الدنيا حجة له أو غيره أو شبه لنقص حقه لاعلى التأسي كان كذبت فقد كذبوا أولعن العرب أو بنى هاشم وقال أردت الظالمين (ش) يعني أنه يؤدب بالاجتهاد من استشهد بشي جائز على النبي في الدنيا من حيث النوع البشرية حالة كون ذلك الشي المستشهد به حجة لهذا القائل أو لغيره بان كان ذلك لاجل نقص لحق هذا القائل لاعلى وجه التأسي بل ليرفع نفسه ولم يرد بذلك تنقيصا ولا عيبا ولا سببا كقوله ان قيل في مكروه فقد قيل في النبي المكروه أو قال ان أحبيت النساء فقد أحبت النبي عليه الصلاة والسلام أو قال أسلم من السنة الناس والانبياء لم تسلم من السنتم أو ان كذبت بالبناء للفعل فقد كذبوا ولقد صبرت كما صبروا وكذلك يؤدب اجتهدا من لعن العرب أو بنى هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من حرمه وكذلك لو قال لعن الله من قال لا يبيع حاضر لبادان عذر بالجهل وقوله وقال أردت الخ راجع لقوله أو بنى هاشم وأما الاول ففيه الادب من غير تفصيل كما هو مقتضى ما في النوادر فان لم يقل أردت الظالمين منهم قتل وذكر ابن مرزوق عن الشفاء ما يفيد أن القيد راجع للمستثنين وأن الادب في الثانية أشد منه في الاولى فانه قال بعد ذكره كلام الشفاء وقوة كلامه تقتضي أن الادب في الثانية أشد ومفهوم كلامهم أن هذا الساب لو لم يدع ارادة الظالمين في المسئلةين قتل ولا اشكال فيه اه وظاهره أنه يقتل ولا يستتاب وهو خلاف ما ذكره ز من أنه يكون مرتدا أو لم يدعمه بتقل وكذا جعله القيد قيدا في الثانية فقط (ص) ^{١٩٣} وشدد عليه في كل صاحب فنسدى قرنان وان

(١٠ - خشي ثامن) لأدب عليه اه قلت وتأمل فيه (قوله لاعلى وجه التأسي) أي ولا التحقير والتأسي تسلية نفسه وتخفيف ما حصل لها من التألم فان كان على وجه التحقير قتل ولا تقبل بوبته وان كان على وجه التأسي فلا أدب عليه (قوله ولم يرد بذلك تنقيصا) أي لم يقصد شيئا من ذلك ولا يخفى انه متى قصد التنقيص أو العيب أي قصدا تصادفه بالعيب فقد قصد السب أي الذي هو الشتم وقصد اتصافه بالعيب تنقيصا فهي ألفاظ ما لها واحد (قوله ان عذرا بالجهل الخ) أو قال لعن الله من حرم المسكر الخ أي وانما عذر بالجهل لعدم قصده حينئذ سب الله ورسوله وانما لعن من حرمه من الناس فان لم يجهل فرتد في الاول وساب في الثاني انتهى وانظر ذلك مع تصريح القرآن بان المحرم لله تعالى ومن المعلوم أن اعتقاده أن المحرم الناس انكار لما علم ضرورة فتأمل (تنبيه) ذكر في الشفاء عن أبي محمد أدب من قال لعن الله بنى اسرائيل أو لعن الله بنى آدم وذكر أنه لم يرد الانبياء وانما أراد الظالمين منهم أي من بنى آدم (قوله وشدد) يحتمل أن نائب الفاعل ضمير في شدد أي شدد الادب على الساب ويحتمل أن نائب الفاعل قوله عليه وقوله في كل أي في قوله كل صاحب

الح فكل مرفوع على الابتداء وقوله قرنان هو الخبر فهو مرفوع بضمه على التثنية وهو ممنوع من الصرف للوصف وزيادة الالف والنون والقرنان هو من لزوجته صاحب زنا أي بقرن الغير بزوجه لاجل الزنا (قوله لاحد من ذرية الرسول الخ) نظريهما بانه لا خصوصية للادب بذريته بل يؤدب في حق غيرهم أيضا وأجاب بانه يزاد في الادب بالنسبة لهم دون غيرهم (قوله تصرحنا) أي بالقول أو بالفعل كلبس العمامة الخضراء في زمننا (٧٤) فيؤدب لعموم قول مالك من ادعى الشرف كاذبا ضرب ضربا وجيعا ثم شهر

ويحبس مدة طويلة حتى تظهر لنا توحيته لان ذلك استخفاف بحقه صلى الله عليه وسلم ومع ذلك كان يعظم من طعن في نسبه ويقول لعنه شريف في نفس الامر وانما ادب ولم يحسد مع أنه يلزم عليه حل غير أبيه على أمه لان القصد بانتسابه له شرفه لا لاجل المذكور ولان لازم المذهب ليس بمذهب (قوله أو احتمال قوله الخ) انما كان قول هذا محتملا لا صريحا في انتسابه له لاحتمال قصده هضمه نفسه أي أن ذريته عليه السلام هم الذين لهم شرف النفس والنسب ولم يقصد الانتساب له (قوله ما اجتمع من قبائل شتى الخ) لا يخفى أن هذا معناه بحسب الأصل فلا ينافي أن المراد به هنا الجماعة الذين لم تثبت عدالتهم (قوله أو أسكر صحبة أبي بكر) أي لورود القرآن بها (قوله أو كفر الاربعة أو واحد منهم كفر) كذا يفيد القاطن أي لان اسلامهم وإيمانهم صار معلوما من دين الله بالضرورة قال عجمي فتلخص أنه يكفر من كفر الصحابة كلهم لانه أنكر معلوما من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله وأما من كفر بعضهم ولو بالخلفاء الاربعة فالراجح عدم كفره كما يفيد كلام الأكمال وهو شرح للقاضي عياض على مسلم وأول كلام

كان نبيا وفي قبيح لاحد ذريته عليه السلام مع العلم به كان انتساب له أو احتمال قوله أو شهد عليه عدل أو لفيف فعاق عن القتل أو سب من لم يجمع على نبوته أو صحابيا (ش) يعني أن من قال كل صاحب فندق قرنان وان كان نبيا فانه يؤدب ويشدد عليه في التأديب بالقيود والضرب الشديد وكذلك يؤدب بالاجتهاد ويشدد عليه في التعزير من نسب قبيحا من قول أو فعل لاحد من ذرية الرسول عليه الصلاة والسلام مع العلم به أنه من الآل وكذلك من انتسب للنبي عليه السلام بغير حق تصرحنا أو تلوينا واليه الاشارة بقوله أو احتمال قوله أي الانتساب اليه بأن يقال له ما أنت شريف النفس فيقول ما أحد أشرف من أولاد فاطمة لاحتمال الكفر وغيره والانتساب مع مسائل الادب كلها لانها كلها قول محتمل للكفر وغيره وكذلك يشدد النكال بالضرب وغيره على من شهد عليه عدل واحد أو شهد عليه لفيف من الناس بالسب واللفيف هو ما اجتمع من قبائل شتى من غير تركيبة لاحد منهم فصل بسبب ذلك أسرع عاق عن القتل وكذلك يؤدب ويشدد على من سب نبيا أو مسلما يجمع على نبوته كالخضر ولقمان ومريم وخالدين سنان أو لم يجمع على ملكيته كهاروت وماروت وكذلك يؤدب ويشدد على من سب صحابيا ولو كان هذا ليس على عمومهم فان من رعى عائشة بما برأها الله منه بان قال زنت أو أنكروا صحبة أبي بكر أو اسلام العشرة أو اسلام جميع الصحابة أو كفر الاربعة أو واحد منهم كفر (ش) وسب الله كذلك وفي استنباط المسلم خلاف (ش) لما فرغ من الكلام على ما يترتب على سب الانبياء من قتل وغيره شرع في الكلام على ما يترتب على سب الله تعالى فذكر أن سب الله تعالى كسب النبي أي صريحه كصريحه ومحتمله كحتمله فيقتل في الصريح ويؤدب في المحتمل سواء كان السب ذميا أو مسليا الآن في استنباط المسلم خلافاً لقوله وفي استنباط المسلم الخ بمثابة الاستثناء لا يقال كلام المؤلف يدل على أن التشبيه في الادب لانا نقول قوله وفي استنباط المسلم خلاف يدل على المراد اذ لو كان فيه الادب لم يتأت الاستنباط والراجح قبول توحيته وقوله (ش) كمن قال لقيت في مرضي ما لوقتلت أبا بكر وعمر لم استوجب (ش) تشبيهه لافادة الخلاف وان لم يتخذ المختلف فيه اذ هو في الاول في قبول توحيته المسلم وعدمها وهذافي قتل القائل وتنكيله والمعنى أن من قال في مرضه هذا القول فهل يقتل لانه نسب الباري إلى الجور وهل يستتاب أو لا قولان كما مر أو لا يقتل بل يؤدب ويشدد عليه في التعزير لان قصده الشكوى

du stupre (باب ذكر فيه حد الزنا وحكمه وما يتعلق به) 589

والزنا يدو يقصر القصر لغة أهل الحجاز قال تعالى ولا تقر بوا الزنا والمسدا لاهل نجد وقد زنى زنى والنسبة إلى المقصور زنى وإلى المسدود زنا ويكتب بالياء على لغة القصر وبالالف على لغة المد وفي التنبهات الزنا يدو يقصر فن مذهب إلى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة والمضاربة

الشامل انتهى أقول علته التي ذكرها تجرى في الاربعة أو واحد منهم (قوله كمن قال لقيت في مرضي ما لوقتلت الخ) قال ومن في ل وجد عندي مانصه والظاهر أنه لا خصوصية لابي بكر وعمر بذلك انتهى (باب حد الزنا) (قوله حد الزنا) أي حقيقته وقوله وحكمه أي الاحكام المتعلقة به وقوله وما يتعلق به أي من المسائل كالمساحة ووطء البهيمة (قوله وقد زنى زنى) اشارة إلى تصريف المادة (قوله فعل من اثنين) أي لا يقع الا من اثنين فلا يستقل به واحد بالخصوص (قوله كالمقاتلة والمضاربة) أي وما شابههما من صيغة

المفاعلة كفعل وذلك لان زناه على وزن فعال لا على زنة مفاعله ألا ترى الى قولك ضارب فان مصدره فعال ومفاعله لقول صاحب
 الالفية * افاعل الفاعل والمفاعله * وقوله ومن قصره جعله اسم الشئ نفسه أى اسم الحقيقة في حد ذاتها بقطع النظر عن كونها
 تحصل من واحد أو متعد (قوله في فرج آخر) أى في محل البكارة أو في البول كما قيل في باب الغسل هذا ما طهر لى ولم أره (قوله كالهمي
 الخ) أى فاذا أدخلت امرأة ذكر بهيمة في فرجها فلا يقال له زنا (قوله اما باعتقاد حلية أو بجهل الخ) لا يخفى أن اعتقاد الحلية ناشئ
 عن الجهل فالمقابلة لا تظهر والجواب أن المتدابة بحسب الملاحظة أى أنها ما ان يلاحظ اعتقاد الحلية أو الجهل وان كان اعتقاد
 الحلية ناشئ من الجهل (قوله لان الاول له شبهة الخ) أى مسئلة ووطء الاب أمة ولده (قوله والنسيان) لا يخفى أن الناسى من يفعل
 الفعل وهو ذاهل أنه يفعله كمن قام وهو ذاهل عن أنه قائم انتهى أقول ولا يخفى أن وقوع مثل ذلك في الوطء نادر فيحمل كلام الشارح
 على فرض الوقوع (قوله والجهل) أى جهل الحكم اذا كان يظن به ذلك (قوله ووطء مكلف) أى تعيب حشفته أو قدرها ولو بغير انتشار
 أو مع لفخرة خفيفة لا تمنع لذلة كثيفة أو في هواء الفرج ولا يخفى (٧٥) ان قوله مكلف يشمل السكران ان أدخله على

نفسه والافهوكالجنون (قوله تعدا
 الخ) رد عليه المحلة فانه لا ملك له
 فيها وكذا أمة الابن لان نفي الملك
 لا يلزم منه نفي شبهة الملك (قوله
 والمرأة قيل) أى بل هي أشد ميلا
 (قوله فيشمل الواطي والموطوءة)
 أى فيصدق على المرأة أنها وطئت
 بفرجها ذكر الرجل أى تعلق
 بفرجها بفرج الرجل وهو معنى صحيح
 (قوله فلا حد على واطئه) أى ولا
 حد عليه أيضا والحاصل انه لا حد
 عليه ان زنى بذكره وكذا بفرجه
 عند الاكثر وذهب الصقليون الى
 أن عليه الحد ان زنى بفرجه وأما
 لو زنى بها فلا حد اتفاقا واستظهره
 ابن عرفة أى وذلك لانه لا يخرج
 عن كونه ذكرا أو أنثى وأما ان زنى
 به فان كان في دبره فعلى الزانى
 حد الزنا وذلك لانه يقدر أن يلد له
 الحد لا تقديره ذكر ام لو طابه وأما
 بفرجه فلا حد عليه عند الاكثر

ومن قصره جعله اسم الشئ نفسه اه وهو محرم كتابا وسنة واجعا وجاهدا حرمة كافر وعرفه
 ابن عرفة بقوله الزنا شامل للواط مغيب حشفة آدمي في فرج آخر دون شبهة حلية عمدا
 فقوله آدمي آخر ج به حشفة غيره كالهمي وقوله في فرج آخر ج به مغيبا في غير فرج وأدخل في
 الفرج القبل والدبر لانه يعم اللواط قوله آخر على حذف الموصوف أى في فرج آدمي آخر أخرج
 به مغيبا في فرج غير آدمي وقوله دون شبهة حلية آخر ج به ما اذا كان لشبهة في الحلية اما
 باعتقاد حلية أو بجهل فتخرج الامة المحللة ووطء الاب أمة ولده لا زوجة ولده فان ذلك زنا لان
 الاول له شبهة في ماله ولا شبهة في زوجته وقوله تعدا أخرج به الغلط والنسيان والجهل
 والمؤلف حده بقوله (نزل) الزنا ووطء مكلف مسلم فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعدا (ش) فقوله
 ووطء مكلف من اضافة المصدر الى فاعله ومعنى اضافة الوطء للمكلف تعلقه به أى تعلق الوطء
 بمكلف والمراد بالسائل من يميل الى ذلك الفعل والمرأة قيل الى ذلك فيشمل الواطي والموطوءة
 فيخرج به غير المكلف كالصبي والجنون فان ذلك لا يسمى زنا شرعا وان كان زنا لغة ولا يدخل
 في تعريف المؤلف وابن عرفة من لا ط بنفسه وهو ظاهر ما قاله ابن عرفة وأما كلام المؤلف
 فلانه أتى بالفاعل نكرة وكذا بالمفعول وقد ذكر ح أن من لا ط بنفسه يعزرو ولا حد عليه وقوله
 مسلم أى حر أو عبد خرج به ووطء الكافر الكافرة أو المسلمة اذ لا حد عليه في الصورتين وان
 كانت المسلمة لتحل لانه يصدق عليه أنه ووطء مسلم ولا يضر كون اللفظة الواحدة مدخلة تخرجه
 وقوله فرج آدمي معمول ووطء مالم يكن الا دى خنثى مشكلا فلا حد على واطئه وكذلك لا حد
 عليه اذا وطئ غيره للشبهة ولو أدخلت المرأة ذكرنا ثم في فرجها فعليها الحد ولا حد على من وطئ
 جنبة ولا غسل عليه أيضا الا ان ينزل قوله لا ملك له فيه المراد بالملك التسلط الشرعي فالمملوك
 الذي لا تسلط له عليه شرعا من جهة الوطء وخرج به من وطئها له خلال من زوجة أو أمة
 ولكن امتنع وطئها عليه لعارض من حيض ونحوه فان وطئها ذلك لا يسمى زنا شرعا وخرج

كما قلنا (قوله ولو أدخلت امرأة ذكرنا ثم) وأما لو أدخلت امرأة كريمة غير زوج في فرجها فلا حد فيها يظهر لعدم اللذة كالصبي
 وتقدم أنه لا يجب عليها الغسل بذلك وقد ذكرنا أنه يجب عليها الغسل بوطء البهيمة مع أنه لا حد عليها في ذلك فاذا كان بعض ما يوجب
 الغسل لا يوجب حدا فأولى ما لا يوجب غسلا (قوله ولا حد على من وطئ جنبة) لا يخفى ان كان الفقه هكذا فسلم والافقضية كونهم
 مكلفين لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا أن يحسدوا طي الجنبة ثم وجدت ما يقوى ذلك وذلك أن عبد ذكر ما نصه وبقي ان قوله
 مكلف يشمل الجنى فاذا وطئ جنى آدمية فانه زنا ويحسدان ويقتضى كلام ابن عرفة أنه لا يسمى زنا لانه قال الزنا تعيب حشفة آدمي في
 فرج آخر الخ (قوله الا ان ينزل) فيه نظر اذ غسله منها أولى من غسله من وطء بهيمة وميته لميله منها لانه وان لم ينزل كذا في شرح عب
 (قوله التسلط الشرعي) رد عليه ووطء الاب أمة ولده حيث لم يعلم بان ولده وطئ أمته والاحد الاب وجوابه أن التقدير لا ملك أى
 ولا شبهة ويرد عليه المحلة وجوابه أنها ملكة ما لا (قوله ولكن امتنع وطئها عليه لعارض) أى فذلك العارض لما كان يزول صار
 كعدمه فالتسلط الشرعي بهذا الاعتبار موجود

منه
 ٥٩٥

(قوله النكاح المختلف فيه الخ) أي وخرج به أيضا وطء زوجته أو أمته في دبرها فان فيه قولاً بالاباحة وان كان شاذاً أضعيفاً (قوله فيسمى زنا شرعاً) أي ويكون قوله ولو لو اوطأ ما بالغته في قوله وطء مكلف بدون قيده وهو مسلم لقول المصنف فيما يأتي وان عبد دين أو كافر ين واستبعد ذلك بعض الفضلاء وذكروا أن (٧٣٦) الصواب اسقاط هذه المبالغة (قوله مذهب المدونة) أي والموازية والواضحة

وقال ابن القصار هو لواط وثمرة ذلك اعتباراً بالاحصان وعدمه فلو غصبها في دبرها الزمسه المهر خلافاً لسخنوني في تخصيص المهر بالقبل انتهى ذكره البدر (قوله فانه يؤدب لحرمة) الحديث ملعون من أتى امرأة في دبرها (قوله والموضوع أن المؤجر لها غير السيد) قضيته رجوعه للوطء أو غيره (قوله والا فلا) كذا قال شيخ عجم واستظهر عجم أن عليه الحد وفرق بين حد واطئ المستأجرة مطلقاً وبين عدم حد واطئ الأمة المحللة أي التي أملكها سيدها بدون عوض بانه قد قبل بحل المحللة ولم يقل أحسد بحل الأمة المستأجرة وبانه لما وجب تقويم المحللة على الواطئ وان أبي هو والسيد فكانه واطئ ملكه انتهى أقول لا يخفى انه اذا استأجرها للوطء فهي من أفراد الأمة المحللة فالمناسب التفصيل بين المستأجرة للوطء فتعطي حكم الأمة المحللة وبين المستأجرة للخدمة فلا تعطي حكمها فتدبر (قوله ثم وطئها وهو عالم بتحرير وطئها) لا يخفى أنه سكت عن حدها ونقول واختلف في حدها هي وعدمه ان علمت بحرية نفسها على قولين للابهرى وابن القاسم (قوله فلا حد عليه) أي لا احتمال أن سيدها وكل من زوجها فيدرك الحد بذلك انتهى أقول يقال كما اذا اشتراها من رجل وهو يعلم أنها ملك الغير لا حد

بقوله باتفاق النكاح المختلف فيه كالنكاح بلا ولي فان الوطء فيه لا يسمى زنا شرعاً اذا لا حد فيه فالمراد بالاتفاق اتفاق العلماء لا لاتفاق المذهب وأخرج بقوله تعمد الجاهل بالعين أو بالحكم كما يأتي (ص) وان لواطاً (ش) أي وان كان وطء الفرج لواطاً لان الفرج شامل للدبر فيسمى زنا شرعاً (ض) أو تبيان أجنبية بدبراً وميتة غير زوج أو صغيرة يمكن وطئها (ش) مذهب المدونة ان اتيان الأجنبية في دبرها يسمى زناً لواطاً فيجلد فيه البكر ويرجم فيه المحصن واحترز بالأجنبية من الزوجة فانه يؤدب حيث وطئها في دبرها وكذلك من أتى ميتة غير زوجة بعد موتها في قبلها أو دبرها فانه يحسد لان طباق حد الزنا عليه وكذلك يحسد من أتى نائمة أو مجنونة وأما الزوج اذا أتى زوجته بعد موتها في قبلها أو دبرها فانه لا حد عليه ومثله السيد مع أمته ولا صدق على واطئ الميتة بمنزلة من جنى على عضو منها ومنه يؤخذ أن من وطئ زوجته الميتة في نكاح التفويض لا يجب عليه الصدق وكذلك يحسد من زنى بصغيرة يمكن وطئها في قبلها أو في دبرها وأما من لا يمكن وطئها اذا وطئها المكلف فلا حد عليه قوله يمكن وطئها أي للواطئ لها وان لم يمكن لغيره فقوله أو صغيرة الخ معطوف على أجنبية (ص) أو مستأجرة لوطء أو غيره أو مملوكة تعتق أو يعلم حريتها أو محرمة بصهر مؤبداً وخامسة أو مراهونة أو ذات مغنم أو جارية أو ميتة وان بعدة وهل وان أثبت في مرة تأويلان (ش) يعني ان من استأجر أمة للوطء أو للخدمة ثم وطئها فانه يحسد ولا يكون عقداً لاجارة شبهة تدرك عنه الحد ومن باب أولى الأمة المودعة والموضوع أن المؤجر لها غير السيد والا فلا لانها أمة محللة وكذلك يحسد من اشترى أمة تعتق عليه بنفس الشراء كالاصول والفروع ونحوهما ثم وطئها وهو عالم بالتحرير والافلا وشمل قوله تعتق ما اذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء وكذلك يحسد من اشترى أمة وهو يعلم أنها حرة وهي ممن لا تعتق عليه ثم وطئها وهو عالم بتحرير وطئها وكذا لو علم انها ملك للغير بخلاف لو تزوجها وهو يعلم انها ملك للغير فلا حد عليه وكذلك يحسد من وطئ المحرمة بصهر مؤبد بنكاح وأما ملك فانه يحسد ان كانت تعتق عليه كما مروان كانت لا تعتق فلا حد عليهما اللخمى ان تزوج ابنة زوجته ودخل بها ولم يكن دخل بامهالم يحسد لانها محل له لو طلق الام وان كان دخل بالام حد وكذا ان تزوج أم امرأته فان دخل بالابنة حد وان لم يدخل بها لم يحسد للخلاف وان تزوج زوجة أبيه أو زوجة ولده حدان كان عالماً بتحرير ذلك واذا حد بوطء المحرمة بالصهاره فأولى من وطئ فحرمه بالنسب أو بالرضاع بنكاح لانهما لا يكونان الامو بدين بخلاف الصهر قد لا يكون مؤبداً كما اذا عقد على الام من غير دخول فلا تجرم بنتها وانما اقتصر على الصهر لاجل قوله مؤبد وقد يقال ان الصهر لا يكون الامو بداً وحرمة نكاح البنت على الام غير المدخول بها لاجل الجمع كالاختين لا بالصهاره بدليل أنه لو طلق الام حلت البنت فاذا دخل بالام صار صهرها حينئذ ولا يكون الامو بداً أي لان الصهاره متى حصلت لا تكون الامو بدية وانما الذي يتصف بالتأبيد التحريم وكذلك يحسد من تزوج خامسة ودخل بها وهو عالم بتحريرها ولو ادعى بعد عقده على الخامسة انه كان طلق واحدة

لا احتمال أن يكون وكل في بيعها (قوله ان كانت تعتق عليه) أقول يتصور في التعليق كان يقول هي من حرة بمجرد الشراء (قوله لم يحسد للخلاف) هكذا قال اللخمى وهو ضعيف كما في شرح عب (قوله وانما الذي يتصف بالتأبيد الخ) لا داعي الى ذلك الحصر فالأولى أن يقول وفي الحقيقة المتصف بالتأبيد التحريم (قوله وكذلك يحسد من تزوج خامسة الخ) أي لان حلها بعقد ضعيف جداً لا أثره في درء الشبهة ولم يحسد الواطئ في نكاح المدعة لان ضعفه دون ضعف الخامسة بدليل ان ابن جريج أحسد الاعلام

فقيه أهل مكة في زمنه أباحه وتزوج نحو من سبعين امرأة تنكاح مثنى (قوله ثم عقد عليها الخ) احتقر بذلك مما إذا وطئها بعد الشراء وبعد أن أبتا قبل البناء في مرة أو مرات أو بعد البناء في مرة أو مرات ووطئها في العدة أو بعدها فلا حد عليها في هذه الست باتفاق التأويلين (قوله أو انما يحد في المفترقات) أي محل الخلاف صور ثمانية وهي ما إذا أبتا في مرة بعد البناء ووطئها في العدة بعد أو لا أو بعدها بعد وهي في الصور الثلاث حرة أو أمة فهي ست صور وكذا ان أبتا قبل البناء في مرة ووطئها بعد تنكاح حرة أو أمة فهذه ثمانية وأما ان أبتا قبل البناء في مرات ثم ووطئها بعد أو لا أو في مرة ووطئها بدون عقد وسواء كانت في هذه الثلاثة حرة أو أمة فيحد اتفاقا في هذه الستة وكذا ان أبتا بعد البناء في مرات ووطئها في العدة أو بعدها (٧٧) بعقد أم لا أو أبتا بعد البناء في مرة ووطئها بعد العدة بدون عقد سواء كانت

في هذه الخمس حرة أو أمة فيتفق على حده في هذه العشرة كالست قبلها فحصل أن الأقسام ثلاثة يحسد اتفاقا في ست عشرة صورة ولا حد اتفاقا في ستة والتأويلان في ثمان (تنبيه) التأويلان ليسا على المدونة بل في كلام أصبغ وظاهر المدونة الإطلاق كان في مرة أو مرات وهو المعتقد وأنهم في الثلاث فقط وأما البتة فقال أصبغ لا حد فيها ولم يشكك عليها في المدونة إذا كانت منفردة عن الثلاث ولا يلزم من لزوم الثلاث فيها أن تكون هي في جميع الأحكام أفاده محض نت باختصار (قوله إلا أن يعذر بجهل) أي فقول المصنف إن يعذر بجهل يرجع لقول المصنف إن جهل مثله (قوله وكذلك يحد من أعتق أمته الخ) أي إلا أن يعذر بجهل كما عند غيره أي ويكون قوله إن جهل مثله عائد عليه وليس عليه في وطئه المطلقة قبل البناء المعتقد بلا عقد صدق مؤتلف (قوله حتى وطئها من غير عقد) أي إلا أن تعذر بجهل كما

من الأربع قبل أن يتزوج الخامسة فإنه لا يصدق وكذلك يحد من وطئ أمة عنده مرهونة مالم يأذن له الراهن في وطئها وكذلك يحد من وطئ أمة من المغنم قبل القسم سواء حيز المغنم أم لا بأن قدرنا عليهم وهم مناهم سواء كان الجيش كثيرا أو يسيرا وتقييد ابن نونس بكثير طريق غير ما مشى عليه المؤلف وكذلك يحد من دخل دار الحرب فوطئ حربية وكذلك إذا وطئها في دار السلام وقد خرجت بنفسها لا أن خرج هو بها لأنها صارت في ملكه حينئذ والحربية تفهم من ذات المغنم بالاولى وقديف قال انما نص على الحد في الحربية لثلاثه وهم عدم الحد لعدم حوزها في ملك من دمه معصوم بخلاف ذات المغنم وكذلك يحد من طلق زوجته بلفظ البتة وهي الثلاث أو بلفظ الثلاث ثم عقد عليها ووطئها في عدتها أو لا بعدها أو بغير عقد وهل الحد مطلقا أي سواء أبتا في مرة أو مرات متفرقات لضعف من قال بالزام الواحدة في البتة أو انما يحد في المفترقات لا فيما إذا أبتت في مرة لقوة الخلاف في البتة هل هي واحدة أم لا وتأويلان (ص) أو مطلقة قبل البناء أو معتقة بلا عقد كان يطأها مملوكها أو مجنون بخلاف الصحيح^{١٩٣٨} إلا أن يجهل العين أو الحكم أن جهل مثله إلا الواضح (ش) يعني أن من طلق زوجته قبل أن يبنى بها المطلقة أو طلقته ثم وطئها من غير عقد فإنه يحد إلا أن يعذر بجهل وكذلك يحد من أعتق أمته ثم وطئها من غير عقد فقوله بلا عقد راجع لهما ولا صدق عليه مؤتلف كمن وطئ بعد حنثه ولم يعلم وأما المطلقة بعد البناء طلاقا أو ثنادون الثلاث فإنه لا حد على واطئها في العدة وأما بعدها فيحد قاله ابن مرزوق خلافا لرفاهة ذكر أنه لا حد عليه مطلقا وكذا تحدد المرأة إذا مكنت مملوكها من نفسها حتى وطئها من غير عقد إلا أن كان بعقد للشبهة وإن كان غير صحيح وكذلك تحدد المرأة إذا مكنت مجنونا من نفسها إلا أن مكنت صبيبا يحد على الجماع إذا لم يحصل لها به لذة كالكبير المجنون وكذلك لا حد على من وطئ وهو جاهل لعين الموطوعة بأن ظنها زوجته أو أمته وأما إذا قدم عليها وهو شاك ثم تبين بعد الوطء أنها أجنبية فظاهر كلامهم وإن لم يكن ضرر بحاسقوط الحد وكذلك لا حد على من وطئ وهو جاهل للحكم أي التحريم لا جمل قرب عهد مع علمه بعين الموطوعة إلا الزنا الواضح الذي لا يجهله إلا النادر فيحد ولا يعذر بجهل كدعوى المرتبة أو المستعير حل وطء المرهونة أو المستعارة ثم إن قوله إلا الواضح مستفاد من قوله إن جهل مثله ولذا قال البساطي وعندى أن هذا يرجع إلى جهل مثله وليس بقييد زائد ثم إن قوله إلا أن يجهل العين أو الحكم غير مخالف لقوله فيما يأتي في باب

يستناد مما حكى عن النوادر من أنه رفع لعمر امرأة اتخذت غلامها لوطئها فأراد رجها فقالت قرأت أو ما ملكك أيمانكم فقال تأولت كتاب الله على غير تأويله وتركها وجر رأس الغلام وغربه (قوله إذا مكنت مجنونا) أي مالم يجهل مثله ولذلك قال بعض من كتب على قول المصنف أو الحكم أي في المسائل المتقدمة لا المرهونة فلا يعذر باعتقاده أن رهنها يبيع له وطأها له (قوله إلا أن مكنت صبيبا) ومثله ما إذا دخلت ذكرا الميت في فرجها (قوله كدعوى المرتبة الخ) أي وكان تكون زوجته أو أمته في غاية الخفاقة والذي اعتقد أنها هي في غاية السمن أو عكسه (قوله مستفاد من قوله إن جهل مثله) أي لأن قوله إن جهل مثله يفهم أنه إذا لم يجهل مثله يحد ومن المعلوم أنه الواضح (قوله أن هذا يرجع إلى جهل مثله) أي يؤخذ معناه منه لأن معنى هذا هو معنى هذا كما هو واضح لا يتم متناقضان (قوله ثم إن قوله إلا أن يجهل العين الخ) الأولى أن يقتصر على قوله الحكم فيقول ثم إن محل قوله أو الحكم

(أدله أن حرمة الشرب ووجوب الحسد من الواضح) أي حرمة الزنا ليست من الواضح بخلاف حرمة الشرب فمن الواضح (قوله فلا يعذر جاهل في شيء) أي سواء كان الزنا أو غيره أي ويكون هذا مخالفا لما تقدم له في قوله لا حد على من وطئ وهو جاهل للحكم الخ وجعل الحكم لا يفيد حيث علم بالحرمة والحاصل أن شارحنا أفاد أن قول المصنف أن جاهل مثله في مسألة الزنا لمن كان حديث عهد بالاسلام وقوله الا الواضح فرضه في دعوى المرتين والمستعير حل وطء المرتبة والمستعارة وليس الامر كذلك وإذا كان الحكم ماذكروم فإدخاله أن قول المصنف إلا أن يجهل العين أي في جميع ما تقدم وقوله أو الحكم أي في المسائل المتقدمة غير المراهونة وقوله الا الواضح هو جاهل تحريم الزنا (قوله لا مساحقة) بفتح الحاء وكسر هاء فعلى الأول يكون معطوفا على وطء من قوله الزنا وطء مكلف وعلى الثاني يكون معطوفا على مكلف أي لاوطء مساحقة في القاموس أسحق الضرر عذهب لبنه وبلى واصلق بالطن وفلاناً بعده وأسحق اتسع اه وحينئذ يسمى مساحقة لأن كلامهم متناقض (٧٨) فرجها بفرج الأخرى أولان فعلمها ما بعدهما عن الخبر والرجمة والسمات

الشرب وان جاهل وجوب الحسد أو الحرمة لأن حرمة الشرب ووجوب الحسد من الواضح الذي لا يجهل لكنه خلاف ظاهر قول مالك وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يعذر جاهل في شيء من الحدود (ص) لا مساحقة وأدب اجتهدا كبهيمة وهي كغيرها في الذبح والا كل ومن حرم لعارن كحائض أو مشتركة أو مملوكة لا تعتق (ش) يعني أن شرار النساء إذا فعل بعضهن ببعض فإنه لا حد عليهن وانما في هذا الفعل الأدب باجتهاد الامام لأنه لا يلاج فيه ومثله واطئ البهيمة وكذا سائر من قلنا أنه لا يحد من محبوب ومقطوع ذكر وصبي وصبيبة يميز كبايدل عليه قول المؤلف في الغصب وأدب يميز وكذا المرأة تدخل في فرجها ذكر بهيم حتى أوميت أو ذكر آدمي ميت لأن فعل كل واحد من ذلك معصية وليس يرتأى بثبت بشاهدين ولا تقتل البهيمة وان كانت مما تؤكل أكلت وللشافعي قول بقتلها وهل لخوف الاتيان بولد مشوه أولان بقاءها يذكر الفاحشة فيعير بهما قولان أحدهما الثاني وكذلك يؤدب من وطئ زوجته أو أخته في حال حمضها وأحرانها وما أشبه ذلك لأن حرمة وطئها عليه لم تكن أصلية وانما هو لعارض ويزول ولا يشمل ذلك حد الزنا لأن هذا مفهوم قوله لا ملك له فيه وكذلك يؤدب من وطئ أمة مشتركة من أحد الشر يكتن أو الشر كعلان الشريك له في الأمة المشتركة ملك قوى والشبهة إذا قويت تدرك الحد أي تسقطه وكذلك يؤدب من اشترى أمة لا تعتق عليه بنفس الملك كجمته وابنة أخيه وما أشبه ذلك ثم وطئها وهو عالم بخبر عنها وانما لم يحد لعدم انطباق حد الزنا عليه ويلحق به الولد ونسبها عليه خشية أن يعود إلى وطئها ثانية (ص) أو معتدة (ش) يحتمل أمة معتدة أي أن السيد إذا وطئ أمة المعتدة لا حد عليه ويحتمل امرأة معتدة أي إذا عقد على معتدة من غيره ووطئها عالما فإنه لا حد عليه وهو المشهور مع أن حد الزنا صادق عليه وأما لو كانت معتدة منه فإن كانت مبتوتة فقد تقدمت وإن كانت غير مبتوتة بأن كانت رجعية أو بائنا بغير الثلاث فإن كانت رجعية ونوى بوطئها الرجعة أو غير رجعية ونكحها بعد جديد فلا حد ولا أدب ولا حرج وان وطئ الرجعية أو البائش ولم ينو الرجعة في الرجعية وبغير عقد جديد في البائش ففي

الحسنة أولان كلامهم متوسع نفسهما للأخرى في تلك الحالة (قوله كحائض) أي وكذا المعتكفة (قوله أو مشتركة) ومثلها المبعضة والمعتقة لأجل أي ولذا يؤدب إلا أن لا يقدرن على المنع (قوله ويثبت بشاهدين) أي جميع ما ذكر من المساحقة وما بعدها بشاهدين لأنه ليس يرتأى ولا مال ولا أبل إليه وكذا في الثبوت والأدب من لف خرقه كثيفة أو غيب في هواء الفرج ولا حد عليه للشبهة (قوله وللشافعي الخ) أي تقتل بلا ذبح وتحرق (قوله وهل لخوف الخ) لا يخفى أن هذه العلة تحصل بالذبح والا كل فلا موجب للقتل والحرق ثم انه رد ذلك بأن العادة لم تجر بالنسبة بين جنسين إلا في شيئين فقط البغلة والسمع بكسر السين وسكون الميم وهو ولد الذئب مع الضبع وما يتولد من جنسين أيضا العقاب فلهذا قيل إن العقاب جميعه

أنى وإن الذي يسافده طائر آخر غير جنسه وقيل إن الثعلب يسافده قال ابن خلدون وهذا من الجبابرة وأما الزرافة فهي متولدة من ثلاث حيوانات الناقة الوحشية والضبعان وهو الذكرك من الضباع فيقع الضبعان على الناقة فتأتى بولدين الناقة والضبع فان كان الولد ذكر اوقع على البقرة فتأتى الزرافة وذلك في بلاد الحبشة ولذلك قيل لها الزرافة وهي في الأصل الجماعة فلما تولدت من جماعة قيل لها ذلك أقول وكذا تقدم أن البرذون من الخيل والبقر (قوله لأن هذا مفهوم قوله لا ملك له فيه) أي والمرأة والحائض لزوجها ملك له فيها أي تسلط شرعي من حيث ذاتها بدليل أنه يجوز له التمتع بدون الوطء فيما عدا ما بين السرة والركبة (قوله لعدم انطباق حد الزنا عليه) فيه شيء وذلك لأن قوله لا ملك له معناه لا تسلط له شرعا فيشمل العمة وأجيب بأن في العبارة حذفوا التقدير لا تسلط له شرعا ولا شبهة وهذا وجددت الشبهة لأنهما كانتا لا تعتق عليه صار له شبهة تسلط شرعي فحينئذ يخرج من التعريف الأمة المملوكة كما يخرج الحائض (قوله إذا وطئ أمة المعتدة) وكذا أمة المتزوجة (قوله مع أن حد الزنا صادق عليه) أي فالشهور ومشكل ويجب بما تقدم من حذف ولا شبهة لأنه لما عقد عليها وجدت الشبهة

(قوله وفي البائن لاحد عليه) أي والادب بطريق الاولى من الرجعية (قوله لان العصمة باقية) أي لان الذي يقطع العصمة انما هو الطلاق الثلاث لا يخفى ضعف هذا بل المعتمد أنه يحد اذا وطئها بعد العدة (قوله فلا يحتاج الى استفادتها) أي الى استفادة حكم المسئلة وهو عدم الحد أي لانهم لم تكن مبتوتة والمناسب أن يقول فلا يحتاج الى استفادتها من قوله والمبتوتة لان قوله وان أبنت الخ من تعلقات قوله والمبتوتة والحاصل أن تلك المسئلة معلومة من القاعدة فلا حاجة الى استفادتها انما ذكر قوله باقية في الجملة أي في بعض الوجوه (قوله فالحد كما هو ظاهر المدونة) هذا هو المعتمد وكلام اللخمي السابق ضعيف وان رجع بعض الشيوخ (قوله لان تحريم الجمع حينئذ بالسنة) لا يخفى أن هذا يعارض قوله أولا لان الآية الكريمة اقتضت تحريم الاختين مطلقا فإيجاب أن صاحب القول الثاني لا يقول بان الآية تقتضي تعميم الاختين (٧٩) بل الآية قاصرة على الاختين من النسب كما هو

سياق قوله حرمت عليكم أمهاتكم (قوله تأويلان) حقه قولان لانه ليس في المدونة نص على مسئلة الجمع بين الاختين في نكاح باعتبار الحد لا وجوبه ولا سقوطا وانما ذكر فيها التحريم خاصة (قوله وقومت) أي يوم الوطاء فان كان الواطئ مليا أخذت منه وان كان معسرا وانتظرتة فلا امر ظاهر والا فانها تباع والزائد يأخذ الواطئ وهذا اذا لم تحمل والا تباع بالقيمة ولا تباع (قوله قد حللها له ما لكها) لا يخفى انه لا فرق في المالك المحلل بأن تكون زوجته الواطئ أو قريبة أو أجنبية (قوله وسواء كان عالما بالتحليل) في العبارة حذف والتقدير سواء كان عالما بحرمة التحليل أو جاهلا ويحتمل البقاء على الظاهر فيكون معنى قوله أو جاهلا أي التحليل وقع في غيبته ولم يعلمه أحده (قوله بجواز التحليل ابتداء) أي فالخلاف انما هو في الابتداء وأما الانتهاء فهو متفق

الرجعية الادب وفي البائن لاحد عليه وطئها في العدة أو بعدها لان العصمة باقية في الجملة فلا يحتاج الى استفادتها من قوله وان أبنت في مرة خلافا لـ (ص) أو بنت على أم لم يدخل بها أو على أختها (ش) يعني أن من عقد على امرأة وقبل الدخول بها عقد على ابنتها ودخل بها فانه لاحد عليه لما علمت أن العقد على الأم يحرم البنت مادامت الأم في عصمته فاذا طلق الأم قبل الدخول بها حللت له ابنتها أما لو دخل أي أو تلذذ بالأم فانه يحد وأما عكس كلام المؤلف فالحد كما هو ظاهر المدونة وكذلك لاحد على من تزوج أختها ودخل بها ما هو حل لاحد سواء كانت الاخت من نسب أو رضاع لان الآية اقتضت تعميم الاختين من نسب أو رضاع أو محل عدم الحد اذا كانت الاخت من رضاع لان تحريم الجمع حينئذ بالسنة وأما لو كانت من نسب فانه يحد اذا وطئها التحريم ذلك بالكتاب واليه ذهب بعض شيوخ عبد الحق وإلى هذا أشار بقوله (وهل الأخت النسب لتحريمها بالكتاب تأويلان) ولا حد على من تزوج المرأة على عمتها لان التحريم لذلك بالسنة لا بالكتاب (كل) وكأمة محلة وقومت وأبيا (ش) المشهور أنه لاحد على من وطئ أمة قد حللها له ما لكها الشبهة وانما عليه ما لا بد فقط وسواء كان عالما بالتحليل أو جاهلا والولد حر لاحق به لانه من وطئ الشبهة وتقوم تلك الأمة على واطئها لتمام الشبهة وسواء رضينا بذلك أي صاحبها والواطئ لها أم لا وعدم الحد مراعاة لمذهب عطاء القائل بجواز التحليل ابتداء وانظر ما أدخلته السكاف لان التحليل خاص بالاماء الآن يقال تحمل الأمة على الفلن والسكاف أدخلت ما فيه شائبة حرية من مدبرة ومعتقة لاجل وقد يقال أدخلت السكاف الحرائر كما بلغنا عن بعض البربر وبعض بلاد قزلباش انهم يحللون أزواجهم للضيفان يعتقدونه كرها جهلا منهم فعليه من الادب ان جهلوا ذلك (ص) أو مكرهة أو مبيعة بالغلاء (ش) يعني أن المكرهة لاحد عاينها ولا أدب انفق النعمد عنها اتفاقا وفي المكرهة الخلاف الآتي وكذلك لاحد على الحرة اذا أقرت لزوجه بالرق فباعها لا يحل الغلاء فوطئها المشتري لمذرها بالجوع وقد بان من عصمة زوجها ومثل البيع تزويجها غيره ويرجع المشتري بالثمن على الزوج ان وجدته والافعلها لانها غرته قولنا وفعلا وبعبارة الباء بمعنى في أي مبيعة في زمن الغلاء وبيعها في زمن الغلاء لا يستلزم كونها جوعانة فلا يخالف ما في سماع ابن

عليه وهو المشار له بقوله وقومت الخ (قوله من مدبرة ومعتقة لاجل) لا يخفى أنه يجوز وطئ المدبرة وبيع وطئ المعتقة لاجل (قوله وقد يقال الخ) هذا غير ظاهر لان الكلام عند العلم (قوله قزلباش) رأيتهم مضبوطة بخط بعض الفضلاء بفتح فوق القاف وكسر الزاي وسكون اللام والشين المعجمة (قوله ان جهلوا) وان علموا ارتدوا لاعتقادهم حل الحرام وأما الواطئ فيؤدب ان جهل مثله والاحد (قوله وفي المكره) بفتح الراء وقوله وكذلك لاحد أي ولا أدب (قوله ان أقرت لزوجه بالرق) لا مفهوم له (قوله ومثل البيع تزويجها الخ) أي فلا حد عليها وقوله ويرجع الخ أي في صورة البيع (قوله ان وجدته) أي وجد الزوج وقوله والافعلها أي وان لم يجدته أقول وينبغي أن يكون مثله ما اذا وجدته وكان معذبا بذلك الثمن (قوله لانها غرته قولنا وفعلا) أما القول فإقرارها بالرق له وأما فعلا فتمكينها من نفسها والمدار على انقيادها للبيع له واطهار أنما رقيقة (قوله فلا يخالف الخ) أي لانه سيأتي يقول ولكن درء الحد أحب الى لان حاصل الكلام انه لاحد عليها مطلقا كانت جوعانة أولا

(قوله فأقرت له بذلك) الفاء للتعليل أي باع لكونها أقرت له بذلك أي بموجب البيع وهو الرقية (قوله ولكن دره الحد أحب إلى) أي لانها تصير مكروهة في وطئه لها اذ لو امتنعت (٨٠) لا كرهها أي وان كان أصل البيع طوعا وما تقدم من أن الزنا ليس فيه

إكراه فذلك في الرجل لان انتشاره ينافي إكراهه (قوله والاظهار الخ) مبتدأ والخبر محذوف أي والاظهار أنه لا حد فيما يدرك والحد الكافي للتمثيل أو بمعنى البناء ومقابلته ما لا تنهيه ان كانت بيده فلا حد ولحقه الولد وان لم تكن في يده حد ولم يلحقه الولد انتهى (قوله وحلف الواطئ الخ) الصور ثلاث نكولها محلف الواطئ حلف البائع ولا يتصور حلفه ما عدا لأنه متى حلف البائع ثبت نكوله ولا يتوجه على الواطئ معين (قوله والمختار أن المكروه كذلك) أي لا حد ولا أدب ان زنى بطاعة لا زوج لها ولا سيد له معض الحق لله ولا أي بأن زنى بمكرهه أو ذات زوج أو سيد حد إذا كراهه كلا إكراه (قوله والاكثر على خلافه) أي فيحد ولو كانت هي المكروهة له على الزنا ولا صداق عليه ان كانت هي المكروهة له وان كان المكروه غيرها فعلى الواطئ الصداق ويرجع به على من أكرهه (قوله الآن يرجع مطلقا) أي فينبغيه في نفي الحد وان كان يلزمه الصداق اذا أقر بأن وطئ امرأة نائمة ثم رجع ولا حد قد ف عليه لانها نائمة (قوله أو يهرب) بضم الراء (قوله اغديا أنيس الخ) اسم رجل من أسلم وانما خصه لأنه من قبيلة تلك المرأة وكانوا يكرهون تحكيم الغير عليهم وقوله فأمر ضميره يعود على أنيس وقوله بها أي بزوجها (قوله ويقال الخ) خرج أبو داود وصححه

القاسم من جاع فباع زوجته من رجل فأقرت له بذلك فوطئها مشترها فعن مالك وهو رأي أنهما يعذران وتكون طلاقه بائنة ويرجع المشتري بالثمن قلت فلو لم يكن بهما جوع قال فحري أن يتحدوا بشكل زوجها ولكن دره الحد أحب إلى انتهى (ص) والاظهار كأن ادعى شراء أمة ونكل البائع وحلف الواطئ (ش) يعني أب من وطئ أمة ادعى أنه اشتراها من مالكها فكذبه المالك وأنكر البيع له فتوجهت اليه على البائع بأن طلبها منه المشتري فنكل عنها فتوجهت على الواطئ فحلفها أي حلف أنه اشتراها فانه لا حد عليه لأنه قد تبين أنه انما وطئها وهي على ملكه وهذا قول ابن القاسم في المدونة واختاره ابن رشد وبفهمهم كلام المؤلف انه اذا نكل الواطئ يحد مع نكول البائع أيضا وأنه اذا حلف البائع يحد أيضا (ص) والمختار أن المكروه كذلك والاكثر على خلافه (ش) تقدم أن المكروهة على الوطء لا حد عليها اتفاقا وأما الرجل المكروه على الجماع هل يحد أولا مذهب المحققين كابن رشد والعمري وابن العربي لا حد عليه وغيرهم يقولون عليه الحد وعليه أكثر أهل المذهب وهو المذهب (ص) ويثبت باقراره مرة إلا أن يرجع مطلقا أو يهرب وأن في الحد (ش) تقدم الكلام على تعريف الزنا وذكرهنا أنه يثبت بأحد أمور ثلاثة الأول الاقرار ولو مرة ولا يشترط أن يقر أربع مرات خلافا لابي حنيفة وأحمد في اشتراطهما ماذنك كافي حديث ما عزم مالك اذ رده النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقر أربع مرات قال ابن عرفة نصوص المدونة وغيرها واضحة بحد المقر بالزنا طوعا ولو مرة واحدة وفي الصحيح اغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجعها فعدا عاها فاعترفت فأمر بها فرجعت فظاهر ما في الحديث الا كفتفاء بأقل ما يصدق اللفظ عليه وهو يصدق بالمرأة الواحدة انتهى والجواب عن حديث ما عزم أن النبي صلى الله عليه وسلم استنكر عقله ولذا أرسل لقومه مرتين يسألهم عن عقله حتى أخبروه بصحته فامر برجه وانما لم يأت المؤلف بلو كائن الحاجب لأنه يشير بهم للخلاف المذهبي وليس في ذلك خلاف بل الخلاف لابي حنيفة وأحمد وأما ابن الحاجب فليس كالسؤلف فيما ذكره محمل كون الزاني يحد باقراره ما لم يرجع فان رجع عن اقراره فانه يقبل منه ولا يحد وسواء رجع في الحد أو في غير الحد لغر شبهة أو شبهة كقوله وطئت امرأة أي وهي حائض أو اختي من الرضاع وطمئت أن ذلك زنا ومثل الرجوع ما اذا قامت بينة على اقراره بالزنا وهو ينكر ذلك فان انكاره يعد رجوعا على مذهب ابن القاسم وكذلك يستتط الحد عن الزاني المفر به اذا هرب في أثناء الحد ولا يتبع به بذلك ويقال قد هرب ما عزم مالك في أثناء الحد فاتبعوه فقال لهم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا تر كنتموه لعله يتوب فيمتوب الله عليه وأما الهروب قبل الحد فلا يعتبر ويقام عليه الحد فالواو في قوله وان في الحد والاحمال وان زائدة أي أو يهرب وهو في الحد أي والاحمال أنه في أثناء الحد وانما كان الهروب في أثناء الحد سقطا له لأنه بعد اذ اذابة العذاب دال على الرجوع بخلافه قبل ذلك فانه لا دلالة فيه عليه (ص) وبالبيان فلا يسقط بشهادة أربع نسوة بمكارتها أو بحمل في غير متزوجة وذات سيدة مقربة (ش) يعني أن الزنا يثبت أيضا بالبينات العادلة ولا بد من أربع عدول يشهدون أنهم رأوا فرجه في وقت واحد ورؤيا

انتمذي فقوله ويقال الخ فيه شيء (قوله لعله يتوب الخ) قضية ذلك أن مجرد التوبة تمنع الحد والمذهب واحد ليس كذلك بل المانع للحد هو الرجوع لا التوبة الشرعية (قوله لأنه بعد اذابة العذاب الخ) لقائل أن يقول الاشبه هو العكس وأما هروبه بعد الحد فقد يدعى أنه لاجل العذاب فقط كذا أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى

(قوله ولو ادعت المرأة بقاء بكارتها) أي أنها عذراء (قوله أن يتعدوا الشهادة) أي على العذراء أي يتعدوا موجب الشهادة وهو النظر لبكارتها فلا يقدح النظر في شهادتهم وقوله كما يفيد كلام ابن مرزوق كلام ابن مرزوق في الشهادة على العذراء (قوله سيد هاشم كراخي) أي ما لم يكن السيد صغيرا أي وأما ظهوره لمتزوجة وذات سيد مقتر به فلا حد (قوله دعواها الغضب) أي لا الوطء بشبهة أو الغلط أو النوم فتقبل لان هذا يقع كثيرا (قوله بعدهن) أي بعد التكليف المتضمن لشئئين البلوغ والعقل والحرية والاسلام فالضمير عائدا على متقدم معنى (قوله لازم) أي ابتداء أو دوما أي بان لزم بعد الدخول بان كان فاسدا فافت بالدخول وهل بمجرد الدخول المثلوث يحصل التحصين أو لا بد من وطء ثان قولان فالوطء الثاني محصن بلا نزاع فخرج فاسد يفسخ قبل الدخول وبعده وخرج أيضا بقوله لازم نكاح عبد يغير اذن سيده ولا بد أن يكون الوطء في زوجة مطيقة ولو أمة مسلمة مجنونة أو حرة كافرة مجنونة وترجم المكافاة الحرة المسلمة العاقلة أن أصيبت بعدهن من بالغ مسلم وان عبدا أو مجنونا وقوله اذا عقد عقدا صحيحا لازما إشارة لتفسير (٨١) قول المصنف بنكاح لازم الخ فخالصه

أن المراد بالنكاح العقد لا الوطء وفيه إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يقدم صح على قوله لازما وذلك لانه يلزم من اللزوم الصحة فيضيق قوله صح عن الفائدة بعد قوله لازم ولا يلزم من الصحة اللزوم في ذكر اللزوم بعد الصحة فائدة

(قوله ووطئ الخ) شروع في تفسير قول المصنف

أصاب أي أن المراد بالاصابة الوطء المباح الذي معه انتشار من غير منكرة وقوله ثم زني الخ إشارة إلى أنه ليس الرجم منوطا بمجرد اجتماع الاوصاف المذكورة بل لا بد من الزنا بعد ذلك وقوله وعبر بالاصابة الخ لا يخفى أن معناه أنه لو عبر بوطء لا فهم أن المراد الوطء الكامل مع أنه لا يشترط

واحدة على ما هو ولو ادعت المرأة بقاء بكارتها وان ارتقاء أو نظر إليها أربع نسوة فصدقها على ذلك فلا يسقط الحد المترتب عليها بشهادة البينة ولو قام على العذرة أربعة رجال لسقط الحد كما يفهم من كلام الشارح ويجوز للرجال أن يتعدوا الشهادة ابتداء كما يفيد كلام ابن مرزوق عن ابن القاسم وكذلك ثبت الزنا بظهور الحمل في حق المرأة حرة أو أمة غير متزوجة أي لم يعرف لها زوج وفي حق أمة سيد هاشم كراخي لو طئها ونكح قوله متزوجة أي زوج يلحق به الحمل احترازا عما إذا كان صبيا أو مجنونا أو ولدته لاقبل من ستة أشهر من يوم العقد بكثير فانه بمنزلة من لا زوج لها فتحد (ص) ولم يقبل دعواها الغضب بسلاقرينة (ش) يعني أن المرأة التي تظهر بها حمل ولا يعرف لها زوج أو كانت أمة ولا سيد لها أو لها سيد وهو منكرو لو طئها فانه بتحد ولا يقبل دعواها الغضب على ذلك بلاقرينة تشهد لها بذلك وأما ان قامت لها قرينة فلا حد عليها كما اذا جاءت تدعى وهي مستغيثة عند النازلة أو أنت متعلقة به على ما مر بيانه عند قوله وان ادعت استكرها على غير لا تنطبق لا تعلق الخ * ولما أنهى الكلام على الزنا وأحكامه وما يترتب عليه شرع في الكلام على الرجم وأحكامه فقال (ص) يرمي المكلف الحر المسلم ان أصاب بعدهن بنكاح لازم صح (ش) قد علمت أن أنواع الحد ثلاثة رجم وجلد مع تغريب وجلد منفرد وبدأ بالرجم لانه أعظم أنواع الحد والمعنى أن المكلف الحر المسلم اذا عقد عقدا صحيحا لازما ووطئ وطأ مباحا بانتشار من غير منكرة فيه بين الزوجين ثم زني بعد ذلك فانه يرمي لانه صار محصنا فقوله أصاب أي وطئ وعبر بالاصابة لانه لا يشترط كمال الوطء بل يكفي تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها والضمير في بعدهن للاوصاف أي بعد الاوصاف السابقة والباء في بنكاح بمعنى في أي في عقد نكاح لازم فخرج بقوله عقد ووطء السيد أمته وبقوله لازم نكاح المعيب والمعيبة والمغرور والمغرورة فلا يكون محصنا لعدم اللزوم فاذا زني فلا يرمي بل يحد حد البكر وفاعل صح الوطء أي حل فاذا زني بعد أن وطئ زوجته في خيضا أو شحوة فانه يحد حد البكر لعدم حلية الوطء الواقع بعد العقد الصحيح اللازم فقوله يرمي جسمه بالثناة من أسفل وجوز البساطي قراءته بالباء الموحدة وعليه فهي متعلقة بقوله الزنا وهي للصاحبة أي الزنا مصحوب برجم المكلف وجلد البكر وتغريب الذكر أي هذا الحكم مصحوب بهذا الحكم فهذه النسخة

(١١ - خشي ثامن) بل المراد بمجرد الوطء الذي يفيد التعبير بالاصابة مع أنه فسر الاصابة بالوطء وأطلق (قوله بمعنى في) ويصح ان تكون للسببية (قوله فخرج بقوله عقد ووطء) أي لان ووطء السيد أمته ليس بسبب عقد بل بسبب الملاك وقوله فاعل صح الوطء الخ لا يخفى أن كلام المصنف على هذا يكون فيه استخدام لانه أطلق النكاح أولا وأراد به العقد ثم رجع ضمير صح له لبااعتبار هذا المعنى بل باعتبار معنى آخر وهو الوطء أي أن الوطء لا بد أن يكون صحيحا احترازا عن وطء الحائض والنفساء والمعتدة والصائمة والمحرمة والمعتكفة وعن وطئها في مسلك البول أو دبرها كذا ذكره بعض شراحه فاذا علمت هذا تعلم أن هذا غير المستفاد من حله أو لا وانه ارتكب ذلك الاستخدام دفعا للاعتراض الذي أشرنا له سابقا من أن العقد متى كان لازما كان صحيحا فلا حاجة لقوله صح بعد قوله لازما (قوله وجوز البساطي الخ) كان نسخة البساطي ليس فيها نقطتان تحت صورة الياء واللاما كان تلحق ذلك فائدة (قوله متعلق بقوله الزنا) أي في قول المصنف أول الباب الزنا ووطء الخ (قوله أي هذا الحكم) أي هذا الحكم عليه صورة بأنه ووطء الخ وقوله مصحوب بهذا الحكم أي بهذا الحكم به على الزاني

دلالة
البيان
في
الاصابة
الوطء
الذي
معه
انتشار
من
غير
منكرة
وقوله
ثم زني
الخ إشارة
إلى أنه
ليس
الرجم
منوطا
بمجرد
اجتماع
الاصاف
المذكورة
بل لا بد
من الزنا
بعد ذلك
وقوله
وعبر
بالاصابة
الخ لا
يخفى
أن
معناه
أنه
لو
عبر
بوطء
لا
فهم
أن
المراد
الوطء
الكامل
مع أنه
لا
يشرط

وهو الرجم لان الشارع حكم به على الزاني المرجوم وانما قلنا صورة لان قول المصنف الزنا وطء الخ تعريف للزنا بذلك وليس في ذلك حكم كما هو معلوم وقوله لان المعنى الاعرابي أى المعنى المنسوب للاعراب فقوله المعنى إشارة الى المصاحبة وقوله الاعرابي إشارة الى التعلق المذكور (قوله وهى البلوغ) لا يخفى أن البلوغ شرط أول والعقل شرط ثان والحرية شرط ثالث والاسلام رابع والاصابة خامس وقوله في عقد نكاح سادس وقوله لازم سابع وقوله ووطء ثامن وقوله صحيح تاسع وقوله بانتشاره والعاشر ونسخة الشارح لم يذكر فيه عدم المناكرة ثم بعد هذا كله لا يخفى أن قوله ووطء (٨٣) مكرر مع قوله الاصابة فلو حذفه وزاد بعد قوله بانتشاره أن لا يكون هناك

ماهى فاسدة بل صحيحة ولها معنى لكن لا حاجة اليها لان المعنى الاعرابي لا يتكلف الا اذا كان هناك فائدة وشروط الاحصان عشرة متى تخلف شرط منها لا يبرجم وهى البلوغ والعقل والحرية والاسلام والاصابة في عقد نكاح لازم ووطء صحيح بانتشاره وعدم مناكرة وأما علم الخلوة فذكر ما يغنى عنه وهو الاصابة لانها أخص (ص) بحجارة معتدلة ولم يعرف بداءة البينة ثم الامام (ش) متعلق ببرجم على قراءته بالفعل وبرجم على قراءته بالصدر أى الرجم بحجارة معتدلة فلا يبرجم بحجارة كبار خوف التشويه ولا بحجارة صغار خوف التعذيب لعدم اسراع الموت فالمعتدلة أقرب للاجهاز عليه ولم يعرف بالثالث حديثا صحيحا ولا سنة، وعمولاهم أن البينة الشاهدة بالزنا تبدأ بالبرجم للزاني ثم الامام ثم الناس خلافا لابي حنيفة والحديث وان وجد في النسائي وأبي داود إلا أنه ما صح عندهما لك (ص) كلائط مطلقا وان عبددين وكافرين (ش) يعنى أن اللائط اذا كان بالغاطا ثعنا فانه يقتل سواء كان محصنا أم لا سواء كانا عبددين أو كافرين قال فيها ومن عمل قوم لوط فعلى الفاعل والمفعول به الرجم أحصنا أو لم يحصنا ولا صدق في ذلك في طوع أو اكرام وان كان المنعول به مكرها أو صبييا طاعا لم يبرجم ورجم الفاعل والشهادة فيه كالشهادة على الزنا اه وليس على العبد في الزنا رجم لان عليه نصف العذاب ولا نصف الرجم قال ابن بونس وان أسلم النصراني قبل أن يقام عليه حد القتل أو الفرية أو السرقة فانه يقيم عليه لانها حق لا دى فهى لازمة له كالدين ألا ترى أنها تقام على المسلم اذا اتاها وكذلك اذا ارتكبها الكافر ثم أسلم فأما حقوق الله تعالى فلا تقام عليه كحد الزنا والجر لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فقوله كلائط أى ذى لواط فهو من باب النسبة كما مر أى ذى عمرو نابل أى ذى نبل وليس اسم فاعل من لاط يلوط فهو لائط واللاما صح قوله مطلقا أى فاعلا أو مفعولا محصنا أو غير محصن ولا يدخل فيه بالغين أو غير بالغين طائعين أو مكرهين لانه يشترط البلوغ والطوع وانما صرح بقوله وان عبددين وكافرين مع دخول ما ذكر تحت الاطلاق للرد على من يقول ان العبد يجلد خمسين وان الكافر يرد الى حكم ملته (ص) وجلد البكر الحر مائة وتسقط له الرق وان قل (ش) هذا هو النوع الثانى من أنواع الحد والمعنى أن البكر الحر المسلم البالغ اذا زنى فانه يجلد مائة جلدة ويغرب عاما والمراد بالبكر غير المحصن وهو من لم يتقدم له وطء مباح في نكاح لازم بأن لم يتقدم له وطء أصلا أو تقدم له وطء في أمته أو في زوجته لكن في حيضها أو في نكاح فاسد لم يفت وفسخ وأما الرقيق ذكرنا أو أنى وان قل جزءه فيلزمه خمسون جلدة لان الرقيق عليه نصف ما على الحر من العذاب وذهب ابن عباس وجماعة الى أن الارقاء لا يجلدون الا اذا تزوجوا لقوله تعالى فاذا أحصن فان أتى بنى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ومعنى أحصن تزوجن ومفهومه أنهن اذا لم يتزوجن لا يجب عليهن الجلد والجواب أن ذلك انما يتأتى على

مناكرة لكان أظهر فتدبر ويشترط في احصان الموطوءة أن يكون واطئها بالغوا وان كان رقيقا أو مجنوناً (قوله لانها أخص) أى لانه يلزم من الاصابة علم الخلوة (قوله ولم يعرف مالك الخ) أى ولا يحفر له حفرة على المذهب ومقابله يقول يحفر لنصفه ^{بوتنيته} لا يختص الرى بالظهور بل بمواضع المقاتل الظهور وغيره ومن السرة الى فوق ويحجب الوجه واليدين والرجلين اذ هو من التعذيب وليست بمقاتل اه المقصود من تت أقول وظاهره أن الرأس لا يتقى قال بعض المتأخرين وينبغى أن يتقى كالوجه لانه يصير مشوهه اذا ^{بوتنيته} ضرب على رأسه اه تأمل (قوله ثم الامام) أى أن الحاكم قبل الناس ثم الناس عقبه كافي المدونة وأسقط المصنف قول المدونة ثم الناس لان ذكر لفظ بداءة يغنى عنه (قوله سواء كان محصنا أم لا) ذكر في شرح

البخارى أن محصن ومهمل بالفتح بالفتح على خلاف القياس ويجوز الكسر فيها على القياس اه (قوله أو قراءة كافرين) لا يعارضه قوله وان لواط لان ذلك في بيان كونه زنا وهذا في بيان الرجم (قوله أو الفرية) أى القذف (قوله لانه يشترط البلوغ والطوع) اعلم أن المفعول يشترط في رجه تكليفه وطوعه وكون واطئها بالغوا لا يبرجم المفعول (قوله وان قل) أى ك بعض أى وكذا من فيه عقد حرة كدبر ومكاتب وأم ولد ومعتق لاجل وقوله ويغرب الخ المناسب حذفه والالاتحاد النوع الثانى والثالث (قوله لقوله تعالى فاذا أحصن الخ) والعبد في معنى الامة من باب لا فارق

(قوله وعلى القراءة الاولى الخ) لا يخفى أن هذا الكلام لا يظهر وذلك لان مفهوم الآية قطعاً أنهم إذا لم يخصوا الاجل عليهم
 تنبيهه ١٠ ينذب للحاكم أن يكون الجلد مع حضور جماعة أربعة أو اثنين وهما المالك قبل الحضور لا زجر وقيل للدعاء بالتوبة
 ويفهم من الفرطبي أن الحضور في الجلد دون الرجم اه الا أنك خبر بأنه يقدم الامام ثم الناس وأما على القراءة الثانية وهي
 أحسن بفتح الهمزة فهي شاهدة لنا وتكون عامة فلا تختص بالقراءة الاولى ثم أنك خبر بأن قوله وعلى القراءة الاولى يتأني قوله إنما
 يتأني الخ فالمناسب أن يقول على أنا نقول الخ ولا يخفى أن قراءة أحسن بفتح الهمزة ثابتة عند ابن عباس لأنها - بمعنى فلعل ابن
 عباس يقول فيها انها من باب جمل المطلق على المقيّد وأما الجمهور فيقولون ان الآية المقيدة وردت على سبب خاص فلا تقيد
 المطلق (قوله كما في الاحلال) أي احلال المبتوتة (قوله فهو في قوة الخ) فيه تطريل اظهار أنها كلية لقوله بالاعتق وقوله وقد
 يتحصن أي اذا عتق كل منهم ما وحصل الوطء أي وقد لا يتحصن (٨٣) واحسنهم ما وقوله والحاصل أي حاصل

المصنف وقوله = كل
 من الزوجين بأن يجتمع
 الشروط المتقدمة في كل
 من الزوجين وقوله وقد
 لا يتحصن كما اذا اختلت
 الشروط من كل منهما
 وقوله وقد يتحصن الزوج
 دون الزوجة بان وجدت
 الشروط المتقدمة فيه فقط
 وكذا يقال في عكسه (قوله
 ويكون شاملاً لجميع
 الصور) أي فيشمل العقل
 والاسلام والبلوغ ثم
 لا يخفى أن العقل مطرد
 كالعتق وأما الاسلام
 فلا يطرد كما قال الشارح
 وكذا البلوغ لا يطرد لان
 ذلك انما يكون في بلوغ
 الزوج فيتحصن ببلوغه
 ووطئه لزوجه التي لم
 تبلغ ولا يتأني في العكس
 لانها اذا بلغت ووطئها
 زوجها الصبي لا يتحصن

قراءة ضم الهمزة من أحسن أما على فتحها فعناء أسلمن وهذا قول الاكثرين وعلى القراءة الاولى
 فلا حجة في الآية لانه اذا وجب عليهم الجلد مع الاحصان دون الرجم في التزويج فلا أن لا يجب عليهم الرجم
 اذا لم يتزجن بطريق الاولى فالآية سبقت انتفى الرجم عن الارقاء وذلك بمفهوم الموافقة (ص)
 ويخص كل دون صاحبه بالعتق والوطء بعده (ش) يعني أن أحد الزوجين الرقيقين اذا اعتقه سيده ثم
 أصاب صاحبه بعد ذلك فانه يتحصن دون صاحبه الذي لم يحصل له عتق وكذلك اذا أسلم الزوج ثم
 أصاب صاحبه فانه يتحصن وتقدم التنبيه على انه يشترط في الوطء الذي يتحصن أن يكون بانتشار
 وأن لا يكون ممنوعاً وأن لا يكون فيه منكرة كما في الاحلال قاله ابن الحاجب وبعبارة وتحصن الخ قضية
 مهمة في قوة الجزئية وكل فاعل لم يقصد به السور فهو في قوة قولنا وقد يتحصن كل من الزوجين دون
 صاحبه وقد يتحصن والحاصل أنه قد يتحصن كل من الزوجين وقد لا يتحصنان وقد يتحصن الزوج
 دون الزوجة أو بالعكس ولو قال بكالعتق ويكون الضمير في بعده راجعاً كالعتق ويكون شاملاً لجميع
 الصور كان أحسن لكن انما خص العتق لانه المطرد وأما الاسلام فلا يطرد لانه انما يتأني من جانب
 الرجل ولا يتأني في حرة مسلمة تحت كافر (ش) وغرب الذكرا الحرة قطعاً عما (ش) هذا هو النوع الثالث من
 أنواع الحد وهو التغريب مع الحد والمعنى أن الحر اذا ذكر اذنا فانه يحكم مائة ويغرب عاماً كاملاً من يوم سجنه
 في البلد الذي نفي اليه وأما العبد فلا تغريب عليه لما يلحق سيده من الضرر ذكره كان أو أنثى وكذا
 الحرة لا تغريب عليها لما يخشى عليها من الزنا بسبب ذلك ولو رضى سيد العبد أو رضى المرأة وزوجها
 وأشعر قوله غريب انه لو غرب نفسه لا يكفي وظاهر قوله وغرب الذكرا الحرة ولو كان عليه دين لانه
 يؤخذ من ماله وهو كذلك (ص) وأجره عليه وان لم يكن له مال ففي بيت المال (ش) يعني أن الحر الذي
 الذي يغرب أجره حمله الى البلد الذي ينفي اليه عليه فان لم يكن له مال فانها تكون على بيت المال
 وكذا المحارب فان لم يكن بيت مال أو لم يتوصل اليه فعلى المسلمين وتجاوز المؤلف في الاجرة أي أجره
 الجمل والمأكل والمشرب والغطاء والوطء والسجن (ص) كفدك وخير من المدينة (ش) فذلك
 قرية بينهما وبين المدينة يومان وقيل ثلاث مراحل وخير قرية أيضاً في الزاني والمحارب الى

وقوله لانه المطرد ظاهره أن العقل لا يطرد وقد تقدم أنه يطرد وقوله وأما الاسلام فلا يطرد ظاهره أن البلوغ ليس مثله فتدبر حق
 التدبر (قوله وغرب الذكرا الخ) أي المتوطن لان زنا بغور نزوله ببلد فيجلب ويسجن به على ما أتى وانما غريب عقوبة له لينقطع عن
 أهله وولده ومعاشه وتلحقه المذلة بغير بلده (قوله ولورضى الخ) لا يخفى أن هذا مناف لمقتضى قوله بما يلحق سيده من الضرر الا أن
 يحمل الضرر على ضرر في البدن مشق (قوله وأجره عليه) أي الحر الذي ذكر من حله ذهاباً وإياباً (قوله فعلى المسلمين الخ) انظره فانه مخالف
 للنص اذا مراد بيت المال على المسلمين ابن عرفة قال في الموازية وكراؤه في مسيره عليه من ماله في الزاني والمحارب فان لم يكن له مال ففي
 مال المسلمين وقاله أصبغ (قوله وتجاوز المؤلف في الأجر) أي فأراد بالاجر ما يشمل ثمن المأكل والمشرب الخ فهو من استعمال اللفظ في
 حقيقته ومجازاً أو من عموم المجاز على الخلاف في ذلك وقول الشارح والمأكل الخ معطوف على قوله الجمل والمعنى وأجر المأكل أي ثمنه
 (قوله كفدك الخ) بالصرف وعدمه فيهما لان أسماء البقاع يجوز فيها الصرف وعدمه باعتبار الموضع والبقعة (قوله وخير) قرية
 أيضاً بينا وبين المدينة ثلاثة أيام وبعبارة أخرى وفدك بفتح تين قرية من قرى خير فقوله وخير عطف عام على خاص أي شبهه به ولعل

المعنى يغرب الى فذلك بعينها أو خير بعينها أو قرية من قراها فكذا أو غيرها (قوله ونفى على الخ) ويجوز النفي من مصر الى الجواز كما قاله مالك (قوله فكذا العام) أى لفظ عام (قوله فانه يخرج اليه) والمذهب أنه ينفي ويلغى ما بين السجنتين (قوله وليس لك أن تقول الخ) أقول ويحتمل كإفاده بعض أن معنى عاد للزنا بعدمضى السنة وإطلاقه أخرج بعد جملته مائة مرة ثانية للسجنة في الاول أو غيره (قوله المتزوجة) أى في الرجم والجلد ومثل المتزوجة (٨٤) ذات السيد أى وأما ما لا زوج لها ولا سيد لا تؤخر الحيضة أن لم يعض

أحداهما وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام نفي من المدينة الى خيبر ونفى على من الكوفة الى البصرة (ص) فيسجن سنة (ش) يعنى أن الزنى أو المحارب اذا غرب فان الزانى يسجن سنة والمحارب يسجن حتى تظهر توبته وأول السنة من حين سجنه في البلد الذى ينفي اليه فكذا العام قبله لا فائدة له مع أن سجنه قد نأخر بعد دخول بلد التغريب فيكون التغريب حينئذ أكثر من عام فلو اقتصر على ما هنا كان أنسب (ض) وان عاد أخرج ثانية (ش) أى فان عاد الذى غرب وسجن قبل مضى سنة من يوم سجن فانه يخرج مرة ثانية الى الموضع الذى كان به أو الى غيره من الجهات ولهذا عبر بالخروج دون أعيد المقتضى لاعادته في موضعه الاول فالأخراج أعم من العود وليس لك أن تقول عاد للزنا ثانية وهو في السجن لان هذه ليست منصوبة وانما ترد في التوضيح فيها وفي الغريب اذا زنى ولفظه وانظر لوزنى في المكان الذى نفي فيه أو زنى الغريب بغير بلده هل يكون سجنه في المكان الذى زنى فيه تغريبا أم قال بعضهم والظاهر والله أعلم أنه ان تأنس في السجن مع المسجونين بحيث لم يتوحش به غرب لموضع آخر ليسجن فيه والافنى سجنه الاول والغريب ان كان بغور تزوله قبل أن يتأنس بأهل البلد التى زنى بها يسجن فيها والا أخرج لبلد آخر (ض) وتؤخر المتزوجة لحيضة (ش) يعنى أن المرأة المتزوجة اذا الرزها حد الزنا فانه لا يقام عليها حتى تحيض حيضة واحدة خشية أن يكون بها حمل ومن باب أولى تأخير إقامة الحد عليها اذا كانت ظاهرة الحمل فاذا وضعت أخرت في الجلد لنفسها لانها مريضة لا في الرجم الا اذا لم يوجد من ترضع الطفل (ص) وبالجلد اعتدال الهواء (ش) يعنى وينتظر بالجلد اعتدال الهواء بالمد فلا يجلد في البرد والحر المفرطين خوف الهلاك والتأخير للبرد نص عليه مالك وألحق به ابن القاسم في المدونة الحر وأما الهوى بالقصر فهو ميل النفس (ض) وأقامه الحاكم والسيدان لم يتزوج بغير ملكة بغير علمه (ش) يعنى أن الحد رجاء أو جلد لا يقيم على الأحرار والعبيد الا بالسلطان والسيد أن يقيم على مملوك كحد الزنا بشرطين أحدهما أن يكون المملوك خاليا من الزواج أو متزوجا بملك سيده وأما ان كانت له زوجة حرة أو أمة لغير سيده فلا يقيم الحد عليه الا بالامام فانهم ما أن يثبت الزنا على الرقيق باقراره أو بظهور رجل أو بشهادة أربعة ذكور أحرار غير السيد فان كان السيد أحدهم رفع الى الامام اذ ليس له أن يجلد بعلمه فقوله ان لم يتزوج بغير ملكة بان لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه فالجار والمجرور الاول متعلق بتزوج والثانى متعلق بأقامه والاول منهما قيد في إقامة السيد فقط والثانى قيد فيه وفي الحاكم ثم ان الضمير في أقامه ان رجع للحد صح في السيد وفسد في الحاكم لانه يقيم الحد مطلقا وان رجع للحد مطلقا صح في الحاكم وفسد في السيد لانه انما يقيم الحد فيجعل مشتركا فيرجع للحد مطلقا في الحاكم وللجلد في السيد فيكون من باب عندى درهم ونصفه أى وأقام السيد على مملوك حد الزنا والقذف والنجس لا السرقة فلا يقيمها على العبد الا الى الوالى فان قطعه السيد دون الوالى وكانت البينة عادلة وأصاب وجهه القطع عوقب ووجهه بعض لثلا يمثل الناس بعبيدهم ويدعوا سرقته (ص) وان أنكرت الوطء

ماء الرانى أربعون يوما يبطنها أو مضى ولا يمكن جملها والا أخرت والحاصل أنه اذا لم يمكن جملها فحد عاجلا كانت ذات زوج أو سيد أو خلية فان أمكن جملها أخرت كانت ذات زوج أو سيد أو خلية ان مكث ماء الرانى يبطنها أربعين يوما حتى تحيض أو يمضى لها ثلاثة أشهر من الزنا ولم يبين بها حل وكذا أقل من أربعين في ذات الزوج والسيد حيث لم يستبرئها وقام بحقه تؤخر خشية أن يكون بها حمل لان استبرأها أو لم يستبرئها ولم تقم بحقه فلا تؤخر ويقوم مقام الحيضة فيمن لم تحيض ثلاثة أشهر حيث لم تحض فيها وكل هذا حيث لم يظهر حمل والا أخرت لوضعه (قوله المفرطين) أى في أى فصل كان فالدار على اعتدال الهواء في أى فصل كان (قوله والسيد) أى وأقامه السيد أى جواز أو هو مقدم على الحاكم عند جرم وله أن يرفعه الى الحاكم ليقوم عليه الحد

de tunc vendit (596)

de tunc vendit (596)

تنبه قول المصنف وأقامه أى حد الزنا وكذلك حد النجس والقذف وأما حد السرقة فلا يقيمها الا السلطان فان أقامه السيد على وجه الحق بشرطه أدب اتعديه على الامام لئلا يمثل الناس بعبيدهم ويدعوا سرقته (قوله الا السلطان) أى فالمراد بالحاكم السلطان أى ومثله القاضي لا كل حاكم (قوله فلا يقيم الحد عليه الخ) أى لما يلحق الزوجة الحرة أو سيد الأمة من المعرة (قوله والثانى قيد فيه وفي الحاكم) لا يفتنى أن ما سبق من كلامه يقتضى تخصيص الشيرطين بالسيد وهو الظاهر وذلك لان المتوهم انما هو بالنسبة للسيد لا الامام لانه لا يستند لعلمه في شئ الا في تعديل وتجريح (قوله فيكون من باب عندى درهم ونصفه) فيه نظر لانه ليس من بابه فتأمل

(قوله ما لم يقر به أو يولده) أي فان ظهر وطؤه بولادته مانه أو أقر به بعد ذلك فانه يرجم وظاهره كغيره ولو بعد حمله حد البكر وظاهر قوله أو يولده يشمل ما اذا نفاه بلعان (قوله أولانه يسكت الخ) يرتبانه لو لم يكن (٨٥) وطئها لم يسكت ولا يخفى أن الانسب

بالتأمل قبله أن يقول أو لأنها لا تسكت وقوله تأويلان يغني عنه قوله وأولاً أي لان قوله أو بخلاف الزوج بمثابة الوفاق فلولم يأت بتأويلان كان المعنى أولاً على الخلاف والوفاق وتعداد أوجه الوفاق يدل على أنها ثلاثة (قوله وانظر ما المشهور منهما) الظاهر تصديقهما معاً (قوله وان قالت زنت مع الخ) ذكر البدر اغتراف في هذا العلم لا بأس بذكره وهو خمسة زنا بأمرأة فقتل واحد ورجم آخر وحد آخر وحد النصف آخر ولا حد على الخامس فالاول مشرك والاخير مجنون لكن وطء الصبي والمشرقة والمجنون لا يسمى زنا اه

باب القذف

(قوله وما يتعلق به) عطف تفسير على قوله حكمه أي فالمراد بالحكم ما يتعلق به من الأحكام وليس المراد به الحرمة لان المصنف لم يذكر ذلك (قوله ثم استعمل مجازاً) أي لغوياً والافهوا الآن حقيقة عرفية شرعية (قوله كأنه الخ) كان للتحقيق (قوله والكذب) عطف تفسير وقوله والموبقات

بعد عشرين سنة وخالفها الزوج فالخلاف في الرجل يسقط ما لم يقر به أو يولده أولاً على الخلاف أولاً في الزوج في الأولى فقط أولانه يسكت أولان الثانية لم تبلغ عشرين تأويلات (ش) يعني ان المرأة اذا أقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت تزني فقالت ما جامعني زوجي في هذه المدة وكذب زوجها وقال بل وطئتها فانها تحمد أي ترجم لانها محصنة ولا عبرة بانكارها الوطء وعن مالك ان الرجل اذا تزوج امرأة وطال مكثه معها ثم شهدت العدول عليه بالزنا فقال ما جامعت زوجتي منذ دخلت بها وأنا الآن غير محصن فانه يقبل قوله ولا يرجم بل يجلد جلد البكر ما لم يقر أو يظهر رجل له في تلك المسئلة فانه يرجم فقوله فالخلاف المراد به الرجيم وقوله وعنه أي الامام وقوله يسقط أي الرجيم وأما الجلد فلا نزاع في أنه لا يسقط اذا سقط الرجيم ثم ان الاشياخ تأولوا المسئلة على أنهما متعارضتان لان الرجل قبل قوله والمرأة لم يقبل قولها ومن جملهما على الخلاف يحيى بن حمر وسحنون وأبو عمران واللتيمي وابن رشد والخلاف هو المذهب وعليه فاختلف في تعيين المذهب في حكم أي المسئلة فيعينه يحيى بن عمر في حكم الثانية وعينه سحنون في حكم الأولى وانظر ما المشهور منهما انتهى وذهب جماعة من الاشياخ الى التوفيق بينهما بوجوه ذكرها عبد الحق في نكته منها انما قبل قول الزوج حيث أنكر الوطء فلم يرجم لانه لم تكذبه زوجته وانما لم يقبل قول الزوجة لان الزوج كذبها فلولم يكذبها في مسئلتها أو كذبت في مسئلتها لاتفقا ومنها انما قبل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجة لان الزوج اذا حصل له ما يمنع الجماع لزوجه يسكت عنه بخلاف الزوجة اذا حصل لها عدم الوطء من زوجها فالعادة أن لا تسكت عنه بل تظهره وتبديه ومنها انما قبل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجة لان المرأة التي أنكر الزوج وطأها لم تبلغ المسئلة فيهما عشرين سنة ومسئلة الزوجة بلغت عشرين فالتأويلات أربعة الاول يحكي الخلاف والثلاثة توفق بين ما وقع في المدونة (ص) وان قالت زنت مع فادعى الوطء والزوجة أو وجد بيت وأقر به وادعى النكاح أو ادعاه فصدقته هي ووليها وقال لم نشهد حداً (ش) يعني ان المرأة اذا قالت زنت مع هذا الرجل فأقر بوطئها وأنكر زوجته ولا بينة له فانها لا يحد لان الأصل عدم السبب المبيح ويأتفان نكاحاً بعد الاستبراء ان أحبا وظاهره ولو طارئين أو حصل فشو وهو كذلك وكذلك يحد الزوجان غير الطارئين اذا وجد في بيت أو طريق وأقر بالوطء وادعى النكاح ولا بينة ولا فشو يقوم مقامها لان الأصل عدم السبب المبيح للوطء ويأتفان نكاحاً بعد الاستبراء ان أحبا فان حصل فشو فلا حد عليهما وأما لو كانا طارئين فانه يقبل قولهما ولا حد عليهما لانهم مأمورين بالاعتذار لا يعرف بدليل ما قدمه في باب التنازع وكذلك يحد الزوجان اذا ادعى الرجل وطء امرأة فصدقته هي ووليها وقال لا أي المرأة ووليها لم تشهد أي فالاعقدان النكاح بلاشهاد ونحن الآن نشهد أي ولم يحصل فشو يقوم مقام الاشهاد لان الأصل عدم السبب المبيح ويأتفان نكاحاً جديداً بعد الاستبراء ان أحبا وظاهره ولو كانا طارئين وهو كذلك لاتفاقهما على أنهم اذا دخلوا بلا اشهاد فقوله حد اراجع للمسائل الثلاث كما في المدونة

De la diffamation (باب) ذكر فيه حد القذف وحكمه وما يتعلق به

وهو بالذال المعجمة وأصله الرمي بالحجارة ونحوها ثم استعمل مجازاً في الرمي بالمكاره وسماء الله تعالى رمية فقال تعالى والذين يرمون المحصنات ويسمى أيضاً فرية كأنه من الافتراء والكذب وهو من الجائر والموبقات ولعظمه أوجب الله فيه الحد ولو نسب شخص غيره للكفر لم يحد

أي المهلكات وهو لازم لما قبله (قوله ولو نسب شخص الخ) أي فنسبته للزنا أشد من نسبته للكفر هذا حاصله وفيه ان الكفر يترتب عليه الخلود في النار بخلاف الزنا والجواب أن نسبته للكفر لا تسلم ويكذب فيها بخلاف نسبته للزنا فيمكن التسليم وتلقاه المعرة نظيره ما قاله في سب النبي يقتل مطلقاً بخلاف من سب الله تعالى

(قوله نسبة آدمي غيره لزنا) أي لو طء غيره مباح وقوله أو قطع عطف على قوله نسبة فهو بالرفع ولا فرق في ذلك بين كونه صغيرا أو كبيرا كان المقطوع نسبة حرا أو عبدا (قوله والاخص لايجاب الحد) أي السكائر لايجاب الحد (قوله حرا الخ) حال من غيره أي حالة كون الغير حرا عفيفا مسلما بالغوا واشترط البلوغ انما هو في الذكرا الفاعل وأما المفعول فلا يشترط بلوغه (قوله لزنا) متعلق بقوله نسبة وقوله أو قطع الخ عطف على قوله نسبة (قوله أخرجه قذف نفسه) كقوله أنا زان فانه وان حذفتا عما يحذف للزنا ما لم يرجع لالقذف وكذا قوله أنا نفل فانه وان حذفتا عما يحذف من حيث رعى أمه بالزنا لا من حيث نفسه وقوله ونسبة العبد من إضافة المصدر للمفعول أي نسبة العبد لزنا (قوله اما باتفاق) أي عدم التقرير اما باتفاق أو على أحد القولين مثال الاول ما اذا نسب صغيرا لا تطبق الوطء للزنا ومثال الثاني وهو ما كان على أحد قولين ما اذا كان المقتدوف بنفي النسب حراما لمساو كان أبوه كافرا أو عبدا فهذا لم تتوفر فيه شروط القذف على الخلاف (قوله فلم يقطع نسب الخ) الاولى أن يقول (٨٦) لم يقطع نسب مسلم ﴿تنبية﴾ يدخل في تعريض ابن عرفة قذف المجنون مع

أنه لا حد على قاذفه ان كان جنونه من حين بلوغه الى حين قذفه لانه لا معزة عليه في صدور ذلك منه (قوله وحده المؤلف الخ) لا يخفى أن هذا ليس حدا للقذف وانما هو اخبار عنه بانه يوجب ثمانين جلدة (قوله قذف المكاف) ولو حربي ببلد الاسلام عند ابن القاسم وقال أشهب لا حد عليه احتراز من الحربي اذا قذف مسلما ببلد الحرب ثم أسلم أو أسرا ودخل بأمان فلا حد عليه (قوله ويدخل في المكاف السكران) أي يحرام لانه متى أطلق فالأعني سكران يحرام فن شرب خرا بعتقد أنه ماء فسكر فهذا غير حرام فقذفه لا يوجب حدا (قوله لا حد

وشرا قال ابن عرفة القذف الاعم نسبة آدمي غيره لزنا أو قطع نسب مسلم والاخص لايجاب الحد نسبة آدمي مكاف غيره حرا عفيفا مسلما بالغاً وصغيرة تطبق الوطء لزنا أو قطع نسب مسلم فقوله نسبة آدمي مصدر مضاف لفاعله وغيره مفعوله أخرجه قذف نفسه ويدخل في هذا الحد نسبة غير المكاف غيره ونسبة العبد وكثيرا مما لا تنقش شروط القذف فيه اما باتفاق أو بخلاف لانه بالمعنى الاعم قوله أو قطع نسب مسلم أخرجه ما اذا لم يقطع نسباً أو قطع نسب غير مسلم فانه لا يسمى قذفا الاول اذا قال لرجل لست ابن فلانة لانه ليس قذفا لانه لا يمكن قطعه عنها وان قال ليس أبوك الكافر من أبيه فلم يقطع نسباً أيضا وحده المؤلف القذف بقوله ﴿قذف المكاف﴾ (ش) هو من باب إضافة المصدر الى فاعله والمراد بالمكاف هو البالغ العاقل فقط فالصبي والمجنون لا حد عليهم اذا قذفوا غيرهما ويدخل في المكاف السكران (ص) حراما (ش) هذا هو المقتدوف أي انما يشترط فيه الحرية والاسلام فقط حيث كان المقتدوف بنفي النسب فالكافر والعبد لا حد على قاذفه ما لم يكن أبوا الرقيق حرين مسلمين والا حد لهما وقوله حراما لمساو لم يكن أبوا رقيقين أو كافرين وقوله حراما مفعول قذف ثم ان الشروط عشرة اثنان في القاذف وهما البلوغ والعقل واثنان في المقتدوف به وهما بنفي النسب والزنا وستة في المقتدوف لکن ان كان بنفي نسب اشترط فيه الحرية والاسلام فقط ويراد عليهم في القذف زنا بأربعة البلوغ والعقل والعفة والالة (ص) بنفي نسب عن أب أو جد لأب (ش) هذا شرط في المقتدوف به كان صريحا وما يقوم مقامه كالإشارة من الاخرس فن نفي انسان عن أبيه أو عن جده لانه فقط فانه يحذف اذا كان نسبه معلوما وأما ان نفي نسبه عن أمه فانه لا حد عليه لان الأمومة محقة وانما عليه الادب فقط وأما الابوة فتثبتة بالحكم والظن فلا يعلم كذبه في نفسه فتلقه بذلك معزة وكذلك لو نسبته الى الكفر فانما عليه الادب فقط قوله عن أب أي دنية بدليل عطف الحد عليه وظاهره ولو كان الأب كافرا أو عبدا وهو كذلك (ص) ولا ان نفي نسبه عن أب معين كاست ابن فلان فلا يحد وأما لو نفي نسبه مطلقا كما ان الزانية أو ابان الزاني أو ابان ولد زنا فانه يحد لانه لا يلزم من كونه منبوذا ان يكون ابن زنا وقول مالك في العتبية اذا قال للمنبوذ ابان الزانية لا حد عليه ويؤدب لان أمه لم تعرف

انه لا حد على قاذفه ان كان جنونه من حين بلوغه الى حين قذفه لانه لا معزة عليه في صدور ذلك منه (قوله وحده المؤلف الخ) لا يخفى أن هذا ليس حدا للقذف وانما هو اخبار عنه بانه يوجب ثمانين جلدة (قوله قذف المكاف) ولو حربي ببلد الاسلام عند ابن القاسم وقال أشهب لا حد عليه احتراز من الحربي اذا قذف مسلما ببلد الحرب ثم أسلم أو أسرا ودخل بأمان فلا حد عليه (قوله ويدخل في المكاف السكران) أي يحرام لانه متى أطلق فالأعني سكران يحرام فن شرب خرا بعتقد أنه ماء فسكر فهذا غير حرام فقذفه لا يوجب حدا (قوله لا حد

على قاذفه ما) أي بنفي النسب (قوله ما لم يكن أبوا الرقيق حرين مسلمين) أي وأما اذا كان أبوا حرين مسلمين ضعيف فيحد قاذفه ما ومثل ذلك اذا كان أبوه حراما مسلما وأمه أمة (قوله ما لم يكن أبوا رقيقين) أي وأما اذا كان أبوا رقيقين فلا حد على قاذفه بنفي النسب ثم لا يخفى أنه يأتي ما يخالفه وهما تقريران والآخر هو ما العج فانه قال وظاهره ولو كان الأب كافرا أو عبدا وهو كذلك كما يفيد كلام ابن الحاجب وكذا كلام المدونة ومفاد تقرير بعض الشيوخ أن هذا هو المعتمد ﴿تنبية﴾ شمل كلام المصنف قذف أمة حامل من سيدها الحر بعد موته وقبل وضعها بانها حامل من زنا فيحد عند مالك لا عند ابن المواز لا احتمال انفساش الحمل ويفهم منه اتفاقهما على الحد حيث لم ينفس (قوله البلوغ) فتأذف الصبي بأنه فاعل لا حد عليه وكذا يقال فيما بعد فحينئذ من قذف مجنونا أو مجبوا بالفعل فيه فيحد ولو رقيقا (قوله أو عن جده لانيه) كقوله لست ابنه أي الجد فيحد ولو قال أردت لست ابنه مباشرة لان بينه وبينه أبا فلا يصدق (قوله أو عن جده لانيه) أي وأما لو نفا عن جده لانه فلا حد وانما عليه الادب

(قوله ضعيف) لا يخفى أن عجز ذكره ولم يضعفه وكذا البدر لكن في التوضيح ما يدل على ضعفه كذا أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله بآلة) أي ويشتهى (قوله فن قذف مجبوا) أي أو مقطوع الذ كروقي ذلك بعد إزالة الآلة فإن قيد زنا بها قبل قطعها حد على ما يظهر وأما عند الإطلاق فظاهر لا حد وإذا قذف الخبيث المشكل بالزنا بفرجه الذ كراوفي فرجه الذي للنساء فإنه لا حد عليه لأنه إذا زنى به حالاً حد عليه وإن رماه بالفعل في دبره حد لأنه إذا زنى به حد حد الزنا لا حد للواط أي لأنه يقدر أجنبيته وقوله أو حصورا أي لا يشتهى النساء والحاصل أن الحصور له آلة ولكن لا شهوة له فلذلك قلت أولاً أي ويشتهى (قوله بل اطاقه الوطء) أي لأن المعرة تلحقه وقوله وإنما أتى به الخ أي وذلك لأن التكليف يستلزم البلوغ والافهور (٨٧) مستغنى عنه أي بقوله ان كلف وظاهره أنه

ضعيف قوله ولا ان يبدأ أي مادام منبوذاً فإن استلحقه أحد ولو لحق به انتفى أنه منبوذ وحده قاذفه حينئذ (ص) أو زنا أن كلف وعف عن وطء يوجب الحد بآلة وبلغ كان بلغت الوطء (ش) هذا معطوف على بنى نسب والمعنى أنه يشترط في القذف بالزنا أن يكون المذوف مكلفاً بآلة حاله تكليفه فن قذف مجبواً أو حصورا بالزنا لا حد عليه وأن يكون عفيفاً عن وطء يوجب الحد وهو الزنا والواط فن قذف رجلاً بالزنا ثم أثبت عليه ذلك فإنه لا حد عليه وكذلك أن أثبت عليه أنه كان حد فيه أي وإن تاب وكلام المؤلف شامل لصورتين الأولى أن يكون تاركاً للوطء رأساً الثانية أن يكون مرتكباً للوطء لا يوجب الحد كوطء البهيمة أذهوفها عفاً يوجب الحد وعلى المذوف أن يثبت العفاف وهو ظاهر قوله وعف ولو قال وعف عن زنا كان أخصرو يشترط في المذوف بالزنا أن يكون بالغاً ريداً إذا كان فاعلاً وأما إذا كان مفعولاً فإنه لا يشترط بلوغه بل اطاقه الوطء فقط وإنما أتى به بعد قوله أن كلف ليرتب عليه قوله كأن بلغت الوطء والافهور مستغنى عنه وهو تفصيل لقوله كلف والمعنى أنه لا يشترط في الانثى البلوغ بل اطاقه الوطء (ص) أو محجولاً (ش) بالحاء المهملة والميم والمحمولون هم الذين يرسلهم السلطان لحياطة أي حراسة وفي بعض النسخ أو محجولاً بالميم والهاء أي مسبياً وعلى كل أن حمل على أنه قذف ببنى نسب عن أب معين كان معطوفاً على نبدأ أي فلا حد وإن حمل على أنه قذف ببنى نسب مطلقاً أو برتناً كان معطوفاً على كأن بلغت الوطء أي أو كان المذوف محجولاً (ص) وإن ملاعنة وابنها (ش) يعني أن من قذف الملاعنة بالزنا أو قذف ولدها ببنى النسب بأن قال لأب لك حد لأنه لم يثبت قطعه ولو ثبت لرجت فهو من باب الف والنشر المشوش فقوله وإن ملاعنة راجع لقوله أو زنا وقوله وابنها راجع لقوله ببنى نسب ومحل حد قاذف الملاعنة حيث كان غير زوج أو زوجاً قذفها بغير ما لا عنها به وأما لو قذفها به فلا يحد كما قاله ابن الحاجب (ص) أو عترض غريباً إن أفهم (ش) اعلم أن التعريض المفهم لأحد الأمور الثلاثة المتقدمة وهي الزنا والواط وبنى النسب عن الأب أو الجد كالتصريح بذلك فإذا قال له ما أنا بزان فكانه قال له يا زاني أو قال أما أنا فلست بلائط فكانه قال له باللائط أو قال له أما أنا فأنى معروف فكانه قال له أبوك ليس بعروف فيترتب على قائل ذلك وجوب الحد ولا فرق في التعريض بين النثر والنظم وأما الأب إذا عرض لولده فإنه لا يحد لذلك لبعده عن التهمة في ولده ولا أدب وأما إن صرح فيجد للولد على ما مشى عليه فيما يأتي في قوله وله حد أسبه وفسق لكن المعتمد أنه لا حد على الأب ولو صرح لولده والمراد بالأب الجنس الشامل للأب والامهات سواء كانا من جهة الأب أو الأم (ص) يوجب غمابين جلدة وإن كرر لواحداً أو جماعة (ش) هذه الجملة خبر عن قوله قذف المكلف أي قذف المكلف يوجب غمابين جلدة

حيث أتى به للتوطئة فلا يكون مستغنى عنه فالعنى أن فيه فائدة (قوله أو هو تفصيل لقوله كلف) أي تبين له ثم أقول أنت خير بأن التكليف البلوغ والعقل لا مجرد البلوغ نعم «و بعض التفصيل فأراد بقوله تفصيل بعض تفصيل (قوله أي مسبياً) أي حرامسبياً وفسره عسبياً هرو بامن تفسيره بالغريب المجهول الأب فإنه يحد من قال له يا ابن الزانية مثلاً كما في النوضح عن العتبية عن مالك ابن رشد وهذا بين لعله على الحرية والاسلام محشيت كذا أفاده بعض شيوخنا إلا أنك خير بان المجهول والمسبى حكمهما واحد على ما قاله الشارح من أنه إذا قال لكل منهما يا ابن الزانية يحد (قوله وإن ملاعنة) يصح كسر العين وقضها لانها مفاعلة لا تقع إلا بين اثنين (قوله أو عرض

الخ) عطف على مقدر أي حال كونه صرح بذلك أو عرض (قوله إن أفهم) أي أفهم القذف بتعريضه بالقرائن كخصام ولو زوجاً لزوجه ومفهوم الشرط عدم حده إن لم يفهم التعريض قذفاً كقوله وجدها في الحاف مع رجل فإنه لا يحد لأن قصد الزوج حفظ فراشه فهو خارج بقوله إن أفهم نعم أن قال ذلك أجنبي حد وكذا الوعرض للزوج على وجه المشابهة حد كذا أفاده بعض شيوخنا وتأمل قال تت و الظاهر لا حد إن أشكل الأمر هل أراد القذف أم لا (قوله والمراد بالأب الجنس) قال محشيت تت و انتظر ما يساعده من النقل فإن الذي في عبارة الأئمة كالتوضيح وابن عرفة وغير واحد الأب ابن محرر من عرض لولده بالقذف لم يحد لبعده عن التهمة في ولده وقال اللخمي إن كان التعريض من الأب لولده لم يحد (قوله وإن كرر) أي قبل الحد أو أثناءه وينتدأ لهما الحد والحاصل أنه

إذا كرره بعد أكثر من كل الأول وابتدئ للثاني وإن كرره قبل مضي أكثره ألغى ماضى وابتدئ لهما كما يأتي (قوله أو بعضهم)
 أي فإذا قام به أحدهم وضرب له كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حد لمن قام منهم بعد ذلك (قوله أنه قال للجماعة يا زنا) بقي
 ما لو خاطب كل واحد بمفرده فإثلاله أنت زان في مجلس أو مجالس أو قال لهم في خطاب واحد كل منكم زني والحكم كذلك أي ما هنالك
 الاحد واحد (قوله وأما العبد والامة) أراد به القن الخالص أو فيه شائبة حرية وإن قل رقه ويعتبر كونه كذلك حين القذف وإن تحرر
 قبل إقامة الحد عليه وأما ان قذقه وهو عبد فتبين أنه حين القذف حراً أو عكسه فإنه يعمل بما تبين (قوله كاست بزان) بضم التاء إذا قاله
 لغيره في مشاعة (قوله أو لقد أخبرت) (٨٨) كون هذا من التعريض غير ظاهر (قوله أو عينك الخ)

كون هذا من التعريض
 ظاهر أن أراد حقيقة العين
 لأن الزنا إذا حصل تعلق
 بجميع الأعضاء فنسبته
 لبعض الأعضاء لا ينفيه عن
 البقية وأما أن أراد بها الذات
 فمن الصريح (قوله فإنه يحد
 في ذلك) هذا إذا قامت
 قرينة على التعريض أو
 أشكل الأمر فإن قامت
 قرينة على الاعتذار فلا حد
 فإن قال لها أكرهت
 على الزنا حدان قامت قرينة
 على أن قصده نسبته إليه فإن
 لم يعم شيء أو قامت بالاعتذار
 فلا حد (قوله إلا أن يقيم
 بينة بالأكرام الخ) أي سواء
 كان في زوجته أو أجنبية
 وقوله فلا حد عليه أي في
 الأجنبية ولا في الزوجة
 ولا لعان في الزوجة فتدبر
 (قوله من قال لغيره أنا عفيف
 الفرج) أي أنه إذا قال
 لغيره في مشاعة أنا أو أنا أو
 أنت عفيف الفرج فإنه يحد

لنص القرآن وإذا كرر القذف لواحد أو جماعة في مجلس أو مجالس فليس عليه الاحد واحد سواء قاموا
 كلهم أو بعضهم وصورة المسئلة أنه قال للجماعة يا زنا أو ما إذا لم يقذف الجميع بل قذف واحد منهم
 لا بعينه فسيأتي في قوله أو قال للجماعة أحدكم زان (ص) إلا بعدد ونصفه على العبد (ش) الضمير يرجع
 للحد يعني أن القاذف إذا حد لاجل القذف ثم بعد الحد قذف فإنه يحد أيضاً ولا فرق في التكثير بين
 التصريح به أولاً كأن يقول بعد الحد ما كذبت عليه ولقد صدقت لأنه قذف مؤثف وأما العبد
 أو الامة إذا قذف غيره ولو حراً فإنه يحد على النصف من الحر وهو أربعون جلدات لقوله تعالى فاعلمين نصف
 ما على المحصنات من العذاب والعبد مقيس على الامة (ص) كاست بزان أو زنت عينك أو زنت مكرهة
 أو عفيف الفرج أو لعربي ما أنت بجر أو يارومي كأن نسبته لعه بخلاف جده (ش) هذا من ألفاظ
 التعريض فإذا قال شخص لا خرم أنا بزان أو لقد أخبرت أنك زان أو زني فركبك أو يدك أو عينك
 أو قال لأجنبيّة زنت مكرهة وكذبتة فإنه يحد في ذلك كله ولو قال لزوجه أنت زنت مكرهة فإنه
 يلاعن والاحداها إلا أن يقيم بينة بالأكرام فلا حد عليه وكذلك يحد من قال لغيره أنا عفيف الفرج
 لاجل ذكر الفرج لأنه تعريض بالزنى وأما أن لم يذكر الفرج فلا حد عليه وكذلك يحد من قال لشخص
 عربي الأصل ما أنت بجر لأنه نفى نسبته وكذلك إذا قال له يارومي أو يافارسي وما أشبه ذلك لأنه قطع
 نسبته وأما إذا قال لفارسي أو لرومي ياعربي فإنه لا حد عليه لأنه لم يقطع نسبته وانما وصفه بصفات
 العرب من الكرم والشجاعة وغير ذلك ولأن العرب تحفظ نسبها بخلاف غيرها فقوله أو يارومي عطف
 على ما أنت بجر وكذلك يحد من نسب شخصاً لعه لأنه قطع نسبته بخلاف ما إذا نسبته لبلده لا لبلده أو لأمه
 فإنه لا حد عليه لأن الجدي يسمى أباً وسواء كان في مشاعة أو لا وهو قول ابن القاسم (ص) كأن
 قال أنا نعل أو ولد زنا أو كياحبة أو قرنان أو يا ابن منزلة الركان أو ذات الراية أو فعلت به في عيكنها (ش)
 يعني أن المكلف إذا قال في حق نفسه أنا نعل أي فاسد النسب فإنه يحد لأنه نسب أمه إلى الزنا وكذلك إذا
 قال في حق نفسه أنا ولد زنا لأنه رمى أمه بالزنا وكذلك إذا نسب نفسه إلى بطن أو نسب أو عشيرة غير بطنه
 ونسبه وعشيرته لأنه قذف أمه كما ذكره الشارح وغيره ومثله من نسب شخصاً إلى ذلك بجماع العلة ثم
 مقتضى كلام المؤلف أن قوله أنا نعل أو ولد زنا من التعريض وليس كذلك إذا الثاني من النصريح قطعاً
 وأما الأول فمن التعريض على ما يفيد كلام ابن شابس ومن وافقه وذكري بعض أن النعل ولد الزانية وعليه
 فيكون من الصريح وكذلك يحد من قال لامرأة يا حبة وهي الزانية ولا فرق في ذلك بين زوجته والأجنبية
 ومثله يا فاجرة يا عاهرة وكذلك يحد من قال لا خرم يا قرنان لأن صاحب الفاعلة كانه يقرن بينه وبين

وإن لم يكن في مشاعة فلا حد (قوله من قال لشخص عربي) المراد به من يكون نسبته من العرب ولو طرأت
 عليه الجمعة لا من تكلم باللغة العربية (قوله لأنه نفى نسبته الخ) انظر هذا التعليل فإنه لا يلزم من نفى الحر به عنه نفى نسبته لأن كونه
 عربياً لا ينافي استرقاقه لأن المشهور ضرب الجزية عليهم قال ابن مزيق بعد ذلك هذا النص ولم أر ما أنت بجر لغير المصنف وابن
 الحاجب (قوله وانما وصفه بصفات الخ) لا يخفى أنه ينبغي أن يقال حينئذ هذا إذا قامت قرينة على المدح أو أشكل فإن قامت قرينة على
 التعريض حد (قوله وهو قول ابن القاسم الخ) وكذلك عندما إذا نسبته لخاله أو زوج أمه ومقابله لا حد ما لم يكن في مشاعة وهو قول
 أصيبغ (قوله أي فاسد النسب) من نغل الأديم بالكسر أي فسد (قوله وهي الزانية) كانت العرب تدعو على الفاجرة بالقحاب والرواء أي
 السعال والقيح في الرئة أطلق على الزانية لأنها تسعل وتخرج ترماً بذلك لمن يريد لها (قوله لأن صاحب الفاعلة) أي صاحب المرأة الزانية

أى لانه زوجها وقوله فالحد لزوجته أى ويؤدب الزوج (قوله أنزلت الركب) من هذا (٨٩) يعلم أنه يقرأ قول المصنف منزلة بضم الميم

وسكون النون وكسر الزاى (قوله في عكنها) جمع عكنه كعرف وعرفة وهى طيات البطن (قوله جنسا أى ذاجنس) (قوله ان لم يكن من العرب) شرط فيما قبل المبالغة وما بعده فان نسب واحد منهم لغيرهم حد ولو قساوا ولو ناطا ظاهره ولو قصد بقوله للعربي ياروى أو ياربى فى البياض والسواد فى مشتمة أم لا وظاهره ولو كان المنسوب له قبيلة أخرى من العرب وهو كذلك فى النقل وظاهره ولو نسبته لأعلى من قبيلته فى الشرف (قوله لان وجوه الخير كثيرة) فى الدين والخلق وغيرهما وهذا ما لم يكن فى الكلام ما يدل على أن المراد الخيرية فى النسب بمعنى أن نسبه دونه فيحد (قوله لانه انما فى حسبه) أى انما فى شرفه وهذا ما لم تقم قرينة على نفي النسب والا حد ويجرى هذا فى سائر المسائل التى قيل فيها بنفى الحد (قوله وما قاربهما) الظاهر أن المراد بالمقاربة الثلاثة والأربعة (قوله صاحب العلة فى دبره) أى الابنة (قوله وكلام المؤلف) أى فى المفهوم (قوله حيث كان لا يتأنت) الضواب اسقاط لا (قوله وليس فى آياته الخ) فان ثبت وجود أحد آياته كذلك لم يحد القائل ولو جهل أن أحد أصوله كذلك (قوله ولا فرق بين أن يكون من العرب أو لا) أقول لا يخفى أنه فى هذه اللازمة لأحد لربان العرف بان القصص من ذلك التشديد وأن آياه يشبه النصارى (قوله وان كان من غير العرب الخ) وجه التفرقة بين العربى وغيره أن تلك الصنائع يفعلها الموالى كما فى المدونة (قوله وهو التكسر بالقول) أى بان يتكلم

غيره على زوجته فالحد لزوجته أى ويؤدب الزوج (قوله أنزلت الركب) من هذا (٨٩) يعلم أنه يقرأ قول المصنف منزلة بضم الميم وسكون النون وكسر الزاى (قوله في عكنها) جمع عكنه كعرف وعرفة وهى طيات البطن (قوله جنسا أى ذاجنس) (قوله ان لم يكن من العرب) شرط فيما قبل المبالغة وما بعده فان نسب واحد منهم لغيرهم حد ولو قساوا ولو ناطا ظاهره ولو قصد بقوله للعربي ياروى أو ياربى فى البياض والسواد فى مشتمة أم لا وظاهره ولو كان المنسوب له قبيلة أخرى من العرب وهو كذلك فى النقل وظاهره ولو نسبته لأعلى من قبيلته فى الشرف (قوله لان وجوه الخير كثيرة) فى الدين والخلق وغيرهما وهذا ما لم يكن فى الكلام ما يدل على أن المراد الخيرية فى النسب بمعنى أن نسبه دونه فيحد (قوله لانه انما فى حسبه) أى انما فى شرفه وهذا ما لم تقم قرينة على نفي النسب والا حد ويجرى هذا فى سائر المسائل التى قيل فيها بنفى الحد (قوله وما قاربهما) الظاهر أن المراد بالمقاربة الثلاثة والأربعة (قوله صاحب العلة فى دبره) أى الابنة (قوله وكلام المؤلف) أى فى المفهوم (قوله حيث كان لا يتأنت) الضواب اسقاط لا (قوله وليس فى آياته الخ) فان ثبت وجود أحد آياته كذلك لم يحد القائل ولو جهل أن أحد أصوله كذلك (قوله ولا فرق بين أن يكون من العرب أو لا) أقول لا يخفى أنه فى هذه اللازمة لأحد لربان العرف بان القصص من ذلك التشديد وأن آياه يشبه النصارى (قوله وان كان من غير العرب الخ) وجه التفرقة بين العربى وغيره أن تلك الصنائع يفعلها الموالى كما فى المدونة (قوله وهو التكسر بالقول) أى بان يتكلم

(١٣ - خرى ثامن) بكلام النساء وقوله والفعل بأن يثنى معاطفه كالنساء ثم أقول قضية كون معناه التكسر المذكور أنه لا حد ولولم يحلف نعم لو قال وهو يطلق على التكسر بالقول والفعل والاتبان فى الدبر يحد ان لم يحلف لكان ذلك وجه فتدبر (قوله وأما لو قال

قال شخص لا خرافة في أي لان الفسق الخروج عن الطاعة فليس نصافي الزنا أقول هذا إذا لم يجز عرف بأن لفظ الفسق يكون في الزنا أو اللواط والاحد وكذا يقال في قوله يا ابن الفاسقة (قوله فلذا لم يجب عليه الحد الخ) أقول قضية ما تقدم أنه يقال لما احتمل العفة في المطعم وغيره أنه يحذر أن لا يحلف أنه لم يرد قذفه فإن حلف أنه لم يرد قذفه فلا حد نعم يؤدب (قوله ثم انه يفهم الخ) أي يفهم من مسئلة أنا عفيف (قوله لا امرأة أجنبية) أي وأما الزوجة فلا حد عليها بحال وكذا لا حد على الزوج لا نأخذ على غير حقيقة (قوله إلا أن تكون أرادت جوابه) أي إلا أن تقول ما أردت ذلك الأعلى سبيل المجاورة (قوله فعليه حد القذف) أي ولا حد عليها أصلاً (قوله لا حد على القائل الاول الخ) ما قاله تت من حدهما معاهو قول مالك ونحوه أصح - بخ وقاله ربيعة وعدم حد الاول انما هو قول ابن عباس وهو خارج المذهب (قوله وله حد أبيه) أراد به ما يشمل (٩٠) الأم وهل أراد الاب ذنية فغيره بالاولى أو بالجنس فيتناول الابوين

والحد لأب وأم كل صحيح (قوله وفسق) أي حكم بعدم قبول شهادته وليس المراد به ارتكاب المعصية وهو أحسن من جواب الشارح الآتي (قوله من ولد وولده) أي وان سفل ذكراً أو أنثى وقوله وأب ذكراً أو أنثى عسلاً فان عدم من ذكراً به غيرهم من الاخوة وباقي الورثة وقوله كوارثه أي ما حقه أن يكون وارثاً وان قام به مانعه من رق أو كفر أو قتل هذا ما أفاده شراحه وتذكر لك نص المدونة لتعلم به الصواب وأن ما عساه مما يخالفه لا يعول عليه قال فيها من قذف ميتاً كان لولده وولد ولده ولا يبيده وولده لا يبيده ان يقوموا بذلك من قام بذلك أخذه بحده وان كان ثم من هو أقرب منه لانه عيب يلزمهم وليس للاخوة وسائر العصبة قيام مع هؤلاء فان لم يكن من هؤلاء أحد فللعصبة القيام والاخوان والجدات القيام إلا أن يكون له ولد فان لم يكن لهذا المقتوف وارث فليس للأجنبي أن يقوم بحده وأما الغائب فليس لولده ولا غيره القيام بقذفه إلا أن يموت وان مات ولا وارث له فأوصى بالقيام بقذفه فلو صبه القيام به الخ (قوله وانه ليس للابن حد أبيه ولا تحليفه) هل مذهب المدونة قاصر على الاب ذنية والام ذنية أو لا يشمل الاجداد والجدات مثلاً وهو الظاهر وحرره (قوله وليس للقاذف الخ) حاصله أن له القيام ولو علم بان القاذف رآه يذني لانه مأور بالسنة على نفسه لانه عفيف في الظاهر (قوله ويقوم به متى شاء الخ) أي ما لم يسكت مدة يرى أنه ترك الحق فيها فلو قذف غائباً عند حكم مع شهود فهل يحده أو يتطرق دومه قولان (قوله ان رضى القاذف بذلك) فان لم يرض فليس له التأخير (قوله والعفو قبل الخ) الحاصل أنه قبل بلوغ الامام حق مخلوق وبعد حق خالق وهو أحد قول مالك والقول الآخر حق الخالق فلا عفو ولو قبل البلوغ ولا يجوز العفو عن القاذف على مال يأخذه المقتوف صلحاً لانه أخذ مال عن العرض ويرد ولا شفعة ان كان على شقص

يا ابن الفاسقة أو يا ابن الفاجرة أو يا آكل الربا أو يا حاراً أو يا ابن الحار أو يا خنزيراً وما أشبه ذلك فانه يؤدب في ذلك وكذلك يؤدب من قال لا خرافة أنا عفيف أو ما أنت بعفيف فان قلت فما وجه عدم حده فيما ذكر ان كان في مشاعة قلت لانه لم يصف العفة للفرج احتمل العفة في المطعم وغيره فلذا لم يجب عليه الحد الاقرينة تصرفه للفرج ثم انه يفهم من كلام المؤلف هذا أن التعريض بما يوجب الادب كالتصريح ومن قال لا امرأة أجنبية أنت زنت فقالت بك أي زنت بك فانهم اتحد حدين حد القذف وحد الزنا لتصديقها عليه إلا أن ترجع عن اقرارها بالزنا فانها تحذف القذف فقط إلا أن تكون أرادت جوابه فعليه حد القذف ولو قال شخص لا خرافة أنا عفيف أنت أذني مني فانه لا حد على القائل الاول لانه قذف غير عفيف ويحد الثاني للزنا والقذف وما في تب من أن القائل الاول يحذف أيضاً ليس بظاهر (ش) وله حد أبيه وفسق والقيام به وان عليه من نفسه كوارثه وان قذف بعد الموت من ولد وولده وأب وأبيه ولكل القيام به وان حصل من هو أقرب (ش) يعني أن الولد اذا ترتب له على أبيه حد فانه يجوز له أن يحده ويصير بذلك فاسقاً وكذلك اذا وجب له قبل أبيه عين فله أن يحلفه ويصير بذلك فاسقاً قوله ترك ذلك لا يقال اباحة القيام تقتضي عدم المعصية لانه نقول لا يلزم من التفسير كونه عن معصية لحصوله بالمباح كلاً في السوق وما مشى عليه المؤلف هنا خلاف مذهب المدونة وأنه ليس للابن حد أبيه ولا تحليفه وللمقتوف أن يقوم بحقه ويحد القاذف وان علم من نفسه أن ما رمى به من زنا قد صدر منه قال فيها حلال له أن يحده لانه أفسد عرضه وليس للقاذف أن يحلف المقتوف أنه ليس بزنا انتهى وكذلك يجوز للوارث أن يقوم بحده مورثه اذا مات قبل استيفائه ولم يوص لشخص معين غير وارثه أن يقوم به ولا فرق بين أن يصدر القذف قبل موت المقتوف أو بعد موته قال فيها ومن قذف ميتاً فلولده وان سفل ولا يبيده وان علا القيام بذلك ومن قام منهم أخذه بحده وان كان ثم من هو أقرب منه لانه عيب يلزمهم وللمقتوف أن يؤخر حد القاذف الى غير هذا الوقت ويقوم به متى شاء ان رضى القاذف بذلك والمراد بالوارث من يستحق الميراث لا من يرث بالفعل بدليل قوله ولكل القيام به وان حصل من هو أقرب كافي بعض النسخ ومعنى حصل وجد (ش) والعفو قبل الامام أو بعده ان أراد استرا (ش) يعني أنه يجوز للمقتوف أن يعفو عن

ولد فان لم يكن لهذا المقتوف وارث فليس للأجنبي أن يقوم بحده وأما الغائب فليس لولده ولا غيره القيام بقذفه

بقذفه إلا أن يموت وان مات ولا وارث له فأوصى بالقيام بقذفه فلو صبه القيام به الخ (قوله وانه ليس للابن حد أبيه ولا تحليفه) هل مذهب المدونة قاصر على الاب ذنية والام ذنية أو لا يشمل الاجداد والجدات مثلاً وهو الظاهر وحرره (قوله وليس للقاذف الخ) حاصله أن له القيام ولو علم بان القاذف رآه يذني لانه مأور بالسنة على نفسه لانه عفيف في الظاهر (قوله ويقوم به متى شاء الخ) أي ما لم يسكت مدة يرى أنه ترك الحق فيها فلو قذف غائباً عند حكم مع شهود فهل يحده أو يتطرق دومه قولان (قوله ان رضى القاذف بذلك) فان لم يرض فليس له التأخير (قوله والعفو قبل الخ) الحاصل أنه قبل بلوغ الامام حق مخلوق وبعد حق خالق وهو أحد قول مالك والقول الآخر حق الخالق فلا عفو ولو قبل البلوغ ولا يجوز العفو عن القاذف على مال يأخذه المقتوف صلحاً لانه أخذ مال عن العرض ويرد ولا شفعة ان كان على شقص

(قوله أو صاحب الشرطة الخ) وزان غرفة وأما ضم الشين مع فتح الراء فلغة قليلة وهو الحاء كم ولذا قال بعض الشيوخ بمعنى صاحب الشرطة صاحب الجماعة وهو الوالي ونحوه في زماننا وأما الشرط على لفظ الجمع فاعوان السلطان لانهم جعلوا لانفسهم علامات يعرفون بها الواحد شرطة مثل غرف جمع غرفة وإذا نسب الى هذا قيل شرطي بالكون ردا الى واحد (قوله أو الحرس) بفتح الحاء والراء أعوان السلطان جعل علماء على الجمع ولا يستعمل له واحد من لفظه ولهذا ينسب الى الجمع ف قيل حرسى وهو لاء من فواب الامام والحاصل ان الذى يقيم الحدود السلطان أو نوابه نعم والى الماء الذى يحيط الزكاة لا يدخل (قوله وانه يخشى أن يثبت عليه) أى باليمين أى أو يخشى أن يقال مال هذا قد قذف فلا يفتش المخشى المعرفة فى ذلك أو يخشى أن الحدود يظهر للناس فى المقدوف عيباً أو يكون المقدوف حذقاً يخشى اذا أقام على قاذفه حداً أن يظهر حده القديم وقوله مالم يكن القاذف الخ هذا على الضعيف من أن له حد أبيه (قوله ويجوز العفو عن التعزير) قال بعض شيوخنا ينبغي مالم (٩١) يكن من أهل العدا فلا ينبغي العفو عنه وسكت

الشارح عن الشفاعة فى الحدود ونذ كرك ما قالوه من أنه لا يجوز للامام العفو عن حد السرقة والزنا والشرب حيث بلغه ولا يجوز لاحد الشفاعة فيها لانها حقوق لله تعالى ولوطاب الفاعل وحسنت حالته وأما قبل بلوغ الامام فتجوز الشفاعة فيها قاله التتائى فى شرح الرسالة وقوله وأما قبل بلوغ الامام الخ ظاهره سواء كان معروفاً بالفساد أم لا ولكنه فصل فى المدونة فى حد السرقة خاصة بين المعروف بالفساد فلا تجوز الشفاعة فيه وبين غيره فتجوز (قوله الا ان يبقى من الحد الاول يسير خمسة عشر) هذا يفيد أنه لو بقى عشرون أو ثلاثون فيبتدأ فبعض قوله فيما سبق بقى النصف فأكثر المفيد أنه لو بقى ثلاثون أو عشرون لا يتبدأ أقول والظاهر أن اليسير ما كان أقل من الثلث

باب السرقة

قذفه قبل أن يصل الامر الى الامام أو صاحب الشرطة أو الحرس فاذا بلغ حد المقدوف واحدا منهم فليس فيه عفو لانه صار حقا لله ليس لصاحبه أن يعفو الا أن يريد الاسترعى نفسه فان أراد فله العفو ويعرف ذلك بان يسأل الامام خفية عن حال المقدوف فاذا بلغه عنه أن هذا الذى قيل فيه الا أن أمر سمع وانه يخشى أن يثبت عليه أجاز عفو وانظر اذا أراد بالاستر على القاذف خفية حصول ضرره منه فهل يعمل بعفو بعد البلوغ وهو الظاهر أم لا ومحل كلام المؤلف مالم يكن القاذف أمه أو أباه فله العفو وان لم يرد ستر ويجوز العفو عن التعزير والشفاعة فيه ولو بلغ الامام قاله ح وظاهره ولو كان التعزير لحق الله محضاً (ص) وان قذف فى الحد ابتدئ له ما الا أن يبقى يسير فيكمل الاول (ش) يعنى أن القاذف اذا قذف فى أثناء الحد الذى أقيم عليه وقد بقى منه النصف فأكثر فانه يبتدأ له ما أى القاذفين حد واحد ثانياً سواء قذف المقدوف أو غيره الا أن يبقى من الحد الاول يسير خمسة عشر سوطاً فدون فانه يكمل ثم يحد للقذف الثانى حد ثانياً وقوله يسير بالرفع وفى بعض النسخ بالنصب على التمييز المحول عن الفاعل أى الا أن يبقى يسير الحد

باب ذكر فيه السرقة

وهى بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكان الراء مع فتح السين وكسرها يقال سرق بفتح الراء يسرق بكسر هاء مسرقاً وسرقته فهو سارق والشئ مسروق وصاحبه مسروق منه وعرفها ابن عرفة بقوله أخذ مكلف حر لا يعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لاشبهه فيه السرقة اسم مصدر من سرق يقال سرقاً فى المصدر وسرقته فى اسمه فقوله أخذ مناسب لاسم المصدر واذا أريد الاسم يكون المأخوذ من مكلف لا يعقل لصغره الخ وأخرج بالمكلف الجنون والصبي وقوله بقصد واحد ذكره ليدخل فيه مسألة سماع أشهب اذا سرق مالا نصاب فيه ثم كر ذلك مراراً بقصد واحد حتى كمل النصاب فانه يقطع

(قوله مسرقاً وسرقته) لا يخفى ان هذا يدل على أن سرقة مصدر وبأنه يذكّر أنه اسم مصدر (قوله وعرفها) أى السرقة أى بالمعنى المصدرى (قوله حر لا يعقل الخ) اعلم أن الصغير ما أن لا يخرج من بيته فيكون بيته حرزاً وان كان يخرج من بيته ولا يخرج من بيته فلا يخرج من حرزه فاذا أخرجه مكلف من بيته فى الاول أو من بيته فى الثانى فتمت طعنه (قوله لصغره) أى أو غير ذلك كجنونه (قوله مالا محترماً الخ) أى مالا لغيره محترماً فيخرج مال الحر بي أى محترماً للسارق والمسروق منه فيخرج الحر الذى سرقة مسلم من ذمى لانه ليس محترماً للمسلم وبهذا يدفع قول الشارح الآتى ويرد عليه الخ وقوله نصاباً وصف ثالث أى مال موصوف بأنه لغيره وبأنه محترم وبأنه نصاب وقوله أخرجه أى أخرج المال الموصوف بما ذكر أى يكونه نصاباً حاصله أنه لا بد من انصافه بالنصاية قبل الاخراج وحين الاخراج فاذا كانت شاة تساوى ربع دينار فذبحها ثم أخرجهام مذبوحة ولا تساوى ربع دينار بعد الاخراج فلا يقطع لانه لا قطع الا اذا كانت وقت الاخراج تساوى ربع دينار فلو كانت فى الحرز لا تساوى ربع دينار وبعد الاخراج تساوى ربع دينار فلا قطع (قوله بقصد واحد) أى ففى قصد أخذ النصاب وأخرجه من حرز مثله تقطع يده أخرجه فى مرة أو أكثر

(قوله لاشبهة فيه) قال الشارح يخرج العبد السارق من مال سيده لانه شبهة واعترض بان عدم قطع العبد لئلا يجتمع على السيد ضياع ماله وقطع يد عبده لانه لا على أن العبد له شبهة في مال سيده وقولنا ضياع ماله أي على تقدير أن العبد ضيعه (قوله السرقة اسم مصدر) أي اسم معناه المصدر هذا معناه ثم نقول قضية كونها اسم مصدر أن لا تفسر بالآخذ الذي هو الحدث بل تفسر بالسرق الذي هو المصدر الذي يفسر بالآخذ ويجاب بأنه لما كان المنظور له في الافادة هو الآخذ الذي هو الحدث نظرا إليه لان مدلول المدلول مدلول ولم يلتفت للمدلول ثم لا يخفى أن هذا يعارض ما تقدم له في قوله يقال سرق الخ لانه يفيد أن سرقة مصدر إلا أن يجاب بمنع الافادة ويكون معناه أن الشارح قصد بيان تصارييف المادّة من فعل ومصدر واسم مصدر (قوله مناسب لاسم المصدر) أي لاسم هو المصدر أي أن آخذ مناسب لتعريفه بالمعنى المصدرى وقوله وإذا أريد الاسم أي وإذا أريد تعريف السرقة بالمعنى الاسمي وقوله يكون الخ أي يفسر بالمال المأخوذ من مكاف ثم لا يخفى أن ظاهره أن قوله من مكاف صفة لقوله المأخوذ وليس كذلك فالخلص أن يجعل قول الشارح من مكاف حالا من الآخذ المفهوم (٩٣) من مأخوذ أي حال كون الآخذ من مكاف أي ناشئ من مكاف فالمكاف

سارق لا مسروق منه (قوله يخرج آخذ الاب الخ) أي وكذا لو آخذ الاب العاقل مع أجنبي عاقل فلا قطع على الأجنبي كالأب وأما لو كان الأب غير عاقل والأجنبي عاقل فيقطع الأجنبي فقط (قوله ولا قطع عليه) وكذا من دخل جهازا وخرج خفية (قوله وهي محرمة كتابا الخ) قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم ما جزاء بما كسبوا الخ وقوله وسنة قال عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يسرق البيضة تقطع يده والمراد بها بيضة الدجاجة وقوله تقطع يده أي تجزئ له سرقة ما وجب القطع وقيل المراد بيضة الخد الذي جعل على الرأس في الخروب (قوله ولو كان أعسر الخ) الراجح أن أعسر اليمنى تقطع يده اليسرى كما يدل عليه النقل أي لانه سرق بها (قوله فقد

قوله لاشبهة فيه يخرج آخذ الاب مال ابنه وكذلك العبد اذا سرق من مال سيده وحقه أن يفيد الشبهة بالقوية لانه اذا سرق من بيت المال فإنه يتقطع وقوله خفية يخرج به غير الخفية لان السارق هو الذي يأتي خفية ويذهب كذلك وأما لو ذهب جهازا فهو محتلس ولا قطع عليه ويرد على الرسم من سرق خسر الذي فإنه لا يتقطع مع انه مال محترم ومن سرق نصابا ثم سرقه آخر من السارق فإنه ما يقطعان معا وهي محرمة كتابا وسنة واجما ولم يعرف المؤلف السرقة وبدأ بما يترتب عليها فقال (ص) تقطع اليمنى وتخصم بالنار (ش) يعني أن السارق المكلف مسلما كان أو كافرا حرا كان أو ورقيقا ذكرا كان أو أنثى اذا سرق وعينه صحيحة فإنه تقطع من كوعها اجاعا ولو كان أعسر فالسنة بنت أن القطع من الكوع فقد خصصت عموم قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم ما اذا قطعت فتخصم بالنار لينقطع جريان الدم لئلا يتبادى جريه حتى ينزى فيموت فاذا احترقت أفواه العروق منع ذلك جرى الدم وكذلك الحكم في الحراة فالحسم من حق السارق لانه تمام الحسد لانه علة بخوف الهلاك على السارق وظاهر كلام المؤلف أنه من تمام الحسد لانه قال تقطع اليمنى وتخصم بالنار بسرقة طفل وقال الخطاب انظر هل الحسم واجب على الامام أي فان تركه أثم والمقطوعة يده والظاهر أنه يجب عليهما (ص) الاشلال أو نقص أ كثر الاصابع فرجله اليسرى (ش) قد علمت أن رتبة الرجل اليسرى بعد اليد اليمنى فاذا سرق ولا عين له أوله عين شلاء وكانت ناقصة أ كثر الاصابع فان الحكم ينتقل للرجل اليسرى أي فتقطع وهذا هو المشهور وقاله مالك وأخذ به ابن القاسم وقوله (ونحنى ليد اليسرى) ضعيف أي ومحا مالك القول بقطع رجله اليسرى للقول بقطع يده اليسرى والعمل على المحقق وهو قطع الرجل اليسرى لكن المحقق وقع فيه لاي عين له أوله عين شلاء لكن ابن القاسم انما سمع المحققين لاي عين له وبلغه ذلك فيمن له عين شلاء والناقصة أ كثر الاصابع مقيسة على الشلاء ومن لاي عين له داخل في قوله الاشلال لان المراد

خصصت) الاولى فقد قيدت لان قوله فاقطعوا أيديهم ما يحتمل من الكوع أو من المرفق أو من المنكب (قوله وتخصم بالنار) أي يغلى زيت على نار وتخصم فيه ليقطع جريان الدم (قوله فالحسم من حق السارق) هذا ينبغي أن يجب على الامام لان المعنى من حقه على الامام فالجواب متعلق بالامام أو بمن يتولى القطع كان الامام أو نائبه (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) في ابن عسكروهل الحسم من تمام الحسد قولان فعلى أنه من تمام الحسد فهو واجب على الامام فقط وعلى أنه ليس من تمام الحسد فيظهر أنه واجب على الامام والمقطوع يده جميعا فقول الشارح والظاهر الخ يناسب القول بأنه ليس من تمام الحسد فقول الخطاب وانظر الخ لا حاجة للتظهير لما علمت (قوله أو نقص أ كثر الاصابع) ثلاثة اليمنى قبل الحسم بقطعها الا أصبعين وأصبعين وانظر لو طرأ الشلل بعد الحسم بقطعها وقبل القطع هل تقطع نظرا لحال الحسم أولا واستظر الاول ويجرى مثله فيمن جنى على آخر يده صحيحة وحكم بقطعها ثم شلت (قوله فرجله اليسرى) وانظر اذا وجب القطع على الرجل اليسرى فوجدت شلاء أو ناقصة أ كثر الاصابع هل ينتقل للرجل اليمنى أو ليد اليسرى أولا (قوله مقيسة على الشلاء) الاولى مقيسة على ما ذكره الصادق بالشلاء ومن لاي عين له

(قوله ولو قال كشال الخ) قد يقال لا حاجة لذلك حيث أراد بالشال الفساد (قوله أو سرق أشل اليمنى الخ) لا يخفى أن هذا على الرابع وأما لو سرق ثانية على القول المرجوح إليه وهو قطع يده اليسرى فهل تقطع رجلاه اليسرى لأنها تقطع ثانية في صحيح الأعضاء قال بهرام وهو الظاهر أو تقطع رجلاه اليمنى ليحصل القطع من خلاف (قوله من مفصل الكعبيين) مفصل على وزان مسجود وقوله من مفصل الشراك لا يخفى أن مفصل على وزان مجلس والشراك هو شراك النعل أي سيره الذي على ظهر القدم فالمعنى محل عقد الشراك مفصل معروف بحيث يبقى العقب (قوله ثم عزز) أي باجتهاد الحاكم أي يعزز بالضرب (تنبية) التعزيز والحبس مجرى أيضا فمن سرق وليس له يدان ولا رجلا ن أوله ذلك ولكن كل واحدة منها شلاء أو ناقصة أكثر الأصابع (قوله خلافا لابي مصعب) أي فإنه يقول يقتل (قوله وإن تعد الخ) قال ابن مرزوق لم أر التصريح بهذا إلا في كلام ابن شاس (٩٣) وابن الحاجب تبعوا جيزا الغزالي وليس في نقول المذهب

تصريح بما ذكره المصنف فالمنجى
الاجزاء كالخطا (قوله وخطا) أي
ولو بتدليس السارق على القاطع
أجزأ (قوله فإن سرق مرة ثانية
الخ) لا يخفى أن هذا إذا قطعت
يده اليسرى خطأ وأما أشل اليمنى
مثلا إذا قطعت يده اليسرى على
القول به فإذا سرق بعد ذلك تقطع
رجلاه اليمنى فإذا سرق مرة ثالثة
فرجله اليسرى فإذا سرق مرة رابعة
عزرو بحبس (قوله بسرقه طفل)
يخضع ويجنون انتفع بكل أم لا
والبساء للسبيبة لاللا لأنها
الواسطة بين الفاعل ومنفعله
(قوله من حرز مثله) كذا رآه له ان
كان لا يخرج منها أو يلبسه كذلك
أي مكانه المعروف به تت (قوله
أوربع دينار) شرعى وهو أكبر
من المصرى والربع بالوزن لا بالقيمة
(قوله أو ثلاثة دراهم) أي ولا
التفات إلى كونها لا تساوى ربع
دينار (قوله خالصة) أي من
الغش وكذلك الربع لا بد أن يكون
خالصا من الغش وسكت المصنف

بالشل الفساد ولو قال كشال أي دخل فيه ما إذا قطعت في قصاص أو بسموى كان أولى
(ص) ثم يده ثم رجلاه (ش) أي ثم ان سرق السالم الأعضاء الذي قطعت يده اليمنى ثم رجلاه
اليسرى مرة ثالثة أو سرق أشل اليمنى أو ناقص أكثر أصابعها مرة ثانية قطعت يده
اليسرى ثم رجلاه اليمنى والقطع في الرجلين من مفصل الكعبيين كالخراية وقالة الأئمة لأنه الذي
مضى به العمل وعن على من مفصل الشراك في الرجلين ليقطع عني عليه ولو أخر قوله
وتحسم بالنار إلى هنا كان أولى ليدل على رجوعه للرجل كذلك (ص) ثم عزرو بحبس (ش)
أي ثم ان سرق السالم الأعضاء بعد الرابعة أو سرق الأشل مرة رابعة فإنه يعزرو بحبس ولا يقتل
على المشهور خلافا لابي مصعب ولم يبين انتهاء الحبس ولعله لظهور التوبة وانظر نفقته وأجرة
الحبس والظاهر أنهم عليه فان لم يكن له مال فن بيت المال والافعل المسلمين (ص) وان تعد
امام أو غيره يسراه أو لا فالقود والحدائق وخطا أجزأ (ش) يعني أن الامام أو غيره إذا تعد
قطع يد السارق اليسرى أو لامع عليه بأن سنة القطع في اليد اليمنى فان ذلك لا يسقط الحد عن
السارق وتقطع يده اليمنى لأجل السرقة وله القصاص على من قطع يده اليسرى ظلما وإذا أخطأ
من ذكر فقطع يد السارق اليسرى أو لا فان ذلك يجزئه عن قطع يده اليمنى ومحل الاجزاء إذا
حصل الخطأ بين متساويين وأمالو أخطأ فقطع الرجل وقد وجب قطع اليد ونحوه فلا يجزئ
ويقطع العضو الذي ترتب عليه القطع ويؤدي دية الآخر ومحل إذا كان الخطأ الامام أو
مأموره وأمالو كان من أجنبي فلا يجزئ والحدائق وعلى القاطع الدية وقول الشارح
والاجزاء يدل على أن البداءة باليمنى مستحبة فيه نظرا لأن البداءة باليمنى واجبة وانما منع منه
مانع وهو قطع اليسرى خطأ (ص) فرجله اليمنى (ش) هذا مفرغ على قوله وخطا أجزأ وكذا
على القول بأنه يسدأ باليد اليسرى فيما إذا كانت اليمنى شلاء أو قطعت في قصاص والمعنى أن
الامام أو غيره إذا قطع يد السارق اليسرى خطأ فان ذلك يجزئ فإذا سرق مرة ثانية فان الحكم
ينقل للرجل اليمنى تقطع لان سنة القطع أن يكون من خلاف فان سرق مرة ثالثة فان يده
اليمنى تقطع فان سرق مرة رابعة فان رجلاه اليسرى تقطع (ص) بسرقه طفل من حرز مثله
أوربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساويه بالبلد شرعا (ش) هذا متعلق بقوله تقطع

عن ذلك في ربع الدينار لان الغالب فيه الخالص و يفهم منه أنه لا يحسب النحاس منه نعم ان كان يسرافه وتبع بحسب معه يده وقال
بعض اذا لم تكن خالصة من الغش فلا قطع ولوراجت كسكاملة وأما رتبة المعدن فهي كجيدته (قوله أو ما يساويه) أي الثلاثة دراهم
وقت اخراجها من حرز لا قبله أو بعده فان نقصت وقته كذبح شاة بجزر أو خرق ثوب بجزر فتنقص عند اخراجها لم يقطع كان لم يساوها
الابعد اخراجها وحاصل ما هنا أنه اذا كان المذموم من الذهب أقل من ربع دينار والمذموم من الفضة أقل من ثلاثة دراهم فان
كان التعامل به ما ورنا نظر للنقص في كل فان كان مما يختلف به الموازين فإنه بمنزلة الكامل وان كان لا يختلف فيه الموازين فلا قطع
وأما ان كان التعامل عددا وهو في الدراهم فقط فان لم ترج برواج الكاملة فلا قطع مطلقا وان راجت برواج الكاملة فان كان النقص
يسرا يختلف به الموازين قطع والافلاو يجب القطع في المجموع من الذهب والفضة أو من أحدهما مع عرض وسواء سرقه من شخص
أو شخصين وكان مالهما بجزر واحد أو لا يقطع (قوله شرعا) تمييزا بينه يساويه أي المساواة من جهة الشرع

character
de la chose
vol
609

(قوله حراً أو عبداً) الأولى أن يقتصر على قوله حر إلا أن العبد مال وسيأتي (قوله بان كان في دار أهله أو معه) وحاصله أنه أن قوله من حرز مثله أي بان كان في دار أهله أن كان لا يخرج منها أي أو كان في بلده كذلك (قوله أو غيرها) كالحبوانات كذا قاله بعض الأكاثر (قوله بشرط أن تكون المنفعة شرعية) هذا معنى قول المصنف شرعاً (قوله أو طائر عرف بالاجابة) أي كالذرة (قوله فأحب إلى) المراد الذي استحسنته وأقول به وقوله من اللعب والباطل (٩٤) أي فالسابق والاجابة من الباطل (قوله والنظر) أي أهل المعرفة

تقوم الأشياء (قوله ابن رشد معناه في الاختيار) أي فيما كان أولى وأحسن (قوله لأن كل ما ابتدئ فيه القاضي الخ) أي لا يتوقف على تقدم دعوى لأنه حين ثبتت السرقة بالبينّة أو الاقرار يسأل القاضي عن قيمة ذلك الشيء فهو قد ابتدأ بالسؤال من حيث القيمة بخلاف الحقوق فالقاضي لم يبتدئ بالسؤال بل المبتدئ بالسؤال هو المدعي (قوله ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم الخ) وجه ذلك أن التقويم بالدرهم أعم لأنه يقوم بها القليل والكثير قاله في التوضيح فيكون أقرب للعلم لكثرة عهد الناس بها فإن لم يتعامل إلا بعرض كالودع ببلد السودان قوم العرض المسروق في أقرب البلاد المتعامل فيها بالدرهم بالدرهم قاله عبد الحق (قوله لتعليمه) أي لأجل تعليمه فأطلق المصدر وأراد الحاصل به وهو التعلم لأن التعليم وصف للمعلم فإن لم يكن معلماً قطع سارق الطير إن كانت قيمة له فقط أو هو مع ريشه أو ريشه فقط نصيباً (قوله لأب) أي مكافئاً وأما الأب المجنون فإنه يقطع شريكه لعدم نسبة السرقة إليه وقصدها منه حال جنونه وأما لو كان صاحب المال مجنوناً وشارك سارقاً لاله في إخراجيه من الحرز فإنه يقطع

المنى والمعنى أن من سرق طفلاً حراً أو عبداً فإنه يقطع أن كان لا يعقل لصغر أوبله أو كبره وأن يكون في حرز مثله بان كان في دار أهله أو معه من يحفظه فإن كان كبيراً فصيحاً أو لم يكن في حرز فلا قطع على سارقه وكذلك يقطع من سرق ربع دينار لو أحداً أو أكثر أو ثلاثة دراهم من الفضة خالصة من الغش لو أحداً أو أكثر أو سرق من العروض أو غيرها ما يساوي ثلاثة دراهم في البلد المسروق منها سواء كانت معاملتهم بالدرهم أو بالنانير أو العروض أو بهما أغلب أم لا بشرط أن تكون المنفعة شرعية وأما غيرهما فكالعدم ابن عرفة المعتبر في المقوم منفعة المباحة قال فيها من سرق حماً ما عرف بالسابق أو طائراً عرف بالاجابة إذا دعي فأحب إلى أن لا يراعى الأقيمتة على أنه ليس فيه ذلك من اللعب والباطل وقال فيها ويقيمها أهل العدل والنظر قيل فإن اختلف المقومون قال إن اجتمع عدلان بصيران على أن قيمتها ثلاثة دراهم قطع لأن المثلث مقدم على النافي ولا يقطع بتقويم رجل واحد ابن رشد معناه في الاختيار لأنه لا يجوز إلا ذلك لأن كل ما ابتدئ فيه القاضي بالسؤال فالواحد يجوز لأنه من باب الخبر لا الشهادة ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم لا بالنانير كما ذكره المؤلف وهو المشهور كما في ابن مروزق ومن وافقه وهو واضح حيث كان يتعامل بالدرهم في بلد السرقة أو كانت موجودة فيه وأما إن كان لا يتعامل فيها إلا بالذهب ولا يوجد فيها إلا الذهب فالتقويم حينئذ بالذهب كذا ينبغي (ص) وإن كان أوجارح تعليمه أو جلدته بعد ذبحه أو جلد ميتة إن زاد دبعه نصيباً أو طناً فلوساً أو الثوب فارغاً أو شركة صبي لأب (ش) يعني أن من سرق من الماء أو من الحطب أو من غير ذلك مما هو مباح في الأصل ويملك بوضع اليد عليه وأخرج من حرز مثله ما يساوي ثلاثة دراهم خالصة فإنه يقطع لعموم الآية خلافاً لابي حنيفة في عدم القطع فيما أصله الإباحة وفي الأشياء الرطبة الماء كولة كالفاكهة وكذلك يقطع من سرق جارحاً يساوي ما فيه من المنفعة ثلاثة دراهم لأن منفعته شرعية اللخمى إن كان المقصود من الحمام ليأني بالانخبار لا اللعب قوم على ما علم منه من الموضع الذي يبلغه وتبلغ المكتبة إليه اه وقال محمد أن كان بازياً أو طائراً معلماً فإنه يقوم على ما هو عليه من التعليم لأنه ليس من الباطل وكذلك يقطع من سرق سبعاً ونحوه إذا كان قيمة جلدته بعد ذبحه تساوي ثلاثة دراهم قال فيها من سرق الطير بازياً أو غيره يقطع وأما سباع الوحش التي لا تؤكل لحومها إذا سرقها إن كان في قيمة جلودها إذا كبرت دون أن تدبغ ثلاثة دراهم قطع لأن لربها سبع ما ذك منها اه فقوله أو جلدته بعد ذبحه عطف على تعليمه ولا يصح المعنى إلا بذلك والضمير يعود على جارح وهو من باب الاستحسان لأن الجارح الأول طائره وهذا جارح غير طائر كما أشار له ابن غازي وكذلك يقطع من سرق جلد ميتة إن كان مدبوغاً وزاد دبعه على قيمة أصله ثلاثة دراهم بأن يقال ما قيمته غير مدبوغ أن لو كان يساع للانتفاع به فاذا قيل درهمان فيقال وما قيمته مدبوغاً فاذا قيل خمسة دراهم قطع فلو كانت قيمته أن لو كان يساع للانتفاع به مائة درهم مثلاً ولم يزد المدبغ نصيباً لا قطع

كما

السارق (قوله معلماً) راجع لكل من الباز والطير أي إن كان الباز معلماً أو الطير معلماً

(قوله لأن الجارح الأول طائر الخ) ولك أن تقول الأولى أن يراد به جارح غير كلب من طير أو سبع كمن وفهد يساوي ثلاثة دراهم فيكون ضمير جلدته يرجع لأحد ما صدق عليه جارح وهو السبع (قوله وهذا جارح غير طائر) والحاصل أن الجارح غير الطائر أعراعى قيمة جلدته على ما تقدم ولا يراعى قيمة له وإن كان غير محترم لكرامته أو مراعاة القول بحرمته

(قوله ثم تبين انه ثلاثة دراهم الخ)
 أي فالضمير في قول المصنف فلنا
 راجع للربيع دينار والثلاثة دراهم
 فالالف هو المفعول الاول وفلوسا
 هو الثاني لان هذا من باب ظن
 وفائده أن الناسخ يدخل على
 المبتدأ والخبر أي على ما أصله
 المبتدأ والخبر وهذا لا يصح لانا
 اذا حملناه وقلنا الذهب والفضة
 فلوس لا يصح لكن يصح باعتبار
 ظن ذكره الشيخ خالد على التوضيح
 في باب ظن (قوله اذا شارك الخ)
 وظاهره ولولم ينب كل واحد نصاب
 وهو كذلك ولا يعذر بانه لم ينب
 نصاب لان الصبي الذي معه كالعدم
 قاله ابن مرزوق (قوله وأما ان قصد
 الخ) ويعلم ذلك باقراره وبقرينة
 كإخراجه دون النصاب مما وجد
 مجتمعا في كل واحد من متاع ثم
 يرجع مرة أو أكثر فأخذ تمام
 النصاب فيحمل في ذلك على انه قصد
 إخراجه في مرتين أو أكثر قصد
 واحدا وسواء كان حين إخراج
 ما أخرجه أو لا يقدر على إخراج
 ما أخرجه فقط أو يقدر على إخراج
 نصاب (قوله انه يخرج النصاب
 دفعة واحدة) صوابه جميع النصاب
 في ايلة واحدة (قوله وانما المراد بها
 المجاورة) أي وذلك لان الاجابة
 التي هي ضد الاباية تأتي في الحيوان
 الذي لا تنفع به (قوله فالخاصل الخ)
 الصور غانية لان الشيء المسروق
 اما ان يستقل كل واحد منهم بحمله
 أو لا يستقل بحمله الا الجميع وفي
 كل اما أن يخرج بعضهم أو جميعهم
 وفي كل اما أن ينوب كل واحد
 نصابا ولا (قوله ملك غير) وشمل

كما لو سرقه غير مدبوغ وكذلك يقطع من سرق شيئا يظنه فلوسا ثم تبين انه ثلاثة دراهم أو ربع
 دينار ولا يعذر بظنه أو سرق ثوبا لا يساوي نصابا مع ظنه انه فارغ فاذا فيه نصاب من الذهب
 أو من الدراهم ولا يعذر بظنه بشرط أن يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثل ذلك وله سد الوسرق
 خشبة أو حجر يظنه فارغا فاذا فيه نصاب من الذهب أو الدراهم فانه لا يقطع لان مثل ذلك
 لا يعمل فيه ذلك الا أن تكون قيمة تلك الخشبة أو نحوها تساوي ثلاثة دراهم فيقطع في قيمة
 ما ذكر دون ما فيه وكذلك يقطع المكلف اذا شارك في سرقة النصاب صبي أو مجنون دونهما
 وليس شركتهما شبهة تدرا عنه الحد بخلاف من اشترك في السرقة مع من له شبهة قوية في
 المال المسروق كما اذا اشترك مع أب رب المال أو أمه أو جده ولولا ما فانه لا يقطع لدخوله باذن
 من له شبهة قوية فلوسرق مع عبده من موضع أذن له سيده في دخوله فلا قطع عليه ومن
 موضع لم يؤذن له فيه قطع المكلف دون العبد لان درء الحد عن العبد لم يكن لشبهة له في المال
 وانما هو لانه ماله فاذا قطع عبده كانت زيادة عليه في مصيبته (ص) ولا طير لاجنبه ولا ان
 تسكن بعرار في ليلة (ش) يعني وكذلك لا قطع على من سرق طيرا يساوي ثلاثة دراهم لاجل
 اجنبته مثل البابل والعصافير لانهم امنفعة غير شرعية نعم ان كان له يساوي بعد ذبحه نصابا
 فانه يقطع لذلك وكذلك لا قطع على من سرق نصابا من حرمة له على دفعات في ليلة أو في ليال
 أو في يوم أو أيام لان شرط القطع أن يخرج النصاب دفعة واحدة وقيد بعضهم بعدم القطع
 بعدم القصد ابتداء وأما ان قصد ابتداء أنه يخرج النصاب دفعة واحدة فأخرجه على مرات
 فانه يقطع ويؤخذ هذا القيد من تعريف ابن عرفة فقوله ولا طير أي ولا سارق طير فالمعطوف هو
 المضاف المحذوف على مضاف كذلك أي لا شركة أب ولا سارق طير لاجنبته وليس المراد بها ضد
 الاباية وانما المراد بها المجاورة (ص) أو اشتر كافي جل ان استقل كل ولم ينب نصاب (ش) هذا
 عطف على ما لا قطع فيه والمعنى أنه اذا دخل اثنان في الحرز فاشتر كافي جل نصاب فأخراجه فانه
 لا قطع على واحد منهما لكن بشرطين الاول أن يكون كل واحد منهما يستقل بإخراجه من الحرز
 دون صاحبه الثاني أن لا ينوب كل واحد منهما نصاب فاذا لم يستقل أحدهما بإخراجه من الحرز
 فعليه ما لقطع ولولم ينب كل واحد منهما نصاب أو نأب كل واحد نصاب ولو استقل بإخراجه من
 الحرز فالخاصل ان نأب كلا نصاب فالقطع على كل حال والا فان استقل كل بإخراجه من الحرز
 فلا قطع والا فالقطع عليهم ما أيضا وكذلك القطع عليهم اذا رفعوه على ظهر أحداهم في الحرز ثم
 خرج به اذا لم يقدر على إخراجه الا برفعهم معه ويصيرون كأنهم حملوه واذا رفعوه على دابة فاتهم
 يقطعون اذا تعاونوا على رفعه عليها ولو حملوه على ظهر أحداهم وهو قادر على حمله دونهم كالشوب
 قطع وحده ولو خرج كل واحد منهم حاملا لشيء دون الآخر وهم شركاء فيما أخرجه لم يقطع منهم
 الا من أخرجه ما فيه ثلاثة دراهم ولو دخل اثنان الحرز فأخذ أحدهما دينارا وقضاه للاخر في
 دين عليه أو أودعه اياه قطع الخارج به قاله ابن المراز ولو باع السارق ثوبا في الحرز لا يخرج
 به المشتري ولم يعلم أنه سارق فلا قطع على واحد منهما قاله الساجي (ص) ملك غير ولو كذبه به
 أو أخذ ليل أو ادعى الارسال وصدق ان أشبه (ش) هذا نعت للنصاب السابق وهو الربيع دينار
 أو الثلاثة دراهم وكأنه قال بسرقة طفل أو نصاب ملك غير فانه يقطع ولو كذبه به وبصورة
 المسئلة ان السارق مقر بالسرقة ورب المتاع يكذب فعليه القطع وحينئذ يصير المتاع للسارق
 الا أن يدعيه به بعد ذلك وشمل قوله ملك غير السارق من سارق فيقطعان معا وكذا لو سرقه
 ثالث وهكذا وشمل سرقة من له التصرف في مال من ذلك المال حيث لم يكن بيده كالولي
 والوكيل يسرقان من مال لهما فيه التصرف وهو بيد مودع أو مرتين أو نحوهما وشمل سرقة

السرقه من آله المسجد أو بابه بناء
على أن الملك للواقف كاللصنف
تبعاً للوادروشميل سرقه المرتب من
قبل قبضه من ربه أو من أمين بيده
فيقطع كل (قوله محترم) دخل فيه
مال الحربى دخل لنسأبامان فيقطع
المسلم السارق منه (قوله أو طنبور)
بضم الطاء (قوله يقضى عليه بقيمتها)
أى ويوجع أدبا (قوله كالمستثنى)
أى لفظاً فلا ينافى أنه مستثنى معنى
تحقيقاً (قوله أو غيرها) كصدقة
وقوله فقيراً كان يرجع لقوله أو
غيرها وقوله أو غنياً يرجع لقوله
أو هبة (قوله فالمراد بالفقير المتصدق
عليه) أى ويحتاج الحال إلى أن
يقول وفى العبارة حذف فى المصنف
والتقدير من فقير أو غنى مهدى له
ولو قال والمراد من ملكه سواء كان
هبة أو صدقة فيشمل الفقير والغنى
لصح كلامه والنيكسة فى التعبير
بالفقير وإن كان المراد ما هو أعم
لكون الغالب أن الناس إنما
يعطون لهما الفقير (قوله لاشبهة
له فيه) أى لاشبهة له فيه قوية
لأننى مطلق شبهة لما أتى فى الشارح
(قوله لا الجدد ولولأم) أى ولو كان
فرعه عبداً لانه ملك ما بيده حتى
ينزعه سيده (قوله وإن المسروق
منه جده فيه) ولا فرق بين كونه
وديعه أو لا فإن لم يقم بينة أنه له
وجده به أو مظهره المسروق منه
قطع أى السارق ولا يعتبر إقرار رب
الشيء المسروق (قوله كان ما سرقه
من جنس حقه) أى ولو أزيد
من حقه بدون نصاب

المستأجر ما استأجره قبل قبضه من ربه وكذا الوصى إذا سرق من مال المحجور وهو يبد مرتين
كما أنه يحد إذا وطئ ملك المحجور وكذلك يقطع السارق إذا أخذ فى الليل المتاع المسروق وقال
رب المتاع أرساني لأخذه فلا يصدق ولو صدقه رب المتاع أنه أرسله لكنه إذا أتى بما يشبهه فإنه
يصدق ولا يقطع بان دخل من مداخل الناس وخرج من مخارجهم فى وقت يشبه أنه أرسله فيه
(ص) لا ملكه من مرتين ومستأجر كملكه قبل خروجه محترماً لا خروجه وطنبوراً لأن يساوى بعد
كسره نصاباً ولا كلب مطلقاً أو أضحية بعد ذبحها بخلاف لهما من فقير (ش) تقدم أن شرط
القطع أن يكون المتاع المسروق ملكاً لغير السارق وأما لو سرق ملكه المرهون أو المستأجر
فإنه لا قطع عليه ويجوز فتح الهاء والجيم ويكون بياناً للملكة بمعنى مملوك أى لا قطع على من سرق
مملوك المرتب من والمستأجر وإن تعلق به حق الغير ويجوز كسر ما ذكر ويكون بياناً للمسروق
منه والموضوع أن معه بينة بالرهنية والاستحجار والاقطع كما أنه لا قطع على السارق إذا ملك
الشيء المسروق قبل خروجه به من الخربان ورثه مثلاً أو مالاً ملكه بعد أن أخرجه من الخرب
فإنه يقطع وهو بمنزلة من سرق نصاباً وأخرجه من الخرب ثم وهبه له صاحبه فإن القطع لا يرتفع
عنه ومن شرط المتاع المسروق أن يكون محترماً بان يجوز بيعه فلو سرق خيراً أو طنبوراً وما أشبه
ذلك فإنه لا قطع إلا أن الخمر يقضى عليه بقيمتها إن كانت لذى المسلم حيث أتلفها السارق
إلا أن يساوى خشب الطنبور بعد كسره بالفعل ثلاثة دراهم ثم إن وعاء الخمر إذا كانت تساوى
نصاباً بعد تفرغها هل يقطع وهو المناسب لقوله أو الثوب فارغاً أو لا وكذلك لا قطع على سارق
كلب سواء كان مأذوناً فيه أم لا معلماً أم لا ولو ساوى لتعلمه نصاباً فهو كالمستثنى من قوله فيما
مرو جارح لتعلمه لانه لا يباع لانه عليه الصلاة والسلام حرم غنمه بخلاف غيره وكذلك لا قطع
على سارق أضحية بعد ذبحها لأنها واجبت بالذبح إلا أن يسرق لحم الأضحية من ملكه هبة أو
غيرها فقيراً كان أو غنياً لانه ملكه بوضع يده عليه بلا خلاف فالمراد بالفقير المتصدق به عليه
كما عبر به أن الحاجب وإن سرق الأضحية قبل ذبحها فإنه يقطع ولو كان عينها وحكم الفدية حكم
الأضحية فى الوجهين (ص) تام الملك لاشبهة له فيما رواه من بيت المال أو الغنمة أو مال شركة إن
حجب عنه وسرق فوق حقه نصاباً بالجد ولولأم ولا من جاحداً ومما طل لحقه (ش) يعنى أن
من شروط القطع فى المال المسروق أن يسرق من ملكه تام لملك السارق فيه ولا شبهة له فيه
قوية يحترز بالشرط الاول عن الشريك إذا سرق من مال الشركة الذى لم يحجب عنه فإنه لا قطع
عليه كما أتى وبالثانى عن الاب والام إذا سرقا من مال ولدهما فإنه لا قطع عليهما ومثلهما الجد
ولولأم إذا سرق من مال ابن ابنه أو ابن ابنته لقوة الشبهة لقوله عليه الصلاة والسلام أدت
ومالك لا يملك أما الابن إذا سرق من مال أبيه أو من مال جده فإنه يقطع لضعف شبهته كما أنه يحد
إذا وطئ جارية أبيه أو أمه بخلاف الاب إذا وطئ جارية ابنه لقوة شبهته فلو سرق العبد
من مال ابن سيده قطع وكذلك يقطع من سرق من بيت المال لضعف شبهته فى بيت مال المسلمين
وسواء كان منتظماً أم لا وكذلك يقطع من سرق من الغنمة بعد حوزها لضعف شبهته فى الغنمة
ويدخل فى بيت المال الشون بخلاف من سرق من الغنمة قبل حوزها فإنه لا يقطع وكذلك لا قطع
على من سرق من آخر ثلاثة دراهم فأكثر ترتب له عليه وتعدر حضور بينة ثم لما أقام المسروق
منه بينة بالسرقه وترتب على السارق القطع أقام السارق بينة بان المال له وإن المسروق منه
جده فيه وكذلك لا قطع على من سرق حقه ممن هو عليه مما طل له فيه سواء كان ما سرقه من
جنس حقه أم لا أى وأقام السارق بينة أن له عنده مالا وأنه مظهره كما مر والاقطع ولا يعتبر إقرار
رب الشيء المسروق أن المال ماله وأنه جده أو مظهره فيه لانه يثبتهم على رجته وهو من أفراد قوله

(قوله وبهذا يعلم ما في تصوير البساطي الخ) عبارة البساطي فان قلت القطع يرجع للحكام ويتبع فيه الظاهر فكيف يعرف انه جاحد حتى ينفي عنه القطع قلت قد يقول بعد السرقة أنا جاحدته ذلك ويرجع للحق وظاهره كان ما سرقة من جنس حقه أولا وقبله بعض الشيوخ عدم القطع بكونه من جنس حقه قال ولو سرق من غير جنسه قطع وتطرق فيه المصنف وحاصل كلام شارحنا أن تصوير البساطي لا يسلم وأنه لا بد أن يقيم السارق بينة بأن المال له وأن المسروق منه جاحده كله وكذا يقال في القطع (قوله الاول أن يحجب السارق) أي بأن أودعاه تحت يد غيرهما أو كان يد غير السارق من ماعلى وجه الحفظ والاحراز والافهو كغير المحجوب أو يغلقا عليه ويودعاه المفاتيح عند غيرهما ومثل جعل المفاتيح عند غيرهما جعلها عند أحدهما إذا كان ذلك على وجه الحفظ والاحراز (قوله وأما ان كان مقوما الخ) أي كشركة في عروض مختلفة القيمة ككتب (٩٧) مختلفة جلتها تساوي اثني عشر فسرقت كتابا معيننا

يساوي ستة فيقطع لان حقه فيه نصفه فقط فقد سرق فوق حقه منه نصيبا فان سرق دون حقه فيها لم يقطع والفرق بين المثلي والمقوم أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه الا برضا صاحبه لا اختلاف الاغراض في المقوم كان ما سرقة بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقي كذلك وأما المثلي فلما كان له أخذ حظه منه وان أي صاحبه لعدم اختلاف الاغراض فيه غالباً لم يتعين أن يكون ما أخذه منه مما هو قدر حظه أو أكثر بدون نصيب مشترك كايينهما وما بقي كذلك (قوله وان لم يخرج هو) أي السارق ولولم يأت بالضمير بارز التوهم أن الضمير عائد على المخرج الذي هو النصاب لانه المتقدم في العبارة (قول المصنف أو اللحد) مفعول لفعل محذوف أي أو أسرق اللحد وهو داخل في حيز المبالغة وكذا قوله الخيمة أو مافيه وقوله أو في حانوت معطوف على فيه والتقدير أو سرق ما في حانوت وقوله أو فناءم ما الخ أي أو سرق من فناءم فافيه حذف الجار وابقاء مجروره (قوله أو محمل) أي

فيما سرق ولو كذب به وبهذا يعلم ما في تصوير البساطي وكذلك يقطع من سرق من مال شركة بينه وبين آخر بشرطين الاول أن يحجب السارق عن مال الشركة أي ليس له فيه تصرف الثاني أن يسرق فوق حقه نصيبا من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق ان كان مثليا كما اذا كان جملة المال اثني عشر درهما وسرق منه تسعة دراهم وأما ان كان مقوما فالاعتبار أن يكون فيما سرق فوق حقه مما سرق لا من جميع المال نصيب ومفهوم كلام المؤلف أنه لو لم يحجب عنه أو يحجب عنه وسرق دون حقه أو فوقه لكن دون ربع دينار أو ثلاثة دراهم فانه لا قطع عليه وهو كذلك (ص) يخرج من حرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعا وان لم يخرج هو أو ابتلع ذرا أو أدهن بما يحصل منه نصيب أو أشار الى شاة بالعلف فخرجت أو اللحد أو الحباء أو مافيه أو في حانوت أو فناءم أو محمل أو ظهر دابة وان غيب عنهن أو بجري ن أو ساحة دار لا جنبي ان يخرج عليه كالسفينه (ش) يعني أن من شروط القطع أن يخرج النصاب من حرز مثله وفسر الحرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعا فليس له ضابط شرعي بل حرز كل شيء يحسبه وهو يختلف باختلاف الاشخاص والاموال فلا قطع على من نقل النصاب داخل الحرز من مكان لا خفيه ولم يخرج به أو أخرجه من حرز غير مثله ولا يشترط الاخراج المتاع من الحرز ولولم يخرج السارق من الحرز لتحقق السبب وسواء بقي النصاب خارج الحرز أو تلف بسبب نار أو تلفه حيوان أو كان زجاجا فتمكسر وما أشبه ذلك ولا يشترط دخول السارق الحرز بل لو أدخل عصا مثلاً وبجره انصافا فانه يقطع وكذلك يقطع من ابتلع داخل الحرز ذرا أو دينار أو شبه ذلك مما لا يفسد بالابتلاع حيث خرج السارق من الحرز لانه صدق عليه أنه خرج به من الحرز بخلاف مالو أكل طعاما داخل الحرز فانه لا قطع عليه ولو خرج من الحرز ولكن يضمنه له به كمالو حرق أمتعة داخل الحرز ويؤدب وكذلك يقطع من أدهن داخل الحرز بما يحصل منه ما يساوي نصيبا اذا سلت منه كالمسك والزبد ونحوهما ومثل السلت الغسل أو الطني على الماء وكذلك يقطع من أشار الى شاة ونحوها فأخرجها من حرز مثلهما أو الى صبي أو الى أجمي حتى أخرجه فقوله أو أشار الخ عطف على لم يخرج أي وان أشار الخ فهو في حيز المبالغة وكذلك يقطع من سرق نفس اللحد وهو غشاء القبر الذي يسد به على الميت لان القبر حرز مافيه وأما سرقة ما في القبر وهو الكفن فسيأتي وكذلك يقطع من سرق الخيمة أو سرق مافيهما سواء كان أهله فيها أم لا وسواء كان في

(١٣ - خشي ثامن) وكذلك يقطع في سرقة محمل أو سرقة من محمل فالحمل أما مسروق نفسه أو مسروق منه أو ماعلى ظهر دابة فقوله في سرقة محمل أي من غير ظهر دابة وقوله أو بجري ن أي أو سرق ما بجري ن أو ما بساحة دار ولا يخفى عليك بعد هذا من الزكاة في لفظ المؤلف (قوله أو ساحة دار) لا يخفى أن الساحة والعرضة بمعنى واحد وهو وسط الدار هذا اذا قيدت الساحة بالدار وأما الساحة المطلقة فهي ما كانت خارج البيوت (قوله ومثل السلت الغسل) بفتح الغين أي غسل الدهن من الجسد وقوله أو الطني على الماء أي بدون غسل بأن يجلس في الماء فيستعمل الدهن على الماء وفي ذلك إشارة الى أنه اذا أدهن بنصاب ولكن بحيث اذا سلت أو طقا على الماء لا يحصل نصيب فلا قطع (قوله فأخرجها من حرزها) وهل يعتبر أخذها وهو الذي نقله ابن من رزوق عن اللخمى أولا وهو مقتضى عبارة النوادر وهو المعتمد كما أقامه بعض المحققين (قوله وهو غشاء القبر) فيه تسامح لان اللحد الشق يكون في عرض القبر

(قوله وعبارة الخ) الحاصل أن السرقة من الساحة وأخر أجهار ج الدار ما من أجنبي وفيه القطع مطلقا وما من شريك فيقطع ان سرق ماشأنه أن يوضع في الساحة فهذه أربع صور في الساحة وأما السرقة من البيوت وأخر أجهار الساحة فيقطع لافرق بين الشريك والأجنبي أما الشريك فلا اتفاق وأما الأجنبي فعلى أحد القولين وهذا كله في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع إلا إذا خرج به من جميع الدار سواء سرقة من بيت من بيوتها (٩٨) أو من ساحتها سواء كان ما سرقة من ساحتها ماشأنه أن يوضع فيها أم لا

(قوله وقد صرح) وبذلك في الشريك) لم اعم وقال سواء كان شريكا أو أجنبيا أفاد ذلك أن الأجنبي فيه الخلاف (قوله وكل منهما) الضمير يعود على الأمرين المتقدمين الأمر الأول نسبة القولين فإن الأول نسب الظاهر المدونة والثاني نسب للعمل على غير الظاهر الأمر الثاني العزوين فإن الأول معزو للإمام والثاني معزو لسحنون فإذا علمت ذلك فنقول لك ظاهر المدونة أقوى من تأويلها وقول الإمام يقدم على غيره كسحنون فلاجل ذلك قال الشارح وكل منهما يفيد ترجيح الأول (قوله وأما السرقة من السفينة) الحاصل أن الصور ستة عشر ثمانية في الخن فيها القطع وهي أن يكون بحضرة به أم لا وفي كل أما أن يخرج من السفينة أم لا وفي كل أما من الركب أم لا وثمانية في غير الخن فنقول ان سرق بحضرة به قطع خرج أم لا كان من الركب أم لا فلهذه أربع وان لم يكن بحضرة به فلا قطع على الركب خرج أم لا وان كان غير الركب قطع ان خرج وان لم يخرج لا قطع (قوله أو خان) معطوف على دارأي أو ساحة خان سواء كان من سكانه أو أجنبيا (قوله أو زوج) انظر على ماذا يعطف قال الشارح المصنف لم يراع في هذه

الحضر أو في السفر لان الخباء حر لنفسه ولما فيه ولا مفهوم للخباء بل كل محل اتخذ الانسان منزلا وتركه متاعه فيه وذهب حاجته مشا لا سرقة انسان فإنه يقطع وكذلك يقطع من سرق من حانوت نصابا أو من فناء الخباء أو من فناء الحانوت أو من تابوت الصير في يقوم ويتركه ليلا أو نهارا مبنيا أو غير مبنيا إلا أن يكون يتقلب به في كل ليلة فلا قطع قاله ابن القاسم وكذلك يقطع من سرق من الحمل أو ما على ظهر دابة وسواء كانت الدابة سائرة أو نازلة في ليل أو نهار وعبارة أو حمل كالزمانة والشقف والحفة اذا سرق الحمل أو ما فيه من غير ظهر دابة ولا فهو ما بعده والضمير في عنهن يرجع للخباء وللحانوت وللحمل وللدابة وكذلك يقطع من سرق عرا أو زرعاً من الجرين وظاهره ولو بعد من البيوت وهو أحد قولين ولو حمل الزرع الى الجرين فسرق في الطريق لقطع السارق لاجل من معه وكذلك يقطع من سرق من ساحة أو عرصة دار حجر عليه في الدخول لهما وعبارة المراد بالأجنبي غير الشريك في السكنى فيقطع فيما سرقة من الساحة سواء كان مما يوضع فيها أم لا كالثوب وأما غير الأجنبي فيقطع ان سرق من الساحة ما يوضع فيها كاللابة لا غيره وأما السرقة من بيت من بيوتها فإنه يقطع من أخرجه من البيت لساحتها سواء كان شريكا أم أجنبيا وقد صرحوا بالاتفاق على ذلك في الشريك وأما الأجنبي فقال الشارح اختلف فيه في الموازية وهو ظاهر المدونة أنه يقطع وقيل لا يقطع وعليه حمل عبد الحق المدونة وعز المواق هذا الثاني لسحنون وعز الأول لابن الموازي عن مالك وكل منهما يفيد ترجيح الأول وهذا في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع إلا إذا خرج به من جميع الدار سواء سرقة من بيت من بيوتها أو من ساحتها وسواء كان ما سرقة من ساحتها ماشأنه أن يوضع فيها أم لا وأما السرقة من السفينة ففيه تفصيل وهو أنه ان سرق بحضرة رب المتاع قطع سواء خرج منها أم لا كان من بها أم لا وان سرق بغير حضرة ربه فان كان السارق أجنبيا قطع ان خرج به منها وان كان من الركب فلا قطع ولو خرج به منها وان سرق من الخن ونحوه فإنه يقطع وان لم يخرج منها (ص) أو خان لا يقال أو زوج فيما حجر عنه أو موقف دابة لبيع أو غيره أو قبر أو بحرن رعى به لكفن أو سفينة عرساة أو كفل شيء بحضرة صاحبه أو مطمر قرب أو قطار ونحوه (ش) يعني أن الخان يكون حرز الأشياء الثقيلة كالزراع والحوال ونحو ذلك فيمجرد اذ التناع عن موضعها يقطع ولو لم يخرج بها إذا كانت تباع فيه والأفلا قطع حتى يخرجها ولا يقطع اذا سرق منه شيئا خفيا وكذلك يقطع أحد الزوجين اذا سرق من مال صاحبه بشرط أن يكون المال المسروق في مكان محجور عن السارق أن يدخله أما لو سرق من مكان يدخله فإنه لا قطع عليه لأنه حينئذ خائن لا سارق وحكم أمه الزوجة حكمها في السرقة من مال الزوج وحكم عبد الزوج حكمه اذا سرق من مال الزوجة وأتى بضمير الزوج من ذلك يقطع من سرق دابة من موقفها التي أوقفت فيه للبيع وسواء كانت مربوطه أم لا وسواء كان معها صاحبها أم لا وكذلك

المعاطيف صناعة أهل النحر والمعهود قبل يقدر لكل معطوف منها ما يناسبه قاله البدر (قوله فيما حجر عنه) اذا بازالته عن محله وانما يعتبر الحجر بعلق لا بمجرد حجر بالكلام (قوله لكفن) متعلق بحجر والتقدير همارز لكفن وقول المصنف لكفن هذا ظاهر اذا دام به الميت في البحر فان فرقه الموج عنه ودلت قرينة على أنه كفن به أو روى بامتقار بين في التفريق فانظر هل يكون البحر بحر زاله أم لا وأما القبر بالبر القريب من العيران أو البعيد فخرز لكفن ولو في الميت وبقي الكفن ولا يقطع سارق الميت نفسه

بغير الكفن (قوله وتفضيل الخمي ضعيف) فان الخمي قال اختلف اذا ارسيت في غير قرية وذهبوا وثر كوها فزله سارق فقال ابن القاسم يقطع وخالفه أشهب فان تر كوا من يحرسها قطع سارقها يعني باتفاقهما وان كانت بمرساة غير معروفة فان كان معها من يحرسها قطع سارقها والا فلا وان كانت في مرساة معروفة فلا ينبغي أن يختلف في قطع سارقها فالضعف الذي لحقه من قوله والا فلا (قوله بحضرة صاحبه) أي الحى المميز ولونا ثم اقية قطع لانه حرز له لا مبيتا ومجنونا أو غير مميز والحاصل انه اذا سرق الشيء بصاحبه لا يقطع كما اذا سرق الدابة وراكبها وكذا السفينة يسرقها وأهلها فيها نيام فلا قطع عليه ويستثنى من (٩٩) المصنف الغنم والمرعى فلا قطع على من

سرق منها بحضرة ربه أو مثل الغنم في المرعى الثياب ينشرها الغسال وتسرق بحضرة ربه فلا قطع وكأن وجه استثناء الغنم في المرعى والثياب في النشر تشتت الغنم وعدم ضبطها ونشر الثياب قريب من ذلك فصارا لا أخذائنا أو مختلسا (قوله بشرط أن يكون المظمو راح) المظمو وهو حرفة تجعل في الارض لحزن الطعام ويهال عليها التراب حتى تساوى الارض فيقطع (قوله القطار) هو ربط الابل أو غيرها ببعضها ببعض (قوله أو أزال باب المسجد) وباب غيره أولى فيما يظهر قاله الشيخ أجد (قوله اذا كانت تترك به) أي وأما اذا كانت تنقل منه بالليل وتبسط بالنهار فلا قطع على سارقها وكذا ان تركت به مرة ونسيت فسرق فلا قطع على سارقها (قوله بل الازالة كافية) أي في القناديل والحصر والبسط (قوله ان دخل السرقة) باعتراقه بدخوله لها وسرق فيقطع وان أخذ قبل خروجه منه ولو كذبه ربه بخلاف من دخل لغير السرقة بل للتحميم وسرق فأنما يقطع اذا خرج المسروق من الحمام وكذا اذا لم يعلم هل دخل السرقة أو للتحميم وادعى الثاني (قوله أو بجارس) معطوف على محذوف

اذا كانت مربوطة في الزقاق دائماً سرقها من موقفها لان ذلك حرزها وكذلك يقطع من سرق الكفن من القبر لانه حرز لما فيه وسواء كان القبر قريباً من العمران أم لا وكذلك يقطع من سرق كفن الميت المرعى في البحر لان البحر حينئذ صار حرزاً له وظاهره رعى بالبحر مثقلاً أم لا وهو كذلك واحترز بقوله رعى به من الغريق فانه لا قطع على سارق ما عليه من الحوائج وشرط الكفن أن يكون معتاداً ولو من دواب وما زاد على ذلك لا قطع وكذلك يقطع من سرق السفينة نفسها وهي واقفة في المرساة أو على قرية والمراد بالمرساة المحل الذي رست فيه وهو صالح للارساء كان معداً لها أم لا كان بقرية أم لا كان قريباً من العمران أم لا وتفصيل الخمي ضعيف وكذلك يقطع من سرق شيئاً بحضرة صاحبه لانه حرز له ولو كان في فلاة وكذلك يقطع من سرق من غلال المطامير التي يخزن فيها القمح بشرط أن يكون المظمو قريباً من المسكن بحيث يكون حس به عليه فلو بعد فلا قطع لانه لم يحرس طعامه بحال وكذلك يقطع من سرق من القطار وهو الابل مربوطة بعضها في بعض وسواء كانت سائرة أو نازلة فإذا حل السارق واحداً منها وأخذ قطع ولو لم يبين به وقول المدونة وبان به لا مفهوم له ونحو القطار الابل أو الدواب المسوقة الى المرعى غير مربوطة أي غير مقطورة (ص) أو أزال باب المسجد أو سقفه أو أخرج قناديله أو حصره أو بسطه ان تركت به (ش) يعني أن من أزال باب المسجد من موضعه ولو لم يأخذه فانه يقطع لانه أزاله عن حرزه وكذلك يقطع من أزال سقف المسجد من موضعه ولو لم يأخذه لانه أزاله عن حرزه وكذلك يقطع اذا سرق بلاط المسجد وهو أولى من سرق حصره قاله مالك وقال أشهب لا قطع لان البلاط لا يتقيد غالباً بوضعه في محل حرزه بخلاف الحصر ولا مفهوم للمسجد بل غيره أولى وكذلك يقطع من أخرج قناديل المسجد في ليل أو نهار وسواء كان على المسجد غلق أو لا وكذلك يقطع من سرق حصره وأخرجها ومثلها البسط اذا كانت تترك به مثل ما تترك الحصر كما يفعله الناس في رمضان ونحوه فالقيدير جع للبسط فقط والمؤلف تبع ابن الحاجب في اشتراط الاخراج واعترضه ابن عبد السلام والمؤلف بأن الاخراج لا يشترط بل الازالة كافية ومحلها اذا لم تكن القناديل مسمرة والاقطع بالازالة اتفاقاً (ص) أو جسام ان دخل السرقة أو نقب أو تسورا أو بجارس لم يأذن في تقليب وصدق مدعى الخطأ أو جعل عبد المميز أو خدعه (ش) يعني ان من دخل الحمام لاجل السرقة وسرق منها فانه يقطع وأما ان أذن له في دخولها فدخلها وسرق فلا قطع عليه ويعلم ذلك من قرائن الاحوال وكذلك يقطع من نقب الحمام أو تسور عليها ونزل اليها وسرق ما قيمته ثلاثة دراهم اذا أخذ خارج الحمام وأما مجرد النقب لا قطع فيه وكذلك يقطع من أخذ من ثياب الحمام من غير اذن الجارس له في تقليب الثياب وأما ان أذن له في تقليب الثياب فأخذ غير ثيابه فانه لا قطع عليه وسواء

والتقدير أو جسام بغير جارس ان دخل السرقة أو نقب أو تسورا ودخل ملتصقاً بجارس دخل السرقة أو لا وقول الشارح فانه يقطع أي وان لم يخرج (قوله وأما ان أذن له في دخولها) أي لا التحميم بأن أذن له في الدخول لحاجة غير التحميم وقوله فلا قطع أي مطلقاً ولو خرج وأما لو دخلها للتحميم وسرق فانه يقطع ان خرج كما قدمنا (قوله اذا أخذ خارج الحمام) لا مفهوم له (قوله وكذلك يقطع من أخذ من ثياب الحمام من غير اذن الجارس الخ) قال في لـ ولا يقطع مع الجارس حتى يخرج من الحمام اذا كان السارق قد دخل للتحميم وأما ان دخل السرقة فكذلك لانه بمنزلة الاجنبي يسرق من بيوت الدار المشتركة بين الساكنين على ما هو الراجح (قوله وأما ان أذن له في تقليب الثياب)

أي في أخذ متاعه فان ناوله الحارس ثيابه فديده لغيرها بغير علم الحارس قطع لانه أخذ الشيء بحضرة نائب صاحبه (قوله ما لم يدع الخطأ) أي انه اذا دخل من يابه وأخذ ثياب غيره وادعى انه انما وقع ذلك منه خطأ صدق مسدعي الخطأ كان حارس أو لا أذن له في التقليب أم لا بخلاف ما لو نقب أو تسور فلا يصدق في دعواه الخطأ (قوله لمحله) أي محل الاذن العام أي المنتهى محل الاذن العام أي فلا يقطع حتى يخرج عن جميع المحل الذي وقع الاذن العام (١٠٠) في دخوله فاللام بمعنى عن أي ان من سرق من بيت محجور في دار ما ذون لعموم

الناس في دخول ظاهرها فلا يقطع حتى يخرج المسروق عن محل الاذن العام بأن يخرج من باب الدار لانه من تمام الحرز فان لم يخرج من بابها لم يقطع كما ان من أخذ شيئاً من ظاهرها المأذون في دخوله للناس أو من بيت فيها غير محجور لا يقطع ولو أخرجه عن بابها لانه خائن لا سارق وظاهره عدم القطع ولو جرت العادة بوضعه في المحل العام والفرق بين مسألة المصنف هنا وبين القنادق والدار المشتركة في أنه يقطع السارق من بيت من بيوتها بمجرد إخراجه بساحتها أن دخوله هنا بالاذن وفي مسألة الدار المشتركة والقنادق تلك المنفعة في السكنى (قوله كالشخص يضيف الضيف) أي أو داخل في منيع ولولقوم مخصوصين وفرق بينه وبين قطع أحد الزوجين فيما جرع عنه انهما قصد كل منهما الجرح عن صاحبه بخصوصه وما قصد بالخصوص أشد مما قصد بالعموم بخلاف الضيف فانه لم يقصد الجرح عنه بخصوصه وفرق بينه وبين مسألة الشر كإبأن الداخل فيها ليس بأذن المسروق منه بل بعلمه من الشركة بخلاف الضيف (قوله أو كابر) بأن تناوله من صاحبه ثم ادعى انه ملكه من غير محاربة فلا قطع لانه غاصب (قوله أو هرب بعد أخذه من

دخل السرقة أم لا لانه خائن وحيث قلنا بالقطع محله ما لم يدع انه أخطأ فان ادعى ذلك صدق ان أشبه قوله وهل يمين أم لا محل نظر وكذلك يقطع من جمل عبد المميز لصغره أو جنونه وكذلك العبد الكبير لا يعمى وكذلك يقطع من خدع عبداً مميزاً بأن راطنه حتى خدعه وأخذه وأما غير المميز فلا يتأق فيه خداع أمان كان كبيراً لا يخدع فلا قطع على أخذه فقوله أو حل عبداً عطف على أزال أو على أشار فهو داخل في الأغنياء وشرط العبد أن يساوي نصاباً (ص) أو أخرجه في ذى الاذن العام لمحله لا اذن خاص كضيف مما جرح عليه ولو خرج من جميعه ولا ان نقله ولم يخرج من بيوتها المحجورة عليه وأخرج من جميع الدار فانه يقطع لان المسراد يعني ان الدار المأذون في دخولها الكل الناس كدار العالم ودار الطبيب وما أشبه ذلك اذا سرق منها شخص نصاباً أي من بيوتها المحجورة عليه وأخرج من جميع الدار فانه يقطع لان المسراد بقوله لمحله جميع الدار فالضمير يرجع للاذن العام أي أخرج النصاب الى منتهى الاذن العام ولهذا لا يقطع من سرق من قاعته ولو خرج به عن جميع الدار كما نص عليه ابن رشد ولا قطع على من سرق من موضع مأذون في دخوله كالشخص يضيف الضيف فيدخله داره أو يبعث الشخص الى داره لثيابه من بعض بيوتها بشي وما أشبه ذلك فيسرق من موضع مغلق قد جرح عليه فيه وان خرج من جميع الدار لانه خائن لا سارق وكذلك لا قطع على من دخل الحرز ونقل النصاب من موضع لا خريفه ولم يخرج منه وكذلك لا قطع على من سرق ما على الصبي من حلي وثياب لان الصبي لا يكون حرزاً لما معه ولا لما عليه الا أن يكون مع الصبي من يحفظه أو يكون في حرز مثله فان سارقه يقطع حينئذ ومثل الصبي المجنون واستغنى المؤلف عن أن يقول الا أن يكون معه حافظ بقوله وكل شيء بحضرة صاحبه لان المراد بالصاحب المصاحب المميز وان لم يكن مالكاوه هذه حكمة التعبير بصاحب دون ربه مع انه أخصر واستغنى عن أن يقول وليس في حرز بقوله فيما مر يخرج من حرز مثله وكلام المؤلف في غير المميز وأخذ ماله لا يتوقف على المخادعة بل لا يتصور معه مخادعة فلا يخالف قوله في الحرابة ومخادع الصبي أو غيره ليأخذ ماله اذ هو في المميز وكذلك لا قطع على الشخص الداخل في الحرز الاخذ للنصاب منه ورفع على يديه لشخص خارج الحرز فديده الى داخله وأخذ النصاب من الداخل وأخرجه الى خارج الحرز بل القطع على الخارج لانه صدق عليه انه الذي أخرج النصاب من الحرز وحده فقوله تناول منه الخارج أي وكانت المناولة داخل الحرز وأمان التقيا وسط النقب قطعاً أو كانت المناولة خارج الحرز قطع الداخل (ص) ولا ان اختلس أو كابر أو هرب بعد أخذه في الحرز ولولبأني بمن يشهد عليه أو أخذ دابة بباب مسجد أو سوق أو ثوبا بعضه بالطريق أو ثمر مغلق لا يغلق فقولان والابعد حصده فتألفها ان كدس ولا ان نقب فقط وان التقيا وسط النقب أو ربطه في هذه الخارج قطعاً (ش) يعني أن المختلس وهو من

الحرز) أي بعد أخذه من الحرز والقدرة عليه وقوله ولولبأني أي ولو تركه فيه وذهب رب المتاع لبأني بمن يشهد عليه انه سرق المتاع ولو شاء اختلس المتاع منه ثم خرج به السارق من الحرز فلا قطع عليه لانه صار حالة خروجه كالختلس (قوله أو سوق) يحتمل عطفه على باب وعلى مسجد وكذا اذا أخذ دابة بغيره فلا قطع عليه ولو بحضرة الراعي (قوله أو ثوبا بعضه بالطريق) أي أو أخذ ثوبا منشورا على حائط بعضه داخلها وبعضه بالطريق فلا قطع وقوله مساحمة اذ قد تكون بعضه خارج الدار على وجه حائطها ولم يصل الطريق (قوله مغلق) أي من أصل خلقته كما يفيد الشارح قميأني (قوله لا يغلق) يحتمل فتح اللام ويحتمل سكونها وقوله أو ثمر بالثنية

يخطف المال ويذهب جهارا لا قطع عليه وكذلك لا قطع على من أخذ المال على وجه المكابرة والقوة والمكابرة هو الغاصب وليس المراد أنه كابر بعد ثبوت أخذ ملك الغير لأن هذا يلزمه القطع ولا عبرة بمكابرة وكذلك لا قطع على من أخذ داخل الحرز فهرب بالمال حينئذ لأنه لم يأخذه حينئذ على وجه السرقة بل أخذه على وجه الاختلاس وأشار بلو إلى أنه لا قطع على السارق ولو كان هروبه لأجل خروج رب المتاع ليأتي بشهود يشهدون عليه أنه سرق المتاع وهذا هو المشهور بخلافه لا يصح وكذلك لا قطع على من أخذ دابة واقفة بباب المسجد أو واقفة في السوق أو على باب السوق لغير بيع لأنه موقف غير معتاد وهذا إن لم يكن معها من يحفظها وأما إن كانت واقفة في السوق لأجل البيع فيقطع سارقها بدليل مأمور وكذلك لا قطع على من سرق ثوبا بعبضه في الطريق وبعضه داخل الحرز لأن الحدود تدبر بالشبهات والشبهة هنا كون بعض الثوب في غير حوز والبعض صادق بالنصف والقل والاكثر ولكن لو جذب منه من جانب الدار قطع لأنه أخذه من الحرز وكذلك لا قطع على من سرق الثمر المعلق على أصل خلقته إلا أن يكون عليه غلق فهل يقطع سارقه حينئذ أم لا قولان لكن الثاني منصوص والاول يخرج وبعبارة معلقة أي في سائتيه وأما في الدور والبيت فيقطع لأنه في حوز وكان ينبغي أن يقول في رأس الشجر بدل قوله معلق لأنه ليس معلقا وإنما هو من خلقته وفهم من قوله ثم أنه لا قطع في الودي ومن قوله معلق أنه لا قطع فيما يلمس من الساقط من الثمر وهو كذلك على أحد القولين في كل واحد من الفرعين وقوله معلق أي أصالة وأما لو قطع ثم علق فلا قطع ولو غلق ولا يدخل هذا في قوله والاف بعد حصده لان المراد الا بعد حصده ووضعه في محل اعتيد وضعه فيه وإذا قطع الثمر من على أصله وقبل أن يتقل إلى الجرين سرق منه انسان ما يساوي نصا بفهل يقطع سواء كدس أي ضم بعضه إلى بعض حتى يصير كالشيء الواحد كالجمجمة أم لا أو لا قطع عليه مطلقا والقول الثالث يفرق بين أن يكون قد كدس فيقطع لشبهه بما في الجرين أو لا يقطع لشبهه بما فوق النخل وكذلك لا قطع على السارق إذا نقب الحرز فقط ولم يخرج شيئا من النصاب فلو أخرجه غيره فلا قطع أيضا على ذلك الغير هذا إذا لم يتفقا على أن أحدهما ينقب والاخر يخرج منه من الحرز فان اتفقا على ذلك قطع المخرج فقط على مذهب المدونة لأن النقب لا يخرج المالك عن كونه حرا لأنه لا يعد الوضع فيه مضيعا حين الوضع وقبل يقطعان معا كما عند ابن شماس ولو دخل أحدهما الحرز فأخذ ما يساوي نصا ما فوضعه في وسط النقب فشد شخص آخر يده فساو له وأخرجه من الحرز فأنما يقطعان معا والمراد بالوسط الاثنان وكذلك يقطعان معا إذا دخل أحدهما الحرز فربط المتاع المسروق في جبل أو غيره فحيزه بالخارج إلى أن أخرجه من الحرز (ص) وسرطه التكليف (ش) الضمير راجع للسارق الذي يقطع أو للقطع المفهوم من قوله تقطع المبنى أي وشرط قطع السارق أن يكون مكلفا ذكره كان أو أوثق حرا كان أو رقيقا مسلما كان أو كافرا والمراد بالتكليف البلوغ والعقل فلا قطع على غير بالغ ولا على مجنون مطبق وكذا إذا كان يفتق أحيانا وسرق في حال جنونه والارتب عليه القطع إذا أفاق كما أن السكران بجرام يقطع بعد صحوه وإن كان سكره بغير حرام فكالمجنون والظاهر حمله على أنه مجرم حيث شك لأنه الأغلب إلا أن تكون حالته ظاهرة في خلاف ذلك وانظر إذا شك في سرقة المجنون الذي يفتق أحيانا هل سرق في حال جنونه أو أفاقته والظاهر حمله على الاول لحديث ادرؤا الحدود بالشبهات وأخرج بالمكلف أيضا المكروه ويكون بخوف القتل لأن أخذ مال المسلم كقتله الذي لا يجوز الا للقتل والظاهر أن مال الذي كمال المسلم في ذلك وأما الإكراه على الإقرار بالسرقة فيكون

ويحتمل عساة فوقية (قوله وليس المراد أنه كابر بعد ثبوت أخذ ملك الغير) أي أنه أخذ المال خفية فحقيقا ثم كابر أي ادعى أنه لم يأخذه أصلا وأنه ملكه أو أنه لم يأخذه خفية (قوله خلافا لا يصح) فإنه يقول بالقطع في تلك الحالة وقوله أو واقفة الخ إشارة لما تقدم من الاحتمالين (قوله والاول يخرج) حاصل ذلك أنه ورد أن لا قطع في الثمر المعلق فقيده ابن الموازي بما إذا كان في الحائط بخلاف ما إذا كانت في الدار فيقطع سارقها إذا سرق ما قيمته ربع دينار على الرجاء والخوف فقياس عليه التخييم أنه إذا كان النخل والكرم عليه معلقا وعلم أنه احتفظ عليه من السارق أنه يقطع بجماع وجود الحفظ (قوله لا قطع في الودي) الودي صغار النخل (قوله حصده أي جذمه) وإنما قال أي جذمه لأنه لا يقال في الثمر حصده وإنما يقال جذمه (قوله أم لا) أي بل بقيت كل ثمرة تحت شجرة فلا قطع لشبهه بما فوقها (قوله إذا نقب) أي ولم يخرج شيئا منه بنفسه فلا قطع عليه وعليه ضمان ما خرج بسبب نقبه إن لم يكن معه ربه فان كان معه ربه ولو فاقها فلا ضمان عليه (قوله فربط المتاع الخ) أي قال ربط لما كان أثر فعله قطعاعا (قوله راجع للسارق الذي يقطع) أي فالضمير راجع للسارق أي من حيث القطع فيرجع للاختمال الثاني الذي أشار إليه بقوله أو للقطع (قوله كما أن السكران بجرام يقطع بعد صحوه) أي فان قطع قبل صحوه

اكتفى به وكذا المجنون بالاولى (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة ترد العبارة الاولى (قوله ولا يتوهم معناسوى أهل الذمة) أى ولم يذكروهم المؤلف وقوله والافق طع الخ أى وان لم يصح قولنا ولا يتوهم الخ بأن قلنا بالتوهم في غير أهل الذمة فلا يصح لان قطع الخ لا يتوهم فيه المنع حتى يبالغ عليه (قوله لا يتوهم فيه المنع الخ) يرد بأن المعاهد مثل الذي لانه لما كان ماله برسل لوارثه الحرى في بعض الاحوال كما تقدم رعايتوهم انه (١٠٣) غير محتزم (قوله الا الرقيق لسيده) أى فلا يجوز ولو رضى السيد (قوله والاستثناء من

عموم قوله في قطع الحر والعبد)
ذكر الحر تسامح (قوله ولا يضمن للسيد المال ولو خرج حراً) أى ولا يضمن المال اذا خرج حراً باعتاقه لان قدرته على استثناء ماله عند عتقه وتركه دليل على براءته له منه ^{في تنبيه} لا يقطع الاب اذا سرق من مال ابنه العبد لان مال ابنه (قوله ثبت حكمه باقرار السارق) أى وبالينة وثركه المصنف لوضوحه فلو قالت قبل القطع وهم نابله هو هذا لم يقطع واحده منهما للشك (قوله بل كان مكرها) أى من قاض أو وال أو نائب سلطان بوعيد أو مجن أو قيدا أو ضرب (قوله فان اقراره لا يسرى عليه) أى متهما أم لا (قوله ولو عين السرقة أو أخرج القليل الخ) بل ولو أخرج السرقة أى لاحتمال وصول المسروق من غيره واحتمال ان غيره قتله وهذا هو المشهور ومقابله ما للسجنون من أنه يعمل باقرار المتهم باكرهه بسجن وبه الحكم وكذا في المعين قصر العمل باقراره مكرها على كونه بالحبس وفي رجز ابن عاصم زيادة الضرب ونسبه لما لك فقال وان يكن مطالب من يتهم فالت بالسجن والضرب حكم وحكموا بصحة الاقرار

من ذاع رجس لا اختبار وذاع بالاذال المجمة الخائف

بالقتل وبغيره (ص) فيقطع الحر والعبد والمعاهد وان لمثلهم (ش) أى فبسبب أن المراد بالتكليف البلوغ والعقل كما مر يقطع الحر وسواء سرق من حر مثله أو من عبد أو من ذى والعبد سواء سرق من عبد مثله أو من حر أو من ذى والمعاهد سواء سرق من معاهد مثله أو من عبد أو من ذى لان السرقة من الفساد في الارض فلا يقر عليها والحد حقيق لله تعالى لاحق للمسروق منه وفي المبالغة شئ بالنسبة للحر من مثله اذا لا يتوهم عدم القطع ويمكن أن يقال الجمع باعتبار أفراد المعاهد والعبد وبعبارة وليس في هذه المبالغة بتمامها ما يتوهم ولا يتوهم معناسوى أهل الذمة لان بعضهم ذهب الى اننا نحكم بينهم بالسرقة الا اذا ترفعوا اليها والمذهب اننا نحكم بينهم وان لم يترفعوا اليها ولا يشترط العلم الامام فقط والافق طع الحر والعبد للعبد والمعاهد لا يتوهم فيه المنع حتى يبالغ عليه فلو قال فيقطع حتى أهل الذمة وان لمثلهم لكان أحسن وقوله الحر والعبد والمعاهد أى الشخص الخ لا يشمل الاثنى (ص) الا الرقيق لسيده (ش) يعنى أن العبد اذا سرق من مال سيده أو من رقيق آخر لسيده ما فيه النصاب فانه لا قطع عليه وسواء سرق عما جرح عليه فيه أو لا لا يجمع على السيد عقوبتان ذهاب ماله وقطع يد غلامه والاستثناء من عموم قوله فيقطع الحر والعبد فظاهره ولو سرق من سيده ولا فرق بين أم الولد والمكاتب وغيرهما قاله اللخمي أى ولا يضمن السيد المال ولو خرج حراً وأشعر قوله لسيده بأنه لو سرق من أصل سيده كآبيه أو فرعه كإبنه فانه يقطع (ص) وثبت باقرار ان طاعوا الأفلأ ولو عين السرقة أو أخرج القليل ²⁰⁰⁸ وقبل رجوعه ولو بلا شبهة (ش) يعنى أن القطع في السرقة يثبت حكمه باقرار السارق على نفسه بشرط أن يكون حين الاقرار طائعا فان لم يكن طائعا بل كان مكرها فان اقراره لا يسرى عليه ولو عين السرقة أو أخرج القليل من مكانه الذي هو فيه في حال التهديد فلا يقتل ولا يقطع حتى يقر بعد ذلك آمن على نفسه وهذا هو المشهور ويقبل رجوع السارق عن اقراره ولا حد عليه وسواء رجع الى شبهة كقوله أخذت مالى المغصوب أو المعار وطمنت ان ذلك سرقة أو رجع الى غير شبهة ومثله الزانى والشارب والمحارب ومن أقرت بالاحصان ثم رجعت قبل إقامة الحد عليها (ص) وان رد اليه من خلف الطالب أو شهد رجل وأمرأتان أو واحد وحلف أو أقر السيد بالغرم بلا قطع وان أقر العبد بالعكس (ش) يعنى أن من ادعى على آخر متهم بالسرقة فانه يحلف ويبرأ فان نكل ورد اليه على الطالب فانه يثبت الغرم على المدعى عليه بالنكول واليمين ولا يثبت القطع وان ادعى السرقة على شخص صالح فان المدعى يؤدب وكلام المؤلف فيما اذا كانت الدعوى دعوى تحقيق امادعوى الاتهام فيمجرد النكول يغرم ولا ترد اليه فيها وان كان مذهب المدونة ان عين التهمة تؤدب لكنه خلاف المشهور من المذهب وكذلك يثبت الغرم على من شهد عليه رجل وأمرأتان دون القطع ومثله لو شهد عليه أحدهما مع عين الطالب ومثله لو أقر السيد على عبده بالسرقة فان السيد يغرمها ولا قطع على العبد بخلاف ما لو أقر

وبدال مهمة أى مفسد ويصح أن يكون نزاع أى شرس واعتمد ما للسجنون وحل ما في المدونة على غير العبد المتهم (قوله ويقبل رجوع السارق الخ) أى بالنسبة لحق الله تعالى وأما بالنسبة لحق الادعى فهو باق عليه أى ولو قطع ويغرم المال لربه (قوله على آخر متهم بالسرقة) أى سرقة نصاب وكذا على مجهول حال على أحد قولين قدمهما في الغصب أدحق السرقة مثله (قوله فان السيد يغرمها ولا قطع على العبد) في شرح عب أو أقر السيد أى ويحلف الطالب اليه اذا علمت ذلك فأقول مقتضى كلام عب

هذا ان السيد يغرمها من مال العبد وأما لو كان الغرم من مال السيد لما احتج الى حلف الطالب (قوله من غير غرامة على سيده)
الحاصل أن محل قطع العبد حيث أقر بالسرقة اذا عينها ولم يدع السيد ان له وان لم يعينها فلا قطع وكذا ان عينها وادعاها السيد الا أن هذا
في غير المكاتب والمأذون وأما ما فيه قطعان ولو ادعى السيد ان ما أقرب به (٣٠) من السرقة له وهذا اذا لم يكن شاهداً أو وجد شاهد ولم

يحلف معه المدعى أما لو كان شاهد
وحلف المدعى فيثبت الغرم
كما ثبت القطع (قوله ورد المال الخ)
المراد بالرد الغرم أي غرم مثله
لانه اذا كان قائماً بعينه وجب
رده باجماع فكان ينبغي له أن
يقول ووجب غرم المال لانه اذا
كان قائماً لا تفصيل فيه (قوله ان
أيسر) أي استمر يساره بالمسروق
كاه أو بعضه (قوله لا بتوبة) أي
لان السارق بمثابة الزنديق فلا تمنع
توبته الحد والمخارب بمثابة التجاهر
بالكفر فتقبل توبته وهما فرق
في الجملة لان الزنديق تقبل توبته
قبل الاطلاع عليه (قوله ولو حذف
الخ) رد ذلك بانه يعتبر في التوبة
مالاً يعتبر في العدالة ويعتبر في
العدالة ما لا يعتبر في التوبة فلا يغني
أحدهما عن الآخر

باب الحراية

(قوله ذكر فيه الحراية) أي حد
الحراية أي ضمناً وذلك لانه انما
حد المخارب ويؤخذ منه حد
الحراية بأنها قطع طريق الخ (قوله)
وانما أتى بها بعد السرقة لم يرد
بالعبدية حقيقة والالتكريم مع
قوله وأخرها بل أراد بها الجمعية
(قوله في مطلق القطع في) بمعنى
من أي من مطلق القطع وذلك لان
القطع في السرقة عضو واحد وفي
الحراية قطع عضوين (قوله لا خافة
السبيل) أي الاخافة في سبيل الله
فليس السبيل الذي هو الطريق
يكون خائفاً (قوله لا خذ مال

العبد على نفسه فانه يثبت القطع على العبد من غير غرامة على سيده وما قرنا عليه من قول
المؤلف أو أقر السيد في الغرم بلا قطع وان أقر العبد فاعكس هو الذي في أكثر النسخ كما قاله ابن
غازي وهو الصواب وأما نسخة أو أقر العبد فالغرم ففيها نظر (ص) ووجب رد المال ان لم يقطع
مطلقاً أو قطع ان أيسر اليه من الاخذ (ش) يعني ان السارق اذا لم يقطع امال عدم كمال النصاب
الشاهد عليه بالسرقة أو لعدم النصاب المسروق من الحرز أو كان نصاباً الا أنه من غير حرز وما
أشبه ذلك فان المال المسروق يرد له سواء ذهب من السارق أم لا كان السارق ملبياً أم لا
ويحاصص ربه غرماء السارق ان كان عليه دين فان قطع السارق فان كان ملبياً من حين
السرقة الى يوم القطع فان المال يؤخذ منه لان اليسار المتصل كالمال القائم بعينه فلم يجتمع
عليه عقوبتان فلو وجد المال المسروق بعينه فله به أخذه باجماع وليس للسارق أن يتمسك
به ويدفع له غيره امالو كان السارق عديماً حين أخذ المال أو أعدم في بعض هذه المدة لسقط
عنه الغرم لئلا يجتمع عليه عقوبتان قطع يده واتباع ذمته بخلاف اليسار المتصل فقوله
ووجب رد المال أي غرم مثل المال لانه اذا كان قائماً بعينه وجب رده باجماع من غير تفصيل
(ص) وسقط الحد ان سقط العضو بسماء أو لا بتوبة وعدالة وان طال زمانهما (ش) يعني ان
السارق اذا وجب عليه القطع في عضو من أعضائه وقبل أن يقام عليه الحد سقط ذلك العضو
بأمر سماء أو بتعمداً جني جنى عليه بعد ثبوت السرقة فان الحد يسقط عنه وغرم المال
ولا يقتص من المتعدي فقوله بسماء أي أو جنابة أو قصاص متأخرة عن السرقة وأما
متقدمة عليها فلا يسقط الحد وينتقل الى العضو الذي يليه في القطع فاذا قطعت يده اليمنى
بسماء أو جنابة أو قصاص ينتقل لرجله اليسرى ولا يسقط حد السرقة والزنا والقذف
بالتوبة ولا بالعدالة وان طال زمانهما أو أماً حد الحراية فانه يسقط بالتوبة ولو حذف قوله
بالتوبة ما ضره اذ يعلم من عدم سقوطه بالعدالة عدم سقوطه بالتوبة ولا بأس بالشفاعة
للسارق اذا لم يعلم منه أذى مالم تبلغ الامام أو المأمور بالمعروف والنهي عن المنكر أن يشفع له أحد (ص)
وتدخلت ان اتحاد الموجب كقذف وشرب والالتكريم (ش) يعني ان الحد وداد اتحاد
موجبها فانما تدخل والموجب بفتح الجيم هو الحد وبكسر هاءه هو شرب الخمر والزنا وما أشبه
ذلك والمراد بالاتحاد الاتفاق في القدر الواجب كالقذف والشرب مثلاً فان الواجب في كل
منهما ما نون جلدة فاذا أقيم عليه أحدهما سقط عنه الآخر ولولم يقصد عند اقامة الحد الا
واحد فقط ثم ثبت أنه شرب أو قذف فانه يكتفي بما ضرب له عمائت وكذلك لو سرق وقطع عين
آخر فحد واحد وكذلك لو تكررت السرقة أو الشرب وكل حد ما عدا القذف يدخل في القتل من
الردة أو القصاص وأما حد القذف فلا يذم منه ثم يقتل كما مر والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ذكر فيه الحراية وما يتعلق بها

وانما أتى بها بعد السرقة لاشتراكها مع السرقة في بعض حدودها في مطلق القطع وأخرها عن
السرقة لاجل قوله واتباع كالسارق فيكون المشبه به معلوماً وحدان عرفة الحراية فقال
الخروج لا خافة سبيل لا خذ مال محترم عكازة قتال أو خوفه أو ذهاب عقل أو قتل خفية أو

محترم) مسلم أو ذمي خرج الحرب وقوله محترم صفة لمال (قوله بمكابرة قتال) أي بسبب مكابرة قتال لا ينبغي ان المكابرة المغالبة والمعاندة أي
مغالبة بسبب قتال كذا مقتضى ما قاله أهل اللغة وفي بعض التقارير ان الاضافة بيانية وقوله أو خوفه معطوف على قوله بمكابرة قتال
والمعنى لا خذ مال محترم بسبب مكابرة قتال أو بسبب خوف القتال وقوله أو ذهاب عقل معطوف على قوله الخروج وقوله أو قتل خفية

من غير غرامة على سيده

من غير غرامة على سيده

من غير غرامة على سيده

معطوف على الخروج وقوله أو لمجرد قطع الطريق معطوف على قوله لاخافة والتقدير أو الخروج لمجرد قطع الطريق أي مجرد عن أخذ المال وقوله لا لامرأة أي لا لاجل أن يجعلوه أمراء عليهم فلا يكون محارباو يكون باغيا فيعامل معاملة الباغى وبعبارة أخرى لا لامرأة كالذين يخرجون لاجل أخذ العشر وقوله ولا عداوة معطوف على قوله لناثرة والعطف للتفسير لان النائرة هي العداوة أي كأن يكون بين أهل بلدين قتال فيمنع أهل احدهما أهل الآخر من المرور (قوله فيدخل قولها الخ) أي من قوله أو اذهب عقل (قوله السبكران) بضم الكاف وقيل بالفتح وصوب الاول (قول لم يدخل فيه قتل الغيلة) ظاهر العبارة أن المعنى يدخل فيه قتل الغيلة كما يدخل فيه قتل غيرهما وليس كذلك بل

(١٠٤)

ذلك اشارة الى قتل الغيلة لا غير (قوله لمنع سلوك)

لمجرد قطع الطريق لا لامرأة ولا نائرة ولا عداوة فيدخل قولها والخناقون الذين يسقون الناس السبكران ليأخذوا أموالهم محاربون فقوله الخروج مناسب للحدود لانه مصدر قوله لاخافة سبيل أخرجه الخروج لغير اخافة السبيل أي الطريق وقوله لاخذ مال أخرجه به الاخافة لا لاخذ مال بل خرج لاخافة عدو كافر قوله بمكارة قتال يتعلق بأخذ مال وقوله أو قتل خفية لم يدخل فيه قتل الغيلة قوله أو لمجرد قطع الطريق لم يدخل فيه من قال لأدع هؤلاء يمشون الى الشام مثلا مقصد مجرد قطع الطريق وعرف المؤلف المحارب المفهوم منه الخرابة بقوله (ص) المحارب قاطع طريق لمنع سلوك (ش) يعني أن المحارب هو من قطع الطريق ومنعهم من السلوك فيها وان لم يقصد أخذ المال فقوله لمنع أي لاجل منع سلوك أي لاجل قطع الانتفاع بها أي منع الطريق لاجل قطع الانتفاع بها فهو علة للقطع لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بعليته أي بعلية ذلك الوصف لذلك الحكم فيفيدنا هذا أنه لم يقصد غير قطع الانتفاع وأما لو قطعها لامرأة أو نائرة أو عداوة فلا يكون محارب باق كلامه ما يخرج مانص عليه ابن عرفة في التعريف رحمه الله على الجميع ولم يعرف المؤلف الخرابة لان تعريفها يؤخذ من تعريف المحارب وعرف المؤلف الردة فيما سبق ولم يعرف المرتد لانه يؤخذ من تعريفها فهو تارة يكتفى بتعريف المشتق منه وتارة يكتفى بتعريف المشتق عن تعريف المشتق منه لكن الاكتفاء بتعريف المشتق منه أولى منه بتعريف المشتق لان معرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (ص) أو أخذ مال مسلم أو غيره على وجه يتعذر معه الغوث وان انفرد بمدينة (ش) هذا هو الفرد الثاني الداخل في عموم قطع الطريق والمعنى ان من منع من سلوك الطريق لاجل مال محترم لمسلم أو لذي أولياء أو لعاهد على وجه يتعذر معه الغوث فهو محارب ولا يشترط في المحارب التعدد بل ولو انفرد بمدينة من المدن فانه يكون محارب باق لأخذ المال على وجه لا يتعذر معه الغوث فانه لا يكون محارب بابل هو غاصب ولو كان سلطانا لان العلماء وهم أهل الحل والعقد يشكرون عليه ذلك ويأخذون عليه وبعبارة أو أخذ بالمد اسم فاعل عطف على قاطع فيفيد ان أخذ المال على الوجه المذكور محارب وان لم يحصل منه قطع طريق وهو كذلك وأما جعله مصدرا معطوفا على منع فلا يفيد ذلك لانه يقتضي أن المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك أو لاخذ مال مسلم فلا يشمل مسقي السبكران لاجل أخذ المال

وان لم يقصد أخذ المال كان الممنوع خاصا كفلان أو مصري مثلا أو عاما كقوله لا أدع أحدا يمر للشام مثلا (قوله ومنعهم) عطف على قوله قطع الطريق أي منعهم من السلوك (قوله لان تعليق الحكم الخ) في ذلك شيء وذلك لان الحكم هو قطع والوصف هو منع وان العلية أخذت من التعليق لا صراحة وليس كذلك بل العلة صريحة لدخول اللام على منع وان المنع ليس وصفابل الوصف قاطع فلا ظهر ولما قاله شارحنا بقى شيء آخر وهو ان قطع الطريق هو منع السلوك فلا يصح جعل أحدهما علة للآخر ويدل لذلك قول الشارح من قطع الطريق ومنعهم فيفيد ان المنع هو القطع فقوله أي لاجل قطع الانتفاع لا يخفى ان منعه السلوك في الطريق هو منعه الانتفاع بها فقلنا من أن فيه تعليل الشيء بنفسه صحيح وقوله وأما لو قطعها لامرأة الخ يفيد أنه حينئذ لم يقصد قطع الانتفاع بها مع أنه قاصد قطع عدم الانتفاع بها لاجل أن

بعبارة أخرى
بعبارة أخرى
(١٠٤)

يجعل أميرا فان قلت ما الذي يفهم به كلام المصنف حينئذ قلت يفهم بتقدير في العبارة

ومخادع

وهو أن تقول المحارب قاطع لمجرد المنع من السلوك أو لاخذ مال الخ أي ان المحارب هو من يمنع من السلوك لمجرد أو لاخذ مال وان كان المال دون نصاب السرقة والبضع أخرى (قوله أو عداوة) عطفه العداوة على النائرة بأو يفيد المغايرة مع أن النائرة والعداة شيء واحد (قوله يتعذر معه الغوث) أي شأنه أن يتعذر معه الغوث حصل غوث بالفعل أم لا (قوله وان انفرد بمدينة الخ) مبالغة في هذا اذا لم يشترط بل وان انفرد بهذا اذا كان بقرية بل وان بمدينة كذا أفاده بعض الشيوخ رحمه الله (قوله هذا هو الفرد الثاني الداخل في عموم قطع الطريق) هذا يفيد قراءة قول المصنف أو أخذ مصدرا عطفيا على قوله لمنع سلوك (قوله فلا يشمل مسقي السبكران) أي بناء على انه عميل لا تشبيه بالمحارب وظاهر المصنف وان لم يكن ماسما يموت به والنج بكسر الباء ودخل بالكاف بعض

ظلمة مصر منع أرزاق المسلمين ولا يبالون بحكم الباشا عليهم بالدفع وشمل التعريف النساء والصبيان لكن لا يتعلق بالصبي المحارب أحكامه ولو قتل لان عمدته كانت خطأ ولا بالمرأة صلب وكذا النقي على أحد قولين (قوله فقتله وأخذ ماله) أقول ليس القتل شرطاً في تحقق الحاربة بل هو في هذه الصورة محارب ولو لم يقتل وانما ذكره في هذه لانه الغالب كما قرر به بعض الشيوخ رحمه الله (قوله لاجل أخذ المال الخ) أي على وجه يتعذر معه الغوث (قوله ان أمكن) أي مناشدته وذكر الفعل لانه يعنى الدعاء وقوله أو باعانة أي أو شاركة باعانة الى آخر ما قاله الشارح (قوله أي بعد أن ينشده الله) وهي مستحبة (قوله فانه (١٠٥)) يعاجل بالقتل والمعاجلة فرض على من

تعرض له المحارب وخاف على نفسه أو أهله القتل أو الجرح المشق أو الفاحشة بأهله (قوله وهذا أحد حدوده الاربعة) أقول لو صرح به المصنف بأن يقول ثم يقتل أو يصلب فيقتل لكان أولى وقول الشارح فعلم من قوله فيقاتل الخ فيه نظر لانه يبيح قتله ثم يصلب والا كان يقول أو يصلب (قوله بأن يربط على جذع) يربط جميعه بهامن غير تنكيس لامن أعلاه فقط كابطه (قوله ثم يقتل بعد الصلب) أي يقتل مصلوباً قبل نزوله (قوله لانه بقية حده) يقتضى انه يجب عليه ذلك (قوله الى أن تظهر توبته) فلو ظهرت توبته قبل تمام سنة فانه يحبس الى تمامها وظهر التوبة لا بد أن يكون ظهوراً بيناً لا مجرد كثرة صومه وصلاته فهذا لا يفيد في التوبة كما أفاد بعض الشيوخ (قوله ولعل القتل مع الصلب الخ) أي معنى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل من معنى القسرة أي من جهة ان التخيير يكون بين الاشياء المتقاربة والصلب وحده لا يقارب القتل فلا يتناسب أن يكون حده مستقلاً فينتقل الذهن لضم شيء آخر معه وهو القتل

ومخادع الصبي أو غيره لما أخذ ماله الى غير ذلك من كل فعل بقصد به أخذ المال من غير قطع (ص) كسقي السيكر ان ذلك ومخادع الصبي أو غيره لما أخذ ماله والداخل في ايل أو نهار في زقاق أو دار قاتل لما أخذ المال (ش) السيكر ان ثبت دائم الخضرة يؤكل حبه وأشد منه لتغيب العقل البنج وهو ثبت يشبه البقل وأشد منه ثبت يسمى الدائرة والمعنى ان من سقى شخصاً ما يسكره لاجل أخذه ماله المحترم فهو محارب أو هو يشبه المحارب لانه ليس معه قطع طريق الا أن يقرأ أخذ بالمد كما مر وكذلك من خدع صغيراً أو كبيراً فأدخله موضعاً فقتله وأخذ ماله فانه يكون محارباً لانه أخذ منه المال على وجه يتعذر معه الغوث ويسمى هذا قتل غيلة وتقدم في باب السرقة عدم معارضة هذا لما مر حيث جعل ما ذكر من السرقة وكذلك من دخل داراً في ليل أو نهاراً ودخل زقاقاً في ليل أو نهاراً لاجل أخذ المال فان علم به فقاتل عليه حتى أخذه فهو محارب قاله مالك لان أخذه ثم علم به فقاتل لينجوه ثم نجاه فانه سارق ان اطلع عليه بعد الخروج من الحرز لا قبله (ص) فيقاتل بعد المناشدة ان أمكن ثم يصلب فيقتل أو ينفي الحر كالزنا أو تقطع عينه ويرجله اليسرى ولا يلو بالقتل يجب قتله ولو بكافراً أو باعانة ولو جاء تائباً (ش) لما ذكر حد المحارب وحقيقته أخذ بذن تركه أي وإذا قاتل المحارب لاجل أخذ المال فانه يقاتل على سبيل الجواز بعد المناشدة أي بعد أن ينشده الله ثلاث مرات يقول في كل مرة ناشدتك الله الا ما خليت سبيلي ومحلها ان أمكن أن ينشده بأن لا يعاجل بالقتل والا فانه يعاجل بالقتل بالسيف ونحوه مما يسرع به الى الهلاك فعلم من قوله فيقاتل أنه يقتل لانه لا فائدة للقتال الا القتل وهذا أحد حدوده الاربعة الثاني أن يصلب حياً بان يربط على جذع من غير تنكيس ثم يقتل بعد ذلك فالصلب من صفات القتل فلم يجتمع عليه عقوبتان قال محمد ولو حبسه الامام ليقته في الحبس لم يصلبه لانه لم يفعل معه من الحدود شيء ولو قتله انسان في الحبس لصلبه بعد ذلك لانه بقية حده الثالث أن ينفي الحر البالغ العاقل كما ينفي في الزنا الى مثل فذلك وخير ويحبس بها الى أن تظهر توبته أو يموت لأنه يخل سبيله بعد سنة ويكون النفي بعد الضرب باجتهاد الامام ولم يذكر الضرب المؤلف ولعل القتل مع الصلب انما أخذ من القرآن من المعنى وكذا الضرب مع النفي والافظا هو القرآن خلافه الرابع أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا شيء من غير تأخير فان كانت يده اليمنى مقطوعة في قصاص مثلاً فقال ابن القاسم تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى حتى يكون القطع من خلاف كما قال تعالى وهذه الاربعة يخير الامام فيها باعتبار المصلحة في حق الرجال وأما المرأة فلا تصلب ولا تنفي وانما حدها القطع من خلاف أو القتل وأما العبد فحده ثلاثة القطع من خلاف والقتل المجرد والصلب والقتل بعد فتم للترتيب الاخبارى لا الرتبى ومحل التخيير اذا لم يصدر من المحارب

(١٤ - خشي ثامن) المذكور قبله والنفي وحده لا يقارب القتل فيضم له شيء آخر وهو الضرب فان قلت ان المتبادر أن يضم له القطع قلت ان القطع شديد فيجعل حده مستقلاً فلا يضم له النفي فينتقل الذهن لشيء من أنواع العقوبة أخف من القتل وهو الضرب (قوله ولا شيء من غير تأخير) أي ولو خيف عليه الموت لان القتل أحد حدوده وحينئذ فلا يؤخر لان مال أي البرء واستظهر اللقائي ان قوله ولا ليس شرطاً وانما هو مسقط لا ثم عن الامام والافظا هو فرق القطع سقط الحد (قوله وأما المرأة) وسكت عن الصبي وحكمه أن يعاقب ولا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف والسكين (قوله فتم للترتيب الاخبارى) أي ان قول المصنف ثم يصلب فيقتل للترتيب الاخبارى أي

أخبر بأنه بعد المقاتلة يصلب ثم يقتل وليس المراد الترتيب بأن يكون المراد أن الصلب لا يكون إلا بعد المقاتلة لأنه ليس الأمر كذلك لأنه قد لا تكون مقاتلة (قوله فانه يقتل وجوبا) أي ولو كانت المصلحة في إطلاقه ومقتضى كلام المصنف أنه إذا لم يقتل لا يجب قتله ولو عظم فساد وطال أمره وأخذ الأموال وليس كذلك بل يجب قتله كما أشاره ابن مرزوق وقوله وقد يجاب الخ جواب عن قوله وظاهر قوله الخ فإن قلت هل هذه العبارة تخالف العبارة الأولى قلت لا مخالفة وذلك لأن قوله أي ولا تعتبر توبته أي إذا جاء تائباً معناه لا تقبل توبته أي بحيث نقول أنه ولو قتل مكافئاً وتاب لا يقتل فيه لأنه إذا تاب وجاء تائباً وقتل مكافئاً لولي المقتول القتل ويدل على هذا قوله لأن توبته لا تسقط حقوق الأدميين والحاصل أن قول المصنف ولو جاء تائباً بالمباغلة في تحتم القتل فيكون حاصلاً أنه يتحتم قتله إذا جاء تائباً ولم يجز تائباً لكن إذا لم يجز تائباً لا بد من قتله وليس لولي العفو وأما إذا جاء تائباً فلا بد من قتله بمعنى ليس لولي الديّة جبراً على الجاني فلا ينافي أنه العفو باختلاف معنى تحتم القتل باعتبار ما قبل المباغلة وما بعدها وظاهر من ذلك معنى قول الشارح وقد يجاب الخ فتدبر (تبيينه) حكم المحارب أنه ينزل من الخشبة قبل

(١٠٦)

قتل وأما أن صدر منه قتل فانه يقتل وجوباً ولو كان الذي قتله كافراً أو عبداً ولا يشترط مباشرته للقتل بل ولو شاركه فيه باعانة كضرب أو امسأله ببل ولو لم يعن بمأذ كربل بمالاة بحيث لو استعين به لا عان ولا تعتبر توبته ولو قبل القدرة عليه ولا تقبل لأن توبته لا تسقط حقوق الأدميين بخلاف حقوق الله تعالى فتسقط بالتوبة كما يأتي وبعبارة وظاهر قوله وبالقتل يجب قتله الخ أنه يتحتم ولو جاء تائباً وليس كذلك لأنه إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه فلا يقتل حينئذ إلا قصاصاً فإن كان المقتول غير مكافئ له فأنما يغرم القيمة في العبد أو الديّة في الذي وإن كان مكافئاً لولي العفو وقد يجاب بأن قوله وليس لولي العفو عنه راجع لما قبل المباغلة وهو إذا لم يأت تائباً وأما ما أفادته المباغلة من تحتم القتل المراد به أنه ليس له أخذ الديّة جبراً على القاتل لأن المراد به أنه ليس له العفو (ش) ونذب الذي التديب القتل والبطش القطع ولغيرهما ما لم وقعت منه فلتة النقي والضرب والتعدين للإمام لا لمن قطعت يده ونحوها (ش) يعني أن المحارب الذي لم يصدر منه قتل يتدب للإمام أن يتظر في حاله فن كان له تدبير في الحروب وفي الخلاص منها تعين له القتل لا القطع من خلاف لأنه لا يدفع ضرره وإن كان المحارب من أهل البطش والشجاعة فيتعين قطعه من خلاف فإن لم يكن عنده تدبير ولا بطش بل اتصف بغيرهما أو وقعت منه الحراية فلتة مخالفة لظاهر حاله وموافقة لغيره تعين له الضرب والنقي أي يضربه وينقيه ثم إن الإمام هو الذي يعين ما يفعل بالمحارب من العقوبات الأربع المذكورة وأما من قطعت يده ونحوها فلا تعين له في ذلك إذا لحق له في ذلك لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما يفعله في حرايته من أخافة وأخذ مال وجرح (ص) وغرم كل عن الجميع مطلقاً واتبع كالسارق (ش) المحاربون كالحلافين أخذ منهم فانه يغرم جميع ما أخذ هو وأصحابه سواء كان ما أخذ أصحابه

ويدفن في مقابر المسلمين وإذا قتل المحارب شخصاً من ورثته فقتل يرثه وقيل لا يرثه والراجح الأول (قوله فلتة) منصوص على أنه مفعول مطلق أي وقوع فلتة بأن أخذه بفور خروجه ولم يقتل ولا أخذ ماله (قوله يندب للإمام الخ) حاصل ما في المقام أن ظاهر المصنف أن التدبير يندب في حقه القتل ويجوز أن يفعل به غير ذلك وكذا يقال فيما عداه مع أن المعتمدان ذا التدبير يجب في حقه القتل وإن ذا البطش يتعين في حقه القطع وإن غيرهما يندب في حقه النقي والضرب فأراد شارحنا الجواب عن المصنف بأن النذب لم يتوجه لما ذكر من القتل بالنسبة لذي التدبير والقطع بالنسبة لذي البطش وهكذا بل إنما النذب متوجه للنظر في أول الأمر في حال المحارب

De laction
de laction
(624)

وبعد ذلك إن ظهر له أنه ذو تدبير وجب في حقه القتل وهكذا أقول بحمد الله ومقتضى ذلك أنه إذا توجه من أول الأمر إلى أن قطع ذا التدبير قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى القتل في ذي البطش قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى أن يعلم حاله لا أن عليه إنما خالف النذب فقط والظاهر أن ذلك لا يصح بل يتعين النظر في أول الأمر في أحوال المحارب وبعد ذلك إن ظهر له أنه ذو تدبير فله وهكذا ثم لا يخفى بعد هذا كله أن هذا الكلام في غير الحالة التي يجب فيها القتل وأما أن قتل فلا بد من قتله (قوله بل اتصف بغيرهما) أي كثرت محاربه وليكن لم يظهر منه تدبير ولا بطش (قوله أي يضربه وينقيه) إشارة إلى أن ظاهر المصنف من كون النقي مقدماً على الضرب لا يعول عليه بل الضرب مقدم على النقي والحاصل أن المسئلة ذات خلاف فقيل يقدم النقي على الضرب كما هو ظاهر المصنف وقيل يقدم الضرب على النقي وهو الراجح والظاهر أنه على القول الراجح إذا اتفق أنه نقي قبل أن يضرب يعتبر وهل تقديم الضرب على النقي على هذا المعتمد واجب أم مندوب والمتبادر من ظاهر الكلام الوجوب (قوله واتبع كالسارق) أي فإن سقط عنه الحد بعينه تائباً غرم مطلقاً وإن قطع أو قتل استقللاً أو مع الصلب أغرم أن يسر من الأخذ إلى القطع أو القتل فيؤخذ من تركته والضرب والنقي كالقطع على الراجح لأن النقي حد من حدوده وقيل كسقوط الحد

باقيا

(قوله رجلين) يشعر بعدم العمل بشهادة عدل واحد اثنين غيرهما بشئ واحد غير مراد ان ثبت بذلك المال دون الحرابة وكذا الشاهد واليمين فلعنه احتراز عن الواحد دون عین (قوله ولكن بعضهم) أي يضمن الاخذين بمجرد الدعوى مع الاستيناء (قوله ما لم يشهد العدل لانه مثلا) دخل تحت مثلامه وحاصله انهم لا يشهدان لاصحاه او لافرعهما وكذا العبد الشاهد مكاتباً أم لا وظاهر كلامه كغيره أنه لا يمنع شهادة كل منهما لزوج أصله أو فرع (قوله لا لانفسهما) أي ولومع (١٠٧) غيرهما ولو بقليل لهما وبكثير لغيرهما

وتبطل على الجميع (قوله ولو شهدا ثلثان الخ) ومثل ذلك لو شهد اثنان ان فلانا شتم بالحرابة وهو معين باسمه واسم أبيه وجده وحرفته مثلاً ثم شهدا ثلثان انه هو هذا ولم يشهدوا انه مشتم بالحرابة ولا عرفوا ذلك فانه يعمل بشهادتهم (قوله أي حكمها الخ) فيه إشارة الى أن عبارة المصنف على حذف مضاف ثم أقول لا حاجة لذلك لانه متى ثبتت الحرابة يعمل الحاكم بمقتضاه من قطع أو غيره (قوله

باتيان الامام طائعا) أي قبل الظفر به جاء تأبياً أم لا (قوله أو ترك ما هو عليه) أي وان لم يأت الامام (قوله ويؤخذ منه) أي ويستوفي منه (قوله وفهم من كلامه الخ) حاصل كلامه أن قول المصنف أو ترك الخ معناه ظهر عليه ذلك فيفهم منه انه لو أقر بالترك ولم يظهر ذلك عليه لا يسقط عنه (قوله ولا يجوز تأمين الخ) المناسب للقبالة أن يقول بخلاف المحارب لا يقر اذا أمن (قوله فان امتنع المحارب الخ) أي من غير القام سلاح والافيكون عين المصنف (قوله قاله أصبح) راجع لقوله وقيل لا فقط يدل عليه كلام غيره وقوله امتنع الخ مرتبط بقوله وان امتنع المحارب الخ (قوله يتبينه) استشكل التفریق

بين حد السرقة وحد الحرابة فان الاول لا يسقط بتوبته وعذالته والثاني يسقط بالتوبة والجواب ان الله قال في الثاني الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يذكرك في حد السرقة (باب الشرب) (قوله ودفع الصائل) معطوف على قوله حد الشارب أي ذكر فيه دفع الصائل أي جواز دفع الصائل (قوله والجاهل) أي بالتحريم والحاصل أن الجاهل بالتحريم ان مالكا وأصحابه الا ان وهب فائون بوجوب الحد قال مالك وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يعذر جاهل بشئ من الحدود ودوالي هذا أشار المصنف بقوله أو الحرمة أي أو جهل الحرمة لكونه قريب العهد بالاسلام وأما العالم بالتحريم فلا خلاف في وجوب حده (قوله بشرب) أي بسبب وصول من فم

باقيا أم لا وسواء جاء المحارب تأبياً أم لا لان كل واحد منهم انما تقوى بأصحابه فكافوا كالمجلاء وكذا اللصوص والغصاب والبلغاة واذا أقيم على المحارب حد من حدوده فیتبع بما أخذ بشرط الايسار مع الحرابة الى اقامة الحد وان لم يقم عليه حدها بان جاء تأبياً قبل القدرة عليه اتبع مطلقا كما مر في السارق (ص) ودفع ما بأيديهم لمن طلبه بعد الاستيناء واليمين أو بشهادة رجلين من الرفقة (ش) يعني أن من وجد في أيدي المحاربين ما لا وادعي انهم أخذوه منه فان أقام على ذلك بينة شرعية أخذه وان لم يقم بينة على ما ادعاه فان وصفه كما توصف اللقطة أخذه لكن بعد الاستيناء لعل أن يأتي أحد يثبت من ذلك وبعد أن يحلف الطالب اليمين الشرعية ولا يؤخذ منه جيل ولكن يضمنهم الامام اياها ان جاء ذلك طالب ويشهد عليهم وكذلك يدفع المال الذي في أيدي المحاربين اذا ادعاه شخص وأقام على ذلك شاهدان من الرفقة وكانا عدلين فشهدا على من حاربهم فان المال يدفع للطالب بذلك وبذلك تنفذ شهادتهم ما على من حاربهم ما يقتل اذا لا سبل الى غير ذلك فتجوز شهادة بعضهم لبعض ما لم يشهد العدل لانه مثلاً فلا تقبل ومن باب أولى اذا شهد لنفسه ولا حاجة لقوله (لا لانفسهما) مع قوله أو بشهادة رجلين اذا ما يصدر منهما لانفسهما ليس بشهادة وانما هو دعوى (ص) ولو شهدا ثلثان انه لم يشتر بها ثبتت وان لم يعايناها (ش) يعني أن الانسان اذا اشتهر بالحرابة فشهد عليه اثنان يعرفانه بعينه انه فلان المشتم بها فان الامام يقيم عليه حدها بهذه الشهادة ويقتله وان لم يشهدا بعينه القتل أو السلب أو قطع الطريق فقوله ثبتت أي الحرابة أي حكمها (ص) وسقط حدها باتيان الامام طائعا أو ترك ما هو عليه (ش) يعني أن المحارب اذا جاء تأبياً للامام قبل أن يقدر عليه أو ترك ما هو عليه من الحرابة بأن ألقى السلاح فان حدا الحرابة يسقط عنه ما عدا حقوق الأدميين فانها لا تسقط كما مروا ما ان تاب بعد القدرة عليه فلا يسقط عنه شئ ويؤخذ منه وفهم من كلامه ان اقراره ليس بتوبة وهو كذلك ولا يجوز أن يؤمن المحارب ان سأل الامان بخلاف المشرك لان المشرك يقر اذا أمن على حاله ويده أموال المسلمين ولا يجوز تأمين المحارب على ذلك ولا أمان له محمد واذا امتنع المحارب بنفسه حتى أعطى الامان فاختلاف فيه فقيل يتم له ذلك وقيل لا قاله أصبح امتنع في حصن أو مركب أو غيره آمنه السلطان أو غيره لانه حتى لله تعالى

de la boisson *l'usage* 627
باب ذكر فيه حد الشارب وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل *

وحديث عن عرفة الشرب بقوله شرب مسلم مكلف ما يسكر مختاراً لا ضرورة ولا عذر ولا حد على مكرمه ولا ذي غصة وان حرمت ان قيل كيف صح جعل الشرب جنساً للشرب مع أن الحدود الشرب فلو قال لفظا غيره لكان أولى قلت لعله رأى أن الشرب المطلق معلوم وانما الحدود الشرب المقيّد بقوله لا ضرورة أخرج به صاحب العصة أي اذا لم يجد ماء قوله ولا لعذر أخرج به الغلط والجاهل عند ابن وهب خلافاً لقول مالك وأصحابه (ص) بشرب المسلم المكلف

بين حد السرقة وحد الحرابة فان الاول لا يسقط بتوبته وعذالته والثاني يسقط بالتوبة والجواب ان الله قال في الثاني الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يذكرك في حد السرقة (باب الشرب) (قوله ودفع الصائل) معطوف على قوله حد الشارب أي ذكر فيه دفع الصائل أي جواز دفع الصائل (قوله والجاهل) أي بالتحريم والحاصل أن الجاهل بالتحريم ان مالكا وأصحابه الا ان وهب فائون بوجوب الحد قال مالك وقد ظهر الاسلام وفشا فلا يعذر جاهل بشئ من الحدود ودوالي هذا أشار المصنف بقوله أو الحرمة أي أو جهل الحرمة لكونه قريب العهد بالاسلام وأما العالم بالتحريم فلا خلاف في وجوب حده (قوله بشرب) أي بسبب وصول من فم

de la consultation
(625)

caractère de la consultation
(625)

نخلق الشخص وان رد قبل وصوله للجوف لامن أنف أو أذن أو عين وان وصل للجوف فيما يظهر ولا من حقة لدره الحد بالشبهة والفطر في الصوم بهذه الاحتياط ثم ان عجم جعل ذلك شاملا لما اذا غمس ابرة في الخمر ووضعها على لسانه وابتلع ريقه وخالفه الاقاضي فانه قال وقول المصنف بشرب وقوله وان قل يخرج به ما لو غمس ابرة في الخمر ووضعها على لسانه وابتلع ريقه فلا حد عليه خلافا للفاكهاني في شرح العمدة عن شيخه وأظنه ابن رشيقي لانه ليس شربا ولا ان المتبادر من قوله قل أن يكون جزأ محسوسا انتهى (قوله متعلقة بحذوف) ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل والحاصل انه على كلام الشارح تقول عثمان فاعل بذلك الحذوف فالحسن ان قوله بشرب خبر مقدم وقوله عثمان مبتدأ مؤخر (قوله وان كان ذلك حراما) هذا ضعيف (قوله والافطو عا يغني عنه) فيه نظر نعم قوله بلا عذر يغني عن قوله وضرورة أو ظنه غير او قد يقال (١٠٨) معنى قوله يغني عنه أي من حيث انه يفهم بالاولى لانه اذا كان المكروه الذي هو

محترز طوعا لا يجتمع علمه فأولى الغالط والذي لم يظنه خرابا بل الغالط هو عين الذي لم يظنه خرا (قوله ولو حنفا الخ) اعلم ان الخمر هو ما كان من ماء العنب والنبيذ هو ما كان من غير العنب ودخلته الشدة المطرية كالزبيب أو التمر أو العجوة فان قليله وكثيره عندنا حرام وفيه الحد وعند الحنفي انما يحرم منه القدر المسكر فقط كالماء كان انما يسكر بقدرين مثلا ولا يسكر بقدر أو يسكر بثلاثة فالمحرم القدر الاخير فقط وما قبله جائز واذا شرب في الاول القدرين حرم عليه وحد وان شرب واحدا فقط فلا حد ولا حرمة وهكذا في الثلاثة والاربعة وعندنا يحسد بالواحد وغيره قليلا وكثيرا ويحرم عليه وأما النبيذ العنب فالحد والحرمة باتفاق مناوئتهم وأما ما لا يدخله الشدة المطرية فلا حد ولا حرمة باتفاق مناوئتهم والحاصل ان الخلاف بيننا وبين الحنفية انما هو في النبيذ الذي دخلته الشدة المطرية وشرب منه القدر الذي

ما يسكر جنسه طوعا بلا عذر وضرورة (ش) الباعسية متعلقة بحذوف تقديره يجب بشرب المسلم لا الكافر حريبا كان أو ذميا فلا حد عليه وخروج بالمكلف الصبي والمجنون فانه لا حد عليهما وأسند الفعل الى الجنس اشارة الى عدم اشتراط السكر بالفعل بل أن يكون جنسه يسكر فلو شرب قليلا لامن حد لان جنسه مسكر واحد ترزبه مما اذا شرب ما لا يسكر جنسه فانه لا حد عليه ولو اعتقد انه مسكر فاذا شرب شيئا يعتقده انه خمر فتبين انه غير خمر فلا حد عليه ولكن عليه اثم الجراعة وقوله طوعا متعلق بشرب أي شربه طوعا أي مختارا لا مكرها وقوله بلا عذر أخرجه الغالط وقوله وضرورة أخرجه صاحب الغصة اذا لم يجد ماء وان كان ذلك حراما كما عند ابن عرفة وقد مر في باب المباح ان شربه لا ساقعة غير حرام فقوله المسلم المكلف أي الشخص المسلم المكلف ذكرنا كان أو أنثى أي الحر بدليل انه سينص على العبد وانما صرح المؤلف بقوله بلا عذر وضرورة أو ظنه غير اتباعا للتصريح أهل المذهب بها والافطو عا يغني عنها (ص) أو ظنه غير أو أن قل أو جهل وجوب الحد أو الحرمة لقرب عهد ولو حنفا يشرب النبيذ ويصح نفسه (ش) أي وبلا ظنه الذي يسكر غير الخمر أي مغايرا كما اذا ظنه ماء أو عسلا فشربه ثم ظهر انه مسكر فانه لا حد عليه لعذره كما عذر من وطئ أجنبية يظنها زوجه ويصدق ان كان مأمونا لا يتم ويجب الحد على الشارب لما يسكر جنسه وان قل وان جهل وجوب الحد مع علمه الحرمة أو جهل حرمة الخمر نفسه القرب عهد بالاسلام كالا عجمي الذي دخل دار الاسلام فلا عذر لاحد في سقوط الحد فان قيل لم يعذر هنا وعذر في الزنا كما اشار له فيما مر بقوله الا أن يجهل العين أو الحكم ان جهل مثله أي فلا حد عليه فالجواب ان مفساد الشرب لما كانت أشد من مفساد الزنا لكثرة ما يجره من عذاب وسرق وقتل كان أشد من الزنا ولان الشرب أكثر وقوعا من غيره وكذلك يجب الحد على من شرب النبيذ المسكر ولو كان حنفيا يرى جواز شربه قال مالك أحده ولا أقبل شهادته وقال الشافعي أحده وأقبلها وصوب الباجي عدم الحد وصححه غير واحد من المتأخرين (ص) عثمان بعد صحوة وتسطير بالرق (ش) هذا مبتدأ وما قبله من الجار والمجرور خبره أو فاعل فعل محذوف أي يجب بشرب المسلم ما يسكر جنسه عثمان جلد على الحر وأربعون جلدة على الرقيق ذكرنا وأنتي بعد صحوة لان عقاد اجاع الصحابة على ذلك بعد عثمان فلو جلد الامام قبل صحوة فان الحد بعد عليه ثانيا لعدم

بعضه
بعضه
(٥٢٨)

لا يسكر وهو المشار به بقوله ولو حنفا يشرب النبيذ وسمى النبيذ نبيذا لانه ينبذ أي يترك وأفاد بعض شيوخنا ان مستحل الخمر يكفرون مستحل النبيذ (قوله فان قيل لم يعذر الخ) هذا مبني على ما تقدم وتقدم أن المعتمد حديث العهد اذا زني فساوى باب الزنا باب الشرب (قوله وصوب الباجي عدم الحد) أي وتقبل شهادته الا أن ظاهرا عبارة الشارح والمصنف ان كلام الباجي مطلق سواء كان من أهل الاجتهاد والعلم أم لا مع ان كلام الباجي انما هو فيما اذا كان من أهل الاجتهاد والعلم وذلك لانه قال لعل هذا فيمن ليس من أهل الاجتهاد والعلم فأما ما كان من أهل الاجتهاد والعلم فالصواب أن لا حد عليه الا أن يسكر منه وعلى كل حال فهذا القول ضعيف كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بالرق) قنا أو ذات شامة (قوله بعد عثمان) أي لان عثمان قال يحد الحر أربعين وحكيم (قوله قبل صحوة الخ) هذا ظاهر في انه لا تمييز عنده وأما لو كان عنده تمييز فيعند به فاذا لم يحس في أوله بالالم وحس في

فائدة

أثباته أقرب منه حسب من أول ما أحس به وأما الوادعي الاحساس ولا قرينة تصدق ولا تكذيبه فالظاهر أنه يعمل بقوله حيث كان مأموئلا لا يتم وهذا في حد السكر وأما القطع فانه يجوز به وان كان طائفا بالان المقصود منه النكال ومثل هذا حد القرية ان رضى بذلك من له الحد (قوله أو شتم) ولا يشترط في الشاهد بالرائحة أن يكون شر به لانه حكى عن القصاب انه كان يقول والله اني لأعرف رائحته وما شر به فاقط أو شر به الاساغة أو اكره (١٠٩) أو لعدم علم أو شر به مع العلم وعدم

الا كراه وعدم الاساغة ولكن خيف عليه من الحد الموت ثم تاب وظاهر كلامه أنه لا بد في الشتم من اثنين سواء طلبهما القاضي أو قام بهما احتساب وهو كذلك خلا فلا يصح في الثاني (قوله واساغة) وتقدم الاساغة بالنجس على الاساغة بالنجس لانه حرمة لا ترى أنه يحسد شر به ولا يجوز استعماله للضرورة بخلاف النجس فيهما (قوله ولو طلاء) أي لظاهر الجسد وفي التوضيح بالنجاسة قولان بالحرمة

والسكرانة ومحلها في غير النجس وأما هو فهو حرام (قوله ولو فعله لخوف الموت) والفرق بين الغصنة حيث جازعها ما معها من زيادة التعذيب الزائد على الموت (قوله ولا شتم) مستغنى عنه بما قبله لا بدراج شتمه في الربط (قوله بظهره وكتفيه) أي فيه أو عليه لا غيرهما من الجسد وصفة التعذيب كصفة الحد وهل محل الضرب في التعذيب الظاهر والكتفان كالجسد أو يرجع في ذلك لاجتهاد الحاكم وهل له إيقاع جميع الحد في الظهر فقط أو بالكتفين فقط محل نظر واستظهر بعض أنه ينبغي أن وكل محله للإمام (قوله يعني أن الحد وفي الزنا) المناسب أن يقول يعني أن الضرب بدليل قوله وفي التعذيب (قوله) قال في

فائدة الحد وهو التألم والاحساس وهو منتف في حالة سكره (ص) ان أقر أو شهدا بشر بأوشم وان خوافا أو جازلا كراه واساغة الأدوات ولو طلاء (ش) يعني أي من اجتمعت فيه الشروط المتقدمة ثبت في حقه حد الشرب ان أقر أو شهد عليه عدلان أنه شرب الخمر أو شهدا عليه ان رائحة فمه خمر وكذلك يحد اذا شهد عليه عدل واحد بشر به أو آخر انه تقا بأها فان رجع عن اقراره الى شبهة أو الى غيرها فان ذلك يقبل منه ولا حد عليه كما في الزنا وكذلك يحد لو شهد عليه عدلان بأن رائحة فمه رائحة مسكر وشهد عدلان آخر أنه ليس برائحة مسكر لان الشهادة المثبتة تقدم على النافية وهذه الشهادة مثبتة كما لو اختلفوا في قيمة المسروق هل يساوي ثلاثة دراهم أو أقل أي فيقطع ويجوز شراب الخمر عند الاكراه على شربه وكذلك يجوز شرابها لمن غص بطعام وخاف على نفسه الهلاك وتقدم ان ابن عرفة يقول بعدم الجواز لكن المعقول عليه الاباحة وعلى كل لا حد وهو ادا المأوف بالجواز بالنسبة لا كراه لازمه وهو عدم الحد فكأنه قال لا حد في الاكراه فعبر بالملزوم وأراد لازمه والافضل المذكور لا يوصف بحكم من الاحكام الخمسة لانه لا يوصف بها الأفعال المسكانين والمكره غير مكاف والا كراه يكون بخوف مؤلم من ضرب بالخو بالنسبة للاساغة في الحرمة فيصدق بالوجوب فلا ينافي أنه يجب اذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره ولا يجوز التداوي بالخمر ولو كان ذلك طلاء من خارج الجسد وهو المشهور وعليه ان تداوى به شر باحد ولو فعله لخوف الموت بتركه (ص) والحدود بسوط وضرب معتدلين قاعدة بلاربط ولا شتم بظهره وكتفيه (ش) يعني أن الحدود في الزنا وفي القذف وفي التعزير وفي الشرب تكون بسوط معتدل وضرب معتدل قال في كتاب الرجم من المدونة صفة الضرب في الزنا والشرب والقرية والتعزير ضرب واحد ضرب بين ضربين ليس بالمبرح ولا بالخفيف ولم يحد مالك ضم الضارب يده الى جنبه ولا يجزى في الضرب في الحد ودقضيب وشرائه ولا درة ولكن السوط وانما كانت درة عمر الادب قال الجزولي وصفة السوط أن يكون من جلد واحد ولا يكون له رأسان وأن يكون رأسه لينا و يقبض عليه بالخنصر والبنصر والوسطى ولا يقبض عليه بالسبابة والابهام ويعقد عليه عقد التسعين ويقدم رجله اليمنى ويؤخر رجله اليسرى اه وصفة عقد التسعين أن يعطف السبابة حتى تلتقي الكف ويضم الابهام اليها ويكون المضروب قاعدة فلا بد بلاربط وبلا شتم ويكون الحد في ظهره وفي كتفيه دون ماعداها ما قال الساجي عن محمد لا يتولى ضرب الحد قوى ولا ضعيف ولكن وسط الرجل ويضرب على الظهر والكتفين دون سائر الاعضاء والحدود قاعدة لا بد ولا يربط وتحمل له يده اه أي الا أن لا يقع الضرب بموقعه بأن يضرب مثلا فيربط (ص) وجر الرجل والمرأة مما يلي الضرب وندب جعلها في قفة (ش) يعني أن الرجل يجرد من سوى ما يستر عورته عند اقامة الحد عليه وأما المرأة فانها تجرد عما يليها الضرب فقوله مما يلي الضرب راجع للمرأة فقط فينبغي للقارئ أن يسكت على قوله الرجل ثم يتدنى

ويشترط في الضارب أن يكون عدلا (قوله قضيب) القضيب المقصوب فهو فعيل بمعنى مفعول أي كالعصا المقطوعة من الشجر وقوله وشرائه الشرائه هو سير العمل الذي على ظهر القدم وقوله ولا درة بكسر الدال جعة درر مثل سدره وسدر الدرة السوط أي سوط صغير (قوله ويعقد عليه عقد التسعين) عطف على المثبت (قوله مما يلي الضرب) فالمرأة تترك عليها من الثياب ما يستر جسدها عن الاعين ولا يقبض الضرب اي القائم ولا بأس بشوئين ويزع ماعداهما ابن الجلاب ويزع الجلبات والفرار ليجوز ذلك

والموت

والموت

والموت

(قوله ويؤا إلى الضرب عليها ولا يفرق الخ) اعلم أنه لا خصوصية لأمر بذلك (قوله حبسا ولوما) المراد باليوم ثوبه بالكلام وهو مفعول مطلق أى يحبس حبسا ويلام لوما لا ينزع الخافض لأنه سماعى (قوله وبالإقامة) أى واقفا على قدميه فى الملا وقوله ونزع العمامة أى إذا كان ماذ كرز جراه وقوله وضرب بسوط وهو راية جلده مضفور وقوله أو غيره أى بخلاف الحد ودقانه لا يكون الا بسوط (قوله باختلاف الناس) أى باختلاف أحوال الناس (قوله والمحافل) هى المجالس ويكون التعزير بالنفى فمين يزور الثائق وبالمال كاخذاجرة العون من المطالب النظام وبالاخراج عن الملك كتعزير الفاسق ببيع داره (قوله والعصا) العطف للتفسير أى ان المراد بالقضيب العصا (قوله وان لم يظن الخ) لا يخفى (١١٠) ان هذا صادق بما اذا ظن عدم السلامة أو جرم بعدم السلامة أو شك فى ذلك

وظاهر تلك العبارة لاقصاص في كل
هذه بل ما فيه الادبته وسكت عن
جواز الاقدام فهل يجوز الاقدام
بشرط ظن السلامة أو المداور على
عدم ظن السريان فيصدق بالتردد
ولكن مقتضى ما قال انه يجوز
عند ظن السلامة ويمتنع عند
عدمه الصادق بصورتين وقوله الى
هلاك النفس أى أو اتلاف عضو
وقضيته أن لاقصاص في جميع
الاحوال وقوله مع عدم ظن السريان
صادق بظن السلامة والتردد على
حده سواء فخالفت ما قبلها وقوله
وضمن ما مرى أى اذا أخطأ ظنه وأولى
صورة التردد قطهر أيضا المخالفة
لما قبلها وقوله وهذا اذا ظن
السلامة فلها التعزير ظاهر ما أنه
عند التردد ليس له التعزير فخالف
قوله مع عدم ظن السريان ووافق
العبارة الاولى وقوله لكنه اذا أتى
على النفس يضمن أى ولاقصاص
بورد بما يقال يفهم منه أنه عند التردد
أو ظن عدم السلامة فيه القصاص

بقوله والمرأة وإذا أقيم عليها الخديستحب أن تجعل في قفّة ويجعل تحتها تراب ومسل بالماء
لأجل الستة ويوالى الضرب عليها ولا يفرق إلا أن يخشى من نواله الهلاك فيفرق (ص) وعز
الامام لعصية الله تعالى وألحق آدمي حيا ولو ما وبالأقامة ونزع العمامة وضرب بسوط
أو غيره وإن زاد على الحد أو أتى على النفس وضمن ماسرى (ش) لما فرغ من الكلام على
الحدود التي جعل الشارع فيها شيئا معلوما لكل أحد شرع في الكلام على العقوبة التي ليس
فيها شيء معلوم بل يختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم والمعنى أن الامام يعز رلعصية
الله تعالى كالأكل في رمضان غير عذرا وألحق آدم كستم آخر أو ضربه أو أذاه بوجهه والتعازير
يرجع فيها إلى اجتهاد الامام باعتبار القائل والمقول والمقول ولا يخلو عن حق الله أذمن حقه
على كل مكلف تركه أذاه لغيره لكن لما كان هذا القسم انما يتطرق فيه باعتبار حق الآدمي
جعل قسيما للاول وبعبارة المراد بحق الآدمي ماله اسقاطه وبمعصية الله ماله ليس لاحد
اسقاطه وانما فسرنا حق الآدمي بما ذكرناه ليس لنا معصية يتمحض فيها حق الآدمي لان
المعصية فيها حق لله تعالى وهو نهيها ولذا قيل ما من حق لا آدمي الا وفيه حق لله ثم ان ما تمحض
الحق فيه لله اذا جاء ثابثا فانه يسقط عنه التعزير والتعزير يكون بالحبس واللوم وبالأقامة من
المجلس والمحافل ومنهم من تنزع عمامته ومنهم من يحل ازاره ومنهم من فسر الأقامة بأن
يقف على قدميه ثم يقعد وليس مرادوا الا مكان يقول وبالقياس ومنهم من تعزيره بالضرب
بالدرة والقضيب والعصا وضرب القفا بالألف مجردا وإذا أدى اجتهاد الامام إلى أن يعززه بما
يزيد على الحد أو يأتي على هلاك النفس فانه يفعل ولا ضمان عليه حيث لم يقصد الهلاك ابتداء
بل ظن السلامة وأما ان لم يظنها فانه يضمن ماسرى إلى هلاك النفس بسبب التعزير وبعبارة
ولو أتى على النفس مع عدم ظن السريان وقوله وضمن ماسرى أي اذا أخطأ ظنه والحاصل
انها مسألة واحدة وهو أنه اذا ظن السلامة فله التعزير ولو أتى على النفس لكنه اذا أتى على
النفس يضمن اتبعين خطا ظنه والدية على العاقلة والامام كواحد منهم (ص) كطبيب جهل
أو قصر (ش) التشبيه في الضمان والمعنى أن الطبيب اذا فعل طبعه على جهل منه بعلم الطب

ولعج عبادة مفصلة واضحة المعنى فينبغي الرجوع إليها ونصها المسائل ثلاث الأولى أن يفعل مع ظن السلامة فادى وينشأ عنه ما فيه هلاك أو عيب وفي هذه الحالة يجوز له الاقدام على الفعل وأما الضمان فاختلف فيه فقيل لا ضمان عليه مطلقا سواء قالت أهل المعرفة انه ينشأ عن فعله هلاك أو عيب أولا وهو ما يفيد عدمه في التوارد والعناية وقال في التوضيح انه قول الجمهور وهو الموافق لما في تت الثانية أن يفعل مع ظن عدم السلامة وينشأ عنه الهلاك أو عيب وفي هذه الحالة لا يجوز الاقدام على الفعل فان فعل اقتصر منه مطلقا أي سواء قالت أهل المعرفة انه ينشأ عنه هلاك أو عيب أولا كما يفيد كلام ابن مرزوق وكلام تت يقتضي أنه يضمن في هذه الحالة الدية وفيه نظر كما نبه عليه بعض المحشين الثالثة أن يفعل مع الشك في السلامة وعدمها وينشأ عنه هلاك أو عيب فلا قصاص عليه ويضمن الدية أي على العاقلة والامام كواحد منهم لانه لا قصاص بالشك هذا المختص من كلام طويز ذكره في ك (قوله على جهل منه بعلم الطب) أي بالرأيه هنا المداوى وفيما سبق المباشر للقصاص

(قوله وكذلك اذا قصر) أي أولم يجهل ولكنه قصر في العلاج (قوله بأن تجاوز الحد) أي ونقص (قوله وظاهر قول مالك في العتية) أي من أنه في ماله (قوله كأن داوى صيباً أو مجنوناً باذنهما) فأتلف فانه يضمن ولو أصاب وجه العلم والصنعة (قوله وكذلك لو فسد عبداً أو حمة الخ) أي اذا حصل تلف فيضمن ولو أصاب وجه العلم والصنعة والضمان في ذلك على العاقلة وظاهر قول مالك في العتية ضعيف **تنبيه** قال في التوضيح هذا ظاهر في الختان وأما الحجامه والفصد فالعرف جارٍ بعدم الاحتياج فيهما لاذن السيد لاسيما عند من الحاجة الى ذلك (قوله في يوم عاصف) أراد باليوم الوقت (قوله فانه يضمنه) أي يضمن المال في ماله والدية على عاقلة (قوله إلا أن يكون ذلك في مكان بعيد) أي مالم تكن الاعشاب متصلة فيضمن (قوله وكذلك يضمن من سقط جداره) أي فيضمن المال والدية في ماله وقبل ان العاقلة تحمل الثلث فافوقه (قوله لضمن من غير تفصيل) أي فيضمن (١١١) وان لم ينذرو ينبغي حيث أمكن التدارك كذا

للهاروني وأقول الظاهر أنه متى كان متمم ذلك من أول الامر فيضمن ولو لم يكن التدارك وكذا اذا طرأ له الميلان وكان ظاهراً فلا يشترط الانذار وأفاد بعض الشيوخ أن المحترز ما اذا سقط فجأة من غير تقدم ميلان فلا ضمان فهذا محترز مال عند ابن مرزوق وهو الذي ذكره المصنف في التوضيح راداً به كلام ابن الحاجب (قوله أن ينذر صاحبه) أي ان كان مكلفاً والافواه من أب أو وصي ووكيل الغائب كالولي وناظر الوقف كالوكيل (قوله ويشهد عليه بذلك) أي بالانذار وقوله عند من له النظر متعلق بقوله أن ينذر صاحبه أي ينذر صاحبه عند من له النظر الحاكم أو من يقوم مقامه ويشهد عليه بذلك وقوله فان لم يشهد عليه أي فان لم ينذره أو لم يشهد عليه لم يضمن ولو كان مخوفاً مالم يقر بذلك (قوله أن يمكن تداركه) أي بهدم أو ترميم فتراخي حتى سقط (قوله وأما لو قصد

فأدى ذلك الى الهلاك فانه يضمن وكذلك اذا قصر عما أمر به فعليه بأن تجاوز الحد المأمور به والضمان فيما اذا جهل على عاقلة لانه خطأ وظاهر قول مالك في العتية ضعيف وفيما اذا قصر في ماله لانه عمد لا قصاص فيه وقوله (ش) أو بلا اذن معتبر ولو أذن عبداً بفصد أو حجامه أو ختان (ش) متعلق بعمد معطوف على ما مر أي أو داوى بلا اذن معتبر كأن داوى صيباً أو مجنوناً باذنهما فانه يضمن موجب فعليه وكذلك لو فصد عبداً أو حجمة أو ختنه معتمداً على الله فانه يضمن لان الله غير معتبر شرعاً (ش) وكذا جرح نار في يوم عاصف وكسقوط جدار مال وأنذر صاحبه وأمكن تداركه أو عضه فسل يده فقلع أسنانه أو نظره من كوة فقصده عينه والافلا (ش) يعني ان من أجهج ناراً أي أشعلها في يوم عاصف أي شديد الريح فأحرق شيئاً فانه يضمنه إلا أن يكون ذلك في مكان بعيد لا يظن أن توصل الى الشيء الذي حرق فانه لا ضمان عليه حينئذ ومثل النار الماء وبعبارة عاصف صفة لمقدراً أي ريح عاصف لان عاصف الريح تصويها وهو بهذا انما يصف به الريح لا اليوم والريح يذكرو بثبوت يقال ريح عاصف وعاصفة وكذلك يضمن من سقط جداره على شيء فأتلفه بشروط ثلاثة الاول أن يعيل بعد ان كان مستقيماً فلو بناء ما لا يضمن من غير تفصيل الثاني أن ينذر صاحبه أي بأن يقال له أصلح جدارك ويشهد عليه بذلك عند من له النظر لان أشهد عليه عند غيره فان لم يشهد عليه لم يضمن ولو كان مخوفاً مالم يقر بذلك وخرج بقوله صاحبه المرتين والمستعير والمستأجر فلا يفيد الاشهاد عليهم اذ ليس لهم الهدم الثالث أن يمكن تداركه أي بأن يكون هنالك زمان متسع يمكن الاصلاح فيه والافلا ضمان وكذلك يضمن من قلع أسنان شخص عضه فسل يده من فم العارض له فقلعها أو بعضها ولا يعذر المعضوض بسل يده إلا أن لا يمكن نزع يده الا كذلك فانه لا ضمان عليه وبعبارة فسل يده قاصداً قلع الاسنان وأما لو قصد تخليص يده ولا قصد له فلا ضمان وهو محل الحديث وينبغي أن الدية في ماله وكذلك يضمن من رمى عين شخص نظره من كوة أو باب بجراً أو غيره ففقد أهاو يقتص منه حيث قصدها أما لو لم يقصد فقه عينه وانما قصد زجره فانه لا قصاص عليه وانما على عاقلة دية العين انظر ح فقوله والافلا أي فلا قود فلا ينافي ان عليه الدية وفي كلام الشارح وتنتظر (ش) كسقوط ميزاب أو بعت ريح لنار (ش) يعني ان من اتخذ ميزاباً بالمطر

تخليص يده) أي أو لا قصد له قال اللقاني ويصدق فيما ادعاه (قوله وهو محل الحديث) أي وذلك لانه ورد في الحديث أن رجلاً عض يد رجل فنزع يده من فيه فوقع شئته فتخاصم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أيعض أحدكم أخاه كما يعض الفعل لاديه (قوله وينبغي أن الدية في ماله) أي فيما اذا قصد قلع الاسنان **تنبيه** قال الزرقاني قوله أو عضه صفة لموصوف محذوف مع المعطوف والتقدير وكقطع أسنان رجل عضه فسل يده (قوله وانما قصد زجره) فاذا ادعى المرمي أنه قصد عينه وادعى الراعي عدم قصدها ولا يئنه ولا قرينة تصدق الراعي فانه يعمل بدعواه لان القصد لا يعلم الا من جهة ولانه لا قصاص بالشك (قوله وفي كلام الشارح وتنتظر) وذلك لانهم ما قالوا ولا يقصد عينه بل قصد زجره بحصاة ونحوها فصادف عينه فلا ضمان أي لاشي عليه (قوله أو بعت ريح) أي فجئها لنار بعد أن أوقدها ولم يكن ريح ثم حدثت فجأة فحملت فأحرقت نفسها وأما لا فلا ضمان لانه غير متعمد

(قوله ومثله النطلة) أي السقيفة ومثل ذلك الروشن والسباط (قوله وحفر البئر) أي أن من حفر بئرا في داره فسقطت على العملة الحافرين فأتوا قفلا ضمان (قوله والسرب للياه) أي كالقناة تجري في أرضه فأت فيها بسقوطه فهدرو عيكن أن يعقل فيها انذار (قوله كرقها قافعا) أي شخصافاعا لطفها خوفا على نفسه أو داره (قوله وجاز دفع صائل) المراد بالجواز الاذن الصادق يكون دفعه واجبا والذي ينبغي أنه إذا خاف هلاكا أو شديدا أدى بجرح نفسه أولا حذ من أهله وجب الدفع والاجاز وانظر إذا خاف هلاكا مال له مال أو أخذته هل يجب الدفع أولا هكذا انظروا وأقول أن خاف بتلفه هلاكا نفسه أو أهله أو شدة أدى وجب والا فلا ثم بعد هذا كله رأيت النص في الفرق السابع والاربعين والمائتين والساكت عن الدفع عن نفسه حتى يقتل لا يعدد أثما ولا قاتلا لنفسه القرطبي وابن العربي في الوجوب قولان قالوا لا بأس بالوجوب وقوله بعد الا انذار أي التخويف لفهامهم من أنسان مكلف بوعظه ويزجره لعله ينكف فأما غيره كصبي ومجنون وفي حكمهما البهيمة (١١٣) فان انذارهم غير مفيد وهذا لم يعاجل بالقتال والا فلا انذار وقوله وان

فسقط على شيء فأتلفه من نفس أو مال فإنه لا ضمان عليه بل هو هدر ومثله النطلة وحفر البئر أو السرب للياه في داره أو أرضه حيث يجوز له اقتحاده قال المؤلف وينبغي أن يتقيد به هذه الامور بما في مسألة الجدار وكذلك لا ضمان على من أجج نار في وقت لا ريح فيه ثم ان الريح عصفت عليها فنقلتها الى متاع شخص فأتلفته وأشار بقوله (كرقها قافعا لطفها) الى أن من خاف من النار على زرع أو على نفسه أو على داره فقام ليطفئها فاحترق فيها فان دمه يكون هدرًا وظاهره سواء كان فاعله يضمن ما أتلفته كما اذا هيجها في يوم عاصف أم لا وهو ظاهر رحل البساطي (ص) وجاز دفع صائل بعد الا انذار لفهامهم وان عن مال أو قصد قتله ان علم انه لا يدفع الا به لا جرح ان قدر على الهرب بالامضرة (ش) يعني أن الصائل سواء كان مكلفا ولا اذا صال على نفس أو مال أو حریم فإنه يشرع دفعه عن ذلك بعد الا انذار ان كان يفهم بأن ينشده الله بأن يقول له ناشدتك الله الا ما خليت سبيلي ثلاث مرات وأمان كن لا يفهم كالبهيمة فإنه يعاجله بالدفع من غير انذار ويدفعه بالاخف فالاخف فان أدى الى قتله قتله ويقبل قوله في ذلك مع يمينه اذا كان لا يحضره الناس والظاهر ان الا نذار مستحب كما صرح في مناشدة المحارب ويجوز للمصول عليه قتل الصائل ابتداء اذا علم أنه لا يدفع عنه الا به ولا ضمان عليه فان كان المصول عليه يدفعه على الهروب من غير مضرة فحصل له لم يجوز له قتله بل ولا جرحه (ص) وما أتلفته البهائم ليلافعل على ربه او ان زاد على قيمتها بقيمتها على الرجاء والخوف لانها ان لم يكن معها راع وسرحت بعد المزارع (ش) يعني أن الحيوان الذي يمكن حراسته ولم يكن معروفا بالعداء سواء كان مأكول اللحم أم لا اذا أتلف شيئا من الزرع أو من الحوائط أو الكروم في ليل فان ضمانه على ربه لكن يضمن قيمة ما ذكر على البت ان بدا صلاحه وان لم يبدأ صلاحه فيضمنها على الرجاء والخوف وان زادت قيمة الشيء المتلف على قيمة البهائم وسواء كان محظورا عليه أم لا قاله أشهب بأن يقال ما قيمته الآن على جواز شرائه على تقدير تمامه سالما وعلى تقدير جائحته كالأوبعضا فلو تأخر الحكم حتى عاد الزرع لهيئته سقطت قيمته ويؤدب المفسد

عن مال بالغ عليه دفعه لما يتوهم أن مقاتلة المعصوم اعظمها الاتباح الا للدفع عن النفس أو الحرم فدفعه لحديث من قتل دون ماله فهو شهيد وقوله وقته أي وجاز قصد قتله أي أولا قال بعض شراحه وقد يقال ينبغي أن يكون القتل هتأ واجبا لان به يتوصل الى احياء نفس لاسيما اذا كان الصائل غير آدمي (قوله اذا كان لا يحضره الناس) وأما اذا كان يحضره الناس فلا بد من البينة (قوله فاذا كان المصول عليه يدفعه على الهروب الخ) هذا في غير المحاربين وأما المحاربون فقتالهم جهاد لكن المذهب ان قتال الكفار مقدم على قتال المحاربين وحينئذ فيجوز جرح المحارب عن قدر على الهروب منه بلا مشقة وأنه يجوز قصد قتله وان علم أنه يدفع بغير القتل وهو ظاهر لان القتل أحد حدوده على ما تقدم (قوله وما أتلفته

منه

منه

البهائم ليلافعل على ربه) هذا اذا لم يكن لها راع في الليل أو مالو كان لها راع في الليل فالضمان عليه وليس

مع قدرته على دفعها وقوله وان زاد على قيمتها أي به للرد على يحيى بن يحيى انما عليهم اقل من قيمتها وقيمة ما أفسدت (قوله فعلى ربه) أي ضمانه اذا نقص عن قيمتها أو ساواها بل وان زاد عوض ما أتلفته على قيمتها والعوض شامل لقيمة المقوم ومثل المثلي وظاهره سواء كانت مربوطة أم لا وليس كذلك بل محل الضمان اذا تركوها من غير ربط أما اذا ربطوها وحفظوها فلا ضمان عليهم والحاصل ان المشية اذا ربطت الربط الذي يمنعها عادة أو تفعل عليها القفل الذي يمنعها عادة فإنه لا ضمان على ربه كانت عادية أم لا وان لم تربط الربط المذكور ولا قفل عليها القفل المذكور فان كانت عادية فإنه يضمن ربه ما أتلفته ليلًا أو نهارًا وان كانت غير عادية فإنه يضمن ما أتلفته ليلًا دون ما أتلفته نهارًا وقوله فعلى ربه أي سواء كان واحداً أو متعدداً وهل على عدد الرؤس أو على عدد المواشي قاله الاقنهسي (وأقول) الظاهر الثاني (قوله وسواء كان محظورا عليه أم لا) أي سواء كان مصوناً بجائط أم لا (قوله بأن يقال ما قيمته الآن الخ) أي فهو يقوم تقويم واحدًا من منظوراه بلطاعتين

(قوله بخلاف العبد الجاني الخ) الحاصل انه اذا استؤمن العبد على ما أئلف فهو في ذمته ان انتفع والا كذلك عند ابن القاسم وفي رقبته عند ابن المباحشون واذا لم يستأمن ففي رقبته مطلقا فادبه بعض شيوخنا عليه الرحمة (قوله فلو كان معهارا وهو قادر على دفعها) لافرق في الراعي بين كونه مكافا او صبيعا كذا في شرح عب وفي شرح شب خلافة ونصه وقوله فعلى الراعي ان كان مكافا وفرض بان نام مضطجعا او مالوا نام مستندا فليس بفرض وان اختلف في التفريط وعدمه فالاصل عدم التفريط حتى يتبين خلافه وان كان غير مكاف فهدر انتهى ثم أقول الموافق لقول المصنف سابقا وضمن ما أفسدان لم يؤمن عليه كلام عب أولى من التعميم لان افسادها مع الراعي كافساده فتأمل (قوله ومقتضى ما غيره) أى كالأقفهسي أقول (١١٣) لا يخفى ان ضمان الراعي انما يكون مع التفريط

وحيث سرحت بعد المزارع أى بحيث يغلب على الظن أنها لا ترجع للمزارع فلا يعد الراعي مفسرطا فيظهر من ذلك اعتماد كلام غير ابن ناجي (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله ما رواه مطرف عن مالك من انه يمنع أربابه من اتخاذه واعلم ان قضية كلام الشارح حيث اقتصر على كلام ابن القاسم ولم يذكر المقابل أن يكون كلام ابن القاسم هو المعتمد (قوله فقيل يضمن مطلقا) أى سواء كان في ليل أو نهار وسكت الشارح عن المقابل (قوله فقتلته فإنه لا شيء على ربه) أى ان أئلفه ليل قاله مالك أى حيث لم يقصر في حفظها وكذا ما تقدمت به فمها أو رمت برجلها ان لم يكن من فعل من معها والا ضمن

وايسر لربها ان يسلم الماشية في قيمة ما أفسدت بخلاف العبد الجاني والفرق ان العبد مكلف فهو الجاني والماشية ليست مخاطبة فليست هي الجانية وأما ما أئلفته نهارا فلا ضمان على أربابه بشرطين الاول اذا لم يكن راع الثاني ان تسرح بعد المزارع بان يخرجها عن الزرع الى موضع يغلب على الظن أنها لا ترجع له فلو كان معهارا وهو قادر على دفعها فإنه يضمن سواء سرحت بعد المزارع أو قربها فلو سرحت قرب المزارع واطردت معهارا فان ضمان ما أئلفته على ربه اقل (والأفعلى الراعي) أى فان كان معهارا فالضمان عليه سواء سرحت بعد المزارع أو قربها على ظاهر ما لا ينابى ومقتضى ما غيره أن فعلها حيث سرحت بعد المزارع هدر سواء كان معهارا أم لا وذكر المؤلف حكم مفهوم الشرط الاول وسكت عن حكم مفهوم الشرط الثاني فلو قال والأفعلى الراعي أو على ربه الا فادحكم المفهومين وأوفى كلامه حينئذ للتنويع ورواوسرحت بعد المزارع واد الحلال أى لا ضمان بقيدى وبعد بضم الباء أى بعد بعدها من المزارع بعد ابعدا وقتها أى وأطلقت بعد تفويت المزارع أى مجاوزتها المزارع مجاوزة بينة وقولنا الذى يمكن حراسته احترازا عما لا يمكن حراسته كالجمام والنحل ونحوهما فلا يمنع أربابه من اتخاذه وعلى أرباب الزرع حفظه وهو قول ابن القاسم وابن كنانة في المجموعة وقاله ابن حبيب أيضا وقولنا ولم يكن معروفا بالعداء احترازا عما اذا كان شأنه العداء على الزرع فان ضمان ما أفسده على ربه بالليل والنهار اذا تقدم له انذار وان لم يتقدم اليه انذار فقيل يضمن مطلقا كما اذا تقدم اليه انذار ويؤمر صاحبه بما سأكه أو يبعه بأرض لا زرع فيه وقولنا من الزرع الخ احترازا عما اذا وطئت على رجل نائم فقتلته فإنه لا شيء على ربه قاله مالك رحمه الله

(باب العتق)

(قوله بين فيه العتق) أى أحكامه فقوله وأحكامه عطف تفسير (قوله العتق الكرم) أى ان العتق لغه الكرم (قوله والعتق الجمال والعتق الحرية) أى فلالعتق معان ثلاث (قوله وكذا العتاق بالفتح) أى بفتح العين أيضا أى بالمعاني الثلاث

(باب بين فيه العتق وأحكامه وما يتعلق به)

يقال عتق يعتق من باب ضرب ودخل ولا يقال عتق السيد عبد بل أعتقه ولا يقال عتق الغلام بالضم بل أعتق والعتق لغه الخلوص وقال الجوهرى العتق الكرم يقال ما بين العتق في وجهه فلان يعنى الكرم والعتق الجمال والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعتاقه تقول منه عتق العبد يعتق عتقا وعتاقا وفي الشرع خلوص الرقبة من الرق وبه سمي البيت العتيق لخلوصه من أيدي الجبابرة فلم يملكه جبار وقيل لان الله أعتقه من الجبابرة فلم يظهر عليه جبار قط وقيل لانه أعتق من العرق ومن الطوفان والعتق من حيث هو مندوب اليه وهو من أعظم

(١٥ - خرى ثامن) (قوله وبه) أى لفظ العتق ظاهر العبارة سمي البيت العتيق عتقا مع ان الاسم انما هو عتيق والجواب ان المعنى وبما اشتق منه أى وبما اشتق من لفظ العتق وهو عتيق ثم في العبارة شيء وهو ان قضية أن تلك التسمية منظورة فيها للمعنى الشرعى مع انها ربما نظر فيها المعنى لغوى لم يذكر في الشرع وهو انه قيل ان العتق لغه الخلوص ومنه عتاق الخيل والطيير أى خلوصها وسمي به البيت الجرام لخلوصه من أيدي الجبابرة ويأتى العتق أيضا بمعنى التجابة والشرف (قوله لخلوصه من أيدي الجبابرة) أى فالجاء مع مطلق الخلوص (قوله أعتقه من أيدي الجبابرة) أى خلوصه من أيدي الجبابرة ولا يخفى ان هذا القول عين ما قبله (قوله وقيل لانه أعتق من العرق) أى سمي البيت عتيقا لانه أعتق أى خلص من العرق (قوله ومن الطوفان) أى ومن العرق الذى يحصل بالطوفان فهو عين المعطوف عليه ولو قال لانه أعتق من غرق الطوفان لكان أحسن (قوله والعتق من حيث هو مندوب اليه) المناسب

والاعتناق لان الذنب انما يتعلق بالافعال الذي هو الاعتناق وقوله من حيث هو أى في حد ذاته أى وقد يعرض له الحرمة كعتق السائبة وقد يعرض له الوجوب كما اذا نذر عتق عبده سعيد (قوله على منع عتق غير) أراد بالعتق الاعتناق لانه المتعدى (قوله لانه السائبة المحرمة بالقرآن) كان الرجل في الجاهلية يقول اذا قدمت من سفري فناقني سائبة ويصير الاتفاقيات بها حراما عندهم فقول الشارح لان السائبة المحرمة على حذف الكاف أى كالسائبة المحرمة بالقرآن وقوله بالقرآن أى بنص القرآن لان الله تعالى قال ما جعل الله الخ فلهذا الآية وان لم تصرح بالتحريم لكنها مستلزمة للتحريم حيث تقول ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب لان الكذب حرام (قوله رفع ملك) من اضافة المصدر للفعول أى رفع السيد الملك وهذا انما هو تفسير الاعتناق لا تفسير العتق الذي هو خلوص الرقبة الذي هو وصف العبد (قوله حيوان غير آدمي) لا يخفى ان رفعه عن حيوان غير آدمي يرجع للسائبة (قوله حتى رفعه عنه بموته) المناسب ان يقول احترز به عن رفع الملك عن آدمي بعدم موته بان قال له بعدم موته هو حر لكن جعل هذا ملكا باعتبار ما كان (قوله لم يكن ملكا حقيقة ظاهرا وباطنا) أقول لا يخفى (١١٤) ان قوله ملك حقيقى احترز به عن رفع الملك بحسب الظاهر كاستحقاق العبد

بجربة فاذا كان كذلك فقوله لم يكن الخ لا يظهر له معنى (قوله ليخرج فداء المسلم الخ) هذا يفيد ان الحربى له ملك حقيقى بالمسبي فاذا فدى منه فقد رفع الملك الحقيقى الحاصل بالمسبي المحرم وهو ضعيف والمعتد ان الحربى لا يملك المسلم بل له شبهة ملك (قوله وكذلك ممن صار له الخ) صورته الحربى سبي مسلما ثم ان الحربى دفعه لزيد مثلا على وجه الهبة أو الصدقة أو نحو ذلك كان زيدا مسلما أو كافرا ثم ان ذلك المسلم فدى من زيد فرفع الملك عن ذلك المسلم لا يقال له عتق (قوله يخرج به من ارتفع الملك عنه بعد الموت) فيه ان قوله رفع ملك معناه رفع السيد الملك ومعلوم ان ارتفاع الملك بالموت لا يقال له رفع السيد الملك فالمناسب ان يخرج قول السيد لعبده بعدم موته أنت حر

القرب ولذا شرع كنارة للقتل وأجعت الامة على منع عتق غير آدمي من الحيوان لانه السائبة المحرمة بالقرآن وحدها بن عرفة بقوله العتق رفع ملك حقيقى لاسباء محرم عن آدمي حتى خرج با آدمي حيوان غير آدمي وبقوله حتى رفعه عنه بموته وأخرج بقوله ملك رفع غيره كرفع الحكم بالنسخ ووصفه بقوله حقيقى ليخرج به استحقاق العبد بجربة لان ملك المستحق من يده بجربة لم يكن ملكا حقيقة ظاهرا وباطنا وقوله لاسباء عطف على مقدر أى بغير سبأ لاسباء ليخرج به فداء المسلم من حربى سبأ وكذلك ممن صار له من حربى وقوله عن آدمي متعلق بقوله رفع وقوله حتى يخرج به من ارتفع الملك عنه بالموت وأركانه ثلاثة الصيغة والرفيق المعتق بفتح التاء والمعتق بكسرهما المشار اليه بقوله (ص) انما يصح اعتناق مكلف (ش) يعنى ان العتق لا يصح أى صحة تامة بمعنى الزوم الامن مكلف ويدخل فيه السكران فيصح عتقه على المشهور لتشوف الشارع للحرية وتقدم انه يلزمه طلاقه وأما هبته فلا تصح وغير المكلف كالصبي والمجنون لا يصح عتقه ولا يقال هو صحيح متوقف على اجازة الولي كبيعته لانه ليس فيه معاوضة فهو من باب الهبة ولا يرد على تفسيرنا الصحة بالزوم الكافر فان عتقه لعبده الكافر أو المسلم لا يلزمه وله ان يرجع فيه مع انه مكلف لنسب دور هذه الصورة والدليل على أنه أراد بالصحة الزوم قوله واغريه رده فان المدين عتقه غير لازم (ص) يلا حرج واحاطة دين واغريه رده أو بعضه الا ان يعلم أو يطول أو يفيد مالا ولو قبل نفوذ البيع (ش) يعنى ان المكلف اذا حرج عليه فى شئ فانه لا يصح عتقه فيه أى لا يلزم فالزوجة والمريض كل منهما ما يصح عتقه فى ثلث ماله ولا يصح عتقه فيما زاد على الثلث لانه محجور عليه فيه ومفهوم يلا حرج أعظم من مفهوم مكلف لانه يشمل الصغير والمجنون والزوجة والمريض فى زائد الثلث فلا يغنى أحدهما عن الآخر وكذلك لا يصح عتق من أحاط الدين بماله ولو لم يحجر عليه أى لا يلزم ولا يغنى قوله

واحاطة

فانه رفع الملك المستحب (تنبية) فى عتق من أشرف على الموت قولان والصحيح الصحة وتردد ابن سهل

في انه هل ثوابه كثواب الصحيح واذا صح لا يعود رقيةقا وثبت له أحكام الاحرار في موارثاته ومعاملاته وشهادته وغير ذلك انتهى أقول الظاهر ان ثوابه ليس كثواب الصحيح (قوله أى صحة تامة بمعنى الزوم) اعلم انه اذا فقدت القيود فشى لا يصح كعتق المجنون والصبي والسفيه وشى يصح غير لازم كعتق الزوجة والمريض فى زائد الثلث فانه صحيح غير لازم فظهر ان فى المفهوم تفصيلا (قوله ويدخل فيه السكران) أى بحرام لا بحلال (قوله فيصح عتقه على المشهور) أى اعتناقه (قوله فان عتقه لعبده الكافر أو المسلم لا يلزمه) المناسب اعتناقه ثم ان عجم لم يراض ذلك وفصل تفصيلا تبعه عب وهو أن عتق الكافر لمسلم لازم بان عنه أم لا وعتق الكافر لكافر لازم ان أسلم أحدهما أو بان العبد من سيده فان لم يحصل اسلام من أحدهما ولا ابانة فهو صحيح غير لازم (قول المصنف أو بعضه) بالجر عطف على الهاء من قوله رده أو بالرفع عطف على رده حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فان رفع ارتفاعه أو بالنصب عطف على الجمل (قوله فانه لا يصح عتقه) أى لا يصح اعتناقه (قوله يصح عتقه) أى لا يلزم عتقه وقوله ولا يصح عتقه أى ولا يلزم عتقه (قوله لانه يشمل الخ) أى بخلاف مفهوم مكلف فانه لا يشمل الزوجة والمريض فى زائد الثلث (قوله فلا يغنى أحدهما عن الآخر) فيه

انه اذا كان بلا جبر اعم يعلم منه ان قوله بلا جبر يعني عن قوله مكلف وذلك لان قوله بلا جبر يخرج الصبي والمجنون والجارحين بقوله مكلف وأخرج به الزوجة والمرضى في زائد الثالث ولم يخرج بقوله مكلف فتمين منه صحة استغناء بلا جبر عن قوله مكلف (قوله لانه قد يكون محجورا عليه وليس عليه دين) أي كالزوجة في زائد الثالث وقوله وقد يكون عليه دين محيط أي يكون المسدين أحاط الدين بماله ولم يحجر عليه الغرماء أي فلو اقتصر على قوله بلا جبر لم يعلم أن من أحاط الدين بماله ولم يحجر عليه انه لا يلزم عتقه مع أنه المقصود بالأفادة ولو اقتصر على قوله احاطة دين لم يعلم منه أن الزوجة والمرضى في زائد الثالث لا يلزم عتقهما مع أنه المقصود بالأفادة فلذلك جمع بينهما (قوله أو يرد بعضه ان استغرق بعضه) كيف هذا والفرض ان الدين أحاط بماله وأجيب بتصوره في مدين ليس له العبد وتعلق الدين ببعضه ولم يحجر عليه فاعتق جميعه فاعتق به رد بعضه لاجل بيعه في دينه والبعض الآخر انما ارد العتق فيه لعدم من يشتري بمعضا فقد وجد رد بعضه مع احاطة الدين بالمعنى الذي اراده به (قوله ويباع من الرقيق الخ) لا يخفى أنه في تلك الحالة رد البعض ولم يحط الدين بماله فهو مشكل مع فرض ان

(١١٥)

هل يستحب جعل باقيه في عتق أو يصنع به ماشاء قولان فالناسب تصوير المسئلة بمأصورتها قبل المشار به بقوله والابيع جميعه وبعض دفع الاشكال من أصله قائلا بعد قول المصنف واحاطة دين أي بكاه أو ببعضه بدليل ما بعد وفيه ذم للصورتين (قوله مالم يعلم بعتقه أو يطول الخ) المعتمد نسخة الا أن يعلم ويطول أي بعد العلم فالخامس انه ان لم يعلم رد العتق ولو طال الامر وان علم بالعتق فان طال بعد العلم فلا رد وان لم يطل بعد العلم فله الرد (قوله قبل نفوذ البيع) وأما بعد نفوذ البيع فلا رد وهذا اذا كان البائع السلطان كما صور به أي أو المفلس أو الغرماء بادن السلطان وأما هو أو هم بغير اذنه فبرد البيع بعد نفوذه أيضا حيث أفاد ما لا كافي ح (قوله قال أشهب ابطال) لا يخفى أن عبارتهم في ذلك

واحاطة دين عن قوله بلا جبر ولا العكس لانه قد يكون محجورا عليه وليس عليه دين محيط وقد يكون عليه دين محيط ولا جبر عليه فان أعتق من أحاط الدين بماله فان عتقه لا ينفذ واغريه أن يرد كله ان استغرق الدين جميع ماله أو يرد بعضه ان استغرق بعض ماله فان كان عليه عشرة دراهم مثلاً وعنده عبيد يساوي عشرين درهما مثلاً فأعتقه فله صاحب الدين أن يرد بعضه وهو ما قابل الدين ويباع من الرقيق بقدر العشرة ان وجد من يشتري ذلك والابيع جميعه وحمل رد الغريم لعتق من أحاط الدين بماله مالم يعلم بعتقه أو يطول زمان العتق وان لم يعلم ويصح العتق والطول بأن يشتر بالحرية وتثبت له أحكامها بالموارثة وقبول الشهادة وقيل أكثر من أربع سنين بخلاف هبة المدين وصداقته فيردان ولو طال أمره مالا ان الشارع متشوق للحرية ومالم يقد المدين مالا قدر الدين الذي عليه فان عتقه يعضى ولا يرد ولو كانت افادة المال قبل نفوذ البيع فان العتق يعضى كما اذا كان البيع على الخيار بأن رد السلطان عتق المدين وباع عليه وقد علمت أن بيعه على الخيار ثلاثة أيام فقبل مضي أيام الخيار أفاد السيد مالا فان عتقه يعضى ولا يرد وهذا بناء على أن رد الخا كم رد ايقاف وكذا رد الغرماء وأما رد الوصي فرد ابطال والمشهور أن رد السيد ابطال ورد الزوج تبرع زوجته بزائد الثالث قال أشهب ابطال وقال ابن القاسم لا ابطال ولا ايقاف لقوله في النكاح الثاني لو رد عتقها ثم طلقها لا يقضى عليها بالعتق ولا ينبغي لها ملكه ورد السلطان ان كان للغرماء ايقاف وان كان للسفيه فابطال لتنتزله منزلة الوصي (ص) رقيقا (ش) هذا هو الركن الثاني من أركان العتق وهو المعتق بفتح التاء وهو منصوب على انه معمول اعتاق ولو كان فيه شائبة حرية كم كاتب ومدير ومعتق لاجل وأم ولد وانما صرح بقوله رقيقا لبيان الواقع لان العتق لا يقع على غيره ولا جعل قوله (لم يتعلق به) أي بذلك الرقيق الواقع عليه العتق (حق لازم) لمرتهن أو محجنى عليه أو ولد مدين فعتق غيره من الحيوانات لا يصح بل ولا يجوز باجماع لانه من السائبة المحرمة بالقرآن وقوله

الموضع تفيد انه ما قولان مستويان (قوله لا يقضى عليها الخ) أي فلو كان ايقافا لقتضى عليها بالعتق وقوله ولا ينبغي لها ملكه أي فليس ابطالا ولا تملكته (قوله ولا يقضى عليها بالعتق) أي ويجب العتق فقوله ولا ينبغي الخ أي يحرم ملكها ويحتمل أن قوله لا يقضى عليها بالعتق أي ولا يجب العتق وقوله ولا ينبغي الخ أي يكره والظاهر الاول (قوله وان كان للسفيه فابطال الخ) يرد عليه ان عتق السفيه باطل فلامعنى حينئذ لكون الرد ابطال انتزله منزلة الوصي (قوله لم يتعلق به حق لازم) صادق بصورتين بأن لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق بذمته حق للسيد اسقاطه فانه غير مضر لعدم لزومه لعينه (قوله لمرتهن) أي اذا كان المعتق معسرا لان كان ملما (قوله أو محجنى عليه) أي بأن جنى العبد على غيره عمدا وكذا خطأ حيث حلف سيده انه لم يعتقه ورضي بتحمل الجناية فيرد عتقه (قوله أو ولد مدين) معطوف على لمرتهن أي مدين أحاط دينه بماله سيد العبد ومثل ذلك اذا كان العبد مكاتباً ومعه في الكتابة من له حق تعلق بعينه كما أشاره المصنف بقوله والسيد عتق قوى منهم ان رضى الجميع وقوا وأورد على قوله لم يتعلق الخ المدير والمكاتب والمقاطع فانه تعلق بعينهم حتى لازم على أن عتقهم يصح وجوابه أن المعنى حق لازم لا دعى غير سيد

(قوله كسالة التعليق الخ) صورتهما قال البائع ان بهتك فانت حر وقال المشتري ان اشترى به فهو حر ثم باعه البائع فانه يعتق على البائع مع انه تعلق به حق المشتري الا انه صاحب (قوله) أي بلفظ اعتاق فذكر الاعتاق أولا مراد به الحقيقة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو اللفظ (قوله) وكأنه قال صيغة العتق (١١٦) الصريحة اعتاق) وما عطف عليه أي ما كان من هذه المادة وقوله وجاء

بالمصدر أي بجنس المصدر فدخل فيسبغ اعتاق وفك وتحرير وقوله ليصير سائر تصاريفه من الصريح أي وجاء بالمصدر مراد منه المادة فظهر قوله ليصير سائر تصاريفه الخ (قوله في هذا اليوم) ولو قديمه فقط أو قال من العمل أو من هذا العمل فقرأ ابدأ الآن يحلف حين تقسيمه فقط أو من هذا العمل أنه أراد من عمل خاص أو من هذا العمل الخاص لا اعتقا فلا يعتق عليه ثم لا يستعمله في هذا اليوم (قوله) اذهو صادق بكونه بين أم لا) أي لان قرينة المكس كافية في عدم لزوم العتق (قوله) هذا معطوف على قوله وبنتك الرقبة) لا يظهر بل المناسب أن يقول معطوفا على قوله به الذي هو الأول وفصله عما قبله بأعادة العامل لرجوع الاستثناء لهذين (قوله) الجواب الخ) والمراد الجواب الخلف وحينئذ فهو مستغنى عنه عما تقدم انتهى منه بالاول لانه اذا كانت قرينة الخلف يعمل بها في الصريح فأولى في الكناية (قوله) وأشار المصنف الى الكناية الظاهرة) ظاهره أن قوله وبلا ملك أو سبيل لي عليك من الصريح وكذا حمل عب مخالفين لشبه فانه قال في قوله وبلا ملك الخ مانصه أعاد الباء ليعاير بين هذه وما قبلها لئلا يتوهم أن هذا من الصريح بسل هو كناية ظاهرة والظاهر أن ما قاله شب

حق لازم أي قبل عتقه لا معه فلا يمنع العتق كسالة التعليق الثانية فان المشتري تعلق حقه بعين العبد لكن تعلقا ماصحيا (ص) به وبفك الرقبة والتحرير (ش) متعلق باعتاق وكأنه قال صيغته العتق الصريحة اعتاق وجاء بالمصدر ليصير سائر تصاريفه من الصريح فاذا قال له أعتقت رقبتك أو فككتها أو حررتك أو أنت حر فانه يعتق والحاصل أن الصيغة إما صريحة أو كناية والكناية إما ظاهرة أو خفية فالصريحة هي التي لا تنصرف عن العتق والكناية الظاهرة هي ما لا تنصرف عنه الابنية كوهبت لك نفسك والخفية هي التي لا تنصرف اليه الابنية كاذهب (ص) وان في هذا اليوم بلا قرينة مدح أو خلف (ش) يعني أن المالك اذا قال لعبد له لفظا من ألفاظ العتق وقيد بهذا اليوم أو الشهر مثلا فانه يعتق أبدا ولو ادعى بعد قوله أنت حر عدم ارادة الحرية فانه يصدق حيث كان هناك قرينة تصرف اللفظ عن ارادة العتق كما ذكر عمل عملا فأعجب سيده فقال له أنت حر ولم يرد بذلك العتق وانما أراد أنت في عملك كالحر أو عمل شيأ لم يعجب سيده فقال له أنت حر أو ما أنت الا حر أو يا حر جوابا لمخالفتيه ولم يرد بذلك الحرية وانما أراد أنت في مخالفتك لي وعصيانك لي مثل الحر خلف في كلام المؤلف بضم الخاء المعجمة وسكون اللام يعني المخالفة والعصيان كما عند ابن غازي لا حلف بفتح الخاء المهملة وكسر اللام كما عند تت لان الخلف ليس بقرينة توجب عدم لزوم العتق بل القرينة الاكراه فلا يتم ما ذكره على ان ما ذكره يشمله قول المؤلف عقب هذا (أو دفع مكس) اذهو صادق بكونه بين كما اذا حلفه المكس حين ادعى الحرية على ما دعه أولا كما اذا قال له حين طلب منه المكس هو حر وان حمل على انه في غير عين شمل مسألة المين بالاولى لوقوع الاكراه فيها (ص) وبلا ملك أو لا سبيل لي عليك الجواب (ش) هذا معطوف على قوله وبفك الرقبة والمعنى أن السيد اذا قال لعبد له لا ملأ لي عليك أو لا سبيل لي عليك فانه يعتق عليه الا أن يكون ذلك الجواب كلاما قبله فانه يصدق انه لم يرد به العتق كما اذا ذكر العبد سيده كلاما لا يليق فقال له لا ملك أو لا سبيل لي عليك فقوله الجواب أي جوابا للعبد بدليل قوله عليك المقضي للخطاب وأشار المؤلف الى الكناية الظاهرة بقوله (ص) وبكوهبت لك نفسك (ش) والمعنى أن السيد اذا قال لعبد وهبتك نفسك أو أعطيتك نفسك فانه يكون حرا قبل العبد أم لا ولا يحتاج في هذا الزينة وأشار الى الكناية الخفية بقوله (ص) وبكاسقي أو اذهب أو اعزب بالنية (ش) والمعنى أن السيد اذا قال لعبد اسقي الماء أو اذهب أو اعزب وقوى به العتق فانه يعتق والا فلا فقوله بالنية راجع لما بعد الكاف الثانية بقرينة اعادة العاميل وما في تت من أنه راجع لما بعد الكاف الاولى غير ظاهر والعزوب البعد ومثل وهبت لك نفسك وهبت لك خراجك أو خدمتك أو عمالك في حياتك أو تصدقت عليك أيضا بخراجك أو خدمتك حياتك كما في الشامل ولا يعذر بجهل هنا (ص) وعنتي على البائع ان علق هو والمشتري على المبيع والشراء (ش) يعني أن من قال لعبد ان بعتك فانت حر وقال شخص آخر ان اشترى بك فانت حر ثم باعه سيده لذلك الشخص الذي علق عتقه على شرائه فانه يعتق على البائع على

هو الصواب (قوله أو اعزب) بضم الزاي أي ابعد (قوله وما في تت في الخ) أقول قال ابن عرفة فحصل الصيغة أن المشهور ما لا ينصرف عن العتق بالنية ولا غيرا صريح وما يدل على العتق بذاته وينصرف عنه بالنية ونحوها كناية ظاهرة وما لا يدل عليه الا بالنية كناية خفية فالاولى كاعتقك وأنت حر ولا قرينة لفظية فارته والثاني كقوله أنت حر اليوم من هذا العمل وكلا سبيل لي عليك ولا ملأ لي عليك والثالث واضح (قوله ولا يعذر بجهل هنا) ولا يحتاج في هذا الى نية وسواء قبل العبد أم لا (قوله فانه يعتق على البائع)

مقابله انه يعتق على المشتري (قوله ولو تقدم القبول الخ) أى بأن يقول المشتري اشترى منه منك بمائة فبقول البائع بعته (قوله وقول الشارح قبلت الخ) نص الشارح وأما الصورة التي وقع التعليق فيها من البائع فقط كقوله لعبدك ان بعته فأنت حر فالمشهور أيضاً أنه يعتق عليه ابن يونس وقال ابن سحنون عن أبيه عن ابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة انه كان يقول لأشئ عليه إذا باعه وقاله عبد الملك قال لأنه انما يحنث بعد ثبوت البيع فكأنه حنث فيه وهو في (١١٧) ملك غيره قال وهو قول أهل العراق سحنون

وقول مالك أولى لان ما يفعله البائع من البيع سابق على ما يفعله المشتري من الشراء فهو أولى أن يعتق عليه يريد لان العتق معلق على البيع وهو فعل البائع وفعله قوله قبلت اه (قوله وعتق على البائع) أى فان علق البائع فقط عتق عليه ولو فاسدا (قوله لان الصدقة لا يجبر على اخراجها) قال المساكين فانه لا يجبر على اخراجها (تنبية) قوله لا يجبر على اخراجها أى حيث كانت في عين كما قال البدر (قوله انه يستحب له الوفاء بذلك) أى بالثمن وهذا عين ما قبله وقوله ان الوفاء بذلك واجب أى بالثمن لان النفس المتصدق به لانه خرج من اليد (قوله وبالشراء الفاسد) أى لان الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها كما تطلق على صحيحها (قوله ويلزم المشتري القيمة) أى يوم القبض ظاهره ولو كان فاسده لكون ثمنه خيرا أو خيرا أو وقع البيع على عينه وهو ظاهر المدونة أيضا فليس كشرائه نفسه فاسدا (قوله وكذلك يعتق العبد الخ) ثم ان كان ما اشترى به مما علك فانه يكون للسيد كالعبد لا يبق والبيع الشاردا وغيره فلا شيء على العبد

المشهور وظاهره ولو تقدم القبول من المشتري على الايجاب من البائع وهو كذلك لان التقدم صورة ولزوم الحكم فيه انما هو لكونه بعد قول البائع في الرتبة ويرد البائع الثمن ان قبضه على المشتري ولو كان البائع معسرا بالثمن يتبع به ولا يرد العتق وقول الشارح قبلت صدق به بعته وقوله وعتق على البائع أى في بيع البت الصحيح ومقتضى قوله الآتي وبالشراء الفاسد الخ أنه يعتق على البائع أيضا في البيع الفاسد وأما في بيع الخيار فانه يعتق بعده مضيه فان رد من له الخيار لم يعتق عليه لان الايجاب الماصل كالايجاب قوله وعتق على البائع بخلاف الصدقة قال في النكحت قال بعض شيوخنا ولو قال ان بعته هذا الشيء فهو صدقة فباعه فانه لا ينقض البيع بخلاف الميز في العتق لان الصدقة لا يجبر على اخراجها كانت على رجل بعينه أو على المساكين وأما العتق فهو محكوم عليه به ويستحب له الصدقة بالثمن الذي قبض ونحوه لابن يونس وفي كلام البرزلي أنه يستحب له الوفاء بذلك وأما ابن رشد وأبو الحسن فذكرا أن الوفاء بذلك واجب لانه التزام (ص) وبالشراء الفاسد في ان اشترى منك كأن اشترى نفسه فاسدا (ش) يعني ان من قال ان اشترى العبد الفلاني فهو حر فاشترى فاسدا فانه يعتق عليه وكذلك الحكم اذا اشترى بعضه فاسدا فاسدا او كذلك الحكم في البيع فيما اذا قال السيد لعبدك ان بعته فأنت حر فباعه ببيع فاسدا وبيع بعضه فاسدا ككله ولو جمعا على فسادهما استشكل العتق بأن البيع الفاسد لا ينقل الملك فلم يخص المعلق عليه العتق حتى يعتق الا أن يقال لان الشارح متشوق للحرية وفي الجواب بأن هذا مبني على الشاذ بانقال الملك في الفساد نظر لانه لا يطرد فيما اذا كان الفساد جمعا عليه فانه لم يقل أحد بانقال الملك فيه ويلزم المشتري القيمة لانه يبيع فاسدا فباعتقه فلو كان المشتري معسرا يباع من العبد بالاقبل من الثمن أو القيمة ويتبع بباقي القيمة وكذلك يعتق العبد بشرائه نفسه من سيد فاسدا او لا ينقض البيع لتشوق الشارع للحرية (ص) والشقص والمدير وأم الولد وولد عبده من أمته وان بعد عينه والآن فيمن يملكه أولى أورقيق أو عبيد أو مملوك لا عبيد عبيده كما يملكه أبدا (ش) يعني أن المكاف اذا قال كل مملوك حر أو قال كل مملوك لي حر أو قال رقيق حر أو قال عبيد حر أو قال مملوكي أحرار فانه يلزمه عتق عبيده الذين يملكهم حين العتق الذكور والانات وكذلك يعتق عليه أمهات أولاده ومكاتبه ومديره وكل شقص له في مملوك ويقوم عليه باقيه ان كان مملوكا يعتق عليه ويدخل الاناث في الممالك وكذلك يلزمه عتق أولاده عبيده من إماءهم سواء ولدوا قبل عينه أو بعده لان الاولاد ملك لسيد آباءهم وسواء كانت الميز على حنث أو على برفقوله والشقص الخ عطف على فاعل عتق وقوله وان بعد عينه أى ان ما حدث بعد الميز وقبل الحنث حكمه حكم من كان موجودا حال الميز لكن هذا في صيغة الحنث فقط وأما في صيغة البر فلا يعتق ما ولد أو حدث من الحمل بعد عينه لانه في صيغة الحنث على حنث حتى يتم وأما في صيغة البر فهو على بر وقال الشيخ كريم الدين ينبغي أن يكون

وكانه انزعه منه ثم أعتقه وان كان مما لا يملك كالخمر والخنزير والميتة والدم فان كان معينا فلا شيء عليه ويراق الخمر على السيد وان كان موصوفا في الذمة فعليه قيمة رقيقته (قوله من أمته) وأولى أمة السيد احترام من الحرمة وأمة الغير فلا عتق (قوله وان بعد عينه) خاص بالتعليق ولا تأتي كونه في الانشاء لان لفظه يقارن معناه (قوله فمن يملكه الخ) أى كأن يقول كل من يملكه فهو حر وقول المصنف أولى فسر ذلك شارحنا بما أشار اليه بقوله كل مملوك لي (قوله أولى الخ) لا يخفى ان محل ما ذكره لم يعرف بتخصيص العبد بالذكور الاسود والمملوك بالذكور الابيض والاتباع وان كان لفظ العبد يشمل الانثى شرعا فهو مملوك بظلام العبيد ويشمل الابيض

لكن العرف أصل من أصول الشرع يخص العام ويقيده المطلق (قوله وأما عبيد عبيده الخ) وكذلك لا يدخل المكاتب قبيل محزه فان عجز دخل لانه لم يتجدد ملكه (قوله كما انه لا يلزم من قال الخ) ومثل أبدأ ما إذا أتى بقوله في المستقبل أو نحوه فان ترك لفظ أبدأ ونحوه فانه يلزمه فيمن يملكه حال المبيع ولا يلزمه فيمن يملكه بعده سواء علقه أم لا (قوله الايت معين) أي بت عتق شخص معين لا يخفى ان ذلك استثناء منقطع لانه لم يدخل في النذر ويصح اتصاله بأن يجعل قوله ولم يقض الخ ابتداء كلام ليس على معنى ولم يقض في النذر الا الخ حتى يلزم الانقطاع كما أفاده بعض (١١٨) شيوخنا رحمه الله تعالى والحاصل ان لفظ بت مضاف لمعين كما أفاده

بعض شيوخنا وأيضاً هو مفهوم من المعنى (قوله عدة) أي كالعدة من حيث عدم القضاء به والافهوا واجب هنا ولا يجب الوفاء بالوعد وقوله الا أن يبت عتق عبده المعين أي كأن يقول سعيد حر أو عبيدي هذا حر وقوله أو شهدت أي أو ينكر وتقوم عليه بينة وقوله أو يقول الخ أشار إلى أن ذلك إلى أن المراد بالبت ما يشمل التعليق كان دخول ناصح الدار فهو حر (تنبيه) أفهم قوله بت معين انه اذا كان بت غير معين كما اذا قال ان دخلت الدار فعبيد من عبيدي حر فلا يقضى عليه بذلك (قوله فانه اذا ملك شيئاً الخ) لا يخفى ان هذا يفيد ان عدم لزوم انما هو فيمن يتجدد لا فيمن كان مملوكاً بالفعل معلقاً أولاً والحاصل أن من قال كل مملوك أملكه حر ولم يقل أبدأ ولا في المستقبل معلقاً على شيء كدخول الدار مثلاً أو غير معلق فانه يلزمه عتق من يملكه حال حاقه فقط لا فيمن يتجدد ملكه وهو بخلاف كل امرأة أتزوجها طالق فانه لا يلزمه فيمن تحته ولا فيمن يتزوجها بعد ذلك سواء علقه أم لا والفرق ان الشارع

حكم من ملكه بعد عينه حكم من حدث من الاولاد بعد عينه فيفرق فيه بين صيغة الحنث وصيغة البر وأما عبيد عبيده فانهم لا يعتقون ولا أمهات اولادهم لان العبد يملك ولا يكون ملكاً للسيد الا بالانتزاع كما انه لا يلزم من قال كل مملوك أملكه أبدأ فهو حر عتق لا فيمن عنده ولا فيمن يملكه في المستقبل لانها عين حرج ومشقة كما اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه طلاق (ص) ووجب بالنذر ولم يقض الا بت معين (ش) يعني ان العتق يجب بالنذر سواء كان معلقاً كقوله ان فعلت كذا فاعلى عتق رقبة فانه اذا حنث لا يقضى عليه بذلك أو غير معلق كقوله لله على عتق رقبة فانه لا يقضى عليه بذلك لان هذه عدة جعلها الله من عمل البر يؤمر به من غير قضاء الا أن يبت عتق عبده فلان أو شهدت عليه بينة بذلك أو يقول ان دخلت الدار فعبيدي فلان حر فدخلها فانه يقضى عليه في الصورتين (ص) وهو في خصوصه وعمومه ومنع من وطء وبيع في صيغة الحنث وعتق عضو وتملك العبد وجوابه كالطلاق (ش) يعني ان العتق يستوى مع الطلاق في الخصوص والعموم أي فيلزم في الاول دون الثاني فاذا قال ان ملكت عبداً أو أمة من البرابرة أو من البلد الفلاني فهو حر فانه يلزمه ادا ملكه واذا قال كل رقيق أملكه فهو حر فانه اذا ملك شيئاً من الرقيق لا يلزمه عتقه للخروج والمشقة لانه عم وكذا يستوى مع الطلاق فيما اذا قال ان لم أفعل كذا أو لا فعلته فأنت حرة أو أنت طالق فانه يمنع من وطء الزوجة ومن وطء الامة وبيعها فان مات السيد ولم يفعل المحلوف عليه عتق الرقيق من الثلث وأما صيغة البر كقوله ان دخلت الدار مثلاً فأنت حرة أو أنت طالق فانه لا يمنع من وطء ولا من بيع الامة والحاصل أنه يمنع من الوطء والبيع في صيغة الحنث غير المقيدة بأجل وأما صيغة البر فلا يمنع من واحد منهما وأما صيغة الحنث المقيدة بأجل كقوله ان لم أفعل كذا في شهر كذا مثلاً فأنت حرة فممنع من البيع لانه يقطع العتق ويضاده ولا يمنع من الوطء لانه لا يقطع العتق ولا يضاده فقوله في صيغة الحنث أي المطلقة التي لم تنقلب براحتي يساوي قوله في باب الطلاق وان نفي ولم يؤجل منع منها وكذلك يستوى مع الطلاق فيما اذا أعتق عضواً من العبد أو من الامة فيلزمه العتق كطلاق عضو من الزوجة فاذا قال يدك حرة فانه يعتق عليه جميعه بالحكم لكن ظاهر التشبيه بالطلاق انه لا يحتاج عتق الباقي الى حكم كما في الطلاق والمذهب لا يذهب لانه في العتق فالتشبيه بالطلاق في الجملة وقوله وعتق عضو حرة بنية أو تنزيلاً فيشمل الشعور والجمال والكلام وكذلك يستوى مع الطلاق فيما اذا ملك العتق للعبد في جواب العبد للسيد كتمليك الطلاق للزوجة فاذا قال العبد أعتقت نفسي فانه يعتق بخلاف ما اذا قال اخترت نفسي فلا يعتق الا اذا قال نوبت به العتق عند ابن القاسم وأما الزوجة اذا

متشوف للحرية وأما اذا قيد بأبدأ أو في المستقبل فيستوى البابان في عدم لزوم لا فيمن تحته ولا في غيره (قوله فان مات السيد ولم يفعل عتق الرقيق من ثلثه) حاصل ما في ذلك المقام انه اذا مات في صيغة الحنث غير المقيدة بأجل خرج من ثلثه وان مات في صيغة البر لم يخرج من ثلث ولا غيره ومثله صيغة حنث مقيدة بأجل فيما يظهر (قوله حتى يساوي قوله) أي فان قول المصنف وان نفي ولم يؤجل يفيد مفهومه انه اذا أجل لم يمنع منها أي من وطء الزوجة واذا كان لا يمنع من وطء الزوجة مع التأجيل فأولى لا يمنع من وطء الامة وان كان يمنع من بيعها (قوله وكذلك يستوى مع الطلاق الخ) أي وكذلك يستوى من أنه يؤدب المحزنى للعتق لعدم جواز ابتداء (قوله فيما اذا ملك العتق للعبد) أي أو الامة ملكها

(قوله والفراق لا يكون الا بطلاق) أي بخلاف الفراق في العبد فإنه يحتمل العتق ويحتمل بعهده عنه مع كونه على ملكه بل هو المتبادر من المفارقة (قوله فإنه يختار واحدة الخ) فإن امتنع من الاختيار فإنه يسجن فإن أصر أعتق الحاكم أدناهم كما يعتقه إذا أنكر الورثة أي أنكر وأنه اختار حيث نازعته العبيد أو اختلفوا أو كانوا صغاراً وبعضهم (١١٩) وإن مات قبل أن يختار عتق عشر من كل

ان كانوا عشرة وعلى هذه النسبة وقال أشهب الخيار لورثته كالبيع ورجع إليه ابن القاسم (قوله حيث لا نية له أو نسيها الخ) لا يخفى ان المعتمد انه اذا كان له نية ونسيها فأنه ما يطلقان ويعتقان وقوله وخيره المدينون كالعتق ضعيف وأما إذا ادعى انه نوى واحدة معينة فإنه يقبل قوله في العتق بغير عين وفي الطلاق بيمين (قوله يتبع بعض) أي فهو أوسع من الطلاق فلذا كان له أن يختار أي فالرقيق عتق يمكن أن يكون نصفه حراً ونصفه رقيقاً ولا يتأني في الزوجة أن يكون نصفها طالقاً (قوله ويجمع في أحدهم بالسهم) المراد بالسهم القرعة أي فيجمع في القرعة بين أحد الرقيق وأراد بالاحد ما وقعت فيه قسمة القرعة كعبد بين زيد وعمرو أراد أن يقسمها بالقرعة عند تساويهما قيمة ولا يتأني ذلك في الطلاق فلا يصح في رجل عنده زوجتان أن يطلق احدهما بالقرعة على ذلك الوجه (قوله ان جلت أي أو اذا أومئ جلت) قوله فإنه أن يطأها الخ) أي ثم يمنع لاحتمال جملها ولا يزال كذلك حتى تحمل (قوله وسواء كان الوطء سابقاً الخ) حاصله انه لو وطئها ولو قبل يمينه في الطهر الذي حلف فيه حنث ولو عزل واختار اللخمى انه لا حنث عليه حيث عزل لا يخفى

ملكها أمر نفسه فقالت اخترت نفسي فانها تطلق وقال أشهب يعتق العبد بقوله اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق كالطلاق والفرق عند ابن القاسم ان الزوج انما يملكها في ان تقيم أو تفارق والفراق لا يكون الا بطلاق فاذا قالت اخترت نفسي علمنا انما أرادت الطلاق فقوله وجوابه اما أن يقال انه ما شى على كلام أشهب أو على كلام ابن القاسم أي جوابه الصريح ولا يقال هذا لا قرينة عليه لأننا نقول الشيء عند الاطلاق ينصرف للفرد الكامل منه والجواب الكامل في باب الطلاق هو الجواب الصريح وبأي ههنا ما في الطلاق من قوله ورجع مالك الى بقائه ما به الخ وله التفويض لغيرها الخ وحذف قوله كالطلاق من المسائل السابقة لدلالة هذا الاخير عليه (ص) الا لاجل واحد كما قلناه الاختيار وان جلت فله وطؤها في كل طهر مرة (ش) أي فلا يستوى باب العتق وباب الطلاق في هذه المسائل منها اذا طلق زوجته الى أجل يشبه بلوغها عادة فإنه يجز عليه من الا أن لا يلزم على عدم التخيير نكاح المتعة بخلاف ما اذا أعتق الى أجل معلوم فإنه لا يعتق الا الى ذلك الاجل ويمنع السيد من البيع والوطء الى ذلك الاجل وله الخدمة اليه فقط ومنها اذا قال لامته احداً كما حرة فإنه يختار واحدة منهما للفرقة ويمسك الاخرى بخلاف ما لو قال لاحد زوجتي احداً كما طالق فأنه ما يطلقان عليه الا أن حيث لا نية له أو نسيها وخيره المدينون كالعتق وفرق ابن المواربان العتق يتبع بعض ويجمع في أحدهم بالسهم بخلاف الطلاق ومنها اذا قال لامته ان جلت فانت حرة فإن له أن يطأها في كل طهر مرة حتى تحمل فاذا جلت عتقت وأما الزوجة اذا قال لها ان جلت فانت طالق فانت طالق عليه بمجرد الوطء وسواء كان الوطء سابقاً على الشرط أو لاحقاً واذا جلت تخرج حرة وتأخذ الغلة من يوم جملها ولا شك ان قوله وان جلت الخ من جملة ما يختلف فيه العتق والطلاق فهو من جملة المستثنى وظاهر كلام المؤلف خلافه لانيانه بجواب ان ويمكن أن يقال ان قوله فله وطؤها ليس جواباً لان بل لشرط مقدراً واذا خالف العتق الطلاق في هذا فله وطؤها (ص) وان جعل عتقه لاثنتين لم يستقل أحدهما ان لم يكونا رسولين (ش) يعني ان من فوض عتق عبده أو أمته الى رجلين فإنه لا يعتق الا باجتماعهما على العتق فان أعتق أحدهما دون الآخر فإن العتق لا ينفذ وكذلك الطلاق اذا جعله لاثنتين لا يقع الا باجتماعهما عليه الا أن يجعلهما رسولين فلا يتوقف العتق على اجتماعهما كما يأتي بيانه فقوله وان جعل عتقه لاثنتين في مجلس أو مجلسين أي فوض أمره لاثنتين لا انه قيد عتق أحدهما بعتق الآخر كما فهم البساطي ويدخل في قوله لاثنتين ما اذا كان العبد أحدهما ثم انه يحتمل أن يردها رسولين من أمرهما بتبليغ العبدان سيده أعتقه وفي هذه الحالة لا يتوقف عتقه على التبليغ منهما ولا من أحدهما ويحتمل أن يردهما من أرسلهما العبد على ان يعتقهما اذا وصل اليه وفي هذه الحالة انما يستقل أحدهما بعتقه اذا شرط له الاستقلال لانهما وكلا على عتقه غير مترتين وقول زان لكل منهما في هذه الحالة ان يستقل بعتقه حيث لم يشترط توقف فعل أحدهما على فعل الآخر فيه نظر اذ يصدق بما اذا سكنت عن اشتراط استقلال أحدهما بالعتق مع أنه ليس لاحدهما

انه بقي ما اذا قال لها وهي حامل ان جلت فانت حرة لم تعتق الا بحمل مستأنف وذ كر ان الحاجب ان الطلاق كذلك لكن قال الشارح قول ابن القاسم خلافه (قوله وتأخذ الغلة من يوم جملها) راجع للعتق به (قوله ثم انه يحتمل الخ) هذا بعيد غاية البعد فلا يصح حل المصنف عليه (قوله اذا شرط له الاستقلال) مفهوم ذلك صورتان ليس فيهما استقلال وهما اذا شرط عدم الاستقلال لاحدهما أو سكتا

(قوله يلزم اتحاد المستثنى الخ) المراد بالمستثنى مفهوم الشرط الذي الكلام فيه الذي هو الرسولان والمستثنى منه منطوق الشرط (قوله لانهما في الاولى الخ) أقول وفي المسائلين لم يجعل لاحدهما الاستقلال (قوله ففي كلام المؤلف حذف أى لم يستقل أحدهما ويعتقانه في أى في وقت شأ) أقول الحاصل ان مسألة التفويض ان يقول لهما فوضت لهما عتق عبدى وفي مسألة الرسالة يقول لهما جعلت لهما رسولين في عتق عبدى فظهر حينئذ وجه الفرق بين المسائلين وذلك لان في الرسالة طلب الاتصال كما هو المفهوم منها فلذلك لا يعتقانه الا بعد وصولهما بخلاف صورة التفويض فبقية تحصيل المقصود في كل حال وخلاصة ذلك ان الصور ست وذلك اما تفويض أو رسالة وفي كل اما ان يجعل لاحدهما الاستقلال أو يصرح بعدم الاستقلال أو يستكت في أربع ليس له الاستقلال وهي ما اذا كان تفويض أو رسالة وشرط عدم الاستقلال أو سكت وفي صورتين الاستقلال وهما اذا شرط لكل الاستقلال تفويضاً أو رسالة والفرق بين الرسالة والتفويض ان التفويض يوقعه في أى وقت شأ وفي الرسالة لا يوقعه الا بعد الوصول (قوله ولان لاحدهما الخ) لا يخفى ان هذا عين ما بينه فالمناسب ان يقول كما بيناه من ان لاحدهما عتقه فيما اذا كانا رسولين الخ أقول ونص المدونة ومن أمر رجلين بعتق عبده فأعتقه أحدهما فان فوض ذلك اليهما لم يعتق العبد حتى يجتمعا وان جعلهما رسولين فلا أحدهما

(١٣٠)

الاستقلال وزاد وان أمر رجلين ان يطلقا زوجته الجواب واحد اه أقول اذا تأملت كلام المدونة تفهم انهما مسلمان مستقلتان فلا يناسب من المصنف تقييد احدهما بالآخر وذلك ان قضية كلامه ان كونهما رسولين من جزئيات التفويض والمفهوم من المدونة خلافه وتعلم صحة ما قاله الشيخ أحمد من انهما في حالة السكوت في مسألة الرسالة لكل واحد منهما الاستقلال فتدبر (قوله لوجه ما) أى خيفة ما يحدث بينهما من الشر (قوله فلماذا قال الخ) أى ان الله نهاهما بقوله ولا تقربا فالخطاب متعلق باثنين ثم قال فلماذا قال الشجرة الخ فترتب البدو على مخالفة الاثنين مع السكوت مما مخاطبين بالنهي فكذلك ان دخلتما

الاستقلال حينئذ فان قلت على الاحتمال الثاني يلزم اتحاد المستثنى والمستثنى منه على ما ذكرته من أنه ليس لواحد منهما الاستقلال بالعتق في المسائلين الا اذا جعل له المالك ذلك قلت بل هما مختلفان على ما ذكرته لانهما في الاولى يعتقانه بعد جعله لهما في أى وقت شأ وأما في مسألة الرسولين فلا يعتقانه حتى يبلغاه وعليه ففي كلام المؤلف حذف أى لم يستقل أحدهما ويعتقانه في أى وقت شأ الا أن يكونا رسولين فلا يعتقانه الا بعد وصولهما اليه كما هو معنى الرسالة وأما على ما ذكره ز فغاية المستثنى للمستثنى منه ظاهرة كما بيناه ولان لاحدهما عتقه فيما اذا كانا رسولين حيث جعل لهما ما ذلك أو سكت عنه وفي مسألة المستثنى منه ليس لاحدهما عتقه الا اذا جعل له ذلك كما أشاره الاجهوري في شرحه (ص) وان قال ان دخلتما فدخلت واحدة فلا شئ عليه فيهما (ش) يعنى أن من قال لامتيه أول زوجته ان دخلتما هذه الدار فأتما حرتان أو طالقتان فدخلتا واحدة منهما فلا شئ عليه لامن عتق ولا من طلاق حتى يدخل جميعا لا في الدخلة لاحتمال أن يريدان اجتماعهما في الدخول ولا في الاخرى لعدم دخولهما عند ابن القاسم وقال أشهب تعتق الدخلة فقط لاحتمال ان دخلت أنت فجمع في اللفظ قال ابن يونس وجه قول ابن القاسم كأنه انما كره اجتماعهما فيها الوجه ما وعلى هذا وقعت عييته فلا شئ عليه بدخول الواحدة واحتج بعض الاشياخ لقول ابن القاسم بقوله تعالى فلماذا قال الشجرة بدت لهما مساواتهما ولم تبد سوءاً خواتم حين أكلت قبل أن يأكل آدم اه فلو قال لامته ان دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت إحدى الدارين فأنها تكون حرة لان هذا من التخييل بالبعض وكذلك الحكم في الزوجة (ص) وعتق بنفس المالك الابوان وان علوا والولد وان سفل كمنيت وأخ وأخت مطلقا (ش) يعنى أن من ملك أحد أبويه وان علوا من جهة

الدار فأتما حرتان لا ترتب الحرية الا بدخولهما مع السكوت مما مخاطبين (قوله ولم تبد سوءاً خواتم الخ) أقول وظاهر الاب المصنف كظاهر الشامل ولو دخلتما متربتين بان دخلت واحدة فتخرجت ثم دخلت الاخرى ومقتضى ما لا يابى الحسن أن دخولهما متربتين كدخول احدهما ثم أقول وكلام ابن يونس يؤيد ما لا يابى الحسن الا أن الجيزي قال لكن العبرة بقوله بعد فلا شئ عليه بدخول الواحدة ونقض المدونة وان قال لامتيه ان دخلتما هذه الدار فأتما حرتان ولزوجه فأتما واحدة منهما فلا شئ عليه حتى يدخل جميعا اه وهو يقتضى ترجيح ظاهر المصنف فتدبر (قوله وعتق بنفس المالك) أى من غير حكم وليس المراد بالنفس هنا المؤكدة لعدم المؤكد ولا الذات لان المالك عرض من الاعراض ومعنى من المعاني لا ذات وانما المراد بها مجرد المالك أى المالك المجرد عن الحكم (قوله والولد وان سفل) مثلث الفاء وقوله وأخ عطف على الابوان ولا بد أن يكون المالك بشراً صحيحاً بفت فيخرج الفاسد قبل فوته اذ لا يملكه الا بفوته فلم يدخل في قوله بنفس المالك ولا يعتق في بيع الخمار الا بعد مضيه أو تواضع من تتواضع (قوله لمينت) أى الولد لمينت أى وأولى الولد لذكرك ودخل في ذلك بطريق الاولى بنسبه وولده الذي كرم مباشرة وهذا على نسخة اللام وفي بعض النسخ بالكاف ويحتمل التمثيل والتشبيه ويخص الاول بالذكر (قوله وأخ وأخت) عطف على الابوان

(قوله على المشهور الخ) ومقابله يقول يحتاج لحكم ما كم والخمى ان الا باء والاولاد كالاول أى العتق بنفس الملك وغيرهم كالشأن
يحتاج لحكم ما كم فالخامس أن مقابل المشهور قولان (قوله فانه لا يعتق أحد من هؤلاء بالملك على المشهور الخ) ومقابله أنه يلحق بهم كل
ذى رحم عليه بالنسب (قوله لا من الرضاع) أى فلا يجب العتق بل يندب (قوله وكذا ان كان أحدهما الخ) أى وأما لو كانا كافرين
فلاعتق الا أن يترافعا البنا (قوله ان يعلم المعطى بكسر الطاء أنه يعتق الخ) أى ولا يكتفى علمه بالقراءة فقط على المعتمد بخلاف باب
القراض والوكالة والصدق والفرق المعناوضة فيها بخلاف ما هنا (قوله ولا فرق في هذه الحالة الخ) الخامس أنه لا يباع في دين على
المعطى بالفتح نظر الحصول العتق بمجرد هبة الواهب والى أن تقدير الملك ليس كالمالك (قوله أمامه القبول فيعتق عليه) أى ان لم يكن
عليه دين ولا يبيع فيه وأما إذا لم يقبل لم يعتق عليه ولم يبيع في دين كما (١٣١) هو ظاهر كلامهم لعدم دخوله في ملكه خلافا لقول

بعض شيوخ عجم يباع في الدين وهو
ظاهر المصنف في الفلاس والحاصل
انه ان علم المعطى بالكسر بأنه
يعتق على المعطى بالفتح عتق عليه
دين أم لا قبل أم لا وأما ان لم يعلم
فان قبل المعطى بالفتح فانه يعتق
عليه ان لم يكن عليه دين وأما اذا
لم يقبل في حالة عدم العلم فانه لا يعتق
ولا يباع في دين وحكم اعطاء الجزاء
حكم اعطاء السك في عتق الجزاء ان
علم المعطى بالكسر أو لم يعلم وقبله
المعطى فان لم يقبل لم يعتق ولم يبيع
في دين الخ (قوله أو قبله الخ) فيه
اشارة الى أنه لا يلزمه القبول المحجور
وهو ظاهر حيث لم يكن على المحجور
دين بحيث يباع له فيه الجزء المعطى
والالزم قبوله لما فيه من المصلحة
المالية من قضاء دينه أو بعضه
(قوله وهذا ظاهر ان علم المعطى
الخ) هذا خلاف المنقول والمنقول
أن الجزء يعتق علم المعطى أم لا قبل
أم لا (قوله لكان أحسن) انما كان
أحسن لان ظاهره أن قبول
الكبير السفيفه يوجب التكميل مع
أنه لا يعتبر في ذلك وأما قوله وأشمل

الاب أو الام فانه يعتق عليه بمجرد دخوله في ملكه ولا يحتاج في ذلك الى حكم ما كم على المشهور
وكذلك من ملك أحد أولاده ذكرًا كان أو أنثى وان سفل كبرت ومن باب أولى أولاد الابن
وكذلك من ملك واحد من اخوته أو اخواته سواء كانوا أشقاء أو اب أو ام أو مختلفين وأما
أولاد الاخ وأولاد الاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات فانه لا يعتق أحد من
هؤلاء بالملك على المشهور قوله الابوان أى من النسب لا من الرضاع أى جنس الابوين بدليل
قوله وان علوا ومحل العتق حيث كان المالك والمملوك مسلمين وكذا ان كان أحدهما مسلما
ولابد أن يكون المالك رشيدا كما يأتي (ص) وان هبة أو صدقة أو وصية ان علم المعطى
ولم يقبل ولأوله (ش) يعنى أنه لا يشترط في ملك القرابة أن يكون بعوض بل يعتق
ولو حصل الملك بسبب هبة أو صدقة أو وصية لكن العتق مع عدم القبول بشرط أن يعلم
المعطى بكسر الطاء أنه يعتق على المعطى بفتح الطاء ولا فرق في هذه الحالة بين أن يكون عليه
دين أو لا فان لم يعلم المعطى بكسر الطاء في حالة عدم القبول رد أمامه القبول فيعتق عليه علم
المعطى بكسر الطاء بأنه يعتق عليه أم لا فالواو في ولوم يقبل واو الحال أمامه القبول فلا يشترط
علم المعطى بالكسر والولاء للمعطى بالفتح ان لم يقبل وأولى ان قبل وهو المشهور وقيل انما
يكون له الولاء ان قبل والا كان للمعطى بكسر الطاء ولآخر ولوم يقبل عن ولأولم فسدلانه
بهم عود الضمير على المعطى (ص) ولا يكل في جزء يقبله كبير أو قبله ولي صغير أو لم يقبله
(ش) يعنى أن الشخص الكبير الرشيد اذا وهب له جزء يعتق عليه أو تصدق له به أو وصى
له به فان قبله قوم عليه باقيه وان لم يقبله فانه لا يقوم عليه باقيه ويعتق ذلك الجزء فان وهب ذلك
الجزء الصغير فانه لا يقوم عليه باقيه وسواء قبله وليه أو لم يقبله والجزء من والولاء للمعطى بفتح
الطاء وظاهر قوله ولا يكل الخ أن الجزء الموهوب يعتق على كل حال وهو المعتمد وعليه قرره
ت وهذا ظاهر ان علم المعطى بالكسر أو لم يعلم وقبله المعطى وان لم يقبل لم يعتق ولم يبيع في
دينه فحكم الجزء حكم السك في أصل العتق وأما التكميل في مسألة اعطاء الجزء فلا بد فيه من
القبول كما ذكره المؤلف ولو قال ولم يقبله رشيد لكان أحسن وأشمل ولو قال ولي محجور لكان
أشمل ولو حذف قوله أو لم يقبله لكان أخصر اذ يفهم من قوله أو قبله ولي صغير بالاولى الا أن
يقال انما صرح به لئلا يتوهم عند حذفه أنه اذا لم يقبله ولي الصغير لا يعتق شيء من العبد حتى
الجزء الموهوب (ص) لا يارث أو شرع عليه دين فيبيع (ش) يعنى أن من ورث من يعتق

(١٦ - خرشي ثامن) فلم يظهر هكذا اعترضه بعض الشيوخ وأقول الجواب عن ذلك أن الشمول من حيث المفهوم أى انه يفيد
أنه كما لا يعتبر قبول الصغير في التكميل كذلك لا يعتبر في التكميل قبول السفيفه بخلاف تعبير المصنف فلا يفيد الا عدم اعتبار الصغير فقط
فتدبر (قوله لكان أشمل) أى لان المحجور صادق بالسفيفه والصغير فتدبر (قوله لئلا يتوهم الخ) أجيب بأن الكلام هنا في التكميل وأما
العتق فأخوذ من قوله السابق ولوم يقبل (قوله لا يارث الخ) معطوف على محذوف أى عتق بنفس الملك باختيار لا يارث الخ أى بنفس الملك
الحاصل بالاختيار لا يارث أو شرع هكذا قرروا واعترض بأن مسألة الشراء حصل الملك باختيار وأيضا مسألة الشراء داخل تحت المبالغة
في قوله وان هبة الخ والجواب أن الشراء هنا مقيد بالدين ويكون معنى المصنف بنفس الملك الحاصل باختيار من غير مصاحبة دين لا يارث
ولا يشرع عليه دين (قوله وعليه دين) راجع للامر ين مع أى الارث والشراء

(قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله ما المالک من أنه يريد البيع (قوله ان عمد) كقصد لفظا ومعنى وضبطه الحلبي عمد كعلم يعلم في شرح
سيرة ابن سيد الناس قاله البدر (قوله لسنين) اللام زائدة (قوله أولولد) عطف على المضاف اليه في قوله أو رقيق رقيقه وصرح مع المعطوف
باللام المقدرة في المعطوف عليه اذا الاضافة فيه على معنى اللام (قوله هذا عطف على قوله وعنتق الخ) المناسب أن يقول عطف على
قوله بنفس المالک (قوله أى المثلة) تفسير للعقوبة أى ان المراد بالعقوبة المثلة لا يحنى أن هذا من تفسير الظاهر بالخفي وهو محتجب فالاولى
له أن يقول المراد بالشين تقبيح الصورة أو التعذيب كما وقع في كلام غيره (قوله ويدل على قصدها القرائن) حاصله ان حصول هذا الفعل
الذى حصل به التعذيب أو تقبيح الصورة لا يدل بجرده أن يكون مقصودا بل لابد من قرينة تدل

(۱۳۳)

على ذلك لاحتمال ان يكون مداواة
أو أدب أو نحوه هما مكن ضرب
عبد به سيف فشين منه عند ذلك
عضوفاته لا يعتق عليه بما ذكر
وحينئذ فن ضرب رأس عبده
فتزل الماء عينيه لم يعتق عليه وأما
لو خصاه فانه يعتق عليه ولو قصد
بذلك ارتفاع عنه كما صرحوا به فان
قلت انه لم يقصد به التعذيب
ولا تقيح الصورة ففضية ذلك أنه
لا يعتق عليه قلت لما كان قصد
زيادة الثمن ليست مدوحة عند
الشارع بذلك الفعل صار قصدها
يرجع لقصد تقيح الصورة أو
التعذيب (قوله أو رقيق رفيقه)
الفرق بين ذلك وقوله سابقا لا عبيد
عبيده انه بالمثل كأنه اقتزعه وأيضا
التظام أحق بالجل عليه (قوله ولا
بدمن الحكم عليه بالعتق على
المشهور) ومقابل له لا يحتاج لذلك
(قوله أو العمد على وجه الخ) هذا
احتراز عن قوله اشين (قوله غير
عبد الخ) أي مثل مسلم بعبد
الكافر وأولى بمسلم فكأنه قال ان
مثل مسلم مكلف حر رشيد برقيقه
ولو كافر اعتق عليه بالحكم وليس

عليه أو اشتراه وعليه دين يغترق قيمته فإنه لا يعتق عليه ويباع في الدين فلو اشتراه وهو يملك
بعض ثمنه فالمشهور من المذهب وهو قول ابن القاسم أنه يباع منه ببقية ثمنه ويعتق ببقية قوله
لأبائنا الخ وأما الهبة والصدقة والوصية فإن علم المعطي عتق ولا يبيع كاذ كره المؤلف في باب
الفلس (ص) وبالحكم أن عمداً لشين برقيقه أو برقيق رقيقه أو ولداً صغير (ش) هذا عطف على
قوله واعتق بنفس الملك الألوان والمعنى أن المسلم المكاف الحر الرشد إذا عدا العتق بآية أي
المثله وهي المراد بالشين ويدل على قصدها القرائن برقيقه أو برقيق رقيقه فإنه يعتق عليه
ولا بد من الحكم عليه بالعتق على المشهور ولا يتبعه ماله قال فيها من مثل بعبده أو بأم ولده
أو بغيره أو بعبده أو بغيره أو بأم ولده أو بغيره أو بأم ولده أو بغيره أو بأم ولده أو بغيره
الصغير أو السفيه فإنه يعتق عليه وأما إذا مثل برقيق ولده الكبير الرشد فإنه لا يعتق عليه
ويغرم له أرش الجنابة إلا أن تبطل منافعه فإنه يعتق على الأب ويغرم قيمته وخرج بالعمد الخطأ
أو العمد على وجهه المداواة فإنه لا يعتق عليه بذلك وقوله برقيقه ولو مكاتباً يرجع على سيده
بما يزيد أرش الجنابة على الكتابة وأما أن زادت الكتابة على أرش الجنابة فإن الزائد يسقط
انظر الطحيني ولو قال بدل لولد محجور لكان أشمل (ص) غير سفيه وعمد وذمي بمثله وزوجه
ومريض في زائد الثلث ومدين (ش) لفظ غير مرفوع لأنه فاعل عمد والمعنى أن السفيه إذا
مثل بعبده فإنه لا يعتق عليه وكذلك العبد إذا مثل برقيقه فإنه لا يعتق عليه لأنه اتلاف لمال
السيد وكذلك الذي إذا مثل بعبده فإنه لا يعتق عليه وأما الصبي والمجنون لا يلزمهما
عتق بالمثله باتفاق وكذلك الزوجة والمريض إذا مثلا برقيقيهما فإنه لا يعتق عليهما ما زاد
على ثلثهما بل هو موقوف على رضا الزوج والورثة ويعتق عليهما الثلث فدون وليس للزوج
الأردم ما زاد إلا الجميع لتشوف الشارع للحرية وليس كابتداء عتقها فلا رد للجميع وكذلك
إذا مثل المدين بعبده فإنه لا يعتق عليه وهو قول ابن القاسم المرجوع إليه وظاهره ولو طرأ
الدين بعد المثله وقبل الحكم بالعتق ويدل عليه قول أبي الحسن أنه قبل الحكم يورث بالرق
ويرده الدين فقوله بمثله راجع للذمي أي وغير ذمي بمثله بأن كان مسلماً بغيره أو ذمي بمثل
ومفهومه لو كان ذمياً بمثله لا يعتق فقوله بمثله بالضمير وعلى ضبط تث له بضم الميم وسكون
الثلثة لا يقال يغني عنه قوله لشين لأن ما كل شين يكون مثله لكن ضبطه بالهاء أحسن لأننا
محتاجون إلى تقييد الذمي بأن يمثل بمثله (ص) كقطع ظفر وقطع بعض أذن أو جسد أو سن أو

المعاهد كالذي في مثله بعبد الماسم أو الكافر فان مثله بعبد ولو مسلما لا توجب عتقه بخلاف مثله سجلها
الذي بعبد الماسم توجب عتقه (قوله لا الجميع لتشوف الشارع للعريّة) في شرح عب فان مثلت زوجة ومن يرض بزايدة الثلث عتق
على المريض محل الثلث لا يزيد الا ان أحازه الورثة وكذا عتق على الزوجة محل الثلث فقط لا يزيد الا برضا الزوج فان لم يرض فله رد
الجميع انتهى المراد منه الا أن خير بأن النقل شاهد لهذا الشارع لا لعب (قوله المرجوع اليه) وقوله المرجوع عنه يعضى ولا كلام
للغرماء (قوله لان ما كل شين يكون مثله) لا يخفى أن هذا يخالف لقوله أولا أي المثلة وهي المراد بالشين (قوله وقطع بعض اذن) وكذا
شرطها كما نقله ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون (قوله أو سن) أي قلع سن اعلم أن في قلع السن الواحدة ولو بالسجل قولين معتمدين
وهو يفيد ان قطع بعض السن الواحدة ولو بالسجل ليس بعتة وهو المعتمد

(قوله أو خرم أنف) هذا واضح في العبد وكذا في الأمة إذا لم يفعل الزينة (قوله أو حلق شعر أمة رفيعة الخ) هذا قول المدنيين والمعتد قول مالك أنهم مالا يعتقان بذلك أي لأن الشعر يعود إلى هيئته ويستتر الرأس بالوقاية والوجه بالتلثم إلى أن يعود أو يمنع السيد من إخراج العبد يتصرف إلى أن يعود على حاله (قوله أو رسم وجهه بنار) شامل لما إذا كان بكتابة أم لا والحاصل أن المعتد أنه متى كان بالنار فله مطلقا كان في الوجه أو غيره كما أو كتابة أو رسم بغير (١٢٣) النار فإن كان في غير الوجه فغير مثله مطلقا كتابة أو لا

وأما في الوجه فإن كان كتابة أي أنه أتى أو أنه عبد فلان فله والا فليس بمثله (قوله عداد أو أبرة الخ) المناسب بعداد أو أبرة لأن الرسم إنما يكون بهما (قوله فلا يقبل قولهما) أي فيؤدب الزوج ويعتق العبد فلو اتفقا على العمد واختلفا في قصد الشين فالقول للسيد أيضا (قوله وبالحكم جميعه) في العبارة شيء وذلك لأن الحكم إنما يتعلق بالباقي (قوله وسواء كان موسرا أو ميسرا) أي فيعتبر فمن يعتق عليه بالسراية ما يعتبر فمن يعتق عليه بالمثل فإذا أعتق الذي بعض عبده الذي لم يكمل عليه وكذا المدين والزوجة والمريض في زائد الثلث (قوله أو ببعضها) أو بمعنى الواو والمعنى على الشرط والتقدير وإن أسير ببعضها فبقابلها أي من حصه الشريك يعتق ثم لا يخفى أن في بعض النسخ مقابلة وفي نسخة الشارح مقابلة بتأنيث الضمير وهو غائب على البعض وأنت الضمير العائد إليه لا كتسا به التأنيث من المضاف إليه (قوله منها أن يدفع القيمة بالفعل) هذا ضعيف والمعتد أن دفع القيمة ليس بشرط في العتق (قوله فضمير يومه للحكم المتقدم) أي لفظ الحكم المتقدم أي لا بالمعنى المتقدم لأن الحكم هنا

سجلها أو خرم أنف أو حلق شعر أمة رفيعة أو حية تاجر أو رسم وجهه بنار لا غيره وفي غيرها فيه قولان (ش) هذا شروع في أمثلة الشين الموجب للعتق منها إذا تم دفع ظفر عبده لانه مما لا يخلف غالبا وظاهره أن قلع بعضه لا يوجب عتقه ومنها إذا تم دفع بعض اذن رقيقه ومنها إذا قطع بعض جسده وظاهره من أي موضع كان ومنها إذا تم دفع أسنان رقيقه واحدا أو أكثر ومنها إذا تم دفع سحل أي برد أسنان رقيقه حتى أذهب منفعتها ومنها إذا تم دفع خرم أنف رقيقه ومنها إذا تم دفع شعر رأس الأمة الرفيعة أو حلق شعر حية العبد النبل التاجر أما غير الرفيعة وغير التاجر فقال مالك لا يعتقان بذلك لسرعة عود ذلك ومنها إذا تم دفع رسم وجهه عبده بالنار لانه شين وأما إذا رسمه بالنار في غير وجهه فإنه لا يعتق عليه فلو رسم وجهه عبده بغير النار كما إذا فعله عداد أو أبرة فقال ابن القاسم لا يعتق لانه يفعل على سبيل الجمال وقال غيره يعتق فقوله لا غيره أي لا غير الوجه من الأعضاء بالنار (ص) والقول للسيد في نفي العمد (ش) يعني أن السيد إذا مثل بعبده فقال العبد مثل بي عمدا وقال السيد خطأ فان السيد يصدق بمين وكذلك الزوج إذا مثل بزوجته واختلفا فان القول قول الزوج بجامع الاذن في الادب قاله سحنون إلا أن يكون الزوج أو السيد معروفين بالجراءة والايذاء فلا يقبل قولهما (ص) لا في عتق عمال (ش) يعني أن السيد إذا أعتق عبده وقال على مال وقال العبد جانا ولا ينسأ لاحدهما فان العبد يصدق مع يمينه لأن السيد مقر بالعتق والاصل عدم المال (ص) وبالحكم جميعه ان أعتق جزأ والباقي له (ش) هذا عطف على قوله وبالحكم ان عمدا الخ يعني ان من أعتق جزأ قل أو كثر أو عضوا كيد مشلا من عبده الذي يملك جميعه أو من أمتته فإن الباقي من ذلك يعتق عليه بالحكم وسواء كان موسرا أو ميسرا وقوله جزأ يشمل المدين والمعتق لاجل وأم الولد والمكاتب لانه عبد ما بقي عليه درهم (ص) كان بقي لغيره ان دفع القيمة يومه وان كان المعتق مسلما والعبد وان أسير بها أو ببعضها فبقابلها وفضلت عن متروك الفلاس وان حصل عتقه باختياره لا يارث وان ابتدأ العتق لا ان كان جزأ البعض (ش) يعني ان من أعتق جزأ من عبده أو من أمة والجزء الباقي لغيره فإنه يقوم عليه بقيته ويعتق بشروط ستة منها أن يدفع القيمة بالفعل لشريكه يوم الحكم فضمير يومه للحكم المتقدم في قوله وبالحكم جميعه ويجب بر على دفعها وما وقع للشارح من عود الضمير للعتق فلعل مراده اذا كان الحكم يوم العتق بدليل آخر كلامه وما قررناه من أنه لا بد في العتق للباقي من الدفع بالفعل هل هو مقتضى كلام ابن الحاجب ولذلك لم يستغن باليسار الآتي وعليه فلو حكم بالتقويم ولم يدفع الثمن ثم مات العبد فإنه يكون مبعضا ولا يلزم الشريك بدفع ما قوم به لانه لم يعتق عليه ولا يخالف ذلك ما قاله ابن الماحشون من أعتق وله ديون على حاضر ملى وأمد ذلك قريب أنه يقوم ويتبع بذلك في ذمته لانه لم يتعرض للعتق وإنما تعرض للتقويم وتقدم انه لا يعتق الا بالدفع

باعتق ودفع القيمة وما تقدم بالعتق فقط وهذا اذا قصر العتق على نصيبه وان عمه في جميع العبد فالقيمة يوم العتق (قوله من أعتق) أي حصته (قوله وله دين على حاضر) مفهومه انه لو كان على غائب مطلقا كان غائبا غيبة بعيدة أو قريبة ولو لم يلا لا يقوم عليه وفي شرح عب مثله وفي شرح شب خلافة لانه قال ويدخل ماله في دين على ملى حاضر أو غائب قريب أو غائبا لا كدبر ومعتق لا حل وانتظر آتق وبغير شارد وانظر ما حد القرب والظاهر ترجيح كلام شب وبقيته بقرب الغيبة (قوله انه يقوم ويتبع ذلك في ذمته) أي فان ظاهره انه حكم بالاتباع وان العتق تم بالفعل ولا يشوق عن دفع القيمة وقوله لانه لم يتعرض للعتق أي لم يذكر ان العتق يحصل مع

اتباع الذمة ولا يتوقف على الدفع بالفعل (قوله وحكمه بالاتباع الخ) جواب عما يقال ان الحكم بالاتباع يقتضي انه تم العتق ولو مات العبد فأجاب بأن حكمه بالاتباع غيرته اذا استمر العبد حيا لانه مات (قوله ومنها أن يكون المعتق مسلما) أي حين العتق لا حين التقويم (قوله وكذا الخ) الحاصل ان الصورة ثمانية (١٣٤) فان كان المعتق والعبد مسلمين أو المعتق مسلما فقط أو العبد مسلما فقط قوم

وحكمه بالاتباع لا يضر لانه يمكن أن يكون معناه حيث كان العبد حيا وأما لو مات لكان على ملك ربه كما مر فالطرف أي يومه صفة لقيمة أو حال منها فهو متعلق بمحذوف أي حال كونها معتبرة يوم الحكم وليس هو ظرف للدفع لانه يقتضي أن الدفع بعد يوم الحكم غير معتبر فلا يحصل العتق الا بالدفع يوم الحكم وليس كذلك ومنها أن يكون المعتق مسلما ولو كان العبد كافرا أو يكون العبد مسلما ولو كان المعتق كافرا أو كان الشريك كافرا أو كان الشريك كافرا فلا تقويم وكذلك اذا كان أحد الشريكين مسلما والاخر ذميا والعبد ذميا وأعتق الذي حصته من هذا العبد على المشهور ومنها أن يكون المعتق للعبد موسرا بقيمة حصته شريكه فان أسير بعضهم فانه يعتق من حصته شريكه بقدر ما هو موسر به والعسر به لا يقوم عليه ولو رضى الشريك باتباع ذمته والقيمة التي يكون المعتق موسرا بها أو ببعضها هي ما فضلت عن متروك المقتلس وتقدم انه يترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسرته قال فيها يباع عليه الكسوة ذات المال ولا يترك له الا كسوته التي لا بد له منها وعيشه الايام ومنها أن يحصل العتق باختیار المعتق فان حصل عتقه لا باختياره كما اذا ورث جراً من أبيه مثلاً فانه لا يقوم عليه جزء الشريك ولو كان مسلماً ومنها أن يكون المعتق هو الذي ابتداء العتق لانه أفسد الرقبة باحداث العتق فيها فلو كان العبد حر البعض قبل العتق فانه لا تقويم لان هذا الذي أعتق نصيبه لم يتبدل العتق فلو كان العبد لثلاثة وأعتق أحداً الشر كما حصته وهو عسر ثم أعتق الآخر حصته لم يقوم عليه نصيب الشريك الثالث قال ابن غازي في قوله وان كان المعتق الخ مانعه هذه خمسة شروط معطوفة على الشرط الاول وهو قوله ان دفع القيمة يومه فشرط التكميل اذا سئمت الا انه كرران في المعطوفات ماعدا الثالث ولوا سقطها لكان أخضر وأبين وأما قوله في اثنتان أو ببعضها فبالها فكل كلام مستقل لو أثبت فيه لكان أولى (ص) وقوم على الاول والافعل أي أسرا والافعل الموسر (ش) هذا مبني على الشرط الذي قبله والمعنى ان العبد اذا كان بين ثلاثة على السواء والحال انهم أملاء فأعتق أحدهم حصته ثم أعتق الثاني نصيبه فان الثالث يقوم نصيبه على الاول لانه هو المبتدئ بالعتق الا ان يرضى الثاني أنه يقوم عليه فانه يقوم عليه ولا مقال للاول في ذلك لان الاستكمال حق للعبد فلو كان الاول عسرا فانه لا يقوم على الثاني ولو كان موسرا وان لم يقع العتق من تبادل أعتق ماعدا أو من تبادل جهل الاول فان نصيب الثالث يقوم عليه ماعدا ان كانا موسرين على قدر حصصهما فلو كان أحدهما موسرا والاخر عسرا فان نصيب الثالث يقوم حينئذ على الموسر (ص) ويجعل في ثلث مريض أمين (ش) يعني أن المريض اذا أعتق في حال مرضه شقصاله في عسداً أو أعتق بعض عبيدك جميعه فان كان مال هذا المريض مأمونا وهو الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فانه يجعل عليه عتق جميع ذلك ويغرم حصته شريكه فان كان ماله غير مأمون فانه لا يعتق عليه نصيبه ولا نصيب شريكه الا بعد موته فيعتق جميعه في ثلثه فان لم يحمل الثلث الا بعض ذلك فانه يعتق منه محمل الثلث ويرق ما بقي فان صح المريض لزومه عتق بقيته وأما لو كان العتق في صحته واطلع عليه في مرضه قوم عليه الا أن من رأس المال كان

عليه سواء كان الشريك مسلما أو كافرا فهذه ست صور وان كان المعتق والعبد كافرين فلا يقوم سواء كان الشريك مسلما أو كافرا (قوله على المشهور) ومقابله لا بد من التقويم (قوله وعيشه الايام) فسرت في الواضحة بالشهر ونحوه انتهى والظاهر ان النحوي يفسر بالشهر الواحد (قوله لم يقوم عليه نصيب الشريك الثالث) ولو كان الثاني مسلماً (قوله ماعدا الثالث) أي من الخمسة المعطوفة وهو قوله وفضلت فلا ينافي انه رابع من الستة (قوله لان الاستكمال حق للعبد الخ) هذا التعليل لا ينتج المدعى وهو انه لا مقال للاول في ذلك وأجاب بعض شيوخنا بأن المعنى أي والثاني أولى به لثمة ربه من الثالث لان الثاني حين أعتق لم يبق الا الثالث فائلا يوم هذه الضمنية يتم التعليل (قوله يقوم عليهما معا) أي فاذا كان لهما نصفه وللآخر ثلثه فقيمة السدس الباقي بينهما على خمسة ثلاثة أخماسها على ذي النصف وخمسها على ذي الثلث (قوله ويجعل) أي ما ذكر من العتق والتقويم في ثلث مريض أعتق جراً من قن وباقيه له أو غيره (قوله أمين) صفة لثالث ويحتمل أن يكون صفة لمضاف محذوف بعد ثلث أي ويجعل في ثلث مال مريض أمين ويبعد أن يكون صفة لمريض على حذف سببه

أي أمن ماله لانه يؤدي الى حذف النائب عن الفاعل قرره بعض شيوخ المغرب (قوله وأما لو كان العتق في صحته الخ) كذا في عب واعترضه بعض شيوخنا وغيره بأن الذي في عجم ان الذي من رأس المال انما هو نفس الجزء المعتق وأما التكميل في الثلث

(قوله ولم يقوم على ميت لم يوص) أي ولم يعلم بذلك حتى مات (قوله لم يوص) فإن أوصى بكل عليه كما قال شارحنا ويجعل عليه التقويم في ثلثه إن أمن والاوقف (قوله يعني إن من أعتق الخ) الحاصل إن ما قاله المصنف يجري في ثلاث صور وهي إذا أعتق في صحته أو في مرضه وأطلع عليه بعد موته أو أوصى بالتقويم بعد موته وأما ما أعتقه في صحته أو مرضه وأطلع عليه في مرضه فإنه بكل عليه وإن لم يوص ويجعل التقويم إذا كان ماله مأمونا وإن كان غير مأمون أخر التقويم بعد موته وإن لم يطلع عليه إلا بعد موته فإن التكميل لا يكون إلا بوصية والحاصل إن الجزء المعتق في الصحة من (١٣٥) رأس المال مطلقاطلع عليه في المرض أو بعد

الموت وأما التكميل عليه في الثلث في الأول دون الثاني فلا تكميل مالم يوص فإن أوصى فالجزء من رأس المال والتكميل في الثلث وأما المعتق في المرض فن الثلث أصلا وتكميلا ولا يكمل إن أطلع عليه بعد الموت مالم يوص فالجزء في الصحة من رأس المال مطلقا وفي المرض من الثلث مطلقا والتكميل حيث قبل به سواء في الصحة أو في المرض من الثلث فقط والثلث حيث قبل به فيه التفصيل بين كون المال مأمونا أم لا فيجوز في الأول ويؤخر في بعد الموت في الثاني فتدبر فإن قلت بين مفهوم قوله أمن وبين منطوق قوله ولم يقوم على ميت نوع مخالفة إذ مفاد الأول التقويم بعد الموت وإن لم يوص ومفاد الثاني خلافه مع أن كلامهم مامعته لانه نص المدونة والجواب إن الأول فيما إذا أطلع عليه قبل الموت والثاني فيما إذا أطلع عليه بعد الموت فلا مخالفة (قوله ونقض له بيع منه) أي ونقض لأجل التقويم على المعتق الموصر بيع حصل منه أي من الشريك الذي لم يعتق حصته ولو تعدد كأن يباعه من اشتراه منه

مأمونا أم لا (ص) ولم يقوم على ميت لم يوص (ش) يعني إن من أعتق في صحته شقصا له في عبد وباقية لغيره فلم يقوم عليه حتى مات ولم يوص بالتقويم في العبد فإنه لا يقوم عليه حيث لا يملك الموت انتقلت التركة للورثة فصار كمن أعتق ولا مال له والمعتق لا يقوم عليه وأما إن أوصى بكل عليه (ص) وقوم كاملا بعهده بعد امتناع شريكه من العتق ونقض له بيع منه وتأجيل الثاني أو تدبيره ولا ينتقل بعد اختياره أحدهما (ش) هذا عام في جميع مسائل التقويم على الشريك المعتق والمعنى إن من أعتق شقصا له في عبد في صحته أو في مرضه فإنه يقال لشريكه أعتق نصيبك فإن أعتقه فلا كلام وإن امتنع من العتق فإنه يقوم العبد كاملا بماله على أنه رقيق لا يعتق فيه لأن في تقويم البعض ضررا على الشريك ويعتق بعضه يمنع انتزاع ماله لانه تبع له الآن يستغني السيد وكذلك يقوم بولده الذي حدث له بعد العتق وكذلك الأمة تقوم بماله ولدها ويعتبر ماله يوم يقام عليه في المحل الذي وقع فيه العتق ومحل تقويم العبد كاملا إذا أعتقه بغير إذن شريكه ولا تقوم حصته الشريك فقط على أن البعض حر ومحلها أيضا إذا اشترياه معا مالا واشترياه في صفقتين فلا يقوم كاملا ومحلها مالم يبيع الثاني حصته بأن يعتق الثاني بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فيقوم على الأول البعض الباقي من حصته الثاني فقط لأن من جتته أن يقول انما يقوم على كاملا إذا كان الولاء كله لي وأما حيث صار لشريك بعض الولاء فلا يقوم كاملا ولو أن الشريك الغير المعتق باع حصته أو أعتق نصيبه إلى أجل أو دبر حصته بعد أن أعتق الآخر حصته من عبده وأتمته بتلا وهو مملوك فإن ذلك البيع من الشريك ينقض لأجل التقويم وسواء كان الشريك عالما بالعتق أو جاهلا وكذلك ينقض العتق المؤجل والتدبير لأجل العتق الأول وكذلك تنقض كتابة الثاني ويقوم قناني هذه القروعة فلودبر أحد الشريكين أو لاثم أعتق الثاني بتلا فتقوم حصته المدبر على من أعتق بتلا وإذا اختار الشريك الغير المعتق العتق أو التقويم على شريكه فإنه لا ينتقل بعد ذلك عما اختاره من ماله إلى غيره وسواء اختار من قبل نفسه أو غيره شريكه الذي أعتق أو الحاكم لانه إذا اختار التقويم ثم قال اختار العتق لم يكن له ذلك لانه لما ترك حقه في العتق وجب التقويم على الأول فصار حقه أن شاء ترك وإن شاء تمسك به وهذا قول مالك في المدونة والعينية وهو المشهور فلا يختار العتق أولا ثم أراد التقويم لم يكن له ذلك بخلاف فالضمير في له للتقويم والعتق أي ونقض لأجل التقويم والعتق بيع منه أي صادر من الشريك الذي لم يعتق حصته سواء باع للمعتق أو لأجنبي ومتى نقض البيع الصادر منه نقض ما بعده من البياعات ومحل النقض إذا باع لأجنبي مالم يعتقه الأجنبي وتنظير في ذلك غير ظاهر وعلة نقض

أيضا وحل نقض البيع مالم يقوته المشتري بمفوت من مفوتات البيع الفاسد كما يفيد كلام أبي الحسن (قوله أو تدبيره) وكذا كتابته كما قال شارحنا أي ويقوم قناني الثلاثة على المعتق الموصر مثلا ويكون لسيد حصته من القيمة لانه لما نقض عتقه وما بعده فكأنه لم يحصل منه ذلك (قوله ولا ينتقل الخ) أي مالم يرض الآخر (قوله يقوم بولده) أي من أمته (قوله ومحلها مالم يبيع منه الثاني الخ) ومحلها أيضا مالم يلزم له النقض الحاصل بالتقويم لخصته مفردة (قوله لأن من جتته الخ) إلا أن هذا إذا تأخر الحكم على الثاني بالعتق حتى حصل له مانع من فلس ونحوه والالم يقوم البعض الباقي على الأول بل يعتق على الثاني بالسراية (قوله وهو المشهور) مقابله لا يقال (قوله وتنظير في ذلك الخ) أي إن ز نظر فيما إذا أعتق المشتري الأجنبي بين النقض وعدمه

(قوله ان المشتري دفع عوضا في شيء وجب فيه القيمة وهي مجهولة) أي فالشريك باع القيمة التي كان يأخذها من المعتق وهي مجهولة بذلك الثمن المعلوم الذي أخذه من المشتري والحاصل ان في ذلك بيع المجهول بالمعلوم وهو لا يصح (قوله حكم) أي الشرع وفي شرح عب وإذا حكم الحاكم أو الشارع وان لم يكن حكم الحاكم والصواب ان المراد حكم الحاكم كما أفاده بعض الشيوخ وعند التأمل يظهر لك صحة ذلك من فهم المعنى (قوله لكونه معسرا يوم القيام) أي سواء كان موسرا يوم العتق أو معسرا (قوله فهو بمثابة الحكم بعدم التقويم) المناسب للفظ فهذا بمثابة الحكم بمنع (١٣٦) التقويم (قوله أي كعسره قبل الخ) أي بأن كان المعتق معسرا يوم العتق

وقوله قبل الحكم الخ المناسب أن يقول كعسره يوم العتق ولم يحكم عليه بمنع التقويم ثم أيسر وقوله أي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقويم المناسب أن يقول وقبل الحكم عليه بعدم التقويم والحاصل انه في الاولى حصل اليسار بعد حكم الحاكم بعدم التقويم لاجل عسر المعتق مضى الامر ولا تقويم وأما مسألة كقبلة فعناها أنه كان معسرا يوم العتق وحصل اليسار قبل الحكم عليه بعدم التقويم فلا تقويم بالشريطين المذكورين هذا هو محور برهاتين المسئلتين (قوله قبل الحكم الخ) أي ففي حكم بالتقويم وان لم يحكم بالعتق فتكون أحكامه كالحر لا كالقن وقوله كالعبد الذي لا عتق فيه انما قال ذلك الشارح لانه قن فلا يصح التشبيه وحاصل الجواب ان المراد كالقن الذي لا عتق فيه أصلا لا تغير المشبه والمشبه به وقوله بناء الخ أي الذي مشى عليه المصنف أي لانه على أنه يعتق عليه حصة شريكه بدون حكم بتقويم الذي هو خلاف ما مشى عليه المصنف وقوله وبعبارة الضمير الخ هذه العبارة مغايرة للعبارة التي قبلها وقوله وأحكامه قبل تمام عتقه الخ لا يخفى ان هذا صادق بصورتين أي صادق بما قبل الحكم

البيع ان المشتري دفع عوضا في شيء وجب فيه القيمة وهي مجهولة قاله ابن المواز وهذا بخلاف الهبة والصدقة يعني فلو وهب التمسك نصيبه من رجل أو تصدق به عليه بعد العتق جاز ذلك ولم ينقض وكان التقويم للموهوب له وهذا ما لم يخالف الواهب انه ما وهب لتكون له القيمة أما ان حلف انه ما وهب لتكون له القيمة فهو أحق به من الموهوب له وضمير أحدهما للعتق والتقويم المفهومين من قوله وقوم كما لا بعد امتناع شريكه من العتق (ص) وإذا حكم بمنعه لعسره مضى (ش) أي وإذا حكم الشرع بمنع تقويم حصة الشريك الذي لم يعتق على الشريك المعتق لكونه معسرا يوم القيام مضى ذلك أي انه لا يقوم عليه فالمراد بقوله حكم أي الشرع لان الحاكم حكم به اذا لا يتوقف ذلك على حكم الحاكم وفي بعض النسخ يبيعه أي وإذا حكم بجواز بيع ما بقي من العبد لاجل عسر المعتق ثم أيسر قبل البيع فان الحكم يتقضى ويجوز البيع والحكم بالبيع مستلزم لمنع التقويم فهو بمثابة الحكم بعدم التقويم فلا فرق بين النسختين (ص) كقبلة ثم أيسر ان كان بين العسر وحضر العبد (ش) الضمير في قبله يرجع للحكم أي كعسره قبل الحكم بمنع التقويم ثم أيسر بعد ذلك أي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقويم فانه لا يقوم عليه بشرطين الاول أن يكون المعتق بين العسر بأن يعلم عسره الناس والشريك الذي لم يعتق لان العبرة بيوم العتق الثاني أن يكون العبد حاضرا حين العتق فان لم يكن بين العسر وقوم لا احتمال أن يكون هذا اليسر هو الذي كان حين العتق لان الفرض انه أيسر وانما اشترط حضور العبد لانه اذا كان حاضرا حين العتق علمنا ان الحكم بمنع التقويم انما هو للعسر لا لتعذر التقويم لان الحاضر لا يتعذر تقويمه بخلاف الغائب فاذا قوم والمعتق موسر قوم عليه وكأنه أعنتق الآن في حال يسره ومثل حضور العبد ما اذا كان غائبا غيبة يجوز النقد فيه بالشروط قال ابن القاسم وان كان العبد قريب الغيبة مما يجوز في منعه اشتراط النقد في بيعه لم تقويمه اذا عرف موضعه وصفته وبقدر القيمة لجواز بيعه اه (ص) وأحكامه قبله كالقن (ش) يعني ان المعتق بعضه أحكامه قبل الحكم بتقويم باقيه كالعبد القن الذي لا عتق فيه في شهادته وحنانيته وحسن دونه بناء على انه انما يعتق بالحكم وهذا ما عدا الوطع بالنسبة للأنثى فلا يجوز له وطؤها لانها مبيعة وإذا مات يكون ماله للمالك البعض وبعبارة الضمير في قبله راجع للعتق أي قبل تمام عتقه وهو أحسن من عوده على التقويم لانه قد يقوم ويمنع من التقويم مانع (ص) ولا يلزم استسعاء العبد ولا قبول مال الغير ولا تخليد القيمة في ذمة المعسر برضا الشريك (ش) يعني ان من أعنتق بعضه في عتبه لا يملك غيره ولم تقوم حصة شريكه عليه لكون المعتق معسرا فانه لا يلزم العبد أن يسعى على بقية قيمته ليخلص نفسه ولا يلزمه أن يقبل مال الغير ليعتق به نفسه وكذلك لا يلزم أحد الشريكين أن يقبل مال الغير ليعتق به العبد وكذلك لا يلزم الشريك المعتق حصته

بالتقويم وبما بعد الحكم بالتقويم وقبل الحكم بالعتق فظهر مخالفة هذه العبارة لما قبلها

(قوله ويمنع من التقويم مانع) المناسب أن يقول لانه قد يقوم ويمنع من الحكم بالعتق مانع فحاصل العبارة الثانية أنه لا يكون كالحر الا اذا حصل حكم بالعتق وبالتقويم وقبل وجود الامرين معا لصادق بوجود أحدهما وهو الحكم بالتقويم كالقن (قوله استسعاء العبد) فاعل يلزم قوله فانه لا يلزم العبد أن يسعى والسعي ليست للطلب أي سعى العبد أي كسبه ليخلص نفسه ان طلب سيده منه ذلك وكذا ان طلب العبد ذلك لا يلزم سيده اجابته

(قوله إلا أن يبت الثاني الخ) أي أو يعتق لأجل قبل الأجل الأول أو لمثله فنصيب الأول باق على حاله وأما لو أعتق الثاني لأجل أبعد من الأجل الأول فيبطل تأجيله عند أجل الأول ويقوم عليه عنده (قوله ففيه أربعة أقوال) أولها ما علمته من قول ابن الماجشون وسحنون الثاني أحد قول ابن القاسم أن شاء أجاز وتمسك بنصيبه وإن شاء أتبعه (١٢٧) بقيمة نصيبه وإن شاء قاواه على أنه أن وقع

عند المدبر أتبعه بما وقع عليه به الثالث قول مطرف أن شاء تمسك بنصيبه وإن شاء قاواه فإن صار للمدبر بيع منه بنصف ما وقع به عليه كان أقل من نصيبه أو أكثر وبقي الباقي مدبرا وإن صار لغير المدبر كان رقيقا كله أصبح وهو القياس قال والاستحسان أن صار للمدبر لم يبيع منه إلا نصفه فأقل فإن لم ينف نصفه بما وقع به عليه في المقواة أتبعه بالباقي في ذمته وهو القول الرابع (قوله والمناسب قول ابن الماجشون) أي لما فيه من دفع الكلفة عن المدبر لأنه على القول الثاني قد يتبعه شريك بقيمة نصيبه وفيها مشقة وكذلك لما في المقواة من المشقة على المدبر المعسر على الثالث والرابع (قوله إن شاء الشريك أمضى) أي نديره أي في حصته وحصته الشريك رقيقا عن تدبير لكون المدبر معسرا فهو مدبر البعض (قوله وقال شريك يعلم ذلك) لا يخفى أن ذلك ليس بقيد بل المراد أن الشريك أنكر العيب (قول فان العبد المعتق بعضه يقوم الخ) أي يقوم نصيب الشريك (قوله ولا مفهوم لقوله إن احتج) أي باعتبار الفسقة وإن كان له مفهوم بحسب لفظ المصنف ولذلك حله أولا بحسب ما يقتضيه الظاهر حيث قال فان وفي الخ (قوله لأنه مال من أمواله) أي بطل ربحا كان يبعه أولى من الدراهم وغيرها وهذه

من العبد إذا كان معسرا تخليد القيمة في ذمته في حال رضا شريكه باتباع ذمته بقيمة نصيبه إلى أجل معلوم لأن من شرط وجوب التقويم أن يكون المعتق موسرا والجار والمجور وفي قوله رضا الشريك حال من تخليد أي حال كون التخليد برضا الشريك أي إلى أجل معلوم وأما إلى يسره فلا يتوهم لأنه يبيع إلى أجل مجهول (ص) ومن أعتق حصته إلى أجل يقوم عليه ليعتق جميعه عنده إلا أن يبت الثاني فنصيب الأول على حاله (ش) يعني أن من أعتق حصته إلى أجل قريب أو بعيد فإنه يقوم عليه نصيب شريكه إلا أن ليعتق جميع العبد عند الأجل لأن المقصود تساوي الحصتين فلا يعجل عتق نصيب المعتق إلا أن لأنه خلاف الواقع ولا نصيب شريكه لأنه تابع إلا أن يبت الثاني نصيبه من العبد فان نصيب الأول يبقى على حاله رقا إلى أجل يعتق عنده وأفهم قوله حصته أنه مشترك بينه وبين غيره أما لو كان ملك جميعه ودبر بعضه أسرى التدبير في باقيه قاله تن والظاهر أنه يجري مثل ذلك في العتق لأجل بل هو أمين من التدبير فإذا أعتق بعض عبده لأجل أسرى العتق في باقيه كما مر في قوله وعتق عضو (ص) وإن دبر حصته تقاوى به ليرق كله أو يدبر (ش) يعني أن الشريك الموسر إذا دبر حصته في العبد بغير إذن شريكه فأنه ما يتقاوى العبد أي يترافعان فيه إلى أقصى قيمته بأن يقوم قيمة عدل ثم يقال لا تمسك أن تسلم به هذه القيمة أو تزيد فإن زاد قيل للمدبر أن تسلم به هذه القيمة أو تزيد هكذا حتى يقف فإن أخذ المدبر بقي كله مدبرا وإن أخذه غيره بقي كله رقيقا قال اللخمي وفيه جنوح إلى من أجاز بيع المدبر فإن كان الذي دبره معسرا ففيه أربعة أقوال والمناسب قول ابن الماجشون وسحنون وهو الذي صدر به الشارح وهو أن شاء الشريك أمضى وإن شاء رد تدبيره وإن دبر باذن شريكه جاز ذلك أي مضى ذلك ولا تقويم ولا مقواة (ص) وإن ادعى المعتق عيبه فله استخلافه (ش) يعني أن المعتق لخصته في العبد إذا ادعى على شريكه التمسك بالرق إن العبد معيب أي فيه عيب خفي كسرقة أو باق أو ما أشبه ذلك يريد بذلك نقص قيمته وقال شريك يعلم ذلك العيب والشريك ينكر العلم فلن أعتق حصته أن يحلف شريكه حينئذ لأنها دعوى بعمال فإن نكل حلف إلا أن خراجه معيب بما يعينه فيه ويقوم معيبا (ص) وإن أذن السيد أو أجاز عتق عبده جزأ قوم في مال السيد وإن احتج لبيع المعتق يبيع (ش) يعني أن العبد المشترك بين حرو عبدا إذا أعتق العبد حصته باذن سيده أو بغير إذنه إلا أنه لما بلغه فعل عبده أجاز له العبد المعتق بعضه يقوم في مال السيد الأعلى لأنه لما أذن لعبده في العتق أو أجاز له ما بلغه فكان هو الذي أعتق في الحقيقة لأن الولاء له فان وفي مال السيد بقيمة العبد فلا كلام والافساح العبد الأعلى في تكملة النصف الذي بقي من العبد المشترك لأن العبد الأعلى مال من أموال السيد فلو قال السيد قوموه في مال العبد فإنه لا يجب إلى ذلك قاله ابن القاسم ولا مفهوم لقوله إن احتج بل له يبعه ولو لم يحتج لأنه مال من أمواله (ص) وإن أعتق أول ولد لم يمتسك الثاني ولومات (ش) يعني أن من قال لامته أول ولد تلده فيه فهو حر فإن أول ولد تلده حر ولو نزل ميتا فلو خر جامعاه مستويين عتقهما معا فلو شك ككنا في أولهما خر وجاعتهما معا أيضا قوله ولومات لو لفرض والتقدير أي لو فرض موته في بطن أمه فخرج ميتا والضمير في مات

المسئلة كثيرا ما تقع في المعابة فيقال في أي موضع يباع السيد في عتق عبده ومفهوم المصنف أنه إن لم يعلم السيد حتى أعتقه ولم يستثن ماله نفذ عتقه وكان الولاء للعبد دون سيده إن استثنى ماله بطل عتقه لبعده (قوله لم يعتق الثاني)

هنا معطوف محذوف التقدير لم يعتق الثاني وعنى الاول حقيقة. فلا حاجة الى أن يقال ان المناسب في ولومات الاظهار كما هو مذهب
البصريين وان كان هو المناسب لـ ل شارحنا (قوله وان لا كثر الحمل) من حين انقطاع ارسال الزوج عليها (قوله وهي ظاهرة الحمل
الخ) الاولى العموم ثم وجدت عن ابن عب ما قلته فقلت الحمد ويقيدها بغير ظاهرة الحمل وو جدت ما يؤيده بل هو الاول لان ظاهرة الحمل
أمرها ظاهر وذلك لان قوله وان أعنت جنيئا (١٢٨) يدل على أنها حامل والحاصل ان المناسب أن يكون كلام المصنف بتمامه

في غير ظاهرة الحمل والاستثناء متصل وذلك لان المستثنى منه يؤخذ عاما بحسب ظاهره أي كان هناك زوج مرسل عليها أم لا فاستثنى منه قوله الازوج مرسل عليها فيؤل الامر الى ان ما قبل الاستثناء الزوج غير مرسل عليها فيحكم بالحريته وان لا كثر الحمل وما بعد الاستثناء الزوج مرسل عليها وقوله أودبره إشارة الى ان في المصنف حذفاً (قوله فلا قل) حقه أن يقول فلا قل أقله ومن المعلوم ان أقل الحمل ستة أشهر أو ما في حكمها كنقص الخمسة الايام لان ما نقصته الخمسة الايام يعطى حكم الستة وحينئذ فغنى قوله فلا قل أي كن تأتى به ستة أشهر الاستاء أيام أو سبعة أو أكثر والحاصل انه اذا كان هناك زوج مرسل عليها فلا يتحقق وجوده الا اذا أنتبه لأقل من الستة وما في حكمها (قوله والحال انها غير ظاهرة الحمل) أي وأما ظاهرة الحمل فلا اشكال فيها قال بعض شيوخنا ولا فرق بين ذات الزوج وغيرها وقوله ثم ان الاستثناء منقطع قد تقدم انه متصل لان ما قبله يتناول لفظاً وقوله لان الخ تعليل غير ظاهر (قوله فانها تباع للغرماء على المشهور) ومقابله ما خالف فيه المغافري ما لا شك فيه

عائد على الاول لا الثاني الذي هو أقرب مذكور لان المعنى بأي ذلك اذا تأتى المبالغة مع عود الضمير الى الثاني (ص) وان أعنت جنيئا أودبره فحر وان لا كثر الحمل (ش) يعني ان السيد اذا أعنت ما في بطن أمته التي ليست بفراشه أودبره يدوهي ظاهرة الحمل يومئذ فانه يكون حراً في الاول ومذبراً في الثانية ولو أنت به لا كثر أمداً للحمل وتقسم الخلاف في أكثره هل أربع أو خمس وقوله (الازوج مرسل عليها فلا قل) يشير به الى أن الامة اذا كان لها زوج مرسل عليها أي حاضر متمكن منها فأعنت سيدها ما في بطنها أودبره والحال انها غير ظاهرة الحمل يومئذ فانه لا يعتق حينئذ الا ما أنت به لأقل من أمداً للحمل أي لأقل من ستة أشهر من يوم العتق ولا مفهوم لزوج أي أوسيد مرسل عليها كالأعتق السيد ما في بطن أمه عبده والسيد الذي هو العبد مرسل عليها فقوله وان أعنت جنيئا يتبادر منه كون الامة حاملاً بمن أعنته أودبره ثم ان الاستثناء منقطع لان الاول ليس لها زوج مرسل عليها (ص) وبيعت ان سبق العتق دين ورق (ش) ليست هذه المسئلة من مسائل أم الولد وصورتها ان السيد أعنت ما في بطن أمته في صحته وعليه دين استحدثه قبل العتق أو بعده ثم قام عليه غرماء فانه لا يخلوها ما أن يقوموا عليه قبل الوضع أو بعده فان قاموا قبل الوضع وقد استحدث الدين قبل العتق فانها تباع للغرماء قولاً واحداً وان كان استحدثه بعد العتق فانها تباع للغرماء على المشهور وفي الحالتين يباع ولدها معها اذا لا يجوز استثنائه وان قاموا بعد الوضع فان كان الدين سابقاً على العتق فانها تباع أيضاً هي وولدها ان لم تنف بحقهم وان كان العتق هو السابق فانها تباع وحدها والولد حر يعتق من رأس المال وسواء ولدته في مرض السيد أو بعد موته ولكن لا يفارقها وبهذا يتبين لك ان مراد المؤلف بقيام الغرماء بقيامهم بعد الوضع لانه هو الذي فيه التفصيل من كون الدين سابقاً على العتق أو لاحقه فقوله وبيعت أي الامة التي أعنت جنيئها ولو قال وبيع بلائها ليعود الضمير المستتر الى الولد بشرط أن يكون قيامهم بعد الوضع ان مطابقاً للنقل وأما الامة فتباع على كل حال فلم يذكروا لانهم مال من أمواله فلم يحتج لذكرها وقد يقال ان المؤلف نص على المتوهم بأن يقرأ قوله ديناً بالنصب مفعول سبق والفاعل هو العتق ووقف على دين على لغزير ببيعة فلم يرسمه بالالف ويقرأ ان سبق من غير واو النكابة ومن باب أولى أن تباع فيها اذا سبق الدين العتق وقوله ورق جواب عن سؤال مـ در أي كيف تقولون ان الام تباع مع ان جنيئها قد تجرد فأجاب بقوله ورق لكن ظاهرة ولو كانت قيمة أمه تنفي بالدين وليس كذلك ويمكن أن يقال ورق حيث تناوله البيع وهو اذا كانت قيمة أمه تنفي بالدين لا يتناوله البيع فلا اشكال (ص) ولا يستثنى ببيع أو عتق (ش) يعني ان الجنين لا يجوز استثنائه في بيع كهذه المسئلة ولا في عتق كما اذا أعنت حاملاً فان جنيئها يكون حراماً وهذا بخلاف الوضعية كما يأتي في بابها في قوله والحمل في الجارية ان لم يستثنه والصدقة والهبة كالوضعية (ص) ولم يجز اشتراء ولي من يعتق

فقال لا تباع في دين استحدثه بعد العتق حتى تضع (قوله لانه الذي فيه التفصيل الخ) أي فاذا كان الدين سابقاً على العتق فتباع هي وكذا ولدها ان لم تنف بحقهم وأما اذا كان العتق سابقاً فانها تباع وحدها فقط ولا يباع الولد قطعاً فرجع التفصيل للولاد لا هي (قوله فتباع على كل حال) أي فلا معنى للتفصيل وقوله وقد يقال جواب عن ذلك الاعتراض (قوله ويمكن أن يقال الخ) هذا الكلام لا يناسب ما قبله لانه على هذا المعنى لا فرق يعلق بالولد فلا يناسب ذكره ورق فان الذي يناسب قوله ورق المقيد بقوله حيث تناوله المبيع انما يكون اذا تقدم الدين العتق والحال ان القيام بعد الوضع (قوله والصدقة والهبة كالوضعية)

فإذا أوصى أو تصدق بها على شخص أو وهبها له فيصح استثناء جنينها فان أعتقها المعطي بفتح الطاء مفرقة حامله بعبد في الصور الثلاث (قوله أو غيره) كالوصي ومقدم القاضي (قوله فان اشتراه غير عالم الخ) وأما لو اشتراه عالما لم يعتق على السيد كان على العبد دين مستغرق أم لا أي ولا يعتق على المأذون أيضا على ما يتبادر منه ويحتمل أن يعتق عليه وهو الموافق لما المصنف في الوكالة والقراض وعلى الأول فالفرق بين المأذون وبين الوكيل وعامل القراض أن المأذون عبد السيد فإذنه في التجارة يشمل شراء قرابته أي وله انستزاع ماله وان لم يعزله من الأذن ولا كذلك الوكيل وعامل القراض فإنه انما ينزع ماله ما يعزله مما من الوكالة (تنبيه) لا يلزم الولي ما اشتراه لمجوره مما يمنع شراؤه فليس كوكيل الشراء اذا خالف (قوله) (١٢٩) ولادين على المأذون يحيط بماله) أي فان كان

عليه دين محبط لم يعتق على سيده لتعلق حق الغرماء بما دفع من المال في ثمنه (قوله ان استثنى ماله) أي اشترط المشتري مال العبد اذا الاستثناء الحقيقي انما يكون لبائع سابق ملك وهذا المريد شراء (قوله وهذا اذا كان الثمن عينيا) أي لزوم الثمن وعدم نقض البيع (قوله وأما ان كان عرضا) أي في صورة عديم استثناء ماله ثم لا يخفى أن عبارة اللقائي أحسن ونصه وهذا اذا كان مثليا أو موصوفا في الذمة وأما اذا كان مقوما معينا فإنه يرجع في العبد اذا كان قائما وقيمته ان فان (قوله تأمل) أي تأمل ما قلناه فجدد ظاهر الالته من أفراد ما من قول المصنف وفي عرض بعرض مما خرج من يده أو قيمته (قوله وقد تم عتقه بجمع رد الشراء) راجع للصورتين استثناء المال وعدمه ثم أقول لا يخفى أن قوله وقد تم عتقه بمجرد الشراء يتألف ظاهر قول المصنف لتعتق فإنه يقتضي أنه لا بد من صيغة اعتاق والموافق له العبارة الثانية المشار لها بقوله وبعبارة الخ والراجح كما أناه بعض الشيوخ العبارة الثانية فقوله

يعتق على ولد صغير من ماله ولا عبد لم يؤذن له شراء من يعتق على سيده (ش) يعني أن الولي سواء كان أباً أو غيره لا يجوز له أن يشتري من يعتق على ولد صغير في حجره مال الصغير لأن ذلك اتلاف لماله فان وقع ذلك فان البيع لا يتم وسواء كان الولي عالما بأنه يعتق على مجوره أم لا ومثل الصغير السفه وكذلك العبد الغير المأذون له لا يجوز له أن يشتري من يعتق على سيده اذا ملكه لأن ذلك اتلاف لمال السيد فان وقع لم يعتق عليه ولا على سيده الا أن يجزئه ومفهوم قوله لم يؤذن له أنه ان كان مأذونا له واشترى من يعتق على سيده فتارة يكون الأذن في اشتراؤه بعينه وهذا يعتق على سيده لانه كالوكيل عنه وتارة يكون الأذن له في التجارة فان اشتراه غير عالم بعتقه على سيده ولادين على المأذون يحيط بماله عتق على سيده والا فلا وتارة يكون مأذونا له في شراء عبد من غير تعيين وينبغي أن يفصل فيه كافي الذي قبله وأما المالكات فلا يعتق من اشترى من يعتق على سيده ولا يعتق على السيد الا ان عجز المالكات كما يأتي في الكتابة لانه ليس له انستزاع ماله بخلاف المأذون (ص) وان دفع عيدا مالا لمن يشترى به فان قال اشترى لنفسك فلا شيء عليه ان استثنى ماله والا غرمه (ش) يعني أن العبد اذا دفع مالا لرجل يشترى به به من سيده وقال له اشترى لنفسك ففعل فالبيع لازم فان كان المشتري استثنى مال العبد فلا شيء عليه للبائع أي لا يغرم الثمن ثانية للبائع لانه استثنى ماله فان لم يستثنه فإنه يغرم الثمن ثانية للبائع لانه لم يستثن ماله فقد اشتراه بمال السيد لان العبد لا يتبعه ماله في البيع بخلاف العتق قال أبو الحسن وهذا اذا كان الثمن عينيا وأما ان كان عرضا فليس عبد أن يرجع في عين عبيده ان كان قائما فان فاعلى المشتري قيمته انتهى وبيانه أن المشتري قد اشترى سلعة بسلعة فاستحققت السلعة التي دفعها المشتري فليسيد العبد أن يرجع في عين عبيده تأمل (ص) كاعتقني (ش) التشبيه تام والمعنى أن العبد اذا دفع مالا لا يشترى به به من سيده ويعتقه ففعل فالبيع لازم فان كان المشتري استثنى مال العبد فإنه يعتق ولا يغرم المشتري الثمن ثانية للبائع وان لم يستثنه فإنه يغرم الثمن ثانية للبائع ولا يرجع بشئ منه على العبد وقد تم عتقه بمجرد الشراء وقوله (وبيع فيه) يرجع للصورتين وهما قوله اشترى لنفسك أو اشترى لتعتقني منه ولم يستثن ماله والمشتري لا مال له فان العبد يباع في ثمنه في الحالتين الا أن يبيع بعضه بالثمن فيعتق بقيته ولو بقي من الثمن شيء بعد بيع جميعه كان في ذمة الرجل وأشار بقوله (ص) ولا رجوع له على العبد والولاء (ش) إلى أن العبد اذا دفع المال لرجل وقال له اشترى به وأعتقني ففعل ولم يستثن ماله فان البيع لازم ويعتق عليه بمجرد الشراء ولا يرجع المشتري على العبد

(١٧ - خشي ثامن) وقد تم عتقه ضعيف (قوله وبيع فيه) أي ولو أنفذ عتقه لانه معسر وعتقه مردود كما قال ذلك في (قوله فان العبد يباع في ثمنه) حاصله أنه اذا كان العبد يباع بقدر ثمنه فالامر ظاهر وان يبيع بأقل اتبع المشتري بالباقي وان كان الثمن يوفي بنصف العبد فإنه يباع نصفه والنصف الثاني حر على ما قاله الشارح من أن العتق بمجرد الشراء فقوله فيعتق بقيته أي فلا يكون حرا لا بقيته لما تقدم أنه يكون حرا بمجرد الشراء وهذا ظاهر في الصورة الثانية وأما بالنسبة الأولى فيقول فيرق بقيته (قوله ولا رجوع له على العبد) راجعه الشرح لمسألة لتعتقني دون مسألة لتشتري بي أي ورجوعه للأولى أولى أي فاذا قال له اشترى لنفسك ولم يستثن ماله وغرم المشتري الثمن وأحدث في العبد صيغة العتق فان له الولاء ولا رجوع له (قوله ويعتق عليه بمجرد الشراء) تقديم أنه ضعيف والراجح خلافه وقوله ولا يرجع الخ

الناسب تأخير عن قوله ويغرم الثمن ثمانية للبائع كما هو ظاهر (قوله وبعبارة الخ) تقدم أن هذه هي المعول عليها (قوله يقال الشراء الخ) الأولى في الجواب أنه لما استثنى ماله آل الأمر إلى أنه ملك نفسه فصحت وكالته وصح البيع وأما قوله الشراء فصولي فلا يتم لأن العبد قد أذن له بتداع فليس قضيوا يسلمنا أنه فضولي لكن شراء الفضولي صحيح وظاهر قول الشارح وقد أجاز وصح البيع بقيمة أن شراء الفضولي فاسد مع أنه صحيح (قوله لأنه استثنى ماله) علة الصحة البيع لأجل الإجازة أي انما صح البيع لأنه استثنى ماله وبهذا التقرير يدفع ما يقال إن علة الصحة

(١٣٠)

وكانه قال صح الإجازة وحينئذ فلا تحتاج صحة البيع للتعليل بقوله لأنه استثنى ماله فنقول علة المجموع المعلن وعلة (قوله ولا يقال) هذا وارد على قوله فصح البيع أي لا معنى لصحة البيع الأول كان العبد ملك نفسه والحال أن العبد لا يملك نفسه وحاصل الجواب لا نسلم أن العبد لا يملك نفسه فقوله لا نأقول الخ جواب بالمنع (قوله في مرضه) أي مرض موته (قوله ولم يحملهم الثلث) مفهومه ع - دم القرعة حيث حملهم وهو وظاهر فيما إذا أعتق أو أوصى بعتق من سماه أما إذا أوصى بعتق عبيد ولم يسمهم كما إذا قال أعتقوا عشرة عبيد من عبيدي وكان الثلث يحمل عشرة من عبيده فلا بد من القرعة (قوله أو أوصى بعتق ثلثهم) لا مفهوم لثلثهم لقول المدونة من قال ثلث رقيق أحرار أو نصفهم أو ثلثهم عتق منهم ما سمي بالقرعة إن جملة الثلث والأفاحله الثلث مما سمي (قوله أو بطل عتق الثلث) أي ولم يعين من يعتق (قوله وصفة القرعة) الذي يقال في مسألة أو أوصى بعتق ثلثهم انما نقسم العبيد على ثلاثة أقسام في ورقة حروف ورقتين

بشيء منه ويغرم الثمن ثمانية للبائع ويكون الولاء للمشتري لأنه غرم الثمن ثمانية وبعبارة ولو غرم الثمن قبل انقضاء العتق فينبغي أنه لا يجبر على العتق لأنه انما استمر العتق على شرط عدم الغرم فقوله ولا رجوع الخ أي حيث أعتقه أما لو لم يعتقه فهو ورق له ولا ينفعه شرط العتق (ص) وإن قال لنفسه فخر ولاؤه لبايعه ان استثنى ماله والارق (ش) يعني أن العبد إذا دفع ماله إلى رجل لم يشر به به من سيده لنفس العبد ففعل فإن البيع لازم ويكون العبد حرا بمجرد الشراء لأنه ملك نفسه ويكون الولاء لسيده العبد لأن المشتري اشتراه لغيره وغيره هو العبد والعبد لا يستقر ملكه على نفسه فلذلك كان الولاء للبائع هذا إذا استثنى المشتري مال العبد حين الشراء فإن لم يكن استثنى ماله فإنه يرق للبائع أي يبقى على رقه لأن المال ماله فان قيل هذه وكالة من العبد وكالة العبد باطلة فيبطل الشراء من أصله يقال ان الشراء شراء فضولي للعبد وقد أجاز العبد شراءه فصح البيع لأنه استثنى ماله ولا يقال العبد لا يملك نفسه لا نأقول قول المؤلف كان أشتري نفسه شراء فاسدا فيعتق دليل على أنه يملك (ص) وإن أعتق عبيدا في مرضه أو أوصى بعتقهم ولو سماهم ولم يحملهم الثلث أو أوصى بعتق ثلثهم أو بعدد سماه من أكثر أقرع كالقسمة (ش) اشتملت هذه الجملة على أربع مسائل الأولى إذا بطل عتق عبيده في مرضه ولم يحملهم الثلث الثانية إذا أوصى بعتقهم ولم يحملهم الثلث وسواء سماهم فقال فلان وفلان أولم يقل فلان وفلان ولم يسمهم الثالثة إذا أوصى بعتق ثلثهم ولم يعين من يعتق يريد أو بطل عتق الثلث الرابعة إذا أوصى بعتق عدد من عبيده وهم أكثر من ذلك كسلاثة من تسعة مثلا وكأن القرعة في الوجوه الأربعة ونحوه لابن الحاجب وهو ما لابن القاسم في المدونة وانما بالغ على قوله ولو سماهم لرد قول سحنون أنه إذا سماهم فقال فلان وفلان وفلان ولم يحملهم الثلث أنه يعتق من كل واحد منهم بقدر يحمل الثلث من غير قرعة وصفة القرعة فيما عدا قوله أو بعدد سماه من أكثر أن يقوم كل واحد منهم ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة مفردة ثم تخلط الأوراق بحيث لا يتميز واحد من البقية ثم يخرج ورقة منها وتفتح قن وجد اسمه فيها عتق وينظر إلى قيمته فإن كانت قدر ثلث الميت فواضح وإن زادت عتق منه بقدر يحمل الثلث وإن نقصت أخرجت ورقة أخرى وعمل فيها كما عمل في الأولى وهكذا وأما أن أوصى بعدد سماه من أكثر فإن عينه وجملة الثلث فواضح وإن لم يحسم له الثلث فإنه يسلك فيه مسلك ما مر وأما أن سمي عدد أو لم يسمه فإنه ينسب عدد من سماه إلى عدد جميع رقيقه وبتلك النسبة يجزؤن حيث أمكن تجزؤتهم فان أعتق عشرة من رقيقه وهم أربعون فنسبة العشرة إلى الأربعين الربع وبتلك النسبة تقع التجزئة فيجعل كل عشرة منهم جزءا على حدته من غير نظر إلى قيمة كل جزء يكتب في ورقة حروف في ثلاث ورقات رقيقة ثم تخلط الأوراق

رق ثم تخلط الأوراق فنخرج حروفه في قيمة فإن جملة الثلث فالامر ظاهر وإن لم يحسم له فإنه يكتب اسم كل واحد وترى مع قيمته إلى آخر ما قال الشارح (قوله فإذا أعتق عشرة من رقيقه وهم أربعون الخ) فإذا كان عدد رقيقه خمسة وثلاثين وقد أعتق عشرة منهم فيجزؤن سبعة أجزاء لأن نسبة العشرة للخمسة والثلاثين سبعة ويكتب في ورقتين حروف في خمسة أوراق رقيق وترى الأوراق على الأجزاء فإن جعل الثلث الجزأين الذين وقعت عليهم ما ورقة الحرية فواضح وإن لم يحسم لهما الثلث فإنه يعتق منهم ما يحمل الثلث بالطريق المتقدم كما في عجم (قوله من غير نظر إلى قيمة كل جزء الخ) هذا مقابل المشهور ومذهب المدونة وهو المشهور أنهم يعتقون بالتقويم

(قوله أو بالأداة الخ) اطلاق الترتيب على ذلك تسمع (قوله للإشارة الى أنه لا فرق الخ) لا يخفى أن هذا ينفيد أن الضمير في قوله أو أنصافهم أو أنلائهم ليس راجع الكل بل راجع للعبيد المتقدم ذكرهم أي فيقول (١٣١) انتقوا أنصاف عبيدي أو أنلائهم وقوله

للإشارة الخ في العبارة حذف أي ولا فرق بين أن يكون المضاف مفردا أو جمعا (قوله لأن القاعدة الخ) على المحذوف والتقدير وإنما جعلنا الإضافة للمفرد كالإضافة للجمع لأن القاعدة الخ وقوله تقتضي خبر أن وقوله ولو اقتصر المناسب التفرع ثم أقول لا يخفى أن هذا الكلام يهـم أن الإضافة للمفرد لا تحتاج لدليل وقوله أو على الثاني الخ) يخالفه وقوله فجاءهم - بالذالك أي للإشارة الى أنه لا فرق وقوله لأن الأول مفرد أقول في العبارة حذف أي مضاف للمفرد وقوله فلا فرق بينهما أي بين المفرد والجمع وقوله والضمير جمع الواو والتعليل أي إنما كان المضاف اليه جمعا لأن الضمير جمع (قوله وظاهر قوله الخ) هذا يخالف صدر حله حيث قال فاعل يرتب المريض والجواب أن قوله وظاهره من حيث أنه يرجع الضمير للمعتق من حيث هو وهو بعيد فالأحسن أن يقال المعتق في صحته معلوم بطريق الأولى فتدبر (قوله يعني أن العبد إذا أعتقه سيده) أي أو أعتق عليه (قوله أن شهد شاهد برقه) مفهومه أنه إذا لم يشهد شاهد برقه وإنما كان من المدعي مجرد دعوى فإنه لا يتوجه على العبدتين وهذه تخص مفهوم قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعدتين فلا عين مجردها (قوله أو تقدم دين) أي فالأصل تقدم العتق على الدين لأن القول قول

وترعى كل ورقة من الأربع على جزئين وقعت عليه ورقة الحرية من الأجزاء عتق كله إن حمله الثالث فإن لم يحمله الثالث عتق منه بقدر يحمل الثالث بالطريق المتقدمة فيكتب باسم كل واحد مع قيمته من العشرة في ورقة وتخلط الأوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما مر ومحمل القرعة (ص) الآن يرتب فيتبع (ش) فاعل يرتب المريض المتقدم ذكره أي فإن رتب فلا قرعة حينئذ والترتيب إما أن يكون بالزمان كقوله أعتقوا فلانا اليوم وفلانا غدا مثلاً أو بالأداة كأعتقوا فلانا ثم فلانا وهكذا أو بالوصف كأعتقوا عبيدي الأعم فالأعم أو الأصل فالأصل أو بالأداء كأعتقوا فلانا أدى كذا وفلانا أدى كذا وهكذا فيتبع فيما قال ويقدم من قدمه إن حمله الثالث أو قدر محمله ثم إن حمل الثالث جميعه أو زاد فإنه يعتق من الثاني بقدر يحمل الثالث أو جميعه إن حمله الثالث وهكذا إلى أن يبلغ الثالث وقوله (ص) أو يقول ثلث كل أو أنصافهم أو أنلائهم (ش) أي فيتبع نحوه في المدونة فيعتق من كل ثلثه في الأولى والثالثة ومن كل نصفه في الثانية وهذا حيث حمل الثالث ثلث كل أو نصف كل فإن لم يحمل الثالث ذلك فإنه يعتق من كل يحمل الثالث وإن كان أقل مما سمي الموصى كما إذا كان الثالث يحمل عشر قيمتهم فإنه يعتق من كل عشره وجاء بقوله أو أنصافهم أو أنلائهم بعد قوله ثلث كل للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يضيف الجزء لمفرد أو لجمع لأن القاعدة أن مقابلة الجمع وهو هنا أنصاف وأنلائ بالجمع وهو الضمير فيهم تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد ولو اقتصر على الأولى وهو ثلث كل لم يعلم منه الثاني وهو أنصافهم وأنلائهم أو على الثاني لم يعلم منه الأول فجاءهم - بالذالك لأن الأول مفرد وهو ثلث والثاني جمع وهو أنصاف وأنلائ والجمع أيضا فلا فرق بينهما والضمير جمع فليس قوله أو أنلائهم تكرار مع قوله ثلث كل وظاهر قوله إلا أن يرتب أنه لا فرق بين أن يحصل منه ذلك في المرض أو في الصحة وهو مذهب ابن القاسم وكلام الشارح يقتضي أن ما وقع في المرض على الترتيب يدخل فيه القرعة لأن الجميع لا يخرجون إلا بعد الموت (ص) ويتبع سيده دين إن لم يستثن ماله (ش) يعني أن العبد إذا أعتقه سيده ولم يستثن ماله فإن ماله كله يتبعه لأن القاعدة أن ماله يتبعه في العتق دون البيع فإذا كان للعبد على سيده دين قبل أن يعتقه فإنه يتبعه به فإن استثنى ماله عند العتق بأن يقول أشهدوا أنني قد انتزعت الدين الذي لعبيدي أو أنني أعتقته على أن ماله لي فإنه يكون للسيد ويسقط الدين الذي له على سيده (ص) ورق أن شهد شاهد برقه أو تقدم دين وحلف (ش) يعني أن من ادعى على شخص يدعي الحرية أنه عبده وأقام بذلك شاهدا واحدا فإنه يحلف مع شاهده ويرق له العبد وكذلك الغرماء إذا أقاموا شاهدا بشهد أن الدين سابق على عتق العبد فإنهم يحلفون مع شاهدهم ويرق العبد لهم ففعل حلف يرجع للسيد في الأولى والغرماء في الثانية فإن نكل من شهد له الشاهد برقه حلف العبد فإن نكل رقب وهذا حيث لم يكن أعتقه آخر والأقالين على المعتق حيث نكل مدعي الرقب فإن نكل المعتق حلف العبد وفي ابن مرزوق أنه إذا نكل يرد العتق وظاهره أنه لا يحلف العبد وأما من قام له شاهد بتقدم الدين فإنه يحلف المدعي فإن نكل أجرى فيه ما مر (ص) واستثنى بالمال أن شهد بالولاة شاهدا أو اثنين إنهم مال من الالاسمعان أنه مولا أو وارثه وحلف (ش) يعني أن من ادعى ارث شخص بالنسب أو الولاة وشهد له شاهد

مدعي الصحة وهذا من قبيل ما نحن ادعى تقدم الدين فقد ادعى خلاف الأصل فعليه الإثبات (قوله وفي ابن مرزوق الخ) ظاهر عبارة بعضهم اعتماد مال ابن مرزوق (قوله وأما من قام له شاهد بتقدم الدين فإنه يحلف المدعي) وهو الغرماء فإن نكل الغريم جرى على ما مر أي من أنه يحلف العبد وليس في هذه المسئلة ادعاء شخص عتق العبد غير المعتق المدين وعلى هذا فقوله وأما من قام الخ لا حاجة له لأنه علم

محاسب قنبر (قوله فانه يحلف الخ) صريح هذا تأخير الحلف وقوله فانه يحلف معهما ثم يستأنى صريح هذا تقدم الحلف والحاصل ان كلامه صريح في اختلاف الحلف بحسب الزمن في المستثنين والنقل يفيد استواء الحاليتين في تأخير الحلف (قوله لاحتمال أن يكون الاصل واحدا) أي أصل السماع واحدا (قوله لا يفيد العلم) أي بأن لم يكن فاشيا وقوله والا أي بأن كان يفيد العلم أي بأن يكون السماع فاشيا (قوله ولا يشهدان حينئذ الا على القطع) فان شهدا على الظن ونحوه حذا في النسب وقال الاقاني ان شهدا ثلثان شهادة سماع بالولاء أو الارث بدليل قوله انه مولا أو وارثه فاشتمل كلامه على أربع صور شاهد بالنسب أو بالولاء وشاهدان بالسماع بالولاء أو الارث (قوله وان شهد أحد الورثة) ولدا أو غيره والمراد بالشهادة ما كان بين يدي حاكم وقوله أو أقر وهو ما لم يكن بين يدي حاكم أو ان قوله وان شهد الخ أي اذا كان عدلا وقوله أو أقر (١٣٣) أي اذا كان غير عدل وهو رشيد فلو شهدا ثلثان من الورثة على ذلك

لكانت شهادتهما مقبولة كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى وقوله لم يجوز أي ماذكر وهو الثالث شهادة والاقرار لانه في الاول شهادة واحد والعق لا يثبت بشاهد واحد وفي الثانية اقرار على الغير (قوله ولم يقوم عليه) الاولى حذفه لانه يفيد قوله لم يجوز بل ذكره بوجه ان قوله لم يجوز بالنسبة لنصيب غير الشاهد والمقر أو ما بالنسبة لنصيبهما فيصح ولكن لا يقوم عليه نصيب غيره وليس كذلك ادلا يعتق من العبد شيء فلو قال بدل قوله لم يجوز ألغى ذلك لسلم من الايهام (قوله ولا عين على العبد) أي لا يمكن العبد من العين مع الشاهد ليم له العتق لان العتق لا يكون الا بشاهدين (قوله فلو قسمت العبيد) عبارة غيره أحسن وهي فان ملكه الشاهد بعد ذلك أو قسمت العبيد فتاب ذلك للشاهد والمقر عتق عليه (قوله وان شهد على شريكه الخ) أي شهد وحده احترازا عما لو شهد مع عبد آخر على شريكه يعتق

بذلك على البت فانه يستأنى بالمال فان لم يأت أحد بآثبات من ذلك فانه يحلف مع شاهده ويقضى له بالمال لان الدعوى ترجع الى المال وكذلك لو شهد بماله كرا ثلثان انهما لم يزلوا يسمعان انه مولا أي أعنته أو انه وارثه فانه يحلف معهما ثم يستأنى بالمال لعلى أن يأتي أحد بآثبات منه ثم يقضى له بالمال ولا يثبت بذلك نسب ولا ولاء لاحتمال أن يكون الاصل واحدا اذ لو كان يثبت ماذكر لما كان للاستيناء فائدة وهذا حيث كان سماعهما لا يفيد العلم والاثبات الولاء والنسب ولا يشهدان حينئذ الا على القطع فلا ينافي ما مر في باب الشهادات ان النسب والولاء يثبتان بالسماع (ص) وان شهد أحد الورثة أو أقر أن أباه أعتق عبدا لم يجوز ولم يقوم عليه (ش) يعني ان أحد الورثة اذا شهد عند الحاكم أو أقر أن أباه أعتق عبدا من عبيده في صحته أو في مرضه والثلث يحمله وأنكر ذلك غيره من الورثة لم تجز الشهادة ولا الاقرار ولم يقوم ذلك العبد عليه في المستثنين وحصته من العبد تكون رقالة لانه ليس هو المعتق فيلزمه التقويم وانما هو مقر على غيره ولا عين على العبد مع شهادة هذا المقر فلو قسمت العبيد فوقع هذا العبد المشهود بعنته في حصة هذا المقر عتق بدليل ما مر في باب الاستحقاق عند قوله كساهد ردت شهادته (ص) وان شهد على شريكه يعتق نصيبه فنصيب الشاهد حر ان ليس شريكه والا كثر على نفيه كعبيده (ش) يعني ان الانسان اذا شهد أن شريكه في العبد أعتق حصته منه والشريك يكذبه فان كان الشريك موسرا فان نصيب الشاهد يكون حرا لاعترافه أنه لا يستحق على شريكه الا القيمة وقد ظلمه فيها حيث أنكر العتق ولم يثبت ما ادعاه ولا شيء للشاهد على شريكه ويعتق نصيبه من العبد مجانا ونصيب المشهود عليه رقه فلو كان الشريك معسرا لم يعتق من العبد شيء وأكثروا رواية على نفي حرة نصيب الشاهد مع يسر الشريك وقاله أشهب قال ولا فرق بين أن يكون الشريك موسرا أو معسرا فلا يعتق من العبد شيء

باب ذكر فيه التدبير*

وهو عتق العبد عن دبر وهو أن يعتق بعد موت صاحبه فهو مدير والتدبير في الامر أن ينظر ما يؤل اليه عاقبة الامر والتدبير التفكير فيه وقال القرافي في التنبهات التدبير مأخوذ من ادبار الحياة ودبر كل شيء ما وراءه يسكون الباء وضمها والجارحة بالضم لا غير وأنكر بعضهم

نصيبه فيعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشاهد الشريك ولا يرجع بقيمة لا قراره لنفسه أنه يستحق قيمته على المشهود عليه (قوله والا كثر) هذا ضعيف والمذهب ما صدر به (باب التدبير) (قوله وهو أن يعتق) يقرأ بالبناء للفاعل والفاعل ضمير يعود على المعتق بكسر التاء المفهوم من عتق ولا يقرأ بالبناء للفعل لعدم صحة كونه تفسيرا للتدبير الذي هو صفة المدير بكسر الباء (قوله والتدبير في الامر) أي ان التدبير في اللغة أي بالنظر للحادث وأما التدبير في حق القديم فهو الاتيان بالشيء على أحسن وجه وقوله عاقبة الامر أظهر في موضع الاضمار أي ينظر في الذي تؤل اليه عاقبته أي نهايته صواب أو غير صواب وقوله التدبير التفكير فيه أي ان التدبير في الامر التفكير فيه لا يخفى أن هذا يرجع للذي قبله (قوله والتدبير مأخوذ من ادبار الحياة) أي التدبير الشرعي (قوله من ادبار الحياة) أي ٣ توليتها وذهابها وذلك لان ثمرة التدبير من عتق المدير انما تكون بعد الحياة (قوله ما وراءه) أي بما كان متصلا به (قوله والجارحة بالضم) أي الذي هو مخرج الانسان ٣ قوله توليتها كذا بالنسخ معناه والمناسب توليتها اه مصحح

فحل الغائط (قوله وافعلوا الخير) أي ولا ينجني أن التدبير خير ولا يضر كون الدليل أعم من المدعى فشمع المدعى وغيره ر قوله المدبر من الثلث) أي يخرج من ثلث مال الميت أي لا من رأس المال (قوله بعقد لازم) حال من فاعل بوجوب أي بوجوب ذلك العقد العتق حال كونه ملتزماً به - قد لازم من ملازمة العام للخاص ولو قال ابن عرفة عقد لازم لكان أخصراً وأسهل وقول الشارح متعلق بوجوب أي مرتبط به فلا ينافي تعلقه بمحذوف كما قلنا (قوله العتق بموته) خرج بقوله بموته العتق الناجز ولاجل ومنه تعليقه على موت شخص كما يأتي آخر الباب فلا يسمى شيئاً منهم تدبيراً بل عتقاً لا جمل (قوله فيما زاد على ثلثها) أي الآن وان كان المدبر لا يخرج بعد الموت إلا من الثلث (قوله أي تعليقه نفوذ الخ) فيه شيء وذلك أن العتق بمعنى خلوص الرقبة من الرقبة لا يحصل إلا بعد الموت لأنه حاصل الآن ونفوذ بعد الموت (قوله فلا يحتاج إلى تكلف) أي (١٣٣) فان ز قال البخاري والمجرب متعلق بمحذوف حال أي

رابطاً له بموته وهذا معنى التضمن عند المحققين وحيث أمكن إبقاء اللفظ على معناه فالمطلوب الإبقاء وعلى هذا فلا ينبغي أن تكون الباء بمعنى على انتهى (قوله أما المجنون الخ) بوضعه قول الشيخ أحمد الزرقاني أحترز بالمكلف من الصبي والمجنون فان عتقهما غير صحيح بالنسبة للمجنون وغير لازم بالنسبة للصبي المميز وان كان صحيحاً فان قيل فائدة الصحة التوقف على رضا الولي وردده مع أنه هنا ليس له الامضاء لان فيه اتلافاً لماله فما فائدة صحته الجواب ان فائدته في أنه اذا بلغ بكسونه رده وامضاً (قوله ودخل في المكلف السكران) أي يحرام وأما جلال فكالمجنون وقوله السفه أي السفه المولى عليه أي فتدبيره غير نافذ اتسع ماله أم لا أي وهو صحيح كالصبي (قوله على المشهور) سبق قلم اذا المشهور خلافه (قوله وخرج العبد الخ) أي فان تدبيره غير لازم كما أفاده

الضم في غيرها وأصله الكتاب والسنة والاجماع فالكتاب قوله تعالى وافعلوا الخير والسنة قوله صلى الله عليه وسلم المدبر من الثلث والعقد الاجماع على أنه قرينة انتهى وعرفه ابن عرفة بقوله عقد بوجوب عتق مملوك من ثلث ماله بعد موته بعقد لازم قوله بعدم موته يخرج به الملتزم العتق في المرض المبطل فيه فانه لازم له اذا لم يمت وقوله بعقد لازم متعلق بوجوب أخرج به الوصية ورسمه المؤلف بقوله (ص) التدبير تعليق مكلف رشيد وان زوجة في زائد الثلث العتق بموته (ش) يعني ان التدبير تعليق العاقل البالغ الرشيد ولو زوجة فيما زاد على ثلثها نفوذ العتق على موته بقوله وان زوجة أي وان كان المكلف زوجة ودبرت فيما زاد على ثلثها فانه يعضى وان كان محجوراً عليها فمأذ كرفانه ينفذ وان لم تملك غير الذي دبرته اذا ضرر على الزوج في ذلك لان العبد في الرق إلى الموت وأما تدبيرها الثلث فادون فلا خلاف في نفوذه وقوله العتق بموته معمول تعليق أي تعليقه نفوذ العتق لان المعلق انما هو نفوذ العتق وأما انشاء العتق فهو من الآن والباء بمعنى على لان التعليق بتعدي على فلا يحتاج إلى تكلف ز واحترز بالمكلف من الصبي والمجنون أما المجنون فواضح وأما الصبي فان تدبيره باطل من حيث هو تدبير وان صح من حيث انه وصية فهو وصية وقعت بلفظ التدبير فاطلاق التدبير عليه مجاز ودخل في المكلف السكران قال المؤلف الاقرب لزومه كعتقه وخرج بالرشيد السفه والمهم على المشهور وخرج العبد لانه محجور عليه بالاضالة (ص) لاعلى وصية كان مت من مرضي أو سفري هذا أو بعدموتى ان لم يردده ولم يعلقه أو حر بعدموتى بيوم (ش) لما كان كلامه السابق شاملاً للوصية أخرجهما وهذا من تمة التعريف والافهوه غير مانع ولذا قال ابن الحاجب في تعريفه هو عتق معلق على الموت على غير وصية وبعبارة أي لاعلى وجه الانحلال والرجوع يعني ان التدبير تعليق على وجه الانبرام والنفوذ لاعلى وجه الانحلال والرجوع وهو المعلق على أمر يكون ولا يكون كان مت من مرضي أو سفري هذا فانت تدبره في وصية غير لازمة وكذلك اذا قال لعبد في صحته أنت حر بعدموتى ولم يقيده لا بيوم ولا بغيره فهي وصية غير لازمة وأما لو قال أنت مدبر بعدموتى فهو تدبير قطعاً وبه يعلم ما في تت هذا ان لم يرد التدبير أما ان أراد كقوله اذا مت فعبدى فلان حر لا يغير عن حاله ولا رجوع لى فيه أو حر بعد

الشيخ أحمد ثم نقول وهل هو صحيح كالصبي أو باطل كالمجنون الظاهر الثاني وهو أنه كالمجنون فيكون باطلاً (أقول) وبعد ان علمت ذلك كله فالمتقدم ما أفاده غير واحد من شيوخنا أن تدبير الصبي المميز لا يلزم ولا يصح ولا يتقلب وصية كما اعتمد عج خلافاً لما قاله ابن عرفة وتبعه اللقاني وتبعه شارحنا (قوله لانه محجور عليه الخ) فالمراد بالرشيد غير المحجور عليه والزوجة غير محجور عليها في الزائد على الثلث بطريق الاصله وانما ذلك لعارض (قوله كان مت) مثال للمنفى وهو الوصية لا للعتق ولا للثب وهو التدبير (قوله ولذا قال الخ) أي لاجل كونه من تمة التعريف (قوله كان مت من مرضي أو سفري هذا فانت تدبر) عبارة عيب وشب فانت حرفي مخالفة لشارحنا لكن في النقل ما يؤيد ما لشارحنا لانه رواية أصح عن ابن القاسم أي انه وصية وليس بتدبير الا أن يرى انه أراد بذلك التدبير وقصده انتهى (قوله اذا قال لعبد في صحته) لا مفهوم لقوله في صحته بل مثل ذلك لو قال في مرضه (قوله وبه يعلم ما في تت) أي لانه قال في قول المصنف أو بعدموتى أو أنت مدبر بعدموتى أي فيعلم مما قاله شارحنا ان كلام تت غير صواب (قوله أما ان أراد الخ) هذا فمأذ أنه لو قوى التدبير

في قلبه لا يعمل به وليس كذلك بل يعمل به وتعلم نيته من قوله فويت ويصدق في دعواه كما أفاده بعض شيوخنا الحاصل أن ما قاله الشارح لا يعد من باب أو نوى به التدبير لأن ما صحبته قرينة لا يقال أنه أراد به التدبير لاسيما إذا كانت مقالية كالا يغير عن حاله ولا رجوع له فيه كما قال الشارح (قوله لأن صيغته تعليق) أي محتوية على التعليق (قوله راجع للصيغ الثلاث) المعتمد أن قوله أن لم يرد فيه في الثلاثة وقوله ولم يعلقه قيد في الأخير الذي (١٣٤) هو قوله أو بعدموتى (قوله سواء أراد به التدبير أم لا) هكذا قال الشارح وقال عجم

قوله حر بعد موتى أي أن لم يرد ولم يعلقه وقال اللقاني وصية مطلقة أراد به أم لا علقه أم لا ولذا أخره عن القيد والفرق بينه وبين أو بعد موتى أنه خرج عن سنة التدبير وهو التعليق بالموت ولم أر ترجيح تقرير من ذلك (قوله وهو متعلق بالمصدر وهو تعليق) وقال بعض الشراح الأولى تعلقه بعنق لأن تعلق المعمول بالعامل القريب أولى انتهى (أقول) والظاهر ما قاله شارحنا يعلم ذلك بالتأمل (قوله وولاؤه للمسلمين) ظاهره مطلقا سواء ملكه مسلما أو أسلم عنده قبل التدبير أو بعد التدبير وليس كذلك والحاصل أن الذي إذا دبر المسلم سواء ملكه مسلما أو أسلم عنده قبل التدبير أو بعد التدبير فان ولاءه للمسلمين سواء كان لسيدته أو قارب مسلمون أم لا ولا يعود ولاؤه لسيدته ولو أسلم لأنه حين دبر لم يكن له عليه ولاه لا اختلاف الدينين وأما أن دبر كافر كافرا ثم أسلم العبد فان مات السيد كافر أو لاؤه لجماعة المسلمين إلا أن يكون للسيد ولد أو أخ مسلم فإنه يرثه ويكنون ولاؤه لأن الولاء الذي هو لجة كحمة النسب ثبت بين السيد ومديره لا تفاهما حين التدبير في الدين وأما إذا أسلم

موتى بالتدبير أو نحو ذلك فيكون عقدا لازما ولم يعلقه أي على شيء غير صيغة التدبير لأن صيغته تعليق أيضا كان كملت فلاننا أودخلت الدار مثلاً فانت حران مت من مرضى أو سقري هذا أو أن كملت فلاننا فانت حر بعد موتى أي وكلم فلاننا أودخل الدار مثلاً فقوله أن لم يرد ولم يعلقه راجع للصيغ الثلاث وأما إذا قال لعبدته أنت حر بعد موتى بيوم أو شهر أو أكثر أو أقل من ذلك فانها تكون وصية غير لازمة لمخالفتها للتدبير لكونه غير متعلق على الموت وسواء أراد به التدبير أو لم يرد إلا أنه إذا أراد به كان وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية إذا التزم عدم الرجوع فيها هل تلزم أو لا قولان (ص) بدريتك وأنت مدبر أو حر عن دبري (ش) هذا شروع في صريح التدبير وهو متعلق بالمصدر وهو تعليق والمعنى أن المكلف إذا علق العتق على موته بصيغة من هذه الصيغ الثلاث فإنه يكون تدبيراً صريحاً لا أن يقول ما لم أغبر ذلك أو أرجع عنه أو أفسخه فان ذلك يكون قرينة صارفة عن التدبير إلى الوصية وهذا حكم صريح الوصية إذا صحبه قرينة على التدبير انعقد كقوله إذا مت فعبدى فلان حر لا يغير عن حاله ونحو ذلك (ص) ونفذ تدبير نصراني أسلم وأوجره (ش) يعني أن النصراني أو اليهودي إذا أسلم عبده قبل التدبير أو بعده أو اشتراه مسلماً ثم دبره فان ذلك ينفذ ويلزم ولا يفسخ لانه نوع من العتق ولكن يؤاجر عليه عند مسلم لئلا يكون له عليه الاستيلاء بالخدمة وتكون أجرته لسيدته حتى يعتق بموت سيده من ثلثه وولاؤه للمسلمين إلا أن يكون للكافر ولداً وأخ مسلم فان أسلم رجع عليه عبده وكان له ولاؤه أي حيث أسلم العبد بعد التدبير وأما لو كان مسلماً عند التدبير فالولاء للمسلمين ولا يرجع للسيد ولو أسلم ولاؤه رثته المسلمين فقوله أي عليه وأوجر بالبناء للفعول أي الحما كمن يتولى ذلك ويؤجر مودة شيئاً فشيئاً لأن منتهى أجل السيد لا يعلم ونفذ بالذال المجمة (ض) وتناول الحل معها كولد مدبر من أمته بعده (ش) يعني أن من دبر أمته فان تدبيره يتناول جملها سواء جلت به قبل تدبيرها أو بعده كما أن ولداً العبد المدبر الكائن من أمته التي جلت به بعد تدبيره يكون مدبراً مثل أبيه فلو جلت به قبله أو يوم تدبير أبيه يكون رفاً للسيد المدبر بكسر الباء المشددة فقوله معها وأخرى في الدخول الحل بعد التدبير فالظرف صفة أو حال أي مع تدبيرها فقوله الشارح يريد أو جلت بعد ذلك صحيح لأن مراده أنه داخل بالأخرى لأنه داخل في العبارة واعتراضت عليه غير ظاهر وقوله بعده متعلق بمقدردل عليه السياق كما مر وانما دخل ولد المدبرة قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون جملها من أبيه قبل تدبيره لأن الولد كجزء منها حتى يوضع فاذا دبرها فقد دبره وإذا دبر الأب لم يدخل تدبير الأم ولا جملها حتى تحمل به بعد تدبير الأب (ص) وصارت أم ولديه أن عتق (ش) الضمير المحرور بالباء يرجع للولد الذي جلت الأمه به بعد تدبير أبيه والمعنى أن العبد المدبر إذا عتق بعد موت سيده الذي

السيد بعد إسلام المدبر فإنه يعود إليه ولاؤه أي لجة الولاء لا الميراث قاله أبو الحسن وقوله لا الميراث أي لأن العبد لم يمت وأما أن مات العبد الذي دبره سيده ثم أسلم في حياة سيده فان ماله لسيدته لأن السيد الكافر يأخذ مال عبده المسلم إذا مات فإذا جلت ذلك فقوله الشارح إلا أن يكون الخ بقيد وان كان ظاهراً لا إطلاقاً عما إذا أسلم العبد بعد التدبير وأما لو كان مسلماً عند التدبير فالولاء للمسلمين ولا يرجع للسيد ولو أسلم أو كان له ورثة مسلمون كما قررنا (قوله وكان له ولاؤه) أي للحممة ويتبعها الميراث (قوله فلو جلت الخ) فان أشكل الأمر في ذلك نظر فان وضعته لستة فأكثر من يوم التدبير فهو مدبر مع أبيه وان كان لاقل فهو رقيق (قوله فاعتراضت الخ) وذلك لأنه قال في هذه الإرادة شيء مع قوله تناول (قوله متعلق بمقدردل أي الذي هو قوله أي جلت به

(قوله الاولى) أقول بل الصواب (قوله وما في ز فاسد) وذلك لانه قال (١٣٥) فالضمير الالب وعلية فان أعتق بعض الولد للتحاصص

دبره بأن جعله الثلث فان الامة تصير أم ولد بذلك الحمل وسواء كان ذلك الولد حيا لا أم لا
و بعبارة الاولى أن الضمير في قوله ان عتق يرجع للولد لالاب لانه لا يلزم من عتقه عتق
الولد بخلاف العكس لان الاب يقدّم على الابن في الضيق على ما مشى عليه المؤلف وان كان
ضعيفا كما يأتي فان عتق الاب ولم يعتق الولد فلا تكون به أم ولد وعلى المشهور من أنه ما عند
الضيق يتحصان فلا يعتق أحد همدون الاخر (ص) وقدم الاب عليه في الضيق (ش)
يعنى أن ثلث السيد اذا ضاق عن الاب وولده كان الاب مقدم على الولد في العتق لان
الاب هو السبب في ايجاد ولده وهذا خلاف مذهب المدونة كما قاله في توضيحه لكن
المؤلف اعتمد مذهبها أنه ما يتحصان فاذا رقى كله أو بعضه لا تكون أمه أم ولد لان أم
الولده هي الحرج لها كله وما في ز فاسد وأما الولد مع أمه فيتحصان باتفاق أى اذا عتقت الام
وهي حامل لانه كجزء منها (ص) وللسيد نزاع ماله ان لم يررض ورهنه وكتابته لا يخرجها غير حرة
وفسخ بيعه ان لم يعتق وكان الولد له (ش) يعنى أنه يجوز للسيد أن ينزع مال مدبره لقوة شبهة
السيد ولهذا جاز له وطعم من دبرها ومحل الانتزاع المذكور مالم يررض السيد مرضا مخوفا والا فلا
يجوز له الانتزاع لانه حينئذ ينتزع لغيره مالم يشترط انتزاع ماله في المرض والاعمال به وكذلك يجوز
للسيد أن يبرهن نفس المدبر لبيع الغرماء ولو في حياة السيد في دين سابق على تدبيره أو في دين
متأخر على أن يباع بعد موت السيد لا على أن يباع في حياة السيد وعليه يحمل قوله في باب
الرهن لا رقبته فلامعارضه وكذلك يجوز للسيد أن يكتب مدبره فان أدى عتق وان عجز عاد
مدبرا وانما جاز كتابة المدبر وان كانت بيعا على قول لان مرجعها للعتق وهو أقرب من التدبير
غالب لبدليل حرمة الوطء ولا يجوز اخراج المدبر عن التدبير لغير حرية بوجه من الوجوه لاجرمه
ولا بصدقة ولا ببيع ونحوه ولهذا قال وفسخ بيعه لان في ذلك ارقاقا له بعد جريان شأبه الحربة
فيه والشارع متشوف للحربة مالم ينجز المشتري عتقه فان نجزة أى في حياة سيده مضى ببيع
وعتقه وكان ولاؤه لعتقه أما لو أعتقه بعد موت مدبره فلا يعضى لان الولاء انعقد لمدبره أما
بحمل الثلث لجميعة فيعتق كله أو بعضه فيعتق بعضه وعلى كل حال الولاء قد انعقد لمدبره
قبل عتق المشتري فلا ينتقل للمشتري بعد تقرر لغيره وقوله (كالمكاتب) تشبيه تام يعنى ان
المكاتب اذا باعه الذي كاتبه فانه يفسخ الا أن يبادر المشتري ببعثته قبل فسخ البيع فيمضى
لتشوف الشارع للحربة (ص) وان جنى فان فداءه والاسلم خدمته تقاضيا واطعامه
مجنى عليه فانه يرجع ان وفى وان عتق يموت سيده اتبع بالباقي أو بعضه بحصته وخير الوارث
في اسلام مارق أو فسك (ش) يعنى أن المدبر اذا جنى على آخر فان فداء سيده الذي دبره فلا
كلام وان لم يفده فانه يسلم خدمته للمجنى عليه بتقاضاها شيئا بعد شيء الى أن يستوفى
أرض جنايته ولا يملك جميع خدمته ولا يباع في خدمته فاذا جنى جناية ثانية على شخص آخر
فانه يحاصص المجنى عليه أولا فيما بقي من خدمة المدبر الى أن يستوفى أرض جنايته وأما
ما استوفاه المجنى عليه أولا قبل دخول الثاني معه فانه يختص به وانظر هل معنى المحاصصة إن
الخدمة تقسم بينهم مانصة فمن أوعى حسب المال ولا مفهوم لقوله ثانيا وحمل تخيير السيد
في اسلامه أو فداءه اذا لم يكن للمدبر مال يقتدى به والادفع منه واذا وفى المدبر أرض الجناية
التي جناها على شخص أو أكثر فانه يرجع مدبرا كما كان قبل الجناية وهذا يفهم من قوله
تقاضيا ثم ان السيد المدبر اذا مات قبل أن يوفى المدبر أرض جنايته وعتق من ثلث سيده لجلسه له

فتكون أمه أم ولد (قوله وللسيد نزاع الخ) هذا فيما استفاد منه هبة أو صدقة أو وصية أو صداق ان كان المدبر أعتق أو اكتسبه بتجارة أو بخلع زوجة وكذا خلع أم ولده وأما لو كان ذلك المال الذي أراد السيد أن ينزع عنه استفاده من عمل يدا ومن أرض جناية عليه فان السيد ان ينزع عنه مطلقا مرض أو لم يررض ووجه ذلك ان هذه الاشياء مملوكة للسيد واطلاق الانتزاع عليه مجاز (قوله ان لم يررض) أطلقه وفيه مدبره ابن عبد السلام بما اذا كان مرضا مخوفا (قوله وان عجز عاد مدبرا) فان مات سيده قبل أدائها عتق من ثلثه وسقط عنه باقي النجوم (قوله وفسخ بيعه) أى وكذا هبته (قوله مالم ينجز المشتري عتقه) أى ومالم يجمل الموهوب له عتقه أى وسواء كان العتق المذكور منجزا أو لاجل (قوله وكان ولاؤه لعتقه) أى لا لمدبره ولا يرجع على من دبره بالثمن (قوله لان الولاء انعقد لمدبره) هذا ظاهر فيما اذا تحرر كله وأما اذا تحرر ببعضه فعدم التعاقب من حيث ذلك البعض وأما البعض الآخر فلا مانع من صحة عتق المشتري له (قوله يعنى ان المكاتب اذا باعه الخ) الحاصل انه لا يجوز بيع رقبة المكاتب وان رضى فان بيع قبل عجزه فسخ ان لم يعتق (قوله أسلم خدمته تقاضيا) ليس تقاضيا معمول لا سلم بل لمقدر أى فعملها أو فباخذها تقاضيا فان جنى عليه وهو في أثناء الخدمة فأرسلها لم له

الخدمة كما قيل واستظهر ان مرزوق ان السيد (قوله أو بعضه) أى أو عتق بعضه فهو عطف على فاعل عتق (قوله فيما بقي الخ) وذلك من يوم ثبوت الجناية الثانية ويحتمل من يومها (قوله أو على حسب المال) لا يحنى ان هذا هو الواقع في

فانه يتبع بما بقي من أرض الجنابة في ذمته المتعذر بيه بالعتق فان لم يحمل الثلث الا بعضه فان
 ما بقي من أرض الجنابة يتعلق بعضه بالجزء الحر وبعضه بالجزء الرق وتخير الورثة فيما راق منه
 ان شاؤا أسلموه للمعني عليه ملكا بفعل به ما شاء وان شاؤا فدوه بما يخصه من أرض الجنابة
 على حساب ما بقي وفي كلام المؤلف حذف الجواب تارة والشرط أخرى وكل من ذلك جائز
 والتقدير فان فداه استمر مدبرا وان لم يفده أسلم خدمته تقاضيا لملكه او يتفرع على
 الاول اذا استوفى أرض الجنابة فانه يرجع باقي الخدمة لسيده وأنه اذا عتق وبقي عليه
 شيء من أرض الجنابة فانه يتبع به وأما على الثاني فلا يرجع باقيها لسيده ولا يتبع بما بقي عليه
 من أرض الجنابة (ص) وقوم بما له فان لم يحمل الثلث الا بعضه عتق وأقر ماله بيده (ش)
 يعني أن المدبر اذا قوم بعد موت سيده لينظر هل يحمله الثلث أم لا فانه يقوم مع ماله لانه صفة
 من صفاته كأنه طول أو عرض أو حرة مثلا والعبرة بيوم النظر لا بيوم موت السيد فيقال كم
 يساوي على ان له من المال كذا فتارة يحمله الثلث فيعتق كاله كما اذا كان ماله مائة وقيمته
 مائة وترك السيد أربع مائة ويقر ماله بيده وتارة يحمله الثلث بعضه فان ذلك البعض يصير
 حرا ويرق باقيه ويترك ماله بيده ملكا له ليس للسيد ولا للورثة فيه شيء لانه مال مبيع منسلا
 لو كانت قيمته مائة وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعتق نصفه ويترك ماله بيده لان قيمته بماله
 مائتان وثلاث السيد مائة وهي نصف المائتين التي هي قيمته بماله فلو كانت قيمته مائتين وترك
 السيد مائة عتق نصفه أيضا والحاصل أن الثلث ان جل المدبر خرج حرا كما اذا ترك السيد
 عشرين دينارا وقيمة العبد المدبر عشرة فمجموع التركة ثلاثون ثلثها عشرة وهي قيمة رقبتيه
 وان لم يحمله الثلث فيعتق منه ما حله الثلث ويرق الباقي ووجه العمل فيه أن تنظر نسبة ثلث
 المال من قيمة رقبة العبد وبذلك النسبة يعتق من العبد مثاله مدبر قيمته مائة وترك سواه مائة
 وأربعين فان مجموع التركة مائتان وأربعون وثلثها ثمانون ونسبتها من قيمة المدبر أربعة أخماس
 فيعتق منه أربعة أخماسه ومثال آخر مدبر قيمته خمسون وترك السيد عشرة دنانير فمجموع
 التركة ستون وثلثها عشرون ونسبة العشر من الخمسين خسان فيعتق من المدبر خمساه
 ومثال ثالث مدبر قيمته أربعون وترك السيد خمسين دينارا فمجموع التركة تسعون وثلثها
 ثلاثون ونسبتها الى قيمة المدبر ثلاثة أرباع فيعتق منه ثلاثة أرباعه فاذا كان العبد المدبر
 متعددا فلا يخلو اما أن يكون الثلث يحمل جميعهم أولا يحملهم فان حملهم عتقوا كلهم مثاله
 مدبران قيمة أحدهما عشرون وقيمة الآخر عشرة وترك سواه مائتين دينارا فمجموع التركة
 تسعون وثلثها ثلاثون وهي قيمة المدبرين فيعتقان معا وان لم يحملهم الثلث فلك طريقتان
 أولاهما وعليهما يقتصر أن تعرف مقدار الثلث من جميع التركة ثم تقسمه بين المدبرين على قدر
 قيمتهما فاناب كل مدبر نسبه من رقبته وبذلك النسبة يعتق من كل واحد مثاله مدبران قيمة
 أحدهما أربعون وقيمة الآخر عشرون وترك سواه مائة وخمسة وجميع التركة خمسة
 وستون ومائة ثلثها خمسة وخمسون فتقسم الخمسة والخمسون عليهما على قدر قيمتهما وذلك ثلث
 لصاحب العشرين وثلثان لصاحب الأربعين فيصير لصاحب الثلث ثلث الخمسة والخمسين
 وذلك ثمانية عشر وثلث لصاحب الثلثين ثلثا الخمسة والخمسين وذلك ستة وثلاثون
 وثلثان ونسبة الثمانية عشر وثلث من العشرين قيمة رقبة الاول خمسة أسداس ونصف
 سدس تعتق منه ويبقى منه رقبة نصف سدس ونسبة الستة والثلاثين وثلثين من
 الأربعين قيمة المدبر الآخر خمسة أسداس ونصف سدس فيعتق منه ما يعتق من الذي
 قبله ويرق منه ما يرق من الآخر ولو ترك ثلاثة مدبرين قيمة أحدهم عشرون وقيمة الآخر

كلام ابن مرزوق قال واجب الاقتصار
 عليه (قوله يتعلق بعضه بالجزء
 الحر) أي فاذا عتق النصف اتبع
 بنصف ما بقي وان عتق الثلث
 اتبع بثلث ما بقي واذا عتق الثلثان
 اتبع بثاني ما بقي مثالا الجنابة
 عشرون وخدم عشرة ومات السيد
 وجل الثلث نصف المدبر وعتق
 ذلك النصف فالذي خرج حرا يتبع
 بما بقي عليه وهو خمسة في المثال
 (قوله وترك ماله بيده ملكا) لا يقال
 فيه غبن على الورثة حيث تبقى
 المائة كلها بيده والقياس قسمها
 بينهم وبين الورثة لانا نقول بقاء
 نصفه رقبة لهم مع بقاء مائته معه
 أكثر حظا لهم اذا باعوه

(قوله دين مؤجل) أي لاجل قريب أو بعيد (قوله على حاضر موسر) أي مقرر (قوله بيع بالنقد) أراد بالبيع التقويم ولو عبر به لكان أولى (قوله وان قربت غيبته) أي وكان حالاً أو قريب الحلول (قوله استوفى قبضه) أي انتظر (قوله والبيع الخ) أي وان لم يكن الدين على حاضر موسر ولا قربت غيبته الحال أو قريب الحلول بل على حاضر معسر أو غائب بعيد الغيبة أو على قريبها وبعد أجله (قوله فان حضر الغائب) أي الغائب غيبة بعيدة كقريبة مع بعد (١٣٧) أجله (قوله انما يقوم بالعروض) أي

والعروض تقوم بنقد كما قيل في غير ذلك الموضع وأما اذا كان الدين عرضاً فعلم أنه يقوم بالنقد (قوله أي أبيع بعه الخ) المناسب أي قوم الآن تعبیر الشارح بأبيع إشارة الى أنه ليس المراد بالبيع حقيقة بل المراد التقويم (قوله كالأشهر الخ) يوافقه ما في لـ حيث يقول والغيبة القريبة كالشهر اليسيرة كما قالوا في الوصية ووقت لأشهر بسيرة اه الا أنك خبير بأنه ذكر في القضاء أن العشرة أيام للغيبة المتوسطة فكيف تكون الأشهر حداً للقريبة بل وكيف يكون الشهر فضلاً عن الأشهر حداً للغيبة القريبة كما في عب حيث قال قربت غيبته كالشهر والتظاهر أن ما هنا كما يستفاد من تقرير بعض الشيوخ يجري على باب القضاء من أن القريبة ما كان على ثلاثة أيام وأن العشرة من المتوسطة الى آخر ما ذكره هناك (قوله فان كان صحيفاً في أول السنة الخ) لا مفهوم له بل وكذلك لو كان صحيفاً وسطها أو آخرها لان الصحة البينة تقطع حكم المرض سواء كان في أول السنة أو آخرها لان ما يأتي المراد به مرض في جميع السنة (قوله ولا يضره الخ) لا يخفى أن الورثة تتبعه بقيمة النفقة عليه

عشرة بقيمة الاخر ثلاثون وترك سواهم ستين فمجموع اتركه مائة وعشرون وثلاثها أربعون فتقسم بينهم على الحصص لصاحب الثلاثين نصفها ولصاحب العشرين ثلثها ولصاحب العشرة سدسها فيكون لصاحب الثلاثين عشرون ونسبتهم من قيمته ثلثان فيعتق منه ثلثان ولصاحب العشرين ثلثها وهو ثلاثة عشر وثلث ونسبتهم من العشرين قيمته ثلثان فيعتق منه ثلثان ولصاحب العشرة سدسها ستة وثلثان ونسبتهم من العشرة ثلثان فيعتق منه ثلثان اه (ص) وان كان لسيده دين مؤجل على حاضر موسر ببيع بالنقد وان قربت غيبته استوفى قبضه والبيع فان حضر الغائب أو أيسر المعدم بعد بيعه عتق منه حيث كان (ش) يعني أن الثلث اذا ضاق ولم يحمل المدبر كله وكان للسيد دين مؤجل على حاضر موسر فانه يباع بالنقد أي بالتجمل وليس المراد بالنقد الذهب والفضة فان الدين اذا كان عينا انما يقوم بالعروض فاذا بيع الدين مثلاً بخمسة عشر وقيمة العبد خمسة عشر وترك السيد خمسة عشر فان المدبر يعتق كله لان الثلث حل جميعه وقوله ببيع أي أبيع بعه وان كان الدين على غائب غيبة قريبة كالشهر والدين حال أو يحل عن قرب فانه يستأنى بالعتق الى أن يقبض ذلك الدين وان كان على غائب بعيد الغيبة أو على حاضر معسر فان المدبر يباع للغرماء أو ما جاوز الثلث منه فاذا حضر الشخص الغائب الذي عليه الدين أو أيسر الشخص المعسر بعد بيع المدبر فانه يعتق من ثلث السيد حيث كان أي سواء كان بيد الورثة أو بيد غيرهم عن اشتراء أو وصل اليه بوجه وظاهره وان حصل فيه عتق من المشتري وهو كذلك وليست كسنة وفسخ بيعه ان لم يعتق والفرق أنه يرجع هنا من عتق لاخر وفيما مر يرجع من عتق لما هو أضعف وهو التدبير (ص) وأنت حر قبل موتك بسنة ان كان السيد ملياً لم يوقف فاذا مات نظرت فان صح اتبع بالخدمة وعتق من رأس المال (ش) يعني أن من قال لعبد ما أنت حر قبل موتك بسنة أو شهر أو أكثر من ذلك فان كان السيد ملياً حين قوله لعبد لم يوقف شيء من خدمة العبد فاذا مات السيد بعد ذلك فانه يتطرق الى حاله قبل موته بسنة فان كان صحيفاً في أول السنة ولو مرض بعد ذلك فان العبد يتبع ورثة سيده بأجرة خدمته في تلك السنة لانه قد تبين انه كان حراً من أولها فهو مالك لأجره من أول السنة ويعتق من رأس المال لانه قد تبين انه كان أعتقه في الصحة ولا يضره ما أحدثه سيده من الدين في تلك السنة فلو قال أنت حر قبل موتك يا عبدي بسنة فهو حر من الآن لانه لم يعلم الاجل تحقيقاً ولا خدمة له لانه يحتمل حرته فيلزم استخدام الحر ونقل بعض أنه يكون معتقاً لاجل فله حكمه (ص) والا فن الثلث ولم يتبع (ش) أي والابان كان السيد مريضاً في أول السنة أي واستمر مرضه للموت فان العبد يعتق من الثلث لانه تبين انه أعتقه في المرض ولا يتبع ورثة سيده بشيء من خدمته لان القاعدة أن كل من عتق من الثلث تكون غلته لسيده لان النظر فيه بالتقويم انما يكون بعد الموت (ص) وان كان غير ملي يوقف خراج سنة

(١٨ - خشي ثامن) سنة وانظر اذا زادت على خدمته هل يسقط الزائد أو تتبعه الورثة به كما يتبع هو بخدمة سنة (قوله لانه لم يعلم الاجل تحقيقاً) لا يخفى أن هذا التعليل موجود في صورة المصنف فالظاهر ما نقله البعض المشار به بقوله ونقل بعض الخ (قوله فله حكمه) أي من أنه يخدم لذلك الاجل المجهول ولا يجوز وطؤه ان كان أمة فعلى تقدير أن يستمر حياً سنتين بعد قول السيد ما ذكره فانه يرجع على السيد بأجرة السنة الثانية لان السيد لا يستحق خدمته فيها وانما يستحق في السنة الاولى ويترب على ما ذكره انه ادمان ترثه ورثته ولا يرثه سيده (قوله خراج سنة) سواء كان المستخدم له السيد أو غيره

(قوله ما خدم تطيره) أي أجره من
أي أجره خدمة ومن خدم العبد
تطيره من السنة الثانية أي خدم
خدمة في تطير ذلك الزمن من السنة
الثانية أي سواء تساوى الخراج
منها مع المستقبلة أو تخالف فإن
مات السيد نظر إلى حاله قبل الموت
بسنة هل كان صحيحا أو مريضا
أجره على ما تقدم ثم إن هذا كله
إذا مات السيد بعد سنة فأكثر فلو
مات قبل مضي سنة قال عجم الظاهر
لاعتق لأنه علقه على شيء لم يحصل
(قوله أجره الشيء) أي أجره خدمة
الشيء أي أجره الخدمة في ذلك
الشيء الذي هو الزمن وقوله
الذي خدم تطيره أي خدم خدمة في
تطير ذلك الزمن من السنة الثانية
وقوله القدر الذي خدم تطيره أي
أجره الخدمة في القدر الذي خدم
تطيره أي في الزمن الذي خدم خدمة
في تطيره من السنة الثانية وهكذا
فتدبر (قوله أنا نضع الخ) أي يؤخذ
أجره مثل ذلك اليوم من السنة
الثانية (قوله ولتركة) عطف عام
على خاص لأن المدبر من التركة
الآن يقال ولتركة سواء ولو حذفه
واقصر على له لكان أحسن (تمة)
لوقلت أم الولد سيدها فلا يبطل
عتقها من رأس المال وتقتل فيه
الآن يعني عنها وأما لو قتلت خطأ
فلا تبسع بعقل عند ابن القاسم وأما
عند غيره فتبسع به وعلى الأول فيلغز
ويقال لنا عطف فيه القصاص ولا شيء
في خطئه (قوله وإن مات الخ) إنما
عبر به لئلا يتوهم أنه بمجرد الموت
يعتق قبل النظر في تركته لتعلق
العتق على موته (قوله فعتق لأجل
من رأس المال) لا حاجة له لأن
العتق لأجل معلوم أنه من رأس المال

ثم يعطي السيد مما وقف ما خدم تطيره (ش) أي وإن كان السيد غير ملي حين قوله لعبده ما مر
فانه وقف خدمة العبد مدة سنة كاملة على يد عدل باذن الحاكم لا على يد السيد ولا العبد
فإذا خدم العبد في السنة الثانية مدة شهر مثلاً فإنه يدفع للسيد من القدر الموقوف وهو أجره
السنة الأولى تطير القدر الذي خدمه العبد في السنة الثانية فالسيد نائب فاعل يعطي ومما
وقف متعلق يعطي ومما مفعول يعطي الثاني فاعل خدم العبد وتطيره مفعول خدم أي ثم
يعطي السيد من الشيء الموقوف أجره الشيء الذي خدم تطيره أي تطير ذلك الشيء فهو يعطي
أجره الشهر الأول الذي خدم بعد السنة تطيره أي يعطي السيد من السنة الماضية القدر
الذي خدم تطيره من السنة المستقبلة إن يوماً فوما وإن جمعة فجمعة وإن شهراً فشهراً مثلاً
الخيار للسيد أي أنا نضع مكان كل يوم من السنة الثانية يوماً من السنة الأولى مقدمين الأول
فالأول من كل منهما وهلم جرا في الثانية والثالثة والرابعة والخامسة إلى ما لا نهاية له (ص)
وبطل التدبير بقتل سيده عمداً واستغراق الدين له ولتركة وبعضه بمجاوزة الثلث (ش) يعني
أن المدبر إذا قتل سيده عمداً وداناً في باغية فإن تدبيره يبطل إن استحياه الورثة أم لو قتل
سيده خطأ فإن تدبيره لا يبطل ويعتق في مال سيده الذي تركه ولم يعتق في الديّة وهي دين
عليه ليس على العاقلة منها شيء لأنه إنما صنع ذلك وهو مملوك وقول الشارح إنه أتوا خذ من
عاقلة المدبر سبق فلم وكذلك يبطل التدبير أيضاً باستغراق الدين للمدبر ولتركة كما لو ترك السيد
عشرة مثلاً وقيمة المدبر خمسة وعليه دين خمسة عشر فقد استغرق الدين للمدبر ولتركة
لأن الدين مقدم على ما يخرج من الثلث وظاهره سواء كان الدين سابقاً على التدبير
أو لاحقاً وهو واضح إذا قام الغرماء بعد موت السيد وأما إن قاموا في حياته فإن كان الدين
سابقاً على التدبير فإنه يساع للغرماء والأفلا كافى المدونة وكذلك يبطل بعض التدبير بسبب
مجاوزه لثالث السيد كما لو ترك السيد عشرة وقيمة المدبر عشرة فثلث التركة ستة وثلثان هي قيمة
ثلاث المدبر فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه فقوله بمجاوزه الثلث من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل
محدوف أي بمجاوزه الثلث أي بمجاوزه بعضه في المثال المذكور (ص) وله حكم الرق وإن مات
سيده حتى يعتق فيما وجد حينئذ (ش) يعني أن المدبر له أحكام الأرقاق في خدمته وشهادته
فلا يحذفه ولا يقتل قاتله الحر إلى غير ذلك من أحكام الرق وإن مات سيده حتى يعتق من
الثلث فيما وجد حينئذ من مال السيد أي حين التقويم ولا ينتظر لما هلك من المال قبل التقويم
(ص) وأنت حر بعد موتى وموت فلان عتق من الثلث أيضاً ولا رجوع (ش) يعني أن السيد
إذا قال لعبده أنت حر بعد موتى وموت فلان فلا تفي فكأنه علق عتقه على موت الأخير منهما
فإن مات فلان فيموت عتقه على موت السيد فإذا مات السيد أولاً فيقوم ويتطهر هل يحمله
الثلث أولاً فإن جله كان كالمعتق إلى أجل فيستمر للورثة من الخدمة إلى أن يموت فلان وإن لم
يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وقوله أيضاً
إشارة إلى أن المدبر كما يعتق من الثلث فكذلك هذا ولا يبطل حكم التدبير جعله معتقلاً لأجل
فكأنه قال إن مات فلان فأنت حر بعد موتى وإن مات أنا فأنت حر بعد موت فلان ابن نونس
ولا رجوع له (ص) وإن قال بعد موت فلان بشهر فعتق لأجل من رأس المال (ش) يعني أن
الإنسان إذا قال في حال صحته لعبده أنت حر بعد موت فلان بشهر مثلاً فإنه يكون معتقلاً لأجل
من رأس المال ولا يلحقه دين ويخدمه إلى الأجل ولا فرق بين العبد والامة وأما إن قال ذلك
في حال مرضه فإنه لا يعتق إلا من رأس المال بعد موت فلان لما علمت أن
التبرعات في حال المرض محملها الثلث ولم يقيد المواف بذلك اتكالا على ما شهر واحسرت به قوله

باب المكاتب (قوله ذكرفيه المكاتب) أي الاحكام المتعلقة بالمكاتب لاحقية المكاتب وقوله والكتابة أي حكم الكتابة المشاره بقول المصنف ونذب مكاتبه أهل التبرع وقوله وما يتعلق بذلك أي من الاحكام والظاهر ان مصدوق ذلك هو الاحكام المتعلقة بالمكاتب (قوله مشتقة من الاجل المضروب) لا يخفى أن العبارة لا يصح أن تؤخذ على ظاهرها فيقول بأن المعنى مشتقة أي مأخوذة من الكتاب بمعنى الاجل المضروب من اشتقاق المصدر المزيد وهو كتابة من المصدر المجرد وهو كتاب والمراد بالاشتقاق الاخذ (قوله أو من الازام) أي أو مشتقة من الكتب بمعنى الازام (١٣٩) وليراجع في شأن الكتاب بمعنى الاجل أو الكتب

بمعنى الازام هل هما معنيان لغويان في أصل اللغة أو في عرف اللغة (قوله والعبد ألزم نفسه المال) إشارة إلى المناسبة بين الكتابة

بالمعنى الاصطلاحي والكتابة بالمعنى اللغوي وقوله ويقال في المصدر أي

مصدر كتب ثم انك اذا علمت ان من جملة مصادر كتب كتاب

فيكون المراد من كتاب الحديث واذن لا يصح الاستشهاد على ذلك

بقوله قال تعالى والذين ينتغسون الكتاب فان المراد بالكتاب المكتوبة

بمعنى العقد المعالم المبين بما يأتي وقوله قال تعالى دليل على مشروعيتها

(قوله عتق الخ) قال بعضهم الصواب أن يقول عتق يوجب العتق على

مال ويؤيد ما ذكره ان الكتابة سبب في العتق لانها نفس العتق

(قوله والافلاتنذب الخ) اعلم انه حكم بعدم النذب وهو محتمل بعد

ذلك لان يكون جائزا سواء في مستوى الطرفين أو مكرها أو خلاف

الاولى فليحذر ذلك (قوله خلافا للباطي الخ) أي فانه قال نذب

لمن اتصف بكونه من أهل التبرع ان يكاتب عبده فأهلية التبرع

شرط في صحة الكتابة والمندوبية بعد حصول هذا الشرط اه

والحاصل ان الباطي يقول ان الصحة مقصودة فرد عليه الشارح بقوله لكن ليست مقصودة (قوله كانت مكاتبته باطلة) لا يخفى أن

بطلانها من الصبي مبني على انها عتق وأما على انها بيع فمصحح منه ويتوقف لزومها على اجازة وليه ونصح من السكران بناء على انها

عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل على انها بيع كما أفاده الشارح (قوله وان كان سقيها محجورا عليه الخ) لا يخفى أن السفينة في حكم

الصبي فالشأن التسوية بينهما كافي للتوضيح والبدل وعج لا التفرقة كافي للشارح (قوله لانه يحصل به الاستعانة على العتق) أي

لانه به يخرج حرا بخلاف ما قبله ان قد يعجز بعد حطه عن غيره ففرق (قوله دليل مخصوص) وهو قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي

آتاكم قاله في المدونة والموطأ هو أن يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئا قال أبو عمر وهذا على النذب ولا يقتضي به

بعدموت فلان شهر مما اذا قال بعدموتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعدموتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعدموت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلا لأجل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا

باب ذكرفيه المكاتب والكتابة وما يتعلق بذلك

والكتابة مشتقة من الأجل المضروب لقوله تعالى الا ولها كتاب مع يوم أي أجل مقدر أو من الازام لقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أي ألزمتكم الصيام

كالزامة على الذين من قبلكم وكتب ربكم على نفسه الرحمة والعبد ألزم نفسه المال ويقال في المصدر كتاب وكتابة وكتبه ومكاتبه قال الله تعالى والذين ينتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم

فكاتبوهم الآية والامر فيها للنذب وعرفها ابن عرفة بقوله عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فيخرج ما على مال مجمل ولذا قال فيها لا تجوز كتابة أم الولد ويجوز عتقها

على مال مجمل ويخرج عتق العبد على مال مؤجل على الاجنبي فقوله على مال أخرجه العتق على غير مال وهو المبتلى والعتق إلى أجل وقوله مؤجل أخرجه القطاعة قوله موقوف على

أدائه أخرجه العتق المجمل على أداء مال إلى أجل فانه ليس بكتابة (ص) نذب مكاتبه أهل تبرع (ش) يعني انه يندب لاهل التبرع أن يكاتب مملوكه اذا طلب الرقيق ذلك والافلاتنذب

ومفهومه أن غير أهل التبرع لا تندب مكاتبته وما وراء ذلك شيء آخر فالكلام في النذب لافي الصحة وان كانت لازمة للنذب لكن ليست مقصودة خلافا للباطي فنطوقه مسلم وفي

مفهومه تفصيل فان كان صبي أو مجنونا كانت مكاتبته باطلة وان كان سقيها محجورا عليه أو زوجة أو امر يضافي زائد الثلث كانت صحيحة متوقفة وليست باطلة كافي العتق لان هنا عوضا

فقوله مكاتبه أهل تبرع مصدر مضاف لفاعله وهو السيد وأشار للصيغة بقوله يكاتبه الخ وأشار للعوض بقوله بكذا وأركانها أربعة السيد والعبد والصيغة والعوض ونصح من الصبي

بناء على انها بيع لا على انها عتق ومن السكران بناء على انها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل على انها بيع على ما مر في باب البيع وأشار بقوله (وحط جزء آخر) الى انه يستحب للسيد

ان يحط عن عبده جزءا من الاجزاء ويستحب أن يكون الآخر من نجوم الكتابة ليحصل له به الاستعانة على العتق ولانه دليل مخصوص وغيره من الاجزاء بعموم قوله تعالى وما تفعلوا من

خير يعلمه الله واذا علمت ما قررناه فكان ينبغي للوالم أن يقول وأخر بالاولي بدل على ندين أي ونذب حط جزء وينذب أن يكون آخر أو آخر حال من جرعوان كان مجي الحال من التكرار

والحاصل ان الباطي يقول ان الصحة مقصودة فرد عليه الشارح بقوله لكن ليست مقصودة (قوله كانت مكاتبته باطلة) لا يخفى أن بطلانها من الصبي مبني على انها عتق وأما على انها بيع فمصحح منه ويتوقف لزومها على اجازة وليه ونصح من السكران بناء على انها

عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل على انها بيع كما أفاده الشارح (قوله وان كان سقيها محجورا عليه الخ) لا يخفى أن السفينة في حكم الصبي فالشأن التسوية بينهما كافي للتوضيح والبدل وعج لا التفرقة كافي للشارح (قوله لانه يحصل به الاستعانة على العتق) أي

لانه به يخرج حرا بخلاف ما قبله ان قد يعجز بعد حطه عن غيره ففرق (قوله دليل مخصوص) وهو قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم قاله في المدونة والموطأ هو أن يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئا قال أبو عمر وهذا على النذب ولا يقتضي به

بعدموت فلان شهر مما اذا قال بعدموتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعدموتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعدموت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلا لأجل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا

بعدموت فلان شهر مما اذا قال بعدموتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعدموتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعدموت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلا لأجل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا

بعدموت فلان شهر مما اذا قال بعدموتي بشهر فانه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو حر بعدموتي بيوم وقوله بشهر يقتضي أنه لو قال بعدموت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلا لأجل وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتق بموته وذكره في المدونة كما ذكره هنا

(قوله مفسر لاجال الخ) فيه شيء وذلك لأنه لا اجمال في النسبة انما الاجال في الجزء كما أفاده بعض شيوختنا (قوله ولم يجبر العبد عليها) الصواب التعبير بلا اجمال لأن ذلك الموضع ليس موضع عالم كما هو ظاهر (قوله والمأخوذ منها الجبر) هذا ضعيف والمعتمد الاول (قوله أي اذ ارضى السيد الخ) لا يخفى أن المأخوذ من المدونة هو الجبر مطلقا من غير تقييد رضا السيد (تبيينه) محل الخلاف اذا لم يكن معه غيره في عقد الكتابة والاتفاق على الجبر (قوله ومقتضى تعريف الجزأين) أي أو ان المقتضى المعروف بلام الجنس منحصرا في الجبر وقوله ووجهه أي ابن رشد ووجه وقوله بقوله أي وجه (١٤٠) ابن رشد بقوله أي ابن رشد (قوله ولا يلزم) أي لأنه لا يلزم (قوله الذي لم يدفع

بالا لا الآن) أي في وقت آجال الكتابة (قوله وظاهرها اشتراط التنجيم) هذا هو المعتمد وقوله بعد ذلك وصحح خلافه ضعيف (قوله هل تبطل الكتابة بناء على أنها بيع) أي لأن البيع يبطل بجهل الثمن وقوله أو تصح أي على أنها عتق فان قلت هل لا يلزم بالاول وهو البطلان لأن المتبادر من المصنف ان المكاتب به ~~ممكن~~ من أركانها والمأهية تنعدم بانعدامه فلما احتمل أن يكون المبدأ ان الركن أن لا يشترط العدم لأن يشترط القدر فتدبر (قوله اشتراط لزوم التنجيم الخ) حاصله ان الشارح يقول ان ظاهر المصنف أن اشتراط التنجيم شرط في صحة الكتابة فيفيد انها اذا وقعت مطلقة أي بغير تنجيم تكون باطلة مع انها صحيحة فيجيب عن المصنف بأن في العبارة حذف والتقدير وظاهرها اشتراط لزوم التنجيم أي ان ظاهر المدونة أنه يشترط في لزومها التنجيم أي انها لا تلزم الا اذا وقعت منجمة فادأ وقعت غير منجمة فتصح ولا تلزم لكن أقول هذا يتوقف على نص صريح (قوله لا اشتراط صحته) أي لا الاشتراط في صحته أي ان التنجيم ليس شرطا في الصحة بل

بلامسوخ شاذ اعلى حد قوله عليه الصلاة والسلام وصلى وراءه رجال قياما أو غيرهم محول عن المفعول مفسر لاجال نسبة حط الى جزء أي وحط السيد آخر جزء (ص) ولم يجبر العبد عليها (ش) المشهور من المذهب أن العبد لا يجبره سيده على الكتابة نص عليه في الجلاب وأخذ الجبر عليها من المدونة واليه أشار بقوله (والمأخوذ منها الجبر) أي اذ ارضى السيد بعمل خواجه أو ازيد منه شيء قليل وقد أخذ ذلك أبو اسحق من قوله فيما ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد السيد غائب لزم العبد الغائب وان كره ومقتضى تعريف الجزأين المقتضى للصحة انه لم يؤخذ منها الا الجبر وهو مقتضى كلام أبي اسحق وهو ظاهر المدونة وأما ابن رشد فعند ان القولين يقومان منها ووجه القول بعدم الجبر بقوله فرق بين من يجبر عليها ابتداء ومن يجبر عليها آخر ولا يلزم من جبر الغائب عليها الذي لم يدفع مالا الآن فصل له العتق أن يجبر غيره ولم يقول كلام ابن رشد عند المؤلف والا كان يقول وأخذ منها الجبر حتى لا ينافي انه أخذ منها أيضا عدم الجبر (ص) بكاتبك ونحوه بكذا وظاهرها اشتراط التنجيم وصحح خلافه (ش) يعني أن من أركان الكتابة الصيغة بنحو كاتبتك بكذا أي بشي سماء للعبد كد رهم مثلا وأنت مكاتب بكذا أو أنت معتق على كذا أو بعثك نفسك بكذا فالباقي فيه للمعاوضة كقوله اشتريت العبد بدرهم وانظر لوترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على أنها بيع أو تصح ويكون عليه كتابة المثل وظاهر المدونة عند القاضي عياض وغيره اشتراط لزوم التنجيم لا اشتراط صحته لأن المذهب انها اذا وقعت بغير تنجيم كانت صحيحة وتنجيم وصحح ابن رشد في المقدمات جوازها حالة وتحتشد فالمقام مقام وظاهر خلافه والمذهب الاول وأل في التنجيم للجنس فيصدق بالنجم لأنه يجوز أن تجعل نجما واحدا (ص) وجاز بغيره كأتق وعبد فلان وجنين لا أولولم يوصف أو كخمر ورجع لكتابة مثله (ش) يعني أن العوض في الكتابة يجوز أن يكون بالغر فلا يشبه العوض في النكاح كأتق ويعبر شاردا ونحو ذلك وانما جاز الغرر هنا لان العتق يكون مجانا فلا أقل أن يكون على شيء متروك الوجود أو على شيء سبق له وجود فلذا اغتفر ولا بد أن يكون ما ذكر في ملك العبد والافلاو كذلك يجوز للسيد أن يكاتب عبده على أن يأتيه بعبد فلان وليس بأتق والامنع كما مر وكذلك يجوز للسيد أن يكاتب عبده على جنين من حيوان معسوم ناطق أو صامت في ملك العبد وظاهر قوله وجنين أنه سبق له وجود وأما على ما تحمل به أمتي فيمنع ولفظ المؤلف يعطى هذا لأنه قبل وجوده لا يطلق عليه ولا يسمى جنينا ولا يجوز للسيد أن يكاتب عبده على أن يأتيه بلؤلؤ غير موصوف أو بخمر لعدم الاطاعة بصفة اللؤلؤ ولنجاسة الخمر وعدم الاتفاص به شرعا والمراد باللؤلؤ كل جوهر نفيس تتفاوت فيه الاغراض فان وقع العقد على لؤلؤ لم يوصف أو على خمر أو خنزير وشبه ذلك فان العبد يرجع لمكاتبته مثله في ذلك لأنه اذا

تصح بدون التنجيم (قوله جوازها حالة) أقول هذا مناف لتعريف الكتابة المتقدم حيث قال عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه الآن يقال هذه طريقة أخرى غير طريقة ابن عرفة (قوله وأل في التنجيم للجنس فيصدق الخ) لا يخفى ان هذا الجواب لا ينفع لأن معنى التنجيم جعلها نجوما فالقول المصنف وظاهرها التأجيل لكان أصرح في افادة المعنى المراد فتدبر (قوله ورجع لكتابة مثله) أي اذا وقعت الكتابة بالخمر من كافر ثم أسلم أحدهما أو أسلما أو مالو وقعت بما لا يملكه بأن وقعت ابتداء من مسلمين أو أحدهما فبطل بالكلية ويقيد كلام المصنف بما اذا كان موصوفا أو ما اذا كان معينا فبطل بالكلية كما في عجم

(قوله وظاهر تعليل الشارح) أي لانه قال لتفاوت الاحاطة بصفته (قوله ان الكتابة تبطل بالكلية) أي ويكون قول المصنف راجع لكتابة مثله راجع الما بعد الكاف وأفاد بعض شيوخنا ان ما قاله ابن مرزوق هو المعتمد (قوله أو كذهب الخ) ان أردنا الفسخ قدرنا فسخه وجعلنا عن معنى في فنقول أو فسخ كذهب في ورق وان أردنا الصرف جعلنا عن معنى الباء والتقديراً وكصرف ذهب بفضة وبقيد بدون الحلول (قوله ليست كغيرها من الديون الخ) أي بل كخراج موظف فله أن ينتقل من شيء لآخر لتشوف الشارع للحرية (قوله فيجوز للسيد أن يفسخ الخ) راجع لقوله ان الكتابة ليست كغيرها وكذلك قوله وكذلك يجوز للسيد أن يتجمل الخ وقوله وكذلك يجوز للسيد أن يبيع الخ راجع لقوله ولا كالمعاوضة المحضة وقوله وكذلك (١٤١) يجوز للسيد أن يفسخ ما على مكاتبه الخ راجع للأمريين معا وقوله من ذهب في فضة

أي بدون حلول بدلية بل قوله ولا بعد ذلك صرفاً مستأخراً (قوله يعني أنه يجوز لولي الصغير) انما قدر الجواز دون التدب لقوله أولاً أهل التبرع اذا لولي ليس من أهل التبرع في مال محجوره (قوله بالمصلحة) أي المستوية في الكتابة وعدمها فان اتفردت في أحدهما وجب (قوله لما كن) أي النسوة ناقصات عقل ودين (قوله أمة) بالغة برضاها وقوله وصغير ذكر أو أنثى (قوله الذي سنه عشرة أعوام) كذا قال غيره من أنه لا بد أن يبلغ الصغير ذكراً أو أنثى عشر سنين وهو ما لا يبي الحسن وظاهر نقل البابي عن ابن القاسم أنه يجوز مكاتبه الصغير وان لم يبلغ عشر سنين وهو نص ابن عرفة (أقول) والظاهر ان المدار على القدرة على الاكتساب وكأنه مراد ابن عرفة (قوله وكلام نت فيه نظر) أي لانه قال وبلا قوة على كسب (قوله وهو الموافق الخ) فيه نظر لانه اذا كانت الخيرية في الآية هي القوة على الاداء فنقول هي عين القدرة على الكسب التي أفادته لا بد منها

كان يلزم العبد فيما لا يملك أصلاً كتابة مثله فأولى ما يملك كاللؤلؤ كما قاله ق وظاهر تعليل الشارح في قوله لا لؤلؤ لم يوصف ان الكتابة تبطل بالكلية وهو ما عزا ابن مرزوق لظاهر المدونة (ص) وفسخ ما عليه في مؤخر أو كذهب عن ورق وعكسه (ش) هذا معطوف على قوله وجاز بغير والمعنى انك قد علمت ان الكتابة ليست كغيرها من الديون الثابتة في الذمة ولا كالمعاوضة المحضة فلذا جاز في مال يجوز للسيد أن يفسخ ما له على المكاتب في شيء لا يتجمل له الآن واغتر ذلك لتشوف الشارع للحرية وكذلك يجوز للسيد أن يتجمل ما على عبده على أن يضع عنه بعض ذلك وكذلك يجوز للسيد أن يبيع ما عليه من الطعام قبل قبضه وكذلك يجوز للسيد أن يفسخ ما على مكاتبه من ذهب في فضة وبالعكس ولا بعد ذلك صرفاً مستأخراً لتشوف الشارع للحرية (ص) ومكاتبه ولى ما محجوره بالمصلحة (ش) يعني أنه يجوز لولي المحجور كسبه ومجنون وسفيه من أب أو وصي أو مقدم أن يكتب عبداً المحجور بالمصلحة ولا يجوز أن يعتقه على مال مجمل يأخذه من العبد اذ لو شاء اتزعه منه وإتيان المؤلف بما لم يعقل يجاب عنه بما أجيب عن قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء من انهما كن ناقصات عقل ودين استعمل فيهن ما والرفيق أنقص من النساء فاستعمل فيه ما أو استعملها فيمن يعقل مجازاً أو على القليل فيها (ص) ومكاتبه أمة وصغير وان بلا مال وكسب (ش) يعني أنه يجوز للسيد أن يكتب رقيقه الصغير الذي سنه عشرة أعوام فأكثر ولو كان لا مال له ولا كسب أي بالفعل وأما القدرة على الكسب فلا بد منها وكلام نت فيه نظر وبعبارة وظاهر كلام المؤلف عدم الاستحباب وهو الموافق لما نقل عن الامام في المساواة ان الخيرية في الآية هي القوة على الاداء اذا لاية تقتضي عدم الامر عند انتفاء الخيرية وانتفاء الامر يصدق بالجواز المراد وعلى هذا قالوا والعمال أي يجوز مكاتبتهما في حالة كونهما بلا مال وكسب وأما لو كان لهما ذلك لكانت الكتابة مستحبة وجواز مكاتبه الصغير المذكور مبني على القول بأن السيد يجبر العبد على الكتابة وأما على مقابله فلا يتأني اذا ليد من رضا الصغير ورضا غير معتبر (ص) وبيع كتابة أو جزء لانجهم فان وفي فالولاء الاول والادق للشترى (ش) المشهور من المذهب جواز بيع الكتابة وجواز بيع جزء منها كربعها مثلاً وسواء كان المشتري هو العبد الذي كوتب أو كان أجنبياً وفي المدونة ولا بأس ببيع كتابة المكاتب ان كانت عينا فبعرض نقدا وان كانت عرضاً فبعرض مخالفه أو بعين نقدا فان تأخر كان ديناً بدين قال القاضى عبد الوهاب هذا اذا باعها الغير العبد وأما اذا باعها منه فذلك جائز على كل حال اه قال ابن عرفة ولا بد من حضور المكاتب ولا يكتفى قرب

في الجواز الا أن يقال فرق بين ما بان نقول القوة على الاداء لا تكون الاعمال موجود بالفعل أو كسب بالفعل بخلاف القدرة على الكسب وحيث أن فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكلا وجدت القوة على الاداء وجدت القدرة على الكسب ولا يلزم من وجود القدرة على الكسب القوة على الاداء فتأمل حق التأمل (قوله المشهور من المذهب الخ) لا يخفى ان الخلاف انما هو في بيع الجزء وأما بيع الكل فهو جائز عند مالك وأصحابه (قوله كان ديناً بدين) أي ببيع دين بدين (قوله ولا بد من حضور المكاتب) أي اذا باعها

لابي (قوله لان الغر في الكتابة يغتفر الخ) في العبارة سقط بعد قوله يغتفر والساقط اقلطه فيه نظر خير قوله وقول ابن عبد السلام (قوله انما الاغتفار في عقدها) أي لما تقدم من قول المصنف وجاز بغر الخ (قوله والمشتري الخ) أقول وكذا اذا اشترى هو كتابة نفسه الولاء لسيده (قوله قيل يرق للعطى) هو الظاهر من القولين (قوله بأن كان فيها ابن أو أب) أقول ان في الكلاية ثلاثة أقوال الاول عند الفقهاء من مات بلا ولد وهو ما في المدونة والثاني من مات بلا ولد ذكر وان ترك أنثى الثالث عند الفرضيين من مات ولم يترك عمودي النسب من الأبا والاولاد والمعتمد ما في المدونة فكان من حق المصنف كما قاله بعض الشيوخ أن يقول ان ورثته ولد وشارحنا تبع الثاني في تقريره وهو خلاف ما فيها فتدبر (١٤٣) (قوله فانه يعتق من ثلثه) مثلاً اذا كاتبه بعشرة وحباها في عشرة ثم مات وقد

أي بما كاتب به فانه يعتق ونصفه ويتظر في العشرة التي حابي بها فان كان الثلث يحملها يعتق ببقية فاداعلمت ذلك فقول الشارح فان حابي فانه يعتق من ثلثه ليس المراد ان يعتق بتمامه من الثلث بل الملاحظ أن المحاباة المذكورة من الثلث وقوله وكذلك اذا ورث كلاله أي في صورة الاقرار مثلاً اذا أقر بأنه قبض الكتابة وكانت مائة وحملها الثلث فان عتقه حينئذ يكون من الثلث وقوله فاذا اجل الثلث ما أقر به أي من قبض الكتابة كما تقدم وقوله أو حابي به أي فيما اذا كانت بعشرة ومثله يكاتب بعشرين فان اجل العشرة المذكورة مضى وقوله مضى الخ لا يخفى أن المضى في صورة الاقرار أنه يخرج حراً بسرعة وأما في صور المحاباة فعني المضى انه ان أدى العشرة التي وقعت بها الكتابة خرج حراً والارق وإلى ذلك الإشارة بقوله ان أدى خرج حراً والارق وقوله ومالم يحمله يرق بقدره أي تعرض للرقبة في صورة الاقرار بالقبض فان مالم يحمله ان أداه خرج حراً والارق بقدره فقوله ثم

غيبته كما في الدين لان ذاته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره واقراره لان الغر في الكتابة يغتفر انما الاغتفار في عقدها لانه طريق للعقود لا في بيعها اهـ ولو اطلع المشتري على عيب بالمكاتب فينبغي أن يتظر فان أدى مضى والا فله الرد لان المبيع صار له والعبد وهل يرد ما أخذ منه من الكتابة أو لانه كالغلة قولان في المسئلة واختار ابن يونس الاول انظر تت ولا يجوز بيع نجم معين من الكتابة لكثرة الغرر والمعنى ان النجوم مختلفة والاجاز لانه من بيع الجزء وقال ابن مرزوق وما ذكره من منع بيع النجم المعين محله اذ لم يعلم قدره أو علم وجهل نسبته لباقي النجوم فان علم قدره ونسبته لباقي النجوم جاز بيعه لان الشراء وقع على شيء معين ومعلوم وهو النجم أو ما يقابله من الرقبة وحيث جاز بيع كل الكتابة أو جزئها وفي المكاتب ذلك للمشتري فالولا يكون للبائع لانه قد اداه والمشتري قد استوفى ما اشتراه وان لم يوف بأن عجز عنه فانه يرق للمشتري كله أو بقدر ما اشترى ولو وهب كتابة مكاتبه فمجزع عن أدائها قيل يرق للعطى وقيل يرق لو اهبه (ص) واقرار مريض بقبضها ان ورث غير كلاله (ش) يعني ان الانسان اذا كاتب عبده في حال صحته ثم أقر في حال مرضه أنه قبض منه جميع نجوم الكتابة فانه يصدق في ذلك ان كانت ورثته غير كلاله أي بأن كان فيها ابن أو أب اذ لا تهمه حينئذ وأما ان كانت ورثته كلاله والثلث لا يحمله لم يصدق الابينة للهمة فان كان الثلث يحمله فانه يصدق لانه يجوز له أن يعتقه حينئذ وان كاتبه في مرضه وأقر بقبضها فيه فان حمله الثلث عتق ورثته كلاله أم لا كبشدي عتقه وان لم يحمله الثلث خير ورثته في امضاء كتابته فان أمضوا الاعتق منه محل الثلث كذا في المدونة (ص) ومكاتبه بلا محاباة (ش) يعني أن المريض يجوز له أن يكاتب عبده بلا محاباة فان حابي فانه يعتق من ثلثه وكذلك ان ورث كلاله فانه يعتق من ثلثه فقوله (والا فني ثلثه) يرجع لمسئلة المحاباة ولمسئلة اذا ورث كلاله فاذا اجل الثلث ما أقر به أو حابي به مضى ومالم يحمله رق منه بقدره للورثة ثم ان أدى خرج حراً والارق (ص) ومكاتبه جماعة لما لك فتوزع على قوتهم على الأديوم العقد وهم وان رزمن أحدهم جلاء مطلقاً (ش) يعني أن الجماعة من الرقيق اذا كانوا المالك واحد فانه يجوز له أن يكاتبهم دفعة واحدة في عقد واحد على مال معين منهم عليهم وأما ان تعدد المالك فان ذلك لا يجوز لانه اذا عجز أحد العبيد أو مات لاخذ سيده مال الآخر يغتفر حق فيكون من باب أكمل أموال الناس بالباطل واذا وقعت الكتابة على الوجه الجائر فانهم اتوزع على قدر قوتهم على الاداء يوم عقد الكتابة وعلى قدر خدمتهم

وعلى ان أدى يرجع له أيضا ويكون معنى الرقبة كما قلنا انه معرض لذلك وأما بالنسبة لصورة المحاباة فانه اذا حابي بعشرة كما في المثال المتقدم وحمل الثلث نصفها وقد كان كاتب بعشرة الخ فان الخمسة التي لم يحملها يرق من العبد بقدرها فبقية منه الربع وبعثته منه مقابل الخمسة التي حملها فاعتق منه الربع وما قابل الكتابة الذي كان النصف ان أدى خرج النصف حراً فيكون الحرة ثلاثة الارباع وان لم يؤد رق منه الثلاثة الارباع ويكون المعتق منه الربع فتدبر وقوله جلاء الخ لا يخفى ان توزيعه الجملة هنا أي توزيع المال الذي انتقل اليهم على عدد من وزعت عليهم الكتابة لا على قوتهم وأما الذي على قدر قوتهم فاعلم هو الأصل كما ذكره في (قوله وان رزمن الخ) مفهومه لوزمن كلهم لا يكونون جلاء كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وعلى قدر خدمتهم) يرجع لما قبله وكذا قوله

وعلى قدر اجتهادهم والحاصل أن الثلاثة بمعنى واحد وقوله على المشهور راجع لقوله فانما توزع على قدر قوتهم ومقابله ما أشار إليه بقوله فلا توزع على العدد الخ وذلك لان الموازية قد قالت انها تقسم على العدد وأشهب يقول على قدر قيمة رقابهم يوم الكتابة هذا هو ما أشار إليه بقوله كما قيل فالأقوال ثلاثة (قوله سواء الخ) هذا إشارة الى تفسيد الاطلاق في كلام المصنف فان قلت ان القاعدة ان الاطلاق يفسره قيدا ما سبق أو لاحق وليس هنا ذلك قلت ذلك قاعدة أغلبية كما قالوا (قوله ان الكتابة الشارع الخ) في العبارة حذف والتقدير والفرق ان الكتابة فيها التشوف للحرية والشارع متشوف (١٤٣) لها (قوله لاشئ عليه) أي لأصالة ولا حاجة كما قاله

العوفي ولكن يكون على من معه في الكتابة من الأصحاء لأنهم قد دخلوا على جميع أداء الكتابة التي جعلت عليهم وان كان بعضهم لا يقدر على أداء شئ منها (قوله فيؤخذ من المولى الخ) لا يعتق أحد منهم الا بتمام الجميع وأفهم قوله المولى أنه لو كانوا كلهم أملاء لم يكن للسيد أخذ أحد منهم بما على جلته وهو كذلك (تنبه) ان أدى أحدهم عن بقيتهم رجع من أدى على بقيتهم بحصة منهم من الكتابة أه أي على حسب حصتهم من الكتابة (قول المصنف يرجع) الاولى أن يقر بالبناء للفعول لموافق المعطوف عليه ويشمل الدافع ووارثه وسيدوه ووارثه اذا مات ولا وارث له ومن انتقل له الحق بغير ارث (قوله ولم يكن زوجا) أي فان كان الدافع زوجا لم يرجع عليه وظاهره ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف لقيد الكفار والزوج يصح بدق بالذكر والانثى (قوله والحواشي) أي القرينة وهي الاخوة (قوله وبذلك التعليل) أي الذي هو قوله لان الغيب كشف الخ أي من حيث ان تلك العلامة يمكن موجوده في الاسر والغصب (قوله فلو أعتق قويا والباقي ضعيف

وعلى قدر اجتهادهم على المشهور فلا توزع على العدد ولا على قيمة الرقاب كما قيل وهم حلال سواء كانوا كلهم أصحاء أو مرضى أو بعضهم صحيح وبعضهم مريض وسواء اشتترط الجمالة في صلب العقد أو لا بخلاف جمالة الديون لا تكون الا بالشرط والفرق ان الكتابة الشارع متشوف فيها للحرية وهم مالك السيد فلو وقع عقد الكتابة على ان لا ضمان هل يقدح ذلك في العقد أو يصح العقد ويبطل الشرط فقوله ومكاتبة جماعة مصدرة مضاف لفقوله أي ومكاتبة سيد جماعة وقوله يوم العقد معمول لقوتهم وقوله وهم وان زمن أحدهم راجع لقوله ومكاتبة جماعة لما لك وقوله وان الخ ان تخلص الفعل للاستقبال والواو واو الحال أي وهم حلاله والحال ان أحدهم حدثت زمانته فيفهم منه انه لو كان زمان يوم العقد لاشئ عليه لانها توزع على قوتهم على الاداء يوم العقد والمراد بالزمان العجز والمرض (ص) فيؤخذ من المولى الخ جميع ويرجع ان لم يعتق على الدافع ولم يكن زوجا (ش) أي بسبب كونهم حلالا فانه يؤخذ من المولى الخ جميع فنجوم الكتابة كان الاخذ السيد أو وارثه ثم ان الدافع يرجع على المدفوع عنه بما غرمه عنه بشرطين الاول اذا لم يعتق المدفوع عنه على الدافع الثاني اذا لم يكن المدفوع عنه زوجا للدافع فقوله على الدافع متعلق بعتق أمالو كان المدفوع عنه زوجا للدافع أو كان ممن يعتق عليه لولا ذلك كالأصول والفروع والحواشي فانه لا رجوع له عليه بشئ مما دفعه (ص) ولا يسقط عنهم شئ بموت واحد (ش) يعني أنه اذا مات منهم واحد أو أكثر أو عجز فانه لا يسقط عنهم شئ من الكتابة بسبب ذلك بخلاف مالوا استحق أحدهم برق أو بحرية فانه يسقط عنهم نصيبه لان الغيب كشف أنه كاتب من لا يملك والظاهر ان الاسر والغصب كالموت ويدل عليه التعليل (ص) والسيد عتق قويا منهم ان رضي الجميع وقوا فان رد ثم عجز واصل عتقه (ش) يعني ان السيد يجوز له أن يعتق من تلك العبيد عبدا قويا أي له قوة على السعي في الكتابة والاداء بشرطين الاول أن يرضى الجميع بذلك الثاني أن يكونوا كلهم أقويا أي لهم قوة على السعي والاداء فلو أعتق قويا والباقي ضعيف فانه لا يجوز وان رضوا فلو أعتق ضعيفا منهم والباقي أقويا فانه يجوز وان لم يرضوا وحيث أجزأ عتق من له قوة على السعي فانه يحيط عنهم قدر نصيبه من الكتابة بخلاف لو اشترى المكاتب من يعتق عليه ثم أعتقه السيد فلا يسقط عنهم شئ وبعبارة أقوى منهم أي في الحال أو في المال ويحيط عنهم حصته فان لم يكن قويا لم يشترط رضاهم ولا يحيط عنهم شئ من حصته واذا أعتق السيد قويا منهم ولم يرضوا وردوا عتقه ثم عجزوا بعد ذلك فان عتق ذلك القوي يصح لان عتقه انما كان غير نافذ لا جمل حقهم فلما عجزوا بطل حقهم وصح عتقه واذا كان أدى شيأ من نجوم الكتابة قبل عتقه هل يرجع به على سيده وهو الصواب لانه انما أدى في حال عتقه أولا فيه خلاف (ص) والخيار فيها (ش) يعني أن الخيار في

الخ) عبارة غيره فان لم يقوالم بقدر رضاهم سواء اساءواهم في القوة أو كان أقوى منهم وأقل (قوله فلو أعتق ضعيفا الخ) أي من حدث له الضعف وعبارة غيره فان أعتق ضعيفا أي من حدث له الضعف لم يشترط رضا الجميع ولا قوتهم ولم تسقط حصته عن أصحابه ووزعت عليهم على قدر قوتهم كن مات منهم والمراد بالضعيف من لا قوة له على السعي ولا مال له فن له مال وهو ضعيف عن السعي دخل في منطرق قوي (قوله ثم أعتقه السيد) أي أعتق ما اشتراه المكاتب (قوله أو في المال) انظره فانه غير بين اللهم الا أن يصور ذلك بما اذا كان مريضا الا وهو مترقب الموت كما قرر بعض الشيوخ

(قوله يعني ان أحدهما) لا يخفى ما فيه من القصور والقصور أن الخيار فيها السيد والعبد أولهما ولا يخفى (قوله بناء على أنها عتق) أي لا على أنها بيع فيكون السيد (قوله لأنه يخاف في البيع أن يكون زاد في الثمن) أي زاد المشتري في ثمن المبيع لوجود الضمان من البائع لأن الضمان من البائع في زمن الخيار أي فيؤدي لضمان يجعل وهو غير جائز (قوله لأحدهما) أي لأنه مخاطرة لأن أحدهما يأخذ نحو ما والاخر يأخذ غطلا وهو بالجرا أو بالرفع عطف على محل شريك أو لفظه لكن يعكس عليه قوله أو مالين بالنصب فيمكن توزيع العطف فيكون بمالين عطف على بمال والثنائي مساط عليه كما ذكره بعض شيوخنا واعلم أن أكثر النسخ على تجريد مالين من الباء وأما قوله فيتحقق في الباء قال البدر انظر ما ذكرته ذلك (قوله على مال واحد) أي بأن يكاتباه بعشرين دينارا عتق يدية في سنتين لكل عشرة (قوله وصفة) اختر بذلك عما إذا (١٤٤) كاتبا بعشرة خمسة محمية لأحدهما وخسة يزيديته الآخر وقوله وأجلا احتريز

بذلك عما إذا كاتبا لاجلين مختلفين أجل لأحدهما والاخر لا آخر وقوله ولا بد أن يكون الاقتضاء واحدا على الشركة احترازا عما إذا اتحد الاجل والقدر والصفة واختلف الاقتضاء بمعنى أن كل من قبض شيئا يختص به ولا يشترك مع غيره فيه (قوله فان اختلف القدر) أي بأن يكاتباه بخمسة عشرة عشرة لأحدهما وخمسة للآخر (قوله وأخذ كل واحد بقدره) أي وأراد كل واحد (قوله لأن الخمسة غير العشرة) تعليل غير واضح والمناسب أن يقول أنه عند اختلاف الاقتضاء كان كل واحد منهما عاقدا على الاستقلال على خمسة على حدة فصار مالين بهما هذا الاعتبار (قوله لأن ذلك يؤدي إلى عتق البعض دون تقويم) أي دون أن يقوم عليه حصته شريكه لأن التقسيم إنما يكون على من أنشأ العتق لا على من أنشأ سببه وهو الكتابة في مسئلتنا وهذا التعليل في المسئلة الأولى وأما فيما بعدها فلا نه ربما أدى إلى ذلك قول

حال عقد الكتابة جائز يعني أن أحدهما يجعل لصاحبه الخيار في حل عقد الكتابة أو إجازته يوما أو جمعة أو شهرا مثلا وهو مذهب المدونة وما ولدته في أيام الخيار فإنه يدخل في الكتابة وما استفادها العبد في أيام الخيار يكون له حيث تمت كتابته بناء على أنها عتق وهذا ما لم يشترط للسيد ماله فقوله والخيار فيها سواء كان أمده قريبا أو بعيدا بخلاف البيع لأنه يخاف في البيع أن يكون زاد في الثمن لمكان الضمان (ص) ومكاتبة شريك بمال واحد لأحدهما أو بمالين أو يتحد بعقدين (ش) يعني أنه يجوز للشريك أن يكاتباه عتقهما على مال واحد أي متحد قدر أو وصفة وأجلا ولا بد أن يكون الاقتضاء واحدا على الشركة فان اختلف القدر أو واحد عتبا بعده امتنع وظاهره ولو اختلف نصيبهما كثلث وثلثين وأخذ كل واحد بقدره وهو ظاهر كلامهم وبعبارة ولا يكون مالا واحدا إلا إذا اتحد العقد والقدر والجنس والصفة والاقتضاء والاجل والا كانا مالين وإنما كانا مالين فيما إذا اختلف الاقتضاء كاقضاء كل واحد منهما خمسة من عشرة كاتبا عليهم إلا أن الخمسة غير العشرة ولا يجوز لأحد الشريكين أن يكاتب نصيبه في العبد دون الآخر ولو أذن له شريكه في ذلك ولا يجوز لهما أن يكاتب كل منهما نصيبه في العبد بمال غير المال الذي كاتبا عليه شريكه الآخر أي بأن غابره في القدر أو في الجنس أو في الصفة أو في الاجل لأن ذلك يؤدي إلى عتق البعض دون تقويم وكذلك لا يجوز لهما أن يكاتباه على مال متحد قدر أو أجلا في عقدين بأن يكاتبه أحدهما بعشرة مثلا إلى شهر ويكاتبه الآخر كذلك فقوله (فيفسخ) راجع للمسائل الثلاث (ص) ورضا أحدهما بتقديم الآخر يرجع لهجز بحصته (ش) يعني أن الشريك إذا كاتبا العبد على مال واحد وحل نجمهم من نجوم الكتابة فإنه يجوز أن يرضى أحدهما بتقديم صاحبه أن يقبض ذلك النجم الذي حل ويأخذ الآخر النجم الذي بعده إذا حل فلو عجز العبد في النجم الثاني فإن الشريك الذي لم يقبض النجم الأول يرجع على شريكه بما يخصه من النجم الأول لأنه سلف منه له فقوله ورضا الخ عطف على فاعل جاز والضمير في يرجع لمن رضى بتقديم صاحبه وإنما يرجع لهجز بحصته حيث كان الرضا قبل حلول الكتابة وكان السائل في ذلك مريدا لتقديم فإن كان الرضا بذلك بعد حلول الكتابة أو كان السائل في ذلك المكاتب ورضى الشريك بذلك أو الشريك الذي رضى بالتقديم وسأل شريكه أن ينظر المكاتب بحصته ووافق على ذلك فإنه لا يرجع عند الجز بحصته (ص) كان قاطعه بآذنه

المصنف فيفسخ مرتب على محذوف والتقدير وإذا لم يجوز ذلك فيفسخ (قوله قبل حلول الكتابة) أي جميعها بل حل البعض من كاتبا بعض الشيوخ (قوله وكان السائل في ذلك مريدا لتقديم) أي الذي مراده أن يتقدم بالقبض (قوله بعد حلول الكتابة) أي حلول جميعها أي بعد أن حل جميعها أخذ أحدهما جميع حصته ورضى شريكه بذلك (قوله أو كان السائل في ذلك) أي أو كان قبل حلول الكتابة والسائل في ذلك المكاتب (قوله ورضى الشريك بذلك) أي الشريك الذي رضى بتقديم شريكه عليه في القبض (قوله أو الشريك) أي أو كان السائل الشريك الذي رضى بتقديم شريكه عليه (قوله وسأل شريكه أن ينظر المكاتب) أي أن الشريك الذي رضى بتقديم شريكه أخبر الشريك الذي يريد التقدم بأنه أي الشريك المخبر ينتظر المكاتب بحصته فالمراد بالسؤال الاخبار (قوله ووافق على ذلك) أي أن الشريك الذي يتقدم وافق شريكه على أنه أي شريكه ينتظر المكاتب بحصته وهو يتقدم (قوله فإنه لا يرجع عند الجز بحصته)

أى وكان العبد بينهما كما كان قبل الكتابة وبفوز الذى تقدم بما أخذ ثم ان محل عدم الرجوع عما يشترط الرجوع عليه بمحضه مما قبض (قوله من عشرين) من بعض بدل (قوله التشبيه في الرجوع والجواز الخ) الظاهر أن التشبيه في الجواز وهو الذى حمل المصنف عليه عبارة ابن الحاجب وذهب اليه بعض سراح المصنف وذلك لأنه لم يتقدم في المسئلة التى قبلها تخيير حتى يشبهه (قوله بشرط رضا الشرىك الخ) هذا تفسير للأذن أى ان المراد بالأذن الرضا منه ومعه عدم جوازها بغير اذنه وتبطل ان اطلع عليها قبل عجزه فان لم يطلع الا بعده فان قبض شرىكه الذى لم يقاطع مثله فواضح وان قبض أقل أولم (١٤٥) يقبض شيئا خيرا بين أن يتناول المقاطع فيما قبضه

وبين أن يملك حصته فان اختار الثانى انقلب الخيار الى آخر الذى قاطع بين أن يسلم له ذلك وبين دفع حصته مما قبضه والاشتراك في العبد (تبيينه) القطاعة بفتح القاف وكسر هاءه لانه قطع طلب سيده عنه عما أعطاه وقطع له بتمام حرته بذلك أو قطع بعض ما كان له عنده (قوله لانه قدرضى الخ) علة مقدمة على معاولها وهو قوله لا رجوع الخ (قوله في حال قبض الاذن الاكثر) المناسب حذف أل في قول المصنف الاكثر ويجرى حله عليه (قوله فان مات الخ) مفر ووض فيما اذا مات المالك عن مال بعد اخذ المقاطع ما قاطع به وأما لو مات قبل اخذ المقاطع ما قاطع به أخذه وأخذ الاخر حصته من النجوم واشتركا فيما بقي فان لم يبق مالهما لم يبقا ما يخصا فيه بحسب المال كل في خاص المقاطع بعشرة القطاعة والاخر بعشرينه وان قبض كل بعض مالهما حصصا بما بقي أيضا (قوله في حال صحته) يحتز عن عتق أحدهما في مرضه نصيبه فانه يكون عتقا حقيقة لا وضا لانه لو عجز ورق للورثة لم ينفذوا وصية الميت وهو قد أراد ابتالها وأن لا يعود اليهم شئ منها

من عشرين على عشرة فان عجز خير المقاطع بين رد ما فضل به شرىكه واسلام حصته رقا (ش) التشبيه في الرجوع والجواز بشرط رضا الشرىك والمعنى أنه يجوز لاحد الشرىكين أن يقاطع العبد المالك باذن شرىكه من عشرين على عشرة مجزأة فان عجز العبد بعد ذلك فان الخيار يثبت للذى قاطع بين أن يرده الى شرىكه نصف ما قبض من العبد ويصير رقا له ما على قدر حصته ما وأن يسلم حصته لشرىكه رقا له فالمراد بقوله ما فضل به شرىكه نصف ما قبض المقاطع بكسر الطاء والموضوع أن الاذن لم يقبض شيئا والاقتى قبض الاول شيئا دون ما قبض المقاطع فلا يدفع له الا حصته مما زاد على ما قبض الاذن حتى يتساويا واذا قبض الاذن مثل ما قبض المقاطع فأكثر فحينئذ لا خيار للمقاطع وقوله ما أى الخمسة التى فضل بها شرىكه فقوله (ولا رجوع له على الاذن وان قبض الاكثر) ليس هذا من متعلقات التخيير لانه انما يثبت حيث قبض شرىكه الاقل كما يفهمه قوله ما فضل به بل هو منقطع عما قبله ومعناه أنه اذا قبض شرىكه أكثر مما قاطعه به ثم عجز فان العبد يكون بينهما لانه قدرضى ببيع نصيبه بأقل مما عقد عليه الكتابة ولا رجوع للمقاطع على شرىكه الاذن بشئ فان قيل كان المناسب عدم المبالغة لشمولها القبض الاقل السابق الذى حكم فيه بالتخيير فالجواب أن الواو الحال أى لا رجوع له على الاذن في حال قبض الاذن الاكثر وأخرى المساوى (ص) فان مات أخذ الاذن ماله بلا نقص ان تركه والا فلا شئ له (ش) الموضوع بحاله الا أن المكاتب مات فان الذى أذن لشرىكه فى المقاطعة يأخذ جميع ماله وهو عشرين ومن غير نقص مما تركه المكاتب حلت الكتابة أولم تحل لانها تحل بالموت ثم يكون ما بقي بين الذى قاطعه وبين شرىكه على قدر حصته ما فى المكاتب فان لم يترك شيئا فانه لا رجوع للاذن على المقاطع ولا شئ له فالضمير فى مات للمكاتب الذى قوطع وفي ماله للاذن أى حصته وهى عشرين (ص) وعتق أحدهما وضع لماله الا ان قصد العتق (ش) يعنى أن أحدا الشرىكين اذا أعتق في حال صحته نصيبه من المكاتب فان ذلك يحمل على وضع المال أى فيسقط عنه نصف كل نجسم ولا يعتق نصيبه ويظهر فائدة ذلك فيما اذا عجز عن أداء نصيب الاخر فانه يرق كماله لانه انما كان خفف عنه لنتم له الحرية فلما لم يتم له رجوع رقيقا وقد حله ما أخذ منه الا أن يكون قصده العتق فانه يكون حرا ويقوم عليه اذا عجز أى لان فى تقوية عليه الاذن تقبل الولاء الذى انعقد لشرىكه وبعبارة الا ان قصد العتق أى الا أن يصرح بأنه قصد العتق أو يفهم منه ذلك فانه يعتق عليه من الاذن ويقوم عليه حصته شرىكه بشرطه فقوله وعتق أحدهما وضع لماله أى اذا قصد بالعتق وضع المال حيث لم يقصد فك الرقبة بأن قصد المال أو لانيته له فى وضع المال وقوله الا ان قصد العتق أى الا ان قصد فك الرقبة بلفظ صريح أو قرينة وحينئذ لا ركاكة

(١٩ - خرشى ثامن) وأما الصحيح فانما أراد التخفيف عن المكاتب وانه ان عجز كان رقا له (قوله بلفظ صريح) فى العبارة حذف والتقدير وعلم بذلك بلفظ صريح (قوله وحينئذ لا ركاكة) حاصل ذلك أنه اعترض على المصنف بأن فيه ركاكة وهى كونه استثنى الشئ من نفسه وحاصل الجواب أنه ليس فيه استثناء الشئ من نفسه وذلك لان قوله وعتق أحدهما معناه تلفظ أحدهما بلفظ العتق يحمل على وضع المال كأنه قال وضعت المال عنه وقوله الا ان قصد العتق معناه الا أن يقصد بلفظ العتق فك الرقبة فظهر أنه ليس فيه استثناء الشئ من نفسه فتدبر

(قوله ان فعلت فنصفك حر) بضم التاء وفتحها (قوله وضع النصف) لم يكتف عن الجواب بالتشبيه لافادته بالجواب أن التشبيه غير تام (قوله لقوم عليه الآن) أي حين الفعل (قوله كلا فعلمن) أي بأن يقول نصفك حر لا فعلمن ولم يفعل وهل بكتابتك يكون الختم لأنه حينئذ يكون عازما على الضد وهو ما أفاده بعض شيوخنا ولا وحر (قوله واشترى) يعني عنه بيع لأنه إذا باع فقد اشترى الثمن والمشتري إذا اشترى فقد باع الثمن فالبيع والشراء متلازمان (قوله ومقارضة) يعني عنه قوله ومشاركة بناء على أنه شريك وقوله واستخلاف عاقد الخ لو قال وتزوج أمته واستخلف عليه لوافق النص إذ كلامه يوهم أنه يعقلها وليس كذلك (قوله وسفر لا يحل فيه نجم) أي ولا بد من كونه قريبا وهو الذي ليس على سيده في غيبته (١٤٦) كبير مؤنة بحلول نجم أو غيره (قوله فايحوز) مبتدأ وقوله البيع

والشراء خبر (قوله لا ابتغاء الفضل الخ) لم أر من بين قدر ذلك وهل المراد به أن يكتب بأزيد من الثمن زيادة لها بالويرجع في ذلك لاهل المعرفة أو مطلق الزيادة والظاهر الأول وحر (قوله وكذلك يجوز لمساكن الخ) إشارة إلى أن ظاهر المصنف من أن المراد به الاستخلاف وله أن يتولى العقد غير مراد وقد أشرنا لذلك فيما سبق (قوله وله أن يزوجه عبده بشرط ابتغاء الفضل) أي بأن يزوجه بامرأة موسرة يحصل له به ارتفاع حاله هذا ما ظهر لي في معناه ولم أرى ذلك شيئا (قوله بالنظر راجع لجميع مامر) أي وهو محمول على النظر في جميع ما قدمه الافي تزويج أمته فلا بد من اثباته لأن النكاح نقص قاله أبو الحسن (قوله يرجع للنسبة) أي للرقبة (قوله فيشمل الذكر والاتي) أي فلا يعترض على المصنف بأن فيه القصور من جهة أنه لا يشمل الذكر (قوله وللمكاتب أن يسافر سفر الإيجل فيه نجم أو بعضه) أقول لا يخفى في أن مطلق

في لفظ المؤلف (ص) كان فعلت فنصفك حر فكانت به ثم فعل وضع النصف (ش) التشبيه فيما قبل الاستثناء وهو وضع النصف ولوقصد العتق والمعنى أن الإنسان إذا قال لعبده ان فعلت أنا وأنت الشيء الفلاني فنصفك حر ثم كتبه ثم فعل ذلك الشيء المعلق عليه فانه يحل على وضع المسال لا العتق في موضع عنه نصف الكتابة ولو كان ذلك عتقا لقوم عليه إلا أن فان أدى النصف الذي بقي من الكتابة خرج حرا وان عجز رقيق كاه فقوله (ورق كاه ان عجز) يرجع لهذه والسبق قبلها وبما قرأنا علم أن التشبيه ليس بتمام كما يفيد قوله وضع النصف وانما لم يكن قصد العتق معمولا به وعمل به فيما قبلها لأنه لما كان حال المبيع في ملك سيده قطعاً ونية العتق حصلت حينئذ ولم يكن حال النفوذ الذي هو المعتبر في ملك سيده يتعلق بالبيع به بناء على أن الكتابة بيع لم يكن لنية العتق تأثير في حال النفوذ ثم إن كلام المؤلف في صيغة البر وأما في صيغة الخنث كلاً فعلمن فانه يكون عتقا قاله المخمسي (ص) وللمساكن بلا إذن بيع واشترى ومشاركة ومقارضة ومكانة واستخلاف عاقد لأمته واسلامها أو فداؤها أن خنث بالنظر وسفر لا يحل فيه نجم وإقرار في رقبته واسقاط شفيعته لا عتق وان قريبا وهبة وصدقة وتزويج وإقرار بجناية خطأ وسفر بعد الإباحة (ش) لما كانت تصرفات المساكين كالحرة لأنه أحر بنفسه وماله إلا ما كان من أمر المحاباة والتسربات التي تؤدي إلى عجزه أخذ عيش لكل بأمثلة فايحوز من غير إذن من سيده له البيع والشراء ومقامه شريكه وإقراره بالدين مشلما لمن لا يتهم عليه ومشاركته ومقارضته ومكانته لرقبة لا جعل ابتغاء الفضل قال فيها كتابة للمساكن عبده على ابتغاء الفضل جائز والام تجوز فان عجز المساكين الأعلى أدى المساكين الأسفل إلى السيد الأعلى وعتق ولاؤه ولا يرجع الولاء للأسفل ولو عتق بعد ذلك اهـ وكذلك يجوز للمساكن بلا إذن أن يزوجه أمته وله أن لا يزوجه وإذا تزوج فيجب عليه أن يستخلف من يعقلها بشرط العاقد أن يكون حرا وله أن يزوجه عبده بشرط ابتغاء الفضل وللمساكن إذا جنى رقيقه أن يسلمه للجنى عليه وله أن يقدره بغير إذن سيده وقوله بالنظر راجع لجميع مامر والضمير في أسلامها يرجع للنسبة الجانية فيشمل الذكر والأنثى وللمساكن أن يسافر بغير إذن سيده سفر الإيجل فيه نجم أو بعض نجم من نجوم الكتابة وليس لسيده منعه من السفر ولو صانعاً للمساكن الإقرار فيما يتعلق بدمته كالديون كما مر بخلاف غيره وأما ما يتعلق برقبته من حد أو قطع فيقبل ولا فرق بينه وبين القن ولذا قال ابن غازي وإقرار في رقبته كذا رأينا من النسخ وهو عكس المقصود وقال صواب في ذمته انتهى وللمساكن

السفر من مقتضى حلول بعض نجم وكذا مثله في شرح عب فالمناسب أن يحذف لفظ بعض ويقول لا يحل أن فيه نجم من كتابته كافي شب (قوله ولو صانعاً) أي خلافاً للخمى في منع الصانع (قوله فالصواب في ذمته الخ) حاصل ما في المقام أن إقرار كل من القن ومن فيه شائبة حرية كالمساكن مما يوجب عقوبته في بدنه من حد أو قصاص أو نحوهما لا يزمه غير أن إقراره بالقصاص في النفس مقيد بما إذا لم يتهم وأما إن اتهم كافي مسألة إقرار العبد بقتل عمده فاستحياءه ولي الدم على أن يأخذه فانه لا يقبل كما مروا وإقرار كل منهما في رقبته مما يوجب مالا كإقراره بجناية الخطأ والعد الذي لا قصاص فيه لا يلزمه ولو لم يأتهم عليه خلافاً لبرام الأبقرة بنية تصدقه كافي مسألة العبد على البرذون المشار إليها بقولها في كتاب الديات في عتقه على برذون مشي على أصبع صبي فقطعها فتعلق به وهي تدعى ويقول فعل بي هذا فصدقه العبد أن الارش يتعلق برقبة العبد وان إقرار كل منهما بمأعمال في ذمته فيه تفصيل فان

كان مكاتباً لم يعمل بأقراره لمن لا يتم عليه وان كان غيره مكاتب لم يعمل بأقراره مطلقاً (قوله أن يسقط شفيعته) احتراز بذلك من الأخذ بالشفعة فيشترط فيه أن يكون بنظر كما يؤخذ ذلك من قول المصنف وشراء (١٤٧) بنظر لان الأخذ بالشفعة من قبيل الشراء كما

قرره بعض الشيوخ (قوله وتقييد الشارح غير واضح) أي لان الشارح قال واسقاط شفيعته بالنظر (قوله خلافاً للشارح الخ) أي لان الشارح اعتبر بأقراره لمن لا يتم عليه (قوله أو بعض نجم الخ) تقدم ما فيه (قوله وأحسن منه) وله (التصرف الخ) أي ليفيدان له التبرع بالشئ التافه الذي ليس فيه مظنة بهجزة (قوله وله نجم نفسه) التحيزاظهار الهجزة وعدم القدرة على أداء الكتابة ويتفرع عليه الرق فليس قوله فارق تكراراً مع قوله وله تحيز نفسه (قوله ولم يظهر له مال) أو لا مال أي اتفقا على التحيز في حال عدم ظهور المال للمكاتب وهو يفيد أنه إذا ظهر له المال فليس له التحيز ولو اتفقا عليه لحق الله تعالى (قوله فارق) أي يحكم بأنه رقيق يسوق قن لا شائبة فيه أما مرتب على شرط مقدراً أي وإذا عجز نفسه فارق أو عجز معطوف على تحيز لأنه اسم خالص من الشبه بالفعل (قوله ولو ظهر له مال) أخفاه عن السيد أي أولم يعلم به ناطقاً أو صامتاً وظاهره ولو ثبت ببيينة بعد ذلك ان كان أخفاه لأنه لم يظهر لأحد حين اتفقا هما ورد بهما القول بأنه يرجع مكاتباً وهو قياس تشوف الشارع للحرية (قوله وقد عول الخ) هو الموعول عليه كما هو مفاد غير واحد من شرحه (قوله كان عجز عن شئ) تشبيهه في فارق (قوله وتلوم لمن يرجوه) أي

أن يسقط شفيعته لانهم من نوع الشراء للشخص بالثمن وظاهره سواء كان فيه نظراً أو غير نظراً لانه لا يلزمه التجزؤ وتقييد الشارح غير واضح وليس للمكاتب أن يعتق شخصاً أجنبياً أو قريباً إلا بأذن سيده ولا سيد رده ولا يلزم المكاتب اعتق قريبه لان شرط العتق بالقرابة أن يكون المالك حراً كما مر ومن باب أولى انه ليس له أن يهب أو يتصدق ولا سيد رده ما فعله إلا الشئ التافه ولو استغنى المولى بمسئلة العتق عن مسئلة الهبة والصدقة لكان أقرب للاختصاص فان مطلق العتق متشوف له الشارع فأولى ما ليس كذلك كالهبة وليس له أن يتزوج بغير إذن سيده وسواء كان ذلك نظراً أو غير نظراً لان ذلك يعيبه فان رده سيده وقد دخل بهما فانه يفسخ ويترك لها ثلاثة دراهم ولا يتبع عما بقي بعد ذلك اذا عتق فان أجاز سيده جازاً لم يكن معه أحد في الكتابة فان كان معه غيره لم يجز إلا برضاهم وان كانوا صغاراً فسخ تزويجه على كل حال والصواب أن يبدل تزويجه بتزوج لان الأول فعله بالغير والتزوج فعله بنفسه وأشعر قوله تزويجه بجواز تسريه وهو كذلك ألا يعيبه ذلك كالتكاح واذا أقر المكاتب أنه جنى جناية خطأ فانه لا يلزمه شئ من ذلك عتق أو عجز وظاهره ولو لم لا يتم عليه خلافاً للشارح كما مر ولا يجوز له أن يسافر سفرًا يحل فيه نجم أو بعض نجم من نجوم كتابته إلا بأذن وكذلك ليس له أن يسافر سفرًا بعيداً وان لم يحل فيه نجم (تنبيه) انما خص هذه الجزئيات جوازاً ومنعاً تبعاً للمدونة وغيره لانها أنفع للفتى سيما المقلد والالاكتفى عنها بضابط لانه أخصر كأن يقول وله التصرف بغير تبرع كقول ابن الحاجب وتصرف المكاتب كالحرة في التبرع والله أعلم قاله بعض من حشاه وأحسن منه وله التصرف بما ليس بظنة لهجزة (ص) وله تحيز نفسه ان اتفقا ولم يظهر له مال فارق ولو ظهر له مال (ش) يعني أن المكاتب المسلم يجوز له أن يعجز نفسه عن الكتابة بشرط أن يتفق هو وسيد المسلم الذي كاتبه على ذلك وبشرط أن لا يكون للمكاتب مال ظاهر فارق حينئذ كما كان قبل الكتابة ولو ظهر له مال بعد ذلك قال ابن رشد الكتابة من العقود اللازمة ليس للسيد ولا للعبد خيار في حلها فاما التحيز إذا لم يكن له مال ظاهر فان تراضى على ذلك السيد والعبد فهو جائز لان حق الله قد ارتفع بالعذر وهو ظهور العجز ولا يحتاج في ذلك الى رفع للسلطان فان دعا الى ذلك العبد وأبى السيد فله أن يعجز نفسه دون السلطان ولا يقتصر في ذلك الى حكم الحاكم وأما ان دعا السيد الى العجز وأبى العبد فلا يعجزه إلا السلطان بعد التلوم والاجتهاد انتهى وهو يفيد أن في مفهوم قوله ان اتفقا تفصيلاً لا يفيد أن قوله وفسخ الحاكم لا يجري فيما اذا اتفقا ولا فيما اذا طلب ذلك العبد وحده بل فيما اذا طلبه السيد وقد عول على كلام ابن رشد هذا على ظاهر كلام التوضيح والمدونة من انه لا بد من الحاكم فيما اذا لم يتفقا أعم من أن يكون السيد هو الذي أراد التحيز أو العبد (ص) كان عجز عن شئ أو غاب عند المحلل ولا مال له وفسخ الحاكم وتلوم لمن يرجوه (ش) يعني أن المكاتب اذا عجز عن شئ من نجوم الكتابة فانه يرق لان عجزه عن البعض كعجزه عن جميع نجوم الكتابة وكذلك يرق اذا غاب عند المحلل بغير إذن سيده والحال أنه لا مال له ظاهر وحينئذ فالحاكم يفسخ عقد الكتابة لانها لا تنفسخ إلا بالحكم لكن بعد التلوم باجتهاد لمن يرجو له ميسرة فالمراد

لمن يرجو يسره التلوم في الحاضر والغائب غيبة قريبة كما أتى في الشارح وأما الغائب غيبة بعيدة ومجهول الحال فانه يفسخ عليه ما لكن بدون تلوم وقوله وحينئذ فالحاكم يفسخ ظاهره وحده يحكم بالرقية يفسخ عقد الكتابة فقضية أن الحكم بالفسخ بعد الحكم بالرقية مع أن الحكم بالرقية متأخر عن الحكم بالفسخ فالتناسب حذف قوله وحينئذ ثم ان محلل فسخ الحاكم عقد الكتابة اذا أبى المكاتب من

التعجيز فان رضى بذلك فلا يحتاج الى فسخ الحاك (قوله كما يتلوم في القطاعة) أي اذا عجز المالك عن بيع ما قوطع به فان الحاك يفسخ عقد القطاعة بعد التلوم سواء وقعت القطاعة على مؤجل أو حال وسميت قطاعة لأنه قطع طلب سيده عنه بما أعطاه أو قطع له تمام حريته بذلك أو قطع بعض ما كان له عنده (قوله فيما يعتبر فيه الفسخ) أي اذا أبي المقاطع من التعجيز (قوله والقطاعة) (١٢٨)

بكسر القاف أفصح) أي من فسخها (قوله أن يكتبه على مال حال) فيه تسامح اذا الكتابة العتق على مال مؤجل (قوله فان الحاك يلمه أن يقبض ذلك) أي والحال انه لا وكيل له (قوله وقبل الحكم على السيد الخ) أي فلو حكم على السيد بقبضها بأن وجد حاكم حكم بالقبض فلا يفسخ وقوله أو قبل الأشهاد عليه أي وأما لو لم يكن حاكم وقد كان أشهد المالك ان جاء بالنجوم ولو يقبلها منه السيد فانها لا تنسخ أيضا (قوله بغير إذن سيده) الصواب أن يقول باذن سيده كما في عبارة غيره ويسقط لفظ غير وقوله ويعتق عليه) أي على المالك أي اذا عتق ذلك المالك (قوله لامن ليس معه) ولو من يعتق عليه فأخوه الذي معه يرثه دون ولد ليس معه وان كان في كتابة أخرى فان كان معه في كتابة واحدة فالأثر معه على فرائض الله تعالى فيقدم الابن على الاخ وبناتان في الثلثين والباقي لعمهما لكونه معهما في كتابة واحدة فان لم يكن معهما في كتابة واحدة كان الثلث للسيد (قوله وان لم يترك وفاء) أي بأن لم يترك شيئا أصلاً أو ترك قليلاً لا يوفي بالكتابة (قوله من ولد أو غيره) أقول أراد بالغير ما يصدق بالاخ وابن العم والاجنبي وأم الولد ولذلك قال بعض الشراح ولو قال من معه كان أولى لشموله لما كان معه أجنبي

بالحل الحلال للمكان والغائب الغيبة القريبة كالحاضر يتلوم له دون البعيد فلا يتلوم له لاحتمال موته ومثله اذا جهل حاله وهذا اذا غاب بغير إذن سيده والا فلا يعجزه وظاهره ولو طال وقوله (كالقطاعة وان شرط خلافه) تشبيه تام أي كما يتلوم في القطاعة بعدم مضي الاجل لمن يرجى له ميسرة ولا بد فيها من فسخ الحاك ولو كان السيد بشرط على المالك عند العقد عدم التلوم فانه لا ينفعه ذلك ولا بد من التلوم وفسخ الحاك فيما يعتبر فيه الفسخ للحاكم فالباغية ليست خاصة بالقطاعة بل هي راجعة للمسلمين والقطاعة بكسر القاف أفصح وهي اسم مصدر لقاطع والمصدر المقاطعة ولها صورتان أحدهما أن يكتبه على مال حال والثانية أن يفسخ ما عليه في شيء يأخذ منه وان لم يكن حالا (ص) وقبض ان غاب سيده وان قبل أجلها (ش) قد علمت ان الحاك وكيل عن الغائب فاذا حلت نجوم الكتابة أو عملها المالك وسيد غائب فان الحاك يلمه أن يقبض ذلك ويحفظه الى أن يأتي مستحقه شرعاً وسواء كانت النجوم عيناً أو عرضاً لما علمت أن الاجل في عروض الكتابة من حق المالك (ص) وفسخت ان مات وان عن مال الاولاد أو غيره دخل معه بشرط أو غيره فتؤدي حالة (ش) يعني أن المالك اذا مات قبل وفاء نجوم الكتابة وقبل الحكم على السيد بقبضها أو قبل الأشهاد عليه بأن أتى بها ولم يقبضها في بلد لا حاكم بها فانها تنسخ ولو خلف ما لا يفي بكتابتها ويرثه سيده بالرق لانه مات قبل حصول الحرية له الا أن يكون معه في الكتابة ولد أو غيره فان كتابته تحل بموته ويتجملها السيد من ماله ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة بقوله بشرط أو غيره يرجع للولد ولا جني معاً مادخل الولد بالشرط كان كاتب عبيده وللعبدة أمة حامل وقت عقد الكتابة فان جملها لا يدخل في الكتابة الا بالشرط كما في المدونة وسواء كان هذا المالك بكسر التاء حراً أو مكاتباً بفتحها وأما دخوله بغير شرط فظاهر ويكون معناه انه حدث بعد عقدها وأما دخول غير الولد بالشرط فواضح وعقضى العقد كالأشترى المالك من يعتق عليه في زمن الكتابة بغير إذن سيده ويعتق عليه قال فيها وصار كن عقدت الكتابة عليه وكلام المؤلف هذا حيث ترك ما يفي بالكتابة بدليل ما بعده (ص) وورثه من معه فقط من يعتق عليه (ش) يعني أن المالك اذا مات عن مال فان كتابته تؤدي منه حالة فاذا فضل بعد ذلك فضله فانه يرثه من معه في الكتابة من يعتق عليه كالأصول وان علوا والفروع وان سفلا والحواشي فقط لامن ليس معه فيها ولو من يعتق عليه ولا من معه من لا يعتق عليه كزوجة كوتبت معه أو عم وشجوه وانما يرثه من معه في كتابة أخرى من ورثته لان شأن المتوارثين التساوي حال الموت وهو هنا غير محقق لاحتمال كون اصحاب احدي الكتابتين أقوى على الاداء من اصحاب الكتابة الاخرى وتأديتهم قبلهم (ص) وان لم يترك وفاء وقوى ولده على السعي سعوا (ش) يعني أن المالك اذا مات ولم يترك ما لا يوفي بكتابتها وقوى من معه في الكتابة من ولد أو غيره على السعي فاتهم يسعون فان أدوا عتقوا والا رقوا فلا مفهوم للولد (ص) وترك متروكه للولد ان آمن (ش) يعني أن متروك المالك يترك لولده أو غيره من معه في الكتابة يؤديه على النجوم وهذا اذا كان الولد آموناً وله قوة على السعي والارقوا كلهم وبعبارة المراد بالولد الوارث فالولد في المسئلة الاولى مفهومه لاغ بالمعنى

أراد ولده أو ولده والمراد بقوة السعي أن يرجى قوته على ذلك في بقية الكتابة انتهى فاذا لم يكن هناك ولد فترقى أم الولد ولو كان هناك ما يوفي بالنجوم فهي والمسال ملك للسيد (قوله وهذا اذا كان الولد آموناً وله قوة على السعي) فيه إشارة الى أن في المصنف حذفاً والتقدير ان آمن وقوى (قوله المراد بالولد الوارث الخ) فيه نظير بل المراد به خصوص الولد لا مطلق وارث كما أنه

عليه المحققون (قوله ولذلك استشكله الخ) نذكر اللفظ عبارة الشارح ليتضح المراد ونصه فان لم يكن لها قوة ولا هي مأمونة أخذ السيد فان كان فيه ما يؤدي النجوم الى أن يبلغ الولد السعي لم يجز الولد وان لم يكن فيه ما يؤدي الى أن يبلغ الولد السعي وكان في ثمن أم الولد ما يؤدي الى أن يبلغ السعي بيعت ولم يجز الولد وان كان لا يوفي بجميع ذلك كان الولد رقيقا قال في المدونة وان لم يكن لهم قوة على السعي ولم يكن في المال ما يبلغهم السعي فان كان مع الولد أم ولد لها قوة وأمانة دفع اليها ان ربح لها قوة على السعي ببقية الكتابة قطاها كلامه أن المال لا يدفع لام الولد الا اذا لم يكن في الاولاد قوة وليس لهم أمانة وكلام الشيخ لا يوفي بهذا المعنى قال في المدونة فان لم يكن في أم الولد قوة بيعت وضم ثمنها للتركة فيؤدي الى بلوغ السعي اه واعلم أنه اذا لم يترك شيئا فانها تسعي ان قويت وأمنت (قوله فكلام البساطي فيه نظر) أي المفيد أنهما في مرتبة واحدة (قوله ١٤٩) وترك متروكة للولد الخ) تقدم أن المعتمد أن المراد به

خصوص الولد لا مطلق وارث (قوله فلام ولده) أي موجودة معه لادخاله معه في الكتابة كما أفاده بعض الشيوخ من أهل التحقيق (قوله رفق الخ) تقدم أن محل رقيقته اذا لم يكن في ثمن أم الولد ما يؤدي الى بلوغ الولد السعي والايعة ولم يرق الولد (قوله موصوفا) راجع لهما أي وان وجد العوض معينا في حال كونه موصوفا أو استحق في حال كونه موصوفا أو فرده لان العطف بأو (قوله معين) أي في ملك الغير وأما في ملكه فلا شيء للسيد عليه لانه رضى به وعت حريته وقول المصنف ان لم يكن له مال راجع لقوله وان يشبهه وأما لو كان له مال فيبقى على ما هو عليه من العتقة ويرجع عليه بعوضه وان لم يكن شبهة وأما ان لم يكن له مال ولا شبهة فيرجع لحاله قبل العتق من كونه قنا أو مكاتب (قوله على الراجح) ومقابل الراجح أن الموصوف المقوم يرجع فيه بغيره (قوله فقول المصنف موصوفا) المناسب معينا

الاخص وبالمعنى الاعم وهو الوارث لان المراد من معه وفي الثانية مفهومه لاغ بالمعنى الاخص ومعتبر بالمعنى الاعم وهو الوارث وقوله (كام ولده) أي كما يترك متروكة لام ولده وكذا الوالد يترك شيئا فانها تسعي ان قويت وأمنت وظاهره كانت الام مع الولد في عقد الكتابة أم لا وانها في مرتبة واحدة في دفع لها المال ولو كان الولد ذا قوة وأمانة لانه شبه أم الولد به في الترك وليس كذلك ولذلك استشكله الشارح بنص المدونة وكلام البساطي فيه نظر فلو قال وترك متروكة للولد ان أمن وقوى والا فلام ولده مع أمنت وقويت والا يجل للسيد ورق لو افسق النقل وأما أمته التي لم تلده منه فتباع لانها مال من أمواله وانظر تفصيل المسئلة في الشرح الكبير (ص) وان وجد العوض معينا أو استحق موصوفا معين وان يشبهه له ان لم يكن له مال (ش) حاصل هذه المسئلة ان من أعتق عبده القن أو المكاتب على مال معين أو موصوف ثم استحق ذلك المال أو وجد به عيب فان وقع العتق على مال موصوف في الذمة فانه يرجع بمثله سواء كان مقوما أو مثليا على الراجح وأما ان كان العتق على مال معين ثم استحق أو تعيب فانه يرجع بمثله ان كان مثليا أو بغيره ان كان مقوما وكل هذا اذا كان له مال وأما ان كان لا مال له فان كان له شبهة فيما دفعه لسيد فكذا على ما عليه ابن القاسم وأشهب والا كثروا قال ابن نافع يرجع لما كان عليه من كتابة أو ورق وان كان لا شبهة له فيما دفعه لسيد فانه يرجع لما كان عليه قبل العتق اتفاقا فالتفصيل بين ماله فيه شبهة وما لا شبهة فيه فيما دفعه لسيد جار في المعين والموصوف على الراجح اذا عهد هذا فقول المؤلف موصوفا حال لان وجدنا معنى أصيب فلا يتعدى الى المفعول واحد وهو نائب الفاعل هنا وجواب الشرط محذوف والتقدير يرجع بمثله وقوله معين تشبيهه في مطلق الرجوع لافي الرجوع به لان المعين يرجع فيه بمثل المثلي وقيمة المقوم وقوله وان يشبهه الخ راجع للمعين وللوصوف أيضا الذي قبل الكاف وان كان خلاف قاعدته لانها أغلبية على ما عليه الخطاب وغيره ومقتضى كلام الشيخ شرف الدين أن الموصوف يتبعه بمثله حيث كان لا شبهة له فيه ولا مال له وفيه نظر اذا لا يظهر فرق بين المعين والموصوف في هذا (ص) ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت كان أسلم وبيع معه من في عقده (ش) يعني أن الكافر اذا كاتب عبده المسلم فان الكتابة لا تنسخ وتباع عليه لمسلم وكذلك الحكم اذا كاتبه وهو كافر ثم أسلم العبد

(قوله فلا يتعدى الا الى مفعول واحد الخ) (لطيفة) ذكرها بعض شيوخنا وهو انه اختلف الشيخ سالم والشيخ أحمد السهريان فقال الشيخ سالم يتعدى لمفعولين المفعول الاول العوض النائب عن الفاعل فقال له الشيخ أحمد بل مفعول واحد ومعينا وموصوفا حالان كما قال في الكشف ان وجد اذا كانت معنى أصيب تعدت لمفعول واحد فقال له الشيخ سالم الله يكشف حاله فقال له شيخه بنو فري يا سالم يا سالم فنام الشيخ سالم فرائيهم راما فقال له أردت ما قلت لان بهراما أعرب معينا حالا (قوله ومقتضى كلام الشيخ شرف الدين) أقول هو الطبخني المشهور وهو تليد الشمس القاني وكلامه هو الراجح على ما أفاده بعض المحققين فقول شارحنا فيه نظر فيه نظر (قوله اذا لا يظهر فرق الخ) يمكن الفرق بأن المعين قصد عينه (قوله وبيعت) أي الكتابة بمعنى النجوم في العبارة استخدام لانه ذكرها أولا بمعنى العقد أي في قوله ومضت كتابة كافر لمسلم ورجع الضمير اليها بمعنى آخر وهو النجوم لانها التي لا تباع فتدبر (قوله اذا كاتب عبده المسلم) لا يعني أنه شامل لما اذا كان اشترى العبد مسلما أو أسلم العبد عنده (قوله وكذلك الحكم الخ) أي ولا رجوع للكافر عن الكتابة في

فانها اتباع عليه مسلم ولا تفسخ واذا بيعت كتابته فانها اتباع كتابته من دخل معه في عقد الكتابة فان عجز المكاتب في المستلتي كان رفا المشتري الكتابة وان أدى وعشق كان ولاء الذي كوتب وهو مسلم للمسلمين دون مسلمي ولد سيده ولا يرجع اليه ولاؤه وان أسلم وأما الذي أسلم بعد الكتابة فولأؤه لمن يناسب سيده من المسلمين من ولد أو عصبه فان لم يكو فلولأؤه لجميع المسلمين فان أسلم سيده رجع اليه ولاؤه لانه قد كان ثبت له حين عقد كتابته وهو على دينه ومعنى الولاء هنا الميراث وأما الولاء فلا ينتقل عن ثبت له قال في المدونة وان أراد النصراني أن يفسخ كتابة عبده النصراني لم يمنع من ذلك وليس هو من النظام قوله ومضت الخ المراد انا ليس لنا نقضها الا أن المراد أنه لا يجوز له ابتداء لانه لا تجرى عليه الاحكام (ص) وكفر بالصوم (ش) يعني أن المكاتب اذا الزمته كفارة فانه يتعين في حقه أن يكفر بالصوم فلا يطعم ولا يعتق لمنعه من اخراج المال بغير عوض (ص) واشترائط وطء المكاتب واستثناء مجملها أو ما يولد لها أو يولد للمكاتب من أمته بعد الكتابة وقليل كخدمة ان وفي لغو (ش) يعني أن السيد اذا اشترط على مكاتبته أن يطأها حال الكتابة لا يوفي له بشرطه وكذلك المعتقة لا جمل وكذلك جمل المكاتب لا يجوز لسيدها أن يستتبه ولا يوفي له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا شرط السيد على مكاتبته ان ما يحمل به أمته بعد عقد الكتابة يكون رقيقا فلا يوفي له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا شرط السيد على المكاتبته أن ما تلده بعد عقد الكتابة يكون رقيقا فلا يوفي له بشرطه ويكون حرا وكذلك اذا شرط السيد على مكاتبته انه اذا وفي ما عليه من الكتابة يخدمه خدمة قليلة كشهر مثلا فلا يوفي له بذلك لان الخدمة القليلة في حكم التبعية أما لو شرط عليه خدمة كثيرة اذا وفي فان ذلك يلزمه وكاتبه كاتبه على ما دفع اليه وعلى هذه الخدمة الكثيرة فقوله لغو وجواب عن المسائل الخمس أي يلغى الشرط وتغضى الكتابة على حكمها (ص) وان عجز عن شيء أو عن أرض جنابة وان على سيده رق كالقن (ش) يعني أن المكاتب اذا عجز عن شيء من نجوم الكتابة فانه يرق لسيدته واذا جنى المكاتب على سيده أو على أجنبي فان أرض الجنابة يتعلق برقبته كالقن فان عجز عن أرض جنابة على سيده فانه يرق له لان عجزه عن ذلك عجز عن الكتابة وان عجز عن الأرض المتعلقة بأجنبي فيخير سيده فان شاء أسلمه للمجنى عليه ويكون رفا له وان شاء فداءه بأرض الجنابة فيرق لسيدته وان أدى الأرض في الصورتين عادم كاتبها على ما كان عليه قبل الجنابة فقوله (كالقن) تشبيه في ثبوت الخيار للسيد اذا جنى العبد القن الذي لا كتابة فيه بعامر ولعل المواف أعاد هذه المسئلة مع قوله فيما مر كان عجز عن شيء إلى قوله وفسخ الحاكم ليرتب عليها قوله أو عن أرض جنابة وانما بالغ على السيد لئلا يتوهم انه لا أرض على المكاتب لسيدته لانه مال جنى على مالكه لا رد خلاف (ص) وأدب ان وطئ بلامهز وعليه نقص المكره (ش) يعني أن السيد اذا وطئ أمته التي كاتبها في زمن الكتابة فانه لا حد عليه للشبهة لقوله صلى الله عليه وسلم لم المكاتب عبدا ما بقى عليه شيء ولكن عليه الادب ان كان عالما بالتحريم وان كان جاهلا به لا أدب وينبغي ان مثل الجهل الغلط والتسيان ولا مهر عليه في وطئه اياها فلو كاتب بكر أو أكرها على الوطء فانه يلزمه ما نقصها

الارض لسيده أو غيره وان عجز خرسيده الخ (قوله عاشر) متعلق بقوله الخيار (قوله ايرتب الخ) فيه أنه لو قال وان عجز وان
عن ارض الخ لاستقام (قوله وأكرمها على الوطاء) أي لان لم يذكر ههنا فلا شيء عليه كما هو مضمحل فيه (قوله فانه يلزمه ما نقصها) أي لان
من المعلوم ان البكر تنقص بوطئها الزوال بكارتها أي ان لو كانت قنوا لم تزل بكارتها كانت تساوي مائة واذا أزيلت كانت تساوي تسعين

فيلزمه عشر قيمتها (قوله وان كانت ثيبا فلا شيء عليه) علل اللغوي ذلك بقوله لانه لا ينقصها (قوله على كل حال) أى كانت مكرهة أم لا ثم هذا ظاهر في البكر اذا وطئها الاجنبي وأما اذا وطئ النيب الاجنبي فهل يلزمه الارش مطلقا مكرهة أو طائعة أو يقيد بكونها مكرهة لان كانت طائعة وهو الظاهر والحاصل ان الصور ثمانية وذلك ان الواطئ اما السيد أو الاجنبي وفي كل امان تكون بكرة أو ثيبا وفي كل امان تكون طائعة أو مكرهة فان كان السيد فلا شيء عليه في النيب (١٥١) طائعة أو مكرهة وأما البكر فعليه الارش ان كانت

مكرهة لان كانت طائعة فهي صور أربع وان كان الاجنبي فان كانت بكرة فالارش عليه مطلقا مكرهة أو طائعة وأما ان كانت ثيبا فان كانت مكرهة فعليه الارش وأما ان كانت طائعة فقد تقدم ان الظاهر لا شيء عليه (قوله عاوضت لملك نفسه ها الخ) أى فكانها خرجت عن ملكه من الآن فلذلك لم يحل وطؤها (قوله والمحاللة) أى الامة بحلل وطؤها لانسان مدة فذلك غير جائز وحاصل ذلك انه وجد في المكاتبسة مقتضى التحريم من وجهين ولم يوجد ذلك في المدبرة فاذا علمت ذلك فلا داعي لقوله وأما المدبرة (قوله وأما المدبرة الخ) أقول قد يقال بطله في المكاتبسة أى بان يقال أجل الحرية انتهاء أجل أداء النجوم مع حصوله فاذا حصل زال ملكه فكانت الحرية تقع في وقت لملك له فيها فتدبر (قوله خيرت) أى فان اختارت الكتابة لا ينزع مالها ولا توطأ وان اختارت أمومة الولد جاز فعل ذلك به (قوله أو أقويا لم يرضوا) لو قال كأقويا لم يرضوا لخرى على قاعدته الا كثرة من رجوع القيد لما بعد الكاف (قوله في زمن كتابتها الخ) الصواب زمن حملها كما في ابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة كما أفاده محشى نت (قوله لان قيمة القرن الخ) لا موقع لهذا التعليل

وان كانت ثيبا فلا شيء عليه أمان وطئها أجني فعليه ما تنقصها على كل حال لانها قد تعجز فترجع للسيد معيبة وقوله بلامهر ليس راجعا لأدب ولا لوطئ وانما هو مستأنف لبيان حكم المسئلة بعد الوقوع وكان فائلا قال له ما حكمه بعد الأدب فقال حكمه لامهر فيقف القارئ على وطئ وبتدئ بقوله بلامهر وانما منع من وطئ مكاتبته دون مدبرته وكلاهما عقد يؤدي الى الحرية فما الفرق قلت ان المكاتبسة عاوضت لملك نفسه ها بالحرية التي تحصل لها عند الاداء فلم يحل وطؤها وأيضا الاجل معلوم والوطء الى أجل معلوم غير جائز قياسا على نكاح المتعة والمحاللة وأما المدبرة فان أجل الحرية بموت السيد واذا مات زال ملكه فكانت الحرية تقع في وقت لا ملك له فيها (ص) وان جلت خيرت في البقاء وأمومة الولد الالضعة معها أو أقويا لم يرضوا وحط حصتها ان اختارت الأمومة (ش) يعنى ان المكاتبسة اذا وطئها سيدها فحلت فانها تخير بين أن تبقى على كتابتها وتصير مكاتبسة مستولدة ونفقة في زمن كتابتها على السيد فاذا أدت نجومها عتقت وان عجزت عن ذلك عتقت بموت سيدها من رأس المال وبين أن تعجز نفسها وترجع أم ولدا إلا أن يكون معها في عقد كتابتها ضعفاء عن الاداء فانه يتعين بقاؤها على كتابتها سواء رضوا أم لا ومثل الضعفاء الأقويا حيث لم يرضوا بان تقالها عن الكتابة الى أمومة الولد وحيث اختارت الأمومة فانه يحط حصتها من الكتابة عنهم وتعرف حصتها بأن توزع الكتابة على قوتهم على الاداء يوم العقد كما مر فاذا كان لها قوة على أداء النصف مثلاً يوم العقد حط عنهم النصف ثم ان الاستثناء من قوله وأمومة الولد وقوله معها صفة لضعفاء أى كوتبوا معها وقوله أو أقويا أى كوتبوا معها فحذف من الثاني لوجود الاول (ص) وان قتل فالقيمة للسيد وهل قتل أو مكاتبسا أو بيلان (ش) يعنى ان المكاتب اذا قتله شخص فان الكتابة تبطل بذلك وحيثئذ يستحق سيده قيمته على قاتله وهل تؤخذ القيمة على أنه قتل لا كتابة فيه لان قيمة القرن أكثر من قيمة المكاتب أو تؤخذ قيمته على انه مكاتب أو بيلان في ذلك وهو ما رواه ابنان عن مالك فقوله فالقيمة أى للسيد يختص بها ولا تحسب ان معه في الكتابة ولا تكون لورثته وذلك في قتله بدل على أن الجنابة عليه فيمادون النفس ليس حكمها كذلك وهو كذلك وحكمها انه يؤخذ أرشها على انه مكاتب لان حكم الكتابة لم يبطل لبقاء ذاته وينبغي أن يكون الارش له يستعين به على أداء الكتابة لا للسيد لانه أحرز نفسه وماله (ص) وان اشترى من يعتق على سيده صح وعتق ان عجز (ش) يعنى ان المكاتب أحرز نفسه فان اشترى من يعتق على سيده الذي كاتبه صح ذلك الشراء ولا يعتق على السيد لانه أحرز نفسه وماله وله أن يبيع ما اشتراه ويجوز له وطؤها ان كانت أمة فان عجز هذا المكاتب عتق على السيد لانه يصير كعبد مأذون ومفهوم الشرط انه ان لم يعجز فلا يعتق على واحد منهما ولو كان اشتراه غير عالم بعتقه على سيده وهو وسرور قد علم في المأذون انه اذا اشترى من يعتق على سيده وهو غير عالم ولا دين عليه فانه يعتق عليه والفرق أن المكاتب أحرز نفسه وماله ولا ينزع ماله بخلاف المأذون قوله من هى تقع على الواحد

فكان الاولى أن يقول بطله وقيمه قنأ أكثر من قيمته مكاتبها كما هو معلوم (قوله ولا تحسب الخ) فيه نظر بل تحسب كما في النقل لمن معه في الكتابة من ولده في المدونة وكذلك ان قتله أجني فأخذ السيد قيمته فليقاص ولدهم بالذى في الكتابة (قوله صح) مقتضاه انه لا يجوز له ابتداء حيث كان عالما وانظر ذلك (قوله ولا يعتق على السيد) لانه أحرز نفسه وماله وقوله ويجوز له أى للمكاتب (قوله وهو غير عالم الخ) أى وأما لو كان عالما فلا يعتق على واحد منهما وان كان عليه دين محيط وهو غير عالم فان غرماء يبيعونه

في ديونهم وبهذا التقرير يظهر لك وجه المبالغة في قوله ولو كان اشتراه غير عالم فتدبر (قوله اذا ادعى على سيده أنه كاتبه الخ) هذا هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف لا قوله وكذلك لو ادعى السيد الخ وذلك لأنه اذا ادعى السيد الكتابة على العبد وادعى العبد نفيها بأن قال أنا رقيق فاقول قول العبد بلايين لان السيد مدعى بريد عبارة ذمة العبد بمجرد قوله (قوله وكذلك القول قول السيد بيمين الخ) لا يخفى أن هذا ما لم يشترط السيد في صواب عقد الكتابة التصديق بلايين فيعمل به كافي وثائق الجزيري (قوله فان الكتابة قوت الخ) لا يخفى أن القوت في العقود الفاسدة أو المتنازع فيها انما يكون بعد حصولها والنزاع هنا وقع في قدر ما كوتب به العبد ابتداء فسامعني كون الكتابة قوتا لأن يقال ان المعنى أنها تعطى حكم المقدار الفائت فتدبر (قوله وينبغي أن يكون اختلافا فهمافي انتهاء الاجل) لا يخفى أن هذا بقيد أن قول المصنف والاجل أن المراد اختلافا فهمافي انتهاء الاجل وهو قصور وعبرة غيره والاجل أي أصله أو قدره أو انقضائه وكذلك قوله أي ان القول قول المكاتب ان أشبه أشبه السيد أم لا وان انفرد السيد بالشبه فالقول قوله وان لم يشبهه هذا ولا هذا حلما ورجع الاجل المثل الا أنك خير بأن الموضوع أنهما اتفقا على الاجل لثلاثة أشهر مثلا والتمنازع في انقضائه فالسيد يقول اتقضى والعبد يقول لم يتقضى وحينئذ فلا يعقل القول (١٥٣) بالرجوع الى أجل المثل فالمناسب أن يقول واذا تنازعا في انتهاء

الاجل فالقول للمكاتب وبقي ما اذا تنازعا في قدر الاجل هل هو ثلاثة أو أكثر وما اذا تنازعا في أصل الاجل بأن قال المكاتب مؤجلة وقال السيد انها حالة فالقول للمكاتب بيمين (قوله وكذلك اختلافا فهمافي الجنس) أي ان القول قول العبد ان أشبه أشبه السيد أم لا فان انفرد السيد بالشبه فالقول قوله لم يشبهه هذا ولا هذا ارجح ان الكتابة المثل وقوله لكن قال ابن شاس الخ ظاهر العبارة يقتضي ان ابن شاس يوافق على ما تقدم من أن القول قول العبد ان أشبه أشبه السيد أم لا انفرد السيد بالشبه القول قوله والمخالفة انما هي اذا لم يشبهها فيقول القول قول العبد والذي تقدم

والمتمدد وأفرد الضمير في يعتق نظرا للفظها (ص) والقول للسيد في الكتابة والاداء لا القدر والاجل والجنس (ش) يعني أن العبد اذا ادعى على سيده أنه كاتبه وأنكر السيد فالقول قول السيد بلايين لانهما من دعوى العتق وكذلك لو ادعى السيد انه كاتبه وأنكر العبد فقوله في الكتابة نفيها وثباتا وكذلك القول قول السيد لكن بيمين اذا ادعى عدم أداء الكتابة من العبد وادعى العبد الاداء فان لكل حلف المكاتب وعتق وقوله والاداء كالأبواب بعضها وأما اذا اختلف السيد مع المكاتب في قدر الكتابة بأن قال بعشرة وقال العبد بل بأقل فان القول قول العبد بيمين لكن قيسده للخمي بما اذا أشبه أشبه الأخرام لا وأما ان انفرد السيد بالشبه فالقول قوله بيمين وان لم يشبه حلما وكان فيه كتابة المثل كاختلاف المتبايعين فان الكتابة قوت ونكولهما كلفهما وما يقضى للعالف على الناكل وينبغي أن يكون اختلافا فهمافي انتهاء الاجل وعدمه كذلك ويرجعان الى أجل المثل عند انتفاء شبههما بعد حلفهما ونكولهما كلفهما وما يقضى للعالف على الناكل وكذلك اختلافا فهمافي الجنس لكن قال ابن شاس اذا لم يشبهها فالقول قول العبد وهو ظاهر كلام المؤلف والمناسب للبيع أن يكون فيه كتابة المثل بعد حلفهما وما يقضى للعالف على الناكل والحاصل ان المسائل الثلاثة تجري على اختلاف المتبايعين كما قاله (ص) وان أعانه جماعة فان لم يقصدوا الصدقة عليه رجعوا بالفضلة وعلى السيد بما قبضه ان عجز والافلا (ش) يعني أن المكاتب اذا أعانه جماعة يعمل يستعين به على أدائه فنجوم كتابته فأداها وفضل بعد ذلك فضلة فان لم يقصدوا بذلك الصدقة عليه بأن قصدوا فكله رقبته أولا قصد لهم

يقول بكتابة المثل أي عند انتفاء شبههما وقوله والمناسب للبيع الخ لا يخفى أن هذا المناسب هو عين ما تقدم الذي أشرنا له بقولنا والذي تقدم يقول بكتابة المثل أي عند انتفاء الشبه من كل منهما وما بعد ان علمت ماذا فاقول قول الشارح وأما اذا اختلف السيد الخ أي آخر العبارة كلام اللقاني وقد علمت ما فيه والذي قاله عجز خلاف ما أفاده شارحنا وهو ان ابن شاس يقول عند اختلافهما في الجنس ان القول قول العبد وظاهره مطلقا ولكن ذكر اللخمي والمازري في ذلك تفضيلا وهو انه اذا اتفقا على أن الثمن من جنس العرض واختلفا في نوعه بأن قال أحدهما رقيق وقال الآخر ثياب ونحوها فانهما يتحالفان ويكون على كتابة مثله من العين وهذا باتفاق اللخمي والمازري وأما ان اختلفا في جنس الكتابة فقال أحدهما وقعت بيمين وقال الآخر وقعت بعرض فقال اللخمي القول قول مدعي العين لأن باقي ما لا يشبهه وأجرى المازري ذلك على اختلاف المتبايعين فيمتصفا فان ويتفاسخا ويكون للسيد كتابة مثله فعلى ذلك فالمقالات ثلاثة واقتصر بهرام على ما للخمي وسكت عما للمازري قال بعض شيوخنا وفيهم من منعه كغيره ترجيح ما للخمي (قوله وان أعانه الخ) لو قال المصنف وان أعطى مالا فان لم يقصد به الصدقة رجع بفضلته الخ لكان أخصر وأحسن اذا التعبير بأعانه ظاهري في قصد الاعانة لا في قصد الصدقة وأيضا اعطاء الواحد كاعطاء الجماعة وقد يقال الاعانة على العتق لا تنافي واخذ من القصدين (قوله رجعوا بالفضلة) ان شاء أو تمحاصوا فيها على قدر ما أعطى كل الا أن يعرف معين من ذلك فله (قوله والافلا) انظر ما نكتة تصريحه بفهوم الشرط

(قوله لانه لم يحصل قصدهم) هذا ظاهر فيما اذا قصدوا الفكاك وأما ان لم يقصدوا شيئا فلا تظهر فيه العلة والجواب أن المراد لم يحصل قصدهم لاحقية ولا حكا لانه عند عدم النية فاصدون خلاص الرقبة حكما (قوله وكذلك اذا لم يفضل شي الخ) لاحاجة لذلك لان ذلك لا يتوهم خلافه (تنبية) هذا الكلام كله اذا لم يحصل تنازع في قصد الصدقة وعدمها والاعل يعرف البلد فان لم يكن لهم عرف فالقول لهم أي الجماعة الدافعين بأعيانهم (فائدة) من وهب لرجل شيئا يستعين به على طلب العلم فلا يصرفه الا في ذلك بخلاف من دفع لفقر بعض زكاة فبقيت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لانه ملكها بوجه جائز (قوله يعني أن السيد المريض) الظاهر أو المتعين أنه لا يتقيد ذلك بالمرض بل ولو أوصى بذلك في حال الصحة ثم لا يخفى أنه اذا حمل الثلث قيمة الرقبة على أنه رقيق وكتب كتابه مثله وأدى يخرج حرا وأما اذا عجز عن البعض فهل يرجع قنا كله لان المكاتب عبدا مابق عليه درهم أو يعتق بقدر ما أدى ورق مقابل المعجوز عنه تنفيد الغرض الموصى بقدر الامكان فليجبر النقل في ذلك كذا انظر بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله فان حمل الثلث النجم المعين الخ) مثالا لو كانت قيمة النجم الاول ثلاثين وقيمة الثاني (١٥٣) عشرين والثالث عشرة فالجملة ستون وترك السيد

ثلاثين وأوصى له بالنجم الاول فلا يخفى ان ثلث السيد ثلاثون ونسبته للنجوم أي لقيمتها بتمامها النصف فيعتق من العبد نصفه - هذا معنى قوله فان حمل الثلث النجم المعين عتق ما يقابله ورق وله واستحققه الموصى له به وهو المكاتب يعني أنه لا يغرمه وقوله والاعتق منه مقابل ما أوصى له به أي وهو النصف كما تبين (قوله وكذا الحكم فيما اذا لم يحمل الثلث الخ) أي بأن لم يترك النجوم الكتابة وقيمتها ستون كما تقدم فلا يخفى أن ثلثها عشرين وهي لا تحمل قيمة النجم الاول وانما يحمل ثانيا الذي هو العشر وعشرين فيعتق بقدرها فيعتق ثلث العبد وسقط من كل نجم ثلثه وبعد الاسقاط ان أدى خرج حرا وان لم يؤدي ثلثان هذا ان لم تحجز الورثة وأما لو أجازت الورثة لا عتق منه نصفه وانما أسقط من

فانهم يرجعون عليه بثلث الفضلة فان عجز المكاتب عن أداء النجوم الكتابة ورق لسيدهم فانهم يرجعون على السيد بما قبضه من مالهم لانه لم يحصل قصدهم وأما ان قصدوا بذلك الصدقة على المكاتب فانهم لا يرجعون بالفضلة عن أداء النجوم وكذلك اذا لم يفضل شي بل ولا بما قبضه السيد ان عجز (ص) وان أوصى بمكاتبته فكتابة المثل ان حملها الثلث (ش) يعني أن السيد المريض اذا أوصى أن يكاتب العبد الفلاني من عبيده فانه يكاتب كتابه مثله على قدر قوته على السعي وعلى قدر أدائه هذا ان حمل الثلث قيمة الرقبة على أنه رقيق وانما اعتبر هنا كون الثلث يحمله نظرا الى أنه أوصى بعتقه لان الكتابة عتق على أحد القولين فان لم يحمله الثلث فان الورثة يخبرون بين أن يكاتبوه كتابة مثله أو يعتقون من رقبته ما حمله الثلث بتلا كما يأتي فقوله ان حملها أي حمل الرقبة الموصى بكتابتها ولا يصح رجوعه للكتابة لانه خلاف النقل (ص) وان أوصى له بنجم فان حمل الثلث قيمته جازت والافعل الوارث الا جازة أو عتق يحمل الثلث (ش) أي وان أوصى لشخص للمكاتب بنجم معين بدليل قوله فان حمل الثلث قيمته وكذا لو وهبه له فان حمل الثلث النجم المعين عتق ما يقابله واستحققه الموصى له به وهو المكاتب هنا وتستمر عليه بقيمة النجوم على ما هي عليه فان خرج حرا والاعتق منه مقابل ما أوصى له به ورق الباقي وكذا الحكم فيما اذا لم يحمل الثلث النجم المعين وأجاز الورثة الوصية له به والاعتق من العبد يحمل الثلث وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه فاذا عتق منه الثلث حط عنه من كل نجم ثلثه ولا يحط عنه من النجم المعين فقط لان الوصية قد خرجت عن وجهها واذا عجز في هذه الحالة عن بقية ما عليه ورق منه ما عدا ما يحمله الثلث فان كان النجم غير معين فان اتفقت النجوم فكل المعين وان اختلفت فانه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد الى عددها فان كانت

(٢٠ - خشي ثامن) كل نجم ثلثه لان الوصية لم يحملها الثلث خرجت عن وجهها وينظر لتشوف الشارع للحرية فيؤخذ منه من النجم الاول عشرون ويسقط عشرة التي هي ثلث النجم الاول وكذلك يقال في النجم الثاني والثالث وقوله ورق منه ما عدا ما حمله الثلث أي يرق منه ثلثاه (قوله لان الوصية قد خرجت عن وجهها) أي بسبب عدم حمل الثلث القدر الموصى به وأما مع حمله فبقي النجوم على ما هي عليه وانما يسقط النجم الموصى به ويعتق مقابله (قوله فان اتفقت النجوم فكل المعين) أي كالمالك كان قيمة كل نجم عشرين وهي ثلاثة وأوصى له بنجم غير معين فحكم ذلك كالمالك أوصى بنجم معين أي في كون الثلث تارة يحمله وتارة لا وقوله وان اختلفت الخ أي كمالنا المتقدم الذي هو أن قيمة الاول ثلاثون وقيمة الثاني عشرون والثالث عشرة وقد أوصى بنجم غير معين فانسب واحدا هو ثلثا الثلاثة فتجده ثلثا فله من كل نجم ثلثه فتكون الوصية بعشرين وهي ثلث الجميع فقد حمل الثلث الوصية فيعتق منه ثلثه ويسقط عنه من كل نجم ثلثه فان أدى عتق والارق ثلثان فلو كان عليه دين عشرون فيكون ما خلفه السيد أربعين ثلثها ثلاثة عشر وثلث فان أجاز الورثة فالامر ظاهر أي من انه يعتق ثلثه وان لم يجز الورثة يعتق منه قدر ثلاثة عشر وثلث من قيمة النجوم التي هي الستون ونسبة ثلاثة عشر وثلث الستين سددس وثلث سددس فيعتق منه مقدار سددس وثلث سددس ويسقط من كل نجم سددس وثلث سددس واذا كان النجم الاول ستين والثاني ثلاثون فالجملة تسعون وعند السيد خمسة وأربعون فالثلث يحمل نصفه فيعتق ويسقط عنه نصف كل نجم فان أدى خرج حرا والارق نصفه

وان لم يخلف السيد الا قيمة الكتابة فيعتق ثلثه ويسقط عنه ثلث كل نجم هـ ذافيا اذا كان غير معين ولم يجز الوارثة (قوله وانظر كيفية التقويم الخ) كيفية ذلك ان يقوم النجم الموصى به بجميع مال الميت فان حمل الثلث قيمته قوم وسائر النجوم ثانيا ثم ينسب ذلك النجم لبقية النجوم ويعتق منه مثل تلك النسبة و يوضع عنه ذلك النجم بعينه مثال ذلك لو كان عليه ثلاثة نجوم وقيمة الاول ثلاثون والثاني عشرون والثالث عشرة فان اوصى له بالاول او بالثاني او الثالث حظ عنه واعتق منه بقدره ويسعى في النجمين الا آخرين فان أدى خرج حوا في الجميع وان عجز رقبته في الاول النصف والثاني الثلث وفي الثالث خمسة أسداسه وانما اعتق منه بنسبة النجم الموصى به لبقية النجوم لثلاثي فبوت غرض الميت لانه لو ألزم بالسعي في بقية النجوم من غير اعتق فلربما يعجز فيفوت غرض الميت هذا ما في ك (قوله أو قيمة الرقبة الخ) أي وان لم يذكرها في صيغته لتشوف الشارع للحرية فاذا كانت قيمة الكتابة عشرة وقيمة الرقبة ثمانية والثلث يحمل الثمانية جازت وعكسه كذلك (قوله أي برقبته) المناسب أي بما عليه لانه اذا قال أعطوا فلانا مائة كاتب لزيد هو في الحقيقة وصية بالمال ولا يقال ان ذلك يرجع لقول المصنف أو بما عليه من نجوم الكتابة لانا نقول هي عينها في

(١٥٤)

المعنى ولكن القصد ذكر الصيغ التي تقع من الموصى وان اتحد معناه (قوله ان حمل الثلث الاقل الخ) هذا لا يظهر الا في مسألة الوصية بالعتق أو بوضع ما عليه ولا يظهر في المسئلتين الاولى لتبين لان المنظور له قيمة الكتابة فيهما وامام مسألة العتق فينظر للاقل فاذا كان قيمة الكتابة ثلاثين وورقبته تساوى ستين فيعتبر قيمة الكتابة لانه اقرب للحرية وحيث اعتبرنا قيمة الكتابة في الاولى فنقول أي فاذا كان قيمة الكتابة أربعين وعند غمناون فقد حمل الثلث قيمة الكتابة فالوصية نافذة فان أدى النجوم للموصى له خرج حوا وان لم يؤدق للموصى له وان لم يحمل الثلث بان كانت القيمة أربعين والسيد تركه عشرين فالجمل لا يستون وثلاثها عشرون فالثلث حمل نصف العبد

ثلاثة فيحط عنه من كل واحد الثلث أو أربعة فالربع وهكذا وهذا اذا حمل الثلث ذلك فان لم يحمل ذلك فان أجاز له الورثة فحكمه حكم مالوجه الثلث والاعتق من العبد يحمل الثلث ويحط من كل نجم بقدر ما اعتق منه واذا عجز عن أداء ما بقي رقبته ما عدا ما اعتق منه بموجب الوصية وانظر كيفية التقويم في الشرح الكبير (ص) وان اوصى لرجل بمكاتبه أو بما عليه أو بعتقه جازت ان يحمل الثلث قيمة كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب (ش) يعني أنه اذا اوصى لشخص معين بمكاتبه أي برقبته أو اوصى له بما عليه من نجوم الكتابة أو اوصى بعتقه أو اوصى بوضع ما عليه جازت الوصية ان حمل الثلث الاقل من قيمة كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب مراعاة للعتق أي احتياطاً لئلا كبدر حرمته فان لم يحمل الثلث ذلك خيرا لوارث بين اجازة ذلك وبين أن يعطى الموصى له من الكتابة يحمل الثلث ويعتق من العبد بقدر ذلك أيضا في مسألة ما اذا اوصى لرجل بمكاتبه أو بما عليه ويعتق يحمل الثلث في مسألة ما اذا اوصى بعتقه ويوضع من كل نجم بقدر ما اعتق ثم انه ان خرج حوا فالامر واضح وان عجز رقبته للموصى له بقدر يحمل الثلث أو بقدر ما أجاز له الوارث ويعتق منه فيما اذا اوصى بعتقه ذلك (ص) وأنت حر على أن عليك ألفا أو عليك ألف لزم العتق والمال وخير العبد في الالتزام والرد في حر على أن تدفع أو تؤدى أو أن أعطيت أو نحوه (ش) يعني أن السيد اذا قال لعبدك أنت حر على أن عليك ألف درهم أو أنت حر و عليك ألف درهم لزم العتق للسيد معجلا ولزم المال للعبد معجلا ان كان موسرا ويتبع به ان كان معسرا دينيا في ذمته وهي قطعة لازمة وأما لو قال السيد لعبدك أنت حر على أن تدفع لي كذا أو على أن تؤدى لي كذا أو أنت حر ان أعطيتني كذا وما أشبه ذلك فان العبد يخير في ذلك بين أن يلتزم المال فيلزم العتق للسيد ولا يعتق الا بأداء المال أو يرد ذلك فيعود رقيقا والفرق بين هذين وبين قوله سابقا على أن عليك ألفا أنه جعل الدفع اليه في هذين وفي قوله ان عليك ألفا ألزمه المال ولم يكله اليه ونحوه في المقدمات

قوله

فيسير للموصى له نصف نجوم الكتابة ولا يعتق من العبد شيء الا ان بل ينتظر لا داع للكتابة فقول الشارع ويعتق

من العبد بقدر ذلك أيضا الا في حذفه ويقول بدله ويعتق العبدان أدى والارق للموصى له والورثة وكذا يقال فيما اذا اوصى بما عليه فتدبر حق التدبر (قوله وان عجز رقبته للموصى له بقدر يحمل الثلث) أي في مسألة ما اذا اوصى لمعين بمكاتبه أو اوصى له بما عليه من نجوم الكتابة وقوله ويعتق منه فيما اذا اوصى بعتقه ومثله ما اذا اوصى بوضع ما عليه أي ويوضع عنه حينئذ من النجوم بقدر ما اعتق في الصورتين كما تقدم فتدبر (قوله وأنت حر على أن عليك ألف الخ) ومثل ذلك اذا قال أنت حر على ألف ولا يخفى أنه لا فرق في هذه الصور الثلاث مسئلتى المصنف وما زدنا هاهنا أن يز يد مع حوا الساعة أو اليوم أو لم يقل بل أطلق وانما ألزم المال هنا بخلاف من قال لزوجه أنت طالق على ألف أو عليك ألف فتطلق ولا شيء علم الا أنه يملك ذاته وماله فكأنه أعتقه واستثناء وانما عليك عصمة المرأة فقط لاذاتها ولا مالها

(قوله على المذهب) أي خلافا لمن يقول التخيير في المجلس فقط (قوله ما لم يقل أنت حر الساعة) على أن تدفع أو تؤدي أو أن أعطيت أي لانه جعل الساعة طرفا للحرية وأما لو جعلها طرفا للتدفع أو تؤدي فانه يخيير كما إذا لم يذكرها (باب أم الولد) (قوله أحكام أم الولد) أي الأحكام المتعلقة بأم الولد (قوله وما يتعلق بذلك) أي بأحكام أم الولد أي المشاركة فيما سيأتي بقوله لا يولد سابق أو ولد من وطء شبهة (قوله أصل الشيء) لا يخفى أن هذا المعنى شامل لكل أصل سواء كان من الحيوانات أو غيرها ومنه قوله تعالى وعنده أم الكتاب ثم لا يخفى أن المناسب أن يؤخر قوله والجمع أمات الخ بعد قوله (١٥٥) وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وقوله

والأمات للنعم كأنه أراد بالنعم ما عدا الناس وقوله عبارة عن كل الخ المناسب حذف عبارة ويقتول وأم الولد في اللغة كل من ولد لها

(قوله وقيل الأمهات الخ) الصحيح

جواز استعمال كل منهما في كل

منهما (قوله ولعل سبب الجمع الخ)

أقول والاولى أن يقال إن الجمع

من حيث مقابلته بالاولاد (قوله

فتدخل فيه الأمة الخ) أي وإن

كانت تخرج عما بعد ذلك (قوله

لأن الحرية ليست من وطء المالك

الخ) هذا يفيد أن قوله من وطء الخ

متعلق بالحر أي إن الحرية نشأت

من وطء المالك والصواب أنه ليس

متعلقا بالحرية بل بقوله جعلها أي

جعلها الكائن من وطء مالكها وذلك

لأنه لو كان متعلقا بقوله الحر لما

احتاج إلى قوله عليه جبر كما هو

ظاهر (قوله وجبر منصوص على

نزع الخافض) الواو بمعنى أو إشارة

إلى وجه ثان أي حال كون الحرية

بالجبر وقوله أو حال من المالك أي

حال كون المال مجبوراً على

الحرية وقوله وأخرج به الخ هذا

يفيد أن قوله من وطء متعلق بقوله

جعلها فهو خلاف ما تقدم له (قوله

وبه استدلال أهل المذهب) الباء

قوله وخير في المجلس وبعده على المذهب لكن لا يبطال في الزمن بحيث يضر بالسيد ولا يتأيق في الزمن بحيث يضر بالعمد ومحمل التخيير ما لم يقل أنت حر الساعة أو ينوها والافيلزم العتق والمال ويعلم أنه نواها من قوله

باب ذكر فيه أحكام أم الولد وما يتعلق بذلك *

والأم في اللغة أصل الشيء والجمع أمات وأصل أم أمية ولذلك تجمع على أمهات وقيل الأمهات للناس والأمات للنعم وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وهي في استعمال الفقهاء خاصة بالامة التي ولدت من سيد لها وخرجت عادة الفقهاء بترجمة هذا الباب بالجمع فيسمعون هذا يكتب أمهات الاولاد ولعل سبب الجمع تنويع الولد الذي يحصل به الحرية فقد يكون تاما وقد يكون من مضغة وغيرها وحدابن عرفة أم الولد بقوله هي الحر جملها من وطء مالكها عليه جبراً فقوله هي الحر جملها جنس أي التي ينسب جملها الحرية وثبوت الحرية لجملها أعم من الاصل والعارض فالاصالة وضع النطفة في رحم الامة المملوكة لواطئها والعارض كعتق الحمل بعد تقرير ما كلفه فتدخل فيه الامة إذا أعتق السيد جملها وكذلك يدخل فيه إذا تزوج أمة أبيه فانه يعتق الحمل على جده ويكون حراً واختلف هل يجوز شراء أوها لالابن من والده على قولين المشهور بجوز الشراء ولا تكون أم ولد والقول الثاني في المدونة أنه لا يجوز شراء أوها فقوله من وطء مالكها أخرجه بهاتين الصورتين وما شابههما لان الحرية فيها ليست من وطء المالك وقوله عليه جبراً عليه يتعلق بجبر أو أصله مجبوراً عليه فالضمير يعود على الحرية المفهومة من الحر وهي بمعنى العتق فغناه أن أم الولد هي الموصوفة بحرية ولها أعني جملها من وطء مالكها حال كون الحرية مجبوراً عليها مال كمالها وجبراً منصوص على نزع الخافض أو حال من المالك أي حال كون المالك مجبوراً عليه وأخرج به إذا أعتق السيد حمل أمة عبده فان الحد يصدر على ذلك لأنها حر جملها من وطء مالكها لكن ليس العتق يجبر عليه المالك وهذا على أن العبد يملك وبه استدلال أهل المذهب والامة تصير أم ولد بالاجتماع أمرين أشار لاولهما بقوله (إن أقر السيد بوطء) والثاني بقوله (إن ثبت القاء علقه ففوق ولو بامرأتين) يعني أن السيد إذا أقر في صحته أو في مرضه أنه وطئ أمة وأنت بولد لستة أشهر فأكثر من يوم إقراره فانه تصير أم ولد تعتق بعدموته من رأس المال ولو يقتله عمداً ولو أنكر السيد وطء أمة وأنت بولد فانه لا يلحق به ولا يلزمه عيّن على ذلك إذا ادعت الامة أنه منه واليه أشار بقوله (ولا يمين أن أنكر) لأن ذلك من دعوى العتق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ما

يعني على أي وعلى أنه يملك استدلال أهل المذهب أي أن أهل مذهبنا يقولون إن العبد يملك مخالفين لغيرهم واستدلوا على ذلك (قوله إن أقر السيد بوطء) أي مع أنزال إذا لوط مع أنكار أنزال بمنزلة العدم (قوله ولو بامرأتين) مقابلة ما لا يحسنون من أنها لا تكون بذلك أم ولد أي هذا إذا كان برجلين بل ولو بامرأتين ويتصور ذلك فيما إذا كانت معهما في موضع لا يمكن أن تأتي فيه بولد تدعيه كالسفينة وهي وسط البحر فيحصل لها التوزيع للولادة ثم يرى أثر ذلك (قوله لأن ذلك من دعوى العتق الخ) اعلم أن ما قاله المصنف ليس مطرداً بل يتوجه على السيد العيين في صورته ما إذا شهد شاهدان أو واحد على إقراره بالوطء وشهدت امرأته على الولادة أو شهد شاهد على إقراره بالوطء وشهدت امرأتان على الولادة سواء كان معهما في الجميع ولذا أم لا أو شهد شاهدان أو واحد على إقراره بالوطء ومعهما ولد أو ما

لوشهد شاهدان على اقراره بالوطء ولم تشهد امرأة بالولادة ولم يكن معها ولد فانه لا يحلف ومقتضى قوله في الشهادات فسلأعين مجردهما خلافة وانه يحلف حيث شهد شاهد واحد على اقراره فلو نكل من توجهت عليه البين فهل يحبس وان طال دين والذي يفيد به تعليل الشرح عدم البين بقوله لانه من دعوى العتق كن نكل عن البين في دعوى العتق مع شاهد اءام لا (قوله والالحق به) أى بأن أقروا ولم يستبرأ أولم يتفه أو أتت به لاقل من ستة أشهر أى لاقل من أقل من ستة أشهر بأن أتت به لستة أشهر الاستة أيام ولواستبرأ وفي الصورتين الأولى ولتين يلحق به ولو أتت به لا كثر أمدا الحمل (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة لعج رداعلى الأولى فقوله كفى تت راجع للمتن أى ان تت يقول من يوم الاستبراء الذى هو صاحب العبارة الأولى فرد عليه عج بقوله من يوم ترك وطئها لامن يوم الاستبراء الذى يقول به تت والحاصل ان أصل النص من يوم الاستبراء فقال عج الموافق للقواعد من يوم ترك الوطء (أقول) ويمكن جعل النص على ما اذا كان يوم الاستبراء موافقا ليوم ترك الوطء فان اختلفا فراجع ليوم ترك الوطء (قوله واعلم ان السيد الخ) حاصل ذلك انه لا أقرب بالوطء واستمر عليه أو أنكر وقامت عليه ينة به فان كان الولد موجودا فلا حاجة الى اثبات الولادة وان كان الولد معدوما فلا بد من اثبات الولادة ولو بامرأتين فالأقرار والانكار مع البينة حكمهما واحد فقول الشارح وان قامت ينة بأقراره بالوطء أى مع انكاره الأقرار بالوطء فقول الشارح

(١٥٦)

معدوما

ثم شبه في قوله ولا يمين ان أنكر قوله (ص) كان استبرأ بحبضة ونفاه وولدت لستة أشهر والالحق به ولولا كثره (ش) يعنى أن السيد اذا أقرب بوطء أمته الأنة ادعى أنه استبرأها بحبضة واحدة ولم يطأها بعد ذلك وادعت الامة انه وطئها بعد ذلك وأتت بولد لستة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه لا يلزمه يمين ولا يلحق به الولد وينتفى عنه بلا لعان ولا حد عليها وبعبارة الواو في قوله وولدت واوالحال والستة أشهر من يوم ترك وطئها لامن يوم الاستبراء كما فى تت ثم انه يصدق في الاستبراء من غير يمين فان أقر السيد بوطء أمته ولم يستبرأها أو استبرأها ولكن أتت بولد لدون أقل أمدا الحمل من يوم الاستبراء فانه يلحق به وكذلك يلحق به في صورة عدم الاستبراء ولو أتت به لاقصى أمدا الحمل واعلم ان السيد اذا كان مقرا بالوطء كفى أن تأتبه جاريته بولد وتقول هو منسك ولولم تثبت ولادتها اياه ولو كان الولد ميتا أو علقه وان كان الولد معدوما فلا بد من اثبات الولادة وان قامت عليه ينة بأقراره بالوطء فلا بد من اثبات الولادة أو أثرها ولو بامرأتين ان كان الولد معدوما والام تحتاج الامة الى اثبات ذلك اذا عرفت ذلك فالقول في تطبيق المتن عليه بحذف حرف العطف من ان ثبت فيه اجمال بارتكاب قول في العربية ضعيف والصحيح ان حذفه يختص بجوازه بالشعر وكونه شرطافى ان أقر أو عتقت من رأس المال غير دافع للاشكال مع ما فيه من الاجمال والحق ما أشار اليه الشيخ شرف الدين من انه شرط فى ان أقروا هو مسلم المنطوق ومفهومة صورتان احدهما ان يقر ولم تثبت الولادة والاخرى ان ينكر فتقوم عليه البينة بأقراره فالأولى يكفى بنسبتها الولد اليه والثانية ان كان الولد

ذلك انه يصير التقدير ان أقر السيد بوطء وان ثبت الخ فظاهره ان الثبوت ولو بالمرأتين لا بد منه سواء كان الولد موجودا أو معدوما مع انه انما يكون اذا كان الولد معدوما وسيأتى له الجواب عن ذلك وهو ان المنطوق مسلم وهو انه متى وجد الاقرار المستمر وثبوت القاء علقه كفى ذلك في ثبوت أمومة الولد كان الولد موجودا أو معدوما والتفصيل في المفهوم بحيث تقول ان انتفياما بأن أنكر الأقرار بالوطء وقامت عليه البينة به ولم يوجد اثبات علقه فيفصل ان كان الولد موجودا كفى نسبة الولد اليه في ثبوت أمومة الولد وان لم يكن موجودا لم تثبت الأمومة واذا اتقى

الأول ووجد الثاني بأن أنكر الأقرار وثبت عليه البينة به وثبت القاء علقه ففوق تثبت أمومة الولد كان الولد معدوما موجودا أو معدوما وقوله بارتكاب الخ الباء بمعنى مع والحاصل ان القول بذلك يبحث فيه بأمرين الاجمال وارتكاب القول الضعيف وهو ان حرف العطف يجوز حذفه في النثر وبعض الشيوخ المحققين منع كونه ضعيفا وقوله مع ما فيه من الاجمال القصد التعليل أى لما فيه من الاجمال لان الاشكال انما هو من جهة الاجمال (قوله والحق الخ) حاصله ان المنطوق مسلم والتفصيل في المفهوم وحينئذ فلا اعتراض كما هو معلوم فالمنطوق هو الاقرار المستمر المصاحب لقيام البينة على الولادة وتثبت الأمومة مع ذلك قطعاً كان الولد موجودا أو معدوما (قوله فالأولى يكفى بنسبتها الولد اليه) أى اذا كان موجودا ولا يحتاج الى اثبات الولادة وأما اذا كان معدوما فلا بد من اثبات الولادة وقوله وان كان موجودا فلا بد من أى فيكتفى بنسبتها الولد اليه فظهر ان حكم الأقرار المستمر والأقرار غير المستمر المصاحب لقيام البينة عليه حكمهما واحد وان كان رعا يترأى من العبارة خلافة وذلك الحكم انه اذا كان الولد موجودا كفى بنسبتها الولد اليه وان لم تثبت الولادة وان كان معدوما فلا بد من اثبات الولادة وقوله ولوجعل الخ شروع في تقرير آخر الذى أشار اليه الشيخ شرف الدين وهو المرتضى وهو انه اذا كان مقرا واستمر عليه الحكم ما تقدم من انه اذا كان الولد موجودا كفى نسبة الولد وان لم تثبت الولادة وان كان معدوما لا بد من ثبوت الولادة وأما ان أنكر الأقرار وقامت عليه ينة به فلا بد من ثبوت الولادة كان الولد موجودا

أو معدوما وقوله أو انقطاعه في مقام عليه البينة أي فالشرط هو أنه لا بد من ثبوت الولادة ولو كان الولد موجودا راجع لتلك الصورة التي هي قوله أو انقطاعه فتقوم عليه البينة فتدبر (قوله وأنت الخ) المراد وضعت سقطا فليس المراد بالاثبات أنها أنت به لنا والاعراض قوله وهو غير حاضر معها كما أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (قوله عتقت من رأس المال) أي وإن قتلته عمدا وقتل به والفرق بينها وبين بطلان تدبير العبد بقتل سيده كما مر وإن قتل به ضعف التهمة فيه بالقر به من الحرائر في منع اجارتها وبيعها في دين أو غيره ورهنها وهبتها (قوله قيد في الشرط) أي على المرتضى من الخلاف في نوال (١٥٧) شرطين مع جواب واحد (قوله باقراره بالوطء) أي مع

اثباتها بالولد وان لم يثبت أنها ولده وقوله أو بنبوت الخ أي مع انكاره وقيام البينة على الاقرار بالوطء فلا بد من ثبوت علة فافوق ولو كان الولد موجودا على ما هو والمرضى كما تقدم وقوله أو ثبت أنها ألفت سقطا رأى النساء أثره أي مع الاقرار بالوطء وقوله رأى النساء أثره في العبارة حذف والتقدير أو ثبت أنها ألفت سقطا برؤية النساء أثره والحاصل أن الثبوت المذكور حاصل برؤية النساء لا ثلاثي آخر هذا بوضيح المحل (تنبيه) لا يتوقف عتقها على ولادتها بل حيث ثبت حملها منه بعد اقراره بالوطء وثبت القاء علقته أو مات السيد وهي حامل فإنها تعتق من رأس المال ولا تأخر عتقها لوضعها على قول ابن القاسم خلافا لمطرف وابن الماجشون وسحنون (قوله وكذلك ولدها من غير سيدها) انظر هل قتله السيد كقتلها له فيعتق ويقتل به وهو ظاهر قولهم كل ذات رحم فولدها غنمنا وان كان له فيها كثير خدمة كما يأتي أم لا (قوله كاشترى زوجته حاملا) منه ولو أعتقه سيدها إلا أن يعتق عليه كزوج أمه جده وحلت ثم اشتراها منه

معدوما فلا بد من اثباتها بالولادة عليه ولو باصرأتين وان كان موجودا فلا ولي ولو جعل ان أقرب معنى ثبت اقراره كان قوله ان ثبت راجعا لبعض ما صدق عليه اذ هو أعم من دوام الاقرار وانقطاعه فتقام عليه البينة وعليه فلا إشكال تأمل والمراد بالعلقة الدم المجتمع لان مذهب ابن القاسم ان الأمة تصير أم ولدها بالدم المجتمع الذي اذا صب عليه الماء الحار لا يذوب منه كما مر في العدة عند قوله وان دما مجتمع (ص) كادعائها سقطا رأين أثره (ش) تشبيهه في حقوق الولد اذا اقر السيد بالوطء أو ثبت ثبوتها أو ثبت بسقط وهو غير حاضر معها وادعت أنه منه وخالفها وقال ما هو مني ورأى النساء أثره كنورم المحل وتشقة أمالو كان السقط حاضرا معها لصدة باتفاق وأطلق الجمع على اثنين وهو جائز وقوله (عتقت من رأس المال ٣) جواب لقوله ان أقرا الخ وقوله ان ثبت الخ قيد في الشرط والمعنى ان الأمة اذا ثبت أنها ولدت من سيدها باقراره بالوطء أو بنبوت القاء علقته فافوقها أو ثبت أنها ألفت سقطا رأى النساء أثره فانها تعتق من رأس المال لا من الثلث وكذلك ولدها من غير سيدها اذا أتت به بعد الاستيلاء لان كل ذات رحم فولدها من غير سيدها غنمنا ولا يجوز لسيدها أن يطأها لانها بمنزلة الربيبة وأما ولدها من سيدها فهو حر بخلاف (ص) ولا يرده دين سيق (ش) يعني ان عتق أم الولد لا يرده دين على سيدها سابق على استيلائها ومن باب أولى الدين اللاحق بخلاف من فلس ثم أحبل أمته فانها تباع عليه فقوله ولا يرده أي العتق بأموته الولدين سيق حيث وطئها قبل قيام الغرماء ونشأ عن ذلك حمل (ص) كاشترى زوجته حاملا لا بولد سيق أو ولد من وطء شبهة الأمة مكاتبة أو ولده (ش) التشبيه في صيرورة الأمة أم ولدها يعني أن الأمة اذا اشتراها زوجها حاملا منه فإنها تصير بذلك أم ولدها لأنه لما ملكها بالشرع صارت ككأنها حلت وهي في ملكه وأما لو اشتراها ومعه ولد منه سابق على شرائها فإنها لا تكون به أم ولد ومثله ما اذا اشتراها حاملا بولد يعتق على السيد كما لو تزوج بأمة أبيه فحملت منه ثم اشتراها واحترز بقوله زوجته مما لو اشترى موطوءة بشبهة حاملا فإنها لا تكون بذلك أم ولد وكذلك من وطئ أمة بشبهة كغلط ثم اشتراها وهي حامل من الغلط فإنها لا تكون به أم ولد والولد للاحق به بخلاف من وطئ أمة مكاتبة فحملت فانه لا حد عليه للشبهة وتصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم حلت وكذلك من وطئ أمة ولده الصغير أو الكبير فانه لا حد عليه للشبهة وتقوم عليه حلت أم لا لكن ان حلت فإنها تصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم الوطء موسرا كان أو معسرا ولا قيمة عليه لولدها فعلم من هذا أن السيد لا يملك أمة مكاتبة الا اذا حلت بخلاف الاب فانه يملك أمة ولده مطلقا ومثل أمة المكاتب الأمة المشتركة والمحلاة والمكاتبة اذا اختارت أمومة الولد

حاملا فلا تكون به أم ولد والفرق ان حملها لما كان يدخل معها في البيع وليس له استثنائه كان عتقه له كاعتق بخلاف أمة الجذ فليس له بيعها حاملا لغير زوجها التخلقه على الحرية (قوله وكذلك من وطئ أمة بشبهة الخ) لا يخفى ان هذه عين قوله مما لو اشترى موطوءة بشبهة حاملا فإنها لا تكون بذلك أم ولد والفرق بين زوجته التي حلت منه ثم اشتراها وبين من وطئها ووطء شبهة وحلت منه ثم اشتراها فلا تكون أم ولد ان الزوج لما كان مالكا لعصمة زوجته ثم اشتراها فكأنه حصل ووطئها وهي في ملكه بخلاف وطء الشبهة فإنها لم تكن وقت الوطء في ملكه لاحقية ولا حكا وانما الحق به لدرء الحد نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه سقط من نسخ الشارح التي بأيدينا من المتن بعد قوله المال وولدها من غيره أم

(قوله وكان لها أجرة المثل على من استخدمها) وان قبضها السيد ورجع على السيد بها فان أجزها السيد بأكثر من أجرة مثلها لم يرجع على السيد بالزائد لانه كالتبرع به وانما يرجع على السيد بأجرة المثل (قوله وكان لها أجرة المثل الخ) هذا لعج وهو مخالف لنص الخمى فانه قال لو أن السيد أجر وفات (١٥٨) ذلك لا يرد وكانت الاجارة للسيد (قوله وأما على مال مجهل الخ) كقوله لها أنت حرة

على أن آخذ منك ألف درهم مثلاً (قوله وله كثيرها في أولادها من غيره) وله غلته لانه لما حرم عليه وطؤها ان كانت أمة لانها بمنزلة الربيبة أبيع له كثير الخدمة فيه دون أمه لحل وطئها له وأما الاجارة فيستوى مع أمه في اشتراط رضاه بها (قوله فوق ما يلزم الحرة) عبارة غيره أحسن وهي فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم الأمة واللازم للزوجة ولو أمة الخدمة الباطنة من عجن وكس الى آخر ما صرف في النفقات ولوربيعة لانه من توابع التمتع بها لا كثيرها ولو دنيئة (قوله ومثلها أولادها الخ) فحاشا لبعض النسخ من الافراد يعلم حكم ولدها المذكور بطريق القياس ونسخة التثنية ظاهرة فان أعتقهما كان أرض الجناية لهما على المذهب ونيل له واذا قتلت لزم القاتل قيمتها فحاشا عند ابن القاسم (قوله فان وارثه يقوم مقامه الخ) المعتمد انه اهافسكان المناسب للصنف أن يذكره (قوله والسيد أن يستمتع الخ) فلو منعته الاستمتاع بها فلا تسقط نفقتها عن سيدها بخلاف الزوجة لان وجوب النفقة عليها لمثبتة الرق (قوله والسيد أن يتزاع الخ) وكذلك مال أولادها من غيره له انتزاع مالهم لان غلتهم له كما قاله عج (قوله فان مرض فلا) أي وأما الوطء فيستمر الى أن تموت (قوله فالولد حرا الخ) أي وترد لبائعها (قوله

والأمة المتزوجة اذا استبرأها سيدها ووطئها في عصمة زوجها وانت بولاستة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه يلحق به وتكون به أم ولد وتستمر على زوجيتها (ص) ولا يدفعه عزل أو وطء بغير أو فخذين ان أنزل (ش) يعني أن الولد لا يدفعه كون السيد يقول اعزل عنها لان الماء قد يسبق وكذلك لا يدفعه وطء السيد في دبر أمته ولا في الفخذين ان أنزل وأما ان لم ينزل فان الولد يدفع بذلك وينبغي أن يكون مثل الانزال ما اذا أنزل في غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم ينزل (ص) وجاز برضاها اجارتها وعق على مال وله قليل خدمة وكثيرها في ولدها من غيره وأرض جنانية عليها وان مات فلو وارثه والاستمتاع بها وانتزاع مالها مالم يعرض (ش) يعني أن أم الولد يجوز لسيدها أن يوارثها وأن يكاتبها اذا رضيت وما يأتي من قوله ولا يجوز كتابتها فمحمول عند الاشياخ على انه بغير رضاها فان أجزها بغير رضاها فسخ وكان لها أجرة المثل على من استخدمها ويجوز لسيدها عتقها على مال في ذمتها أو أمة على مال مجهل فلا يشترط رضاها ثم ان هذا غير قوله ولا يجوز كتابتها اذا الكتابة غير العتق على مال مؤجل اذ يعتبر فيها الصيغة وجرى فيها خلاف هل يجب العبد عليها أم لا وليس للسيد في أم ولده الا الوطء وقليل من الخدمة وله كثيرها في أولادها من غيره الذين حدثوا بعد الاستيلاء وهم بمنزلة ما يعتقون بعد موت السيد من رأس المال وانقليل من الخدمة فوق ما يلزم الحرة ودون ما يلزم الارقاء والسيد أرض الجنانية ممن جنى عليها ومثلها أولادها من غيره واذا جنى واسلم خدمته لم فقط في الجنانية ووجد في بعض النسخ وأرض جنانية عليها بضمير التثنية الراجع لام الولد وولدها من غيره بعد ابلادها واذا مات السيد قبل أن يقبض أرض الجنانية على أم ولده فان وارثه يقوم مقامه ويقبض ذلك والسيد أن يستمتع بأم ولده ويقدم أنه لا يجوز له أن يطأ ولدها من غيره لانها بمنزلة الربيبة والسيد أن يتزاع مال أم ولده مالم يعرض مرضا مخفيا فان مرض فلا لانه حينئذ يتزاع غيره (ص) وكراهه تزويجها وان برضاها ومصيتها ان بيعت من بائعها وردت قيمتها وفديت ان جنت بأقل القيمة يوم الحكم والارض (ش) يعني أن السيد يكرهه أن تزوج أم ولده لغيره ان رضيت بذلك لانه ليس من مكارم الاخلاق وأما مع عدم رضاها فلا يتأتى لانه ليس له جبرها على النكاح على اختيار الخمى كما صرف في النكاح عند قوله والمختار ولا أتى بشائبة فالواو في وان برضاها واو الحال وعلى ان له جبرها فالواو للبالغة ولا يجوز للسيد بيع أم ولده فان باعها وأولادها المشتري فالولد حرا لا قيمة عليه فيه لان البائع أباح فرجها له الا أن يكون المشتري عالما بأنها أم ولد للبائع فانه يغرر بقيمة الولد فلوزوجها المشتري من عبده ردت مع ولدها على الاصح ويكون له حكم ولد أم الولد ولو أعتقها المشتري فان عتقها يرد وترجع لسيدها ويرجع المشتري بثمنه على البائع وكذلك يرجع المشتري على البائع بثمنه اذا نزل بها موت أو غيره عند المشتري فان المصيبة من بائعها لان الملك فيها لم ينتقل ومحل رد عتق المشتري لها مالم يشترها على انها حرة بالشراء أو على شرط العتق وأعتقها فان اشتراها على انها حرة بالشراء فانها تكون حرة بالشراء ولا يرد عتقها سواء علم حين الشراء انها أم ولد أم لا ويستحق بائعها ثمنها ويكون الولد له وأما ان باعها على أن يعتقها المبتاع فهذه ترد

ويرجع بثمنه على البائع) أي سواء أعتقها معتقدا أنها قن أو انها أم ولد

(قوله وكذلك يرجع المشتري على البائع بثمنه اذا نزل بها موت أو غيره) لا يخفى ان هذا ان ثبت لها أمومة الولد بغير اقرار المشتري والا فخصيتها منه لامن البائع

(قوله والولاء للبائع) المناسب والثلث للبائع بقريضة التعليل (قوله فلولم يعلم الخ) أي والعق ماض والولاء للبائع (قوله ولا تعتق من الثلث) بل ولا من رأس المال فهو أخرى الخ وقول وظاهره الخ اعتمد بعض المحققين أن تصد الولادة بالصحة أي لقول المصنف بعدوان أقر مريض بإيلاد أو عتق في صحته بناء على أن في صحته راجع للإيلاد والعق معالاة للعق فقط وقوله ومفهوم ولا ولدها أي بأن كان لها ولد ملحق به أو استلحقه أي والفرض أنه ورثه ولد والفرض أن الأقر في المرض وسواء كانت الولادة في الصحة أو المرض (قوله وليس في المدونة الخ) الحاصل أن الزرقاني يقول إذا كان لها ولد أي ملحق به أو استلحقه يصدق سواء ورثه ولد أي من غيرها أم لا وحاصل الرد عليه أنه إذا كان لها ولد كما تقدم لا يصدق إلا إذا ورثه ولد كما إذا (١٥٩) لم يكن لها ولد إلا أن المصنف ما قاله الزرقاني من أنه إذا كان لها ولد يصدق ورثه

ولأم لا كما قرر به بعض المحققين (قوله سواء أولدها في صحته) أي أوفى مرضه والتقييد بالصحة لتوهم أن قول المصنف في صحته راجع للإيلاد والعق مع أنه إنما هو راجع للعق فقط كما قرر به بعض الشيوخ إلا أن محشي نت جعل النقل ما قاله شارحنا من أن قول المصنف في الصحة راجع للعق والإيلاد (قوله وأنه أعتقها) ظاهر العبارة أعتق أم الولد وليس مراداً بل المراد أعتق أمة معينة أو عبداً كذلك والجواب أن المراد بقوله أعتقها أي أعتق الأمة لا بقيد كونها أم ولد أو أعتق عبداً (قوله عتقت من رأس المال قطعاً وورثه الولد الخ) هذا كلام الزرقاني المتقدم الذي رد عليه الشارح فيما تقدم (قوله وقول ابن القاسم أنها تعتق من رأس المال الخ) هذا هو الذي ذهب إليه المصنف في قوله وإن قال في مرضه الخ وهو المعتمد (قوله وأما إن أقر في مرضه أنه أعتقها) تقدم أن المسئلة لا تصور بأم الولد لأنها عتت السيد تخرج حرة فلا حاجة لقول سيدتها أعتقها

مالم تفت بالعق فيمضي والولاء للبائع لأن المبتاع لما علم أنها أم ولد وشرط لها العتق فكانت فكذلك منه لها بالثلث ولولم يعلم بأنها أم ولد رجع بالثلث وإذا فسح البيع قطاهر المذهب أنه لا شيء على البائع مما أنفقته المشتري ولا له شيء من قيمة خدمتها ويجب على السيد إذا جنت على شخص أو أفسدت شيئاً يبيدها أو يبدتها أو يحفر في مكان لا ملك لها فيه أو اغتصبت أو اختلست أن يفديها الآن الشرع يمنع من تسليمها للجنى عليه كما منع من بيعها ويفديها بالقل من أرش الجنابة ومن قيمتها أمة يوم الحكم بغير مالها فالقل منها يلزمه دفعه للجنى عليه (ص) وإن قال في مرضه ولدت مني ولا ولدها يصدق أن ورثه ولد (ش) يعني أن السيد إذا قال في مرضه ولدت هذه الأمة مني ولا ولدها فانه يصدق إذا ورثه ولد كز أو أتي لأنه حينئذ غير كالة وتعتق من رأس المال إذ لا تهمه وظاهره كانت الولادة في الصحة أوفى المرض فإن لم يكن له ولد فانه يتم على ذلك ولا تعتق من الثلث وتبقى رقاً ومفهوم ولا ولدها مفهوم موافقة كما قاله البساطي وت وليس في المدونة ما قاله من أنه يصدق سواء ورثه ولداً أو شيئاً فيحصل هذه المسئلة في القولة الآتية (ص) وإن أقر مريض بإيلاد أو عتق في صحته لم تعتق من ثلث ولا رأس مال (ش) يعني أن السيد المريض إذا قال في حال مرضه أنه أولدها في حال صحته أو أنه أعتقها في حال صحته فانه لا تعتق من ثلثه لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس المال لأن المريض لا يتصرف إلا في الثلث خاصة وهذا حيث لم يكن له ولد يرثه والاصدق وحاصل النقل في المسئلة الأولى أنه إذا أقر المريض مرضاً بخوقائه أولده هذه الأمة في صحته أو مرضه فان كان لها ولد استلحقه عتقت من رأس المال قطعاً وورثه الولد وإن لم يكن لها ولد منه فان لم يرثه ولد لم تعتق من ثلث ولا من رأس مال وإن ورثه ولد من غيرها فقول الأكثر أن الحكم كذلك وقول ابن القاسم أنها تعتق من رأس المال وصح هذا القول ابن الحاجب وأما إن أقر في مرضه أنه أعتقها في صحته فانه لا يعمل بأقراره ولو ورثه ولد معها وإن أقر أنه أعتقها في مرضه أو أطلق فانه لا تعتق من الثلث كما يفيد كلام أبي الحسن وسواء كان لها ولد فيم أم لا لأن هذا وصية إذا عتق هذا فقوله وإن أقر مريض بإيلاد أو عتق الخ أن جعل على أنه مفهوم ما قبلها وإن التوافق مشي على قول ابن القاسم فيجعل قوله وإن أقر مريض الخ على ما إذا لم يكن له ولد يرثه كما قررناه وإن جعل على ظاهره الصادق بما إذا كان له ولد أم لا فيقيد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعهما متفقاً في أن كلا منهما لا ولده منها وورثه ولد من غيرها فيم ما وحينئذ يكون مشي أولاً على قول ابن القاسم وثانياً على قول أكثر الرواة وهذا بعيد جداً (ص) وإن وطئ

بل بالقرن كما إذا قال أعتقت أمتي هذه أو عتدي هذا في حال صحتي فلا يعتق من ثلث ولا من رأس مال وسواء ورثه ولد أم لا والجواب ما تقدم من أن المراد الأمة لا بقيد كونها أم ولد بل بقيد أنها قن فإذا علمت ذلك فقول شارحنا وسواء كان لها ولد الخ المناسب أن يقول وسواء كان له ولد أم لا وقوله وإن جعل على ظاهره الصادق الخ المناسب أن يقول وإن قيد بظاهر المصنف أي قوله وإن أقر مريض بإيلاد بما إذا لم يكن له ولد منها وله ولد من غيرها فيكون موضوعهما متفقاً في أن كلا منهما لا ولده منها وورثه ولد من غيرها فيم ما الخ وقوله هذا بعيد جداً أقول هذا هو الصواب وجعله بعيداً لا يسلم لأنه لو مشي على الوفاق وإن هذا مفهوم ما تقدم لقول واللام تعتق من ثلث ولا من رأس مال

(قوله خير في اتباعه بالقيمة يوم الوطء) هذا ضعيف والمعتمد انما يعتبر يوم الحمل الا ان يحمل يوم الوطء على الوطء الذي نشأ عنه الحمل الا ان تعدد الوطء اعتبرت قيمتها يوم الحمل ومحل اتباعه بالقيمة اذا لم يتحتم البقاء على الشركة فهما تخيران (قوله أو ببيعها ذلك) أي للقيمة التي وجبت له منها ان لم يزدغن حصته (١٦٠) على ما وجب له من القيمة والبيع من حصته بقدر ما وجب له من قيمتها (قوله وتبعه

بما بقي الخ) انما لم يبيع منها أكثر من حصته اذا لم تق حصته بقدر ما يخصه من قيمتها لان ما يخص المستولد لها صار حرا تبع الولد لها فلا يصح منه بيعه كذا أفاده شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عب (قوله ونصف قيمة الولد) يرجع لقوله في اتباعه بالقيمة لما يأتي ولا تباع هي أو شيء منها الا بعد الوضع (قوله أو يوم الحمل) المعتمد يوم الحمل أي فلا يعتبر يوم الوطء قبل ما يعتبر الا يوم الحمل أي عند تعدد الوطء وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع (قوله ولو كان عبدا أو ذميا الخ) خلافا لمن قال يكون ولدا للمسلم أو الحر هذا ظاهر بما لغته بل وذكرا ابن مرزوق أنه لا يعلم خلافا في حقوقه للذمي أو العبد (قوله تغليبنا للاشرف في الوجهين) أي في المسئلتين الا أنه في الثانية حكم بالحرية التي هي اشرف من الرقبة وسكت عن جانب الاسلام في كل الا أن بعض الشراح صرح بأنه حر مسلم فقصد اعتبر الاشرف في الطرفين لان طرفا فيه الشرف من جهة الحرية وطرفا فيه الشرف من جهة الاسلام (قوله ويغرم لسيد العبد ذلك) لان ولد العبد من أمته للسيد وقوله وكذا نصيب العبد من الامة أي يقوم عليه ويغرمه للعبد الذي هو شريكه فيها (قوله ووالى) أي ان شاء على المعتمد

شريك فعملت غرم نصيب الآخر فان أعسر خير في اتباعه بالقيمة يوم الوطء أو ببيعها ذلك وتبعه بما بقي ونصف قيمة الولد (ش) يعني ان الشريك اذا وطئ أمة الشركة فعملت فانها تقوم عليه سواء أذن له شريكه في وطئها أم لا ويغرم له قيمة حصته ان كان موسرا لانه أقاتها عليه ولا شيء عليه من قيمة الولد فان لم تحمل فان كان أذن له في وطئها قومت أيضا لثمة الشبهة وان لم يأذن له لم تقوم عليه كما صرح في باب الشركة عند قوله وان وطئ جارية للشركة بأذنه أو بغيره وحملت قومت والا فلا خراباؤها ومقواتها فان كان الشريك الذي وطئ الامة معسرا فان شريكه يخير بين أن يتبعه بقيمة حصته يوم الوطء على المشهور بدون الولد لا يوم الحمل ولا يوم الحكم أو يبيع جزئها المقوم وهو نصيب غير الواطئ لاجل القيمة فان وفي فلا كلام والا فيتبعه بما بقي من قيمة حصته ويتبعه أيضا بنصف قيمة الولد بعد افرض على كل حال سواء اختار الاتباع بالقيمة أو البيع لانه حر لاحق بالواطئ فان قلت لم ثبت الاتباع بنصف قيمة الولد مع الاعسار وسقط مع الملا فقلت قالوا لما وجبت يوم الوطء وهو يوم شذملى بماتعين أن الامة له وان الولد يكون على ملكه فلا شيء لشريكه وأما ان كان معسرا بماتعين فقد تحقق انه وطئ ملكه وملك غيره فالولد على ملكهما وقوله غرم نصيب الآخر أي غرم قيمة نصيب الآخر من الام والمناسب لما امر أن يقول بدله قومت وان كان غرم نصيب الآخر يتضمن تقسوم عيها وتعتبر قيمتها في هذه الحالة يوم الوطء ان لم تحمل فان حملت فهل كذلك أو يوم الحمل قولان في المدونة ولا شيء عليه من قيمة الولد على القولين وهذا اذا كان مليا كما يدل عليه قوله فان أعسر (ص) وان وطئا باطهر فالقافة ولو كان عبدا أو ذميا فان أشركتهما مسلم (ش) يعني أن الشريكين اذا وطئا الامة المشتركة في طهر واحد وسواء كانا حرين أو رقيقين أو كان أحدهما حرا وكان الآخر عبدا أو كان أحدهما مسلما والآخر ذميا ومثلهما البائع والمشتري اذا وطئا الامة المبعة في طهر واحد وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من وطء الثاني وادعاء كل منهما فان القافة تدعى لهما فن الحقة به فهو وابنه فان مات أحدهما قبل أن تدعى القافة فان كانت تعرفه معرفة تامة فهو كالحي فان ماتا معا قبل أن تدعى القافة فقال أصبغ هو ابن لهما وقال ابن الماحشون يبقى لأبيه وما مر من ان الولد يكون ابنا لمن ألحقته به فان ألحقته بالحر صار حرا وان ألحقته بالعبد صار رقيقا وان ألحقته بالذمي صار كافرا ووضح ان لم تشركه فان أشركته بينهما بأن قات هو ابن لهما معا فانه لا يكون الا مسلما حرا وقوله فان أشركتهما مسلم كان ينبغي أن يقول مسلم وحر أي مسلم فيما اذا كانا حرين أحدهما كافرا والآخر مسلم وحر فيما اذا كان أحدهما كافرا والآخر مسلما تغليبنا للاشرف في الوجهين وبعبارة مسلم أي وهو حر أيضا وحينئذ فهو ابن لهما جميعا في قول ابن القاسم وغيره وعلى كل واحد نصف نفقته وكسوته قاله ابن فرحون في تبصرته اه ابن يونس ان أشركت فيه الحر والعبد فيعتق على الحر لعتق نصفه عليه بالبنوة ويقوم عليه نصف ولد ويغرم لسيد العبد ذلك وكذا نصيب العبد من الامة فيصير له نصفها رقا ونصفها أم ولد (ص) ووالى اذا بلغ أحدهما (ش) يعني أن الصغير اذا بلغ فانه يوالى أحد الشريكين اذا تصح الشركة في الولد على المشهور فان والى الذي فانه

لا يكون

فاذا قال الولد بعد البلوغ لأولى واحد منهم ما كان له ذلك وكان ابنا لهما جميعا رثانه بنصف

بنوة ورثتهما بنصف أو قاله ابن القاسم وقال غيره ليس له أن يوالى واحدا منهما فوالا لأنه أحدهما لازمة وهو خلاف المعتمد (قوله على المشهور) أي أن المشهور وأنه لا تصح الشركة في الولد خلافا لسخنونه فانه يقول بالاشتراك وعلى قول سخنونه من أن الاشتراك يصح

في الولد يكون على كل واحد نصف نفقته ويرث منه كل واحد نصف ميراث ووقع الخلاف على الاول الذي يقول يوالى من شاء منهما في نفقته قبل الموالاة فعند ابن القاسم ومحمد بن عبد الحكم وعيسى بن علقمة بنفقان معاً عليه ثم لا يرجع من أنفق على من والاه وهو المعتمد وقال أصبغ يرجع (قوله وله في عدم وجودهما أن يوالى غيرهما) انظر (١٦١) ما فائدة هذا مع ان الوطاء منحصر في الشريكين أو

البائع والمشتري فيلزم في الموالاة الارث وغيره الى آخر ما تقدم قاله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عب قال شيخنا وإذا والى غيرهما فلا يخلو ذلك أما أن يصدق أو يكذب فان صدقه فهو استحقاق لكن لا بد أن يتقدم له على الامة ملك وان كذبه فلا تصح الموالاة وحرراه (قوله يعني أن القافة الخ) قصور فلا ولى أن يقول وورثاء أى الابوان المستتر كان فيه بحكم القافة أو بعدم وجودها (قوله ولم تعتق عليه بالردة على المشهور) أى خلافاً لاشبه فانه يقول يعتق على المرتد أم ولده بالردة (قوله والفرق) أى بين كون الزوجة تطلق على زوجها بالردة وأم الولد لا تعتق بالردة

فصل الولاء

(قوله أحد خواص العتق) أى خواصه ستة كما قال ابن الحاجب وابن شاس وهى السراية والعتق بالقرابة وبالمثلية والجر على المريض فى الزائدة على الثلث والفرعة والولاء (قوله من الولاية) أى الولاء مأخوذ من الولاية وقوله وهو أى الولاية حاصلة من النسب أى بين الرجل وابنته أو ابنه أى من أجل النسب والاعتناق وقوله والعتق أى الاعتناق أى انه اذا أعتق زيد عبده ثبت له الولاية عليه بفتح الواو (قوله والقريب) أى سواء كان

لا يكون الامسلياً كما مروان والى العبد فانه لا يكون الاحرام ان عتق أبوه أو أسلم ورثه ونفقته الى بلوغه عليهما وبعبارة ولا يخرج بموالاة عم ثابت له من الحرية والاسلام وفائدة الموالاة ثبوت الارث اذا حصل الاسلام بعد ذلك أو الحرية وانتفاءه ان لم يحصل شئ من ذلك والحاصل أنه اذا والى المسلم الحر فالامر واضح وان والى الكافر أو العبد فان استمر الكافر على كفره والعبد على حاله حتى مات الولد فانه لا يرثه الشرىك المسلم الحر لعدم موالاة له ولا يرثه من والاه لو جود الكفر أو الرق واذا مات الولد بعد ما أسلم أو عتق من والاه من كافر أو عبد فانه يرثه من والاه دون الاخر لانه بموالاة لشخص صار ابنه لذكركم ابن مرزوق فقال وله أن يوالى اذا بلغ من شاء منهما فان والى العبد فهو حر ابن عبد وقال أيضاً اذا ولى الكافر فهو مسلم ابن كافر وقوله (كأن لم توجد قافة) تشبيه في أنه حر مسلم وفي أنه يوالى اذا بلغ أحدهما ويجرى فيما اذا مات وقد والى الكافر أو العبد بنحو ما مر وقوله كأن لم توجد الخ وفي هذه الحالة له أن يوالى غيرهما بخلاف الاولى لان القافة أشركتهما فليس له أن يوالى غيرهما (ص) وورثاه ان مات أو لا (ش) يعني أن القافة اذا اشركت الصغير بينهما ثم انه مات قبل أن يوالى أحدهما وترك مالا فانهم ما أى المسلم والذي يرثه ميراث أب واحد فقوله أولاً أى قبل الموالاة وليس هذا بارث وانما هو مال تنازعه اثنان فيقسم بينهما ولو قال وأخذ ماله ان مات لكان أظهر (ص) وحرمت على مرتد أم ولده حتى يسلم ووقفت كدبره ان فرلدار الحرب (ش) يعني أن أم الولد تحرم على سيدها اذا ارتد ولم تعتق عليه بالردة على المشهور كما تطلق عليه زوجته بالردة والفرق أن سبب الاباحة فى أم الولد الملك وهو باق والاباحة فى الزوجة العصمة وقد زالت بالكفر وبعبارة وحرمت الخ فاذا أسلم زالت الحرمة وعاد اليه رقيقه وماله وان قتل على رده عتقت من رأس ماله واذا ارتدت أم الولد حرم على سيدها ووطؤها فان عادت للاسلام حلت له كعوده للاسلام ووقفت أم ولده المرتدان فرلدار الحرب كما يوقف مدبره وماله وانما صرح بقوله ووقفت لانه يتوهم أنهم اتعتق من الا ن قوله كدبره بالهاء وقوله ان فرلدار الحرب قيد فيهما ولا مفهوم لفرأى ان دخل دار الحرب فارتد (ص) ولا يجوز كتابتها وعتقت ان أدت (ش) يعني أن أم الولد لا تجوز كتابتها بغير رضاها وتفسخ ان عتق على ذلك قبل أداء النجوم فان أدت عتقت ولا ترجع فيما أدته وتجوز كتابتها برضاها لان عجزها لا يخرجهما عما ثبت لهما من أمومة الولد وقد مررت الاشارة الى ذلك

فصل ذكر فيه الولاء *

وهو أحد خواص العتق وهو بفتح الواو مدود من الولاية بفتح الواو وهو من النسب والعتق وأصله من الولى وهو القرب وأما من الامارة والتقديم فبالكسر وقيل بالوجهين فيهما والمولى لغة يقال للعتق والمعتق وأبناؤهما والناسط وابن العم والقريب والعاصب والحليف والقائم بالامر وناسط اليتيم والناسف المحب والمراد به هنا ولاية الانعام والعتق والنظر في سببه وحكمه

(٢١ - خرشي ثامن) عاصباً أم لا فعطف العاصب من عطف الخاص على العام (قوله والحليف) أى الذى يقع بينه وبين غيره مخالفة فكان الرجل يعاقده الرجل فيقول دى دى دى وهدى دى دى وهدى دى دى وهدى دى دى وأرثك وتطلب لى وأطاب لك وتعقل عني وأعقل عنك كما ذكره بعض حواشى البيضاوى (قوله والقائم بالامر) أى القائم بشان الانسان (قوله ولاية الانعام والعتق) العطف للتفسير والمعنى الولاية الحاصلة بالانعام الذى هو الاعتناق

(قوله وأما أحكام الولاء) الأولى وأما حكم الولاء بالافراد (قوله حكم الولاء العصبية) أي غرة الولاء العصبية وليس المراد به أحد الأحكام (قوله وقد صح أنه الخ) المناسب تقديم هذا بقوله فأما سببه (قوله لجهة) أي ارتباط واتصال وقوله كلمة النسب أي كلمة هي النسب فالإضافة للبيان (قوله الولاء لمعتق الخ) اعلم أن المبتدأ إذا كان معرفاً بالجنسية وكان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً أفاد المحصر كالكرم في العرب والأئمة من قریش (١٦٣) أي لا كرم إلا في العرب ولا أئمة إلا من قریش أي لا ولاء إلا لمعتق

أي لمن أعتق حقيقة أو حكماً والمنجر إليه الولاء في حكم المعتق فالمحصر اضافي أي بالنسبة لمن لا تعلق له بالمعتق فالمراد إخراج الأجنيبي ويستثنى من قوله الولاء لمعتق مستغرق الامة بالتبعات فان ولاء من أعتق لجماعة المسلمين (قوله وان يبيع من نفسه) انما بالغ عليه لئلا يتوهم أنه لما أخذ المال منه لا ولاء عليه لقدرته على نزعه منه وبقائه رقاً (قوله وان بلا اذن) أي خلافاً للشافعي القائل لانه للمعتق بالكسر ان كان بلا اذن وحاصل معنى كلام الشارح أنه لما كان قوله بلا اذن في حيز المبالغة لم يأت بان (قوله ولا يعود بعق العبد على مذهب ابن القاسم) أي خلافاً لاشبه الخ (قوله وان باعناق معتق) بكسر التاء ويصح قراءته بالفتح لانه معتق بفتح التاء لسيدته بعد ان كان رفع منه العتق وعلى كل فقهه مجاز الاول فتدبر والمعنى أنه اذا أعتق عبده لم يعلم السيد أي سيد العبد الذي صدر منه الاعتاق حتى أعتق أي السيد العبد الذي صدر منه الاعتاق فان الولاء في العبد الأسفل يكون لمن أعتقه وهو العبد الأعلى فقول الشارح وان باعناق معتق مصدر مضاف للفاعل فصدره هو الفاعل العبد

فأما سببه فهو زوال المالك بالحرية فن زال ملكه بالحرية عن رقيقه فهو مولاه سواء فخر أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه إلا أن يكون السيد كافراً أو العبد مسلماً فلا ولاء له عليه ولو أسلم على ما يأتي وأما أحكام الولاء ففي الجواهر حكم الولاء العصبية وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال انما الولاء لمن أعتق وصح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال الولاء لجهة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب قال الابي وهذا منه عليه الصلاة والسلام تعريف لحقيقة الولاء في الشرع ولا يحسد بتعريف أتم منه اهـ واللجنة قال ابن الأثير بالضم وقيل بالفتح وقال في الصحاح لجهة الثوب تضم وتفتح ولجهة البازي وهو ما يطعم عما يصيده تضم وتفتح واللجنة بمعنى القرابة تضم قال بعض الشيوخ ومعنى الحديث أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه النسب ووجه الشبه أن العبد لما كان عليه رق فهو كالمعدوم في نفسه والمعتق صيره موجوداً كما أن الولد كان معدوماً والاب تسبب في وجوده (ص) الولاء لمعتق وان يبيع من نفسه أو عتق غيره بلا اذن (ش) يعني أن الولاء لا يكون إلا لمعتق ذكراً أو أنثى حقيقة أو حكماً فيشمل من أعتق عنه غيره بغير اذنه والولاء بالمباشرة والولاء بالجر وسواء كان العتق ناجزاً أو لاجل أو دبره أو كاتبه أو استولده أو باعه نفسه فالضمير المجرور بنفس يرجع للعبد أي وان كان العتق بسبب بيع من نفس العبد أو بعق غيره بلا اذن فقوله أو عتق الخ عطف على بيع وقوله بلا اذن داخل في حيز المبالغة وبه يندفع قول البساطي تبعاً للشارح بلا اذن ليس بجيسد ولا حسب لو قال وان بلا اذن وأما مع الاذن فالولاء لمعتق عنه اتفاقاً أي والمعتق عنه حر والا كان لسيدته ولا يعود الولاء لمعتق العبد على مذهب ابن القاسم وعتق الغير يشمل العتق الناجز ولاجل والتدبير والكتابة كان يقول أنت حر أو معتق لاجل أو مدبر أو مكاتب عن فلان فلو كان العتق عن ميت يكون الولاء لورثته وقوله (أو لم يعلم سيده بعقته حتى عتق) معطوف على بيع فهو داخل في حيز المبالغة أيضاً أي وان باعناق معتق لم يعلم سيده الأعلى بعقته لعبدته الأسفل حتى أعتق الأعلى ولم يستثن ماله فان الولاء في العبد الأسفل يكون للعبد الذي أعتقه على المشهور لا للسيد الأعلى أما لو استثنى السيد مال العبد عند عتقه له ان كان الولاء للسيد ان رضى بعق عبده فان رده بطل العتق ويكون العبد الأسفل رقاً لانه من جهة مال السيد الأعلى ومثل ما اذا لم يعلم سيده بعقته حتى عتق ما اذا علم سيده بعقته وسكت ولم يرده وأما ان أعتق باذنه أو أجاز فعله فان الولاء في هذين السيد في مفهوم لم يعلم تفصيل وكلام المؤلف هذا فيمن يتزع ماله وأما غيره فوالا من أعتقه له مطلقاً لا سيده بديل ما يأتي (ص) إلا كافراً أعتق مسلماً ورفيقاً ان كان يتزع ماله (ش) مستثنى من قوله الولاء لمعتق يعني أن الكافر اذا أعتق عبده المسلم وسواء اشتراه مسلماً فأعتقه أو أسلم عنده ثم أعتقه فان الولاء فيه للمسلمين لا للمعتق الكافر ولو أسلم بعد ذلك لقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ومفهوم أعتق مسلماً يأتي في قوله وان أسلم العبد عاداً الولاء بان أسلم السيد وقوله أعتق

مسلماً

الذي صدر منه الاعتاق لعبده (قوله لم يعلم سيده الأعلى)

هذا يفيد أن المعتوق الوسط له سيد أعلى وأسفل وليس كذلك بل له سيد أعلى فقط والذي له سيد أسفل وأعلى هو المعتوق الأسفل (قوله لا للسيد) ومقابل المشهور يكون للسيد (قوله ولم يجره) أي ولم يجزه (قوله وأما غيره) وهو ما لا يتزع ماله ككاتب ومدبر ومعتق لاجل ان من ضمن السيد وقرب الاجل

(قوله ان لم يكن يتزعم ماله الخ) أي مطلقا سواء أذن السيد أم لا إذا اعتبر اذن السيد ولا غيره بالنسبة لهؤلاء كما أفاده بعض الشيوخ (قوله وكعتق المكاتب الخ) قال في المدونة وما أعتق أي العبد والمكاتب باذن السيد جاز والولاء للسيد إلا أن يعتق المكاتب فيرجع إليه الولاء اذ ليس للسيد انتزاع ماله وأما العبد فلا يرجع إليه الولاء ولو عتق ورد على عي والحاصل ان ما لا ينتزع ماله فان الولاء للسيد مادام رقيقا فان عتق عاد الولاء له هذه والفارق بينهما (قوله الولاء لهم) أي ولا يكون الولاء للسيد ولو اشتراطه لنفسه أو اشتراط عدم الولاء عليه فان أعتقه عن نفسه فولاؤه للمسلمين ولو اشتراطه لهم (قوله فان الولاء يكون لهم) أي المراد انه يكون لبيت المال فقوله ويرثونه أي يرثه بيت المال الذي منفعة عامة للمسلمين وقوله ويعقلون (١٦٣) عنه أي يدفعون دية من جني عليه ذلك العتق والمراد ان دية تؤول من بيت

المال لأنهم يتجني من المسلمين وقوله ويلون عقد نكاحها أي ان المراد أن يتولى عقد نكاحها واحدا من المسلمين واذا تولى القاضي عقدها فاعلم هو لكونه واحدا من المسلمين لا لكونه قاضيا لان مرتبة القاضي متأخرة وقوله ويحضمنونه المراد أن نفقة ذلك المحضون تكون على بيت المال (قوله وخالفه غيره الخ) ظاهر كلامهم انه ما قولان على حد سواء لكن اطلاق الغير يدل على أن القول الثاني هو المعتمد أقول وهو الظاهر (قوله يعني ان الكافر اذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد) وأما لو مات العبد كافرا فان الولاء يكون لسيد الكافر كما في المدونة فقول الشارح من عصبه سيد النصراني ليس متعلقا بقوله ينتقل بل صفة لقوله للمسلمين والمعنى للمسلمين الكائنين من عصبه سيد النصراني (تبيينه) وكذا اذا أسلم معا أو أسلم السيد قبل إسلام العبد فيرثه أيضا في هاتين الصورتين وهما مفهوم من المصنف بالأولى (قوله والمراد الخ) اعلم أن اطلاق العود يجوز اذا لم يكن له ثم انتقل عنه (قوله والا فالولاء ثابت لا ينتقل) أي الولاء

مسلم عتقا نكاحا أو غيره أو أعتق عنه وعكس كلام المؤلف وهو ما اذا أعتق مسلم كافرا يكون الميراث لبيت المال إلا أن يكون للمسلم أقارب كفار فيكون الولاء لهم وينبغي ما لم يسلم العبد فيعود الولاء للسيد وكذلك الرقيق القن أو من غيبه شائبة حرة اذا أعتق عبده فانه لا ولاء له عليه وإنما الولاء لسيدته ان كان المعتق بالكسر في حالة يجوز لسيدته انتزاع ماله منه كالمدير والمعتق لأجل اذا لم يقرب الاجل ولم يمرض السيد وهذا اذا أعتق باذن سيده أو بغير اذنه وأجاز وأما ان لم يجزه فقد مر في قوله أولم يعلم سيده الخ ومفهوم الشرط انه ان لم يكن يتزعم ماله فالولاء للمعتق بالكسر لا للسيد كعتق المدير وأم الولد اذا مرض السيد مرضا يخوف أو كعتق المعتق لأجل اذا قرب الأجل وكعتق المكاتب (ص) وعن المسلمين الولاء لهم كسائبة وكره (ش) يعني أن من أعتق عبده عن المسلمين فان الولاء يكون لهم لا للمعتق يرثونه ويعقلون عنه ويلون عقد نكاحه ان كان أنثى ويحضمنونه وكذلك الانسان اذا قال لعبده أنت سائبة وقصد بذلك العتق فانه يكون حرا وولاؤه للمسلمين لكن يكره له ذلك الفعل لانه من ألقاها الجاهلية في الأنعام فالتشبيه في أن الولاء للمسلمين وسواء أضاف الى ذلك لفظ أنت حر مثلا أو لا ولو قال أنت حر ولا ولاء لي عليك فالولاء للمسلمين قاله ابن القصار وخالفه غيره لانه يعتقه استحق ولاءه شرعا فقوله ولا ولاء لي عليك كذب باطل لا يغير حكم الشرع قوله وعن المسلمين فيه حذف أي وفي العتق عن المسلمين الولاء لهم وليس هو في حيز الاستثناء لانه موافق لما قبله لا يخالف اذ من أعتق عن المسلمين بمناوبة من أعتق عن الغير وقد مر ان الولاء للغير كما انه هنا للمسلمين أي فيرجع ذلك لبيت المال وكرره مع قوله أو عتق غيره عنه بلا اذن لأجل قوله كسائبة (ص) وان أسلم العبد عاد الولاء بإسلام السيد (ش) يعني أن الكافر اذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد فان ولاء ينتقل للمسلمين من عصبه سيد النصراني فان أسلم سيده الذي أعتقه بعد ذلك فان الولاء يعود اليه والمراد بعود الولاء هنا انما هو الميراث فقط والا فالولاء ثابت لا ينتقل لان الولاء كالنسب فكما لا تزول عنه الابوة ان أسلم ولده فكذلك الولاء (ص) ويجوز للمعتق كأولاد المعتقة ان لم يكن لهم نسب من حر (ش) يعني أن المسلم اذا أعتق عبدا مسلما أو كافرا فولاؤه وينجر الولاء على أولاده الذكور والاثنا عشر سنة وقيد الجرح في المدونة بما اذا لم يكن العبد حرا في الاصل فاذا أعتق النصراني عبدا نصرانيا ثم هرب السيد لدار الحرب ناقضا للعهد ثم سبي فبيع وأعتق فانه لا يجزى الى معتقه ولاء الذي كان أعتقه قبل لحوقه بدار الحرب وكذلك من أعتق أمية فان ولاءها ينجر الى أولادها الذين حملت بهم بعد العتق ان لم يكن لهم نسب من حر بأن كانوا من زنا أو غصب أو حصل فيهم لعان أو أصولهم

بمعنى اللحمة ثابت للمعتق لا ينتقل عنه أصلا (قوله وقيد الجرح في المدونة الخ) لا يخفى ان هذا الموضع ليس محلا للتقيد المذكور بل محله قول المصنف ومعتقه كما هو ظاهر (قوله ان لم يكن لهم نسب من حر) فان كان لهم نسب من حر كان الولاء له كما اذا كان لزيد جارية معتوقة وزوجها حرا أصالة ومعتوق فان أولادها لهم نسب من حر وليس لسيد أمهم ولا ولاءهم وإنما الارث لعصبه الأب والمعتق الأب واعلم ان الشارح يفيد ان قولهم ان لم يكن لهم نسب راجع لقوله كأولاد المعتقة فقط ويصح رجوعه لقوله ويجزى للمعتق وصورتها أن زيدا أعتق عمرا وعمر وولدتا فلز يد الولاء على عمرو وعلى ابنته وعلى أولاد ابنته ان لم يكن لهم نسب من حر بأن زنت الابنة مثلا فان

عدم فاعلم به وان عدم فليت المال (قوله أو الاب حريبا دار الحرب) وان لم يمت بهم اخلافا انت ثم ان هذا يفيد ان الحربى مدار الحرب ليس بحرب ولا شمل قوله ان لم يكن لهم نسب من حر وهذا يخالف قوله في الجهاد كالنظر في الاسرى بقتل أو من أو فداء أو جزية أو استرقاق ويجاب بان مراده ان لم يكن (١٦٤) لهم نسب من تحققت حرية والحرى لم تحقق حرية لانه معرض للرق بأن

يسبى ذكره في لـ (قوله الارق الخ) أحدهما يغنى عن الآخر لان الحر لا يكون إلا بعد التحرير ولعل المؤلف انما جمع بينهما لوقوعهما في كلام المصنفين وقع في عبارة بعضهم الارق وفي عبارة بعضهم الآخر فربما يتوهم تبين العبارتين فجمع المصنف بينهما لئلا يتوهم ذلك والحاصل انه يشترط في حر ولد كل أنثى أن لا يكون له نسب من حر سواء كان من أولاد المعتقة أو من أولاد المعتق وفي حر ولد كل ذكر أن لا يسه رق أو عتق لا حر كان من أولاد المعتق أو من أولاد المعتقة (قوله فابوهمه كلام الشارح وصرح به ز) أقول لا يخفى انه عطف استلحق على أعتق وقد رتب الانجرار على مجرد الاستلحاق كما رتبته على مجرد الاعتاق ومن المعلوم ان الانجرار لا يكون الا بعد العتق فيفهم منه ان الاستلحاق ما كان الا بعد عتق المستلحق بكسر الحاء وحيشة فليس الرجوع لمعتق الاب الامن معتق الام لان معتق الجد لا شيء له عند الملاءنة فكلام ز صواب (قوله أعتق يستعمل لازما ومتعديا) لا داعي لذلك لان أعتق متعد لا غير فيقرأ بالبناء للفعول والمعنى صحيح (قوله يعنى أن العبد المعتوق الخ) هذا الحل غير مناسب بل المناسب أن يقول يعنى أن العبد المعتوق

أرقاء أو الاب حريبا دار الحرب ومفهوم الشرط انه لو كان لهم نسب من حر فلا ينجر الولاء عليهم وانظر الشرح الكبير وقوله (الارق أو عتق لا حر) مستثنى من قوله وجروا ولد المعتق كأولاد المعتقة مثلا لزوج عبده بأمة آخر فحملت منه ثم أعتق السيد عبده وأعتق الآخر أمته ثم ولدت لدون ستة أشهر من عتقها فان ولاد الاب لا يجروا لولدها لانه مسه الرق في بطن أمه وولاد السيد أمه ومثال الثاني أن يعتق واحدا من الاب ويعتق الآخر الولد لانه قد مسه عتق الآخر (ص) ومعتقهما (ش) عطف على ولد المأمول بحر وضمير التثنية يرجع للامة والعبد اللذين وقع عليهما العتق والمعنى ان من أعتق أمة أو عبدا ثم أعتق العبد أو الامة أمة أو عبدا فان ولاد الأسماء من ينجر لمن أعتق الاعلى وكذلك أولاد أولاده وان سفلوا وعتقاؤه وعتقاء عتقاؤه وان سفلوا أى وجروا ولادهم ما ولاه معتقهما وهذا ما لم يكونا حرى الاصل والا فلا يجروا ولادهم ما ولاه ما أعتقاؤه في حال حريتهما كما مر انظر الشرح الكبير (ص) وان أعتق الاب أو استلحق رجوع الولاء لمعتقه من معتق الجد والام (ش) يعنى أن المعتقة بفتح التاء اذا تزوجت بعبد وأنت منه بأولاد أو أبوههم وجدهم رقيقان فولادها ولادها الموالىها فاذا أعتق الجد أى جد الأولاد رجوع الولاء لمعتقه من معتق الام لان الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر كما مر فان أعتق الاب رجوع ولاد الأولاد لمعتقه من معتق الجد والام فلو كان أبوهم حرا وهو معتق بفتح الناء فلا عن فيهم ونفاهم عن نفسه ثم استلحقهم فانه يحد ويرجع ولادها لولا لمعتقه وبعبارة أى ان الاب اذا لعن في ولده وعتقت أمه والاب الملاءع وأبوه رقيقان فان ولادها لمعتق أمه فاذا استلحقه أبوه وهو رقيق بعد ما عتق جده أو قبل عتق جده فان ولادها لمعتق جده فان عتق أبوه بعد ذلك فولادها لمعتق أبيه فقد رجوع ولادها لولا السيد أبيه من معتق أمه وجدته فابوهمه كلام الشارح وصرح به الزرقانى من انه في مسألة الاستلحاق انما يعود لمعتق الاب من معتق الام غير ظاهر وانما يرجع ولادها في المسائلين لمعتق الجد أو لمعتق الاب حيث لم يسه الرق في بطن أمه ولم يعتقه آخر وقوله أعتق الاب أعتق يستعمل متعديا ولازما كما هنا بمعنى عتق وبنسائه للمجهول لغية رديئة (ص) والقول لمعتق الاب لا لمعتقها الا أن تضع لدون ستة من عتقها (ش) يعنى أن العبد المعتوق المتزوج بأمة اذا حملت منه فأعتقها سيدها فقال سيدها حملت بعد عتقها وقال سيدها حملت قبل عتقها ولا بينة لواحد منهما فالقول قول معتق الزوج لان الاصل عدم الحمل وقت عتقها لان ما كل وطء يكون عنه حمل فولادها لولا لمعتق الزوج اللهم الا أن تكون ظاهرة الحمل يوم عتقها أو لم تكن ظاهرة الحمل يوم عتقها ولكن وضعت لدون ستة أشهر من يوم عتقها بماله بال لا بنحو ستة أيام فالقول قول معتقها ويكون الولاد له فقوله والقول الخ راجع لقوله الارق (ص) وان شهدوا بولادها أو اثنان انهم مالم يرا الا يسمعان انه مولاد أو ابن عمه لم يثبت لكنه يخلف وبأخذ المال بعد الاستيناء (ش) اعلم ان حكم الولاء بمثل حكم النسب في أن كلامه مالا يثبت الا بشاهدين عدلين حرين أو تقدم في آخر باب العتق انه قال واستثنى بالمال ان شهد بالولاد شاهد أو اثنان انهم مالم يرا الا يسمعان انه مولاد أو وارثه ويخلف وانما كرر هذه المسئلة لاجل قوله هنا لم يثبت لكن عدم الثبوت في الشاهد بالبنت مسلم وأما في

السماع

المتزوج بأمة اذا أعتقت وحصل حمل فقال سيدها حملت الخ (قوله لا بنحو

ستة أيام) الصواب خمسة لا يخفى انه علم من ذلك التقرير ان ما هنا من ثمرات قوله الارق وانه لا بد من تحقق مس الرق ليطن أمه فان شك فالقول لمعتق الاب وانظر بين أم لا

(قوله وتقدم ما يعلم منه الجواب) ونهر لـ والجواب انه مشى هنا على قول وفي الشـ هاديات على قول أو ان ما هنالك عن سماع فشا كما قال المؤلف وجازت بسماع فشا عن ثقات وغيرهم وهنا عن شاهد دين فقط أو ان هنا في بلد وما هنالك في غيره كما أشار له في أي الثاني اهـ ولكن الصواب أن يقال ان ما هنا فيما اذا كان السماع بغير بلد المشـ هو د عليه لاحتتمال الاستفاضة عن واحد وما في الشهادات اذا كان السماع ببلده لعدم استفاضة عن واحد (قوله كترتيب الصلاة الخ) المناسب أن يقول كالتسكاح لان المصنف قال فيه وقدم ابن فابنه الخ ولم يذكر الترتيب في الصلاة (قوله كالام مع الاب) أي كام المعتق بكسر التاء فلا شيء لها مع الاب ولا مع غير الاب وقوله والبنت مع الابن أي انه لا شيء للبنت مع الابن بل ولا شيء لها مع غير الابن (قوله وما أشبه ذلك) أي كالام مع الابن فالذي يرث هو الابن فقط (قوله وأما العاصب بغيره) أي كالبننت مع الابن أي فالبننت عاصب بالغير فلا شيء لها مع الابن ولا مع غيره كما تقدم وقوله أو مع غيره كالأخت مع البننت أي كالأخت المعتق بكسر التاء مع بنته فلا شيء (١٦٥) لها بل ولا شيء للبنت كما تقدم (قوله لان هذا الخبر غير معروف) أي غير موجود كما

قاله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عجب وقوله ومعتق المعتق بفتح التاء وقوله كان معتق المعتق بفتح التاء وقوله لان معتق المعتق بفتح التاء وقوله ومعتق أبيه أي أبي المعتق بفتح التاء (قوله يبدل بواسطة) أي بواسطة أبيه (قوله الاما اعتقن) أي الاولاد ما اعتقن أي الاما اعتقن وقوله أو اعتق من اعتقن أي الاولاد ما اعتقنه من اعتقن أي الاولاد انسان اعتقنه شخص اعتقنه النسوة وقوله أو ولد من اعتقن أي الاولاد ولد شخص اعتقنه النسوة وقوله من ولد الذي كور المراد بالذ كور المعتقون للذني فأولاد المعتقون الذ كور كان الا ولاد كورا أو انا ما ترثهم المعتقة لا بانهم الموصوفين بكونهم ذ كورا وقوله ولا شيء له من أي للنسوة في ولد البننت أي بنت

السماع فشا كل مع ما في الشهادات من أن النسب والاولاد يثبتان بالسماع وتقدم ما يعلم منه الجواب (ص) وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصبته كالصلاة (ش) يعني أن المعتق بفتح التاء اذا مات وترك ما لافاته يرثه عاصب النسب مثل أبيه أو أخيه ونحو ذلك ويقدم على عاصب الولاء فان لم يكن له عاصب من جهة النسب فمعتقه فان لم يوجد المعتق بكسر التاء فالأحق بالارث عصبته الأقرب فالأقرب فيقدم الاخ وابنه على الجد ذنبه وهو مقدم على العم وابنه ثم بعدهما أبوا الجد وهكذا كترتيب الصلاة على جنازته اذا مات فغير العصبه لا شيء لهم كالام مع الاب والاب مع الابن والبنت مع الابن وما أشبه ذلك فالضمير في عصبته يرجع للذي صدر منه العتق أي المعتصبون بأنفسهم وأما العاصب بغيره أو مع غيره فلا شيء له وأما عصبه عصبه المعتق بكسر التاء فانهم لا حق لهم في الولاء في هذه المسئلة وهي ما اذا اعتقت امرأة عبدا ولها ابن من زوج لا يقرب لها فاذا ماتت المرأة فان الولاء ينتقل لولدها فان مات هذا الولد فان أباه لا يرث العتق بالولاء عند الأئمة الاربعة ونص عليه مالك في المدونة وغيرها والميراث للمساكين ولا يقال من مات عن حق فلو ارثه لان هذا الخبر غير معروف والضمير في قوله (ثم معتق معتقه) يرجع للذي وقع عليه العتق أي فان لم يكن للمعتق بفتح التاء عصبه ورثه حينئذ معتق معتقه ثم عصبته فاذا اجتمع معتق أبي المعتق بفتح التاء ومعتق المعتق كان معتق المعتق أولى بالارث لان معتق المعتق يبدل بنفسه ومعتق أبيه يبدل بواسطة (ص) ولا ترثه أنثى ان لم تبشر بمعتق أو بجره ولا بولادة أو عتق (ش) يعني أن الولاء لا ترثه النساء فاذا ترك المعتق بكسر التاء ولدا وبنتا فان الولاء يرثه الولد دون البننت الا أن تكون الانثى هي التي باشرت العتق فان باشرته حقيقة أو وهمك ورثته قال فيها ولا يرث أحد من النساء ولا عما اعتق أب لهن أو أم أو أخ أو ابن فالعصبه أحق بالولاء منهم ولا يرث النساء من الولاء الاما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو ولد من اعتقن من ولد الذ كور ذ كورا كالأولاد أو انا ما ولا شيء لهن في ولد البننت ذ كورا

المعتق الذ كور بفتح التاء فالأصل ان المعتقة بكسر التاء ترث بنت معتقها الذ كور ولا ترث ولدها أي ولد البننت كان ذلك الولد ذ كرا أو أنثى فعلم من ذلك ان شارحنا إنما تكلم على المعتق الذ كور وسكت عن المعتق الانثى وقوله والأصل ان ولد من اعتقن أي ولد الذ كور الذي اعتقنه فالشارح فرض الكلام في المعتق الذ كور وأولاده (قوله ولا شيء لهن في ولد البننت) أي بنت المعتق الذ كور وخلاصته ان المرأة اذا اعتقت ذ كرا فلها الولاء على أولاده ذ كورا أو انا ما ولها الولاء على أولاد الذ كور ذ كورا أو انا ما وليس لها الولاء على أولاد الاناث ذ كورا أو انا ما أي اذا كان لهم نسب من حر والافلها الولاء عليهم قال الشيخ السنوسي في شرح الحوفي ولما نعم عليه بالعتق ان لم يمسره ورق لا يخلوا ما أن يكون أي المنعم عليه بالعتق ذ كرا أو أنثى فان كان ذ كرا فان ولده ذ كورا أو انا ما ولده ذ كور من بنينه ما سفلوا ذ كورا أو انا ما فينجرو ولا وهم لمن اعتقه ثم لعصبته ثم لوالديه فأما أولاد البننت الذين لم يتصل بنوتهم بمن المنعم عليه الا بواسطة أنثى فيكفهم في النجس ولا يتم حكم أولاد الانثى المنعم عليهم فان كانوا من زنا أو غصب أو نكحوا بلعان أو من حر بي بدار الحرب فينجرو ولا وهم المعتق أمهم وكذا من عبد ان لم يكن الجد مولى والافل ينجرو لمواليه وما سوى هذا الولد تابع للاب ان كان مولى فهو لمولى أبيه والافل يمت المسال انتهى وحكم المرأة والرجل في النجس بالولادة سواء والأصل ان أولاد البنات أيضا ينسب الولاء عليهم وان

سأولوا كذا كوراً لكن بالتفصيل المتقدم سواء كان ذوالولاد كذا أو أنثى فقول المدونة من ولد الذكور أنما هو لكون المهرارهم مطلقاً
بغلاف أولاد البنات لا ينجرون إلا إذا لم يكن لهم نسب من حراً وأما إذا اعتقت المبرأة أمة فهي كالرجل المعتق أمة فلها الولاء عليها
وعلى أولادها ذكوراً أو أنثى أن لا يكون لهم نسب من حراً كما تقدم قال الأعمى وغيره ما اعتقت المبرأة يجرى ما لو كان المعتق رجلاً فكل
موضع يكون فيه الولاء للمعتق أن كان رجلاً يكون لها (قوله ويهـ) فذا يدفع اعتراض (الخ) أي حيث قال إن لم تبشره أي إن لم تبشر
الشخص بسبب عتقها له وفي كون هذا شرطاً فيما قبله نظر إذ مع المباشرة لا يرث وعبارة ابن الحاجب أحسن من عبارة المصنف إذ قال
ولا ولاد لأنثى أصلاً الأعلى من بشارته (١٦٦) اهـ وحاصل الجواب أن المعنى فإن بشارته ورثت به لأن المعنى ورثته نفسه

والاعتراض مشى على أنه نفسه
موروث (قوله ثم اشترى الأب
عبداً) أي أو ملكه بجهة أو نحوها
(قوله منهم أربع مائة قاض) أي
وهما منهم مائة أنه جره إلهما ولا يعتق
أبيهما كما قدم المصنف بقوله أو عتق
ناسين أن عاصب المعتق نسباً مقدم
على معتق المعتق وهل كانوا القضاة
الذين كورون مجتمعين أو متفرقين
ومن أي بلد كانوا انظر في ذلك كما
قاله في ذلك (قوله وموالي أبيها هي
وأخوها) أي لأنها هي وأخوها
قد اعتقا الأب ثم يقال إنها من
حيث أنها اعتقت الأب قد أخذت
النصف وهو الماشارة بقوله لأنها
أعتقت نصف من أعتقه
فالمناسب أن يقول أنها تأخذ
نصف الباقي الذي هو الربع بعد
أخذ النصف بالسبب المذكور
لأن ذلك النصف الباقي لأخيها
على تقدير حياته وقد ثبت لها على
أخيها الولاء بالجر فتأخذ نصف
حصته فإن قلت كانت تأخذ كل
حصته يعقضي تلك العلة قلت الولاء

كان أو أنثى والحاصل أن ولد من أعتقن ولاؤه من ذكوراً كانوا أو أنثى وولد الولد الذكور
ذكوراً أو أنثى ولا شيء لهم في ولد البنت ذكوراً كان أو أنثى فافهم قوله ولا ترثه أنثى من باب
الحذف والإيصال وأصله ولا ترث به لأن الولاء يورث به المال ولا يورث فقوله إن لم تبشره فإن
بشارته ورثت به وبهذا يدفع اعتراض الزدقاني قوله وأجره الخ عطف على مفهوم أن لم تبشره
أي فإن بشارته وأجره ولا بولادة أو عتق ورثته أو عطف من حيث المعنى على مدخول النقي أي
انتفى مباشرة العتق أو جرح الولاء (ص) وإن اشترى ابن وبنت أباهما ثم اشترى الأب عبدان
العبد بعد الأب ورثه الابن (ش) تقدم أنه قال وعتق بنفس الملك الابن وإن علوا الخ فإذا
اشترى الابن والبنت أباهما فإنه يعتق عليهما ما يجرى إذا ملك الأب بعد ذلك عبد أبوجه
من وجوه الملك بשרاء أو غيره وأعتقه ثم مات الأب بعد ذلك فإنهم ما يرثانه بالنسب للبنت الثلث
وللابن الثلثان فإذا مات العبد المذكور بعد الأب فإن الابن يرثه وحده بالولاء دون البنت لأن
الابن عصبة الأب بالنسب والبنت معتقة نصف المعتق وهو الأب وعاصب المعتق بالكسر أولى
من معتق المعتق وغلط في ذلك جماعة منهم أربع مائة قاض فجاءوا بالارث للابن والبنت ثم إن
مثل الابن في أرثه سائر عصبة المعتق كجمه وأبوه فيأخذ جميع المال ولا شيء للبنت وكون الأب
مشتراً كالسبب بشرط بل لو اشترت الابنة أباهما وحدها كان الحكم كذلك ومفهوم قوله بعد الأب
أنه لو مات قبله ثم مات الأب لم يكن الحكم كذلك فيرثه ابنه وبنته على فريضة الله تعالى لأنه
لومات العبد قبل الأب صار مال العبد من جملة مال الأب (ص) فإن مات الابن أولاً فللبنت
النصف لعتقها نصف المعتق والربع لأنهما معتقة نصف أبيه (ش) يعني أن الأب إذا مات أولاً
ثم مات الابن ثم مات العبد فللبنت من تركه العبد نصفها بالولاء لأنها أعتقت نصف من أعتقه
والنصف الباقي لموالي أبيها وموالي أبيها هي وأخوها فلها نصفه وهو الربع فصار معها ثلاثة
أرباع التركة وهنا سؤال وجواب انظره في الشرح الكبير (ص) وإن مات الابن ثم مات الأب
فللبنت النصف بالرحم والربع بالولاء والثلث بجره (ش) موضوع هذه المسئلة أن العبد مات
أولاً ثم مات الابن ثم مات الأب فإن هذه البنت تأخذ من تركه أبيها سبعة أعشارها بيانه أنها
تأخذ نصفها بالنسب ثم تأخذ ربعها بالولاء الذي لها في أبيها لأنها أعتقت نصفه ثم تأخذ ثلثها

على أخيها ليس كما لا لأنهم لم تعتق إلا نصف أبيه (قوله وهنا سؤال وجواب الخ) نص لا فإن قلت قد مات الابن قبل
العبد فكيف يكون له أرث منه حتى ترثه قلت فيه جوابان الأول أنها ماتت أخيها استحققت نصف ماله ومن جملة ما تركه نصف الولاء
فقد ورثت من أخيها نصف الولاء قبل موت العبد فإذا مات العبد ورثت منه النصف لعتقها نصف معتقه والربع لأنها ورثت من أخيها
ربع الولاء وهو نصف الولاء الذي كان يستحقه أخوها الثاني أن أرثها الربع على تقدير حياته بعد موت العبد وعلى هذا فليس الولاء
كالميراث من كل وجهه إذا جرى نحو هذا التقدير في الميراث فإن قلت ماذا ذكر المؤلف في تعليل استحقاقها الربع المشار إليه بقوله لأنها
معتقة نصف أبيه لا يطابق الجواب الأول بل المطابق له أن يقول والربع لأنها ورثت ربع الولاء من أخيها قلت يمكن مطابقته بتكلف
أي أنها ورثت الربع لأكثر من نصفه ولا أقل لأنها أعتقت نصف أبيه فورثت عنه الربع لأنها تستحق من الابن نصف ماله ومن جملة
ما تركه نصف ولأبيه ويجري نحو الاشكال مع جوابه في قول المؤلف فيما يأتي والثلث بجره ثم إن الأوليسة في كلام المؤلف بالنسبة إلى
موت العبد ولا يفترض أن الأب مات أولاً ثم مات الابن ثم مات العبد

(قوله وبيانه ان الربع الباقي لاختيها الخ) فيه شيء كما تقدم والمناسب أن يقول لان الربع الباقي لاختيها وانصف الولاء عليه من حيث انما اعتقت نصف أبيه قال في ذلك فان قيل الفرض هنا ان الابن مات قبل أبيه فكيف ترث منه مالم يرثه والجواب ما تقدم (قوله لموالي أم أخيهان كانت معتقة) ظاهره كانت من العرب أو غيرهم وانظرهم مع قول صاحب معين الحكماء يختلف في العتيق اذا كان من العرب والمشهور من المذهب ان ولأه لا يكون لمعتقه ولا يكون إلا لعصبة العتيق أو لجماعة المسلمين ان لم يكن عصبة والعرب مخالفون لغيرهم قالوا لم يخالف في هذا أحد من أصحاب مالك الأشهب (باب الوصايا) (قوله اذا وصلت به) في العبارة حذف أي اذا وصلت به أي وصلت الشيء بالشيء (قوله وأكثرا المفسرين على أنه المال) ظاهر العبارة أي وأما الأقل يقول انه غير المال وليس كذلك وذلك لان الاكثر على انه المال الكثير والاقل على انه مطلق مال ثم اختلف في الكثيره قليل ما زاد على نفقة العيال يحتمل في العمر الغالب ويحتمل في السنة وقيل ألف درهم وقيل ستون دينار وقيل تسعمائة (١٦٧) درهم فافوق (قوله الذي يتعلق بالمكاف)

اعل المراد من شأنه التكليف لامن كاف بالفعل (قوله قد يكون للاحياء) وهو ما تقدم الى هنا ما عدا باب الجنائز (قوله شرع في الكلام على الثالث) وهو الذي يكون لما بينهما ثم ان بين زائدة أي يكون لهما أي لان الوصية من ميت على وقوله ويأتي الكلام على الثاني وهو الذي يكون للاموات (أقول) لا يخفى ان قوله الذي يتعلق بالمكاف معناه الحكم الذي يتعلق بالمكاف ومن المعروف ان المتعلق بالمكاف من حيث انه مكلف الايجاب والتحريم والكراهة والندب والاباحة وقوله قد يكون للاحياء الخ أي قد يرجع للاحياء وقوله وقد يكون للاموات أي وقد يكون مرجعه للاموات وقد يكون لما بينهما أي وقد يكون مرجعه للاحياء والاموات فبين زائدة وأنت خير بأن المرجع اليه المين بما ذكر ليس الحكم الشرعي المتعلق بمتعلقه لانه انما يتعلق

لان الولاء جزم اليها فالضمير في جزم يرجع للولاء وبيانه ان الربع الباقي لاختيها يكون لموالي أبيه وموالي أبيه هو وأخته فلها نصف ذلك الربع وهذا معنى قوله سابقا وجزا للمعتق والثمن الباقي لموالي أم أخيهان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة كما ان الربع الرابع من تركه العبد في المسئلة التي قبلها كذلك

(باب) ذكر فيه الوصايا وما يتعلق بها (قوله) والوصية مشتقة من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلت به كان الموصى لما أوصى به او وصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف واختلاف في الخير في قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية وأكثرا المفسرين على أنه المال وقال البساطي الذي يتعلق بالمكاف قد يكون للاحياء وقد يكون للاموات وقد يكون لما بينهما وما فرغ من الكلام على الاول شرع في الكلام على الثالث ويأتي الكلام على الثاني ويختتم به ابن عرفة هي في عرف الفقهاء لا الفراض عقد يوجب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده الوصية عند الفقهاء أعم من الوصية عند الفراض لانها عندهم خاصة بما يوجب الحق في الثلث وعند الفقهاء أعم من ذلك ومن النيابة عن الموصى بعد الموت فلذا عرفها بالامر العام قوله يوجب الخ أخرجه ما يوجب حقا في رأس ماله مما عقده على نفسه في صحته قوله يلزم بموته صفة له قد أخرجه المرأة اذا وهبت أو التزمت ثلث ماله او لها زوج أو من التزم ثلث ماله لشخص فانه يلزم من غير موت قوله أو نيابة عنه بعده عطف على حقا معناه أو يوجب نيابة عن عاقده بعد موته فيدخل الايصاء بالنيابة عن الميت وانظر قوله يوجب حقا في ثلث عاقده مع قوله انها تجب اذا كان على الموصى دين مع انها لم توجب حقا في ثلث العاقد بل في جميع ماله وقد يجاب بان الدين ان لم يعلم الا باقراره فهو وصية وان كان ثابتا بالبينه فالوصية لم توجب عليه وانما أوجب عليه البينة وحكمة الوصية زيادة الزاد في الاعمال (ص) صح اصاحر مما في المال وان سفيها وصغيرا وهل ان لم يتناقض أو أوصى بقربة

بالمكاف كما هو صريحه ثم بعد هذا نقول ان المرجع في الفرائض الاحياء الذين تقسم التركة بينهم من زوج وغيره كما هو صريح قول المصنف للزوج الربع لا الاموات فكيف يقول الشارح وقد يكون للاموات فان قلت المرجع للاموات من حيث ان المال المقسوم بين الورثة مال الميت قلت وكذلك الوصايا المال الموصى به مال الميت وقد قال وقد يكون لما بينهما ويحتمل أن يراد بالحكم النسبة التامة وأراد بالمكاف من قد يؤل أمره الى أنه يكون مكلفا وهو الأدي وكأنه يقسول الذي يتعلق بالأدي ويكون قوله للاحياء والاموات تفصيلا للأدي إلا أنه يشكل أيضا في الفرائض فان النسب التامة في باب الفرائض انما مرجعها ومتعلقها الاحياء حيث يقول المصنف للزوج الربع الخ وباقى السؤال والجواب المتقدم فخر هذا البحث (قوله يلزم بموته) أي فله الرجوع قبل الموت عن وصيته وقوله أعم من ذلك ومن الخ أي أعم من كل منهما وليس المراد أعم من مجموعهما لانه يقتضي شيئا آخر نالسا وليس ذلك بموجود (قوله فهو وصية) لا يخفى أنه اذا كان لمن لا يتهم عليه يكون من رأس المال (قوله زيادة الزاد في الاعمال) في معنى من أي زيادة الزاد من الاعمال أي اذا كانت مندوبة وذلك لان حكمها ينقسم خمسة أقسام فتجب اذا كان دين أو نفقة

Des conditions
requises
pour la
validité
du testament
du testateur

(635)

دعوى

ويندب اليها اذا كانت بقربة في غير الواجب وتحرم بحرم كالنباحة ونحوها وتكره اذا كانت بكراهة وفي مال قليل وتباح اذا كانت بمباح من بيع أو شراء أو نحو ذلك ثم ان انفاذا مع عدم المحرم لازم أي بعد الموت وأما انفاذها قبل الموت فينقسم الى الاقسام الخمسة فيجب انفاذ ما يجب منها ويحرم عليه الرجوع عنه ويندب انفاذ ما يندب منها فان خالف ولم يتفقد فسار تكب خلاف المندوب وهو اما الكراهة أو خلاف الاولى وانفاذ ما يكره منها مكروه والمطلوب منه الرجوع عنه وانفاذ ما يباح منها مباح فله فعله والرجوع عنه وأما الوصية على المولد الشرعي فذكرها كراهة كراهة أن عمل المولد مكروه والمكره يلزم الوارث أو من يقوم مقامه انفاذ الوصية به وقد ذكر ذلك الشامي (قوله لان الحجر عليهما) أي الحجر المعهود في الشرع (قوله بما يعلم) أي من كلام يعلم أنه لم يعرف ما أوصى به بأن لم يعلم أوله من آخره بأن يتناقض كلامه كأن يقول أوصيت لزيد يشار أوصيت له ب درهم مثلا (قوله أو محمل الصحة اذا أوصى بمافيها قربة) وظاهره (١٦٨) ولوتناقض ولعله لا يقول بذلك اذ مع التناقض لا يلغى الوصية (قوله

أما اذا أوصى بعصية) لا يخفى ان عدم القربة كما يصدق بالعصية يصدق بمال القربة ولا معصية كما اذا أوصى لسلطان فالمناسب ان يقول أما اذا لم يوص بقربة كما اذا أوصى لشربة الدخان على القول بأن شربه مكروه أو أوصى بعصية (قوله اذا أصاب وجه الوصية) جعل الشيخ أجده قوله ولم يكن فيه اختلاف تفسير قوله اذا أصاب وجه الوصية وقيل معنى قوله اذا أصاب وجه الوصية أن لا يزيد على الثالث (قوله والافعدم التناقض الخ) تبع الثاني السابع لشيخه الشيخ سالم السنهوري ورده عجب وجعل الخلاف حقيقة وحاصله أن القولين اتفاقا على عدم التناقض في قوله دون الوصية بالقربة فهي محل الخلاف فاذا أوصى لسلطان مثلا فعلى الاول الذي عليه أبو عمران الوصية صحيحة وعلى الثاني الذي يشترط القربة غير صحيحة

doe
the
at
aire
(٥٩٦)

٢٠٠٠
٢٠٠٠
٢٠٠٠

تأويلان (ش) يعني أنه يشترط في الموصي أن يكون حرا فالعبد ولو بشأته لا تصح وصيته وان يكون عسيرا فالوصي الذي لا مير عنده والمجنون والسكران لا تصح وصيتهم ويدخل السكران المميز وان يكون مالكا كما أوصى به مملوكا ما فسد غرق الذمة وغير المالك لا تصح وصيتهما وليس المراد بقوله مالك أن يكون مالكا كما امر نفسه لئلا يتناقض قوله وان صغيرا أو سفيا لان الحجر عليهما الحق أنفسهما فلو منع من الوصية لكان الحجر عليهما الحق غيرهما وهل محمل صحة وصية الصبي المميز اذا لم يحصل فيها تناقض مما يعلم أنه لم يعرف ما أوصى به ولا يعلم أوله من آخره هذا تأويل أبي عمران أو محمل الصحة اذا أوصى بمافيها قربة كصدقة وصلة رحم وما أشبه ذلك أما اذا أوصى بعصية فانها لا تصح هذا تأويل اللخمي واللفظ المتأول هو قول مالك في المدونة وتصح وصية ابن عشرين فقل مما يقاربها اذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط فهو اشارة الى تفسير الاختلاط الواقع في المدونة هل المراد به ما قاله أبو عمران أو ما قاله اللخمي والا فعدم التناقض والوصية بالقربة متفق عليهما فالخلاف لفظي (ص) وكافرا لا يكفر المسلم (ش) يعني أن الكافر تصح وصيته لا تطبق الحد عليه اذ هو حر عتق مالك اذا أوصى لمسلم بشئ لا عليه المسلم كخمر ونحوه أما ان أوصى بذلك لكافر فان وصيته تصح لان الكافر يملك ذلك ثم يصح نصبه عتقا على سفيه او جره عتقا على حرة ومن عطف الخاص على العام ذكره لاجل الاستثناء (ص) لمن يصح تملكه / كن سيكون ان استعمل ووزع لعدم (ش) هذا هو الركن الثاني وهو الموصى له بشرطه أن يكون يصح تملكه للموصى به شرعا سواء كان بالغاعاقلا مسلما موجودا أم لا ولذا يصح محمل سيكون في المستقبل ويستحق الوصية ان استعمل صار خا وغلة الموصى به قبل وجوب الموصى له الورثة اذا ولد له لا يملك الا بعد وضعه وتحقق الحياة فيه فان لم يستعمل صار خا لا يستحق الوصية وترد اذا وضعت أكثر من واحد فان الوصية توزع على عدد الوضع المذكور كالأنثى لان ذلك شأن العطايا وهذا عند الاطلاق وأما ان نص على التفضيل فانه يصار له فقوله ان استعمل شرط في الاستحقاق لا في صحة الوصية ومثل الاستعمال ما يدل على

واعتمده بعض الشراح (قوله ثم يصح نصبه الخ) أقول هذا هو المتعين لانه يفيد اعتبار الحرية والتمييز في الكافر الذي لا بد منه في الموصى مطلقا بخلاف جره عتقا على حرة فلا يفيد ذلك (قوله لمن يصح تملكه الخ) دخل فيه المسجد والقنطرة ونحوهما سيصرح بالمسجد ونحوه بوجوب وصيته بمال يعمل به فندبل ذهب يعلق على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهي وصية لا يلزم تنفيذها ولا ورثة أن يشعروا بها ما شاؤا لان هذا من غير المباح كما أفتى به عجم (قوله أم لا) أي أم لا يكون كذلك بأن كان صبيا أو مجنونا أو كافرا (قوله لجل سيكون الخ) وأولى اذا كان الحمل موجودا مثله ما اذا قال أوصيت لمن سيكون من ولد فلان ومثله أوصيت لمن يولد فلان فيكون لمن يولد له سواء علم أن له حين الوصية ولدا أولا وكذا أوصيت لولده ولا ولد له حين الوصية ولا حمل حيث علم بذلك ويكون لكل من ولد له فان لم يعلم بطلت وصيته وان كان له ولد حين الوصية أو حمل صحت مطلقا واختصت عن وجد حين الوصية من حمل أو ولد ثم حيث تعلقت الوصية بمن يولد له مستقبلا فينتظر بها الا باس من ولادته فيرجع بعده للموصى أو وارثه (قوله وأما ان نص على الخ) ومثله ما اذا علم أن الايصاء المذكور من جهة من يرثه الحمل فيقسم على قدر الميراث (قوله لا في صحة الوصية الخ) الظاهر أنه لا فرق بينهما وأنه متى

كان شرطاً في أحدهما فهو شرط في الآخر (قوله أو إشارة) ومثلها الكتابة بل هي أولى (قوله وقبول المعين) أي الذي عينه الموصي وحده أو عينه مع وصيته للفقراء (قوله أي في لزومه للموصي) المناسب أن يقدم قوله لافي الصحة ثم يأتي بقوله فلا ينافيه بأن يقول أي في لزومه للموصي لافي الصحة لأنهم صحيحة مطلقاً فلا ينافيه قوله فالملك له بالموت فالقبول بعد الموت كاشف للملكه بالموت فيسقط التعليق ويأتي به على صورة التفريع (قوله لكن قضية قوله فالملك له بالموت أن الغلة كلها له) أي للموصي له فتكون الحائط بتمامها للموصي له وسيأتي للشارح أن للموصي له خمسة أسداس الحائط وإن بهر ما يقول له خمسة (١٦٩) أسداس الحائط وثلاث المائتين وعلى كل حال فلم تكن الغلة بتمامها للموصي

له فهذا يخالف في القول وحاصل الجواب أن الملك له بالموت والعبرة بيوم التنفيذ أي فيكون له خمسة أسداس الحائط وثلاث المائتين وأنت خير بأن هذا الجواب لا معنى له لأنه متى كان العبرة بيوم التنفيذ فلا ثمرة لكون الملك له فالأحسن أن المصنف مشى أولاً على قول ومشى ثانياً على قول وهو الراجح وثمرته أن له خمسة أسداس الحائط وثلاث المائتين وصار المعتمد أن العبرة بالثالث يوم التنفيذ زاد المال أو نقص (قوله وقوم بغلة) أي والغلة شاملة لتسلسل الحيوان وغلة الثمار وغلة العقار وإن كان الأول متفقاً عليه وفي غلة الأصول كالثمار خلاف والراجح كالنسل يقوم مع الأصول (قوله الأولى أن يقال على هذا القول) أي قول أكثر الرواة إلا أنك خير بأنه لم يعلم من ذلك الأقولان وإن كان القول الذي هو قول أكثر الرواة أتى فيه قولان كما تبين (قوله وأجاب بعض الخ) هو الشيخ بنوفري على هذا الجواب بعض الشيوخ فقال المشهور أن الغلة الحادثة بعد موت الموصي وقبل قبول الموصي له تكون للورثة كلها ولا يأخذ منها الموصي له شيئاً وقيل يأخذ ثلثها

الحياة ككثرة الرضع والضمير في عدده يرجع للحمل (ص) بلفظ أو إشارة مفهومة (ش) هذا هو الركن الثالث وهي الصيغة والمعنى أن الوصية تكون بلفظ صريح كأوصيت وتكون بلفظ غير صريح يفهم منه إرادة الوصية كالإشارة وظاهره ولومن القادر على الكلام خلافاً لابن شعبان (ص) وقبول المعين شرط بعد الموت فالملك له بالموت (ش) يعني أن الوصية إذا كانت لشخص معين كزيد مثلاً فإن قبوله لها بعد موت الموصي شرط في وجوبها له وأما إذا كانت على غير معين كالفقراء فإنه لا يشترط في حقهم القبول بعد الموت لتعذر ذلك من جميعهم واحتراز بقوله بعد الموت مما لو قبل في حياة الموصي فإن ذلك لا يفيده شيئاً إذ للموصي أن يرجع في وصيته مادام حيلاً لأن عقد الوصية غير لازم حتى لو رد الموصي له قبل موت الموصي فله أن يرجع ويقبل بعده قاله مالك وإذا قبل بعد الموت بقراب أو بعد طول زمان فإن الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول تكون للموصي له لأن الملك انتقل إليه بمجرد الموت قوله المعين أي البالغ الرشيد والافوليه يقبل له بخلاف الخو زني الوقف والهبة فيكني حوز الصغير والسفيه كما مر فلو مات المعين قبل القبول فلوارثه القبول مات قبل العلم أو بعده اللهم إلا أن يريد الموصي الموصي له بعينه فليس لوارثه القبول وقوله شرط أي في لزوم أي في لزومه للموصي فلا ينافيه قوله فالملك له بالموت لأن القبول بعد الموت كاشف للملكه بالموت لافي الصحة لأنهم صحيحة مطلقاً لكن قضية قوله فالملك له بالموت أن الغلة كلها له وقضية قوله وقوم بغلة حصلت بعده أنه لا غلة له ويدفع هذا بأنه وإن كان الملك له بالموت إلا أن العبرة بيوم التنفيذ كما قاله بعد فقوله له بالموت وقوله يوم التنفيذ لا يعني أحدهما عن الآخر (ص) وقوم بغلة حصلت بعده (ش) يعني أن ما أوصى به مما له ثمرته يقوم بما حصل فيه من الثمر بعد الموت وقبل التنفيذ وأما ما حصل قبل الموت فهو من جلة مال الموصي من غير نزاع وهذا القول هو أشبه القولين كما قاله التونسي وقال الشارح أنه قول أكثر الرواة محنون وهو أعدل أقوال الأصحاب وهو قول ابن القاسم في المسدونة وله أيضاً في مثل القول الآخر وهو أنه يقوم بدون ثمره ثم تتبعه غلته انتهى فإذا أوصى له بحائط يساوي ألفاً وهو ثلث الموصي لكن زاد لأجل ثمرته مائتين فله لا يكون للموصي له إلا خمسة أسداس الحائط على المشهور والذي هو أعدل الأقوال ووجهه أن الغلة لما أن حذت بعد الموت لم تكن للموصي له واعترضه الشارح وقال الأولى أن يقال على هذا القول يكون له خمسة أسداسه ومرة ثلث المائتين الحاصلتين من الغلة انتهى وأجاب بعض عن التنظير المذكور بقوله لأن المائتين غير معلومة يوم الوصية والوصية لا تكون إلا فيما علم للموصي فلا شيء للموصي له فيما نشأ في الحائط (ص) ولم يحتج رقي لاذن في قبول (ش) يعني أن من أوصى لعبده بشيء فله أن يقبل ذلك الموصي به ولا يحتاج في قبول ذلك إلى إذن سيده وتقدم هذا في باب الحجر عند قوله وغير من إذن له القبول بلا إذن فهو تكرر معه (ص) كإصابته بعقته

(٢٢ - خشي ثامن) وقيل يأخذها كلها انتهى وقوي بأن النقل في هذه المسئلة أن الموصي له لا يأخذ إلا خمسة أسداس الحائط وليس له شيء من الثمرة انتهى ولكن اعتمد محشي تب القول بأخذ الثلث ومال إليه بعض شيوخنا واعتمده (قوله ولم يحتج رقي لاذن في قبول) سواء كان مأذوناً له في التجارة أو لا وأما التصرف وعذمه فإن كان مأذوناً فلا يحتاج لاذن السيد أو ما غير المأذون له فلا يتصرف إلا بأذن السيد في ذلك (قوله ولا يحتاج الخ) أي وعلمه الرقيق واسيده انتزاعه الآن يعلم أن الموصي قصده التوسعة على العبد ومثله الصغير

(قوله والثاني لا يحتاج لقبول أصلا) بل يمتنع أن جملة الثلث أو محمله (قوله وخبرت جارية الوطء) أي بين بيعها للعتق وبين البقاء على الرق (قوله لأن الغالب على جوارى الوطء الخ) إنما كان الغالب لأنهن لا يحسن الخدمة وقل من يطوئن بالسكاح (قوله أو بتأفقه أو يديه العبد) أراد بالعبد ما كان قنأ أو فيه شائبة الامكان وله فيه الوصية له بما ينز يد على التأفقه إلى مبلغ ثلث الموصى لأنه أحرز نفسه وماله انتهى وما قاله شارحنا تبع فيه عجم التابع لابن مرزوق (١٧٠) وظاهر المدونة خلافه لأنها قالت لا تجوز الوصية لعبد

وارثه إلا بالتأفد كالثوب ونحوه مما يريد به ناحية العبد فالمراد بقوله أريد به العبد ما من شأنه أن يراد به العبد لأنه لا بد أن يكون أراد به العبد واعتمده البساطي (قوله وليس لسيد العبد أن يتزعمها) أي لأنه إذا انتزعه لم تنفذ الوصية وإذا باعه الوارث باعه بماله وكان للمشتري انتزاعه (قوله كالقنطرة الخ) فإذا زاد على ذلك أولم يحتاج لذلك فيصرف لقومته أي خدمته من أمام ومؤذن ونحوهما احتاجوا أم لا من شرح عب ولعل قوله وصرف في مصالحه أن اقتضى العرف ذلك فإن اقتضى أن القصد مجاوروه كالجامع الأزهر صرف لهم لمرمته وحصره ونحوهما انتهى (أقول) بقي إذا لم يجز بشئ وظاهر المصنف أنه يصرف في مصالحه فالأولى لعب أن يقول ولعل قوله وصرف في مصالحه ما لم يجز العرف بأنه يصرف لمجاوريه كالجامع الأزهر والآخر صرف لهم (قوله وبیت المال وارث شرعي الخ) كذا قال الشيخ سالم وقال عجم فإن لم يكن له وارث خاص بل بیث المال بطلت كما إذا لم يعلم بموته (أقول) وكلام عجم ظاهر حيث كان بیث المال غير منتظم لأن الراجح أن بیث المال إذا لم يكن منتظما لا يرث (قوله ساوت عمارته عبارة ابن الحاجب) أي لأن ابن

(ش) يعني أن الرقيق لا يحتاج في الوصية بعتقه إلى القبول فهو تشبيه في نفي مطلق الاحتياج وإن كانت جهة الاحتياج مختلفة فالأول لا يحتاج لأن في قبول والثاني لا يحتاج لقبول أصلا (ص) وخبرت جارية الوطء ولها الانتقال (ش) يعني أن جارية الوطء إذا أوصى سيدها ببيعها للعتق فإن الخيار يثبت لها في أن تبقى على الرق أو تختار العتق لأن الغالب على جوارى الوطء الضياع بالعتق وإنما خسرت لأن العتق ليس محققا لأن شرط العتق لا يستلزم التجيز وإذا اختارت أحد الأمرين ثم انتقلت إلى الآخر فذلك لها ما لم ينفذ ما اختارت أولا وأما إذا أوصى بعتقها فلا خيار لها لأنها ليس لها البقاء على الرق لأن العتق حقيق لله لا يجوز لها إبطاله والمراد بجارية الوطء التي تراد له وطئت بالفعل أم لا واعتز به عن جارية الخدمة فتباع لمن يعتقها من غير خيار ومثلها العبيد الذكور (ص) وصح لعبد وارثه أن يتحد أو يتأفقه أو يديه العبد (ش) فاعل صح هو الأيضا والمعنى أنه إذا أوصى لعبد وارثه بشئ قليل أو كثير فإن الوصية صحيحة وليس لسيد العبد أن يتزعمها من عبده وهذا إذا اتحد بالوارث فإن تعدد فلا تجوز الوصية إلا إذا كانت بشئ تأفقه وأراد الموصى بذلك العبد دون غيره من الورثة أما لو أراد نفع سيد العبد بطلت لأنها وصية لوارث وتصح بغیر التأفقه حيث كان على العبد دين مستغرق وبعبارة أن اتحد الوارث وكان يرث جميع المال وأما أن كان يرث بعضه فلا يصح لأنه بمنزلة الوصية للوارث ومثل المتحد ما إذا تعدد والعبد لم يترك بينهم على السواء ويرثون جميع المال والألم يصح لأنها بمنزلة الوصية للوارث بنفسه والمراد بالتأفقه ما لا تلتفت النفوس إليه (ص) ولا تجوز وصية في مصالحه (ش) إلا لام الداخل على المسجد ونحوه لا مصرف لآل الملك والمعنى أن الوصية للمسجد ونحوه كالقنطرة والسور تصح ويصرف ذلك الشيء الموصى به في مصالح تلك الأشياء كوقيد وعمارة لأن مقصود الناس بالوصية لذلك فإن لم يكن للمسجد مصالح فيدفع للفقراء (ص) ولم يترك علم بموته في دينه أو وارثه (ش) يعني وكذلك تصح الوصية للميت إن علم الموصى بموته ويصرف المال الموصى به في دينه إن كان على الميت دين والافهو لوارثه فإن لم يعلم بموته فأنها لا تصح إذا لم يت لا يصح تلكه فقوله ولم يترك أي وصحت الوصية لكل من تقدم من يصح تلكه ولم يترك وظاهره سواء علم الموصى أن على الموصى له دين أو له وارث أو لا وهو وظاهره وبيت المال وارث شرعي فيمدفع له حيث لم يكن له وارث ولا عليه دين أو للتو يبع أي في دينه إن كان عليه دين أو وارثه إن لم يكن عليه دين وبعبارة أن عمارته عبارة ابن الحاجب لا للقبير إذا لم يتقدمها طلب لاحقية ولا حكا (ص) ولذی (ش) يعني أن الوصية تصح للذمی لأنه يصح تلكه وسواء كان للذمی حق جوار أو لا قريبا كان أو أجنبيا قال في التوضيح يحتمل اعتبار المفهوم فممنع للحر بي ولا يصح له وهو قول أصبغ ويحتمل أن لا يكون مفهوم مخالفة مساواة المسكون عنه للنطوق وهو مقتضى كلام عبد الوهاب في الإشراف وكلام المؤلف في الصحة وعدمها والجواز وعدمه شيء آخر (ص) وقائل علم الموصى بالسبب والافتاء ببلان (ش) يعني أن المقتول يجوز وصيته للذي قتله بشرط أن يعلم بالسبب أي بسبب

القتل

الحاجب قال في دينه والافلوارثه (قوله ولذی) أي وإن لم تظهر رقبته (قوله وهو قول أصبغ)

أي وهو المقتول وكلام عبد الوهاب ضعيف (قوله والجواز وعدمه شيء آخر) قال ابن القاسم ويجوز ذلك إذا كان على معنى الصلة أي صلة الرحم بأن يكون أبوه أو أخوه أو أخته نصرانيا أو أجازة أشهب في القرابة وغيرها من غير كراهة واختلف قول مالك في الكراهة انتهى (قوله والافتاء ببلان) ولا يدخل في التأويلين أعطوا من قتلني لصحتها فصوره المسئلة أنه قال أعطوا فلانا كذا ولم يعلم أنه قتله

(قوله انظر الشرح الكبير الخ) ونص لئ فالعلة الفاعلية هي المؤثرة حقيقة وهو الباري وإطلاق العلة عليه في كلامهم يحتاج لتوقيف أو عادة كالتجار للسرير والعلة الصورية مامعه ذلك الشيء بالفعل كالصورة الحاصلة بعد تركيب الاجزاء والعلة المادية هي مامعه ذلك المركب بالقوة كأجزاء الخشب للسرير والعلة الغائية هي الباعثة على إيجاد ذلك كالجوهر بالنسبة لما ذكره وهذا انما يتصور في العلة العادية وأما الفاعل حقيقة فتعالى أن يبعثه شيء على شيء اللهم إلا أن يراد بالباعث ما يشمل المناسب لانه باعث للمكلف على الامتنال فان أفعال الله لا تخلو عن الحكم والمصالح لكن بمعنى أنها ثمرات تابعة للأفعال (١٧١) لا بمعنى أنها علل غائية باعثة على الأفعال انتهى

(قوله تبطل بردة الموصي) أي وكذا

وصية المرتد في حال رده باطلة (قوله

من عهدت الخ) أي أوصت بوصية

الخ (قوله وهو رأي شيوخنا) أي

شيوخ ابن عتاب (قوله بضرب

قبة) أي بناء قبة على قبرها للتمييز

أي للباهة والابطال كذا في شرح

عب ويحتمل وهو الاظهر ان المعنى

ضرب قبة أي قبة من شعر أو صوف

أي على هيئة القبة من البناء

نوصي بأن تضرب حين وضعها في

قبرها بحيث لا ترى ذاتها للعاصر بن

حينئذ (قوله لبعض الولاة) أي

أفتاها لبعض الولاة (قوله وكذلك

تبطل الوصية الخ) اعتمد محشي

القول بالصحة مستشهد بقول ابن

الحاجب ونسخ للوارث وتوقف على

اجازة الورثة كزائد الثالث لغيره

وكونها بالاجازة تنفيذاً أو ابتداء

عطية منهم قولان ونحوه لابن شاس

فأنت ترى أن القول بأنها عطية

متفرع على الصحة والقائل بأنها

ابتداء عطية ليست عند عطية

حقيقة اذ لو كانت كذلك ما سموها

اجازة أفعل الموصي وقد عبر عنا

بأنها كالعطية ولو كانت باطلة

ما عبروا بالاجازة اذ الباطل لا يجوز

وانما القائل بالبطلان ابن عبيد

الحكم وجعلوه مقابلاً ابن عرفة عن

القتل أي يعلم انه هو الذي قتله وظاهره سواء كان القتل عدواً أو خطأ وتكون الوصية في الخطأ

في المال والدية وفي العمد في المال فقط الآن ينفذ مقاتله ويقبل وارثه الدية ويعلم بها فان لم

يعلم الموصي بأن الموصي له هو الذي قتله فهل تنفذ الوصية له أو تبطل قال ابن القاسم

لا شيء له وقال محمد بن نافع أنه علم أولم يعلم وتكون في المال وفي دية الخطأ فقط وكلام

المؤلف يشمل ما اذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يغيرها فان علم بذى السبب صححت والا

فتأويلان كذا قال بعضهم فقوله بالسبب هو على حذف مضاف أو معطوف أي بذى السبب

أو بالسبب وصاحبه هكذا قالوا وهذا لا يحتاج اليه لان المراد بالسبب في كلامه السبب

الفاعل أي السبب الفاعل للقتل وهو عين القاتل والسبب يكون فاعلياً وصورياً مادياً

وغائياً كما قاله في السرير وانظر الشرح الكبير (ص) وبطلت بردة وأبصاء معصية ولوارث

كغيره بزائد الثالث يوم التفتيد وأن أجيز فعطية (ش) يعني أن الوصية تبطل بردة الموصي

أو الموصي له ولذا ذكر الردة ما لم يرجع للاسلام والاجازات ان كانت مكتوبة والافلا

وأما ردة الموصي به فلا أثر لها وكذلك تبطل الوصية اذا كانت على معصية كشرب خمر مثلاً

ويبقى المال للورثة وفي الموازية من أوصى بمال لمن يصوم به عنه لم يجز ذلك قال ابن عتاب

وكذلك لمن يصلي عنه بخلاف من عهدت بعهد لمن يقرأ على قبرها فهو نافذ كالأستجار للعج

وهو رأي شيوخنا قال وكذلك رأي انفاذ الوصية بضرب قبة على قبرها وقال الداودي عتق

مستغرق في الذمة ووصاياهم غير جائزة ولا تورث أموالهم ويسلك بهم ما سلك النبي وهو نحوه في

فتاوى ابن عتاب لبعض الولاة قال الاما ثبت كسبه بوجه حلال وكذلك تبطل الوصية للوارث

بأن يوصي بما يخالف حقوقهم أو لبعض ذون بعض لخبر ان الله أعطى كل ذي حق حقه فلا

وصية لوارث كما ان الوصية تبطل لغير الوارث بما زاد على ثلث الموصي يوم التفتيد ولا يعتبر

يوم الموت واذا أجاز الورثة ما أوصى به الموصي لبعض الورثة أو ما زاد على الثلث لغير الوارث

فان ذلك يكون منهم ابتداء عطية لأنه تنفيذ للوصية فلا بد من قبول الموصي له ولا تتم

الا بالحيازة قبل حصول مانع للمجيز وان يكون المجيز من أهل الاجازة فان لم يكن من أهلها

فمنه ما يتوقف على اجازة من له الاجازة ومنه ما يبطل ثم بالغ على بطلان الوصية للوارث بقوله

(ص) ولو قال ان لم يجزوا فلا لمساكين (ش) والمعنى انه اذا أوصى لبعض ورثته وقال ان لم تجز

بقية الورثة ذلك له فهو لساكين فان لم تجز الورثة الوصية فانها تبطل وترجع ميراثاً لانه أراد

بذلك الاضرار للورثة بتبديده من أوصى له منهم وقد قال تعالى في حق الموصي غير مضار

وان أجازت الورثة الوصية فيكون ابتداء عطية منهم فيعتبر ما من من الشروط وأشار بقوله

ابن عبد الحكم ليس للوارث أن يجيز ما زاد الموصي على الثلث لانه عقد فاسد انتهى عنه (قوله فلا بد الخ) قال محشي

العتبة اشتقارها للعوز في الصحة والملاءة ما لمدين بدين محيط فلا اجازة له وزاد ج أي الاجهوري في التفريع على العتبة اشتقارها

للقبول ولم أره لغيره وتعبيرهم بالاجازة يتأقبه أي فالصواب أنها لا تقتصر لقبول (قوله من أهل الاجازة) أي بأن يكون بالغار شيداً

صحيحاً وقوله فمنه ما يتوقف على الاجازة كأن يكون الوارث المجيز من يضافانها صحبة متوقفة على اجازة وارث المريض وقوله ومنه

ما يبطل أي كاجازة الصبي والسفيه (قوله فيكون ابتداء عطية منهم) أي من البعض المجيز لبعض الموصي له أي فينتظر في المجيز ان كان

رشيداً غير مجبور عليه ولا دين صحته من حيث كونه اعطية لامن حيث كونه اوصية لبطلانها (قوله فيعتبر ما من من الشروط)

قوله تبطل الوصية الخ اعتمد محشي القول بالصحة مستشهد بقول ابن الحاجب ونسخ للوارث وتوقف على اجازة الورثة كزائد الثالث لغيره وكونها بالاجازة تنفيذاً أو ابتداء عطية منهم قولان ونحوه لابن شاس فأنت ترى أن القول بأنها عطية متفرع على الصحة والقائل بأنها ابتداء عطية ليست عند عطية حقيقة اذ لو كانت كذلك ما سموها اجازة أفعل الموصي وقد عبر عنا بأنها كالعطية ولو كانت باطلة ما عبروا بالاجازة اذ الباطل لا يجوز وانما القائل بالبطلان ابن عبيد الحكم وجعلوه مقابلاً ابن عرفة عن

وهو القبول والخو قبل المانع وأن يكون المجيز من أهل الاجازة (قوله فانه جائز لابنه ان أجازها الورثة له) أي وان لم يجزها الوارث كانت للمساكين ولا تبطل كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله والفرق بين هذه والسابقة عليها أنه في هذه بدأ بما يصح به الايصاءه والسابقة بدأ بالوارث الذي لا يصح الايصاءه على ما تقدم فتدبر (قوله بقول أو ببيع الخ) لما كان البيع مع ما بعده مستويا في أنه فعل مغاير لما قبله من القول عطفه بأو وعطف مشاركه في الفعل بالواو (قوله مع أن حكمه حكم الوصية) أي في الخروج من الثلث في النواذر ما تبطله المريض لارجوعه فيه إلا أن يستدل بما يعلم أنه أراد به الوصية (قوله ومنها الكتابة الخ) ولو عجزت عادت الوصية لان الكتابة لا تنقل الملك (قوله لان الحصد ليس برجوع الخ) أقول وحيث كان المعول عليه التصفية فكذا الحصد اذا صاحبه درس فقط لا بعد رجوعا (قوله وفي التوضيح الخ) كلام التوضيح (١٧٣) هذا ذهب اليه عجم وتبعه من بعده من شب وعب قائلوا وحشوقطن

أوصى به حشوا لا يجتمع منه اذا خلص الادون نصفه ومقاربه كحشوه بثوب كالذي يقال له مضرب بخلاف حشوه بخو وسادة فغير مفيت لخروج النصف ومقاربه منها وأولى في عدم الفوت خروج أكثره (قوله ومنها اذا أوصى له بشقة) ومثل الشقة ما شابهها عرفا كبقعة وبردة وحرام فيفصل كل ثوب بحيث يزول الاسم (قوله أو ايصاء الخ) لما قدم مبطلات الوصية من ردة وغيرها عطف عليها من حيث المعنى نوعين من الايصاء مفيد ومطلق وأشار لأول بقوله و ايصاء الخ) لا من حيث اللفظ اذ لا معنى لقولنا وبطلت الوصية بايصاء وانما المعنى بطل الايصاء أي الايصاء بسبب عدم الموت من ذلك المرض والسفر اللذين انتفيا أي زال أي انتفى الموت في المرض والسفر وثناه وان كان واحدا نظر العدد محله (قوله انتفيا الخ) مفهومه صحته ان مات في مرضه أو سفره وظاهره ولو كانت بكتاب أخرجه ورده وهو ظاهر توضيحه أيضا وعليه حله

(بخلاف العكس) الى أن من أوصى بشي للمساكين وقال الآن تجيزه الورثة لا بنى فانها جائزة لابنه ان أجازها الورثة له (ص) ويرجع فيها وان عرض بقول أو ببيع وعق وكتابة وأبلا وحصد وزرع ونسج غزل وصوغ فضة وحشوقطن وذبح شاة وتفصيل شقة (ش) قد علمت ان عقد الوصية جائز غير لازم اجاعا فله الموصى أن يرجع فيها ويطلبها مادام حيا وسواء اشترط عدم رجوعه فيها أولا وسواء كانت بعق أو غيره كانت في صحته أو في مرضه أو في سفره ومثل هذا ما اذا وكاه وشرط عدم رجوعه في وكالته بأن قال كلما عزلته كان باقيا على وكالته فله الرجوع في وكالته بمجامع أن كلاً منها عقد غير لازم وأما ما تبطله المريض في مرضه من صدقة أو حبس أو غيبة فليس له الرجوع فيه مع أن حكمه حكم الوصية قاله في المدونة في كتاب الصدقة وبأنه على الرجوع في المرض لثبوتهم أن الرجوع فيه انتزاع للغير فلا يعتبر والرجوع يكون بأمور منها القول كقوله أبطلت وصيتي أو رجعت عنها ومنها البيع ما لم يشتره بدليل قوله بعد أو بثوب فباعه ثم اشتراه ومنها العتق للرقبة الموصى بها ومنها الكتابة لانها ما يبيع واما عتق ولا يقال كان يمكنه الاستغناء عن الكتابة حينئذ لدخولها فيما مر لا نأخذ قول لما رأى أنها ليست ببيع ولا عتقا محضاً ذكرها ومنها الأبلاد للامة التي أوصى بها وأما الوطء المجرد عن الأبلاد فلا يكون رجوعا كما يأتي ومنها الحصد والدرس والتذرية للزرع الموصى به لان الاسم حينئذ تغير سواء أدخله يتيه أم لا أفراد المؤلف بالحصد التصفية كما في قوله تعالى وأتوا حفه يوم حصاده لان الحصد ليس برجوع على المعتمد ومنها نسج الغزل الموصى به لان الاسم انتقل عما كان عليه حال الوصية ومنها صوغ الفضة الموصى بها لان الذي أوصى به انتقل اسمه عما كان عليه حال الوصية ومنها حشوا القطن الموصى به في مخدة أو في جبة وما أشبه ذلك وفي التوضيح ينبغي أن يفيد عما اذا حشي في الثياب لا في كخدة فسللا ومنها ذبح ما أوصى به شاة أو غيرها ومنها اذا أوصى له بشقة ثم فصلها قيصا فقله وتفصيل شقة أي ووقع الايصاء بلفظ شقة بأن قال أعطوه الشقة الخراء مثلاً أو مالاً أو وصى بماسما ثوبا أو فصلة فانه لا يكون رجوعا لان القمص يسمى ثوبا (ص) أو ايصاء بمرض أو سفر انتفيا قال ان مات فيهما وان بكتاب ولم يخرج به أو أخرجه ثم استرده بعدهما ولو أطلقها الا ان لم يسترده (ش) يعني وكذلك تبطل الوصية في هذه الحالة وهي ما اذا

الشيخ أحمد وهو ظاهر لوجود المعلق عليه وقال أشياخ عجم تبطل في هذه الصورة لان رده في مرضه أو سفره دليل على رجوعه عن الوصية فخلف وجود المعلق عليه هنا مانع آخر وهو ما دل عليه ارادة رجوعه عنها من رده الكتابة (قوله وان بكتاب) أي هذا ان لم يكتب ايصاءه بكتاب اتفاقا قبل وان كتبه بكتاب وقوله ولم يخرج به أي من يده حتى صح أو قدم من السفر ومات بعدهما فتبطل الا أن يشهد عليه فقولا في بطلانها وعدمه (قوله ثم استرده بعدهما) أي بعد صحته وقدمه من سفره فهو رجوع عن وصيته ان مات من غير ذلك المرض والسفر وأولى ان استرده قبلهما لانه لا ينسحب على رجوعه عن وصيته ولكن بعدهما أو قبلهما أيضا ولا ينافيه قول المصنف انتفيا لانه انما قيد به مع عدم الكتابة أو معه ورده بعدهما والخاص بل ان الوصية ما أن تكون مطلقة أو مقيدة بما وجد أو بما فقد وفي كل اما أن تكون بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج به أو أخرجه واسترده أو لم يسترده فالصورة اثنتا عشرة صورة من ضرب

ثلاثة في أربعة فني كانت بكتاب أخرجه ولم يردده فالوصية صحيحة في المطلقة أو المقيدة بما وجد أو بما فقد فقال المقيدة بما وجد بأن قال ان مت من مرضي هذا أو سفرى هذا فلان كذا ثم مات في السفر أو المرض فهي مقيدة بما وجد ومثال المقيدة بما فقد ان مت من مرضي هذا أو سفرى هذا فلان كذا ولم يمت فيهما فهذه ثلاث صور وأما ان أخرجه واسترده فهي باطلة في الثلاث وان لم يكن كتاب أو كتاب ولم يخرجها فان كانت الوصية فيهما مطلقة أو مقيدة بما وجد فهي صحيحة وان قيدت فيهما بما فقد فالوصية باطلة فتمت الصور الاثنتا عشرة وقوله ولو أطلقها راجع لقوله ثم استرده وأما المطلقة بغير كتاب أو بكتاب لم يخرجها أو أخرجه ولم يسترده فهي صحيحة فالمطلقة فيها أربع صور تبطل في صورة ما إذا أخرجه واسترده والثلاث صحيحة والمقيدة بما فقد (١٧٣) بأن قال ان مت أي ولم يحصل موت

قيدها بالمرض أو بالسفر فقال ان مت من مرضي هذا أو سفرى هذا فعبدى فلان أو ثوبى الفلانية وما أشبه ذلك لزيد مثلاً ثم ان ذلك الممرض أو السفر زال عنه ولو كانت الوصية المذكورة بكتاب ولم يخرجها من عنده أو أخرجه الا أنه استرده بعد رجوعه من سفره أو بعد صحته من مرضه لكن مع الاسترداد للكتاب لا فرق في البطلان بين الوصية المقيدة أو المطلقة عن التقييد بالمرض والسفر وأما ان لم يسترده فان الوصية لا تبطل في الصورتين أي المقيدة والمطلقة فقوله ولو أطلقها أي لم يقيدها بمرض معين ولا سفر معين بمبالغة في قوله أو أخرجه ثم استرده وأما ان كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها ثم مات فان الوصية صحيحة وبعبارة لا يصح أن تكون المبالغة فيما قبله اذا قبله هو الوصية المقيدة فالواجب جعل قوله ولو أطلقها شرطاً لحذف جوابه أي ولو أطلقها فكذلك أي تبطل ان كانت بكتاب وأخرجه ورده فالاشارة في الجواب المقدر أي فكذلك راجعة الى قوله أو أخرجه ثم استرده لانه ولما قبله فان المطلقة اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها أو أخرجه ولم يرددها فانها صحيحة والضمير في قوله لا ان لم يسترده لا بكتاب فان الوصية لا تبطل في المقيدة والمطلقة وهذا مستغنى عنه بقوله ثم استرده أعاده لأجل قوله (ص) أو قال متى حدث الموت (ش) يعني أنه اذا قال متى حدث لي الموت أو اذا مت أو متى فلان كذا فان الوصية تكون نافذة وهذا اذا كانت بغير كتاب وأشهد أو بكتاب ولم يخرجها أو أخرجه ولم يسترده به وذلك وأما ان استرده فانها تبطل (ص) أو بنى العرصة واشتركا كإصائه بشئ لزيد ثم به لم يرو (ش) المشهور من المذهب أنه اذا أوصى لزيد بعرصة داراً وأرض ثم بناها الموصى داراً مثلاً فان ذلك لا يبطل الوصية ويشتري كان فيهما هذا بقيمة بنائه يوم التنفيذ قائماً لان له شبهة وهذا بقيمة عرصته ومثل البناء الغرس وحذف المؤلف صفة البناء ليعلم الدار والعرصة ونحوهما وكذلك يشترى كان فيما اذا أوصى بشئ معين لزيد ثم أوصى به لغيره والآن تقوم قرينة بينة تدل على انه أراد به الثاني فانها تكون له وحده كما اذا قال الثوب الذي أوصيت به لزيد هو لغيره وفاته يختص به (ص) ولا يبرهن وتزويج رقيق وتعليقه ووطءه ولا ان أوصى بثلاث ماله فباعه كنيابه واستخلف غيرها أو بثوب فباعه واشتراه بخلاف ماله ولا ان حصص الدار أو صبيغ الثوب أو لت السويق (ش) هذا معطوف على قوله لا ان لم يسترده والمعنى ان من أوصى لزيد بشئ معين ثم رهنه الموصى فان ذلك لا يبطل الوصية لان الملك لم ينتقل ولم يتغير وخلص الرهن على الورثة وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى له بأمة ثم زوجها أو بعدها ثم زوجها لان الملك لم ينتقل وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى بعبد ثم علمه الموصى صنعة وتكون الورثة مع الموصى له شريكاً بما زادته الصنعة وقيمة العبد الموصى به وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى له بأمة ثم ان الموصى وطئها من غير استيلاء وكذلك

قيدها بالمرض أو بالسفر فقال ان مت من مرضي هذا أو سفرى هذا فعبدى فلان أو ثوبى الفلانية وما أشبه ذلك لزيد مثلاً ثم ان ذلك الممرض أو السفر زال عنه ولو كانت الوصية المذكورة بكتاب ولم يخرجها من عنده أو أخرجه الا أنه استرده بعد رجوعه من سفره أو بعد صحته من مرضه لكن مع الاسترداد للكتاب لا فرق في البطلان بين الوصية المقيدة أو المطلقة عن التقييد بالمرض والسفر وأما ان لم يسترده فان الوصية لا تبطل في الصورتين أي المقيدة والمطلقة فقوله ولو أطلقها أي لم يقيدها بمرض معين ولا سفر معين بمبالغة في قوله أو أخرجه ثم استرده وأما ان كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها ثم مات فان الوصية صحيحة وبعبارة لا يصح أن تكون المبالغة فيما قبله اذا قبله هو الوصية المقيدة فالواجب جعل قوله ولو أطلقها شرطاً لحذف جوابه أي ولو أطلقها فكذلك أي تبطل ان كانت بكتاب وأخرجه ورده فالاشارة في الجواب المقدر أي فكذلك راجعة الى قوله أو أخرجه ثم استرده لانه ولما قبله فان المطلقة اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجها أو أخرجه ولم يرددها فانها صحيحة والضمير في قوله لا ان لم يسترده لا بكتاب فان الوصية لا تبطل في المقيدة والمطلقة وهذا مستغنى عنه بقوله ثم استرده أعاده لأجل قوله (ص) أو قال متى حدث الموت (ش) يعني أنه اذا قال متى حدث لي الموت أو اذا مت أو متى فلان كذا فان الوصية تكون نافذة وهذا اذا كانت بغير كتاب وأشهد أو بكتاب ولم يخرجها أو أخرجه ولم يسترده به وذلك وأما ان استرده فانها تبطل (ص) أو بنى العرصة واشتركا كإصائه بشئ لزيد ثم به لم يرو (ش) المشهور من المذهب أنه اذا أوصى لزيد بعرصة داراً وأرض ثم بناها الموصى داراً مثلاً فان ذلك لا يبطل الوصية ويشتري كان فيهما هذا بقيمة بنائه يوم التنفيذ قائماً لان له شبهة وهذا بقيمة عرصته ومثل البناء الغرس وحذف المؤلف صفة البناء ليعلم الدار والعرصة ونحوهما وكذلك يشترى كان فيما اذا أوصى بشئ معين لزيد ثم أوصى به لغيره والآن تقوم قرينة بينة تدل على انه أراد به الثاني فانها تكون له وحده كما اذا قال الثوب الذي أوصيت به لزيد هو لغيره وفاته يختص به (ص) ولا يبرهن وتزويج رقيق وتعليقه ووطءه ولا ان أوصى بثلاث ماله فباعه كنيابه واستخلف غيرها أو بثوب فباعه واشتراه بخلاف ماله ولا ان حصص الدار أو صبيغ الثوب أو لت السويق (ش) هذا معطوف على قوله لا ان لم يسترده والمعنى ان من أوصى لزيد بشئ معين ثم رهنه الموصى فان ذلك لا يبطل الوصية لان الملك لم ينتقل ولم يتغير وخلص الرهن على الورثة وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى له بأمة ثم زوجها أو بعدها ثم زوجها لان الملك لم ينتقل وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى بعبد ثم علمه الموصى صنعة وتكون الورثة مع الموصى له شريكاً بما زادته الصنعة وقيمة العبد الموصى به وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى له بأمة ثم ان الموصى وطئها من غير استيلاء وكذلك

وعب وذلك لان الرجوع عن الوصية ثم وجدت ما وافق ذلك أي لانه تقدم ان المطلقة تبطل ان استرد الكتاب وهذه منها (قوله ومثل البناء الغرس) والظاهر ان مثل ذلك ما اذا أوصى له بوزق وكتبه (قوله كما اذا قال الخ) هذه قرينة لفظية ومثلها القرينة المعنوية (قوله ووطء الخ) أي من الموصى بجارية موصى بها لا تبطل بمجرد من غير حمل وله ووطؤها لان الايصاع سبب ضعيف لا يعارض الملك المتقدم ولا سيما والجل محتمل وتوقف بعدموت الموصى لينظر هل حملت فتكون أم ولد وتبطل الوصية بها أم لا فتعطي للموصى له فان قتلت حال الوقف فقال ابن القاسم قيمتها للورثة لان الايصاع سبب ضعيف لا يعارض الملك المتقدم وقال ابن عبدوس للموصى له لان الوطء ليس بمانع والمانع أي وهو الجل تعذر الاطلاع عليه

de la
révocation
des legs
(autre nature)
commence
à l'art. 2065
(541)
2068 etc.

(قوله ولا خصوصية للشراء) أي لكونه اشتراها أي بل مثله مال وذهب له أو ورثه وليس من التعيين أن توصي بثوب وليس له غيره كما يفيد النقل (قوله فلاموصى له بزيادة الخ) أي بخلاف زيادة قيمة صنعة العبد بتعليمه وكان الفرق قوة تعليمه حتى كأنه ذات أخرى بخلاف الثلاثة المذكورة فلم تغير زيادتها الاسم وكذا إذا أوصى له بدقيق ثمنه أو عياسي كسكسا ثمنه بيمين (قوله وفي نقض العرصة) أي التي صارت عرصة بعد النقض ففيه مجاز لا أول (قوله هل يكون رجوعاً أم لا فيه قولان) المعتمد أنه ليس برجوع كما قال عجم والفرق بين الدار لا تبطل على المعتمد وبين الزرع يبطل إن الزرع بعد حصده وذروره وتصفيته زال عنه اسم الزرع بخلاف الدار لم يزل عنها اسمها بالكلية لأنه يقال دار خربت (١٧٢) أو مهدومة لأن الدار اسم للبناء والعرصة وقوله هل نقضها بضم النون للموصى

الخ القولان على حد سواء كما قال عجم (أقول) حيث كان النقض بفتح النون ليس رجوعاً على المعتمد فالظاهر أن النقض بضم النون يكون للموصى له فمصدر (قوله كعشرة وعشرة) ~~كل~~ منهما ذهب أو فضة أو غير ذلك والمسئلة ذات قولين الأول للمالك وأصحابه العددان معا كما قال الشارح وحكى عن المعونة أنه أحدهما لجواز الأكيد وقضية ذلك أنه لو أوصى بوصيتين ولكن اختلافاً صفة كذهب وذهب اختلافًا بالجوهر والرداءة انهما يكونان له ولو سكة واحدة قال عجم أقول لو قال المصنف وإن أوصى بوصية ثم أخرى فله الوصيتان إن اختلاف صفة كان اتفاقاً صفة إن اتحد قدرهما والافاً كثرهما وإن تقدم لوفى بالمسئلة والحاصل أن المختلفين صفة وأولى جنساً بل زمان ومثلها المتفقة أن نوعاً وصفة

لا تبطل وصية من أوصى لشخص بثلاث ماله ثم باع جميع ماله لأن العبرة بما يملك يوم الموت سواء زاد أو نقص لا حال الوصية فالضمير في باعه ماله لأنه هو المتوهم أنه رجوع وأما بيع ثلث ماله فلا يتوهم فيه ذلك وكذلك لا تبطل وصية من أوصى لشخص بثيابه أي ثياب بدنه غير المعينة ثم باعها للموصى واستخلف غيره من جنسها أو غير جنسها أو يأخذ الموصى له ثيابه التي استخلفها وكذلك إذا أوصى له بغنمه أو برفيقه وما أشبه ذلك فباع ذلك واستخلف غيره فإن ذلك لا يبطل الوصية ويأخذ الموصى له ما استخلفه الموصى من جنس ذلك وكذلك لا تبطل وصية من أوصى بثوب بعينه ثم باعه الموصى ثم اشترى ذلك الثوب بعينه بخلاف ما لو اشترى غيره فإن الوصية تبطل ولا خصوصية للشراء بل الهبة والارث كذلك وكذلك لا تبطل وصية من أوصى لشخص بدار أو بثوب أو سويق ثم إن الموصى حصص الدار بالجير ويخسوه أو صبيغ ذلك الثوب أو أت ذلك السويق باليمن ويأخذ الموصى له ما ذكر بزيادته لأن ما أوصى به يطلق على ما حصل فيه الزيادة فلم يتغير الاسم كما إذا أوصى بعرض بلفظ ثوب وفصله كما مر لا يقال قوله (ص) فلاموصى له بزيادته (ش) زيادة مستغنى عنها لأننا نقول كلام المؤلف أفاد أن هذه الأمور لا تعد رجوعاً ولا يعلم منه هل يأخذ الموصى له بزيادته أم لا فنص عليه فأفاد بها أمرًا يتوهم خلافه (ص) وفي نقض العرصة قولان (ش) يحتمل أن نقض مصدر ويكون أفاد أن النقض أي الهدم للدار الموصى بها هل يكون رجوعاً أم لا فيه قولان ويحتمل أن نقض بضم النون اسم ويكون جازماً بأن الهدم لا يكون رجوعاً في العرصة من جهة القولين إذا كرر الخلاف في نفس النقض هل يكون للموصى له أولاً وبعبارة لما قدم أن بناء العرصة لا يعد رجوعاً ذكر أنه إذا أوصى له بدار مبنية ثم إن الموصى هدمها هل يكون رجوعاً أم لا وعلى القول بأنه لا يعد رجوعاً هل نقضها بضم النون للموصى أو للموصى له فيه خلاف أيضاً فيحتمل ضبط نقض بفتح النون مصدرًا ويحتمل ضبطه بضم النون اسمًا (ص) وإن أوصى بوصية بعد أخرى فالوصيتان (ش) يعني أنه إذا أوصى لشخص بوصية ثم أوصى له بوصية أخرى من جنس الأولى أو من غير جنسها فإن الموصى له يأخذ الوصيتين إذا كان ثلث الميت يحتمل ذلك وبعبارة بعد أخرى أي لشخص واحد أي وهما من نوع واحد بدليل قوله كنوعين وهما متساويتان كعشرة وعشرة بدليل قوله والافاً كثرهما وقوله (كنوعين) تشبيهه في أن الموصى له يأخذ الوصيتين وقوله (ودراهم وسبائك) عطف تفسير على قوله كنوعين أي دراهم وسبائك أي واحداهما من ذهب والآخر من فضة وأما لو كانا معاً من ذهب أو من فضة فهما نوع واحد وقوله (وذهب وفضة) إن شئت فسمتهما بنوعين أو جنسين أو صنفين (ص) والافاً كثرهما وإن تقدم (ش) أي وإن لم

تمكن

حيث اتحد اقدرا كعشرة دنائير محمدية ثم عشرة دنائير محمدية وإن اختلفا بالقلة

والكثرة فيلزم الأكثر فالصور ثلاث (قوله تشبيه) أقول ويحتمل أن يكون تمثيلاً (قوله ودراهم وسبائك) إذ من المعلوم أن الدراهم مسكوكة والسبائك غير مسكوكة وقوله واحداهما من ذهب الخ إنما في ذلك تشبيه صحة كونه عطف تفسير على قوله كنوعين وقول الشارح أو واحداهما من ذهب أي التي هي السبائك وقوله والآخر من فضة أي التي هي الدراهم وذلك لأن من المعلوم أن الدراهم لا تكون إلا من الفضة بخلاف السبائك فتكون من ذهب وتكون من فضة وأما لو كانت السبائك من فضة كالدرهم لكان ذلك من الاختلاف في الصنفية لا في النوعية (قوله إن شئت فسمتهما بنوعين) لا يخفى أن هذا الكلام يدل على أن الثلاثة مترادفة وإن المراد من كل ما دل على كثيرين فلم يكن جارياً على القانون المنطقي بل على القانون اللغوي وعلى كل

حال يكون عطف تفسير على قوله ودراهم وسبائك أي ان المراد من السبائك الذهب ومن الدراهم الفضة ثم أقول واذا علمت ذلك ففي كلام المصنف تطويل ينافي غرضه من الاختصار ثم انك ان فسرت ذلك بنوعين ظهرت مطابقة لقوله كنوعين وان فسرت به بنوعين أو صنفين فطابقته لقوله كنوعين لأن حيث اللفظ بل من حيث ان المصدق واحد كما تقدم (قوله كما اذا أوصى بدراهم فضة ثم أوصى الخ) وكذا لو أوصى بفرسين ثم بفرس أو بجلين ثم بجل أو بعدين ثم بعيد لزمه الا كثروا ما لو أوصى بعبد ثم بعبد أو بفرس ثم بفرس وهكذا الزمهم معا ولا تنظر لقيمة كل كما نقله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عب (قوله سواء كانت الخ) انما أتى بهذا التعميم للرد على من يخالف في ذلك اذ قد روي عن مالك ومطرف ان تقدم الاكثر في الوصيتين والافضل الاكثر فقط وحكي اللخمي عن مطرف ان كانا في كتابين فله الاكثر تقدم أو تأخر وان كانا في كتاب واحد وقدم الاكثر فلهما معاه وان أخره فهو له فقط وحكي ابن زرقون عن عبد الملك اذا كانا في كتابين فله الاكثر والافهم معاه وان تأخر الاكثر (قوله ولا يتظر لما يبيد العبد الخ) تبع غيره في ذلك وهو خلاف ما في شرح عجم وتبعه عب وشب من أنه اذا كان مال سيده مائتين وقيمة العبد بدون ماله مائة وبيده مائة فكانت ماله سيده أضافه عتق جميعه لأن نسبة قيمة رقبة الى ثلثمائة ثلث يأخذ ثلث ما بيده من المال (١٧٥) كما قال وأخذ العبد ببقية أي الثلث الذي أوصى به السيد مع خروجه سرا فيقوم في غيره ماله وثلثاه لورثة سيده وأعتد بحشي ثلث ماله شارحنا جاعلا انه ظاهر كلامهم (قوله يقوم في ماله) أي مال العبد أي جعل ماله من جلة مال السيد وقوم فيه ليعتق جميعه وليس المراد يقوم مع ماله وذلك لان التفويض بماله يقال فيه كم يساوي العبد على انه له من المال كذا وكذا بحيث يجعل ماله كصفة من صفاته بخلاف كم يساوي كذا بدون مال ويجعل ماله من جلة أموال السيد يعني كلام المصنف يقوم حال كون قيمته معدودة مع ماله من جلة أموال السيد (قوله بتبنيه) ما ذكره المصنف من أنه يقوم في ماله ان لم يحمله الثلث فيبداه لا يقوم فيه في القسم الاول وهو جلة الثلث وهو كذلك (قوله ولا شيء)

تسكن الوصيتان من نوعين ولا متساويتين بل كانا من نوع واحد كما اذا أوصى بدراهم فضة ثم أوصى بدراهم فضة واحداهما أكثر فانه يأخذ أكثر الوصيتين سواء كانا بكتاب واحد أو بكتابين ولا فرق بين أن يتقدم الاكثر أو يتأخر وكذلك الحكم اذا أوصى له بجزء ثم أوصى له بعدد (ص) وان أوصى لعبد بثلثه عتق ان جله وأخذ ببقية والا يقوم في ماله (ش) يعني انه اذا أوصى لعبد بثلثه أو بجزء من ماله فان جله ثلث ماله ما أوصى به فان العبد يعتق وان فضل من الثلث فضلة أعطيت للعبد فاذا ترك السيد مائتين والعبد يساوي مائة عتق العبد ولا يتظر لما يبيد العبد من المال بل يأخذه ويختص به دون الورثة لجل الثلث لرقبته ولورثة السيد ثلثمائة والعبد يساوي مائة فانه يأخذ ببقية الثلث مع خروجه سرا فيأخذ ثلاثة وثلاثين وثلثا ثلث المائة وان لم يحمل الثلث قيمة رقبة من غير نظر لما يبيد العبد يقوم العبد في ماله بأن يؤخذ ماله ويضم لمال السيد ويتظر فان جله ثلث الجميع مع قيمة رقبة خرج حرا والا خرج منه محمل الثلث مثاله لو ترك السيد مائة والعبد يساوي مائة وبيده مائة فهذا يقوم في ماله ويخرج حرا ولا شيء للعبد في ماله ولو ترك السيد مائة والعبد يساوي مائة وبيده خمسون عتق منه محمل ثلث المائتين والخمسين وانما يقوم في ماله لان عتقه كله أهمل من عتق بعضه وابقا ماله بيده فالضمير في أخذ العبد وفي ببقية الثلث أي الثلث الذي أوصى به السيد ومعناه ان بقي بعد خروج العبد حرا أو أمثلة ثلث كلها فيم تخطيط (ص) ودخل الفقير في المسكين كعكس في الأقارب والارحام والاهل أقاربه لا أنه ان لم يكن له أقارب لاب والوارث كغيره بخلاف أقاربه هو (ش) يعني انه اذا أوصى للمساكين فان الفقير يدخل في الوصية وبالعكس ابن عرفة وظاهره ولو على عدم الترادف واذا أوصى لأقارب زيد أولا ثم ماله

للعبد في ماله) أي بل يخرج حرا ويترك ماله لسيده (قوله عتق منه محمل ثلث الخ) ايضاحه أن نقول ان ثلث المائتين والخمسين ثلاثة وعشرون وثلث ونسبته القيمة العبد أربعة أخماس وسدس خمس يانه ان الثمانين من المائة أربعة أخماس والثلث من العشرين المكمل للمائة سدس والعشرون من المائة خمس فيعتق من العبد أربعة أخماس وسدس خمس وبقى منه خمسة أسداس خمسة (قوله وفي الأقارب الخ) أي ولو كفارا قاله في التوضيح (قوله بخلاف أقاربه) هو راجع للسائل الثلاث من الاهل والارحام والأقارب كما هو مفاد الشارح (قوله وظاهره ولو على عدم الترادف) أي ولو مررنا على قول من يقول ان لفظي الفقير والمسكين غير مترادفين لغة وشرعا نظرنا لغير فانهم ماسوا عند الناس كذا أفاده بعض الشيوخ وفي بعض الشروح ان محل الدخول مالم يقع من الموصي النص على خلاف ذلك بقوله أوصيت بكذا الفقراء لا المساكين وعكسه ومنه اذا جرى العرف بأن الوصية لأحدهما لا يدخل فيها الآخر (أقول) بقي شيء آخر وهو انه اذا صدد من عالم يعرف الفرق بينهم ما عرف الناس انهم ماسوا هل يعمل بمقتضى العرف من الشمول أو يعمل بمقتضى علمه وفي تقرير بعض الشيوخ أنه يعمل بمقتضى علمه فان أتى به ماعاقلا كلام في اعطائه مالا من حيث دخول أحد اللفظين في الآخر بل من حيث وجود كليهما من الموصي ولا ينافي ذلك قولهم اذا اجتمعا

De leg

De leg

De leg

De leg

De leg

De leg

De leg

De leg

De leg

افترقالان معناه افترقافي حقيقة كل ثم لا يلزم مساواتهم ما بل يرجع لاجتهاد الوصي (قوله دخل الاعمام وبنوهم) ثم قال والاخوال
 واختالات قضية عبارة أن الجميع في مرتبة واحدة وليس كذلك لما تقدم من أن أقارب الام لا يستحقون الا اذا عدم أقارب الاب (قوله
 وأثر المحتاج الابعد) أي واذا أوتر الابعد فالأقرب أولى فالمصنف نص على المتوهم (قوله فيقدم الخ) المراد بالتقدم الا بشارأي الزيادة
 على غيره وان كان غيره محتاجا أشد الاحتياج لانه يختص بالجميع (قوله ولو كان أجنبيا) المناسب أن يقول ولو بعيدا بدل أجنبيا لانه
 لا يعطى الا القريب في هذه الامثلة (قوله أعطوا الأقرب فالأقرب الخ) اسم التفضيل يفيد الترتيب بحسب القرب والفاء تفيد
 الترتيب بحسب منازل القرب قاله في التوضيح ذكره بعض شيوخنا (قوله فيقدم الاخ وابنه على الجد الخ) ومراده أخ شقيق أو لأب
 لأخ لام لما تقدم ان أقارب الاب يقدمون (١٧٦) على أقارب الام فان لم يكن أقارب أب دخل الجد لام والاخ

لام وقدم عليه لادلائه بنوة
 الام (قوله لانهم ايدليان بالبنوة)
 أي لأبي الموصى أي بدليان
 للموصى بالبنوة لأبي الموصى ولو
 قال لانهما يشتركان مع الموصى في
 الاب بخلاف الجد كان أوضح (قوله
 أي على الجد الخ) متعلق بقوله
 فيقدم الاخ وابنه وأما الم وابن
 الم فيقدم الجد عليهما وقوله وأما
 أبوه أي وأما أبوا الجد فيقدم الم
 وابنه عليه (قوله وفي كلام الشارح
 نظر) لانه قال بتقديم الاخ للأب
 على الاخ للام فيقتضي دخوله معه
 وليس كذلك لما علمت ان أقارب
 الام لا يدخلون الا اذا اتى أقارب
 الاب فقول الشارح فيقدم الأقرب
 فالأقرب أي والجميع له استحقاق
 بخلاف أقارب الام مع أقارب الاب
 فلا استحقاق لهم معهم (قوله وأما
 زوجة الموصى) اذا قام بها مانع
 الارث فلا تدخل في الوصية لعدم
 اطلاق اسم الجوارع عليها عسرفا
 كالوارثة لعلة الارث (قوله البائن
 عن أبيه بنفقة) الحاصل ان
 الابن الكبير ان كان بائنا عنه

أولاهه أو لقرابتي أو رحي أو لذوي رحي أو لاهلي أو لاهل بيتي فانه يدخل في ذلك الاقارب
 للام ان لم يكن أقارب من الاب اما ان كان فلا يدخل أقاربه من أمه لكن ان كانت الوصية
 لأقارب أولاهل أو لأرحام الغير ودخلت أقاربه من جهة أبيه أو أقاربه من جهة أمه ان لم
 يكن له أقارب من جهة أبيه فانه يستوي في ذلك الوارث وغير الوارث فيدخلون كلهم مدخلا
 واحدا فيدخل العم للام والام لان الموصى ليس هو الموروث بخلاف ما لو أوصى لأقارب نفسه
 أو لأرحامه أو لاهله فان الوارث له أي بالفعل لا يدخل في الوصية لان الشرع حكم بمنع الوصية
 للوارث فاذا كان له ولد مثلاً وأعمامه دخل الاعمام وبنوهم والاخوال والختالات والعمات
 ولا يدخل الولد وبعبارة استعمال الدخول في الاول في المشاركة وفي الثاني في الشمول أي
 وشاؤك الفقير المسكين وعكسه وشمل الاقارب الخ أقاربه لأمه (ص) وأثر المحتاج الابعد
 الالبان فيقدم الاخ وابنه على الجد (ش) يعني انه اذا أوصى لأقارب فلان الاجني أو
 لأرحامه أو لاهله أو أوصى لأقاربه هو أو لأرحامه أو لاهله فان الاحوج يؤثر ولو كان أجنبيا
 ومعنى الا بشار أن يراد له ولا يختص بالجميع الا أن يقول أعطوا فلانا ثم فلانا فانه يعمل على قوله
 ويقدم من قدمه ولو كان غيره أحوج منه أو يقول أعطوا الأقرب فالأقرب فيقدم الاخ وابنه
 على الجد لانهم ايدليان بالبنوة والجديدي بالآبوة وجهة البنوة أقوى واذا قدم الأقرب فانه يزداد
 له شيء من الوصية ولا يختص بجميعها فقول (ولا يخص) راجع للجميع أي وأثر المحتاج الابعد
 ولا يخص فيقدم الاخ وابنه على الجد ولا يخص أي على الجد ذنبه وأما أبوه فالعم وابنه مقدم
 عليه وفي كلام الشارح نظر (ص) والزوجة في جيرانه لا عيتم مع سيدهم في ولد صغير وبكر
 قولان (ش) يعني أنه اذا أوصى لجيرانه فانه يعطى الجار وزوجته وأما زوجة الموصى فلا تعطى
 كانت وارثة أم لا لانها ليست جارا وأما عيتم الجار مع سيده فلا يعطى من الوصية شيئا نعم ان كان
 منفردا عن سيده بالسكنى فانه يعطى وسواء كان سيده جارا أو لا ويعطى ابن الجار الكبير البائن
 عن أبيه بنفقته ولا يعطى من الوصية ضيف ولا تبع والفرق بين الزوجة والعبد قوة نفقة
 الزوجة لانها معاوضة وهل يدخل ولد الجار الصغير وابنته البكر ولا يدخل فيها في كل قولان
 لسحقون وابن المساحشون وظاهره ولو كانت نفقة كل على نفسه وحده الجار الذي لاشك فيه
 ما كان يواجهه وما لصق بالمنزل من ورائه وجانيه فان كان بينهما رأوسوق متسع لم يكن جارا

ونفقته على نفسه فانه من الجيران والافقيه الخلاف كما يفيد كلام بهرام (قوله ولا تبع
 الخ) أي اذا أوصى لجيرانه فلا يدخل خدام الموصى (قوله قوة نفقة الخ) قد يقال هذا الفرق ينتج العكس فينتج عدم دخوله او دخول
 العبد والاولى في الفرق أن الزوجة لا علم ذاتها زوجها وانما علمك عصمتها فلذلك دخلت وان لم تنفرد والعبد علمك ذاته فسكناه معه
 لا ينسب عرفا لجوار الموصى بخلاف انفراد (قوله وظاهره ولو كانت نفقة كل على نفسه) الظاهر أن يقيدهما اذا لم تكن نفقة كل على
 نفسه وسحره نقلا (قوله ما كان يواجهه) أي وبينهما اشار ع خفيف لاسوق أو نهر متسع وأما حديث ألا ان أربعين دارا جار في التكرمة
 والاحترام ^{تنبه} لو كانت الدار كبيرة ذات مساكن كثيرة فاذا أوصى بعضهم لجيرانه اقتصر على أهل الدار وان كان ربه اساكنا
 بها فان شغل أكثرها كانت وصية لجيرانه من خرج عنها وان شغل أقلها فالوصية لمن في الدار خاصة وينبغي أن يكون مثل الأقل ما اذا

والمعتبر

شغل النصف (قوله ولم يكمل عليه العتق) المناسب أن يقول ولم يكمل عليه الهبة (قوله والوصية كالهبة الخ) أي المشار إليها بقوله ولم يكمل عليه العتق إذا ذهب جزأ منها (قوله فإنه يختص بالموالي الأسفلين) أي لأنهم مظنة الاحتياج والموالي الأسفلون هم من أعتقهم الموصي ولأن المعتوق بمثابة الولد والمعتق بمنزلة الأب والرغبة في الابن أكثر من الأب (قوله وانظر الخ) قصور قال ابن عرفة وفي قصرها على موالي الموصي وأولاده وعمومها فيهم وفي موالي أبيه وولده وأخواته وأعمامه روايتا العتبية فيه عليه محشي نت (قوله ولكنه خلاف النقل) المناسب أن يقول ولكنه ضعيف (قوله هنا كلام نفيس (١٧٧) الخ) راجعته فوجدته بعد أن ذكر

ما ذكره هنا مصدر رايه ذكر بعد ذلك عبارة عن من فيها تفصيل مغاير لما صدر به فأعرضت عن ذكره وما ذكره هنا وجدت شب وعب ذكره فقالا وإذا أوصى بأولاد أمته لزيد أو بماتلدا أو بماتلدا (قوله وهو خلاف ما لابن المواز) أي من أنه يدخل لانه قال أمان لم يكن له يوم الوصية عبيد مسلمون فان من أسلم من عبيده أو اشتراه مسلما يدخل في الوصية اه (قوله على المشهور الخ) مقابله بالاشبه لغير موالي القوم منهم (قوله لأنهم أحرار الخ) أي تعميم أحرار وإذا كانوا أحرار في الأصل فلا يتأق لهم موال أعوان أي معتقون لهم (قوله ولم يلزم تعميم كغزاة) مفهومه قسمان أحدهما الأوصياء كغزاة ومن مات منهم قبل القسم فنصيبه لوارثه ومن ولد بعد موت الموصي لا يدخل معهم ثانيهما أن يوصى لمن يمكن حصره ولكن لم يسلمهم كقوله أوصيت لأولاد فلان أو لأخوتي وأولادهم أو لأخوالي وأولادهم فلما لا يقسم بينهم بالسوية ولا شيء لمن مات قبله وهو قول ابن القاسم في المدونة فاستفيد

والمعتبر في الجار يوم القسم فلواتقل بعضهم أو كلهم وحدث غيرهم أو بلغ صغير فذلك لمن حضر ولو كانوا يوم الوصية قليل لا تم كثير وأعطوا جميعهم (ص) والجمل في الجارية أن لم يستثنه والأسفلون في الموالي والجمل في الولد والمسلم يوم الوصية في عبيده المسلمين (ش) يعني أنه إذا أوصى بجارية لزيد مثلاً فان جملها يدخل معها لانه كجزء منها حيث وضعته بعد موت السيد إلا أن يستثنيه سيدها فهو له وانما صح استثناء الجمل هنا ولم يصح استثناءه مع عتقها لان الشرع كمل عليه العتق إذا أعتق جزأ منها ولم يكمل عليه العتق إذا ذهب جزأ منها والوصية كالهبة وأما الوصية في حياته فان الوصية لا تتضمنه عند أهل المذهب وإذا أوصى لمواليه أو لموالي فلان فإنه يختص بالموالي الأسفلين لأنهم مظنة الاحتياج وانظر هل يختص عن أعتقهم ومن أنجزه ولا وهم بعقده أو يكون في عتق أبيه وابنه كما في الوقف حيث قال هنالك ومواليه المعتق وولده ومعتق أبيه وابنه فقوله والأسفلون أي واختص ولا يقدر ودخل الأسفلون كما في الشارح لانه يومهم أن غير الأسفلين يدخلون معهم وان كان هو قول أشهب لكنه خلاف النقل وإذا أوصى بأولاد أمته أو بماتلدا أو بماتلدا فانه يدخل في ذلك جملها وظاهره ولو وضعته قبل موت الموصي وهو ما جزم به المواق وهنا كلام نفيس انظره في الكبير وإذا أوصى لزيد مثلاً بعبيد المسلمين فانما يدخل في الوصية من كان من عبيده مسلماً يوم الوصية لا من أسلم بعد ذلك فقوله والمسلم أي واختص أو تعين المسلم يوم الوصية أي حينها في إيصائه لزيد بعبيد المسلمين وله عبيد مسلمون ونصاري فن أسلم بعد الوصية في يومها لا يدخل ومن باب أولى من أسلم يوم التنفيذ وظاهر كلام المؤلف أنه لا يدخل من أسلم بعد الوصية ولو لم يكن له حين الوصية عبيد مسلمين وهو خلاف ما لابن المواز (ص) لا الموال في تعم أو بنهم ولا الكافر في ابن السبيل (ش) يعني أنه إذا أوصى لقبيلة من القبائل كقوله أوصيت لقبيلة بنهم أو بني تميم فان الموال لا يدخلون في ذلك على المشهور ومعلوم أن المراد بالموالي الأسفلون لأنهم أحرار في الأصل فليس لهم موال أعوان ولو أوصى لسا كبن بني تميم دخل في ذلك موالهم وانظر إذا أوصى لرجل بني تميم أو نسائهم هل يدخل الصغير في النوعين كما في الوقف وهو الظاهر أم لا وإذا أوصى بثلاث ماله لابن السبيل فإنه يختص بالمسلمين ولا يدخل فيه الكافر وان كان ابن سبيل أي غير يسألان المسلمين انما يقصدون توصاياهم المسلمين ويؤخذ من التعديل أن الموصي لو كان كافراً لا يختص بهم لأن الكافر في الغالب لا يقصد إلا الكفار (ص) ولم يلزم تعميم كغزاة واجتهد كزيد معهم ولا شيء لوارثه قبل القسم (ش) يعني أن الشخص إذا أوصى بثلاثة للفقراء أو للسا كبن أو لغزاة أو لقبيلة كبيرة وكل ما لا يحضر فانه لا يلزم تعميم الجميع إذ تعد ذلك عادة ويجتهد من يتولى تفرقة ثلث الميت من وصي أو قاض أو مقدم أو وارت وإذا أوصى لقبيلة

(٢٣ - خشي ثامن) مما ذكرنا أن من ولد بعد موت الموصي لا يدخل في قسم من الأقسام الثلاثة وان من حضر القسم يدخل في جميعها وان مات قبله استحق وارثه نصيبه فيما إذا عين ولا يستحق في القسمين الباقيين وانه يقسم بالسوية فيما إذا كان على معين أو من يمكن حصره والظاهر ان فقراء الرباط والمدارس والجامع الأزهر من القسم الثالث اه كذا في شرح عب الآن قوله والظاهر الخ مخالف فيه ما قدمه في باب الوقف عند قول المصنف أو المجهول وان حصر أن المنقول في العتبية ان أهل مسجد كذا من غير المحصور وان قول الزرقاني ان من تصدق على الجاورين بالمكان الفلاني من المحصور فيه نظر اه

(قوله وضرب المجهول فأكثر بالثلث) لو قال وجعل وحذف الباعين الثلث لكان أنظهر (قوله وهل يقسم على الحصص) أي جنس الحصص (قوله فإذا كان ثلثه ثلثمائة) وذلك فيما إذا كان ماله كله تسعة مائة ولم يجز الورثة الوصايا وتعين في الثلث وهو ثلثمائة (قوله فكأنها عالت بثلثي ربعها الخ) صوابه كأنها عالت بثلثها لأن طريقة الفرضيين إذا أرادوا أن يعرفوا ما عالت به المسئلة إنما ينسبون إليها بدون العول وإذا أرادوا أن يعرفوا ما نقص لكل واحد نسبوا ما عالت به إليهم مع عولها والحاصل أن الخطأ إنما هو من حيث النسبة والافالحكم واحد وهو أن تقسم الثلث بين المجهول والمعلوم على حسب نسبة المعلوم للمجهول بعد الضم أي نسبة المعلوم لمجموع المعلوم والمجهول لأن الذي عيل له (١٧٨) يستحق ما نقصه العول والعول نقص الثلث مائة ربعها لما قاله الفرضيون من أنه

إذا أريد معرفة ما نقصه كل واحد ينسب ما عالت به إلى المسئلة مع عولها ولا شك أن نسبة المائة إلى الثلث مائة بعد الضم أي نسبة المائة إلى المجموع الربع فيعطي صاحب المعلوم الربع وعلى الصواب من أنه ثلثها إنما يعطي صاحب المعلوم الربع أيضا (قوله *Des legs* *de l'usufruitier* *sur le quart* *des legs* *646*) المجاهيل لأعلى عددا لأفراد فإذا كانت المجاهيل فروع بين فيقسم نصفين وثلثه فيقسم ثلاثة وهكذا لو كانت الوصية لبعض المجاهيل بأكثر من المجهول الآخر (قوله بين الماء والخبز) بأن يوضع للخبز نصفه ويشتري منه حتى يفرغ ويوضع النصف الآخر للماء كذلك فيشتري منه كل يوم القدر المسمى إلى أن يفرغ (قوله واستشكل الأول) القائل بأنه يقسم نصفين لأنه جعل للماء درهمين وللخبز درهمين *Des legs* *de l'usufruitier* *sur le quart* *des legs* *646* واحد فكيف يقسم ما خصهما على المناصفة والمناسيب قسمه على الثلث والثلثين وهو القول الآخر (قوله كان الجميع) هذا لزوم لا يظهر إلا إذا لم يبين الموصي غرضه وأما مع تبين غرضه فلا ظهور له (قوله إلى أن هناك وصايا أخرى) أي غير المجهول وأراد بقوله وصايا

كبيرة ولزيد أو لساكين وزيد أو للغزاة وزيد فان الثلث يقسم بينهم ويصير زيد كواحد منهم ويجتهد المتولى في التقديم والتأخير وفي قدر ما يعطى لأن القرينة هنا دللت على أن الموصي أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأجرى على حكمه حيث ضمه إليه فلا يقال أنه إذا اجتمع معلوم ومجهول جعل لكل منهما النصف فأومات زيد قبل قسم المال الموصى به فان وارثه لاشئ له من ذلك كما إذا مات واحد من المسلمين أو الغزاة قبل القسم فإنه لاشئ لوارثه قال في المدونة إنما يكون الثلث لمن أدركه القسم اه أي فلم يمت عن حق حتى يورث عنه وقوله لوارثه أي لوارث من ذكر (ص) وضرب المجهول فأكثر بالثلث وهل يقسم على الحصص قولان (ش) يعني إذا كان في وصايا الميت مجهول واحد كوقود مصباح على الدوام يكذا أو تعدد كتسبيل ماء على الدوام بدرهمين مثلاً وتفرقة خبز على الدوام بدرهم وكان فيهما معلوم أيضاً كوصيتين لز يد يكذا ولعمر ويكذا فإنه يضرب للمجهول أو للمجاهيل مع وصيتي زيد وعمر بالثلث أي يجعل الثلث فريضة ثم يضم إليها المعلوم ويجعل بمنزلة فريضة عالت فإذا كان ثلثه ثلثمائة جعل كله للمجهول ثم يضاف إليه المعلوم فإذا كان المعلوم مثلاً ثلثمائة فكأنها عالت بثلثها فيعطي المعلوم فأكثر نصف الثلث مائة ويبقى نصفها للمجهول فأكثر ولو كان المعلوم مائة لزيدت على الثلث مائة فكأنها عالت بثلثي ربعها فيعطي المعلوم ربع الثلث مائة ويبقى الباقي للمجهول ثم اختلف هل يقسم ما حصل للمجهول فأكثر بينهم على عددهم فيقسم نصفين في المثال المذكور بين الماء والخبز وهو قول ابن المأجشون أو على الحصص فيقسم على الثلث والثلثين فيجعل للماء الثلثان وللخبز الثلث وهو ما في الموازنة واختيار التونسي قولان واستشكل الأول بأن الموصي قد جعل له أقل مما لا يخفى كان ينبغي عدم التساوي بينهم ما وأجيب عن ذلك بأنه لما كان له الثلث مع الأفراد كان للجميع الثلث على التساوي فقوله وضرب أي حوصص أو أسهم وقوله وضرب الخ فيه إشارة إلى أن هناك وصايا أخرى (ص) والموصي بشرائه للعتق بزيادة ثلث قيمته ثم استوفى ثم ورث أو بيع ممن أحب بعد النقص والابانة (ش) يعني أنه إذا أوصى بشراء عبد معين للعتق بأن قال اشتر وأعبد فلان وأعتقه فان باعه صاحبه بقيمته فلا كلام وإن أبي فإنه يزداد له فيه ثلث قيمته لأن الناس لما كانوا يتغابنون في البيع ولم يجد الميت شيئا يوقف عنده وجب أن يقتصر على ثلث ذلك لأن الثلث حد القليل والكثير فإذا كان قيمته مثلاً ثلاثين فإنه يزداد عليها عشرة فقط فان باعه فلا كلام وإن أبي فإنه يستأنى بالثلث وبالزيادة لعله أن يبيعه فان لم يبيعه بعد ذلك فإن الثمن والزيادة يرجعان لميراثنا ومحل الزيادة المذكورة أن لم يكن العبد لابن الموصي فان كان لابنه فإنه لا يزداد شيئاً قاله في

آخر أي غير المجهول وهو الوصية بالمعين المعلوم وأراد بالوصايا الأخرى الجنس الصادق بالواحدة (قوله المدونة يزداد ثلث قيمته) أي يزداد على قيمته ثلثها تدريجاً ولذلك قال المصنف يزداد ثلث ولم يقل يزداد ثلث الخ والحاصل أن المصنف لو قال يزداد ثلث قيمته لدل على أن الثلث يزداد دفعة وليس كذلك بل الزيادة على التدرج وهي منتهية للثلث كما قررنا (قوله استوفى) وهل سنة أو بالاجتهاد قولان (تبيينه) ظاهر عبارته أنه يزداد ثلث قيمته ولو أبي بخلافه لعله محمول على ما إذا لم يأت بخلافه فان أبي بخلافه بطلت كذا في غيره (قوله بعد النقص) ظرف أي يرجع ميراثه بعد النقص للثلث من ثمنه للمشتري الذي أحب أن يبايعه وقوله والابانة معطوف على النقص (قوله ذالم يكن العبد لابن الموصي) المناسب أن يقول إذا لم يكن العبد لوارث الموصي فقي كان لوارث الموصي فإنه لا يزداد

شيء أي للاتهام أي لما فيه من الوصية لو ارث (قوله فانه يورث بعد الاستيناء) الذي في عجم وهو المعتمد انه يورث في هذه اذ لم يشتره بعد
النقص من غير استيناء ووفق بين هذه والتي قبلها ان هذه لا تعتق فيها بخلاف التي قبلها (قوله بناء على ما ذهب اليه الرضي) أي
من التفعيل بين الفعل والاسم (قوله ويرجع الثمن) المراد بالثمن القيمة أي التي أشار لها بقوله فان باعه صاحبه بقيمته (قوله لاجل
الزيادة في الثمن) أي لاجل الزيادة على قيمته التي أحب أن تكون ثمنه (قوله فان الثمن) أي الذي هو القيمة (قوله عطف على بخلاف) فيه
شيء حيث أفاد ان هناك شرطين مقدرين الميتين للماسر (قوله امتنع رأساً) (١٧٩) فلم يسم ثمناً أي فتدبر أصل البيع (قوله بخلاف

الاباية لاجل الزيادة الخ) المناسب
ان لو قال بخلاف الاباية لاجل
الزيادة فلم يسد أصل البيع (قوله
وانظر لم اعتبر في هذه زيادة ثلث
الثمن) فيه شيء أي بل اعتبر في هذه
ثلث القيمة وان عبر بالثمن فلا محل
للنظر فتدبر (قوله ويبيعه لعتق)
في العبارة حذف عاطف ومعطوف
وهو أول فلان بدليل آخر كلامه
(قوله في بيعه) أي بأنقص من الثلث
في الصورتين وقوله أو عتق ثلثه
أي ثلث العبد في الصورة الأولى
(قوله أو القضاء به) في الصورة الثانية
والحاصل ان التخيير في الأولى بين
بيع العبد له بما قال أو عتق ثلث
العبد وفي الثانية بين بيعه له بما قال
أو يعطوه ثلث العبد فقوله نقص
ثلثه جار فيهما وكذا قوله والاخير
الوارث في بيعه وقوله أو عتق ثلثه
أو القضاء به في له موزع ولو قال
ويبيعه لعتق أو أفلان نقص ثلثه
والاخير الوارث في بيعه وعتق
ثلثه أو أعطائه ان حله لكان
أظهر وأوعى معنى الأوّلان التخيير
انما يكون بين اثنين (قوله وهذا
اذا حل الثلث جميع العبد الخ) مثاله
لو ترك ثلاثة عبيد كل عبد يساوي
مائة ثم ان بعض شيوخنا رجه الله
بحث في ذلك فائسلاً القياس أن

المدونة واذا أوصى ببيع عبده فلان عن أحبه العبد فأحب شخصاً فانه يبيع له فان اشتراه بقيمته
فلا كلام وان أبي فانه ينقص له من قيمته قدر ثلثها فان لم يشتره بعد ذلك فانه يورث بعد الاستيناء
فقوله وبيع عطف على بشرائه أي ويبيعه له أو يبيعه وقوله أحب صفقة جرت على غير من
هي له أي من شخص أحب به العبد ولم يبرز التخيير بناء على ما ذهب اليه الرضي (ص) واشترى
لفلان وأبي بخلاف بطلت ولزيادة فلا موصى له (ش) يعني انه اذا أوصى أن يشتري عبداً عمرو
و يعطى ليكرمه فلا فان باعه صاحبه بقيمته فلا كلام وان أبي ان يبيعه بذلك فان كانت ابائته
لاجل البخل يبيع العبد فان الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثاً وان كانت ابائته من بيعه لاجل
الزيادة في الثمن فانه يراد على قيمته ثلثها فان أبي ان يبيعه بذلك فان الثمن والزيادة يدفعان
للموصى له واذا رجع الثمن ميراثاً فهل تدخل الوصايا فيه أو لا تدخل فيه ترد بين الأشياخ
فقوله واشترى لفلان الخ هنا حذف شرطين وحرف الجر لتقدم تظهيره أي وان أوصى باشتراء
وأبي بخلاف بطلت وان أبي لزيادة فلا موصى له الأصل والزيادة من غير استيناء وقوله بخلاف مفعول
لاجله ولزيادة مفعول لاجل له جرباً لا لام عطف على بخلاف والفرق بين كونه بخلاف فتبطل ولزيادة
تكون للموصى له لان في البخل امتنع رأساً فلم يسم ثمناً يعطى للموصى له بخلاف الاباية لاجل
الزيادة فان الورثة قادرون عليها وعلى دفع العبد فقد سمي قدراً باعتبار ما قدره الشرع وانما
يصرح المؤلف بعبارة دارها اتسكالاً على ما قدمه وهو الثلث وانظر لم اعتبر في هذه زيادة ثلث الثمن
وفي غيرها ثلث القيمة (ص) ويبيعه لعتق نقص ثلثه والاخير الوارث في بيعه أو عتق ثلثه (ش)
يعني أن الشخص اذا أوصى ببيع عبده لمن يعتقه فان اشتراه أحد بقيمته فلا كلام والافاقه
ينقص عن المشتري ثلث قيمته فان اشتراه بذلك والاخير الوارث في بيعه بما طلب مشتره ان
يشتره به أو عتق ثلث العبد بطلاقه الذي أوصى به الميت في المعنى (ص) أو القضاء به لفلان في
له (ش) يعني انه اذا أوصى أن يباع عبده فلان من فلان القلاني فان اشتراه فلان بقيمته فلا
كلام وان أبي أن يشتريه بذلك فانه يحط عنه من قيمته ثلثها فان أبي فان الوارث يخير بين أن
يبيعه لفلان بما طلبه به وبين أن يسلم ثلث العبد لفلان ملكاً وهذا اذا حل الثلث جميع العبد
الموصى ببيعه لعتق أو لفلان فان لم يحمله الثلث خيرا الوارث بين بيعه منه بوضعية ثلث الميت
أو يعتقوا منه مبلغ ثلث الميت من جميع ما ترك في مسألة العتق لان الوصية له وأما مسألة
البيع لفلان فيخيرون بين بيعه بوضعية ثلث الميت وبين اعطاء فلان ثلث جميع ما تركه الميت
امن العبد وغيره مما يليك من عرض ودار وغيرهما قاله الشيخ شرف الدين فقوله أو القضاء به
فلان معطوف على عتق فصار المعنى أن الوارث في الأولى يخير في بيعه بما طلب المشتري وبين
عتق ثلث العبد وفي الثانية يخير في بيعه بما طلب فلان أو عتق ثلث العبد لفلان فأفاد حكم

يعتبر حل الثلث بما يعتق من العبد أو يدفع فقط لانه الذي يخرج للموصى له (قوله فان لم يحمله الثلث الخ) مثالا العبد يساوي ثلاثين
وترك السيد ثلاثين فالجمله ستون ثلثها عشرون فلم يحمل ثلث الميت العبد فيخير الورثة بين أن يسقطوا عن المشتري عشرين أو يعتقوا
ثلثه في مسألة العتق وبين أن يسقطوا الثلث عن المشتري وبين أن يدفعوا له عشرين التي هي ثلث المال كله في مسألة بيعه لفلان (قوله
بين بيعه منه بوضعية ثلث الميت) أي بتمامه ليسا بأسقاط ثلث الميت ويؤخذ منه عشرة في المثال وليس المراد أن الثمن هو اسقاط الثلث
وقوله به أي بثلث العبد أي اذا حله الثلث

(قوله أعطوه له أو بيعوه له) لا يخفى أن أو بيعوه له ظاهره مناسب للصنف وأما قوله أعطوه له فلا يظهر مناسبه للصنف فيحمل على أن المعنى أعطوه له على وجه البيع (قوله وقف) أي عتقه وقوله أن كان أي أن كان قدوم الغائب لأشهر يسيرة أي أن كان يرجى قدومه عند انتهاء أشهر يسيرة ولا يخفى أن الغائب تقدم ضمنا لأنه يفهم من قوله ثلث الحاضر أن هناك غائبا (قوله والا) أي بأن لم يرج قدومه إلا لأشهر كثيرة (قوله عتق ثلث الحاضر) أي محمل ثلث المال الحاضر وقوله ثم عتق منه أي ثم عتقه من المال الغائب أي من ثلث المال الغائب إذا قدم ولو تدرى بما (قوله كالاربعة) الكاف أدخلت واحدا فحاصله أن اليسيرة خمسة فأقل والأشهر

المستثنين بأوجز عبارة وبعبارة معطوف على عتق أي أو بيعه والقضاء به لفلان في قوله أعطوه له أو بيعوه له ومعنى القضاء الاعطاء وقوله به أي بثلث العبد (ص) وبعث عبد لا يخرج من ثلث الحاضر وقف أن كان لأشهر يسيرة والاجل عتق ثلث الحاضر ثم عتق منه (ش) يعني أن الإنسان إذا أوصى بعتق عبده من ثلثه وله مال حاضر ومال غائب والحال أن العبد لا يخرج من ثلث المال الحاضر ويخرج من ثلث الجميع فإن كان المال الغائب يأتي بعد أشهر يسيرة كالاربعة فإن العبد يوقف إلى حضوره ويعتق كله منه وإن كان المال الغائب لا يأتي إلا بعد أشهر كثيرة فإنه يحل عتق ما قبل ثلث الحاضر ثم كلما قدم شيء من المال الغائب فإنه يعتق ما قبل ثلثه إلى أن يكمل عتق العبد (ص) ولزم إجازة الوارث بمرض لم يصح بعد الموت لا لتبين عذره لكونه في نفقته أو دينه أو سلطانة إلا أن يحلف من جهل مثله أنه جهل أن له الرد (ش) يعني أن المريض مرضا مخوفا إذا أوصى بوصايا في حال مرضه بأكثر من الثلث وأجازها الوارث قبل موت الموصي فإن تلك الإجازة تلزم الوارث ما لم يكن الوارث له عذر أمان كان له عذر بأن كان في نفقة الموصي ويخشى أنه إن لم يجز وصيته قطع عنه نفقته فإن تلك الإجازة لا تلزمه حينئذ وكذلك لا تلزمه الإجازة أن كان على الوارث دين للموصي ويخشى أنه إن لم يجز وصيته طالس بدنيته وسجنه أو كان يخشى سلطان الموصي وجاهه فإن لم يكن للوارث عذر بأحد هذه الأمور فإن الإجازة تلزمه إلا أن يحلف من جهل مثله أنه ما علم أن الإجازة تلزم وأنه جهل ذلك فإن حلف وكان مثله يجهل ذلك فإن الإجازة لا تلزمه حينئذ وظاهره أنه لا فرق في لزوم الإجازة من الوارث بين من تبرع بالإجازة ومن سأله الموصي في ذلك واليه ذهب غير واحد من شيوخ عبد الحق ولا يجوز أن يكره ولا الابن السفيفه وقوله (لابصحة) هو مفهوم قوله بمرض وذكره ليرتب عليه قوله (ولو بكسر) يعني أن الإنسان إذا أوصى في حال صحته بوصايا زائدة على ثلث ماله وأجاز الوارث في حال صحة الموصي فإن الإجازة لا تلزم الوارث ولو كان الموصي فعلا ذلك في صحته في حال سفره أو في حال حجه أو غزوه وهذا مدخول الكاف لعدم جريان السبب (ص) والوارث يصير غير وارث (ش) يعني أن من أوصى بوصية في حال صحته أو في حال مرضه لا خيه مثلا ثم ولد له ولد فإن الوصية تصح لأن الوارث صار غير وارث وقد علمت أن المعتبر في الوصية ما يؤهل الأمر إليه وهو يوم الموت فلما أوصى لامرأة أجنبية ثم تزوجها في صحته ثم مات فإن الوصية تبطل لأن غير الوارث صار وارثا وتقدم أن المعتبر ما يؤهل إليه الأمر وهو يوم الموت واليه أشار بقوله (وعكسه المعتبر ماله) وقوله (ولو لم يعلم) مبالغة في قوله والوارث يصير غير وارث أي ولو لم يعلم الموصي في الوارث أنه صار غير وارث وأشار بلورد قول ابن القاسم في المرأة توفى زوجها ثم يطلقها البتة فإن علمت بطلاقها قبل موتها فالوصية جائزة

الكثيرة ستة فأكثر وعتق العبد كله لأن التبعية خلاف الوصية واعتذر ذلك في الطول للضرورة قال في المدونة وليس للعبد أن يقول أعتقوا مني ثلث الحاضر الآن وإذا طلب ذلك لم يجب (قوله ولزم إجازة الوارث الخ) ليس المراد أنه يلزمه أن يجب بزوايا ما مراده أنه إذا أجاز وصية مورثه قبل موته فيما رده بعد بده كالأول كانت لوارث أو بأكثر من الثلث فإن ذلك يلزمه (قوله بمرض) أي أن الإجازة بالمرض سواء كانت الوصية فيه أوفى الصحة ولا بد من كون المريض مخوفا واستغنى عن تقييده بذلك لفهمه من الشرط الثاني وهو قوله لم يصح بعده فإن أجاز في صحته أوفى مرض صح منه صحة بينة ثم مرض لم يلزم الوارث ما أجاز في صحته أو مرضه الأول (قوله لكونه في نفقته) أي مندرجا في نفقته أي نفقة الموصي واجبة أو تطوعا (قوله الآن يخالف الخ) جمع المصنف بين استثناءين من شيء واحد بغير تأطاف مع أن المناسب العطف وأجيب بأن حرف العطف محذوف من الثاني وهو غير مختص بالضرورة على المعتمد لكن بشرط أمن اللبس قاله الشيخ خالد وأجيب بغير ذلك

(قوله الآن يخالف) فإن فكل لزمته وقوله من يجهل مثله أي كالحافي المتباعد عن الفقهاء (قوله الآن يخالف الخ) المناسب من يجهل أنه الردوان كالحكم مسلما في جهل اللزوم لأنهم مسألة أخرى كما ذكره محشي نت (قوله وظاهره أنه لا فرق الخ) كأنه مقابله بقوله أن كان متبرعا بالإجازة يلزمه وأن سئل في ذلك فلا يلزمه لأنه بالسؤال صار كالمكره عليها (قوله ولا يجوز أن يكره الخ) أشار لذلك ببعض شراحه بقوله وبقي شرط في المحيز وهو أن يكون المحيز مكرها لا جبر عليه (قوله ولو بكسر الخ) رد على المقابل القائل باللزوم وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك (قوله لعدم جريان السبب) وهو المرض

(قوله ولم يغيره) الاولى حذفه والنقد يدبر هذا اذا علم ولم يغيره بل ولولم يعلم وقوله وأما قبله أى وهو حين الوصية وذلك لان الزوجة لا يتأني عليها حين وصيته الزوجا الوارث أنه يصير غير وارث بأن يطلقها (قوله لا يرث) المناسب أن يقول لا تبطل وصيته الا اذا علم أنه صار وارثا لان الكلام في صحة الوصية وبطلانها وقوله وليس كذلك أى بل الوصية باطلة اتفاقا متى صار وارثا علم أنه وارث أم لا (قوله لان الوارث لا يصير عكس الوارث) فيه نظر بل الوارث يصير عكس الوارث وكان المناسب أن يأتي بدل هذا أنه يصير عين ما قبله وقال البدر والوارث مبتدأ وجهه يصير غير وارث حال وقوله وعكسه مبتدأ وقوله المعبر ما له خبر عن المبتدأ الاول وخبر الثاني محذوف والذي في الرضى انه خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف ولم يجعل قوله المعبر ما له خبرا عنهم من (١٨١) غير حذف لافراد الضمير (قوله واجتهد

في ثمن مشتري لظهار) ولا بد أن يكون ذلك المشتري مسلما (قوله أولتطوع) أى ولا بد أن يكون مسلما وان ظهر به عيب في هذه لا غير مسلم في الصورتين وان لم يظهر كفره الا بعد شرائه فيرد (قوله يحتج في شراء الرقبة الخ) وينبغي أن يكون باقي الكفارات كذلك في قدر المال والاجتهاد فيه (قوله فآخر نجم) أى فآخر نجم مكاتب يعان فيه أو الممان فيه آخر نجم مكاتب فيقدر المبتدأ أو الخبر (قوله فانه يعان به مكاتب الخ) أى فالتفصيل بالآخر للتدب خلافا لظاهر المصنف فلو وضعه في أول نجم كفى فان لم يوجد نجم مكاتب ورث وكذا ان عجز أخذه منه ما عين به ورث (قوله وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف) أى فهو وضعيف والحاصل أن غير الظهار مثله خلافا لما قاله اللخمي هذا ما أفاده شراحنا الا ان محشي ت ذكرا أن الصواب كلام اللخمي في الكفارة الواجبة كما هو صريح النقل (قوله رق المقابل) راجع لهما أى رق المقابل للدين كلا أو بعضا (قوله

وان لم تعلم فلا شيء له وانما لم يختلف حيث علمت ولم تغير لانها حينئذ لا عذر لها في ترك التغيير وبعبارة ولولم يعلم أى الموصى حين الموت ولم يغيره وأما قبله لا يعلمه الا الله وهو راجع الاولى ولا يصح رجوعه في صورة العكس لانه ليس لنا من يقول ان غير الوارث اذا صار وارثا لا يرث الا اذا علم وليس كذلك ثم ان قوله وعكسه مبتدأ والخبر محذوف أى وعكسه كذلك ولا يصح نصبه عطفا على غير لان الوارث لا يصير عكس الوارث (ص) واجتهد في ثمن مشتري لظهار أولتطوع بقدر المال (ش) يعنى انه اذا أوصى بشراء رقبة للعتق عن ظهار عليه أو أوصى بشراء الرقبة تطوعا عنه ولم يسم الموصى ثمنها في الخالين فان من يتولى تفرقة ثلث الميت من وصى أو قاض أو وارث أو مقدم قاض يحتج في شراء الرقبة المذكورة كثرة وقلة بقدر المال فليس من ترك مائة دينار كمن ترك ألف دينار (ص) فان سمي في تطوع يسيرا أو قل الثلث شورك به في عبس والآخر نجم مكاتب (ش) يعنى انه اذا سمي ثمنه قليلا لا يشتري به رقبة أو سمي كثيرا لكن ثلث ماله لا يسع ما سماه ولا يسع رقبة فانه يشارك بالثلث أو بما سماه في شرائه رقبة للعتق فان لم يتيسر ذلك فانه يعان به مكاتب ويستحب أن تكون الاعانة في آخر نجم لانه أقرب الى العتق قوله أو قل الثلث المعطوف محذوف أى أو كثيرا أو قل الثلث وليس معطوفا على يسيرا لان الفعل لا يعطف على الاسم الصريح ومفهوم قوله تطوع انه لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهار فلا يشاركه ويطعم بما لم يبلغ شراء رقبة فان فضل عن الاطعام شيء ورث وذكر اللخمي ان كفارة القتل كالتطوع كما ذكره الخطاب وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف الا أن يحمل على كفارة قتل العمد لانهم مندوبه فيشخص (ص) وأن عتق قطهر دين يرد أو بعضه رق المقابل وان مات بعد اشتراؤه ولم يعتق اشترى غيره مبلغ الثلث (ش) يعنى ان العبد الذي اشترى لأجل التطوع اذا عتق بأن جملة الثلث أو القدر الذي سماه الموصى ثم ظهر على الموصى دين يرد العبد كله بأن أحاط الدين بمال الموصى فانه يرق كله وتبطل الوصية حينئذ فان لم يحيط الدين بمال الموصى بل ردد بعض العبد فانه يرق منه ما قابل الدين ويعتق ثلث ما بقي منه بعد قضاء الدين لان الباقي صار المال ولا شيء للورثة فيما بقي من العبد بعد قضاء الدين لانه عتق بوجه جائز من الثلث ولا يجزى على المريض في ثلثه والوصية مقدمة على الارث فقوله وان عتق أى في التطوع وأما اذا عتق في الظهار وظهر دين يرد البعض فانه يرق الجميع لانه لا يعتق عن ظهار بعض رقبة هذا مقتضى القواعد واذا اشترى العبد الموصى بشرائه للعتق فمات قبل

اشترى غيره مبلغ الثلث) أى ولو قسمت التركة (قوله بل ردد بعض العبد) ظاهره أنه لا يرد الا ما قابل الدين فقط وليس كذلك بل يرد جميعه و توفي منه الدين ويعتق ثلث الباقي قال في المدونة وان لم يفرق بجميع ماله ردد العبد وأعطى صاحب الدين دينه ثم عتق من العبد مقدار ثلث ما بقي من مال الميت بعد قضاء الدين ولا يضمن الوصى اذا لم يعلم بالدين (قوله ولا شيء للورثة فيما بقي) أى في كل ما بقي أى ليس لهم الكلام في كل ما بقي بل لهم الكلام في بعض ما بقي وهو ما زاد على ثلثه لان النصف الباقي يعتق ثلثه وما عداه فهو ملك للورثة (قوله فانه يرق الجميع الخ) أى ويقول انه ان عجزاً طعم في الظهار بما زاد على الدين ولا يقال ان الصوم مقدم على الاطعام فيكون الموالي للعتق هو الصوم لا الاطعام لانا نقول الصوم هنا متعذر لانه انما يعتبر بذلك يوم التنفيذ وهو مكاف بعدموت الموصى

(قوله الى مبلغ ثلث الميت) أى الى بلوغ ثلث الميت أى الى فراغه وعبارته غيره بمبلغ الثلث أى بمبلغ تمام الثلث أو بمبلغ تمام مرتبته من الثلث ان كان هناك وصايا تراجه (قوله أو ثلث ما بقى) أى بأن ظهر دين يمنع من نفاذ ثلث الميت بتمامه (قوله تطوعا مطلقا) أى سواء كان مبلغ الثلث يشتري به رقبة كاملة أم لا (قوله أو عدد من ماله) أى متعدد معين من ماله كعشرة عبيد مثلا (قوله بالجزء) أى بنسبة الجزء الذى أوصى به الى الموصى فيه (١٨٢) من غنم أو عبيد أو ابل سواء كان جميع ذلك باقيا أو زاد على العدد يوم الوصية والموت أو نقص عنه بأن ذلك بعضه

وكان الناضل أكثر مما سمي ومعنى مشاركته بالجزء أنه يعطى من الشياء عددا بقدر تلك النسبة وليس معناه أنه يكون شريكا في كل جزء من العدد المذكور بتلك النسبة فيراعى في تعيين ذلك العدد الى القرعة (قوله ان حمله الثلث الخ) فان لم يحمله الثلث الابعضه فله ما حمله (قوله كان شريكا) أى في ثلث الشاة أو تساوت قيمة الشياء في نفسها بأن كانت كل شاة تساوى ديناراً أو تفاوتت بأن تكون شاة تساوى ديناراً وشاة تساوى نصف دينار (قوله ولعل هذا أدل على المراد) التبرج لا يظهر لان هذا أدل على المراد وأما على الاول فالظاهر من اللفظ خلاف المراد وان كان المراد يفهم عند التأمل (قوله فاذا هلك مال الموصى كله) المراد بالمال المذكور ذلك المال المعين الموصى فيه كالغنم أو العبيد فلا ينافى ان له مالا آخر وقصد ما إذا هلك العبيد مثلا لا هذا القصد الذى أوصى به فلا يقال ان في العبارة تنافيا حيث يقول هلك مال الموصى كله ثم يقول ولم يبق الخ (قوله ثلاثين جزءا بالسهم) أى القرعة (قوله فموت) أى بعضها وأما لو ماتت كلها فلا شيء له ولو كان

أن يعتق فانه يشتري غيره ويعتق الى مبلغ ثلث الميت اذا العبد لا يكون حرا بنفس الشراء لان أحكامه في أحواله أحكام عبيد حتى يعتق ولهذا الوقت له شخص كان عليه قيمته تجعل في عبد آخر فان قصرت عن رقبة تمت بقيته من ثلث الميت أو ثلث ما بقى الا أن يقول في وصيته اذا اشتريتموه فانه يكون حرا بنفس الشراء فاذا مات بعد الشراء فلا يلزم شراء غيره لحصول الحرية لكن قوله وان مات الخ يجزى فيما اذا اشتري لم يعتق عن ظهار أو تطوعا غير أن قوله لم يبلغ الثلث يجزى فيما اذا اشتري للعتق تطوعا مطلقا أو ما فيما اذا اشتري للظهار فلا بد أن يكون مبلغ الثلث يشتري به رقبة كاملة (ص) وبشاة أو عدد من ماله شارك بالجزء وان لم يبق الا ما سماه فهو له ان حمله الثلث (ش) يعنى انه اذا أوصى له بشاة من غنمه أو بعبد من عبيده أو بغير من ابله أو قال أعطوه عددا من غنمى أو من عبيدى ونحو ذلك فانه يشارك الورثة في مال الميت بالجزء أى بنسبة ما أوصى به الى نسبة ما أوصى فيه من الغنم أو العبيد أو الابل ونحوهم فاذا أوصى له بشاة مثلا وله ثلاث شياه كان شريكاً بالثلث وله مائة كان شريكاً بعشر العشر وعلى هذا فى الرقيق والابل ونحوهم فقول له بعد أى متعدد وحذف تعيينه ليعلم الشياه وغيرها وقوله من ماله بلام مكسورة على انه واحد الاموال ولا يبعد فتحها على ان ماموصولة وله صلته أى من الذى له من ذلك الجنس ولعل هذا أدل على المراد فاذا هلك مال الموصى كله ولم يبق منه سوى العبد الذى سماه للموصى له فانه يأخذه ولو كانت قيمته تعادل قيمة جميع مال الموصى لكن يشترط أن يحمله الثلث قال فيهما من أوصى يعتق عشرة من عبيده ولم يعينهم وعبيده خمسة عشر فمات منهم عشرة من قبل التقويم يعتق من بقى منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءا بالسهم خرج عند ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو هلكوا الا عشرة عتقوا ان حمله الثلث وكذا من أوصى لرجل بعدد من رقيقه أو بعشرة من ابله اه واستشكل قوله شارك بالجزء مع قوله وان لم يبق الا ما سماه فهو له اذا الحكم بالشرك كرفع الحكم باختصاص متنافيان ويجب أن قوله شارك بالجزء فيما اذا كان عبيدا أكثر من العبيد الذى أوصى به فان لم يكن عنده أكثر مما سمي فهو قوله فان لم يبق الخ (ص) لا ثلث غنمى فموت وان لم يكن له غنم فلا شاة وسطا وان قال من غنمى ولا غنم له بطلت كعتق عبيد من عبيده فماتوا (ش) يصح رفع ثلث على انه معمول لمقدر أى انه قال ثلث غنمى فموت ومعنى كلامه انه اذا قال في وصيته أعطوا فلانا ثلث غنمى فمات بعضها فانه يعطى ثلث ما بقى سواء كان قليلا أو كثيرا بخلاف ما قبله وجوه بنى مقدرة والجار والمجرور معطوف على مقدردل عليه الكلام السابق أى وان لم يبق الا ما سمي فهو له في الفرض المذكور لا في ثلث غنمى فموت فان لم يبق من غنمه الا شاة أعطى ثلثها ولا يقال ينظر الى عدد الثلث يوم وجوب الوصية فيعطى الثلث مادام أكثر من ذلك العدد حتى اذا لم يبق الا هو أخذه قاله ابن مرزوق والفرق بين هذين بين السابقة ان الوصية في هذه يجوز معين وفي السابقة

المال باقيا (قوله فلا شاة وسط) أى من غالب الضأن ان غلب أو غالب المعزان غلب فان لم يغلب واحد منهما فانه يعطى نصف قيمة شاة وسط من كل من الصنفين (قوله ولا غنم له بطلت) أى ولا ينظر لما يحدث من غنم له (قوله فماتوا) أى ماتوا جميعا في حياته أو بعد موته قبل النظر في ثلث (قوله يصح رفع ثلث الخ) فثلث مبتدأ محذوف الخبر أى قال له ثلث غنمى والجملة محكمة بالقول هذا معنى قول الشارح معمول لمقدر (قوله أى أنه قال الخ) لا يخفى ان المناسب للفظ المصنف أن يقول لا ان قال له ثلث غنمى الخ (قوله أعطوا فلانا ثلث غنمى الخ) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى انه لا يخالف ما قاله من انه مرفوع

(قوله الا أنهم ماتوا كلهم الخ) والغصب كاللوث والاستحقاق اذا لم يقدر على الغاصب فان قدر عليه نفذت الوصية به لبقائه على ما لا ربه بخلاف الاستحقاق (قوله فلك أسير) أي قد كان أوصى بنفسه وظاهره عين الموصي قدرا أم لانه تعين عليه والا فمن رأس المال (قوله ثم مدبر صحة) لا يخفى ان مثله ما اذا بر في المرض وصح بعده وان كان كل من المدبرين بصحة أو مرض في كلمة ثم خاصا والاقدم السابق (قوله ثم صدق مريض) لا يخفى انه تقدم أن لو اوجب لها الاقل من المسمى ومن صدق المثل والثلث ويكون في المعلوم والمجهول والحكم في مدبر الصحة وصدق المريض ما ذكر وان لم يحصل لهما ايصاء فتدبر (قوله ثم زكاة أوصى بها) أي زكاة وجبت فمما مضى عليه لافي هذا العام وفرط فيها وأوصى بها أو سواء كانت عينا أو حرثا أو ماشية فان لم يوص بالثمن فرط فيها لم يخرج من ثلث ولا رأس مال وهذا كله حيث لم يشهد في صحته بأن ما فرط فيه في ذمته فان أشهد بذلك فانه يخرج من رأس المال كانت عينا أو غيرها وأما ان أشهد بها في مرضه فتسكون بمنزلة ما اذا أوصى بها (قوله الا أن يعترف بمجاولها وبقائها) أي في عام موته ويوصى بها فلا بد من الامرين وحاصل ما في المقام أن زكاة العين في عام الموت لها أحوال أربعة تارة يعترف بمجاولها ويوصى (١٨٣) وتارة ينفيان معا وتارة ينفي الاول دون الثاني وتارة العكس فأما الاول فن

رأس المال وأما الثاني فلا يجرون على اخراجها لا من ثلث ولا من رأس مال لكن يؤمرون من غير جبر الا أن يعلم الورثة عدم الاخراج فن رأس المال وأما الثالث فيكون في الثلث ويجرون على اخراجها ويكون آخر المراتب تعين غير العتق وأما الرابع وهو ما اذا اعترف بمجاولها ولم يوص فلا يقضى عليهم بالاخراج نعم يؤمرون من غير جبر لاحتمال أن يكون قد أخرجها وعليه فلو تحقق عدم اخراجها لوجب عليهم واعلم أن ما ذكره المصنف من الاعتراف بالحلول تبع فيه ابن الحاجب وتعقبه ابن عرفة تبعه ابن عبد السلام بأن العبرة بعرفة غيره (قوله كالحرث والماشية) الحاليين فيخرجان من رأس المال وان لم يوص والفرق أن زكاة العين موكولة لامانته بخلافهما (قوله ثم الفطرة)

بعد مدبرين واذا أوصى له بشاة من ماله ولا غنم له فانه يقضى للموصي له بقيمة شاة وسط أي من وسط الغنم تدفع تلك القيمة له وأما لو أوصى له بشاة من غنمه والحال أنه لا غنم له حين الوصية فانها تبطل لان الموصي متلاعب بوصيته وأما لو قال من مالي فتقدم أن له قيمة شاة وسط واذا أوصى بعنق عبد من عبيده الا أنهم ماتوا كلهم أو استحقوا فان الوصية تبطل فان لم يبق منهم الا عبد واحد فانه يتعين عتقه تنفيذا للغرض الموصى ومثل الموت اذا لم يكن له عبيد أصلا ثم ذكر المؤلف أمور يخرج من الثلث اذا ضاق عنها فقال (كض) وقدم لضيق الثلث فلك أسير ثم مدبر صحة ثم صدق مريض ثم زكاة أوصى بها الا أن يعترف بمجاولها ويوصى فن رأس المال كالحرث والماشية وان لم يوص ثم الفطرة ثم عتق ظهار وقتل وأفرع بينهما ثم كفارة عينيه ثم لفطر رمضان ثم التفريط ثم التذرع ثم المتبذل ومدبر المرض ثم الموصى بعتقه معينا عنده أو يشترى أو يكشهر أو يعال فجعله ثم الموصى بكتابتة والمعنى يعال والمعنى لا جمل بعد ثم المعتق لسنة على الاكثر ثم عتق لم يعين ثم حج الا لضرورة فيحتاجان (ش) يعني ان الثلث اذا ضاق عما يجب منه وصية أو غيرها تقدم فلك الأسير أي ما يفك به الأسير المسلم يتقدم في الثلث على عتق مدبر الصحة وليس المراد أن فلك الأسير اذا تعين على شخص يتقدم على مدبر الصحة كما توهم انما تعين من فلك الأسير لا يكون في الثلث فقط وقيدنا الأسير بالمسلم تبعا للزقاني وأما لو أوصى بنفسه أسير ذي لكان من جهة الصدقة الآتي حكمها في قوله ومعين غيره وجزئته لكن ظاهر كلام المدونة وابن عرفة ان هذا القيد غير معتبر ثم يلي ما مر مدبر الصحة ثم يليه صدق المدبر يرض ومعناه أن الموصي تزوج وهو مريض وبني بها ومات أوصى به أولا وبأقوى مدبر المرض ثم يلي صدق المريض زكاة العين الموصى بها وقد فرط فيها حتى مات وقدم المدبر وصدق المنكوح في المرض على الزكاة لانها مام معلومان والزكاة لا يدري أصدق في بقائها أم لا أما اذا مات ولم يوص بها فانه لا يخرج ويحتمل على انه كان أخرجهما هذا

أي الماضية كما يأتي في الشرح وقد أوصى بها وأما ان أشهد في صحته بأنه في ذمته فانه يخرج من رأس المال كما كان من مات في زمنه كذلك قاله عجم (قوله ثم عتق ظهار وقتل) محل اخراجهما من الثلث اذا فرط فيهما بعض مدة بعد تحتم كنارة الظهار وبعد وجوب كفارة القتل ولم يعلم هل أخرجهما أم لا ولم يشهد في صحته أنهما في ذمته فان علم انه لم يخرج جهما أو شك ولكن أشهد في صحته ببقائها عليه فن رأس المال وأما ما لم يفرط فيه فهو من رأس المال كما أضاف عجم ذلك كله (أقول) ولم أر فيما بيدي من الشراح أن صورة مسألة المصنف انه أوصى بذلك ولكن الظاهر انه أوصى بذلك (قوله ثم كفارة عينيه ثم لفطر رمضان ثم التفريط الخ) قال عجم هذه الثلاثة مفيدة بما اذا لم يعلم هل أخرجهما أم لا وما اذا لم يشهد في صحته انها في ذمته فان علم انه لم يخرج أو أشهد في صحته انها تسكون من رأس المال اه (أقول) حيث كان الامر كذلك فصورة مسألة المصنف أنه أوصى بذلك وشارحنالم بين ذلك وكذا ما عدها بما بيدي وقوله أشهد في صحته وأما لو أشهد في المرض فكما لو أوصى يخرج من الثلث وقول المصنف أو اشترى معطوف على متعلق الطرف أي استترع عنده واشترى لا على الطرف لانه مفرد واشترى جملة وقوله أو يكشهر معطوف على مقدار أي منجزا أو يكشهر فيجزي فيمن عنده وفيمن يشتري أي ويخصمون عند الضيق وكذا فيما بعده وقوله أو يعال فجعله أي أوصى بعتقه يعال فجعله مثل ثلاث صور

لأنه إما أن يعتقه على مؤجل ويجهله أو يطلق ويجهله والظاهر استواءهما (قوله وهذا أدخله على نفسه) فيه أن
 البين أدخلها على نفسه أيضا والحاصل أن هذا المقابلة لا تظهر نعم لو قال والواجب في فطر رمضان لم يجب بالكتاب لكان أظهر وقوله
 والمراد بالفطر مبطل الصوم ظاهره أنه ليس حقيقة عرفية في ذلك بدليل قوله وإنما خص الفطر فتكون تلك الإرادة مجازية وهو محل
 نظر (قوله لأنه محل الخلاف) فيه أن الالتفات لمحل الخلاف بقضي بمرعاة إبقاء اللفظ على حقيقة فيتخالف ما قبله فإن قلت قصده من
 حيث اللفظ فقط فلا ينافي عموم المعنى قلت ليس هذا مما ينبغي أن يلتفت إليه (قوله والبساطي نظر للفظ نفسه) نقول لا لوم على
 البساطي لأن مسألة الجماع تفهم بالطريق (١٨٤) الأولى ألا يقصد بالأخبار لأنه مجمع عليه (قوله سواء نذر في صحته أو في مرضه)
 الظاهر أنه إذا كان في الصحة لا بد

إذا لم يعترف بحلولها عليه أما أن اعترف بذلك وببقائها وأوصى بإخراجها فانها تخرج من
 رأس المال فإن اعترف بالحلول ولم يوص بإخراجها لم تجبر الورثة على إخراجها ولم تكن في ثلث
 ولأرأس مال وأما زكاة الحرث والماشية فيؤخذ أن رأس المال وإن لم يوص به مالا لهما
 من الأموال الظاهرة ثم يلي ما تقدم زكاة الفطر لوجوبها بالسنة وهذا بالنسبة لزكاة الفطر
 الماضية وأما الحاضرة كزكاة العين فن رأس المال قال ابن يونس من مات يوم الفطر أو ليلته
 فأوصى بالفطرة فهي من رأس المال فإن لم يوص به أمر ورثته بإخراجها ولم يجبروا كزكاة
 العين تحل في مرضه ثم يلي زكاة الفطر في الإخراج كفارة الظهار والقتل في الخطأ بخلاف قتل
 العمد فإن العتق فيه ليس بواجب والعتق في الخطأ واجب فإن لم يحمل الثلث الأربعة واحدة
 فإنه يقرع بينهم ما أي ما يقدم أي وأما كفارة العمد فأخر المراتب وتدخل في قوله ومعين غيره
 ثم يلي عتق الظهار وعتق القتل خطأ كفارة اليمين لأنهما على التخيير وهما على الترتيب ثم يلي كفارة
 اليمين كفارة فطر رمضان عمد بسبب كل أوجاع لأن كفارة اليمين واجبة بالكتاب وهذا
 أدخله على نفسه والمراد بالفطر مبطل الصوم وإنما خص الفطر لأنه محل الخلاف بخلاف
 الجماع فإنه مجمع عليه فهو أحرى والبساطي نظر للفظ فطر فخصه بالأكلى والشرب ثم يلي كفارة
 فطر رمضان كفارة التفريط في قضائه حتى دخل عليه رمضان آخر لأن كفارة الفطر لخلل
 حصل به في ذات الصوم وكفارة التفريط لتأخيرها في قضائه عن وقته ولأنه الأول أكد
 ثم يلي كفارة التفريط النذر الذي لزمه سواء نذر في صحته أو في مرضه لأن النذر أدخله على
 نفسه والاطعام المذكور وجب بنص السنة فهو أقوى ثم يلي النذر المبطل من العتق في
 المرض والمدير في المرض وهما في مرتبة واحدة حيث كانا في فور واحد والأيدي بالاول وليس
 المراد بالمبطل ما يشمل العتق وما يتل من صدقة ونحوها فإن الصدقة والعطية المبطله يقدمان
 على ما روي عن مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصى بعته عليه ما على ما اختاره ابن القاسم ثم
 يلي المبطل من العتق والمدير في المرض الموصى بعته معينا عنده كرزوق أو أوصى بأن يشتري
 عبد فلان المعين كذا صح لاجل أن يعتقه أو أوصى بعته عبد له إلى شهر أو أوصى بعته على مال
 فجعله ومثله ما إذا أوصى بكتابه فجعله وهذه الأربعة في مرتبة واحدة لا تقدم لاحدهم على
 صاحبه ويتخاصون وإنما أخرت هذه الأربعة عن المبطل والمدير في المرض لأن له الرجوع فيهم
 بخلافهما ثم يلي الأربعة المذكورة العبد الموصى بأن يكاتب والعبد الذي أعنته على مال
 ومات الموصى قبل أن يعجل العبد المال والعبد الذي أعنته إلى أجل بعيد يبدأ أكثر من كسهر

من الإيصاء حتى يخرج من الثلث
 والا كان من قبيل إهبات التي
 لا تتم إلا بالخوف قبل المانع والابطلت
 وأما إذا كان في المرض فذلك يخرج
 من الثلث وإن لم يوص للقاعدة
 المقررة أن التبرعات في المرض
 تخرج من الثلث وأعلم أن ما قاله
 الشارح من العموم تبين فيه
 فائلا أنه ظاهر المصنف والذي لا ي
 الحسن والمواق وابن مرزوق أن
 محل ذلك في نذر الصحة والأفرتته
 كرتبة ما يليه وهو قوله ثم المبطل
 الخ (أقول) وهو لا متى قالوا شيئا فلا
 يعدل عن كلامهم فيكون هو الممول
 عليه دون كلام شارحنا التابع
 لت (قوله لأن النذر أدخله على
 نفسه) فيه أن التفريط الموجب
 أدخله على نفسه فقامت به قوله
 بعد والاطعام الخ لا تظهر (قوله ثم
 يلي النذر المبطل) لا يخفى أن النذر
 مفعول مقدم وقوله المبطل فاعل
 مؤخر (قوله حيث كانا في فور واحد)
 بأن كان أحدهما عقب الآخر من
 غير سكوت ثم إنك خير بأن ما إذا
 كانا في المرض فيخرجان من الثلث
 وذلك مرتبة ما وإن لم يحصل إيصاء

(قوله يقدمان) أي على سائر الوصايا كذا في عجم وتبعه من تبعه (قوله ويقدم الموصى بعته الخ) انظر ما الممول بدليل
 عليه هل ما قاله مالك وأكثر أصحابه أو ما قاله ابن القاسم (قوله معينا عنده) هذا لفظ المصنف فعينا ما حال من الضمير المضاف إليه عتق
 أو حال من قوله الموصى وقوله عنده حال بعد حال أو من ضمير معينا أو ضمة معينا (قوله ويتخاصون) أي عند الضيق وقد صرح به غيره
 وهو ظاهر (قوله العبد الموصى بأن يكاتب) أي ولم يعجل بدليل ما صرح (قوله ومات الموصى قبل أن يعجل) ظاهر العبارة ولو عجل عقب
 الموت ثم المناسب أن يقول والعبد الموصى بعته على مال ولم يعجله مقابل قوله أو أوصى بعته على مال فجعله وأيضا هو مناسب لقوله
 ومات الموصى حيث عبر بالموصى فإنه يفيد ما ذكرنا فحاصله أنه ليس المراد أنه لم يخرج عتقه وإنما أوصى بعته على مال ولم يعجل

عقب الموت وكلام غيره يفيد أنه يجوز عتقه على مال ولم يؤده قبل الموت فاذن فلا يقال له موصى الأعلى ضرب من التجوز (قوله وقدمت
الاربعة أعبد على الموصى بعتقه الى سنة) المناسب أن يقول على الموصى بعتقه أكثر من شهر وأقل من سنة كما هو ظاهر وأولى
السنة ثم إن الذي يجب به الفتوى أن المعتق لسنة أو أكثر يقدم على الموصى بكتابته والمعتق على مال يؤديه ولم يجعل وكلام ابن مزيق
يفيد أن العتق لسنة أو أكثر في مرتبة واحدة وهو المعتمد وأن مرتبته ما تلي مرتبة العتق لشهر وإن مرتبة الموصى بكتابته والمعتق
على مال يجعل فلم يجعله تلي مرتبة المعتق لسنة أو أكثر **تبيينه** المال إذا جعله لا تدخل الوصايا في ثلثه لأنه مال طراً وهذا إذا كان بعد
الموت وأما إن جعله في المرض فأنها تدخل الوصايا في ثلثه وكذا ما جعله المسكاتب بعد الموت لا يضاف لمال الميت بحيث تدخل الوصايا في
ثلثه وأما ظاهر أن الذي يعتبر جعله في الثلث هو ما زادت قيمته على ما جعله (١٨٥) من الكتابة ومن المال كذا قاله من شرح (قوله ثم
بلى المعتق الى سنة الموصى بعتقه

غير معين) المناسب لكلام المصنف
أن يقول ثم بلى المعتق الى أكثر
من سنة (قوله كعتق لم يعين) أي
كعتق عبد لم يعين فعدم التعيين
وصف العبد لا العتق كما هو ظاهره
(قوله ومعين غيره) من إضافة
الصفة للموصوف أي وغير العتق
المعين أي وغير العبد المعين الموصى
بعتقه كما مثله بقوله أو أوصى لزيد
مثلاً بعبد الفلاني وقوله وجرته
أي جرة المعين كما في شرح عب
كنصف البقرة السوداء والجمراه
لزيد أي فقول الشارح أو أوصى
بنصف بقرة الخ أي بقرة معينة
والحاصل أن هذه الثلاثة أي عتق
العبد غير المعين ومعين غيره وجرته
في مرتبة واحدة وفيها التخصيص
عند الضيق وبعبارة أخرى ثم إن
قوله ومعين غيره يشمل ما إذا عين
ذات الموصى به كهذا النوب وهذا
العبد الفلاني وما إذا عين عدده
كعشرة دنانير أو عشرة ثياب
لفلان وقصره على ما إذا عين وأنه في
الدنانير كما فعل ابن عبد السلام

بدليل ما مر وأقل من سنة بدليل قوله ثم المعتق لسنة على ألا كثر أي إن الموصى بعتقه
الى سنة يقدم على الموصى بعتقه الى أجل أبعد من سنة والثلاثة الأولى في مرتبة واحدة
لا يتقدم أحدهم على الآخر وقدمت الاربعة أعبد على العبد الموصى بعتقه الى سنة
لأن عتقهم ناجز والموصى بعتقه الى سنة قديم لك قبل السنة فلا يصيبه عتق ثم بلى المعتق
الى سنة الموصى بعتقه غير معين كقوله أعقبوا عبداً ثم تليه الوصية بالرجوع عن الموصى
إن لم يكن حج ضروريه وأما إن كان الحج الموصى به ضروريه أي حجة الاسلام فإن الموصى بعتقه
غير معين والضرورة يتحصان ولا يقدم أحدهما على الآخر ثم شبه في التخصيص قوله (ص)
كعتق لم يعين ومعين غيره وجرته (ش) يعني أنه إذا أوصى بعتق غير معين كأعتقوا عبداً
أو أوصى لزيد مثلاً بعبد الفلاني أو قال ببعوه لفلان وهو معنى قوله ومعين غيره فالضهير
الجرور بإضافة غير اليه يرجع للعتق أي أوصى بمعين غير العتق كما مر أو أوصى بنصف بقرة
لزيد أو بنصف جمل وما أشبه ذلك فإن هذه الثلاثة في مرتبة واحدة لا يتقدم أحدهم على
الآخر ويتحصنون وانما أعاد قوله كعتق لم يعين ليرتب عليه ما بعده وقد يقال إن العتق الذي
لم يعين الأول راجحه حج والثاني راجحه معين غيره أو جرته فلا تكرر (ص) وللمريض
اشتراء من يعتق عليه بثلثه ويرث (ش) تقدم أنه قال وعتق بنفس الملك الابوان وإن عسلا
الخ فإن اشترى المريض بثلثه أحداً من هؤلاء فإنه يعتق عليه بنفس الشراء ويرثه إن انفرد
أو حصته مع غيره فلو اشترى المريض بأكثر من ثلثه فإن الورثة يخبرون بين أن يجيز والرائد
على الثلث أو يردوه فإن ردوه عتق منه محمل الثلث ولا يرث قاله محمد فلو تلف بقية ماله قبل
موته لم ينقض عتقه وظاهر قوله وللمريض الخ أنه جائز ابتداء لانه صورة معاوضة فهو أولى من
التبرع المجهول في ثلثه والباء في ثلثه للظرفية ووجه ارثه مع أن العبرة بيوم التنفيذ أنه لما جعله
الثلث كشف الغيب أنه كان حراً قبل موته ثم إن كلام المؤلف فيما إذا كان ما اشتراه يعتق
عليه ولا يعتق على وارثه فإن كان يعتق على وارثه أضافه لشرائه بكل ماله ولا يرث على كل
حال حيث كان يزد على ثلثه لانه لا يعتق حصه الوارث إلا بعد الدخول في ملكه وذلك بعدم موته
ويبقى النظر فيما إذا اشترى من يعتق عليه فقط بأكثر من الثلث وأجاز الوارثه فقال الشيخ
داود لا يرث أيضاً لان إجازة الوارث إنما تكون بعد الموت اه ولا يقال إجازة الوارث في المرض

(٢٤ - خشي ثامن) متعقب اه (قوله وللمريض اشتراء الخ) كان ماله مأموناً أم لا (قوله أو حصته مع غيره) أي بأن كان مع
زوجته فترث حصته مع الزوجة (قوله ولا يرثه الخ) متعلق بمسألة الرد (قوله لم ينقض عتقه الخ) اعترض ذلك بل ينقض من عتقه عتق
ما زاد على محمل الثلث (قوله صورة معاوضة) أي لا معاوضة حقيقة لانه لما كان يعتق ولا يحصل به انتفاع لم تكن معاوضة حقيقة (قوله
إذا كان ما اشتراه يعتق عليه ولا يعتق على وارثه) أي بأن كان أخاه وكان الوارث له ابن عم (قوله فإن كان يعتق على وارثه أيضاً) أي كان
للمريض مع وجود ابن آخر (قوله فله شرائه بكل ماله) أي وبالبعض وهو أولى وقوله ولا يرث على كل حال أي سواء أجاز الوارث أم لا
وذلك راجع للبعض وقوله حيث كان يزد على الثلث أما إن لم يزد فإنه يرث ثم إن في شرائه بماله كله اشكالاً وإن كان النص هكذا وذلك
أن المريض لا يتصرف في مرضه من التبرعات إلا في الثلث ولا يجبر الوارث على إجازة ما زاد على الثلث

(قوله أو تغير الوارث) أي بأن ارتد وقوله ونحو ذلك الواو بمعنى أو أي كأن يظهر عليه دين ثم أقول وبعد ذلك كله فالعقد الارث ولا يتطرق لقوله لانا نقول الخ (تنبية) اعترض قول المصنف والمريض بأن فيه ادخال وارث والجواب أن المنهي عنه ادخاله بسبب من أسباب الارث كزوج المريض وما هنا ليس كذلك اذا الارث موجود قطعاً وشراً أو ما يوجب رفع مانع الارث وأيضا لا شك أن الاستلحاق فيه ادخال وارث وليس بمنوع وما هنا كالأستلحاق بل أقوى (قوله فانه يعتق بعد الشراء الخ) أي لانه لما أوصى بشراؤه كأنه اشتراه (قوله وظاهره ترجيح الخ) والقول الثاني أن الابن يقدم (قوله وفي كلام الشارح وفت نظر) أي فحمل المصنف على ما إذا أوصى بشراء ابنه ومن يعتق عليه وحاصل كلامهما أنه اذا وسع الثلث الجميع خرج الجميع وان ضاق الثلث قدم الابن على غيره مع أن الراجح التخاصص عند الضيق وبقي ما اذا بطل عتق عبد في مرضه وأوصى بشراء ابنه فانتظر أيهما يقدم (قوله وان أوصى بمنفعة معينين) أي لشخص معين تحرر زعن الوصية بمنفعة معين للمساكين فان الوارث يخير بين الاجازة وبين القطع لهم بطلان لكن في ذلك الشيء بعينه لا في كل متروكه والفرق أنه لا يرجح

(١٨٦)

رجوعه بخلاف الموصى له المعين فيرجح اذا هلك رجوع الموصى به للوارث

لازمة من الآن لانا نقول لما لم نقطع باستمرار تلك الحالة لاحتمال صحة المورث أو تغير الوارث المجز ونحو ذلك فلم نحكم بالارث بالاجازة الاولى (ص) لان أوصى بشراء ابنه وعتق (ش) هذا مخرج من قوله ويرث والمعنى أن المريض اذا أوصى بشراء ابنه أو غيره من يعتق عليه فانه يعتق بعد الشراء عليه ولا يرث لانه حال الموت لم يكن أهلا للارث (ص) وقدّم الابن على غيره (ش) مراده أنه اذا اشترى ابنه في المرض وبطل عتق غيره وضاق الثلث عن حمله ما فانه يقدم الابن على غيره وظاهره وقع ذلك في وقت واحد أو في وقتين ولا مفهوم للابن اذا سائر من يعتق عليه كذلك وأما اذا اشترى ابنه في المرض وغيره من يعتق عليه فذكر في التوضيح في ذلك قولين وظاهره ترجيح القول بأنهما يتحصانان ان اشتراهما في صفقة واحدة وان اشتراهما في مرتين قدم الاول وكذلك يتحصانان فيما اذا أوصى بشراء ابنه مع غيره من يعتق عليه وفي كلام الشارح وتنتظر (ص) وأن أوصى بمنفعة معين (ش) هذه مسألة تعرف عند الاصحاب بمسئلة خلع الثلث فاذا أوصى له بمنفعة داره سنين أو بخدمة عبده سنين وما أشبه ذلك والحال أن ثلثه لا يحمل ذلك كله أي لا يحمل قيمة رقبة الدار ولا قيمة رقبة العبد فان الورثة حينئذ يخبرون بين أن يجيز واوصية الميت أو يدفعوا للموصى له ثلث جميع التركة من المال الحاضر والغائب عينا كان أو عرضاً أو غير ذلك واحتراز بقوله بمنفعة معين مما اذا أوصى بنفس المعين كالدار المعينة مثلا ولم يحمله الثلث فقال مالك مرة مثل ما مر ومرة يخبرون بين الاجازة وبين أن يكون له ما حله الثلث من ذلك المعين وهذا هو الذي رجح اليه مالك قال ابن القاسم وهو أحب الى نقله في التوضيح ويقع في بعض النسخ بمنفعة معين بواو العطف على منفعة وليس بصحيح ويصح جعله بمعنى أو ويجزى على القول الاول ولكنه غير المشهور وقوله بمنفعة معين أي مدته معلومة كسنة مثلا وان كانت غير معلومة كأن يوصى له بخدمة عبد فينبغي أن يجعل لذل الثلث كما مر من

ثم لا يعارض المصنف في الثالثة آخر التدبير من أن أنت حر بعد موتك بشهر معتق لاجل من رأس المال لانه في الصحة فان قاله في المرض فكما هنا (قوله ما حله الثلث من ذلك المعين) أي ثلث جميع التركة لكن لا يدفع له الثلث من جميع التركة بل ينحصر في ذلك المعين ولو كان ثلثه يحمل ثلاثة أرباع العبد فانه يدفع له (قوله ويقع في بعض النسخ بمنفعة معين) أي أوصى بمجموع شيئين بمنفعة شيء واحد وقوله وليس ذلك بصحيح كأن عدم الصحة من جهة أن هذه المسئلة فيها نص بهذا الحكم الذي أشار اليه المصنف بقوله وان أوصى بمنفعة معين وبعض شيوخنا علل عدم الصحة بقوله لما علمت من اختلاف الحكم بين الايصاء بمنفعة المعين ونفس المعين ووقع التنظير وهو أنه هل

من منفعة المعين عبده أو داره حيث ليس له سواء أو ليس من التعيين (قوله كأن يوصى له بخدمة عبد) أنه

المناسب أن يقول كما لو أوصى بخدمة عبده سيدي مثلا وذلك لان الكلام في الايصاء بمنفعة المعين ولكن تارة بمدته معلومة والموصى له معين وهي مسألة المصنف وتارة بمدته غير معلومة وهي ما أشار له الشارح هنا والحاصل أن الصور أربعة وذلك أن الايصاء بمنفعة المعين فيه صور أربعة وذلك أن الموصى له إما معين أو لا وفي كل إما أن تكون المدته معينة أم لا والمصنف تكلم على صورة وهي ما اذا كان الموصى له معين والمدته معينة والشارح تكلم على ما اذا كان الموصى له معين والمدته غير معينة وذكرنا ما اذا كان الموصى له غير معين والمدته معينة والصورة الرابعة هي ما اذا كان الموصى به منفعة المعين مدته غير معينة لغير معين ويبقى صوراً أربعة فيما اذا كانت الوصية بمنفعة غير معين وهي ما اذا كان الموصى له معيناً أم لا والمدته إما معينة أو مجهولة وانظر الحكم فيهما ثم بعد كتي هذا رأيت شذوذاً كذا النص فيما اذا أوصى بمنفعة غير معين كخدمة عبد شهر فانه اذا لم يحمل الثلث قيمة ذى المنفعة خير الوارث في اجازة ذلك أو اعطائه من ذى المنفعة قدر حمل الثلث اه (أقول) وظاهره كان الموصى له معيناً أم لا فالظاهر أنه اذا أوصى بخدمة غير معين مدته مجهولة فيجعل لذل الثلث لما مر أنه يضرب للمجهول بالثلث وسواء كان الموصى له معيناً أم لا وكذا يقال فيما اذا أوصى بمنفعة المعين مدته غير معينة

لغير معين (قوله والحال ان الثلث لا يحمل قيمة عبد وسط الخ) المعتمد لا فرق في هذه المسئلة بين جل الثلث وعدمه (قوله أو يخلع الخ) لا يخفى انه لا يحمل لاول بل الحمل للواو لان التخيير انما يكون بين الامور (١٨٧) (قوله الا ان يتلا) ولاجل كون العتق من الآن

قيده والمسئلة بالعتق بعد شهر وأما الوصية بعتقه بالموت فأمرها واضح قال في له قوله ولا يحمل الثلث أى ثلث التركة كلها أو ثلث ما حضر منها ان كان فيها حاضر وغائب ولا بد في المسئلة الاولى أن يكون في التركة دين أو عرض غائب والا فلا يكون من مسائل خلع الثلث وكذا في الثالثة كما قاله الطخني (قوله وأجاز لابن الوصية) أى فلا بد من ذلك القيد ولا بد أن لا يقسم بالولد مانع وان يكون موجودا حين الوصية فالعبرة بما كان موجودا حين الوصية فلو كان اثنين يوم الوصية

أنه يضرب للجهول بالثلث وكأنه أوصى له بالثلث (ص) أو بما ليس فيها (ش) يعني أنه اذا أوصى له بما ليس في التركة كما اذا أوصى أن يشتري عبدا مثلا ويدفع له والحال ان الثلث لا يحمل قيمة عبد وسط فان الورثة يخبرون بين أن يجيزوا الوصية تنفيذا للغرض الميت أو يدفعوا ثلث جميع التركة للوصي له من المال الحاضر والغائب النقدي والعرض وغير ذلك وبعبارة أو بما ليس فيها سمي الثمن أم لا ومعنى حمل الثلث في هذه حمل المسمى ان سمي أو قيمة الموصى به قيمة وسط ان لم يسم وعدم حمل عدم حمل ذلك (ص) أو يعتق عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته خير الوارث بين أن يجيز أو يخلع ثلث الجميع (ش) يعني أن المريض اذا أوصى بعتق عبده مرزوق مثلا بعد موته بشهر أو قال هو حر بعد موتي بشهر والحال ان ثلثه لا يحمل قيمة العبد فان الورثة يخبرون بين أن ينفذوا الوصية فيخدمهم تمام الشهر ثم يخرج جميعه حرا أو يعتقوا من العبد حمل الثلث الآن يتلا ثم ان ظاهر كلام المؤلف أن الضمير في قوله ولا يحمل الثلث قيمته يرجع للموصى به وهو منفعة المعين في الاولى وليس كذلك اذ الذي يعتبر في الاولى قيمة ذى المنفعة كما أشرفنا في التقرير بلاقية المنفعة فقوله ولا يحمل الثلث قيد في المسائل الثلاث وبعبارة أو يخلع ثلث الجميع في الاولى والثانية ويدفع للموصى له أو يخلع ثلث الجميع في العبد في الثالثة ويعتق منه بقدره فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له (ص) ونصيب ابنه أو يمثله في الجميع (ش) يعني أنه اذا أوصى له بنصيب ابنه أو يمثله نصيب ابنه وأجاز لابن الوصية فان الموصى له يأخذ جميع التركة فان ردها نفدت في الثلث ومراده بالجميع جميع نصيب الابن وهو تارة جميع المال ان انحدا أو نصفه أو ثلثه أو ربعه وهكذا ان تعدد لكن ما زاد على الثلث يتوقف على الاجازة وما كان الثلث فاقبل لا يتوقف على اجازة فاذا كان الابن واحدا وأجاز أخذ جميع المال وان لم يجز أخذ الثلث وان كانا اثنين وأجازا أخذ النصف والا أخذ الثلث وان كانوا ثلاثة بنين أخذ الثلث أجازوا أم لا (ص) لا تجعلوه وارثا معه أو ألقوه به فرائدا (ش) يعني أنه اذا قال اجعلوا زيدا مثلا وارثا مع ابني أو قال ألقوه به أو ألقوه بغيري أو اجعلوه من عداد ولدي أو ورثوه من مالي أو نزله منزلة ولدي وما أشبه ذلك وأجاز لابن الوصية فان زيد الموصى له يقدر زائدا وتكون التركة بينهما نصفين وان كان البنون ثلاثة فهو كابن رابع وهو ~~ع~~ عداولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث اناث كان رابع مع الذكر ولو كانت الوصية لانتى لكانت كرابعة مع الاناث فقوله فرائدا أى على مماثله (ص) ونصيب أحد ورثته فيجز من عدد رؤسهم (ش) يعني أنه اذا أوصى له بثلث نصيب أحد ورثته وترك رجالا أو ترك رجالا وانا فاقسم المال بينهم على عدد رؤسهم الذي ذكره كالانتى ثم يدفع للموصى له جزء من ذلك فيأخذه ثم يقسم المال بين الورثة على الفر بضة الشرعية فان كانوا اثنين فله النصف أو ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع ثم ان متعلق بجزء محذوف أى حاسب وكذا يقدر في قوله فبسهم من فريضته (ص) ويجزأ أو سهم فبسهم من فريضته (ش) يعني أنه اذا قال لفلان جزء من مالي أو أوصى له بسهم من ماله فانه يعطى سهمها من أصل فريضته لا مما تصح منه اذا انكسرت السهام على بعض الورثة فان كان أصل فريضته من ستة فسهم منها وان كانت من أربعة وعشرين فسهم منها فقوله من فريضته أى من أصلها ولو عاثة فاذا كان أصلها مثلا أربعة وعشرين وعالت لسبعة وعشرين فله سهم من سبعة وعشرين لان العول من جهة التأصيل (ص) وفي كون ضعفه مثله أو مثله تردد (ش) يعني

منه فريضته فان لم يكن له وارث فقال أشبه بالسهم من ثمانية أى لانه أقل سهم فريضته الله وقال ابن القاسم له سهم من ستة لانه أدنى

فلم تقسم التركة حتى مات واحد
فان له الثلث ان لم يجز فان أجازا
أخذ النصف فان لم يكن له ولا
بطلت بمساواة من قال شاة من غنى
ولا غنى له بطلت (قوله بقدر زائدا
الخ) اشارة الى أن قول المصنف
زائدا مفعول لفعل محذوف أى
يقدر زائدا وان شئت قلت يعد
زائدا أو يجعل زائدا (قوله وترك
رجالا أو ترك رجالا ونساء) سكت
شارحنا عما اذا ترك انا فاقط
وكذا في له لم يشككم على ما اذا ترك
انا فاقط ولكن في كلام غيره
العموم حيث قال اي ذوى ورثته
ذكورا كانوا وانا فاقط كذا
وانا (قوله من أصلها) فلو حصل
انكسار بعد ذلك فلا يتظر له (قوله
فله سهم من سبعة وعشرين)
أى وان لم يصح الامن أكثر من
ذلك فلا يتظر الى ما صحت منه
خلافا لشارح فانه قال مما تصح

ما يقوم منه القرائض لان الاثنين يقوم منهما واحد وهو النصف وكذا الثلاثة يقوم منها الثلث والاربعة يقوم منها فردان النصف والربع والستة يقوم منها ثلاثة النصف (١٨٨) والثالث والسادس قال ابن عرفة قال ابن رشد لا ظهر قول أشهب

ان الشخص اذا أوصى لزيد مثلاً بضعف نصيب ابنه وأجاز فله ان يعطى لزيد نصيب ابنه مرة أو مرتين تردد لابن القصار وشيخه لانه قوى كلام أبي حنيفة والشافعي من أن ضعف الشيء قدره مرتين فهو مرتض له ونقل عن شيخه خلاف ذلك وحينئذ فان القصار وشيخه من المتأخرين فاذا تعدد الابن حقيقة أو حكماً كأن يكون معه ابنتان أو معه أم وزوجة وأوصى بثلاث ماله لشخص ولا آخر بضعف نصيب ابنه فعلى القول الاول يعطى نصيب الابن والامر واضح وعلى القول الثاني يعطى الجميع من مثلي نصيبه (ص) وينافع عبد ورثت عن الموصي له (ش) يريد أنه اذا أوصى بخدمة عبد من عبيده لفلان ولم يحدد لها زمن بدليل ما بعده فانه بخدمة طول حياته وان مات الموصي له فان ورثته يرثونها بعده لان الموصي لما لم يحدد لها وأطلق علمنا انه أراد خدمته حياة العبد فقوله وينافع عبده معطوف على منفعة معين وقوله ورثت جواب الشرط (ص) وان حدد لها زمن فكالمستأجر (ش) يعني انه اذا أوصى له بخدمة عبده مدة معينة أو مدة بأن حدد لها زمن فانه يصير حينئذ كالعبد المستأجر من أنه يجوز لسيدته أولن يقوم مقام بيعه اذ ابقى من المدة الثلاثة الايام لان بقي الجمعة كما يفيد ما مر في قوله وبيعها واستثناه ركوبها الثلاث لاجعة وهذا على فتح الجيم وعلى كسر هاء بصيا التشبيه لا فائدة ان الموصي له ولورثته اجارة ماله من الخدمة (ص) فان قتل فلوارث القصاص أو القيمة/ كأن جنى الآن يفديه الخدم أو الوارث فقس (ش) يعني أن العبد المخدم اذا قتل فلوارث الموصي القصاص في قتل العمد اذا كان القاتل مكافئاً له والا فالقيمة ولا كلام للموصي له لان حقه انما كان في الخدمة وقد سقطت بالقتل وقيمة القيمة في قتل الخطا وكذا اذا جنى العبد المخدم فان الكلام أيضاً لوارث الموصي بكسر الصاد ان شاء أسلمه أو فداء فان فداء استمرت الخدمة على ما كانت عليه قبل الخيانة وان أسلمه خيراً المخدم بفتح الدال أو وارثه بين أن يعصى ما فعله وارث الموصي ويبطل حقهم من الخدمة أو يفدوه وتستمر الخدمة فقوله كأن جنى تشبيه في البطلان المقدر بعد قوله فلوارث الخ أي وطلت الخدمة بدليل قوله الآن يفديه الخ وقوله أو الوارث أي وارث الموصي أو الموصي له (ص) وهي ومدبران كان عرض في المعلوم (ش) يعني ان الوصية والمدير في المرض لا يدخلان الا في المال الذي علم به الموصي يوم الوصية فينظر هل يحملهما ثلثه أو لا فان صح من مرضه ثم مات فانه يكون كمن دبر في صحته أي فدخل في المال الذي لم يعلمه الموصي أيضاً وبعبارة في المعلوم أي للميت قبل موته ولو بعد الوصية وأما ما كان من مال لا يعلم به قبل الوصية ولا بعدها حتى مات فلا يدخل فيه الوصايا ولا مدبر المرض ومفهوم الشرط أن المدير في الصحة يدخل في المعلوم والمجهول والفرق بين المدير في الصحة والمدير في المرض أن الصحيح قصده عتقه من مجهول اذ قد يكون بين تدبيره وموته السنين الكثيرة والمرضى يتوقع الموت في مرضه وهو عالم بعماله فانما قصده ان يجري أفعاله فيما علم به وظاهر كلام المؤلف أن الوصية اذا كانت في الصحة لا تدخل في المجهول وهو ظاهر كلام غيره أيضاً والفرق بينها وبين مدبر الصحة ان التدبير لازم بخلافها وصداق المريض يكون في المعلوم والمجهول ولا يرد على كلام المؤلف اذ ليس هذا من الوصايا (ص) ودخلت فيه وفي العمري

وقال ابن عبد السلام انه الاقرب (قوله لانه قوى الخ) لانه قال وهذا في نفسه أقوى من جهة اللفظ ولكن تعقب ذلك المصنف بأن الجوهرى قال ضعف الشيء مثله وضعفاه مثله وأضعافه أمثاله ثم قال هو أقوى من جهة العرف اه (أقول) والشأن في ذلك مراعاة العرف (قوله ونقل عن شيخه خلاف ذلك الخ) لم يعين شيخه المذكور لانه قال بعض شيوخه (قوله وحينئذ فان القصار وشيخه الخ) أي حسن التعبير بالتردد أي لعدم نص المتقدمين لانه ليس في ذلك نص عن مالك ولا عن أصحابه كما أفاده بعض الشيوخ (قوله فاذا تعدد الابن الخ) أي وأما ان لم يكن له الابن واحد فينتفى قولاً بالتردد على اعطاء الموصي له المسترول كله بشرط الاجازة في الجميع (قوله وأوصى بثلاث ماله الخ) لاجابة له في التقرير (قوله من مثلي نصيبه) بيان للجميع (قوله ورثت عن الموصي له الخ) أي الآن يقوم دليل على أن الميت أوصى حياة المخدم بالفتح (قوله فان قتل أي العبد المخدم مدة معينة أو حياة الرجل (قوله أو يفدوه وتستمر الخ) فاذا كانت الخدمة معينة بمدة وتمت قبل استيفاء ما فداه به فان دفع له سيده أو وارثه

بقية الفداء أخذه والأسلمه رقاً (قوله ومدبر الخ) لاختصاصه بالمدير بذلك وكذلك الميت في المرض (قوله في المعلوم) فان تنازع الورثة والموصي له في العـ لم فالقول للورثة بيمين فان تكلفوا الموصي له بيمين وانظر لونه (قوله ودخلت فيه) فيباع لاجلها وكذا كل مرتبة من الوصايا تأخرت في الايصاء فها تقدم عليها فانها تبطل ويحل السابق فيها

(قوله أنها تدخل في المدبر في المرض) سيأتي أنه لا فرق بين المدبر في المرض والمدبر في الصحة (قوله على كل) أي من مدبر الصحة والمرض وقوله كفك أسير السكاف استقصائية وقوله يزيد على ثلث الميت أي أو يساوي بدليل قوله وكان فك الأسير مائة أو أكثر ولو اقتصر على المساواة لكان أظهر في المسئلة (قوله ويدخل ما زاد من فك الأسير) أي على الثلث أي أو يساوي لاشك أن هذا عين ما قبله فالأولى حذفه (قوله ومثله يقال الخ) أي والذي قيل في مدبر الصحة يقال في مدبر المرض وقوله وحينئذ فلا إشكال الخ نذكر لك عبارة الخطاب لتعرف منها الاشكال ونصه يعني أن الوصايا تدخل في المدبر في المرض إذا بطل بعضه هكذا قال المصنف رحمه الله في توضيحه وجل عليه كلام ابن الحاجب وغيره في ذلك كلام صاحب الجواهر والذي يظهر أن ذلك لا يتصور لأن المدبر في المرض يقدم عليه أشياء مما يخرج من الثلث كفك الأسير ومدبر الصحة وصداق المريض والزكاة التي فرط فيها أو وصى بها وما ذكر مع ذلك ويقدم على أشياء كالعبد الموصى بعنقه والوصية بالمال وما مع ذلك ويشار كنه في رتبته المبطل في المرض فإذا فرض ضيق الثلث فإن كان معه ما يتقدم عليه فإن استغرق ذلك الثلث بطل التدبير الذي في المرض وبطلت الوصايا كلها ولا إشكال في ذلك وإن كان مع المدبر في المرض ما يتقدم هو عليه كالوصايا بالمال فإن وسع الثلث المدبر في المرض جميعه (١٨٩) فاستغرق ذلك الثلث نفذت المدبر في المرض وبطلت الوصايا وإن لم يسع الثلث لبعض المدبر نفذت ما وسعه الثلث ورجع الباقي رقيقا لا وريثة ولا يتصور دخول الوصايا فيه وكذلك إذا كان معه ما هو في مرتبته وهو المبطل في المرض فإنهما يتخصصان في الثلث فيعتق جزء كل واحد منهما قدر ما حمله الثلث ولا يتصور دخول الوصايا في ذلك اه (أقول) إذا علمت ذلك فاعلم أن شارحنا تبع في تلك العبارة عجم كما تبعه غيره وقد علمت أن الخطاب إنما فرضها في المدبر في المرض وقد بطل بعض المدبر لا كله ومن المعلوم أن المدبر في المرض متقدم عليه وصايا بقول المصنف ودخلت الوصايا بالجمع صحيح وعجم التابع له شارحنا فرضه في الأمرين مع المدبر في الصحة

(ش) تقدم أن الوصايا لا تدخل إلا فيما علم به الموصى وذكر هنا أنها تدخل في المدبر في المرض إذا بطل بعض تدبيره لضيق الثلث وكذلك تدخل الوصايا في العمري الراجعة بعدموته وكذلك تدخل في الجديس الراجع بعدموته وكذلك تدخل الوصايا في البعير الشارد والعبد الأبق إذا رجعا بعدموته والمراد بالعمري الشيء المعمول بالمصدر وبعبارة ودخلت فيه أي في المدبر مطلقا أي سواء كان في الصحة أو في المرض واعلم أن دخول الوصية في مدبر الصحة وفي مدبر المرض ظاهر وذلك فيما إذا كان المقدم على كل كفك الأسير يزيد على ثلث مال الميت الذي من جملته قيمة المدبر بأن كان ثلث الميت الذي من جملته قيمة المدبر مائة وكان فك الأسير مائة أو أكثر فإنه يبطل تدبير المدبر في الصحة ويدخل ما زاد من فك الأسير في ثلث قيمته أيضا ومثله يقال في المدبر في المرض وحينئذ فلا إشكال وبه يعلم أن كلام ح غير ظاهر (ص) وفي سفينة أو عبدة شهر تلفهما ثم ظهرت السلامة قولان ^{١٨٩} لأقربيه في مرضه أو أوصى به لو ارث (ش) يعني أن العبد أو السفينة إذا اشترى عند الناس تلفهما قبل صدور الوصية ثم ظهرت سلامتهما بعد موت الموصى هل تدخل فيهما الوصايا أو لا تدخل في ذلك قولان لما لا رواهما أشهب عنه ولا مفهوم لما ذكر وأما ما أقربه في مرضه وبطل إقراره فيه كما إذا أقر في مرضه أنه كان أعتقه في صحته فإن الوصايا لا تدخل في ذلك على المعروف من المذهب وكذلك ما أوصى به لو ارث ولم تجز الوريثة فإن الوصايا لا تدخل فيه ومعنى ذلك أن الرد وقع بعد الموت أما لو حصل قبل موت الموصى وعلم بذلك دخلت الوصايا فيهما ولا مفهوم للمرض لأن إقراره في صحته قد يكون باطلا فالمراد لا في إقراره

والمدبر في المرض ومن المعلوم أن الذي يتقدم على كل واحد منهما إنما هو واحد وهو فك الأسير فلذلك قلت السكاف استقصائية وحينئذ فقول المصنف ودخلت أي الوصايا بالجمع لا يظهر إلا إذا أراد الجنس المخقق في واحد المشار له بقول شارحنا التابع أعج واعلم أن دخول الوصايا ويكون مراده بالوصية خصوص الوصية بفك الأسير ولما فرض الخطاب الكلام في المدبر في المرض وقد بطل بعض المدبر ورجع باقيه ميراثا للورثة قال الخطاب إذا رجع الباقي ميراثا للورثة كيف يصح دخول وصيته فيما كان ملكا للورثة هذا وجه الاشكال الذي أشار له شارحنا بقوله فلا إشكال وقوله وبه يعلم أن كلام الخطاب غير ظاهر أي المستشكل لذلك بقوله ولا يتصور دخول الوصايا وحاصل جواب شارحنا أن المعنى أن الثلث إذا كان لا يحمل إلا فك الأسير كما إذا كان فك الأسير مائة وهي ثلث المال أنه يعتبر المدبر من جملته مال الميت الذي أخذ ثلثه وفك الأسير فظهر حينئذ أنه دخلت الوصية بفك الأسير في المدبر أي في قيمته من حيث أنها لو حظت من جملته مال الميت جميعه الذي أخذ ثلثه وفك الأسير (قوله ولا مفهوم لما ذكر) بل وكذلك قراض أو بضاعة أرسلهما وشهرت تلفهما ثم ظهرت السلامة (قوله كما إذا أقر في مرضه) أي ومثل ذلك ما إذا أقر بدين إن يتهم عليه كصديقه الملائف (قوله على المعروف من المذهب) وكذا يقال على المعروف من المذهب في التي بعدها وهي ما إذا أوصى لو ارث وغير المعروف هو الدخول في تنبيهه إذا كان الإقرار باطلا فإن المقر له يحاصص أزب الدين وما تابعه يرجع ميراثا يقسم على الورثة على فرائض الله تعالى وليس لأرباب الدين فيه شيء (قوله لأن إقراره في صحته قد يكون باطلا) أي كإقرار السفينة

(قول المصنف ولم يشهد) أي غير الورثة وقوله أول بقول أنفذوها للورثة تكرار (قوله المراد بالعقد هي الورقة الخ) أقول وحينئذ في العبارة حذف والتقدير وان ثبت ان ما فيها خطه لان ذات الورقة هي خطه (قوله والحال انه لم يقل أنفذوها) الاولى أن يزيد في قول ولم يشهد عليه أي اتفق كل من الاشهاد وقوله أنفذوها (قوله لاحتمال رجوعه) أي لان الانسان قد يكتب ليتروى وقوله أقرأها عليهم الاولى اسقاط قوله أقرأها عليهم فكان يقول وأما ان أشهد عليها أو قال أنفذوها (قوله وأما ان أشهد عليها) أي أشهدهم أنها وصية كما يأتي (قوله راجع لهما) أي لمسئلة الثبوت وقوله أقرأها وقوله معطوف على المنفي فيكون حاصله أن الصور أربعة وذلك انه إما أن يثبت أن عقدها خطه أو يحصل قراءة للوصية وفي كل إمام أن ينفي الاشهاد وقوله أنفذوها أو يوجد واحد منهما ويبقى صورتان مفهومتان بالطريق الاولى وذلك بأن يوجد مع الثبوت أو الاقرار الامر ان مع الاشهاد وقوله أنفذوها أي باللفظه وأما كتابة فلا عبرة بها (قوله ونذب فيه) أي الايصاء (١٩٠) المفهوم من المقام (قوله بأن يقول) أي كتابة (قوله ثم يذ كر ما يوصي به) قال

الباطل (ص) وان ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل أنفذوها لم تنفذ (ش) المراد بالعقد هي الورقة التي يكتب فيها الوصية فإذا وجدت وثيقة مكتوبة بخط الميت وثبت عند الحاكم بالبينّة الشرعية أنها خط الموصي والحال انه لم يقل أنفذوها فان ذلك لا يفيد ولم تنفذ بعدموته ولا يعمل به الاحتمال رجوعه ومثله اذا قرأها على الشهود ولم يقل أنفذوها ولم يشهد عليها وأما ان أشهد عليها أو قرأها عليهم وقال أنفذوها فانها تنفذ بعدموته فقوله ولم يشهد أي ولم يشهد أنما وصية وقوله ولم يشهد راجع لهما وقوله أو يقل أنفذوها معطوف على المنفي أي ولم يقل أنفذوها (ص) ونذب فيه تقديم التشهد (ش) يعني أنه يستحب للانسان اذا كتب وصيته أن يسدأ بالشهادة بأن يقول أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يذ كر ما يوصي به قوله تقديم التشهد أي على المقصود بالذات فلا ينافي أنه يقدم البسملة على ذلك وظاهره أنه يندب البدء بالتشهد سواء كانت الوصية باللسان أو مكتوبة (ص) ولهم الشهادة وان لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت عنده (ش) يعني أنه يجوز للشهود أن يشهدوا على الموصي بما انطوت عليه وصيته وان لم يقرأها عليهم وان لم يفتح الكتاب ولو بقي عنده الى أن مات اذا قال لهم اشهدوا بما في هذه الوصية فقوله ولهم أي يجوز لهم الشهادة وهذا لا ينافي وجوب الشهادة ان لم يقر غيرهم مقامهم فالوجوب امر عارض وهذا أولى من جعل اللزم معنى على قوله ولو كانت عنده أي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده (ص) وان شهد اجماعيا وما بقي ففلان ثم مات ففقت فاذا فيها وما بقي فللمساكين قسم بينهما (ش) يعني ان الوصية اذا كانت مطبوعا عليها وقال الموصي للشهود اشهدوا بما فيها وعلى وما بقي من ثلثي فلان فلا ينافي فانه يجوز لهم الشهادة بذلك ثم مات الموصي ففقت الوصية فاذا فيها وما بقي من الثلث فللمساكين أو الفقراء امثلا فان ما بقي من الثلث يقسم بين فلان الفلاني وبين المساكين نصفين كمالو كانت الوصية لاثني فقط فان الثلث يقسم بينهما نصفين (ص) وكتبته عند فلان فصدقوه أو أوصيته بثلثي فصدقوه يصدق ان لم يقل لا يفي (ش) يعني انه اذا قال وصيتي كتبته اوهي عند فلان فصدقوه فانه يصدق وكذلك اذا قال أوصيته بثلثي فصدقوه

أنس بن مالك ووصى أهله بتقوى الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين (قوله فلا ينافي أن يقدم البسملة على ذلك) أي والحمدلة قال عجم وظاهر المصنف كغيره انه لا يندب فيه البدء بالبسملة والحمدلة ولم أر من تعرض لهما ولكن حديثهما يدل على تقديمهما وهو الذي رأيته في وصايا من يعتد به من العلماء اه أي بناء على أن المراد خصوصهما وان الابتداء حقيقي واضافي وأما على ان المراد مطلق الذكرا للمقيدين (قوله) على المطلق فلا ينافي ذلك (أقول) وسكتوا عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والطاهر تقديمها مع البسملة والحمدلة (قوله سواء كانت الوصية باللسان أو بالكتابة) أقول وانظر ما الاولى منهما وهل يندب الجمع بينهما أي بين اللفظ والكتابة فيكون مجموعهما مندوبا واحدا أو يكون أتى بمندوبين أو لا يندب الجمع بل المندوب أحدهما فقط واختلاف تراح المصنف ففهم من

قال يندب تقديم التشهد قولاً فيقول قبل ايصائه أشهد الخ ومنهم من قال عقب المصنف أي يندب فانه أن يكتب الشهادتين قبل الوصية (أقول) والظاهر أن الاولى الجمع بين اللفظ والكتابة وحرره نقلا (قوله وان لم يقرأه) وفي بعض النسخ وعلم أحل بعض الشراح ولم يقرره (قوله ولا فتح) وأمر أن لا يفيض حتى يموت أي ولكن عرفوا الكتاب بعينه (قوله اذا قال لهم اشهدوا) أي ومثله اذا قال لهم أنفذوها حيث لا ريب في الكتاب (قوله أي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده) فيه إشارة الى أن ضمير ولو كانت عنده راجع للوصية ولكن على حذف والتقدير وتنفذ الوصية ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده أي فالوصوف بالكيثونة عنده نفس الكتاب الذي فيه الوصية لاحقة الوصية كما هو ظاهر المصنف أو تقول في العبارة استخدام والتقدير أو كانت أي الوصية لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الكتاب (قوله وما بقي فللمساكين) المراد جهة غير معينة وكذلك كان وما بقي فللمساكين والفقراء والارامل قسم نصفين نصفه لفلان ونصفه للباقي (قوله وكتبته عند فلان الخ) في الكلام حذف أداة الشرط وفعل الشرط وحذف فعل

عامل الظرف ويحتمل أن يكون الظرف حالاً من الهاء أي كتبها حال كونها عند فلان وهل يشترط كونه عدلاً أو لا قولان (قوله راجع
للأميرين) هو خلاف ما في شرح عب والذي فيه أنه إذا قال الموصي كتبها ووضعها عند فلان فصدق قائلاً لا بنى قائلاً
ويحتمل أن يريد بكتبها أمرت فلاناً بكتبتها وهي عنده فأنفذوها وعليه فيرجع الشرط الآتي لهذه أيضاً أي كأنهم أراجعوا إلى قوله
أوصيته بشئ ثم قال ثم إن الوصية تنفذ في مسئلة وكتبها الخ أي بمعنى ما وإن لم يقل أنفذوها والفرق بينهما وبين قوله وإن ثبت أن
عقدتها خطه الخ أن هذه وكالغيره وأمر بتصديقه (قوله في قيد عموم ما هنا الخ) المناسب أن يقول فيسبب إجمال ما هنا بما مر
بيان ذلك أن قوله يتم محتمل هل مع إجبار أولاً فيبين ذلك بما تقدم بأن يقول تزوج الكبار بأذنهن مالم يأمره الأب بالإجبار أو يعين
له الزوج (قوله وإذا قال وصي على الشئ الفلاني) أي كوصي على بيع (١٩١) تركتي (قوله فانه يكون وصياله في جميع الأشياء الخ)

أي ولذا قالوا إن قول المصنف
كوصي الخ تشبيه فيهم ويخص
لأن فيها العموم والخصوص فهي
عامة في التصرف خاصة في الزمن
فهو تشبيه المسئلة الأولى في العموم
والمسئلة الثانية في الخصوص
(قوله القرينة) أي القرينة
تدل على أن مراد الموصي أن يقدم
وقبل (قوله وأما ما في الشارح فهو
غير حسن) أي لأنه قال أي فهي
مادامت عزباً معزولة عن الإيصال
فإذا تزوجت وجب لها ذلك (قوله مع
أن الفرع الخ) الجاصل أن تقرير
البساطي صحيح أيضاً كالتقرير
الأول لأنه يستغني عن تقرير
البساطي بما سبق وهو قوله حتى
يعدم فلان لأن المراد مثلاً
لا خصوص القدوم أو حتى يتزوج
أو نحو ذلك (قوله فزوج بناته) أي
بأذنهن (قوله وإذا وقع صح) أي
فقول المصنف وبأبعد مع أقرب أن
لم يجبر أي فذلك بمثابة ما إذا زوج
العم مع وجود الأخ (قوله الواو يعني
أو) أقول بل وكذلك لو كان

فانه يصدق في ذلك أن لم يقل لا بنى أي أو قال إنما أوصي بالثالث أو بأكثر لا بنى فانه لا يصدق
حينئذ لأنه يتهم وأما القليل فينبغي أن يصدق فقوله أن لم يقل الخ راجع للمسئلتين ولأن مفهوم
لأنه بل هو كناية عن متهم عليه (ص) ووصي فقط يتم وعلى كذا يخص به كوصي حتى
يعدم فلان (ش) يعني أنه إذا قال أشهد وأعلى أن فلاناً وصي ولم يزد على ذلك فانه يكون
وصيه في جميع الأشياء ويزوج صغار بنيه ومن بلغ من الكبار من أبكار بناته بأذنهن الآن
بأمره الأب بالإجبار أو يعين الزوج والنيب بأمرهما فيقيد عموم ما هنا بما مر في باب النكاح
وظاهره أنه يدخل في العموم ما إذا كان الموصي وصياً على أيتام وهو ظاهر المدونة
فيكون للوصي الولاية عليهم وقيل لا يدخلون إلا بالنص على دخولهم وإذا قال فلان وصي على
الشئ الفلاني فإن نظر الوصي يختص به ولا يتعداه إلى غيره كما إذا قال فلان وصي حتى يقدم
فلان الفلاني فانه يكون وصياله في جميع الأشياء لكن إلى أن يقدم فلان الفلاني فإذا قدم فانه
لا يكون وصياً وينعزل بمجرد القدوم ولو لم يقبل القادم الوصية القرينة فلولم يقدم فلان
بل مات قبل قدومه فإن الوصية تستمر على حالها وقوله (أو إلى أن تزوج زوجتي) المعطوف
محذوف يدل عليه ما صرح به من قوله زوجتي ولو أتى به لاسقط هذا الدال أي وكوصي زوجتي
إلى أن تزوج فهي مادامت عزباً وصية وإذا تزوجت سقط حقها وهذا التقرير موافق لما عند
ابن غازي الموافق للنقل وأما ما في الشارح فهو غير حسن وجعل البساطي قوله أو الخ معطوفاً
على حتى يقدم ويتزوج بالمتناهة التحية أي وكوصي إلى أن يتزوج زوجتي فهي مادامت أجنبية
منه يكون وصياً وإذا تزوجها خرج عن ذلك هذا حاصل كلامه مع أن الفرع الذي قبله يغني عنه
(ص) وإن زوج موصي على بيع تركته وقبض ديونه صح (ش) يعني أنه إذا جعل وصياً على بيع
تركته وقبض ديونه فزوج بناته فان ذلك لا يجوز ابتداءً وإذا وقع صح وليس له أن يجبرهن
باتفاق وقوله وقبض الواو يعني أو ومفعول زوج محذوف أي وإن زوج من لم يجبر وأما لزوج
من يجبر فيفسخ أبداً قوله صح مالم يجعل التزويج لغيره وبعبارة ظاهر قوله صح أنه بعد الوقوع
وهو ظاهر المدونة وأما ابتداء فلا حب أن لا يفعل حتى يعرض الأمر على الإمام فيدعه على
الأولياء أو يقدم الأولياء عليه (ص) وإنما يوصي على المحجور عليه أب أو وصيه (ش) هذا

موصي على الأمرين معا (قوله وأما لزوج من يجبر) أي بأن عين الزوج أو أمر إنساناً بالإجبار فوقع أن الموصي على التركة تزوجها لغير
الزوج المعين أو تعدى على الأمور بالإجبار فقول الشارح مالم يجعل التزويج لغيره هو معنى قولنا أو تعدى على الأمور بالإجبار
(تبيينه) ما ذكره المصنف هنا بخلاف موصي له بدفع ميراث بنت صغيرة فله تولي بضعها بأذنها أو بصح عقدته وإن كان الأولى الرفع للإمام
لينظر هل الأولى العقد عليها أم لا وإنما جاز في هذه دون ما قبله لأن تعلق وصيته بها حيث جعل وصياً على ميراثها أشد من تعلق جعله
وصياً على بيع تركته وقبض ديونه لها (قوله فلا حب أن لا يفعل) أي فالواجب أن لا يفعل قد يقال حيث حكم بعدم الجواز في جميع
الأمر إلى ما هو مقرر من أن الأولياء مقدمون عليه فلا داعي إلى العرض على الإمام ويمكن الجواب بأنه لما تعلق الموصي بحق في الجملة كان
ذلك مظنة لوقوع النزاع بينه وبين الأولياء فلذلك احتج العرض على الإمام فتدبر (قوله وإنما يوصي الخ) المحصر في كلامه مخرج للاخوة
والاعمام وبنينهم فلا ينافي قوله كأم (قوله أو وصيه) أي إذا لم يمنع الأب

منه
بالتصريح
بأنه
لا يصدق
في ذلك
أن لم يقل
لا بنى

De la
tutelle
des mineurs

De la
tutelle
des mineurs
par la
succession

(652)

213
213

من ذلك (قوله وأما مقدم القاضى فلا) (تبيينه) إذا قدمه القاضى ثم ظهر وصى من قبل الأب فله رد أفعاله ذكرا لبرزلى (قوله لا نأقول الخ) حاصل الجواب أنه لا سلازمة بين التصرف والايصاء بل يجوز لمن ليس له التصرف الايصاء ولو كان ممنوعا من التصرف في بعض الاحيان كالام وقد يكون الشخص ممنوعا من التصرف والايصاء كالأب السفه (قوله لمكاف) متعلق بيوصى على تضمينه معنى أسند لان يوصى متعدي بنفسه (قوله والرضا (١٩٢) فيما يصير اليه) أى أن يفعل فعلا مرضيا فيما وجه اليه فرجع الى ما قبله من

قوله الامانة (تبيينه) قال المصنف في التوضيح وهذا خاص بالوصى على أموال اليتامى أو على اقتضاء دين أو قضاء خيفة أن يدعى غير العدل الضياع وأما فيما يختص بالميت كالوصية بالثلث أو بالعش فقبوز الى غير العدل اهـ ولا يمكن لا بد من اسلامه لقول المصنف فيما مر ومنع ذمى في بيع أو شراء أو تقاض (أقول) وسكت الشارح عن تفسير قول المصنف كاف ومعناه قادر على القيام بالوصى عليه وكأنه تركه لظهوره (قوله فلا يقال ان العدل يغنى عن الاسلام) فيه أن يقال ان قوله مسلم وقع أولا في موضعه فلا يكون ما بعده مغنيا عنه والجواب أن المصنف لما التزم الاختصار كان ذلك مظنة الاعتراض عليه بأنك يا مصنف لم تختصرا ذلك يمكنك أن تستغنى عن قولك لمسلم بقولك عدل (قوله ويدخل في عبدا مدبره) أى مدبر الموصى (قوله وان أراد الا كابر) جمع أكبر قياسا وجمع كبير على غير قياس فلو عبر بالكبار لكان أدفع للبس (قوله اشترى للاصغر) أى بالقيمة فلو بيع لغير الاصغر فهل يرد قوله البدر (قوله الآن يضر ذلك بالاكابر) أى بأن يضر بيع حصة الاكابر مفردة (قوله فبقضى

شروع في الكلام على الوصية على الاولاد واقامة من يتطرق في حالهم فذكر ان ذلك مختص بالا تباعا لغيرهم من الاقارب من الاجداد والاخوة فقوله وانما يوصى على المحجور عليه وهو الصغير والسفيه أب لكن بشرط أن يكون هذا الأب رشيدا أما الأب المحجور عليه فإنه لا يوصى على ولده اذ لا نظره عليه وكذا لو بلغ الصبي رشيدا ثم حصل له السفه فليس للأب الايصاء عليه وانما الناظر له هو الحالك وكذلك يوصى على المحجور عليه وصى الأب ووصى وصيه وأما مقدم القاضى فلا وسكت المؤلف عن الصيغة اتكالا على قوله فيما سبق بلفظ أو إشارة مفهومة وقوله وعلى كذا يخص به (ص) كأم ان قل ولاولى وورث عنها (ش) التشبيه في أن الام يجوز لها أن توصى على الصغير بشروط ثلاثة الاول أن يكون المال الموصى فيه قلملا ~~كسنتين~~ دينارا الثانى أن لا يكون للصغير ولى ولا وصى الثالث أن يكون المال موروثا عن الام لا يقال الام ليس لها التصرف في مال الولد ولو كان المال منها فلم كان الايصاء لها بالتصرف مع أن المتصرف قائم مقامها لا نأقول الفرق ان الشرع لما حفظ عنه شروط في الوصى جعل لها الايصاء المستوفى للشروط المحفوظة عن الشرع فليس فيه تضييع للمال لانه لم يسند الا الى محفوظ بخلاف تصرفها هي بنفسها لعدم معرفة تصرفها خصوصا الاتى (ص) لمكاف مسلم عدل كاف (ش) هذا شروع منه في الكلام على شروط الوصى الذى تسند اليه الوصية منها أن يكون مكافا فلا تسند الوصية لصبي ولا لمجنون ومنها أن يكون مسلما فلا تسند لكافر ومنها أن يكون عدلا والمراد بالعدالة الامانة والرضا فيما يصير اليه فلا يقال ان العدل يغنى عن الاسلام لان هذا لو اردنا بالعدل عدل الشهادة (ص) وان أعشى وامرأة وعبيدا وتصرف بأذن سيده (ش) هذا ما بالغه في المكاف المسند اليه الوصية أى ولو كان أعشى أو امرأة بشرط أن تكون سالحة لذلك وسواء كانت المرأة أجنبية أو زوجة للموصى أو مستولدة أو مدبرة وكذلك يصح اسناد الوصية الى العبد بشرط أن يرضى سيده وليس للسيد رجوع بعد ذلك ويدخل في عبيد ام دبره ومكاتبه والمبعض والمعنى لاجل قوله وعبيدا واولى الامة لان من شأنها أن تحسن القيام بأولاد سيدها وانما نص على العبد لانه المتوهم فقوله باذن ليس متعلقا بتصريف بل هو متعلق بقبول المقدر قبل تصرف فكان ينبغي أن يقول وقبل باذن سيده ثم تصرف أو متعلق بتصريف ويحمل على ما اذا وقعت من غير اذن في القبول (ص) وان أراد الا كابر يبيع موصى اشترى للاصغر (ش) يعنى ان من مات وترك اولادا صغارا وكبارا وترك رقية فاجعله في حال حياته وصيا على الاصغر وأراد الا كابر يبيع حصتهم من الرقيق فانه يشترى للاصغر ان كان لهم مال يحملها فان لم يحمل ذلك حصتهم وأضر بهم باع الا كابر حصتهم منه فقط الا أن يضر ذلك بالا كابر وبأبوابه فيبقى على الاصغر بالبيع معهم (ص) وطروا الفسق بعزله (ش) يعنى أن الفسق اذا طرأ على الوصى فانه يعزل عن الايصاء

على التاتع على الاصغر بالبيع معهم) وهل يعزل حينئذ عن الوصاية أو الآن يشترط على المشتري كذا في شرح عب الآن بعضهم ذكر أنه يباع ويقام غيره فقد جزم بالعزل فائلا فان عتق لم يعد للوصايا عليهم الا أن يراه القاضى فيجعله مقبدا (قوله فانه يعزل الخ) ظاهر العمارة أنه يعزل بمجرد طروا الفسق فلا يتوقف على عزل من القاضى والمراد بطروا الفسق عدم العدالة فيما ولى فيه ولكنه الذى فاه غيره أن المعنى أنه يكون موجبا للعزله فلا يعزل بمجرد حصوله فان تصرف بعد طروا وقيل عزله بالفعل مضى على ما يفيد به ارام لا على مفاد المصنف ابن رشد يعزل الوصى اذا عاد المحجور اذ لا يؤمن عدوه على عيونه في شيء

من أحواله بخلاف القاضي فإنه لا يعزل بمجرد طرد والفسق ويتوقف على عزل السلطان له قال البدر والفرق شرف منصب القضاء قال في كـ قوله وطرد والفسق يعزله أي بوجبه عزله بخلاف السلطان والفرق بينهما أن السلطان لمصلحة عامة وهذا لمصلحة خاصة المقصود منها العدالة فتبين أن القاضي مثل السلطان في أن كلامهما لا يعزل بمجرد الفسق (قوله على المشهور) ومقابل المشهور ما قاله المخزومي من أنه يجعل معه آخر (قوله ولا تركه) أي أو شيئا منها القضاء عذب أو تنفيذ وصايا (قوله لأن بيعه ليس لمصلحة) أي ولا يجوز له التصرف بغير مصلحة والظاهر ردّه أن وقع لأنه الأصل فيما سمي عنه (قوله فإن كان الكبير غائبا) أي فإن كان الكبير غائبا وبعدت أو امتنع رفع للسلطان فيأمر بالبيع أو يأمر من يبيع معه (١٩٣) للغائب أو يقسم ما ينقسم فإن لم يرفع رديعه إلا أن

يقوت بيد مشترية ببيع أو هبة أو صبيغ ثوب أو نسج غزل أو كل طعام وكان قد أصاب وجهه البيع فهل يعضى وهو المستحسن أو لا وهو القياس (أقول) وسكت الشارح عن التعرض لقول المصنف ولا يقسم على غائب بلا حاكم أي لأن القسم قد قيل فيها بالخيار من البيع وتقدم أنه لا يبيع على الكبير الغائب إلا بعد أن يرفع الأمر إلى القاضي (وأقول) فإن قسم على غائب بلا حاكم فالقسم فاسدة وترد والمشترون العالمون غصاب لا غلة لهم وتقدم في الجران أمر الغائب انما يحكم فيه القضاة (قوله ولاثنين) أي بلفظ واحد أو متعاقب ولو كان كل واحد بزمان بخلاف الوكالة والفرق الاحتياط في مال اليتيم ونظر الوقف كالوصيين (قوله جل على التعاون) فليس لأحدهما تصرف ببيع أو شراء أو نكاح أو غيره دون صاحبه إلا بتوكيل منه (قوله ولاهما قسم المال) أي لأنه قد زيد اجتماعهما لأمانهما وكفاية الآخر

على المشهور إذ يشترط في الوصي العدالة ابتداء ودواما (ض) ولا يبيع الوصي عبدًا يحسن القيام به ولا تركه إلا بحضور الكبير ولا يقسم على غائب بلا حاكم (ش) يعني أن الوصي لا يجوز له أن يبيع رقيقا يحسن القيام بالأصاغر لأن بيعه ليس بمصلحة وليس للوصي أن يبيع التركة من غير حضور الكبير لأن الوصي لا نظره عليه فإن كان الكبير غائبا فإن الوصي يرفع إلى السلطان لينظر في أمر الكبير الغائب (ض) ولاثنين جل على التعاون وإن مات أحدهما أو اختلفا فالحاكم ولا لأحدهما إيصاء ولا لهما قسم المال والاضمتا (ش) يعني أن الإنسان إذا أسند وصيته لثنين فأكثر وصية مطلقة فإنه يحمل على التعاون بمعنى أنه لا يستقل أحدهما في التصرف بشيء دون صاحبه أما إن قيد الوصي في وصيته لهما بلفظ أو قرينة باجتماع أو انفراد فإنه يصار إليه وإذا مات أحد الوصيين فإن الخاصكم يتظر في أمر الحى فامأثره وحده وإما شرك معه غيره كما إذا اختلفا في بيع أو ترشيدهما للحجور أو تزويجه أو غير ذلك فإن الحاكم يتظر في الأصل ولا يجوز لأحدهما أن يوصي بدون إذن صاحبه وأما بآذنه فيجوز كالألهم أن يوصي معا ويعمهم من كلام المؤلف أن الوصي الواحد له الإيصاء كما مروا من أن لأحدهما الإيصاء بآذن صاحبه يفيد أن له إيصاء صاحبه وهو كذلك فتقيد الشارح لقوله فإن مات أحدهما فالحاكم بقوله يريد من غير وصية بشي ظاهر ولا يناقض قوله بعد ولا لأحدهما إيصاء لأنه مقيد بما علمت وحينئذ فاعتراض تت ساقط وبناء على عدم التقيد وليس لهما أن يقسما التركة شطرين ليكون شطرهما تحت أحدهما يتظر فيه والشرط الآخر تحت يد الآخر فإن فعل ذلك فأنما يكونان ضامنين للمال أي لما ضاع منه سواء ضاع من عند أحدهما أو من عندهما معا أما ضمانهما عنده فلا استقلاله بالنظر فيه وأما ضمانهما عند صاحبه فرفع يده عنه وكذلك الضمان منهما في الوديعة إذا اقتسماها فلو اقتسما الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصته من عنده من الصبيان من المال (ص) والوصي اقتضاء الدين وتأخير بالنظر والنفقة على الطفل بالمعروف وفي ختنه وعرسه وعيداً ودفع نفقة له قلت وأخراج فطرته وزكاته ورفع الحماكم إن كان حاكم حنفياً ودفع ماله قراضاً أو بضاعة ولا يعمل هو به ولا اشترا من التركة وتعتقب بالنظر إلا إذا ارين قل غنهما وتسوق بهما الحضر والسفر (ش) يعني أنه يجوز للوصي اقتضاء الدين ممن هو عليه وله تأخير على من هو عليه بالنظر في ذلك أي إن كان فيه مصلحة للصغير يخوف تلفه وله أن يضع من الدين

(٣٥ - خروشي ثامن) وليكن المال عند أحدهما فإن استويا في العدالة جعله الامام عنداً كقتهما ولو جعله عند أحدهما لم يضمن لأن كلاهما عدل (قوله لأنه مقيد بما علمت) أي لأنه مقيد بما إذا كان لأجنبي من غير إذن شريكه (قوله فاعتراض تت ساقط) أي حيث قال وقول الشارح إذا مات أحدهما يريد عن غير وصية ينافيه قول المصنف ولا لأحدهما إيصاء (قوله فلو اقتسما الصبيان) يفيد أن اقتسامهما للصبيان جائز كما هو ظاهر العتبية (قوله وفي ختنه) معطوف على مقدراى والنفقة على الطفل في مؤنته وفي ختنه وعرسه ولو قال كخنه وعرسه لمسلم من هذا (قوله يخوف تلفه) أي أو ضياعه ومن هو عليه مأمون قال اللقاني والظاهر أن العلة استدعاء الإقرار بأن يكون المدين منكراً فيؤخر ليس تدعى إقراراً أو يرجو تأخير قبض جيعه (قوله وإن يصالح عليه) أي بالوضع منه أو يأخذ شيء من العروض بدله

في
القياس (أقول) وسكت الشارح
عن التعرض لقول المصنف ولا
يقسم على غائب بلا حاكم أي لأن
القسم قد قيل فيها بالخيار من
البيع وتقدم أنه لا يبيع على
الكبير الغائب إلا بعد أن يرفع الأمر
إلى القاضي (وأقول) فإن قسم
على غائب بلا حاكم فالقسم فاسدة
وترد والمشترون العالمون غصاب
لا غلة لهم وتقدم في الجران
أمر الغائب انما يحكم فيه القضاة
(قوله ولاثنين) أي بلفظ واحد
أو متعاقب ولو كان كل واحد
بزمان بخلاف الوكالة والفرق
الاحتياط في مال اليتيم ونظر
الوقف كالوصيين (قوله جل على
التعاون) فليس لأحدهما تصرف
ببيع أو شراء أو نكاح أو غيره
دون صاحبه إلا بتوكيل منه
(قوله ولاهما قسم المال) أي
لأنه قد زيد اجتماعهما
لأمانهما وكفاية الآخر

من
الوصي اقتضاء الدين وتأخير
بالنظر والنفقة على الطفل
بالمعروف وفي ختنه وعرسه
وعيداً ودفع نفقة له قلت
وأخراج فطرته وزكاته ورفع
الحماكم إن كان حاكم حنفياً
ودفع ماله قراضاً أو بضاعة
ولا يعمل هو به ولا اشترا من
التركة وتعتقب بالنظر إلا
إذا ارين قل غنهما وتسوق
بهما الحضر والسفر (ش) يعني
أنه يجوز للوصي اقتضاء الدين
ممن هو عليه وله تأخير على
من هو عليه بالنظر في ذلك
أي إن كان فيه مصلحة للصغير
يخوف تلفه وله أن يضع من
الدين

(قوله فلا يتأني أن اقتضاء الدين واجب) أي أو أن اللام بمعنى على (قوله وعلى الوصي أن يتفق) أي فاللام بالنسبة له للاختصاص فلا يتأني أن الاتفاق واجب (قوله بحسب المال) أي فلا يضيق على صاحب المال الكثيرون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله (قوله كشهر) أي ونحوه من الأيام القليلة مما يعلم أنه إذا أتلفه قبل الاجل لا يضر بحاله ولا يجوز أكثر من ذلك (قوله فإنه يدفع له نفقة يوم بيوم) الأولى أن يقول كغيره ودفع نفقة له قلت كنفقة شهر ونحوه مما يعلم أنه إذا أتلفه قبل الاجل لا يضر بحاله فإن علم منه أنلاف ذلك فنصف شهر فإن خاف جمعة أو يوم بيوم (قوله فتؤله له متعلق بنفقة لا يدفع) أي فيكون ما شاع على قول من يقول لا يدفع له نفقة أم ولده ورقية كما أقامه ابن الهندي من المدونة لأن الراجح لا يدفع لثلاثيكون ما شاع على قول ابن القصار أنه يدفع له ذلك (قوله أن يخرج زكاة مال محجوره الخ) فإن كان (١٩٤) مذهب الولي لا يرى الانحراج ومذهب الصبي يراه فالعبرة بمذهب الولي

وحاصله أن الولي المالكي يرفع للحاكم المالكي ليحكم بأخراجهما من مال صبي في عين وفي معلوفة وعاملة وفي حرث بأرض خراجية وأما في سائمة وحرث مزروع بأرض لاخراج لها فله أخراجهما من غير رفع للحاكم (قوله إلا بعد رفعه للحاكم الخ) معنى كلامه أنه يرفع الأمر للحاكم فإن كان مالكا أمره بطرحها وإن كان يرى تخليلها أمره بتخليها لكن هذا عند جهل مذهب الحاكم وأما لو علم مذهب الحاكم فإن كان مالكا ولا يخشى توليته من يرى التخلي فإنه يرفعها من غير رفع وأما إن كان يخشى توليته أو كان متوليا بالفعل وهذا كما حكم المالكي فرفع الأمر للمالكي فيما أمره به بالطرح فلا يضمن إذا رفع الأمر للحاكم الذي يأمر بالتخلي (قوله ولا يجب عليه ذلك) أي بل يستحب فقوله عائشة التجروا في أموال

وأن يصلح عليه لخوف جحود أو تفليس واللام للاختصاص لا للتخيير فلا يتأني أن اقتضاء الدين واجب عليه وعلى الوصي أن يتفق على الطفل أو السفيفه بالمعروف بحسب المال وللوصي أن يتفق على المحجور عليه في ختنه وفي عرسه بالمعروف ولا حرج على من دخل فأكل وللوصي أن يوسع على محجوره في عيسته من أفحية وغيرها قال اللخمي ولا يدعو الأعاين قال ابن القاسم ما أنفق على الأعاين لا يلزم اليتيم وللوصي أن يدفع لمحجوره النفقة القليلة كشهر فإن خاف أن يتلف ذلك فإنه يدفع له نفقة يوم بيوم ولا يقبض المحجور عليه نفقة أم ولده ورقية على الراجح فقوله له متعلق بنفقة لا يدفع وللوصي أن يخرج زكاة الفطر عن محجوره وعن عيسته من مال المحجور وللوصي أن يخرج زكاة مال محجوره بعد أن يرفع للسلطان الذي يرى وجوب الزكاة في أموال اليتيم إن كان هناك حنفى أو يخشى توليته في المستقبل ثلاثيغرم فإن أباح نفقة لا يرى وجوب الزكاة في مال الصغير أما البلاد التي لا حنفى فيها فإنه يخرج زكاة محجوره من غير رفع إلى من يرى الوجوب لأن من رفعه إلى من لا يرى الوجوب فيضمنه وكذلك إذا وجد الوصي خرا في التركة فلا يرفعها إلا بعد رفعه للحاكم لأنه قد يرى تخليلها فيضمنه إذا أراقها بغيره وللوصي أن يدفع مال محجوره لمن يعمل فيه قراضا يجز منه ربحه وبضاعة لأنه مأذون له في تنمية مال محجوره ولا يجب عليه ذلك قال فيها وللوصي أن يعطي ماله مضاربة ولا يعجبنى أن يعمل هو به لنفسه أه أبو الحسن ثلاثيحب إلى من نفسه أه والنهي في كلامه على الكراهة وبه صرح ابن رشد وليس للوصي أن يشتري شيئا من تركه الميت لأنه يتم على المجابة فإن ارتكب الوصي المحذور واشترى فإنه يتعقب بالنظر بمعنى أنه يرفع ذلك إلى السوق فإن لم يزد أحد عليه أخذه الوصي بذلك الثمن وأما إن زاد أحد عليه فهل يأخذه بما وقف عليه أو حتى يزد كغيره وهو الظاهر إلا أن يكون الشيء الذي يرد الوصي أن يشتريه لنفسه من تركه الميت حارين ونحوهما قل غنهما كالأثمة دفانير فيجوز له ذلك بشرط أن تنتمى إلى الرغبات في ذلك الشيء فلا مفهوم لقوله الحضر والسفر لأنه انما وقع ذلك في السؤال فهو فرض مسئلة (ص) ولا عزل نفسه في حياة الموصي ولو قبل لا بعدهما لأن أبي القبول بعد الموت فلا قبول له بعد (ش) يعني أن الوصي له أن يعزل نفسه عن الوصية في حياة الموصي وهو المشهور لما علمت أن عقد الوصية غير لازم من الطرفين وللموصي أن يعزل الوصي ولو بالأجرة توجبه ذلك ثم إن الطلاق العزل على ما قبل

القبول

مثله لأنهم اقضوا المال لأعلى وجه التهمة وقاعدة مذهب مالك أن من قبض المال لأعلى وجه

التهمة يجوز له تحريكه وإذا حركه يكون الربح له والخسارة عليه ومن قبضه على وجه التهمة إذا خالف في بعض الأحيان فإن الخسر عليه وحده بخلاف الربح فيبينهما كما تقدم في آخر القراض (قوله وليس للوصي أن يشتري شيئا من التركة) أي يكره كراهة تنزيه فقوله شارحنا فإن ارتكب المحذور فيبدان ذلك حرام وليس كذلك وكأنه عني كراهة شديدة وقوله واشترى فإنه يتعقب يفيد أن التعقب انما هو في الشراء فقط وجعل عب التعقب في الشراء وفي عمله به بضاعة أو قراضا وظاهر المدونة يشهد لشارحنا وقوله بالنظر أي نظر الحاكم ومن هنا يستفاد أن التعقب يكون في غير المحرم وهل النظر يوم العقد أو يوم القيام قولان ورجح ابن رشد أنه يوم القيام لأنه أحوط لليتيم (قوله ولو قبل) أي خلافا لعبد الوهاب وبعض المغاربة أنه إذا قبل لم يجز له عزل نفسه ولو في حياة الموصي لأنه كهيئة بعض منافع

(قوله حيث أشبهه وكان في حضائه الخ) الحاصل انه لا بد من شروط ثلاثة أفادها شارحنا وهي ان يكون في حضائه وان يشبهه وان يحلف وفرض المصنف الكلام فيما اذا تنازع في قدر النفقة (أقول) ومثل ذلك ما اذا تنازع في أصل الانفاق أو فيه ما معالاته أمين مع وجود الشروط الثلاثة المذكورة فلا يقبل قوله عند انتفاء شرط منها واختلف اذا اراد ان يحسب أقل ما يمكن ويسقط الزائد حتى لا يحلف فقال أبو عمر ان لا عين عليه وقال عياض يلزمه اليمين ان قد يمكن أقل منه (قوله لثلاث تغرموا على المشهور الخ) الحاصل ان المسئلة ذات قولين القول الاول وهو المشهور ان القول قول الصبي في عدم القبض بعد البلوغ والرشد ومقابلته القول قول الوصي بيمين ومنشأ الخلاف اختلافهم في قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم هل لثلاث تغرموا وهو القول المشهور وقول مالك وابن القاسم أو لثلاث تحلفوا وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم (قوله ولو كانت (١٩٥) المنازعة بعد طول) قال ابن عرفة وهو المعروف من المذهب ومذهب المدونة ومال اليه

عج وفي الموازية ومال اليه ابن رشد ان طال الزمن كعشرين سنة يقيمون معه ولا يطلبون فالقول قوله بيمينه لان العرف قبض أموالهم اذا رشدوا وجعل ابن زرب الطول ثمانية أعوام اه وقال المصنف في التوضيح وينبغي أن يتطرق الى قرائن الاحوال وذلك يختلف اه وقال عاب والقياس ان يجري هنامات قدم في الحياة من قول المصنف ثم ادعى حاضر ساكت الخ فظهـر ان المقالات خمسة وان عج مال الى الاول وعندى ان ما قاله المصنف هو الذي ينبغي المصير اليه

باب الفرائض

(قوله وهو علم الخ) المناسب ان يقول وهي علم الموارث والجواب ان المراد بالفرائض الفن المعهود فذكر بهذا الاعتبار وأراد بالعلم القواعد لا الملكية ولا الادراك لان الذي يتصف بكونه مذكورا انما هو القواعد لا الملكية ولا الادراك الا ان يقدر مضاف أي ان المراد

القبول فيه مسامحة فاما ان يقال الواو في ولو قبل للحال أو يقال المراد بالعزل الرأى وله رد ذلك ان لم يقبل بل ولو قبل وليس للوصي ان يعزل نفسه عن الوصية بعدم موت الموصي والقبول وسواء كان القبول قبل الموت أو بعده الا أن يطرأ عجز وان أبي الوصي من قبول الوصية بعد موت الموصي فليس له ان يقبل لانه بعد ابايته صار كالاجنبي فاذا اراد الرجوع بعد ذلك فحكمه حكم مقدم القاضي لاحكم الوصي من قبل الميت لانه لا يعود الا بأمر القاضي (ص) والقول له في قدر النفقة (ش) يعني ان الوصي اذا تنازع مع محجوره في قدر النفقة فان القول قول الوصي لانه أمين ولا بد من يمينه حيث أشبهه وكان في حضائه ومثله ما اذا كان في كفاالة أمه وهي فقيرة وكان أثر النعمة ظاهرا على الولد ويحتمل أن الضمير في الوصي الشامل لوصي الوصي وهو المتبادر من كلامه ومثله مقدم القاضي والحاضن والكافل (ص) لافي تاريخ الموت ولا في دفع ماله بعد بلوغه (ش) يعني ان الوصي اذا تنازع مع الصبي في تاريخ الموت فقال الوصي مات منذ سنتين مثلا والنفقة واصله وقال الصبي بل مات من نصف سنة مثلا فان القول في ذلك قول الصبي ولا يقبل قول الوصي الا بيمينه وانما لم يقبل قوله في تاريخ الموت وان كان يرجع الى قلة النفقة وكثرتها لان الامانة لم تتناول الزمان المتنازع فيه وكذلك لا يقبل قول الوصي اذا تنازع مع الصبي بعد بلوغه ورشده فقال الصبي ادفع الى مالي الذي عندك وقال الوصي قد دفعته اليك بعد بلوغك ورشدك الا بيمينه لقوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم أي لثلاث تغرموا على المشهور أو لثلاث تحلفوا وظاهره ولو كانت المنازعة بعد طول فقوله بعد بلوغه متعلق بدفع وأما قبل البلوغ فلا يصدق ولو وافقه

باب ذكر فيه الفرائض

وهو علم الموارث وبيان من يرث ومن لا يرث ومقدار مال كل وارث وبدأ أولا ببيان الحقوق المتعلقة بالتركة ونهايتها خمسة كما ذكره المؤلف وطريق حصرها بالاستقراء وبغيره كما يأتي وبعبارة وعلم الفرائض له حدود وموضوع وغاية فحده ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة وموضوعه التركة لانها التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية

بالفرائض المذكورة متعلق علم الموارث أي متعلق الملكية أو الادراك وقوله وبيان أي وتبيين من يرث وفي العبارة حذف أي وذو تبيين وانما قدرنا ذلك لان الفرائض المذكورة ليست هي التبيين بل سبب في التبيين ويكون العطف تفسيراً وهذا كله على قراءة بيان بالرفع معطوف على علم الموارث ويصح عطفه على الموارث أي وعلم بيان أي تبيين أي العلم المحصل لتبيين من يرث الخ ويصح أن يراد بالبيان التصديق أو التصور أي علم أو تصديق أو تصور الخ أي المفيد لذلك (قوله ببيان الحقوق) أي تبيين الحقوق (قوله بالاستقراء وبغيره) أراد بالغير العقل وسيأتي رده لان العقل يجوز أكثر من ذلك والاولى حذف الباء ويجاب بان الباء للتصوير (قوله ما يوصل) أي شيء يوصل الخ أي وهو القواعد الذاتية وقوله لمعرفة أي لتصور أو تصديق وذلك لان المعرفة تارة تفسر بالتصديق وتارة تفسر بالتصور ويصح كل منهما في المقام تأمل (قوله وموضوعه التركة) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كما هو معلوم مقرر (قوله لانها التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية) هكذا في نسخة شارحنا ونقول المناسب أن يقول لانه الذي يبحث فيه عن

عوارضها الذاتية أي فالعلم المذکور يبحث فيه عن عوارض التركة الذاتية وأفاد بوصف بالذاتية لأن الأصل في الوصف التخصيص أن العارض أضافي وأما غريب ولكن المبحوث في هذا العلم انما هو عن عوارض التركة الذاتية لا الغربية مثلا كون ربها الزوج هذا عارض ذاتي اها لم يلحق التركة بوصف كونها تركة بواسطة شيء بخلاف ما يعرض لها من حق مثلا فهذا عارض غريب لحقها بواسطة النار فلا يبحث فيه عن ذلك وتنصيص ذلك في المنطق معلوم (قوله لحق الميراث) اللام بمعنى من وقوله في مؤن بمعنى من وقوله وحق الوارث معطوف على حق الميراث وقوله وغير ذلك أي كالذي أشار له المصنف بقوله كالرهن وعبد جني (قوله حصول ملكة الخ) قد يقال هذه غاية عامة في جميع العلوم لا خصوص الفرائض إلا ان يقال أل في الجواب للعهد أي الجواب المتعلق بعلم المواريث (قوله والصواب) عطف تفسير أي ان المراد بالصحة في المقام الصواب ضد الخطأ والحاصل ان الصحة مقابلها الفساد والفساد في المقام الخطأ لا الفساد المتعلق بالعبادات أو العقود (قوله من كان له) أي من كان الحق له وقوله بقراءة متعلق بمسحق أو ثبتت (قوله أو ما في معناها) أي معنى القرابة فان قلت أي داع لقوله أو ما في معناها وهلا قال بقراءة أو نكاح أو ولاء قلت الإشارة إلى أن أصل إيجاب الإرث القرابة ولما كان النكاح والولاء فيه ما اتصال كاتصال (١٩٦) القرابة جعلها الشارع سببين في الإرث (قوله كالنكاح والولاء) الكاف

استقصائية (قوله كالخيار) فإذا اشتري زيد سلعة بالخيار ومات فينتقل الخيار لابنه بالارث وقوله والشفعة فإذا كانت دارين عمرو وزيد شركة وباع زيد حصته وثبتت الشفعة لعمرو ومات عمرو فيثبت الحق فيها لوارثه (قوله والقصاص) فإذا قتل زيد عمرو أو كان بكر أخا لعمرو ومات بكر فيرث ابنه ذلك (قوله الولاء والولاية) أي ولاية النكاح أي لانهم لا يقبلان التجزى فيه أن يقال لا مانع من ذلك إذ يقال لزيد نصف الولاء على عمرو ولمشاركة أخى زيد له في ذلك كله وقوله اذ ينتقلان لا معنى لذلك التعليل فالمناسب حذفه وفيه ان الولاء بمعنى اللحمة لا ينتقل انما الذي ينتقل من واحد لواحد انما هو المال وقوله لعدم قبولهما

لحق الميراث المتعلق بالتركة من مؤن تجهيزه وقضاء ديونه وحق الوارث والموصى له وغير ذلك وغايته حصول ملكة للانسان توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب والتركة حق يقبل التجزى يثبت لمسحق بعدم موت من كان له قرابة أو ما في معناها كالنكاح والولاء فقوله حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج يقابل التجزى الولاء والولاية اذ ينتقلان إلى الأبعد بعد موت الأقرب لعدم قبولهما التجزى ولا يرد القصاص والشفعة والخيار لانه ليس المراد بقبول التجزى قبول الأقرار بل ما يمكن ان يقال فيه لهذا نصه وله اذ ثلثه ونحو ذلك وهذه الثلاثة كذلك وخرج بقولنا بعد موت من كان له الحقوق الثابتة بالشراء والاتهاب وغيرهما وبقولنا بقراءة الوصية على القول بانها تملك بالموت وقال ابن عرفة علم الفرائض لقبا للفقهاء المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة وموضوعه التركات لا العدد خلافا للصوري وأدخل بقوله وعلم ما يوصل الخ كيفية القسمة والعمل في مسائل المناصحات وغيرها لان ذلك كله من علم الفرائض قوله لا العدد لانه انما هو آلة لاستخراج الفرض من التركة فلذلك لم يجعل العدد موضوعا ولما رأى بعضهم ان ذلك القدر لا يتوصل اليه من التركة الا باتقان العمل بالعدد صير العدد كائنه هو الموضوع والصواب الاول لان الفرض المقدر انما يخرج من التركة وهو مال فالتركة أنسب لكونها موضوعا والعدد انما هو آلة ثم ان المؤلف ذكر خمسة أمور حق تعلق بعين التركة وحق تعلق بالميراث وحق تعلق بالذمة وحق تعلق بالغير وحق تعلق بالوارث والحصر في هذه وترتيبها المستقر ان فان الفقهاء تتبعوا مسائل الفقه فلم يجدوها تزيد على هذه المراتب الخمسة وبعضهم جعله عقليا وفيه نظر لان العقل

التجزى علة لقوله ينتقلان ولا معنى لذلك التعليل (قوله ولا يرد القصاص الخ) حاصل السؤال يجوز ان هذه الاشياء الثلاثة يقع فيها الارث وكلام ابن عرفة يمنع ذلك لانه قال حق يقبل التجزى وهذه لا تقبل التجزى وحاصل الجواب ان ذلك انما يكون اذا أريد بالتجزى الأقرار أي التمييز بحيث يقال لهذا هذا الجزء ولهذا هذا الجزء وليس المراد بذلك بل المراد ان يقال لهذا النصف ولهذا النصف وقوله وهذه الثلاثة كذلك أي يقال لزيد نصف القصاص وعمرو والنصف الآخر (قوله على القول بانها تملك بالموت) ومقابلها القول بانها تملك بالشفعة (قوله لقبا الخ) احتراز بقوله لقبا من علم الفرائض مضافا لقياسا على اضافته فانه أعم فهو مثل أصول الفقه لقبا وضافة وهكذا فعل في بيوع الأجال اضافة واقبا فله وضافة يشمل كل بيع لاجل واقبا مقصور على بيوع الأجال المتجمل فيها على دفع قليل في كثير الميوسبها (قوله خلافا للصوري) هو الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي بكر بن يحيى الصوري شارح الحوفي المالكي (قوله وأدخل بقوله الخ) أشار إلى أن قول ابن عرفة وعلم ما يوصل معناه وعلم شيء يوصل وذلك الشيء الموصل هو ما أشار له المصنف بقوله فيمسيه أي وان مات بعض قبل القسمة الخ (قوله فالتركة أنسب) المناسب لقوله والصواب ان يقول والمتعين (قوله استقرائي) أي حاصل بالاستقراء ظاهر العبارة ان كلاما من الحصر والترتيب حاصل بالاستقراء وليس كذلك بل الذي يتصف بكونه

حاصلاً بالاستقراء انما هو الحصر فقط (قوله يخرج الخ) بفتح المثناة التحتية وضم الراء المهملة من الخروج وبضم المثناة التحتية وفتح الراء المهملة من الاخراج (قوله من تركه الميت) اسم لما تركه الميت كالطلبية بمعنى المطلوب (قوله كالمرهون وعبدجنى الخ) هما في مرتبة واحدة وفي العبارة قلب والاصل عين تعلق بها حق كالمرهون وعبدجنى وقوله وعبدجنى أى اذا لم يسلمه السيد ولم يفده في حياته (قوله كالشيء المرهون) أى فالشيء المرهون من جملة التركة فيبدأ به بمعنى يسلم للزمن ولو كان الثمر مرهوناً ووجب الزكاة في عينه والدين يستغرق جميع التركة فان رب الدين يقدم بدنه على الزكاة (قوله والى كالة الحالة عليه قبل موته) أى اذا كانت حرثاً أو ثراً أو ماشية وحاصل ما في المقام ان زكاة العام الحاضر اذا كانت حرثاً أو ثراً فمن رأس المال مبدأ على الكفن أوصى بها أم لا وأما لو كانت ماشية فان احتوت على السن الواجب فانها تخرج من رأس المال مقدمة على الكفن أوصى بها أم لا حيث لم يكن ساع فان لم يكن فيها سن واجب والموضوع انه ليس هناك ساع فانها تخرج من رأس المال بعد قضاء الديون وهدي التمتع وأما لو كان هناك ساع ولم يقدم وحصل الموت قبل حجي الساعى فان الوارث يستقبل وأما ان كانت عيناً فان علم حلها من غيره وأوصى بها تكون من رأس المال بعد الدين وبعد هدي التمتع وقولنا زكاة العام الحاضر احترازاً عن التي فرط فيها التي يشير اليها فيما بعد فانه اذا أشهد في صحته انما عليه فانها تخرج من رأس المال بعد قضاء الديون وبعد هدي التمتع ولا فرق بين العين وغيرها (١٩٧) من حرث وماشية وأما لو أوصى بها فانها تخرج

من الثلث والقاعدة ان ما يخرج من رأس المال مقدم على ما يخرج من الثلث (قوله وكذلك أم ولده) هذا مع قوله والزكاة مما دخل تحت الكاف في قوله كالمرهون وعبدجنى ودخل بها أيضاً أم الولد والمعنى لاجل والهدى بعد التقليد فيما يقد وسوق الغنم للذبح وسكنى الزوجة في عدتها والضحية بعد الذبح لا النذر هذا هو المتعين ان المنذورة وان كانت تحب بالنذر ليس حكمها كالضحية بعد الذبح وانما تحب وجوب المنذورات ولذا يقدم عليها الديون وتباع فيها كما نص عليه ابن الحاجب وغيره كما أفاده بعض المحققين (قوله وسلعة المفلس) صورتهما اشترى زيد من

بحوزاً كثر من ذلك الآن يكون مراده انه حصر لما وجد في الخارج أى بعد أن وجدت في الخارج حصرها العقل فيها وبعبارة وطريق حصر هذه الامور أن تقول الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت أو بالموت والثابت قبل الموت إما أن يتعلق بالعين أو بالاول هو الحقوق العينية واليه أشار بقوله (يخرج من تركه الميت حق تعلق بعين كالمرهون وعبدجنى) والثاني الدين المطلق واليه أشار بقوله (ثم تقضى ديونه) والثالث بالموت اما للميت وهو مؤن تجهيزه واليه أشار بقوله (ثم مؤن تجهيزه بالمعروف) أو لغيره وهو الوصية واليه أشار بقوله (ثم وصاياه) أو لاهو الميراث واليه أشار بقوله (ثم الباقي لوارثه) والمعنى ان أول ما يبدأ به من التركة الشيء الذى تعين قضاؤه كالشيء المرهون والزكاة الحالة عليه قبل موته وكذلك أم ولده وسلعة المفلس وكذلك العبد الذى حصلت منه جناية وليس مرهوناً لكن هو في مرتبة الشيء المرهون من عرض وعقار وغيرهما وأما اذا حصلت من المرهون جناية فيتمتع به حقان حق المرتن وحق المجنى عليه وأشار المؤلف في باب الرهن الى بيان ذلك بقوله وان ثبتت أى جناية العبد الرهن فان أسلمه مرتنه فلم يجنى عليه بماله وان فداه بغير ادنه ففسد ادؤه في رقبته فقط ان لم يرهن بماله وباذنه فليس رهنه به اه ثم بعد اخراج ما يخرج من تركه مؤن تجهيزه كفعله وتكفينه وجماله واقباره ونحو ذلك مما يناسبه بحسبه فقرا وغنى ثم بعد اخراج ما يخرج الديون كانت بضامن أم لا لانها تحل بموت المضمون لكن ديون الأدميين مقدمة على هدى التمتع اذا مات المتمتع بعد ان رمى العقبة ثم حقوق الله من الزكوات التي فرط فيها والكفارات

عمر وسلعة فطلب عمرو من زيد ثمن سلعة فوجده مفلساً وحكم له بأخذها ثم مات زيد قبل أن يأخذها صاحبها فان عمراً يأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز لانه حق تعلق بالعين ويمكن ان تصور بأن يجعل التقليد صفة لصاحبها وهو البائع ويكون معناها انه تصرف فيها بعد فلسه ثم قام عليه الغرماء فوجدوا المشتري قد مات فانهم يأخذونها من رأس المال وصورها في تحقيق المباني بما اذا خاسمت رجلاً مفلساً في عين سلعة ثم يموت المفلس والسلعة عنده فان ربهما أحق بها ان ثبتت له بالبيينة وما تقدم في كلام المصنف حيث قال ولغيرهم أخذ عين شئ في الفلاس لا الموت في السلعة الثابتة للبائع عند المشتري وفلس بعد الشراء أفاد ذلك شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله كفعله وتكفينه الخ) أى أجرة غسله وتكفينه الخ وانما قدمت مؤن التجهيز على الديون المرسله لانه صار شيئاً بالمفلس والمفلس يترك له قوته وكسوته وهذا يشبهه وأيضاً الدين قضاؤه واجب على السلاطين كذا أفاده شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله اذا مات المتمتع بعد ان رمى العقبة) أى سواء أوصى بها أم لا وأما اذا مات قبل ان رمى العقبة فلا شيء عليه وقوله ثم حقوق الله الخ أى بعد هدى التمتع (قوله التي فرط فيها) أى في الاعوام الماضية لانها حالة زمن الموت وقوله اذا أشهد الخ راجع للزكوات والكفارات وقوله فرضاً أى كالزوج وقوله أو تعصياً كالابن وقوله أوهما أى كالأب مع البنت السدس فرضاً والسدس تعصياً لانه يأخذ نصف التركة * واعلم انه لم يبين كلام المصنف على وجهه في شارحنا ونذكره لا ليتضح الحال ونصه يخرج من تركه الميت حق

٢١٦٨
٢١٦٩

تعلق بعين كالمهون وعبد جنى ثم مؤن تجهيزه بالمعروف ثم تقضى ديونه ثم وصاياهم من ثلث الباقي هكذا الفظه ثم نقول ويقدم منها الا كد
 فالأ كد وما تساوى معه في مرتبته تخصص معه في ما تقدم في المصنف وانما قدم الدين على الوصية لانه حق واجب على الميت
 بخلافها فانها حق له وقدمت في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين لان فيها مشقة على الورثة من حيث أخذها بغير عوض
 والدين نفوسهم مطمئنة بأدائها ولا تم التمكن معهودة عندهم فقدمت هنا حائلا على وجوبها والمسارعة على إخراجها (قوله الا بالرد عند
 القائل به) كعلى رضى الله عنه فانه يقول يرد على كل واحد بقدر ما يرث سوى الزوج والزوجة فلا يرد عليهما اجماعا والذي يقول بعدمه
 مالك وزيد وأهل المدينة والشافعي وجهه ورفضه الصابة وسيأتي ما في ذلك (قوله لانه أول مقامات الكسور) جمع كسر وهو ما قابل الصحيح
 لان الشيء إما أن يكون صحيحا أو كسرا أو أول الكسر النصف الى ما لا نهاية له من الاجزاء الا أن عبارته مشككة لان النصف أول الكسور
 لامقامه اذ مقامه من اثنين فالمناسب أن يقول لانه أول كسور المقامات والكسور عشرة أسماء بسائط أولها النصف وهو أكبرها ثم
 الثلث ثم الربع ثم الخمس ثم السادس ثم السبع ثم الثمن ثم التسع ثم العشر ثم الجزء ومقام النصف اثنان ومقام الثلث ثلاثة الى آخر ما هو
 معروف (قوله من ذى النصف) خبر مقدم (١٩٨) وقوله الزوج مبتدأ مؤخر أى من الوارث صاحب النصف وأتى عن السابقة

لان أصحاب النصف خمسة فليست
 تبعيضية لذكرك الخمسة وكأنه قال
 الزوج وما عطف عليه هم أصحاب
 النصف فان قلت قضية ذلك أن
 تقول من ذوى النصف أى أصحاب
 النصف قلت بحاجب بأن يفسر ذى
 بصاحب ويراد الجنس المتحقق في
 متعدد وان شئت جعلت الزوج الخ
 خبر مبتدأ محذوف أى والوارث
 من ذى النصف الزوج الخ ثم ذلك
 جواب عن سؤال مقدر كان قائلا
 فقال له من الوارث وما كيفية وما
 مقدار ما يرث فقال الوارث الزوج
 الى آخر أصحاب الفروض وكيفية
 ميراثه بالفرض والتعصيب ومقدار
 ما يرث أن الزوج يرث النصف الى آخر
 أصحاب الفروض (قوله يعنى ان
 النساء الخ) المناسب أن يقصر
 قول المصنف وعصب كالا على

اذا شهد في صحته انه فى ذمته فان لم يشهد بذلك ولكنه أوصى بها فانها تخرج من الثلث ثم بعد
 إخراج ما مر تخرج وصاياهم من ثلث باقى ماله ان وسع جميعها والا قدم الا كد على ما مر ثم ان
 بقيت بقية من التركة فلوارثه فرضا أو تعصبا أوهما والفرض اصطلاحا النصيب المقدر
 للوارث شرعا لا يزيد الا بالرد عند القائل به ولا ينقص الا بالعول والفروض ستة النصف والربع
 والثلث والثلثان والثالث والسادس ولما جرت عادة الفرضيين بالبداءة بالنصف لانه أول
 مقامات الكسور تبعهم المؤلف فقال (ص) من ذى النصف الزوج وبنت وبنت ابن ان
 لم تكن بنت وأخت شقيقة أو لأب ان لم تكن شقيقة (ش) ذكر أصحاب الفروض يتضمن
 ضبطها فقر كها اختصارا منهم الزوج مع عدم الولد ذكر أو أنثى أو ولد الولد كذلك وان سفل
 سواء كان الولد منه أو من غيره بشرط أن يكون وارثا لا كعبد لان من لا يرث لا يحجب وارثا
 الا الاخوة للام فانهم يحجبون الام الى السادس ولا يرثون مع الاب كإبائى ومنهم بنت الصلب
 فانها تأخذ النصف اذا انفردت ومنهم بنت الابن تستحق النصف عند عدم البنت اجماعا اذا
 انفردت ومنهم الأخت الشقيقة تستحق النصف عند عدم البنت اجماعا اذا انفردت ومنهم
 الأخت لأب تستحق النصف اذا انفردت وأما اذا كان معها شقيقة فلها السادس تكملة
 الثلثين كما يأتى (ص) وعصب كالأخ يساويها (ش) يعنى ان النساء اللاتي تقدم ذكرهن وهن
 البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة والتي لأب يعصب كل واحدة منهن أخوها الذى فى
 درجتها بأن كانا شقيقين أو لأب فذا الذى كرسه منى والأنثى سهمان تعصبا فلهم يساويها كالأخ
 للأب مع الشقيقة فانه لا يعصبها بل تأخذ فرضها وما فضل فهو له تعصبا (ص) وأجدوا والوليان
 الآخرين (ش) كذا فى بعض النسخ وهو الصواب أى وعصب الجد والبنت وبنت الابن

الأخت الشقيقة والتي لأب ولا يدخل فى كلامه البنت وبنت الابن لوجوه الأول السلامة من التكرار
 فى الجملة بين ما هنا وبين قوله فيما يأتى هو الابن ثم ابنه وعصب كل أخته وانما قلنا فى الجملة لورود أن يقال التكرار وانما ينسب للثاني لا الأول
 الثاني ان بنت الابن يعصبها أخوها وابن عمها وان كان أسفل منها الثالث قوله والجد اذ هو انما يعصب الاحقين الرابع ما تقرران
 المراد بالأخ والعم ونحوهما ما يذكروا فى الورثة أخو الميت وعمه وهكذا وأخو الميت لا يعصب بنته وبنت ابنه أى لا يصيرهما عصبية
 بالغير (قوله كذا فى بعض النسخ) أى وفى بعضها والاخيرين الاوليان أى وعصب الاوليان الاخيرين فظاهره ان الجد يعصب
 البنت وبنت الابن وليس كذلك هذا اذا قرئ والجد بالرفع وأما اذا قرئ بالنصب فيفيد ان البنت وبنت الابن يعصبان الجد وانه لا يرث
 معهما الا بالتعصيب مع انه يرث معهما السادس فرضا والباقي تعصبا فهذا وجه كون الصواب النسخة التى حمل عليها ووجه تلك
 النسخة بأن الواو الداخلة على الاخيرين داخلية تقدير على الاوليان عاطفة على الجد ويقرأ الجد بالرفع أى وعصب الجد والاوليان
 الاخيرين فأقاربا فأدناه الاولى وانما كانت الاخوات مع البنات عصبات لانه اذا كان فى المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتان وأخذت
 البنات الثلثين فلورثنا الاخوات وأعلمنا المسئلة نقص نصيب البنات فاستبعدوا أن يرثهم ولذا أبى أولاد أب الميت الاولاد أى

أولاد الميت وأولاد الابن أي ابن الميت ولم يمكن اسقاط أولاد الاب في جعلت عصبات ليدخل النقص عليهن خاصة (قوله ولتعددهن الثلثان) أي للتعديد فأطلق المصدر وأراد اسم الفاعل (قوله وكذلك الاخت للاب) الصواب حذف هذه لأن هذه تؤخذ من قوله وأخت لاب فأكثر فلو جعل كلام المصنف عليها التكرار مع ما سبأني (١٩٩) ولأن الضمير في قوله ويجبها يرجع لبنت الابن كما قاله

هو (قوله وبهذا) أي بقولنا والجنس الثانية أي مع ملاحظة مضاف محذوف أي وان كثرن أي افراد جنس الثانية (قوله الابن الخ) هو أعم من فرض المسئلة كما هو عادته لأن الموضوع استغراق الثلثين فهو منقطع أفاده البدر القرافي (قوله مطلقا) أي سواء كان أخاها أو ابن عمها ولا يزداد سواء كان لها في الثلثين شيء أم لا (قوله أو أسفل) أي أو كان الذ كر أسفل منها وهو معطوف على في درجتها والظرف يعطف على الجار والمجرور وعكسه (قوله لا يتميز كل منهما عن الآخر) أي فلذلك عصبتها في هذه الحالة مطلقا والخاص ل أن لابن الابن مع بنت الابن ثلاث حالات أحدها أن يكون أعلى فيجب من تحته الثانية أن يكون مساويا لها فيعصبها مطلقا الثالثة أن يكون أسفل فيعصب من ليس لها شيء من الثلثين ولو تعددت مرتبة من فوقه ويستوى من عصبتها في هذه الحالة مع من في درجته فلو كانت بنتان وبنت ابن وبنت ابن ابن معها أو تحتها ابن ابن ابن فلبنتين الثلثان وما بقى لابن الابن مع التي في درجته والتي فوقه لذك كر مثل حظ الانثيين ولو كانت بنت وبنت ابن وبنت ابن ابن ابن معها ابن ابن ابن تحتها فلبنت النصف ولبنت الابن العليا السدس تمام الثلثين وما بقى لابن

الاخت الشقيقة والاخت للاب فالاوليان تنبئة أولى وهما البنت وبنت الابن والاخريان تنبئة أخرى وهما الاخت الشقيقة والاخت للاب فهم زتهم ما مضى وممة والياء فيهما قبل العلامة منقلبة عن ألف النأنث (ص) ولتعددهن الثلثان والثانية مع الاولى السدس وان كثرن (ش) يعني ان بنت الصلب وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب اذا كان مع كل أخت لها في درجتها واحدة أو أكثر فلهما أولهن الثلثان فرضا وأني بنون الجمع ليخرج الزوج وسواء كانت البنات من زوجة أو أم أو من أمه أو أكثر من أمه أو من زوجها أو أمته وأما ميراثهن أكثر من الثلثين كابن وعشرين بنتا فيلزم تعصيب لا الفرض وبنت الابن فأكثر تأخذ السدس مع بنت الصلب وكذلك الاخت للاب فأكثر مع الاخت الشقيقة تكمل الثلثين فقوله وللثانية أي والجنس الثانية وهي بنت الابن والاخت للاب مع الاولى وهي البنت والاخت الشقيقة وبهذا يصح الجمع في كثرن أي وان كثر افراد الجنس (ص) ويجبها ابن فوقها وبنتان فوقها الابن في درجتها مطلقا أو أسفل فعصب (ش) الضمير في يجبها يرجع لبنت الابن والمعنى ان بنت الابن والمراد به الجنس تحجب بابن فوقها بان ترك ابنه وبنت ابنه مثل لا ونحجب أيضا بنتين فوقها بان ترك بنتين وبنت ابن الابن يكون مع بنت الابن ابن في درجتها أو أسفل منها فانه يعصب بها أو يعصب بهن سواء كان أخاها أو ابن عمها السكن من في درجتها يعصب بها أو يعصب بهن سواء لم يفضل لها أولهن شيء من الثلثين كالبنتين مع بنت ابن وابن ابن أو فضل لها أولهن كبنت وبنت ابن وابن ابن وسواء كان أخاها أو ابن عمها وأما من هو أسفل منها بدرجة فيعصب بها أو يعصب بهن ان لم يكن لها أولهن في الثلثين شيء بان كان هناك ابنتان فأكثر وأما ان فضل لها أولهن من الثلثين شيء كبنت وبنت ابن وابن ابن فانها تأخذ السدس تكمل الثلثين وبأخذ ابن ابن الابن الباقي تعصبا وهذا يرشد اليه لفظ المؤلف انهما اذا كانا في درجة واحدة لا يتميز كل منهما عن الآخر وأما اذا كان أسفل منها فان كان لها في الثلثين شيء فهي غنية ولا تحتاج له الا اذا لم يكن لها في الثلثين شيء (ص) وأخت لاب فأكثر مع الشقيقة فأكثر كذلك (ش) يعني ان حكم الاخت أو الاخوات للاب مع الشقيقة أو مع الشقائق حكم بنت الابن مع بنت الصلب فيما سبق فتأخذ التي للاب واحدة أو أكثر مع الشقيقة الواحدة السدس ويجب الاخت التي للاب واحدة فأكثر من السدس أخ فوقها أي شقيق أو أختان فوقها كذلك ولما ذكر ان حكم الاخت أو الاخوات للاب مع الشقيقة أو الشقائق مساو لحكم بنات الصلب وكان ابن الاخ هنا مخالفا لابن الابن هناك استثنى ذلك فقال (ص) لأنه أعيا يعصب الاخ (ش) أي أعيا يعصب الاخت والاخوات للاب الاخ المساوي في الدرجة لابن الاخ لأنه لا يعصب من في درجته فلا ترث ابنة الاخ معه وكذلك لو كانت وحدها وإذا لم يعصب ابن الاخ من هو في درجته فلا يعصب من فوقه بل يأخذ ما بقى دون عماته وابن الابن وان أسفل يعصب من في درجته بخلاف أن يعصب من فوقه فالأب في قوة لكن دفعا لما يتوهم من التشبيه من أن الابن الاخ يعصب

الابن مع التي في درجته والتي فوقه عدان ورثت من الثلثين فائدة في كون ابن الابن يسمى ابنا حقيقة أو مجازا قولان كما قاله البدر (قوله لابن الاخ لأنه لا يعصب الخ) أي ولا ابن العم وعبارة عج وقوله لأنه أعيا يعصب الاخ أي فلا يعصبها ابن عمها بخلاف بنت الابن فانه يعصبها أخوها وابن عمها وأعيا يعصب الاخ فقط لأن باب البنوة أقوى لأن الابن لابن الميت ابن للميت بواسطة أبيه فلم تنقطع النسبة وابن الاخ لا يرث باخوته للميت بل يبنوة اخوة الميت فأنقطعت النسبة بينه وبين أخوات الاب في الابوة فلا يعصبه

(قوله سواء قلنا الخ) أي فقول من قال ان الاستثناء اذا كان متصلا واجب فقها وان كان منقطعاً واجب كسرهما غير صحيح والاستثناء هنا متصل وقد نص عليه الشيخ أحمد وقد اختلف في العامل فيما وقع بعد الاستثناءية والمختار ان العامل فيه حيث كان غير مفرغ هو الاقيل هو العامل في المستثنى منه وأما المفرغ فبالعامل فيما بعد الا هو العامل في المستثنى منه وعلى هذا فوقع أن المفتوحة الهَمْزة بعد الاظهار لانها معمولة لعامل غير قول وسواء كان الاستثناء مفرغاً أم لا متصلاً أو منقطعاً فان قلت يرد على ذلك قوله تعالى إلا ينهم ليأ كاون الطعام في قراءة القراء العشرة بكسر همزة ان قلت أجيب بوجوه أحدها انها كسرت لوجود لام الابتداء في خبرها ذكره أبو البقاء فكسرها حينئذ واجب والا غير عاملة فيها وبأنها معمولة لقول مقدرة تقديره الا قبل لهم انهم ليأ كاون وبأنها صلة لموصول محذوف فتكون واقعة في صدر الصلة أي إلا من انهم ليأ كاون الطعام (قوله والربع الزوج الخ) الربع معطوف على النصف والزوج معطوف على الزوج (٣٠٠) ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما المضاف والابتداء فهو اما

على مذهب من أجاز مطلقاً وعلى مذهب من أجاز أن يتقدم الجار كقولهم في الدار زيد والجار عزو وهذا قد تقدم الجار * (تنبيه) * حصر المصنف فرض الربع في شخصين كغيره من أهل المذهب وقال الشيخ السنوسي في عبارة الخوفي التي كعبارة المصنف كان حقه ان يزيد الام في احدى الغراوين فانها تراث فيها الربع بالفرض لا بالتعصيب اذ لم يذكرها أحد في العصة وفيه بحث اذ كلام الأئمة فيمن يراث الربع بالقصد ومسئلة الغراوين جرح المال الى اراث الربع والمقصود بثلث الباقي (قوله ففيه الارث مطلقاً) أي سواء مات أحدهما قبل الدخول أو بعده (قوله أولهن بفرع لاحق) أي ولا يتميز بعضهن على بعض في الثمن أو الربع الا في صورة نادرة كمن له زوجات أربع طلق واحدة منهن طلاقاً بائناً ثم تزوج مكانها أخرى ثم ماتت وجهلت المطلقة من الاربعية وعلمت التي

كان الابن وفتح أن هنا متعين سواء قلنا ان الاستثناء متصل أو منقطع لانه معمول لما قبله وأن المعمول له عامل يجب فتح همزتها (ص) والربع الزوج بفرع وزوجة فأكثر (ش) يعني ان الزوج يستحق الربع مع الولد وولد الولد وان سفل ذكر كان أو أنثى كان من الزوج أو من غيره ولو من زنا للحوقة للام فالباقي مع وكذا الزوجات أولهن الربع مع عدم الولد وولد الولد ويشترط في توارث الزوجين ان يكونا مسلمين حرين غير قاتل أحدهما الا آخر كغيرهما وان يكون نكاحهما صحيحاً أو مختلفاً فيه فان كان فاسداً متفقاً عليه فلا يتوارثان سواء مات أحدهما قبل الدخول أو بعده بخلاف المختلف فيه ففيه الارث مطلقاً كالصحيح على المعتمد (ص) والثمن لها أولهن بفرع لاحق (ش) يعني ان الزوجة أو الزوجات لها أولهن الثمن مع الفرع اللاحق بالزوج من ولد أو ولد ابن منها أو من غيرها واحتراز باللاحق من ابن الملاحن الذي لا عن فيه لثمنه فانه لا يحجب من الربع الى الثمن لانه لا يراث وأولى ابن الزنا ولما قبل قوله لها بلهن علم انه أطلق الجمع على ما زاد على الواحد بناء على ان أقل الجمع اثنان فلا يحتاج الى أن يقول لها أولهن (ص) والثلثان لذى النصف ان تعدد (ش) هذا معنى قوله فيما حروا تعدد هـن الثلثان ولا يقال أعاده لافادة ان الزوج لا يتعدد لان العبارة الاولى أيضاً تفيد ثم ان نسخة والثلثين بالجر على حذف المضاف وإبقاء عمله أي وفرض الثلثين كاثن لذى النصف ان تعدد لكن لم يستوف الشرط المشار اليه في قول الالفية

وربما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف * مماثلاً لما عليه قد عطف

(ص) والثلث لام وولديها فأكثر (ش) الثلث فرض اثنين من الورثة فرض الام عند عدم من يحجبها وفرض اثنين فصاعداً من الاخوة للام سواء كانوا ذكراً أو إناثاً أو ذكراً أو إناثاً تابع عدم الحاجب (ص) وجبها للسدس ولد وان سفل وأخوان أو أختان مطلقاً (ش) يعني ان الام تحجب من الثلث الى السدس بالولد ذكر كان أو أنثى وان سفل وكذلك تحجب الى السدس بالعدد من الاخوة سواء كانوا أشقاء أو ألاب أو لام ذكراً أو إناثاً أو مختلفين وسواء كانوا

تزوجها فلهما ربع الثمن أو ربع الربع وباقى ذلك يقسم على الزوجات الاربع فاذا كان الربع أو الثمن ستة عشر أعطيت التي علمت أربعة منها وقسم الباقي على الاربعة الباقية بعد أعيانهم وقد يترك الزوج أربع نسوة فحصل لاهن الصداق والميراث والثانية عكسها وللثالثة الصداق دون الميراث والرابعة عكسها فالاولى على دين زوجها الميت دخل أو لم يدخل لان الموت كالدخول اجماعاً والثانية تسكحها في مرضه المخوف ولم يدخل فلا ميراث لها الفساد النكاح ولا صداق لعدم الدخول والثالثة كتابية لها الصداق دون الميراث والرابعة منكوحة التفويض ومات قبل ان يفرض لها وقبل الدخول عليها فلها الميراث لصحة نكاحها ولا صداق لها لعدم الفرض والموت بقررها فرض وكذا الوطء والطلاق قبل الدخول يبطل ما فرض (قوله لكنه لم يستوف الشروط) أي الا أنه يخرج على الشاذ وهو أن الشروط في المطرد المقيس (قوله ولد وان سفل) بفتح الفاء والضم والاول أفصح أراد بالولد ما يشمل الولد الكامل ونصف الولد كوطء الشريكين أممة مشتركة وتأتي بوليد عيه كل منهما (قوله ذكراً أو إناثاً) أي أو خنثى

(قوله لان الام غرت فيهما) وقيل انما القبا للغراوين لظهورهما بين مسائل القرائض (قوله لان اذا اخذت في مسألة الزوج الخ) واما
مسألة الزوجة فان الابوان كان يفضل الام لكن لا يفضلها بالضعف (٣٠١) والاصل ان الذي يفضل الاثني بالضعف وقولنا

الاصل لا يرد عليه ان لكل منهما
السدس مع الولد ويمكن الجواب
ايضا عن الآية بان المعنى وورثاه
أبواه فقط من شرح الترتيب (قوله
لان القواعد من القواطع) أي
الامور المقطوع بها طاهره أن
القرآن ليس من القواطع مع أن
الامر ليس كذلك والجواب أن
المراد دلالة على المعنى المتبادر
منه وأما لفظه فهو من القواطع
قطعا أي مقطوع بورودها عن
الله تعالى والحاصل ان هذا من
تخصيص الكتاب بالقواعد (قوله
والسدس الواحد الخ) كذا في نسخة

شارحنا فيكون قوله والسدس
بالجر معطوفا على النصف من قوله
ذو النصف وقوله الواحد من ولد
الام معطوف على الزوج على
ما تقدم (قوله بنت) أي الابن
بذليل قوله وان سفلت وبنت الميت
بالاولى (قوله والجدة فكثر)
معطوف على قوله الواحد الخ (قوله
وسواء كانت) أي الجدة المشار لها
بقوله والجدة وقوله وان علنا أي
هذا اذا سفلت ابلا وان علنا وذلك
لانهما عبر بالجهة مثل العالمة
والسافلة (قوله فقد تجوز) أي فقد
تجوز المصنف بقوله فكثر عن
الاطلاق أي كأن المصنف يقول
والجدة ان علنا ولا وانما عبر
بالجوز لان هذا المعنى ليس مدلولاً
لفظ المصنف وقوله تبر كابلظ
القضاء أي ان اللفظ الوارد عن عمر
متجوز به عن الاطلاق كالمصنف

غير محجوبين أو محجوبين بالشخص كمن مات عن أمه وأبيه وأخويه شقيقين أو لاب وكن مات
عن أمه وأخوين لام وجسد وأما الحجب بالوصف فلا يحجبان كما اذا كان بهما مانع من رق أو كفر
(ص) ولها ثلث الباقي في زوج أو زوجة وأبوين (ش) يعني ان الام ترث ثلث جميع التركة حيث
لا حاجب لها فيما عدا مسئلتين فان لها فيما ثلث الفاضل وذلك في الغراوين وانما سمي بذلك
لان الام غرت فيهما ما باعطاهما الثلث لفظ الامعنى كما ترى الاولى زوج وأبوان تصع من ستة
للزوج النصف والام ثلث الباقي وهو سهم وللأب الباقي تعصيا فباخذ مثلها كما لو انفردا الثانية
زوج وأبوان أصلهما من أربعة للزوجة الربع سهم وللأم ثلث الباقي وهو ربع التركة والباقي
وهو النصف للأب تعصيا وقال ابن عباس الام الثلث في المسئلتين لعدم قوله تعالى فان لم يكن
له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث ورأى الجمهور أن أخذها الثلث فيهما يؤدي الى مخالفة القواعد
لانها اذا أخذت في مسألة الزوج الثلث من رأس المال تكون قد أخذت مثل الأب وليس له
نظير في اجتماع ذكر وأنثى يدلان بجهة واحدة وتأخذ الاثني مثليه فلو كان موضع الأب جسد
ليكان للام ثلث المال تبدأ به لانها ترث مع الجد بالفرض ومع الأب بالقسمة وانما قدمت القاعدة
على القرآن لان القواعد من القواطع وبيان كون الاولى من ستة ان للزوج النصف ومخرجه
من اثنين له منهما واحد والام ثلث الواحد الباقي ولا ثلث له صحيح فتضرب ثلاثة في اثنين بستة
وبيان كون الثانية من أربعة أن للزوجة الربع ومخرجه من أربعة فلها واحد من أربعة تبقى
ثلاثة للام ثلثها واحد يبقى اثنان للأب (ص) والسدس الواحد من ولدا الام مطلقا (ش) يعني أن
الواحد من ولدا الام فرضه السدس سواء كان ذكرا أو أنثى اتفاقا (ص) وتسقط بآب وابنه وبنت
وان سفلت وأب وجسد (ش) يعني ان الاخ للام يحجب حجب حرمان بكل واحد من عمودي
النسب وبالبنت للاب وبنت الابن وان سفلت فالحاصل أن الاخ للام يسقط بستة بالابن
ذ كرا كان أو أنثى وابن الابن وان سفل ذ كرا كان أو أنثى وبالأب والجدة وان علا (ص) والأب
والام مع ولدا وان سفل (ش) يعني ان السدس فرض الأب والام مع وجود الولد أو ولد
الولد لكن ان كان الولد أو ولد الولد ذ كرا كان لكل منهما السدس والباقي للذكر وان كان
أنثى أخذ كل واحد منهما السدس وأخذت هي النصف وأخذ الأب الباقي بالتعصيب وذكر
الام هنا تكرار مع قوله وجبها السدس ولدا وان سفل (ص) والجدة فكثر وأسقطها الام
مطلقا والأب الجدة من جهته والقربي من جهة الام البعدي من جهة الأب والاشتركا
(ش) السدس فرض الجدة سواء انفردت أو تعددت وسواء كانت من جهة الام أو من جهة
الأب ولا يرث عند مال أكثر من جدتين أم الام وأم الأب وأمهاتهما وان علنا وتحجب الجدة
مطلقا أي من جهة الام أو من جهة الأب قريبة أو بعيدة حجب حرمان بأم الميت بخلاف أبيه
فانه لا يحجب الابنة التي من جهته وترث معه الجدة التي من جهة الام وان اجتمعت الجدتان
وكانت في درجة واحدة أو كانت التي من قبل الأب أقرب كام أب وأم أم كان السدس بينهما
لان اصلهما جبرت بعدها وان كانت التي من جهة الام أقرب كام أم وأم أم أب اختصت
بالسدس فقوله فكثر أي سواء كانت من جهة الام أو من جهة الأب وان علنا فقد
تجوز به عن الاطلاق تبر كابلظ القضاء الوارد عن عمر رضي الله تعالى عنه وليس المراد أكثر

(٣٦ - خشي ثامن) حيث قال فان اجتمع عتمة فهو بينكما المصنف تبعه للتبرك أي فأراد عمر بعبارة المذكورة فان
اجتمع عتمة كعتمة العتمة أو سافلتين فهو بينكما كذلك معنى مراد ونذكر ما ورد على طريق التجوز فنقول اعلم ان ما يكره عن ابن
شهاب عن عثمان بن اسحق عن قبيصة بن أبي ذؤيب قال جاءت الجدة من قبل الام الى أبي بكر تسأل عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله

من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقال محمد بن سلمة الانصاري فقال مثل قول المغيرة فأنفذه لهما أبو بكر ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لهما مالك في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قضى به أبو بكر الا غيرك وما أنا رائد في الفرائض ولكن هو السدس فان اجتمعتما فهو بينكما وأيكما خلت فهو لهما اه وروى ابن وهب ان التي أعطاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أم الام وهى التي جاءت الصديق والتي جاءت عمر هي أم الاب (قوله غير المدلية بذكر) أي غير الاب فتخرج أم أبي الاب فلا يورثها مالك خلافاً لزيد وعلى (قوله وأحد فروض الخ) خبر يستد محذوف أي والسدس أحد فروض الجد والجملة مستأنفة لبيان الحكم (قوله أو مع ذي فرض مستغرق) مثاله بنت و بنت ابن وأم و جد أو بنتين وأم و جد فالمسئلة من ستة للبنت ثلاثة وبنت الابن واحد والام واحد وسدس (٣٠٣) للجد أو ثلثان للبنتين أربعة وللأم واحد وللجد واحد والاستغراق بضم حصه الجد

(قوله أو مع الاخوة في بعض الاحوال) يعنى اذا كان معه ذو فرض لكن المناسب اسقاط هذا لانه يأتي (قوله فانه لا يرث عندنا شيئاً بخلاف) وانظر قوله عندنا مع أنه امر متفق عليه (قوله وهو المحترز الخ) فيه تطر بل المحترز عنه شيان أحدهما من جهة الام كابي الام والثاني من جهة الاب كابي أم الاب لانه أدلى بأم الاب (قوله وانما له فرضان السدس أو الثلث) أما السدس فهو المشار له بقوله بعد وله مع ذي فرض معهم ما السدس وأما الثلث فهو المشار له بقوله وله مع الاخوة والاخوات وقوله ويحتمل أن يقال الخ أي لان المراد بالفروض اللغوية والفروض اللغوية تصدق بالاحوال فان الفرض لغة الحز والقطع (قوله الخ) هو اسم تفضيل وقد أتى به مقترناً بال مع من الجارة للفضول فهو على حد قوله * ولست بالاكثير منهم حصي *

من واحدة ولو من جهة واحدة لان مالكا لا يورث أكثر من جدتين احدهما من جهة الام والاخرى من جهة الاب غير المدلية بذكر وقوله مطلقاً راجع للاسقاط فكان حقه تقديمه (ص) وأحد فروض الجد غير المدلى بأننى (ش) يعنى ان الجد أبو الاب يكون السدس أحد فروضه في بعض احواله بأن يكون معه ابن أو ابن ابن أو مع ذي فرض مستغرق أو مع الاخوة في بعض الاحوال وأما الجد أبو الام فانه لا يرث عندنا شيئاً بخلاف وهو المحترز عنه بقوله غير المدلى بأننى ثم ان الجد ليس له فروض وانما له فرضان السدس أو الثلث فأطلق الجمع على ذلك ويحتمل أن يقال أراد بالفروض الاحوال (ص) ^{١٩٠} قوله مع الاخوة والاخوات الاشقاء أولاب الخير من الثلث أو المقاسمة (ش) يعنى ان الجد أبو الاب يفرض له مع الاخوة والاخوات الاشقاء أولاب اذ لم يكن معهم صاحب فرض الخير أي الافضل من أحد أمرين الثلث أي ثلث جميع المال أو المقاسمة (١) فالثلث له اذا زاد عدد الاخوة والاخوات على مثليه والمقاسمة خيره اذا نقص عددهم عن مثليه فان كان عددهم مثليه استوت المقاسمة وثلث جميع المال فيقاسم أخا واحداً أو أختين أو ثلاث أخوات أو أخاً وأختاً فان كان في الفريضة اخوان أو أربع أخوات استوت المقاسمة مع الثلث فان زادت الاخوة عن الاثنين والاخوات عن أربع لم ينقص عن الثلث وهذا مما يفتقر الاب فيه من الجد لان الاب يحجب الاخوة مطلقاً والجد لا يحجب الا الاخوة للام دون الاشقاء أولاب وقد أشار الى حكمهم بقوله (ص) ^{١٩١} وعاد الشقيق بغيره ثم رجع كالشقيقة بما لها ولم يكن جد (ش) يعنى لو ترك جد اب وأخا شقيقاً واخوة لاب فالشقيق يعد على الجد الاخوة للاب لئلا يمنع كثرة الميراث وسواء كان معهم ذوسهم كأم أو زوجة أو ألقانا أخذ الجد حظهم رجع الشقيق فأخذ جميع الباقي وأسقط الاخوة لاب وكذلك الشقيقة فأكثر تعد على الجد الاخوة للاب لئلا يمنع كثرة الميراث فاذا أخذ الجد حظهم رجعت الشقيقة بما لها وهو النصف عند انفرادها والثلثان عند تعددها وما فضل بعد ذلك فهو للاخوة للاب كجد وأخت شقيقة وأخ لاب تصح من عشرة أصلها من خمسة للجد

اللهم الا أن يقال ان من بيانية أي لبيان الجنس لا التعددية ومن البيانية حال أي حال كونه له خير أحد الشقين والمحل سهمان حينئذ لا ولان الافضل أحدهما الا هما معاه كذا فربعض الشيوخ رجه الله (قوله وعاد الخ) صرح أهل الصنف بأن فاعل يأتي بمعنى فعل فعاد بمعنى عد فالفاعلة ليست على بابها والشقيق فاعل والمفعول محذوف أي وعاد الشقيق الجد بغيره أي وحسب الشقيق على الجد غيره وقيل ان الفاعلة على بابها لانهم يعدونهم على الجد ابناً والجد يعدهم اسقاطاً والاولى تأخير هذا عن قوله وله مع ذي فرض لتسكون المعادة راجعة لهما قال ابن عبد البر تفرّد زيد من بين الصحابة في معادة الجد بالاخوة للاب مع الاخوة الاشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض لان الاخوة للاب لا يرثون مع الاشقاء فلا معنى لادخالهم معه لانه حيف على الجد في المقاسمة وقد سأل ابن عباس زيداً عن ذلك فقال انما أقول في ذلك رأيي كما أقول أنت رأيك (قوله كالشقيقة) أي فأكثر ترجع بعد عدها الاخ للاب على الجد (قوله بما لهما) يصح كسر اللام وفتحها أي بالحصصة من المال الذي لهما أو بالمال المقرر لهما (قوله فالشقيق يعد الخ) لفظ غير في المصنف عام الا أن مراده به

(١) فالثلث له أي خيره ولعل الناصح أسقط لفظ خير كما يشعر به ما بعده اه مصححه

خاص وهو الاخوة للاب لا الام لانهم يحجبون بالجد ولا فرق في الشقيق بين أن يكون واحداً أو متعدداً (قوله وله مع ذى فرض الخ) مجرى هنا أيضاً قوله وعاد الشقيق بغيره فهو محذوف من هنا دلالة ما قبله عليه (٣٠٣) (قوله وهو ثلاثة من ثمانية عشر) لأن

فيها سدس وثلاث مائتي وما
بقي وكل مسألة اجتمع فيها
سدس وثلاث مائتي وما بقي
كانت من ثمانية عشر
(قوله تستوي الثلاثة الخ)
واستحسنوا التعبير بالثلث
لانه أسهل كما قاله الرافي
وورد به النص في حق من له
ولادة وهي الام دون القسام
أي المقاسمة أي لانهم
عدوا أصحاب الثلث ثلاثة
منهم الجد قيل ولانه متى
أمكن الأخذ بالفرض
فهو أولى ومقتضاه أنه يأخذ
بالفرض لا (قوله
والغراء) لا يخفى أن الاصل
في العطف المغايرة فالمناسب
أن يقول المصنف أي
الغراء وما بعد أي التفسيرية
بدل أو عطف بيان عند
المصريين (قوله يعني
أن الجد لا يقاسم
الخ) انظر لم عدل عن قول
المصنف ولا يفرض الى
قوله ولا يقاسم مع اعتبار
الامرين معا الفرض أولاً
ثم القسمة ثانياً (قوله
ويعال للاخت بثلاثة)
أي فلولم يعمل لها لادى لاحد
امور ممنوعة اما نقص الزوج
عن النصف وهو غير جائز
أو الام وهو يؤدي لحجب

سهمان لان المقاسمة فيها أحظ له من الثلث يبقى ثلاثة للاخت منها نصف الجميع سهمان ونصف سهم
يبقى للاخت نصف سهم فاذا ضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة حصل عشرة للجد أربعة وهي خسا
المال للاخت خمسة هي نصفه والاخ سهم وهو الفاضل بعد نصفها ويجد وشقيقة وأختين لاب تصح
من عشرين لان أصلهما من خمسة كالتى قبلها لان المقاسمة خير للجد فله سهمان يبقى ثلاثة أسهم للاخت
سهمان ونصف فاذا ضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة يحصل عشرة للجد أربعة وللأخت النصف
خمس ويبقى واحد للاختين للاب بينهما مناصفة فاذا ضرب اثنين عددهما في العشرة يحصل عشرون
ومنها تصح (ص) وله مع ذى فرض معهما السدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة (ش) يعني أن الجد
للأب اذا كان مع ذى الفروض والاخوة الاشقاء أو لأب فله الفضل من أحد ثلاثة أشياء السدس من
رأس المال أو ثلث الباقي بعد أخذ ذى الفروض فروضهم أو المقاسمة فنال الاول كزوجة وبنتين وجد
وأخ فأكثر لان الباقي بعد الفروض خمسة من أربعة وعشرين ثلثها واحد وثلثان وحصته منها ان
قاسم الاخ اثنان ونصف فسدس جميع المال وهو أربعة أحظ له من المقاسمة وثلث الباقي فيفضل واحد
للاخ فأكثر ومثال الثاني كام وجد وعشرة اخوة لان الباقي بعد فرض الام وهو ثلاثة من ثمانية عشر
أحد الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثها خمسة هي أكثر من مقاسمة فيه عشرة اخوة ان يحصل بها
له سهم واحد وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم ومن سدس الجميع اذ هو ثلاثة وانما مثلت
بعشرة اخوة ليكون الباقي منقسماً عليهم فلو كانوا غير ذلك مما يزيد على مثليه كان الحكم كذلك ومثال
الثالث وجد وولد وأخ لان الباقي بعد فرض الجد وهو واحد من ستة خمسة فيخصه بالمقاسمة اثنان
ونصف وذلك أكثر من السدس اذ هو واحد ومن ثلث الباقي اذ هو واحد وثلثان فتصح من اثني عشر
وفي بنتين وجد وأخ تستوي المقاسمة والسدس وفي أم وجد وأخوين تستوي المقاسمة وثلث الباقي
وفي زوج وجد وثلاثة اخوة يستوي ثلث الباقي والسدس وفي زوج وجد وأخوين تستوي الثلاثة
فقوله معهما أي الاخوة والاخوات لا حاجة اليه لان الكلام في الجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء
أولاً وقوله أو ثلث الباقي أو مانعة خلوا مانعة جمع فقد تجتمع الثلاثة أو اثنان منها (ص) ولا
يفرض لاخت معه الا في الاكدرية والغراء زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو لأب فيفرض لها وله ثم
بقاسمها أو أن كان محلها أخ لأب ومعه اخوة لا تسقط (ش) يعني أن الجد لا يقاسم الاخت ولا يقدر
أخامعها الا في مسألة واحدة وهي التي تعرف بالاكدرية وصورتهما تركت المرأة زوجها وأمه وجدها
وأختها شقيقة أو لأب أصلهما من ستة للزوج النصف والام الثلث يفضل سهم يأخذه الجد لانه لا يتقص
عن سدس جميع المال ويعال للاخت بثلاثة مثلي نصف المسئلة فتكون المسئلة بعولها من تسعة
فاذا فرض لها وللجد جميعاً أربعة اقتسماهما للجد كمثل حظ الانثيين لان الجد معها كاخ وأربعة من تسعة
لا تنقسم على ثلاثة ولا توافقها فتضرب ثلاثة عدد الرؤس المنكسر عليها سهمها في أصل المسئلة تبلغ
سبعة وعشرين ثم يقال من شيء من تسعة أخذ منه مضر وبافي ثلاثة فلهما أربعة من تسعة في ثلاثة باثني
عشر يأخذ الجد ثمانية وتأخذ الاخت أربعة والام اثنان في ثلاثة بسبعة وللزوج ثلاثة في ثلاثة
بتسعة ويلغز بهما من وجهين * أحدهما أن يقال أربعة ورثوا ميتاً أخذ أحدهم ثلث ماله وهو الزوج
وأخذ الثاني ثلث الباقي وهي الام وأخذ الثالث ثلث باقي الباقي وهي الاخت وأخذ الرابع الباقي وهو
الجد * الثاني قال ابن عرفة بأن يقال ما فرضة آخر قسمها للحمل فان كان أنثى ورثت وان كان ذكر الميرث

الجد أو الاخت لها وهو غير جائز أيضاً أو نقص الجد عن السدس وهو ممنوع لانه مع الابن الذي هو أقوى من الاخت لا ينقص عن
السدس فالاخت أضعف من أن تحجب أو اسقاط الاخت وهي لا تسقط قال في الجلاب ولا يعول في مسائل الجد غيرها (قوله وان كان
ذكر الميرث) لانه لا يفضل له شيء بعد أصحاب الفروض

(قوله عبد الملك بن مروان الخ) وقيل انما سميت كدربة لان الميتة فيها من بني كدر وقيل لكثرة أقوال الصحابة فيها وتكدرها ومروان يسكون الراء (قوله لشهرتها) أي لانه ليس في مسائل الجد مسئلة يفرض فيها الاخت سواها وقيل لان الجد غار على نصيب الاخت (قوله أختان أو أكثر لغیر أم) أي وأما لو كان اخوة لأم لكان للزوج النصف وللأم السدس واحد واثنان للجد ولا شيء للاخوة للام (قوله ولهما أولهن السدس) أي فاذا كان أختان يكون للزوج النصف وللأم السدس واحد وللجد السدس واحد وهو والمقاسمة هنا سواء واحد على اثنين لا يصح عليهم ما فتضرب الاثنين عدد رؤس الاختين في ستة باثني عشر ومنها تصح وان زادت الاخوات على الاثنين كان السدس أفضل من المقاسمة وثالث الباقي واستشكل ذلك بأنه على أي وجه لا جائز أن يكون فرضا لان فرضهما الثلثان ولا تعصيا لان الجد الذي يعصيهما هو صاحب فرض هذا وصاحب الفرض لا يعصب إلا أن يكون بنتا مع أخت أو أخوات كما سلف وهو واضح ان كان النقل ان الجديأخذه فرضا وقال الدميري في شرح المنهاج كلام القاضي أبي الطيب يقتضي انه يأخذه بالتعصيب وعليه فلا اشكال كذا قال تت قال اللقاني وقوله فلا اشكال فاسد لانه لا يدفع الاشكال كما بينت وقال عجم وفيه نظر أي في الأخذ بالتعصيب نظر اذ لو كان كذلك لأخذ في جد وأربع أخوات الثلث وهن الثلثان على قاعدة التعصيب وهو انما يأخذ في الفرض المذكور النصف اللهم إلا أن يقال انه انما جعل يرثه بالتعصيب لاجل أن يعصب الاخوات اذ من يرث بالفرض لا يعصب وانما كان يأخذ نصف الباقي في الفرض المذكور وان كثرت الاخوات نظر الى أنه يرث بالفرض اه وقال محشي تت ولا شك أن الاختين فأكثر تأخذان ذلك تعصيا وان الجد معصب اذ هو المانع لهما من أخذ فرضهما ولا يرد أن صاحب الفرض لا يعصب اذ ليس فرضه محتمل التخيير (٣٠٤) بين الامور الثلاث اه (قوله فلولم يكن زوج فهي الخرقاء) بالمدوسميت

خرقاء لخرق أقوال الصحابة فيها أي تفرقوا واختلافهم لستة وهي مذكورة في المطولات رضى الله عنهم أو لان الأقوال خرقها أكثرها بأن يكون ترك أم أو جد أو أختا شقيقة أو لاب فاللام الثلث فالمسئلة من ثلاثة للام واحد ويفضل اثنان للجد والاخت بقسم عليهما

شيأ وضورتها كما قد علمت تركت زوجها وجدها وأما هو الام حامل قال ابن حبيب وسميت كدربة لان عبد الملك بن مروان ألقاها على رجل يحسن الفرائض يسمى كدر فأخطأ فيها فنسبت اليه وسميها مالك بالغراء لشهرتها أولغروا للاخت فيها بفرض النصف ولم تأخذ إلا بعرضه واحترز بقوله أخت عمالو كان معه أختان أو أكثر لغیر أم فانه يأخذ السدس ولهما أولهن السدس فلولم يكن زوج فهي الخرقاء ولولم يكن فيها أم فللزوج النصف والباقي بين الجد والاخت أثلاثا لان المقاسمة أحظ له ولولم يكن فيها جد كانت المباهلة ولولم يكن أخت كانت إحدى الغراوين اذا كان بدل الجد أب ولو كان موضع الاخت أخ لاب أو شقيق ومعه اخوة لأم اثنان فصاعدا لم يكن للأخ شيء لان الجدي يقول له لو كنت دوني لم ترث شيأ لان الثلث الباقي يأخذه أولاد الام وأنا أحجب كل من يرث من جهة الام فيأخذ الجد حينئذ الثلث كاملا وتسمى المالكية وقال زيد اللاب السدس قيل ولم يخالف مالك زيدا الا في هذه المسئلة

للجد ثلثاها وللأخت الثلث لانها ترث معه بالتعصيب واثنان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فأضرب ثلاثة في ثلاثة ولو ينسعة للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والاخت اثنان في ثلاثة بستة للجد أربع وللأخت اثنان وهذا مذهب الاثثة الثلاثة وأما عند أبي بكر الصديق رضى الله عنه فاللام الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو مذهب أبي حنيفة وفيها أقوال كثيرة راجع شرح الترتيب (قوله فللزوج النصف) والباقي بين الجد والاخت أثلاثا فالمسئلة من اثنين للزوج واحد وللجد والاخت واحد وهو لا ينقسم على ثلاثة فأضرب ثلاثة في اثنين بستة للزوج ثلاثة وللجد اثنان وللأخت واحد (قوله ولولم يكن فيها جد كانت المباهلة) فهي زوج وأم وأخت فهي من ستة لان فيها نصف فاوثلثا وتعول اثمانية للزوج بثلاثة وللأخت كذلك وللأم اثنان وانما سميت بالمباهلة لما قاله ابن عباس لما بالغ في انكار العول قال لا يدرى الله عنه وهو راكب انزل حتى يتباهل ان الذي أحصى رمل عاجل عددا لم يجعل في المال نصفان ونصف فاوثلثا هذان النصفان قد ذهبا بالمال فأين موضع الثلث وسأني أن الشارح يقول وتلقب هذه بالمباهلة وسميت بذلك لقول ابن عباس من باهلى باهله والابتهال الاتعان من قولهم بهله الله أي لعنه وأبعده من رحمة ثم استعمل في دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التعان كما قاله الزنجشري (قوله لان الثلث الباقي يأخذه أولاد الام) لانهم أصحاب فرض والاخ لغیر الام عاصب وهو يسقط عند استغراق الفروض (قوله فيأخذ الجد حينئذ الثلث كاملا) أي فللزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ويفضل اثنان يأخذهما الجد (قوله وتسمى المالكية) ظاهر عبارة أن المالكية صادقة بصورتين بأن يكون هناك أخ لاب أو أخ شقيق مع أن المالكية هي مسئلة المصنف التي فيها أخ لاب فقط وأما التي فيها شقيق فهي شبه المالكية (قوله للاخ للاب السدس) أي وللجد السدس (قوله قيل ولم يخالف مالك زيدا الا في هذه) أي التي هي المالكية أي في باب الجد والاخوة فلا ينافي انما يخالفه في غيرها كتوريث أكثر من جدتين كما يأتي وقال محشي تت ولا يرد

مخالفتة في أم الجدة القائل فيها ابن التماسي الأعلى قوله زيد وحده فان أم الجدة أيضا جدة لان زيد فيها قولين فالك أخذ فيها باحد قوليه وليس أخذه بقول زيد تقليد له بل وافق اجتهاده وأدلتة اجتهاده وأدلتة اه وانظر تعبيره بقيل فهل ليكون ذلك ليس فاتباهو وغير مرتض له أو انه مجرد حكاية قول وكأنه قال قال بعضهم (قوله ليكون الخلاف مع أصحاب مالك الخ) أي والمعتدان الاخ الشقيق مثل الاخ للاب في حكمه المذكور في المصنف من السقوط فلجد الثالث الباقي بعد فرض الزوج والام وتسقط الاشقاء لان الجد يقول لولم كن لم ترؤا شيئا بأبيكم وانما ترجعون الى الاشتراك بسبب أمكم وأنا حاجب كل من يرث بأمه والقول الثاني مقابل المعتقد في المذهب وهو مذهب زيد للزوج النصف وللأم أو الجدة السدس وللأخوة الاشقاء كذلك وقوله لان الخلاف في مال أصحاب مالك الخ أي ولذلك سميت شبه المالكية وانظر ما لو كان موضع الاخت خنثي مشكلا في الشراح فلا حاجة الى الاطالة بذلك (قوله ولعاصب ورث المال) كله اذا انفرد تعريف العاصب بما ذكر تعريف للعاصب بنفسه لا العاصب الشامل لهذا وللعاصب بغيره وللعاصب مع غيره وهو منتقد لانه تعريف بالعاصب فيؤدى الى الدور وأجيب بجوابين الاول انه تعريف لفظي والتعريف اللفظي لا يدخلها الادوار فلا اعتراض على هذا بانه تعريف بالعاصب وهو دور خطأ الثاني انه بيان لحكمه لا تعريف له ثم عرفه بعد ذلك بالعدم وقوله أو الباقي بعد الفروض أي أو يسقط اذا استغرقت الفروض التركة الآن يتقلب كالأشقاء في الجارية والاخت في الاك كدرية ولعله أسقط هذه الزيادة لعدم أطرافها اذا الابن ونحوه لا يسقط بحال أو يقال هو لازم لكلامه لانه يفهم (٣٠٥) من قوله الباقي انه لولم يبق شي سقط ولا يقال

يرد الابن لانه يتوهم سقوطه لانا نقول لا يتصور الاستغراق مع وجوده كذا أفاده بعض الشيوخ ثم قوله ولعاصب عطف على قوله لوارث ثم ان أريد بالوارث الوارث بالفرض فقط كان قوله ولعاصب من عطف المغاير وان جعل أعم كان من عطف الخاص على العام (قوله وعصبة كل أخته) أي وقد يعصب ابن الابن ابنة عمه كالأب ما بين شخص وخلف بنتا وبنت ابن وابن ابن غير أخ لبنت الابن بل ابن عمها ومن هنا يعلم ان ابن الابن

ولو أسقط المؤلف قوله لاب شمل شبه المالكية حيث كان الاخ شقيقا لكون الخلاف مع أصحاب مالك ولانص فيها مالك ولا فرق في الاخ للاب بين الواحد والمتعدد لا يقال الاخ للاب ساقط هنا ولولم يكن معه اخوة لام فلا معنى حينئذ كرههم لانا نقول انما ذكرهم لتكون هي المالكية وللتنبية على مخالفة زيد فيها (ص) ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد الفروض وهو الابن ثم ابنته وعصبة كل أخته ثم الاب ثم الجدة والاخوة كما تقدم ثم الشقيق ثم للاب وهو كالشقيق عند عدمه (ش) أصل العاصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لانه يعينه على الشدة والمدافعة فعصبة الرجل بنوه وقرابته لانيه وانما سموا عصبة لانهم عصبوا به فالاب طرف والابن طرف والم جانبا والاخ جانب والجمع العصبية وانما أخر المؤلف ذكر العاصب عن الذي يرث بالفرض لقوله عليه الصلاة والسلام ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الورثة فلا ولي رجل ذكر وفائدة وصف الرجل بالذكورة التنبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة والترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر مثلي الانثى والعاصب بنفسه هو الذي يرث جميع المال اذا انفردوا يأخذ ما بقي عن أصحاب الفروض كالابن وابنته عند عدم الابن والاب والجدة عند عدم الاب والاخ الشقيق والاخ للاب عند عدم الشقيق

يعصب بنت الابن ولولم يحجب عن التلدين اذا كان في درجتها (قوله ثم الاب) أي عاصب في بعض أحواله وقوله ثم الجد أي غير المدلى بأنثى وان عدا في عدم الاب (قوله ثم الشقيق الخ) الصواب اسقاط ثم وهو راجع لقوله الاخوة بدلالة منه مفصلا (قوله أصل العاصب الشدة الخ) أي ان المشتق منه عاصب العصب وهو الشدة والقوة يقال عصب الشدة والرأس بالعامة شدتها ومنه العصابة لشدة الرأس بها وقوله ومنه أي ومن العاصب أي ومن مصدره أخذ عصب الحيوان وقوله لانه يعينه أي انما سمى عصب الحيوان عصب لانه يعينه على الشدة أي على كونه شديدا أي قويا وقوله والمدافعة أي والدفع وهو عطف لازم لما قبله (قوله لانهم عصبوا به) أي احاطوا به فحدث له قوة بذلك فصح التفريع بقوله فعصبة الرجل الخ بعدما تقدم من قوله لانه يعينه على الشدة والمدافعة (قوله فما أبقت الورثة) في شرح الترتيب فابق وقال ابن عبيد المشهور على الالسنه فما أبقت الفرائض وهذا الحديث متفق عليه خرج به البخاري ومسلم (قوله وفائدة وصف الرجل بالذكورة) أي مع ان الرجل لا يكون الا ذكرا أقول وما المانع من أن يقال ان السبب في ذلك الرجولية ولعل الالتفات لذلك لكونه شأنه ان يقابل بالانثى ثم بعد الاتفاق لذلك رأيت بعضهم قالوا لا حسن كافي في شرح الترتيب انه لتحقيق دخول الذكورة الصغير خوفا من توهم قصوره على البالغ وهل قصوره على البالغ حقيقة وفي الصغير مجازا وهو ما قد تقيده عبارة بعضهم أو حقيقة فيهما وهو ما يفيد غيره ثم أقول وهو لا يقتصر في الحديث على الذكورة المقصود ولم يذكر الرجل في السر في ذكر الرجل قلت لان الشأن المخاطبة مع الرجال فقط فهو أسبق في الذهن قال في ل فان قلت هذا الحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبية المستحق للباقي فيخرج العصبية بغيره ومع غيره قلت يدل بطريق المفهوم وأقصى درجاته أن يكون له عموم فيخصر بالحديث

قوله ولعاصب عطف على قوله لوارث
قوله وعصبة كل أخته أي وقد
يعصب ابن الابن ابنة عمه كالأب
ما بين شخص وخلف بنتا وبنت ابن
وابن ابن غير أخ لبنت الابن بل
ابن عمها ومن هنا يعلم ان ابن الابن
(٦٦٦)
١٩٧٦

الدال على ان الاخوات مع البنات عصبات ومما يدل على أن كل واحدة من البنات وبنات الابن والاخوات لابوين أو لاب نصير عصبية مع من ذكرنا من المذكور نص أو اجماع اه (قوله أي كما مر من التفصيل) أي في قوله وله مع ذي فرض معهم ما السدس الخ (قوله وهذا أحسن) أي رجوعه للاخوة فقط أحسن (أقول) وجهه والله أعلم انه اذا رجع قوله كما تقدم للجد والاخوة يكون الالتفات للجد والاخوة مع الالاخوة فالالتقال لاجدهما وهو الاخوة بعد غير مناسب بخلاف ما اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة فقط فيناسب ما بعده في الانتقال فان قلت اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة ما يراد بقوله كما تقدم أقول يراد به ما أريد في الأول من ان المراد من التفصيل الحاصل فيهم مع الجد وظاهر العبارة ان قوله الشقيق انما يكون تفصيلا للاخوة الا اذا رجع قوله كما تقدم للاخوة فقط مع أنه راجع للاخوة مطلقا وانما كان الصواب اسقاط ثم لانه لا معنى لها في المقام كما هو ظاهر (قوله انا اذا قلنا عصبية بغيره) الباعضية وقيل ان الباء للاصاق والاصاق بين شيئين لا يتحقق (٣٠٦) الا عند مشاركتهم في حكم الملصق به فيكونان مشتركين في حكم العصبية

وخلاف كلمة مع فانها الاثران وهو متحقق بينهما بلا مشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معه أخاه هرون وزيرا أي حيث قارنه في النبوة فلا يكون الغير عصبية كما لم يكن موسى وزيرا كذا في ك فظهر مما قاله وجه قوله لم يجب كونه عصبية أي لم يثبت كونه عصبية (قوله وهو اصطلاح) أي للفرضين أي ولا مشاحة في الاصطلاح وقوله والحقيقة واحدة أي ان المعنى واحد كما هو المتبادر والاختلاف انما هو في اللفظ فقط وانظر كيف ذلك مع ان المعنى مختلف كما تبين من قوله انا اذا قلنا الخ ويوجب بأنه أراد بالحقيقة المبرجع أي ان المبرجع والمآل واحد وهو ان كلا من البنت مع الابن مثلا والاخت مع البنت يرث تعالغره (قوله وشقيق وحده الخ) حاصلا أما شقيق وحده أو مع ذكر أو ذكرين أو أكثر أو مع اثنا أو مع ذكرين واثنا الكل في درجة واحدة (قوله تعدد الاخوة للام) فلو كان ولد الام واحدا أخذ السدس والباقي للعاصب (قوله عالت بثلاث عشرة) فقبل أي وتسمي البجاء (قوله على ظاهر الحال) أي على الحال الظاهر فهو من اضافة الصفة للموصوف بخلاف من شرك فاعلم انظر للحال الباطني وهو الاشتراك في الام (قوله أول مرة) أي في أول خلافته وقوله ثم لما كان في العام المقبل أي الثاني من خلافته (قوله أليست الام تجمعهم) استقهام قصد منه التنبيه لا الانكار عليه بمحض القوم (قوله هب أن أباهم كان حمارا) أي وشرط النظر اليه كونه انسانا فان قلت لم يخص الحمار من بين سائر البهائم مع مشاركة غيره في البهيمية قلت لما كان الحمار منكر الصوت فشاؤه من تلك الحيثية شدة الابعاد الغاية فيكون زيادة في عدم الالتفات اليه وانه كالعديم فان قلت غيره من الافاعي أشد في الابعاد قلت نعم لكن لما كان الحمار مخالطا ويكثر من ضوته فيشار الالفتات اليه في البعد أشد وقوعا (قوله وقيل قائل ذلك أحد الورثة) ويمكن الجمع بان يكون ذلك صدر من تمامها (قوله وقيل قائله أحدهم لعلى) أي وعلى هو الذي كالم عمر ولا مانع من أن يكون كل من زيد وعلى كالم عمر

وقوله كما تقدم راجع للجد والاخوة أي كما مر من التفصيل أو راجع للاخوة فقط وهذا أحسن ويكون التفصيل وهو قوله الشقيق ثم للاب بنجر بد الشقيق من أداة العطف كما قال ابن غازي يكون الشقيق الاخوة لان بنجر بد الشقيق من أداة العطف كما هو الصواب كما قال ابن غازي يكون الشقيق ثم للاب بد لان الاخوة مفصلا وقوله وعصب كل أخيه الظاهر والله أعلم أن مقصوده وان كان كاذمه في العاصب بنفسه بيان العاصب بغيره استطرادا فالغرض فيما سبق بيان تخصيص انها تستحق النصف اذا لم يكن معها من يساويها ولا من يعصبها والغرض هنا بيان انها عصبية بغيرها فلا تكرر لان الغرضين مختلفان * واعلم ان العاصب على ثلاثة أقسام عصبية بنفسه وعصبية مع غيره وعصبية بغيره فالاول كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت أنثى والثاني كل أنثى نصير عصبية مع أنثى أخرى كالاخت مع البنت أو بنت الابن والثالث النسوة الاربع اللاتي فرضهن النصف اذا اجتمع كل مع أخيه والفرق بين الاخيرة اننا اذا قلنا عصبية بغيره فالغير عصبية أو مع غيره لم يجب كونه عصبية وهو اصطلاح والحقيقة واحدة وقوله وهو كالشقيق عند عدمه يعني عنه قوله ثم للاب صرح به لاجل قوله (ص) الا في الجارية والمشاركة زوج وأم أو جدة واخوان فصاعدا الام وشقيق وحده أو مع غيره فيشارك كون الاخوة للام المذكور كالأنثى (ش) دل هذا الاستثناء على أن الشقيق عاصب الا في هذه المسئلة وانما يرث بالفرض وشرط كونها مشتركة تعدد الاخوة للام وان لا يكون الاشقاء كلهم انا ما فان كان بدل الشقيق أنثى واحدة شقيقة أو لاب عالت الفريضة بمثل نصفها الى تسعة وان كانتا اثنتين عالت بمثل ثلثيها الى عشرة وهي غاية عول الستة وراث الاشقاء في المشترك كذا كمثل حظ الأنثى فاصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم أو الجدة السدس واحد وللأخوة للام اثنتان ولا شيء للشقيق ومن معه على ظاهر الحال وقد نزلت هذه المسئلة بسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول مرة فأسقط فيها الاشقاء ثم لما كان في العام المقبل أي عمر بمثلها فأراد ان يقضي بذلك فقال له زيد بن ثابت أليست الأم تجمعهم هب أن أباهم كان حمارا ما زادهم الاب الاقربا وقيل قائل ذلك أحد الورثة وقيل قائله أحدهم لعلى لا لعمر فاشرك عمر بينهم وبين ولد الام في الثلث

بأنه عصبية
بغيره
بأنه عصبية
بغيره
بأنه عصبية
بغيره

تعددا للاخوة للام) فلو كان ولد الام واحدا أخذ السدس والباقي للعاصب (قوله عالت بثلاث عشرة) فقبل أي وتسمي البجاء (قوله على ظاهر الحال) أي على الحال الظاهر فهو من اضافة الصفة للموصوف بخلاف من شرك فاعلم انظر للحال الباطني وهو الاشتراك في الام (قوله أول مرة) أي في أول خلافته وقوله ثم لما كان في العام المقبل أي الثاني من خلافته (قوله أليست الام تجمعهم) استقهام قصد منه التنبيه لا الانكار عليه بمحض القوم (قوله هب أن أباهم كان حمارا) أي وشرط النظر اليه كونه انسانا فان قلت لم يخص الحمار من بين سائر البهائم مع مشاركة غيره في البهيمية قلت لما كان الحمار منكر الصوت فشاؤه من تلك الحيثية شدة الابعاد الغاية فيكون زيادة في عدم الالتفات اليه وانه كالعديم فان قلت غيره من الافاعي أشد في الابعاد قلت نعم لكن لما كان الحمار مخالطا ويكثر من ضوته فيشار الالفتات اليه في البعد أشد وقوعا (قوله وقيل قائل ذلك أحد الورثة) ويمكن الجمع بان يكون ذلك صدر من تمامها (قوله وقيل قائله أحدهم لعلى) أي وعلى هو الذي كالم عمر ولا مانع من أن يكون كل من زيد وعلى كالم عمر

(قوله ولم ينقض الخ) ضبط بالبناء للفعل لا يخفى ان ذلك ان كان من قول عمر فالمناسب ولا ينقض بالاب لم أو يقول ولا أنقض أحد الاجتهادين بالاخر بل ذلك هو المناسب لكونه الخليفة ثم بعد كتي هذا رأيت ما يفيد انه ليس من كلام عمر فلهذا حذف المناسب أن يجعل كلامه مستأنفا لخبراء ما حصل من عمر في صرح التعبير بلم وقوله في اليم أي في البحر أي بحيث لا يشاهد بالا بصار فيكون أشد في عدم النظر اليه (قوله وبالمنبرية) أي غير الآتية لانهم ألقوا السؤال فيها وهو على المنبر كما اتفق في الآتية فلا اشكال شيخنا عبد الله (قوله لان عمر سئل عنها وهو على المنبر) انظر كيف يقع السؤال في ذلك الموضع وليس وقت سؤال ولا كلام ولا اشارة خصوصاً مع كونه شديد المهابة صداعاً بالمعروف ناهياً عن المنكر فينتظر الى فراغه من الصلاة ويسئل ويمكن الجواب بأنه لما كان بتلك الحالة يادر وبالسؤال خوفاً من هجوم أمره ليمعه من جوابه من موت أو كان لعذر من الاعذار حصل في وقته اقتضى التسكيم (قوله وأسقطه أيضاً الخ) كان حقه أن يلحقه التام ولكن تركت لوجود الفاصل بالمفعول (قوله التي (٣٠٧) صارت كالعاصب) بالنفس وهو الشقيق أي مع البنت أو بنت الابن (قوله لاجل بنت) جعل اللام للتعليل وهي ترجع للسببية فيرجع الامر الى أن تقول الاخت عصبية بالبنت كما أن البنت عصبية مع الابن مع ان الامر ليس كذلك فالمناسب أن تجعل اللام في قوله لبنت بمعنى مع فيوافق قولهم الاخت عصبية مع الغير أي لا بالغير (قوله ثم بنوهما) الاولى ثم ابناهما أي ابن الاخ الشقيق والذي للاب الا أن يقال جمع باعتبار الافراد قال تت وينزلون منزلة آبائهم فاذا مات شقيقان مثلاً أولاب أحدهما عن ولد واحد والاخر عن خمسة ثم مات جداهم عن مال اقسموه

فقبل له لم لم تنقض به - هذا في العام الماضي فقال عمر ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى ولم ينقض أحد الاجتهادين بالاخر ولو كان في المشترك كجد اسقطت الاخوة للام والاشقاء انما يرثون فيها بالام والجد يسقط كل من يرث بها وتلقب هذه بشبه المالكية للجد الثالث الباقي بعد فرض الزوج والام وتسقط الاخوة والاشقاء وكما تسمى هذه المسئلة بالخارجية والمشاركة والمشاركة كقول القائل هب ان أباهم كان حجرا وتشريك الشقيق مع الاخوة اللام تسمى أيضاً بالخيرية وبالمهمة لما قيل انهم قالوا هب ان أباهم كان حجرا ملقى في اليم وبالمنبرية لان عمر سئل عنها وهو على المنبر (ص) وأسقطه أيضاً الشقيقة التي كالعاصب لبنت أو بنت ابن فأكثر (ش) الضمير في أسقطه يرجع لادخ للاب والمعنى ان الاخ للاب يسقط في هذه المسئلة كما سقط فيما قبلها فاذا ترك الميت بنتاً فأكثر أو بنت ابن فأكثر أو أخناً شقيقة وأخلاً ب فلا شيء لادخ للاب لاجل الشقيقة التي صارت كالعاصب لاجل بنت أو بنت ابن فأكثر فتعصبه عن الميراث بحج حرمان لان حالها مع كمال الاخ الشقيق فكما يجب بالشقيق يجب أيضاً بالشقيقة (ص) ثم بنوهما ثم الم الشقيق ثم للاب ثم عم الجد الاقرب فالقرب وان غير شقيق وقدم مع التساوي الشقيق مطلقاً ثم المعتق كما تقدم ثم بيت المال ولا يرد ولا يدفع لذوي الارحام (ش) يعني ان بني الاخوة والاشقاء أولاب ينزلون منزلة الاخوة في عدمهم فهم حينئذ عصبية فابن الاخ الشقيق مقدم على ابن الاخ للاب ثم بعد الاخوة تأتي مرتبة الاعمام فالعصبة الشقيق يقدم على العم للاب والعم للاب يقدم على ابن العم الشقيق وابن العم الشقيق يقدم على ابن العم للاب وقد علمت ان عصبية الابن أولى من عصبية الاب وعصبية الاب أولى من عصبية الجد وكذلك عم الجد الشقيق يقدم على عم الجد لانيه وابن عم الجد الشقيق يقدم على ابن عم الجد لانيه ومع التساوي يقدم الشقيق على غيره ومع عدم التساوي يقدم الاقرب فالقرب وان غير شقيق ثم الشخص المعتق فيأخذ جميع المال عند عدم النسب أو ما أبقت الفروض كما مر في الولاء عند قوله وقدم عاصب النسب ثم المعتق ثم عصبته الخ ثم بيت المال فهو عاصب على المشهور منتظماً أو غير منتظماً عند عدم من يرث بالنسب أو بالولاء فيأخذ الجميع ان انفرد أو الباقي بعد ذوي الفروض أو الفرض ولا يرد ما فضل عن أصحاب الفروض اليهم عند مالك وزيد وأهل المدينة والشافعي وجهور قضاة

على ستة أسهم بالسواء واستواء ترتيبهم ولا يرث كل فريق منهم ما كان يرثه أبوه لانهم ما انما يرثون بأنفسهم ما لا بابائهم ما أو ارباقوله وبنوهما مباشرة أو بواسطة (تنبه) سكت عن ترتيب الابنين لترتيب أصلهما ولو أخر المصنف قوله ثم بنوهما بعد قوله ثم العم الشقيق ثم للاب ويقول ثم بنو كل أو بنوهم لكان أحسن (قوله ثم عم الجد الخ) انظر لم يقولوا ثم أبو الجد وذلك لان أبا الجد يتطرق له قبل عم الجد فانظر ما الموجب لذلك (ثم أقول) وفي العبارة حذف والتقدير ثم بقيمة الاقارب وقوله الاقرب أي ويقدم منهم الاقرب فالقرب وقوله وان غير شقيق أي ويقدم الاقرب وان كان غير شقيق وقوله مع التساوي أي في المنزلة الخ لان الشقيق يدلي بقراة بين والذي للاب بقراة واحدة وقوله مطلقاً أي في الاخوة وبنوهم والاعمام وبنوهم ويدخل في الاطلاق أيضاً الارث بالفرض والارث بالتعصيب فيستفاد منه تقديم الاخ الشقيق على الاخت للاب (قوله ثم المعتق الخ) أي فيفيد ان معتق المعتق كالمعتق فيأخذ جميع المال أو ما بقى منه بعد أصحاب الفرض (قوله فهو عاصب على المشهور) أي لا حائز والمراد بقوله بيت المال انه ميراث المسلمين بأن يعطى كل من يستحق شيئاً من المال ولا يمنع مستحق وليس المراد ان هناك بيتاً وفيه مال كما قاله بعض الشراح (أقول) ما المانع من أن يراد موضع يجمع فيه

المال ليصرف في مصالح المسلمين العامة وغيرها (قوله يرد على كل واحد بقدر ما ورث الخ) فإذا ترك الميت بنتا وبنت ابن فيقسم المال أرباعا بينهم ما قبلت بنت ثلاثة أرباع ولبنت الابن ربع (قوله الطرطوشي) بضم الطاء أي وهو المعتمد كما يفيد الخطاب وعج ومن تبعه وقد تقرر أن الرديقدم على ذوى الارحام فلا يعطى ذوا الارحام الا اذا فقد صاحب الفرض (قوله كابن عم الخ) الكاف للتنبيه داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء (قوله في فرض لاحدهما معها أو معهن السدس بالفرض) أي فيحكم لاحدهما بالسدس ملتبسا بالفرض لا بالتعصيب (قوله للترتيب (٣٠٨) الاخباري) أي الترتيب المنسوب للاخبار من حيث انه واقع فيه لا للترتيب في

الصحابه وقال على يرد على كل واحد بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة فلا يرد عليهم ما اجاعا ولا يدفع ما فضل عن أصحاب الفروض لذوى الارحام على المشهور لكن الشيخ أبو بكر الطرطوشي قيد هذا بما اذا كان الامام عدلا ولا يفرده على ذوى السهام ويدفع لذوى الارحام (ص) ويرث بفرض وعصوية الاب ثم الجدة مع بنت وان سفلت كابن عم أخ لام (ش) يعني ان الاب أو الجدة كل منهما يرث بالفرض والتعصيب معام بنت الصلب وان تعددت ومع بنت الابن وان تعددت فيفرض لاحدهما معها أو معهن السدس بالفرض وبأخذ الباقي بالتعصيب وكذلك ابن العم اذا كان أخا لام فانه يرث السدس بالفرض والباقي بالتعصيب فان كان معه ابن عم آخر ليس أخا لام كان ما فضل عن السدس بينهما فان كان ابن العم زوجا أخذ النصف بالفرض والباقي بالتعصيب اذا لم يكن له من يشاركه فيه أو من هو أولى به منه وأقي للترتيب الاخباري قصده الرد على من يتوهم الاشتراك والافتم لا محل لها لان الاحكام لا ترتب فيها (ص) وورث ذو فرضين بالاقوى وان اتفق في المسلمين كام أو بنت أخت (ش) يعني ان من اجتمع له جهتان يرث بكل منهما واحداهما أقوى من الاخرى فانه يرث بالاقوى منهما وهذا يقع من المسلمين على وجه الغلط ومن المجوس على وجه العمد والقوة تكون بأحد أمور ثلاثة * الاول أن تكون أحدهما لا تحجب بخلاف الاخرى وذلك كما قال المؤلف كان يتزوج المجوسى ابنته عمدا فولدت منه ابنة ثم أسلم ومات فهذه الابنة تكون اختا لها لا يها وهي أيضا بنت لها فاذا ماتت الكبرى بعد موت أبيها ورثتها الصغرى بأقوى السببين وهو البنوة لانها لا تسقط بحال والاخوة قد تسقط فلها النصف بالبنوة ولا شيء لها بالاخوة ومن ورثها بالجهنسي قال لها النصف والباقي بالتعصيب وان ماتت الصغرى أولا فالكبرى أم وأخت لاب فترث بالامومة لانها لا تسقط والاخوة لا تسقط فلها الثلث بالامومة * الثاني أن تحجب احدهما الاخرى فالخاجة أقوى كأن يبطأ مجوسى أمه فتلد ولدا فهي أمه وجدته فترث بالامومة اتفاقا * الثالث أن تكون احدهما أقل حجابا من الاخرى كام هي أخت لاب كان يبطأ مجوسى بنته فتلد بنتا ثم يبطأ الثانية فتلد بنتا ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فهي أم أمها وأختها من أبيها فترث بالجدودة دون الاختية لان أم الام تحجب الام فقط والاختية يحجبها جماعة وقيل ترث بالاختية لان نصيب الاختية أكثر واذا كانت القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كان تموت الصغرى في هذا المثال عن الوسطى والعليا فترث الوسطى بالامومة الثلث والعليا بالاختية النصف قوله وان اتفق أي وان وقع على سبيل القصد من غير المسلمين بل وان اتفق في المسلمين وهذا أولى من جعل الواو للحال لا يثبت على المؤلف صورة ومفهوم ذوفرضين مفهوم موافقة لنص البخاري شيخ الفخا كهاني في مقدمة له على ان العاصب بمجهتين يرث بأقواهما اه كم هو معتق فيرث بالعمومة لان النسب أقوى وكاخ شقيق أو لاب هو معتق (ص) ومال الكتابي الحر المؤدى للجزية لاهل دينه من كورته (ش) يعني أن الكتابي الحر المؤدى للجزية لا يمكن له

الاحكام وقوله للرد على من يتوهم الاشتراك اشارة الى أنه ليس هناك من يقول من الافة بالاشترالك بل أشار للرد على متوهم يتوهم ذلك من غير سند وقوله والافتم لا محل لها أي وان لم نقل للترتيب في الاخبار بل قلنا للترتيب في الاحكام أي التسب فلا يصح لان الاحكام لا ترتب فيها (أقول) قد يقال ان هذا الترتيب انما هو منظور فيه للاحكام وذلك لان المعنى أخبرك بأن ثبوت الارث للجد لا يكون قبل ثبوت الارث للاب ولا معه بل بعد بمعنى لا يثبت الارث للجد الا اذا فقد الاب الذي لو وجد لثبت الارث له فتأمل (قوله بالاقوى) وان كانت أقل ميراثا (قوله على وجه الغلط) أي تزوجا أو وطأ (قوله والباقي بالتعصيب) وجهه ان تلك البنت حبيبتين حبيبة كونها بنتا وحبيبة كونها اختا فهي مسن حيث

كونها اختا تنصف بكونها عصبية مع نفسها من حيث كونها بنتا فترث من حيث

وارث

كونها ابنتا تنصف فرضا ومن حيث كونها اختا بالتعصيب من قبيل الاخوات مع البنات عصبات أي ولو اعتبارا والاول لا يسلم ذلك بل يقول الاخوات مع البنات عصبات أي حقيقة بأن تكون الاخت غير البنت حقيقة لا اعتبارا (قوله كام هي أخت) كذا في نسخة الشارح ولكن المناسب بكدة بدل قوله كام فتدبر (قوله ومال الكتابي الخ) لا مفهوم للكتابي فلو قال ومال الكافر لكان أحسن وقوله الحر يعني عنه قوله المؤدى للجزية لان المؤدى للجزية لا يكون الا حرا

(قوله أي مدنيته) الاولى أن يقول أي لاهل دينه من مؤدي جزية وأهل مؤدي مصر كل نصارى مصر سكنوا مصر أولاً لاهل قريش
التي هو فيها فقط كما قال الشارح أي مدنيته فتدبر (قوله على المشهور) مقابلة قولان الاول أن يكون للمسلمين وبه قال ابن مسلمة
وغيره وحكام في البيان عن ابن حبيب الثاني إذا كانت الجزية بحجة عليهم فكالاول أو على جماعتهم فكالثاني وهو قول ابن القاسم
أقول فإذا علمت ذلك فالمعتمد هو القول الاول من هذين القولين وهو أن يكون للمسلمين (قوله فان ماله لأهل صلحه) أي إذا لم يكن له وارث
وهذا إذا وقعت بحجة على الارض والرقاب والحاصل أنه إذا كان عنوا ولم يكن له وارث فماله للمسلمين وإن كان له وارث في ميراثه لوارثه
وسواء فرقت على الارض أو الرقاب أو أجملت وأما ان كان صلحاً فان وقعت (٣٠٩) مفرقة على الرقاب أو على الارض

أو على ما فانه للمسلمين
أيضا وإن وقعت بحجة على
الارض والرقاب فانه لاهل
دينه من كورته أي إذا
كان لا وارث له عندنا حين
مات والا فهو لوارثه (قوله
للمصلح عليه) هو ما أشار
اليه بقوله والاصول اثنان
(قوله وسائر أعداد
الاعمال) أي وسائر الأعمال
المحتوية على عدد (قوله
وقال الجمهور الخ) مقابل
لقوله وزاد المحققون الخ
اعلم أن وجه ما قاله
المحققون النظر إلى ثلث
الجد وبديل احدي
الغراوين فانها من ستة
تطر الثلث الباقي بانفاقهم
كما قالوا ووجه الجمهور
النظر في كتاب الله من
الفروض كما أفاده بدر
الدين القراني (قوله أصل
الستة) اضافته للبيان
(قوله فهما تصحيح لتأصيل
الخ) رجع بعضهم الاول
فقال والتصحيح انهما
تأصيلان لا تصحيحان

وارث فماله لاهل دينه من أهل كورته أي مدنيته على المشهور واحتراز بالكافي المؤدي للجزية من
السكابي المصالح فإن ماله لاهل صلحه الذي جمعه واياهم ذلك الصلح وأما السكابي العبد فماله لسيده كان سيده
مسلياً أو كافراً (ص) والاصول اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثناعشر وأربعة وعشرون (ش)
الاصول جمع أصل وهو في اللغة ما ينبت عليه غيره ومناسبتة للمصطلح عليه ظاهرة فان تصحيح المسائل وقسمة
التركات وسائر أعداد الأعمال تنبني عليه وبعبارة المراد بالاصول الفرائض العدد الذي يخرج منه سهام
الفريضة صحيحة وهي سبعة الاثنان وضعفها وهو الاربعة وضعفها وهو الثمانية والثلاثة وضعفها
وهو الستة وضعف الستة وهو الاثناعشر وضعفها وهو الاربعة والعشرون وزاد المحققون ومنهم امام
الحرمين والنووي في باب الجدة والاخوة أصليين آخرين زيادة على السبعة وهما ثمانية عشر وستة
وثلاثون مثال الاول أم وجد وأربعة اخوة للام السادس مقامه من ستة والباقي خمسة على الجد والاخوة
الافضل للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب المسئلة في ثلاثة مقام الثلث بثمانية عشر ومن له شيء من
ستة يضرب في ثلاثة ومثال الثاني أم وزوجة وجد وأربعة اخوة أصلها من اثني عشر للام السادس
اثنان وللزوجة الربع ثلاثة والباقي سبعة الافضل للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة في اثني
عشر أصل المسئلة بستة وثلاثين ومن له شيء من اثني عشر يضرب في ثلاثة وقال الجمهور ههنا من
أصل الستة وضعفها فهما تصحيح لتأصيل (ص) فالنصف من اثنين والربع من أربعة والثلث من ثمانية
والثلث من ثلاثة والسادس من ستة والربع والثلث والسادس من اثني عشر والثلث والسادس من اثنان
من أربعة وعشرين وما لا فرض فيها فأصلها عدد عصبتها وضعف للجد كره على الانثى (ش) هذه الفاء هي
الفاء الفصيحة وهي الواقعة في جواب شرط مقدر أي إذا أردت معرفة هذه الاصول وتفصيلها فالنصف
مخرجه ومقامه من اثنين فالأشياء أصل لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو
لاب لان أقل عدده نصف ونصف اثنان لتماما لخرجهما وتسمى هاتان بالنصفيتين وباليتيميتين أو نصف
وما بقي كزوج وأخ والاربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقي كزوج وابن أو ربع ونصف
وما بقي كزوج وبنت وأخ أو ربع وثلث وما بقي كزوج وأبوين والثمانية أصل لكل فريضة فيها ثلث
وما بقي كزوج وابن أو ثلث ونصف وما بقي كزوج وبنت وأخ والثلاثة أصل لكل فريضة فيها ثلث
وثلاثان كاخوة لأم وأخوات لآب أو ثلث وما بقي كام وأخ أو ثلثان وما بقي كبنيتين وعم والستة أصل لكل
فريضة فيها سادس وما بقي كجد وابن أو سادس وثلث وما بقي كجدة وأخوين لأم وأخ لآب أو سادس وثلاثان
وما بقي كام وابنيتين وأخ أو نصف وثلث وما بقي كأخت وأم وابن أخ والاثناعشر أصل لكل فريضة فيها
ربع وسادس وما بقي كزوج وأم وابن أو ربع وثلث وما بقي كزوج وأم وأخ أو ربع وثلثان وما بقي

لانهم ما قد يحتاجان الى تصحيح آخر فبطل كونهما تصحيحين (قوله)

(٣٧ - خشي ثامن)

فالنصف من اثنين أي فالنصف مأخوذ من اثنين وهكذا انظر وجه الاختلاف المأخوذ من كل وجه والجواب انه اصطلاح
لهم ولا مشاحة والحاصل أن مخرج الكسر المفرد سمي بالانصف فخرجه اثنان والمراد بالسمي ما اشتق منه اسمه ان كان مفردا
أو نسب اليه ان كان أصم ولو أخذ من اسم مخرجه لقل فيه ثني كما في غيره من ثلث وربع (قوله وما لا فرض فيها) كذا في بعض
النسخ أي والمسئلة التي لا فرض فيها وفي نسخة وما لا فرض فيه فذكر ضميره نظراً للفظ ما (قوله وتسمى هاتان الخ) المناسب وتسمى
هذه كما هو ظاهر

(قوله يشمل الثلثين) ظاهر العبارة ويشمل الثلث مع انه لا يجتمع مع الثلث مع الثلثين فلا يقال الثلث مع الثلثين (قوله لا يجتمع مع الثلث مع الثلثين) فلو قال الشارح أراد بالثلث الجنس المتحقق في الثلثين فقط لكان صوابا ويجاب أيضا بأن المراد بالاجتماع ولو بطريق الفرض والتقدير والحاصل ان كل فرض جائز ان يجامع غيره الا الثلثين فلا يجامع الثلث ولا (٣١٠) يجامع الربع (قوله اذا ضاق المال) المناسب اذا ضاقت المسئلة (قوله والوصايا)

فاذا أوصى لزيد بستة دنانير وامر بثلثة وكان الثلث لا يحمل التسعة بل يحمل ستة فان الستة توزع على الموصي لهما فيدخل النقص على كل واحد بقدر ماله فيعطى من أوصى له بالستة أربعة ومن أوصى له بالثلثة اثنين وكذا يقال في الديون (قوله رمل عالج) قال في المصباح رمل عالج جبال متواصلة يتصل أعلاها بالدهناء وأسفلها بقرب اليمامة وأسفلها بنجد ويتسع اتساعا كثيرا حتى قال البكري رمل عالج محيط بأكثر أرض العرب اه وقوله لم يجعل في المال الخ أي بل جعل نصفاً ونصفاً فقط (قوله فليس بعشروف) أي في النظم أي بل المعروف عند ابن عباس اللفظ السابق في النظم نصفاً ونصفاً وثلثاً وانظر وجه كونه نظماً (قوله حكاه ابن سراقه) بضم السين وقوله محجوج أي مغلوب بالجهة أي التي هي اجماع الصحابة (قوله من انه لا يشترط في

كزوج وبنتين وأخ والاربعة والعشرون أصل لكل فرضة فيها ثمن وسدس وما بقي كزوجة وأم وابن أو ثمن وثلثان وما بقي كزوجة وبنتين وأخ فالوفاة أراد بالثلث الجنس ليشمل الثلثين فان الثمن انما هو فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد ومع وجوده لا يكون ثلث لان الثلث انما هو فرض الام والعهد من أولادها وهم يحجبون بالولد والام انما ترث مع وجود الولد السدس فقط وأما الفرضة اذا لم يكن فيها صاحب فرض وانما كانت ورثتها عصبية فانها تكون من عدد رؤسهم ان كانوا كورا كاربعة أولاد أو خمس نسوة أعتقن رقيقا وان كانوا كورا وانا ثلثين عدا لانا وبضا عفا للذكر على الاثني فيأخذ الذكر مثل حظ الانثيين كاربعة أولاد وبنتين فن عشرة (ص) وان زادت الفروض أعملت بالعائل الستة لسبعة وثمانية وتسعة وعشرة (ش) العول بفتح العين واسكان الواو وهو اذا ضاق المال عن سهام أهل الفروض تعال المسئلة أي ترتفع سهامها ليدخل النقص على كل واحد بقدر فرضه لان كل واحد يأخذ فرضه بتمامه اذا انفرد فان ضاق المال وجب أن يقسموا على قدر الحقوق كاصحاب الديون والوصايا والفرائض التي تعول ثلاثة الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون فالسنة تعول أربع عولات على توالي الاعداد الى عشرة فتعول الى سبعة بمثل سدسها كزوج وأختين لاب أو لابوين فللزوجة النصف وللأختين الثلثان ومجموعهما من الستة سبعة وهذه أول فرضة عالت في الاسلام في خلافة سيدنا عمر فجمع الصحابة فقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثين فان بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقهما وان بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشير وأعلى فأشار العباس بن عبد المطلب بالعول وقال أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولا خرا ربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء فأخذت الصحابة بقوله ثم أظهر ابن عباس فيه الخلاف بعد ذلك وأنكر العول فقال ان الذي أحصى رمل عالج عددا لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلثاً أبداً كما في سنن البيهقي وذكره أبو الحسن محمد بن يحيى بن سراقه وعلى هذا فالمسئلة التي وقعت في حال مخالفة ابن عباس كانت زوجاً وأختاً وأما وهي المقصودة بمذاق الشرع وليس مراده التي حدثت في زمن عمر لانه ليس فيها ثلث وأما قول الغزالي انه لم يجعل نصفاً وثلثين فليس بعشروف ولا مقبول ولم يأخذ بقول ابن عباس في نفي العول الا طائفة يسيرة حكاه ابن سراقه عن أهل الظاهر ثم اجتمعت الامة على اثبات العول وأهل الظاهر لا يعتمد بخلافهم وان ابن عباس محجوج باجماع الصحابة تفريعاً على المختار من أنه لا يشترط في الاجماع انقراض العصر ثم على مذهب ابن عباس يقدم الاقوى من ذوى الفروض فيدخل النقص على غيره وبيانه ان كل من لا ينقص فرضه الا الى فرض كالزوج والام والجددة وولاد الام فهو مقدم على من يسقط فرضه في حال الى تعصيب وهن البنات وبنات الابن والاخوات لغير الام وتعول ثمانية بمثل ثلثها كزوج وأم وأخت لابوين أو لاب للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف ومجموعهما من الستة ثمانية وتلقب هذه بالمباهلة سميت بذلك لقول ابن عباس من باهلي باهلتهم ويعاينهم سابقاً لمرأة ورثت الربع وليس بزوج وتتعول الى تسعة بمثل نصفها كزوج وأم وثلث أخوات متفرقات فللزوجة النصف وللشقيقة النصف ولكل من الباقيات السدس ومجموعهما من الستة تسعة وتعول الى عشرة بمثل ثلثها كزوج وأخت لابوين وأخت لاب وأم وولادها (ص) والاثنا عشر لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر (ش) اعلم أن الاثني عشر تعول ثلاث عولات على توالي الافراد الى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر بمثل نصف سدسها كزوج وأم وبنتين فللزوجة

الاجماع الخ) أي فيتحقق كونه اجماعاً منهم وان لم يقرض عصرهم خلافاً لمن يقول لا يتحقق اجماع من طائفة الربع الا اذا انقرض عصرهم فعلى هذا لا يصح أن يقال وابن عباس محجوج باجماع الصحابة (قوله ثم على مذهب ابن عباس) أي بنفي العول (قوله وبيانه) فاذا كان أم وزوج وأخت شقيقة وأختان لام فتنقض قاعدة اسقاط الأخت الشقيقة

(قوله والاربعة والعشرون) تعول عولة واحدة ولا يمكن أن تعول لسبعة وعشرين الا والى حيث فيها ذكر (قوله لقول على) أى وهو على المنبر وهناتم الدليل (قوله صار ثمنها تسعا) أى فانسب ما عالت به وهو ثلاث الى السبعة والعشرين تكن تسعا فنقص العول من نصيب كل وارث تسعة وكان للزوجة ثمن فنقص العول منه تسعة فصار لها ثمن الا تسعة وذلك تسع ايضا حة ان يخرج الثلث والتسع اثنان وسبعون ثمنها تسعة انقص منها تسعها واحدا بفضل ثمانية انسبها الى الاثنين والسبعين تكن تسعها ونقص العول من نصيب كل بنت قبل العول وهو ثلث تسعة فصار لها ثلث الا تسعة وذلك تسع وثلث تسع ايضا حة ان يخرج الثلث وتسع الثلث سبعة وعشرون ثلثه تسعة انقص منها تسعها واحدا بفضل ثمانية انسبها الى السبعة والعشرين تكن تسعين وثلث تسع وكان لكل من الاب والام سدس فنقص العول منه تسعة فصار له سدس الا تسعة وذلك تسع وثلث تسع ايضا حة ان يخرج السدس والتسع أربعة وخمسون سدسها تسعة انقص منها تسعها واحدا بفضل ثمانية انسبها الى الاربعة والخمسين تكن تسعا وثلث تسع لان تسعها ستة وثلث الستة اثنان والحاصل انك اذا أردت أن تعرف ما نقصه العول (١١١) من نصيب كل وارث قبل العول فانسب ما عالت به

المسئلة اليها عاتل لهما كان اسم النسبة فهو القدر الذى نقص من نصيب كل وارث فاذا عالت الستة الى سبعة فانسب السهم الذى عالت به الى السبعة يكن سبعة فهو مقدار ما نقص العول من نصيب كل وارث قبل العول فكان الزوج في المثال المذكور قبل العول نصف كامل فنقص العول منه سبعة فصار له نصف الانصف سبع وذلك ثلاثة أسباع وكان للاختين قبل العول ثلثان كاملان نقص العول منهما سبعة فصار لهما ثلثان الاسبع الثلثين وذلك أربعة أسباع وهكذا يعلم ذلك من التقرير المتقدم وقد تبين ما نقص لكل وارث ولم يتبين قدر ما عالت به وقد بين عجز الامر من فقال

وعلمك قدر النقص من كل وارث
بنسبة عول للفرىضة عاتله
ومقدار ما عالت بنسبته لهما
بلاعولها فارحم بفضلك قائله

الربع واللام السدس والبنيتين الثلثان ومجموعهما من الاثنى عشر ثلاثة عشر والى خمسة عشر بمثل ربعها زوج وأبوين وبنيتين للزوج الربع وللأبوين السدسان والبنيتين الثلثان ومجموعهما من الاثنى عشر خمسة عشر والى سبعة عشر بمثل ربعها وسدسها كزوجة وأم ولديها وأخت لأبوين وأخت لأب (ص) والاربعة والعشرون لسبعة وعشرين وهى المنبرية زوجة وأبوان وبنيتان لقول على رضى الله عنه صار ثمنها تسعا (ش) اعلم ان الاربعة والعشرين تعول عولة واحدة الى سبعة وعشرين بمثل ثمنها كزوجة وبنيتين وأبوين للزوجة الثمن والبنيتين الثلثان وللأبوين السدسان ومجموعهما من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون وتلقب هذه الصورة بالمنبرية لان على بن أبى طالب رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال ارتجلا صار ثمنها تسعا ومضى فى خطبته قيل ان صدر الخطبة التى قيل له فى اثنا عشر الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المعاد والرجعى فسئل حينئذ فأجاب بقوله صار ثمنها تسعا كما أخبر به بعض طلبه اليمن انه سمع فى اليمن بعض أشياخه وتسمى هذه أيضا بالنجيلة لقلة عولها وأيضاً بالحيدرية لان علما كان يلقب بحيدرة ولا يدخل العول ما بقى من الاصول وهو الاثنان والثلثان والاربعة والثمانية وهما فوائد ذكرناها فى الكبير تتعلق بالعول أضرب بنا عنها خوف الاطالة على الضعفة من الطلاب المقصودين به هذا الشرح (ص) ورد كل صنف انكسر عليه سهامه الى وفقه والاترل وقابل بين اثنين فأخذ أحد المثلين أو أكثر المتساخين وحاصل ضرب أحدهما فى وفقه الآخران توافقا والافقى كله ان تبايناً ثم بين الحاصل والثالث ثم كذلك وضرب فى العول أيضا (ش) لما فرغ من أصول المسائل وما يعول منها وما لا يعول وما ينتهى اليه العول شرع فى تصحيح المسائل واعلم أن المسئلة اذا انقسمت السهام فيها على الورثة كزوجة وثلاثة اخوة فالأمر واضح وان لم تنقسم نظرت بين سهام المنكسر عليهم وبينهم بالموافقة والمباينة فقط فان توافقا كأمر وستة اخوة لأم وعم

(قوله فقال ارتجلا) أى وهو مسترسل قال الشعبي ما رأيت أحسب من على أى لانه قال ذلك بديممة لما رزقه الله تعالى من غزاة العلم وركب فيه من قوة الفهم فكان يفهم المتجرى فى العلوم المشغلة بدرسها وتفهمها طول عمره وكيف لا وقد بعثه صلى الله عليه وسلم قاضيا الى اليمن وهو شاب فقال يا رسول الله لا أدري ما القضاء فضر ب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم اهد قلبه وسدد لسانه فقال على فوالله ما شككت بعد فى قضاء بين اثنين (قوله بما تسعى) أى من خيرا أو شر (قوله والى السدس المعاد) أى واليه العود والرجوع وعطف الرجوع على العود عطف مرادف (قوله كان يلقب بحيدرة) لقب مشعر بدمج لانه اسم الاسد فهو اشارة الى أنه كان كاملا فى الشجاعة كالاسد (قوله ورد كل صنف) أى ثم اضربه فى أصل المسئلة بدليل قوله وضرب فى العول أيضا (قوله ثم كذلك) هذا يقتضى ان الانكسار يكون فى أكثر من ثلاثة أصناف وليس كذلك لان الانكسار لا يزيد على ثلاثة أصناف فلو حذف ثم وقال والثالث كذلك لسلم من هذا وأوجب بانه أراد أن يفيد فائدة زائدة لا تنفك عن مذهب مالك فقوله ثم كذلك أى على مذهب زيد من أنه يورث أكثر من جدتين (قوله بالموافقة والمباينة لا غير) لانها ان ماثلت انقسمت وكذلك اذا تداخلت والحاصل ان

المسئلة اليها عاتل لهما كان اسم النسبة فهو القدر الذى نقص من نصيب كل وارث فاذا عالت الستة الى سبعة فانسب السهم الذى عالت به الى السبعة يكن سبعة فهو مقدار ما نقص العول من نصيب كل وارث قبل العول فكان الزوج في المثال المذكور قبل العول نصف كامل فنقص العول منه سبعة فصار له نصف الانصف سبع وذلك ثلاثة أسباع وكان للاختين قبل العول ثلثان كاملان نقص العول منهما سبعة فصار لهما ثلثان الاسبع الثلثين وذلك أربعة أسباع وهكذا يعلم ذلك من التقرير المتقدم وقد تبين ما نقص لكل وارث ولم يتبين قدر ما عالت به وقد بين عجز الامر من فقال

كلام الصنف فيما اذا حصل
انكسار وانما يكون هذا حيث لم
تقابل الرؤس السهام ولم تداخلها
والا فلا انكسار لانها منقسمة
(قول في أصل المسئلة) أى في أصل
المسئلة مع عولها ان كانت عائلة لان
ما عالت به صار من جملة المسئلة
كما سيأتى في قوله وضرب في العول
أيضا (قوله وان تداخل الصنفان)
المناسب أن يقول الراجحان
(قوله ان تبانينا) على حذف باء
التصوير أى مصور عدم التماثل
والتداخل والتوافق بالتباني (قوله
لانه لا يورث أكثر من جديتين)
وجه ذلك أنه لا بد أن يكون أحدهما
الجدا والاربعة أصناف تختص
بالاثني عشر والاربعة والعشرين
ونصيب الجديتين فيما مقسوم
لانه إما اثنان أو اربعة وكل ينقسم
على الجديتين وذلك لان سددس
الاثني عشر اثنان ينقسم على
الجديتين وسددس الاربعة والعشرين
هو اربعة ينقسم على الجديتين
(قوله وبين الصنف الثالث) أى
وما أثبت في الثالث وقوله بالموافقة
المخفى الموافقة تضرب وتبقى
أحدهما في كامل الآخر وفي
المباينة تضرب أحدهما في كامل
الآخر وفي المماثلة يكتفى بأحدهما
وفي المداخلة يكتفى بأكثرهما (قوله
ثم ما حصل) أى من الضرب وقوله
نظرت فيه كذلك أى نظرت بينه
وبين ما أثبت في الرابع بالانظار
الاربعة

فللام السدس واحد والاخوة للام الثلث اثنان وللم ما بقى والاثنان غير منقسمة على الستة
ولكنها توافقها بالنصف فاضرب وفق عدد الرؤس وذلك ثلاثة في أصل الفريضة وهي ستة
يكن المجموع ثمانية عشر وان باينت السهام الرؤس فاضرب عدد رؤسهم في أصل الفريضة
كنت وثلاث أخوات أشقاء وأولاب المسئلة من اثنى عشر للنصف والنصف والاخوات النصف
الآخر وهو مباين لهن فتضرب ثلاثة في اثنى عشر ستة من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا
فما ضربت فيه المسئلة وهو ثلاثة فلبنت واحد في ثلاثة بثلاثة والاخوات الثلاثة واحد في
ثلاثة بثلاثة فان انكسرت السهام على صنفين فانك تنظر بين كل صنف وسهامه بالموافقة
والمباينة ثم تنظر بين الرؤس بعضها في بعض بأربعة انظار فقد يتماثلان وقد يتوافقان وقد
يتباينان وقد يتداخلان فان وافق \Rightarrow كل صنف سهامه رددت كل صنف الى وقته فان تماثل
الصنفان فانك تكتفى بأحدهما وتضربه في أصل المسئلة كأن وأربعة أخوة لأم وستة أخوة
لأب أصلها من ستة للام سهم منقسم عليها والاخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان على
الاربعة ولكن يوافقان عددهم بالنصف فتد الأربعة الى نصفها والاخوة لأب الستة ثلاثة
لا تنقسم عليهم ولكن توافق عددهم بالثلث فتددهم الى اثنى عشر وكان المسئلة انكسرت على
صنف واحد فتضرب اثنى عشر وفق الاخوة للام أو وفق الاخوة لأب في ستة أصل المسئلة يخرج
اثنا عشر سهما من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة فللام
سهم في اثنى عشرين والاخوة للام الاربعة اثنان في اثنى عشر بأربعة \Rightarrow كل واحد سهم والاخوة
لأب الستة ثلاثة في اثنى عشر ستة لكل سهم وان تداخل الصنفان فانك تكتفى بأكثرهما
كأن وثمانية أخوة لأم وستة أخوة لأب لان المسئلة من ستة للام سهم والاخوة للام سهمان
لا ينقسمان عليهم ولكن يوافقان عددهم بالنصف فتددهم الى اربعة والاخوة لأب ثلاثة
لا تنقسم عليهم ولكن توافق عددهم بالثلث فتددهم الى اثنى عشر واثنان داخلان في الاربعة
فتكتفى بها وتضرب الاربعة في ستة بأربعة وعشرين ومن له شئ من أصل المسئلة أخذه
مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة وهو اربعة فللام سهم في اربعة بأربعة والاخوة للام اثنان
في اربعة بثمانية والاخوة لأب ثلاثة في اربعة باثنى عشر لكل واحد سهمان وان كان بين
الصنفين موافقة فانك تضرب أحدهما في وفق الآخر كأن وثمانية أخوة لأم وثمانية عشر
أخا لأب فالمسئلة من ستة للام سهم ولثمانية الاخوة للام اثنان لا ينقسمان عليهم ولكن
يوافقان عددهم بالنصف فتد الثمانية الى اربعة والاخوة لأب ثلاثة لا تنقسم على الثمانية
عشر ولكن توافق عددهم بالثلث وثلثهم ستة وهي توافق الاربعة وفق الاخوة للام بالنصف
فتضرب وفق أحدهما في كامل الآخر اثنان في ستة أو اربعة في ثلاثة وذلك اثنا عشر ثم في
ستة أصل المسئلة يحصل اثنان وسبعون من له شئ من أصل المسئلة أخذه مضروبا في اثنى
عشر وان لم يتماثل ولا تداخل ولا توافق في كله يضرب كل الآخران تبانيا ثم في أصل المسئلة
كأن وأربعة أخوة لأم وست أخوات أصلها من ستة وتعود الى سبعة للام سهم والاخوة للام
اثنان وراجع أولاد الام اثنان مباين لوفى الاخوات الستة وهو ثلاثة فتضرب ثلاثة في
اثنى عشر يحصل ستة ثم في أصل المسئلة بعولها وهو سبعة يحصل اثنان وأربعون من له شئ من
سبعة أخذه مضروبا في ستة وان وقع الانكسار في المسئلة على ثلاثة أصناف وهو غاية
ما ينكسر فيه الفرائض عندما لا يورث أكثر من جديتين فانه يعمل في صنفين منها على
ما مر ثم انظر بين الحاصل من الصنفين وبين الصنف الثالث بالموافقة والمباينة والمماثلة
والمداخلة ثم ما حصل انظر فيه كذلك بالوجه الاربعة المماثلة والموافقة والمداخلة والمباينة

(قوله فان تماثلت كلها الخ) لا معنى له كما هو ظاهر فالمناسب أن يقول فان تماثلا أو تداخلا أي المنظور فيهما المذكور وان رجعت
 لصنف واحد وان توافقا ضربت وفق أحد هما في كامل الآخر وان تباينا ضربت بأحد هما في كامل الآخر ونحذف جميع ما ذكر
 (قوله الفارض) أي العالم بعلم الفرائض (قوله اذهوا الخ) علة لتقديره عددا أي ان الذي يتعلق به الراد انما هو عدد كل صنف لذات كل
 صنف وقوله بعدد الاصناف الاولى أن يقول سواء تعدد الصنف أولا (قوله وقوله وقابل الخ) أي من الرواجع ويقال لها المثبتات وهو
 ما أثبتته من الرأس حين نظر بين السهام والرؤس بالنظرين السابقين (٣١٣) وهما الموافقة والمباينة وذلك فيما اذا حصل

الانكسار على فريقين أو ثلاثة أو
 أربعة على غير مذهب مالك (قول
 المصنف اثنا عشر صورة) كذا
 في المصنف قال بعض المحققين
 الصواب اثنا عشر صورة أقول
 وكذا في بعض النسخ (قوله ثم كل
 الخ) المناسب أن يقول بعد قوله
 كان الحاصل اثنتي عشرة صورة
 وإلى هذا أشار المصنف بقوله ثم
 كل الخ (قوله أن يفنى الخ) أي ذو
 ان ينسني ليصح الاخبار به عن
 التداخل لان التداخل ملزوم
 الافناء لان التداخل دخول أحد
 العددين في الآخر وهذا وجودي
 والافناء عددي والعددي لا يحمل
 على الوجودي (قوله أولا) معناه
 من غير عود لتسليط آخر بسبب
 بقاء واحد أو أكثر وليس معناه أول
 مرة فقط لان الافناء يكون في
 مرتين أو أكثر كما هو يسمى
 التناسب وكل تداخل توافق من
 غير عكس فتوافق الاربعة الستة
 ولا تداخلها (قوله والافناء بقى
 واحد) أي بان لم يقع الافناء بل بقى
 واحد فقبائين وقوله والا فالموافقة
 أي بان لم يبق واحد ثم مقتضى هذا
 الكلام ان التوافق والتداخل
 متباينان لانه جعلهما قسمين وهو
 يخالف قولهم كل متداخلين

فان تماثلت كلها رجعت لصنف واحد وكذلك ان دخل اثنان منها في واحد وان تماثل اثنان
 منها أو دخل أحدهما في الآخر رجعت لصنفين وضرب في العول أيضا ان كان كما ضرب فيها
 بلا عول فقوله ورد البناء للفاعل أنسب بقوله وقابل الخ وفاعله يعود على معلوم ذهنا وهو
 الفارض أو القاسم قوله كل صنف أي عدد رؤس كل صنف اذهوا الذي يتعلق به الراد حقيقة
 وقوله ورد الخ سواء تعدد الاصناف أم لا وقوله ترك أي من الراد أي لا يرد إلى غيره اذ ليس هنا
 ما يرد له أي لا يتصرف فيه بموافقة ولا مباينة ولا مداخلية وعدم تصرفه بهذا المعنى لا ينافي
 ضربه في اصل المسئلة وليس معنى تركه انه لا يتصرف فيه أصلا وقوله وقابل بين اثنين أي بعد
 ان ينظر بين السهام والرؤس بالتوافق والتباين وهذا تقدم (ص) وفي الصنفين اثنا عشر
 صورة لان كل صنف إما أن يوافق سهامه أو يباينه أو يوافق أحدهما ويباين الآخر (ش)
 أي وفي الصنفين اذا انكسرت عليهم ما هم ما اثنا عشر صورة وذلك لان كل صنف
 وسهامه إما ان يتوافقا أو يباينا أو يوافق أحدهما ويباين الآخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر
 فيه نظرا ثانيا وهو إما أن يتماثل ما حصل من كل واحد من الصنفين أو يدخل أحدهما في
 الآخر أو يوافقه أو يباينه واذا ضربت ثلاثة في أربعة كان الحاصل اثنتي عشرة صورة
 وتقدم من الامثلة ما يغني وانما ذكر هذا لاجل بيان ان اثنا عشر صورة (ص) ثم كل
 إما أن يتداخل أو يتوافقا أو يتباينا أو تماثلا فالمتداخل أن يفنى أحدهما الآخر أولا
 والأقان بقى واحد فقبائين والأفالموافقة بنسبة المفرد للعدد المفنى آخر (ش) أي ثم كل
 واحد من الصنفين اللذين انكسر عليهما السهام إما أن يتداخل كما وأربعة اخوة لأم
 واثني عشر أخا لأم أصلها من ستة وتصح من أربعة وعشرين لان أولاد الأم يردون الى اثنين
 وأولاد الأب الى أربعة وبينهم تداخل فيكتفي بالاربعة تضرب في المسئلة أو يتوافقا كما
 وثمانية اخوة لأم وثمانية عشر أخا لأم أصلها من ستة وتصح من اثنين وسبعين لان
 راجع أولاد الأم أربعة وراجع أولاد الأب ستة وبين الراجعين الموافقة بالنصف وضرب
 نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر لأم واحد في اثني عشر ولولاها اثنان فيها
 بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة ولولا الأب ثلاثة فيها ستة وثلاثين لكل واحد اثنان
 أو يتباينا كما وأربعة اخوة لأم وتسعة اخوة لأم أصلها من ستة وتصح من ستة وثلاثين
 لان راجع أولاد الأم اثنان وراجع أولاد الأب ثلاثة وبينهم مباينة فاضرب أحدهما
 في الآخر يحصل ستة والحاصل في المسئلة يحصل ستة وثلاثون لأم واحد في الحاصل وهو
 ستة وستة ولولاها اثنان فيها باثني عشر لكل واحد ثلاثة ولولا الأب ثلاثة فيها ثمانية
 عشر لكل واحد اثنان أو تماثلا كما وأربعة اخوة لأم وستة اخوة لأم أصلها من ستة

متوافقان ويحاجبان بان التوافق المجعول قسما للتداخل غير التوافق المجعول أعم من التداخل اذا المراد بالاول ما يفضل فيه عند تسلط
 الاصغر عليه أكثر من واحد وبالثاني ما يفضل فيه ذلك أولا يفضل شيء أصلا وبان التقسيم ليس تقسيما حقيقيا في الكل والاول أقرب
 (قوله بنسبة المفرد للعدد الخ) أي تستقرئ واحدا هو ثانيا وتنسبه للعدد الذي أفنى آخر ا فان الاربعة اذا سلطت على الستة أفنت منها
 أربعة وتبقى اثنان فتسلط الاثنين على الاربعة ثانيا فتفنيها في مرتين والعدد الذي أفنى آخر هو الاثنان ثم تأتي بواحد من خارج وتنسبه
 للعدد المفنى ثانيا يكون هذا الواحد نصفه فبين الستة والاربعة توافق بالنصف

(قوله أن لا يبقى من الأصغر شيء إلا أفناء الأقل) أي ولا يفضل شيء حتى يحتاج إلى تسليط ما بقي من الأكثر لأن هذا غير التداخل (قوله ولا يشترط كون الأقل أصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع العشرين) كذا في لفظه وبه رآه الأنا عبادتهم رآه ولا يشترط في الأقل أن يكون دون العشر بل يصح أن يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشرين لأن الشارح كتب في دأمش أن ما نصه الصواب فوق العشر وصواب العشرين أن يقول الأربعين وصلت نسخة شارحنا بذلك وهو ولا يشترط كون الأقل فوق العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع الأربعين وكذا عبارة شب وهي ولا يشترط أن يكون الأقل فوق العشر بل يصح كونه نصف العشر كالاثنتين من الأربعين وعبارة التوضيح تبعاً لابن عبد السلام ولا يشترط أن لا يكون الأقل أصغر من العشر بل يصح أن يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشرين انتهى لكن لا يخفى أن الاثنتين مع العشرين ليس مثلاً لنصف العشر وظاهر الشارح أن بعضهم يشترط ذلك فرد عليه بذلك والاف المحوج لذلك (قوله ضعف القليل) أي كالاثنين مع الأربعة وقوله أو أضعافه كالاثنين مع الاثني عشر وقوله أو يكون القليل (٣١٤) جزأ من الكثير لا يخفى أن هذا صادق بالستة مع العشرة فإن الأربعة جزء من الستة لأنها ثلثان منها فلا يظهر ذلك (قوله بنسبة الواحد) أي الهوائي وهذا يجري في العدد المنطق والاصم فأما المنطق فظاهر وأما الاصم فالاثنتان والعشرون توافق الثلاثة والثلثين بجزء من أحد عشر لأن العدد المقي في آخر أحد عشر ونسبة الواحد جزء من أحد عشر جزءاً وكيفية العمل في الاثنتين والعشرين والثلثة توافق الثلاثين والضرب وفق الاثنتين وعشرين وهو جزءان في الثلاثة والثلثين أو يضرب وفق الثلاثة والثلثين وهو الثلاثة أجزاء في الاثنتين وعشرين (قوله ولكل من التركة) خبر مبتدأ محذوف ومن التركة متعلق بالمبتدأ ونسبة حال وفي المسئلة متعلق بنسبة أي ولكل من الورثة نصيب من التركة كائناً بنسبة حظه من المسئلة (قوله

وتصح من اثني عشر للام واحد ولا ولادها اثنتان ولا يصحان ويوافقان بالنصف فيرد عدداهم لاثنتين ولا ولاد الاب ثلاثة لانصح عليهم وتوافق بالثلث فيردون لاثنتين وبين الاثنتين والاثنتين مماثلة فيكفي بأحدهما ويضرب في المسئلة باثني عشر للام اثنتان ولا ولادها أربعة لكل واحد واحد فالنداخل أن يخرج الأقل من الأكثر في مرتين فأكثر فعني أولاً أن لا يبقى من الأصغر شيء إلا أفناء الأقل فالاثنتان بفنيان الأربعة في مرتين والستة في ثلاثة والثمانية في أربعة ولا يشترط كون الأقل أصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع الأربعين وربما عرفت المداخل بأنه ضعف القليل أو أضعافه أو يكون القليل جزءاً من الكثير وإن لم يقع الأفناء أولاً بل بقي من الأكبر واحد فبنيان كالاثنين مع الخمسة والأربعة مع الستة والسبعة وان بقي بعد الأفناء أكثر من واحد فإن الموافقة تكون بين العددين بنسبة الواحد للعدد المقي بكسر النون فالاربعة مع العشرة مثلاً الموافقة بينهما بالنصف والتسعة مع الخمسة عشر الموافقة بينهما بالثلث وما أشبه ذلك (ص) ولكل من التركة بنسبة حظه من المسئلة (ش) لما فرغ من بيان قسمة الفريضة شرع في بيان قسمة التركة عليها وذلك كرفها وجهين الأول أن تعطي كل واحد من التركة بنسبة حظه من المسئلة فإن كان حظه من المسئلة ربعها فإنه يعطى من التركة ربعها وهكذا وأشار الوجه الثاني بقوله (ص) أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة كزوج وأم وأخت من ثمانية للزوج ثلاثة والتركة عشرون فالثلاثة من الثمانية ربع وعن فياً خذ سبعة ونصفاً (ش) يعني أنك بالخيار بين أن تجعل لكل وارث من التركة بنسبة حظه من المسئلة أو تقسم التركة على السهام التي صحت منها المسئلة فلوتر كت زوجها وأما وأختها شقيقة أو لاب فالمسئلة من ستة وتقول لثمانية وبنسبة التركة عشرون مثلاً فعلى الطريقة الأولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها

الستة لأنها ثلثان منها فلا يظهر ذلك (قوله بنسبة الواحد) أي الهوائي وهذا يجري في العدد المنطق والاصم فأما المنطق فظاهر وأما الاصم فالاثنتان والعشرون توافق الثلاثة والثلثين بجزء من أحد عشر لأن العدد المقي في آخر أحد عشر ونسبة الواحد جزء من أحد عشر جزءاً وكيفية العمل في الاثنتين والعشرين والثلثة توافق الثلاثين والضرب وفق الاثنتين وعشرين وهو جزءان في الثلاثة والثلثين أو يضرب وفق الثلاثة والثلثين وهو الثلاثة أجزاء في الاثنتين وعشرين (قوله ولكل من التركة) خبر مبتدأ محذوف ومن التركة متعلق بالمبتدأ ونسبة حال وفي المسئلة متعلق بنسبة أي ولكل من الورثة نصيب من التركة كائناً بنسبة حظه من المسئلة (قوله

شرع في بيان قسمة التركة عليها) لا يظهر هذا في الوجه الأول إنما يظهر في الوجه الثاني وقوله ويقسم منصوب بأن مضمرة معطوف على المصدر أي وبأن يقسم وهو كلام ناقص أي أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة ثم تأخذ نصيب كل وارث من أصلها وتضربه فيما يخرج بالقسم وهو اثنان ونصف وهو جزء السهم وبقي ثلث وهو أن تضرب سهام الزوج في التركة يحصل ستون أقسمها على المسئلة يخرج سبعة ونصف هذا في حق الزوج ومثله حصه الأخت وأما الأم فاضرب سهامها في التركة يحصل أربعون أقسمها على المسئلة يخرج خمسة وأقرب الطرق الأولى كما قاله ابن الحاجب لكن قال ابن عبد السلام هذا إذا قلت سهام الفريضة وأما إن كثرت فهي أصعبها لأنها مبنيّة على النسبة التي هي قسمة القليل على الكثير كذا في ثم قال في التوضيح وأسهل الطرق أن يقسم عدد التركة إن كانت مثلياً أو قيمتها إن كانت مقومة على العدد الذي صحت منه الفريضة فيعلم نسبته ما يخرج لكل ثم تضرب هذا الخارج فيما يد كل وارث (قوله فالثلاثة من الثمانية ربع وعن) أي لأنه نقص عن النصف ثماناً زادت الستة بمثل ثلثها ونقصت الأم من الثلث الحقيقي إلى الربع لأنها ربع الثمانية وتبع ابن الحاجب في التعبير بربع وعن قال ابن عبد السلام وهذا قال ثلاثة أثمان قلت الأمران متساويان على أن يطلب النسبة إذا أمكن النطق بالجزء الأكبر كان أحسن لأنه

وعنها

مهـ مادق الجزء صعب فهمه على السامع محشى تت (قوله فيخرج جزء السهم الخ) اعلم أنه ذكر في الترتيب مسائل ومن جعلتها ما إذا ترك الميت أم أو أربعة أعمام قال أصلها ثلاثة ثلثها واحد ويبقى سهمان على أربعة أعمام لا تنقسم لكن يوافق عددهم بالنصف فرد الأعمام إلى نصفه اثنين واضربه في أصل المسئلة فتصح من ستة للام سهمان ولكل عم سهم والذي يضرب في أصل كل مسئلة يسمى جزء سهم المسئلة قال الشارح لانه اذا قسم ما صحت منه المسئلة على أصلها أو مبلغه بالاعول خرج هو ضرورة لان الحاصل من الضرب اذا قسم على أحد المضرورين خرج المضرور الآخر والمطلوب بالقسمة هو ما يصيب الواحد من أحاد المقسوم عليه من جملة المقسوم والواحد من المقسوم عليه وهو الأصل أو مبلغه بالاعول يسمى سهما والنصيب يسمى جزءاً فلذلك قيل جزء السهم أى نصيب الواحد اه فاذا علمت ذلك فنقول العشرون المتروكة بمثابة ما صحت منه المسئلة وقول الشارح فيخرج جزء السهم اثنان ونصف معناه ان كل واحد من الثمانية يقال له سهم وما خصه وهو اثنان ونصف يسمى جزءاً لذلك (٣١٥) قال الشارح فيخرج جزء السهم اثنان أى نصيب الواحد من الثمانية حين قسم العشرين عليها اثنان ونصف (قوله أخذه بسهمه) لا حاجة لقوله أخذه (قوله من تلك النسبة الخ) في العبارة حذف المشار اليه والتقدير فاجعل المسئلة سهام غير الأخذ واقسم العين المتروكة على المسئلة التي هي سهام غير الأخذ فخرج فاضرب فيه حصة كل واحد مما له في تلك المسئلة فما يحصل فهو الذي يخصه من المتروكة بان تضرب حصة الاخت التي لم تأخذ العرض وهي ثلاثة في أربعة باثني عشر وحصة الام وهي اثنان في أربعة بثمانية وقول المصنف ثم اجعل لسهامه أى الأخذ من تلك النسبة المحذوفة التي ذكرناها ومن إماراة أو بياناً للمحذوف أى شيئاً من تلك النسبة أى شيئاً هو تلك النسبة أى مثل تلك النسبة

وتم فيكون له من التركة ربعها خمسة في المثال المذكور وثمان اثنان ونصف وذلك سبعة ونصف وكذلك حكم الاخت واللام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرين ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثمانية فانك تقسم العشرين على ما صحت منه المسئلة بعولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فن له شيء من أصل المسئلة أخذه مضرور باثني ونصف فالزوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف وكذلك الاخت واللام اثنان في اثنين ونصف بخمسة (ص) وان أخذ أحدهم عرضاً فأخذه بسهمه وأردت معرفة قيمته فاجعل المسئلة سهام غير الأخذ ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة (ش) الضمير يرجع للزوج أو للام أو للاخت المذكورين فان أخذ أحدهم عرضاً من التركة في المسئلة السابقة فأخذه عن جملة نصيبه من غير تعيين لقيمه وأخذ باقيهم العين وأردت معرفة قيمة ذلك العرض والمراد بالقيمة ما يراضى عليه الورثة لا ما يساويه العرض في السوق فوجه العمل في ذلك أن تصح القرينة وتسقط منها سهام أخذ العرض وتجعل القسمة على الباقي فاذا أخذ الزوج العرض فاقسم العشرين على سهام الام والاخت وذلك خمسة يكن الخارج لكل سهم أربعة فاضرب الزوج أربعة في ثلاثة سهامه باثني عشر وذلك ثمن العرض فتكون جملة التركة اثنين وثلاثين وكذلك لو أخذته الاخت وان أخذته الام كان الباقي بعد اسقاط سهميها ستة فاقسم العشرين عليها يخرج ثلاثة وثلاث هي جزء السهم اضربها في سهميها يخرج ستة وثلاثان هي قيمة العرض فالتركة ستة وعشرون وثلاثان فقوله والتركة عشرون أى غير العرض (ص) فان زاد خمسة ليأخذ العرض فزدها على العشرين ثم اقسام (ش) يعنى فان زاد أخذ العرض خمسة من ماله في الصورة المفروضة ليأخذ العرض بحصته من التركة فانك تزيد الخمسة على العشرين ثم اقسامها كما مر على سهام غير الأخذ فاذا كان الزوج هو الدافع للخمسة فاقسم الخمسة والعشرين على الخمسة يكن الخارج لكل سهم خمسة فاضربها في ثلاثة سهامه من أصل القرينة يخرج خمسة عشر فزدها عليها خمسة تكن عشرون وذلك ثمن

التي هي ضرب نصيب حصة كل واحد من الاخت والام في الأربعة على ما بينا ومثلها هو ضرب نصيب الزوج في الأربعة فيحصل اثنا عشر فتعتبر قيمة العرض وانما قدرنا مثل لان ضرب نصيب الاخت أو الام في الخارج وجعل ما حصل هو نصيبها من العشرين ليس عين ضرب نصيب الزوج الأخذ العرض في الخارج وجعل ما حصل هو حصته ولا يخفى أن الضرب المذكور وجعل بنسبة أى شيء ينسب لفاعله فنسبة بمعنى منسوب فتدبر (قوله الضمير يرجع للزوج الخ) المناسب أن يقول ان الواحد صادق بالزوج أو الام أو الاخت والا فالضمير في أحدهم على مجموع الثلاثة لا على هذا أو هذا أو هذا وهاهنا ظاهر (قوله فاذا أخذ الزوج العرض الخ) المناسب لما قلنا في تقرير المصنف ان يؤخر ذلك بعد اعتبار حصة الاخت والام فيقول فاضرب نصيب الاخت وهي ثلاثة في أربعة يخرج اثنا عشر هي حصتها من العين واضرب للام اثنين في أربعة يكن الخارج ثمانية هي حصة الام من العين ثم تعتبر مثل ذلك في حصة الزوج الأخذ العرض فتضرب نصيبه وهو ثلاثة في أربعة يخرج اثنا عشر هي قيمة العرض (قوله فلو كان الزوج هو الدافع للخمسة الخ) الاولى أن يبين حال الاخت والام أولاً كما تقدم لقول المصنف ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة ثم يبين حال الزوج الأخذ العرض (قوله فزدها عليها خمسة) ليس ذلك من تمام العمل

(قوله فيكون للام ثمانية وثلاث) وذلك لان نصيبها اثنان مضر وبة في أربعة وسدس فالاثنتان في الاربعة ثمانية والاثنتان في السدس بسدسين (قوله فيكون للزوج تسعة الخ) اختصر ولوا اعتبر ما قلناه سابقا لقال فيكون للاخت تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم اثنتان في ثلاثة بستة ثم اعتبر مثل ذلك في الزوج لما تقدم من قول المصنف فاجعل الخ فله تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولم يتكلم على ما اذا كان أخذ الخمسة من العشرين الأم ولكن نقول أما الاخت فالذي قيل في الزوج يقال فيها وأما الأم فلا يتأتى أن تأخذ خمسة مع أخذ العرض في الفرض المذكور (قوله كئلا بنين) أي أو بنات وبأولاد غير في الشامل (قوله مات أحدهم) وكذا لو مات ثالث ورابع وكان ورثة الأول هم ورثة الثاني والثالث والرابع ويرون بمعنى واحد أي بعصوبة كئلاثة اخوة أشقاء وأربع أخوات شقائق مات أحد الاخوة ثم آخر ثم أخت ثم أخت فان التركة تقسم بين الاخ والاخت الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين وكأن الميت لم يمت الا عنهما وهاتان صورتان داخلتان في لفظ بعض في قول المصنف وان مات بعض لشموله للميت المتعدد أيضا ومثاله بالتحديد لا يخصص (قوله يعرف عند الفرضيين (٣١٦) بالمناسخة) المشهور عندهم المناسخات بالجمع لا بالمفرد وقوله

العرض وكذلك حكم الاخت فان كان الدافع للخمس هي الأم قسمت الخمسة والعشرين على ستة سهام الزوج والاخت يخرج جزء السهم أربعة وسدس فيكون للام ثمانية وثلاث فان أضفتها لما يسد الورثة كانت التركة ثلاثة وثلاثين وثلاثا فان زادت خمسة على ما يجب للام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاث وكرابن الحاجب في المسئلة قسمها ثلثا ولم يذكر المؤلف وهو ما اذا أخذ أخذ العرض خمسة من العشرين زيادة على العرض ليكون ذلك حصته فان كان أخذها هو الزوج قسمت الخمسة عشر الباقية على خمسة سهام الأم والاخت يخرج جزء السهم ثلاثة فيكون للزوج تسعة فاذا أضفتها لما أخذ الورثة كانت التركة أربعة وعشرين وكانت قيمة العرض أربعة لانك تحط مما ناب الزوج خمسة وهي التي أخذها من الورثة فيكون الباقي وهو أربعة قيمة العرض (ص) وان مات بعض قبل القسمة وورثه الباقيون كئلا بنين مات أحدهم أو بعض كزوج معهم ليس أباهم فكالعدم (ش) هذا الفصل يعرف عند الفرضيين بالمناسخة وهي لغة الازالة وفي الاصطلاح أن يموت انسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث فأكثر وسميت بذلك لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية اولان المال ينتقل فيها من وارث الى وارث والمناسخة على قسمين قسم لا يفتقر الى عمل مثل أن تكون ورثة الثاني هم ورثة الاول كئلا بنين ورثوا أباهم ثم مات أحدهم قبل القسمة ولا وارث له غير أخويه فهذا الولد الميت يعد كالعدم وتقسم فرصة الاب على الاثنين الباقيين وكذلك الحكم اذا كان معهم زوج ومات أمهم وليس هذا الزوج أبالولد الميت فان الزوج له الربع سواء مات هذا الولد أو بقي حيا والباقي للولدين وكذا عكس هذه المسئلة وهي أن يموت زوجها عن ثلاثة بنين من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه فكان الزوج مات عن زوجة وابنين فقوله أو بعض بالرفع عطف على الباقيون لا على أحدهم أي وورثه الباقيون أو ورثه بعض الباقيين والبعض الآخر لم يرثه كما

وهي لغة أي ان المناسخة في اللغة الازالة هذا معناه وفيه شيء وذلك لان المعروف عندهم ان المناسخة من النسخ والنسخ لغة الازالة (قوله وهي لغة الازالة) في كلام غيره من النسخ وهو لغة الازالة أو التغير أو النقل فن الاول نسخت الشمس الظل ومن الثاني نسخت الريح آثار الديار غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب نقلت ما فيه ومن ذلك المناسخات الازالة أو تغيير ما صحت منه الاولى أو الانتقال من وارث الى وارث أو أكثر وأورد بعض حواشي الفرائض قائلا ما نصه فان قلت المناسخة مفاعلة وهي تقتضي الفعل من الجانبين فتكون كل مسئلة ناسخة لصاحبها ومنسوخة بها ومعلوم انه ليس كذلك قلت لما كان في المتوسط بين الاولى

والاخيرة شبه المفاعلة وتزل غير المتوسطات منزلتها أطلق على الجميع ذلك وان لم يكن متوسطا طردا للباب وانما قلت شبه المفاعلة لان كلام المتوسطات وان كانت ناسخة ومنسوخة لكن ناسخها غير منسوخها فلم تكن حقيقة المفاعلة موجودة وانما تكون حيث يكون الفعل من اثنين فأكثر يفعل كل بصاحبه ما يفعل المصاحب به اه ما قاله بعض الحواشي (قوله ان يموت انسان الخ) ظاهر العبارة أن حقيقة المناسخة هي موت الانسان الذي لم تقسم تركته حتى يحدث موت انسان آخر وظاهر الامر ليس كذلك والظاهر أن المناسخة مجموع المسائل المتعلقة بموت الاول والمسئلة المتعلقة بموت الثاني الناسخة الاولى وهذا اصطلاح ولا مشاحة فيه وقوله وسميت بذلك أي المسئلة المذكورة التي اعتبرت مجموع المسائلين وقصد بذلك الإشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وقوله انتسخت بالثانية أي أزيلت بالثانية وهذا يناسب قول الشارح الازالة وقوله أولان المال الخ هذا لا يناسب الازالة التي اقتصر عليها انما يناسب المعنى الذي ذكرناه من كلام غيره وهو الانتقال (قوله ورثوا أباهم) فيه إشارة أعني التقييد بقوله أباهم إشارة الى أن ارث الباقيين يكون بالوجه الذي ورثوا به الاول ومن ذلك ما لو ماتت وتركت أولاد ثلاثة منها وأبوهم واحد مات قبل احتراز اعمامها ماتت عن ثلاثة بنين من آباء مختلفة ثم مات أحدهم فانه وان ورثه الباقيون لكن ليس بالوجه الذي

ورثا به الاول لان الاول بالتعصيب وهذا بالفرض فلا يقال ان الثاني كالعديم فتدبر (قوله وقوله كزوج معهم مثال لقوله أو بعض) لا يخفى ان هذا التمثيل لا يصح لان قول المصنف أو بعض معناه أو ورثه بعض والزوج في الفرض المذكور ليس بوارث فالمناسب أن يكون تمثيلا لمخذوف والتقدير أو بعض دون بعض كزوج فقوله كزوج تمثيل للبعض المحذوف أو ان التقدير كسئلة زوج (قول المصنف والا) أي والابن خلف ورثة غير ورثة الاول أو هم ولكن اختلف قدر استحقاقهم (٣١٧) وسأني مثالهم في الشارح (قوله صحيح الاول)

أي مسألة الميت الاول ولفظ صحيح يصح قراءته بالفعل الماضي المبني للفاعل والضمير عائدا على القاسم أو الحاسب أو الفارض وتصح قراءته بالبناء للمفعول ونائب الفاعل الاول ثم الثانية وقوله ثم الثانية ترتيبه بتم يوههم وجوب ترتيب تصحيحها وليس كذلك بل هو جائز فقط الا أن المناسب لحال الموقى ان تصح مسألة الميت أولا وانما لم يجعل أمرا لما قاله بعض الشيوخ رحمه الله تعالى أنه لو كان أمرا لوجبت الفاء في جواب ان الذي حذف شرطه وأنيب عنه لا (قوله فتصح الفريضة الثانية مما صحت منه الاولى) بمعنى اننا لا نحتاج اعمل وليس المراد ان الثانية تصح من ثلاثة كما تصح الاولى من ثلاثة (قوله واللا وفق الخ) بالبناء للفاعل والمفعول على الوجهين في صحيح وتصح الخسافة فيجوز عطف المبني للفاعل على المبني للمفعول وعكسه وكذا يقال في قوله وضرب وعلى كونه أمرا يصح جعله جوابا عن سؤال وجواب الشرط محذوف تقديره والافليس كذلك وفق الخ وسبب ذلك أن جواب الشرط اذا كان أمرا لا يكون الامقرونا بالفاء (قوله فان لم يتوافق الخ) لم يقل والا ضربت الخ لتلايتوهم متوهم ان المعنى وان لم يوفق بتشديد الفاء لقوله أولا ولا وفق فيعترض على

مثال وقوله كزوج معهم مثال لقوله أو بعض ثم أشار الى القسم الثاني الذي يحتاج الى العمل بقوله (ص) والاصح الاول ثم الثانية فان انقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت مات وترك أختا وعاصبا صحتا (ش) أي وان خلف ورثة غير ورثة الاول أو هم ولكن اختلف القدر فتصح مسألة الميت الاول وتأخذ منها سهام الميت الثاني ثم تصح المسئلة الثانية واقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فان انقسم نصيب الثاني على ورثته فتصح الفريضة الثانية مما صحت منه الاولى مثاله مات شخص وترك ابنة وبنته ثم مات الابن وترك أخته وعاصبه كجه فالفريضة الاولى من ثلاثة والثانية من اثنين والواجب للابن من الاولى سهمان وقدمات عنهما وترك أخته وعاصبا فالسهمان ينقسمان على مسئلته وتصح من الاولى فيكون للميت اثنان من الفريضتين وللعاصب سهم (ص) واللا وفق بين نصيبه وما صحت منه مسئلته واضرب وفق الثانية في الاولى كابنتين وابنتين مات أحدهما وترك زوجة وبنتا وثلاثة بنين فن له شيء من الاولى ضرب له في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وفق سهام الثاني (ش) أي فان لم يكن نصيب الميت الثاني من الميت الاول منقسما على ورثته فانك توفق بين نصيبه وما صحت منه مسئلته وتضرب وفق المسئلة الثانية في كامل المسئلة الاولى وفي الجواهر وجه العمل في ذلك أن تتطرين نصيب الميت الثاني وما صحت منه فريضة فان اتفقا ضربت وفق فريضة في الفريضة الاولى فما اجتمع فنه تصح اه ثم تقول من له شيء من الفريضة الاولى أخذه مضروبا في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في وفق سهام مورثه مثاله ترك ابنين وابنتين ثم عوت أحد الابنين قبل القسم وترك زوجة وابنة وثلاثة بنين فن المسئلة الاولى من ستة لكل ذكر سهمان ولكل بنت سهم والثانية من ثمانية للزوجة سهم وللبنت أربعة ولكل واحد من ولد الابن سهم فسهم الميت من الاولى اثنان وفريضة ثمانية متفقا بالانصاف فتضرب نصف فريضة وهو أربعة في الفريضة الاولى وهي ستة يكن الخارج أربعة وعشرين ثم تقول من له شيء من الاولى أخذه مضروبا في وفق الثانية وهو أربعة ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في وفق سهام مورثه وهو واحد (ص) فان لم يتوافقا ضرب سهام ما صحت منه مسئلته فيما صحت منه الاولى كوت أحدهما عن ابن وبنت (ش) أي وان لم توافق سهام الميت الثاني فريضة بل باينتها فهي حيث شئت كنصف باينته سهامه فاضرب جميع سهام الفريضة الثانية في جميع سهام الفريضة الاولى كما لو مات أحد الابنين المذكورين في المسئلة السابقة وترك ابنا وبنتا ففريضة من ثلاثة وسهامه من الاولى اثنان وهما متباينان فتضرب الثانية وهي ثلاثة في الاولى وهي ستة يكن الخارج ثمانية عشر ثم تقول من له شيء من الاولى أخذه مضروبا في جميع الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في جميع سهام مورثه وسكت المؤلف عن هذا لانه يعلم بالمقايضة قال في التوضيح وهذا انما هو اذا كانت التركة عقارا أو عروضاً مقومة وأما ان كانت عينا أو عرضا

(٣٨ - خشي ثامن) المصنف فدفع ذلك (قوله ضرب سهام ما صحت منه مسئلته) اضافة سهام لما بعده البيان (قوله قال في التوضيح) أصل هذه لابن يونس ولما نقله عنه العسقلاني قال وهذا الذي ذكره ابن يونس هو الظاهر في النظر وظاهر نصوصهم ان العمل لا بد منه كفيما كانت التركة اه والمراد لا بد منه عند الفراض وقصد هم بذلك الاختصار ولو قسمت كل فريضة على حدة ما خالف القاسم الحكم الشرعي اه قال في الجواهر فاذا وقعت المناصحات فعمل الحاسب فريضة كل ميت مفردة فقد أصاب في

المعنى وان أخطأ عند الفرضيين لان بقاء التركة حتى حصلت فيها مناسخات تجعل الموارث كلها كالورثة الواحدة ومطلوب
الفرضيين تصحيح مسألة الاول من عدد يتقسم (٢١٨) نصيب كل ميت بعده منه على مسئلته اه (قوله فقط) راجع لاحد الورثة

مبدأ فاعمل ويقسم ما حصل للميت الثاني على فرضته أى ورثته اه وكذا العمل لو انحصر
ارث الميت الثاني في بقية ورثة الميت الاول لكن اختلف قدر الاستحقاق كميته عن أم وزوج
وأخت لأب وأخت شقيقة ثم نكح الزوج الشقيقة وماتت عنهم فالمسألة الاولى من ستة وتعمل
الى ثمانية للام واحد والزوج ثلاثة وللأخت لأب واحد وللشقيقة ثلاثة والمسألة الثانية
من ستة وتعمل الى ثمانية أيضاً للام اثنان وللزوج ثلاثة وللأخت لأب ثلاثة وسهام
الشقيقة من الاولى ثلاثة غير منقسمة على مسئلتها ولا موافقة فاضرب مسئلتها وهى ثمانية
فى المسألة الاولى وهى ثمانية يحصل أربعة وستون من شئ من الاولى أخذهم مضروباً فى
الثانية فيحصل للزوج من الاولى أربعة وعشرون ومن الثانية تسعة ويحصل للام من الاولى
ثمانية ومن الثانية ستة ويحصل للأخت لأب من الاولى ثمانية ومن الثانية تسعة (ص)
وان أقر أحد الورثة فقط بوارث فله مانقصة الاقرار بعمل فريضة الانكار ثم الاقرار ثم انظر
ما بينهما من تداخل وتباين وتوافق (ش) يعنى فان أقر واحد من الورثة بوارث وأنكره بقيتهم
كان المقر عدلاً أم لا على المذهب فانك تنظر فريضة الجماعة فى الانكار وفريضة المقر خاصة
فى الاقرار لانه ليس ثم وارث غيره لا نازب مدعى فريضة الجماعة فى الانكار وفريضة المقر خاصة
فى انكاره فان اقر من تداخل وتباين وتوافق فان تداخلنا أخذت أكبرهما وان تبايننا
فتضرب احدهما فى كامل الاخرى وان توافقتا بجزء ضربت وفق احدهما فى كامل الاخرى
ثم يدفع للمقر به مانقص المقر الاقرار من حصته على موجب الاقرار كالقرار بالدين سواء لانه
يأخذ على سبيل الميراث ولم يذكروا ما اذا تنازلوا لوضوحه وبأى مثاله والاولى تقديمه
فريضة الانكار لانها الاصل وهذا اذا تجد المقر والمقر له وبأى ما اذا تعدد كل (ص) الاول
والثانى كشقيقتين وعاصب أقرت واحدة بشقيقة أو بشقيق (ش) المراد بالاول التداخل
وبالثنى التباين فذكر ان الاول أختان شقيقتان وعاصب أقرت احدهما باخت شقيقة
وكذبها الباقون من الورثة ففريضة الانكار من ثلاثة وفريضة الاقرار تصح من تسعة
لانكسار السهمين على الاخوات الثلاث فتضرب عدد الرؤس المنكسر عليها سهامها فى أصل
المسألة وهو ثلاثة يخرج تسعة والثلاثة داخله فى التسعة فتقسم التسعة على فريضة الانكار
لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة ثم تقسمها على فريضة الاقرار لكل أخت سهمان وللعاصب
ثلاثة فقد نقصت المقر سهمها فتدفعه لها وذكروا المثال الثانى ان المسألة بها لهما أن احدهما
أقرت باخ شقيق فمسألة الانكار أيضاً من ثلاثة ومسألة الاقرار من أربعة وبينهما تباين
فتضرب ثلاثة فى أربعة باثنى عشر ثم تقسمها على الانكار لكل أخت أربعة وللعاصب أربعة
وعلى الاقرار لكل أخت ثلاثة وللأخ تسعة فقد نقص من حصته المقر سهمهم تدفعه للمقر به
(ص) والثالث كابنتين وابن أقر باين (ش) المراد بالثالث التوافق وذكروا المثالين ابنتين أقر
الابن باين وكذبها الابنتان ففريضة الانكار من أربعة وفريضة الاقرار من ستة وبينهما توافق
بالانصاف فتضرب ابنتين فى ستة أو تضرب ثلاثة فى أربعة يحصل اثنا عشر فاقسمها على الانكار
يحصل للابن ستة ولكل بنت ثلاثة وعلى فريضة الاقرار يخصه أربعة ولكل بنت سهمان
فقد نقص المقر من حصته اثنا عشر فدفعهما للمقر به ومثال التماثل ترك أم وأختاً لأب وعماً أقرت

لان اقرار غير الوارث لا يعتد به حتى
يخبر عنه المصنف (قوله بوارث)
أى لو ارث أو بمال وارث (قوله)
فيه مانقصه الاقرار (عبر بقوله فله
دون ورث لقول العصفورى هذا
النقصان لا يأخذ المقر له على جهة
الارث بل على جهة الاقرار فهو
كالقرار بالدين كما قاله الشارح
(قوله تعمل فريضة الانكار) هذا
التريب ليس بواجب بل هو أولى
ليكونه الاصل والافلوع كس
صح (قوله على المذهب) ومقابله
ان الارث يثبت بالعدل الواحد مع
(٢٢٥) البين (قوله وفريضة المقر الخ)
لا يخفى ان المصنف قال ثم الاقرار
وقال الشارح بعد ثم انظر الخ فهذا
صريح فى اننا ننظر لفريضة الجميع
فى الحالتين أيضاً فانظر ما وجه ذلك
ويمكن تأويل العبارة بوجه بعد
من اللفظ والمعنى وفريضة الجماعة
فى الاقرار لكن المنظور له فريضة
المقر وحده بحيث لا يحتاج فى حالة
الاقرار الا لضرب حصته فقط وان
كان الشارح فيما يأتى نظراً الى
ضرب الجميع (قوله لانه ليس الخ)
الاولى أن يقول كانه ثم بعد كتبى
هذا وجدت النقل عن ابن شاس
هكذا كانه الخ وقوله لا نازب مدعى
لقوله وفريضة المقر خاصة (قوله)
من تداخل الخ) أى وتماثل ولم
يذكره الشارح ليكون المصنف
لم يذكره (قوله والاولى تقديم الخ)
أى فقول المصنف ثم الاقرار رأى
التريب على جهة الاولوية لا
الوجوب (قوله الاول) مبتدأ أول

والمعطوف مبتدأ ثان وقوله كشقيقتين خبر الاول وقوله أو شقيق فى محل رفع خبر الثانى وهذا التركيب
لا تطرله كذا فى بعض شيوخنا (قوله فتقسم التسعة على فريضة الانكار) أى على الورثة باعتبار فريضة الانكار وقوله ثم تقسمها
على فريضة الاقرار أى ثم تقسمها على الورثة باعتبار فريضة الاقرار ويحتمل أن المراد اننا نقسم التسعة على التسعة فيخرج واحد

فيجعل جزء السهم فيصرب فيه نصيب كل وارث (قوله وأنكرتها الام) انما قيد بذلك لان العلم واحد سواء أقر أو أنكر فانكاره وعدمه سواء بخلاف الام اذا أقرت لها واحد واذا أنكرت لها اثنان فلذا قيد بالام (قوله فتضرب أربع الخ) التفت لضرب الاكبر في الاكبر ويصح ضرب أربعة في ثلاثة باثني عشر ثم الحاصل في خمسة وهو الاولى لان الانكار مقدم على الاقرار (قوله في ثلاثة) الاوضح ان يقول ثم الحاصل في ثلاثة (قوله وكل من المستلحقين بفتح الحاء منكر) أما لو أقر أحد المستلحقين بالآخر في الصورة المذكورة فتوضع الثمانية على العشرة ويقسم الجميع على الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين (قوله ثم تقسمها على الانكار) فتقسم الستين على ثلاثة يخرج جزء سهمها عشرين فاذا ضربت نصيب الابن وهو اثنان في العشرين خرج أربعون وهي حصته واذا ضربت نصيب البنت وهو واحد في عشرين خرج عشرون هي حصة البنت فقد كملت الستون وقوله (٣١٩) ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن أي

فتقسم الستين على أربعة يخرج جزء السهم خمسة عشر اضرب فيها حصة الابن وهي اثنان في خمسة عشر بثلاثين واضرب حصة كل بنت وهي واحد في خمسة عشر بخمسة عشر فقد كملت الستون باعتبار حصتها وقوله ثم تقسمها أيضا الخ أي فتقسم ستين على خمسة يخرج اثناعشر فاضرب فيها حصة كل ابن يخرج أربعة وعشرون وهما ابنان فيحصل لهما ثمانية وأربعون ثم اضرب حصة البنت المقررة وهي واحد في اثني عشر باثني عشر فقد كملت الستون (قوله فحذف المضاف) وهو فريضة وقوله وأقيم المضاف اليه مقامه وهو اقرار وقوله ثم حذف المضاف الذي هو اقرار لانه مضاف باعتبار اضافته للضمير وان كان مضافا اليه باعتبار فريضة (قوله وان أقرت زوجة حامل الخ) قال العسقلاني لان خصوصية الزوجة بل كل امرأة تكون حاملا أمة أو زوجة أو أما أو زوجة أب أو غير ذلك اه (قوله انها ولدت حيا) أي

الاخت للاب بشقيقة للبنت وأنكرتها الام ففريضة الانكار من ستة للام اثنان والاخت ثلاثة والعم مابقي وهو واحد وكذلك فريضة الاقرار من ستة أيضا للشقيقة النصف والاخت للاب السدس تكملة الثلثين واللام السدس واحد والعم مابقي وهو واحد فقد نقصت حصة الاخت للاب سهمان تدفعهما للشقيقة المقربها (ص) وان أقر ابن بنت وبنت بابن فالانكار من ثلاثة واقراره من أربعة وهي من خمسة فتضرب أربعة في خمسة ثم في ثلاثة يرد الابن عشرة وهي ثمانية (ش) ما مر فيما اذا اتحد المقر والمقرب وهذا فيما اذا تعدد المقر والمقرب فاذا ترك ابنه وبنته فأقر الابن ببنت وكذبته أخته وأقرت البنت بابن وكذبها أخوها وكل من المستلحقين بفتح الحاء منكر لا آخر ففريضة الانكار من ثلاثة للابن سهمان وللبنات سهم وفريضة اقرار الابن من أربعة للابن اثنان ولكل بنت سهم وفريضة اقرار البنت من خمسة لكل ابن سهمان وللبنات سهم والفرائض الثلاثة متباينة فتضرب فريضة اقراره وهي أربعة في فريضة اقرارها وهي خمسة بعشرين ثم تضرب العشرين في فريضة الانكار بستين ثم تقسمها على الانكار يخص الابن أربعون والبنت عشرون ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن يخص الابن ثلاثون ولكل بنت خمسة عشر فقد نقصه الاقرار عشرة يدفعها للبنت المقر بها ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرارها يخص الابن أربعة وعشرون ويخصص البنت اثناعشر فقد نقصها الاقرار ثمانية تدفعها للمقرب فقوله فالانكار الخ أي ففريضة انكارهما معا وقوله واقراره أي وفريضة اقراره وقوله وهي أي وفريضة اقرارها فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه ثم حذف المضاف فانفصل الضمير (ص) وان أقرت زوجة حامل وأحد أخويه أنها ولدت حيا فالانكار من ثمانية كالاقرار وفريضة الابن من ثلاثة تضرب في ثمانية (ش) هذه المسئلة مثل عنها أصبح فقال هي من أربعة وعشرين وبيان أن فريضة الانكار من أربعة للزوجة الربع وثلاثة على الاخوين الشقيقين أو لاب من منكر مبين فتضرب عدد رؤسهما المنكسر عليهما في أصل الفريضة تكون ثمانية وفريضة الاقرار أي اقرار الزوجة وأحد الاخوين أنها ولدت ابنا حيا حياة مستقرة وأنكر ذلك الاخ الآخر بان قال ولده ميتا من ثمانية أيضا فيستغنى بها للام الثمن والباقي الولد وفريضة الولد على الاقرار من ثلاثة لأمه وعييه وسهامه سبعة لا توافق فريضة فاضرب الثلاثة في الثمانية يكن

ابناوا حيا وليس المراد الجنس حتى يشمل المتعدد والبنت اذ لا يتأتى في هذا العمل الامع الابن الواحد فقط والاخوان متفقان على ثبوت نسبته ومختلفان في وجود شرط الميراث وهو الحياة فليست هذه كالمسائل التي قبلها لان النزاع فيها في وجود ثبوت السبب الذي هو النسب (قوله فيستغنى بها) ظاهر العبارة أن الاستغناء انما يكون بمثابة الاقرار فقط ولكن المراد أنه يستغنى بأحدهما (قوله وفريضة الولد على الاقرار من ثلاثة) لان الام لها الثلث وهو من ثلاثة فلذلك قال مستلتم من ثلاثة لها واحد وللعمين اثنان (قوله لا توافق فريضة) أي بل تبين فاقسمها على الانكار أي بان تقسمها على ثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة كل من له شيء في مسألة الانكار يأخذه مضر وباقى ثلاثة التي هي جزء السهم فللام في الانكار اثنان يضربان في ثلاثة بستة وهي ربع الاربع والعشرين ولكل عم ثلاثة

تضرب في ثلاثة بقسمة فالجمله ثمانية عشر تضم لسته تكمل جمله الاربعة والعشرين (قوله ثم على الاقرار) أي وهي ثمانية يخرج جزء
السهم أيضا ثلاثة فللام في الاقرار واحد في ثلاثة بثلاثة هي ثمانية والعشرين وللان سبعة تضرب في ثلاثة بواحد وعشرين
ومستثنى من ثلاثة ٣ والسبعة والعشرون منقسمة على الثلاثة للام سبعة ولكل أخ سبعة فال الامر الى ان اقرار الاخ نقصه اثنان
تأخذهما للام تضم للسته التي جاءت في الانكار فجمله ماله ثمانية (قوله وللان واحد وعشرون) وهي الحاصلة من ضرب السبعة في
الثلاثة التي هي جزء السهم (قوله ولان من فريضة ابنها شيا) أراد بفريضة ابنها سهمه فهو من عطف الجزء على الكل فان قلت كيف
يصح ذلك مع انها أخذت اثنين زيادة على الستة فقد أخذت من فريضة الاقرار شيئا والجواب أن أخذها ذلك ليس على طريق الارث
بل على طريق التبرع من المقر بسبب اقراره يدل عليه قوله فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام (قوله لانكار الاخ الآخر) أي الارث
انما يكون بعد ثبوت حياة المورث بعدلين في حياة الوارث ولا ثبوت لانكار الاخ الآخر (تبيينه) ظهر من ذلك ان عمل الفريضة
المذكورة مؤلف من عمل الاقرار والانكار ومن عمل المناسخات وذلك ان الان مات قبل القسمة وسهامه لا تنقسم على فريضة
ولا توافقها فتضرب جميع سهام الفريضة (٢٢٠) الثانية في جميع سهام الاول وذلك ثلاثة في ثمانية (قوله وان أوصى بشائع)

الخارج أربعة وعشرين فاقسمها على الانكار ثم على الاقرار فالمرأة في الانكار الربع ستة
ولكل أخ تسعة ولها في الاقرار اثنان ثلاثة وللان واحد وعشرون توفي عنها لامة الثلث منها
سبعة ولكل أخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للام مع الستة التي وجبت لها في الانكار
فيصير بيدها ثمانية وبيد المقر سبعة وبيد المنكر تسعة ولا تأخذ الام من فريضة الاقرار
ولان من فريضة ابنها شيئا لانكار الاخ الآخر اذ لو أقر الاخ الآخر لكان الواجب لها عشرة
ثلاثة من زوجها وسبعة من ابنها فقوله وأحد أخويه أي الميت وهما عمال ولد وقوله من ثمانية
أي تصحها وقوله كالاقرار أي من ثمانية لكن تأصيلا (ص) وأن أوصى بشائع كربع أو جزء
من أحد عشر أخذ مخرج الوصية ثم انقسم الباقي على الفريضة كابنين وأوصى بالثلث
فواضح ولا وفق بين الباقي والمسئلة واضرب وفق في مخرج الوصية ككأربعة أولاد
والا فكلما كثلثة (ش) يعني أنه اذا أوصى بجزء شائع ولا فرق في الجزء المذكور بين كونه
منطقا كربع وثلث مثلاً أو أصم كجزء من أحد عشر أو ثلاثة عشر أو سبعة عشر أو تسعة عشر
فلذلك مثل المؤلف بمثلين والفرق ان المنطق ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية كما يعبر عنها كثلث
مثلاً يقال فيه ثلث كما يقال جزء من ثلاثة والأصم ما لا يعبر عن حقيقة الابلق الجزئية واختار
الربع لانه أول جزء العدد المركب أي العدد الذي يحصل بالضرب واختار الجزء من أحد عشر
لانه أول العدد الأصم فطريق العمل في ذلك أن تصح فريضة الميراث ثم تجعل جزء الوصية من
حيث ينقسم على أصحاب الوصايا فريضة برأسها فتخرج منه الوصية ثم تنظر فان انقسم الباقي
من فريضة الوصية على فريضة الورثة فواضح كما اذا ترك الميت ابنين وأوصى بالثلث فان مخرج
الثلث من ثلاثة واحد للوصي له والباقي وهو اثنان ينقسم على الفريضة التي هي اثنان عدد
الرؤس وان لم ينقسم الباقي من مقام الوصية على أصحاب الفريضة فانك تنظر بين الباقي من
مسئلة الوصية وبين مسئلة الورثة فان توافقا ضرب وفق مسئلة الميراث في فريضة الوصية فما

أي لا يتميز مفهومه أنه لو أوصى
بمعين لا يكون الحكم كذلك بل ان
جمله الثلث خرج من غير عمل
والاخرج منه ما جله الثلث (قوله
أخذ مخرج الوصية) أي لوحظ
المخرج الذي هو ثلاثة كمثل ابنين
وأوصى بالثلث فيخرج الثلث ثم
تنقسم الباقي الى آخر ما قال (قوله
على الفريضة) التي هي اثنان في
مثاله (قوله كأربعة أولاد) أي
بنين وعبارة المصنف تشمل
الذكور والاناث ولو حذف أولاد
لكان أخصر لان المميز يعلم من قوله
السابق كابنين (قوله لانه أول جزء
العدد المركب الخ) أي لان الربع
أول أجزاء أول العدد المركب من
ضرب عدد في عدد وأما ضرب
واحد في خمسة أو ستة أو غير ذلك
فلا يقال فيه مركب لان الواحد
لا يقال له عدد ولا بد من هذا قوله
الذي يحصل بالضرب أي ضرب

عدد في عدد وقوله لانه أول العدد الأصم أي لان الأحد عشر أول العدد الأصم لكن المحدث عنه
هو الجزء لا الأحد عشر لان يقال ان الأحد عشر يقال لها عدد أصم فجزؤها كذلك (قوله ثم تجعل جزء الوصية) في العبارة حذف
والتقدير ثم تجعل مخرج جزء الوصية وإضافة جزء للوصية للبيان وذلك ان الجزء كثلث وهو عين الوصية (قوله من حيث ينقسم الخ)
أي يجعل مخرج جزء الوصية فريضة برأسها من حيث انقسامه على أصحاب الوصايا أي لان حيث انقسمه على الورثة أقول فيه ان ذلك
المخرج لم يوجب قسمته فيما ذكر على أصحاب الوصايا بل انما أخذ منه الوصية وهو واحد من ثلاثة تبقى اثنان يقسمان على الورثة ويمكن
ان يجاب بان المعنى يحصل فريضة من حيث الدفع منه لأصحاب الوصايا أي الجنس الصادق بواحد وبأكثر وقلنا الدفع منه لانه كله لا يدفع
لان الثلاثة في المثال المذكور لا تدفع كلها لأصحاب الوصايا

(قوله ومن له شيء في الفريضة أخذه مضر وباقى وفقها) المناسب أن يقول أخذه مضر وباقى وفق السهام التي هي الباقية بعد إخراج مخرج الوصية قوله وللاولاد الأربعة الخ المناسب أن يقول ولكل واحد من الأولاد الأربعة واحد مضر وباقى واحد وهو وفق الباقى بعد إخراج جزء الوصية وذلك أننا وجدنا بين الباقى من مخرج الوصية (٣٣١) اثنين وبين الاثنين والمسئلة التي هي عدد رؤس

الأولاد موافقة بالنصف فنصف الاثنين واحد ونصف الأربعة اثنين فنضربها في ثلاثة فخرج الوصية من ستة فللموصى له واحد في اثنين باثنين ولكل واحد من الأولاد الأربعة واحد في واحد أي الذي هو وفق السهام بواحد فتكملت السبعة والحاصل أننا نقول ومن له شيء في المسئلة أخذه مضر وباقى وفق السهام أي الباقية بعد إخراج الوصية ووفقها واحد ومن له شيء من الوصية أخذه مضر وباقى وفق المسئلة الذي هو اثنان (قوله بجزء من تسعة وعشرين) بيانه أن عدد الأولاد ثمانية وخمسون فتجعل تسعة وعشرين جزءاً تجعل كل جزء اثنين بخلاف جزء السهام الباقية بعد إخراج الوصية فهو واحد والحاصل أن جزء المسئلة اثنان وجزء التسعة والعشرين واحد وكل منهما صحيح (قوله في اثنين وأربعين) أي الحاصلة من ضرب ستة في سبعة (قوله من له شيء من المخرج) أي مخرج الوصية (قوله والباقي بعد ذلك ثمانية وخمسون) الموافق للقواعد أن تقول ولكل واحد من الأولاد واحد في واحد الذي هو وفق الباقى بعد إخراج الوصية (قوله ملاعن وملاعنة) بفتح العين وكسرها (قوله إذا التعن زوجها قبلها) أي والتعن بعده

اجتمع فنه تصح ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضر وباقى وفق المسئلة ومن له شيء من الفريضة أخذه مضر وباقى وفقها كما إذا مات شخص وترك أربعة أولاد وأوصى بالثلث كما مر فللموصى له من مخرج الوصية سهم مضر وباقى وفق المسئلة وهو اثنان باثنين وللاولاد الأربعة من الفريضة اثنان مضر وباقى وفقها بأربعة وان لم يكن بين الباقى والمسئلة توافق بل تبين فانك تضرب كامل المسئلة في مخرج الوصية ومنها تصح ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضر وباقى المسئلة ومن له شيء من المسئلة أخذه مضر وباقى كامل السهام فللموصى له سهم ولذا كور اثنان لا ينقسمان عليهم ولا يوافقان رؤسهم فتضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة فللموصى له سهم في ثلاثة بثلاثة ولكل ابن واحد في اثنين باثنين (ص) وان أوصى بسدس وسبع ضربت ستة في سبعة ثم في أصل المسئلة أو وفقها (ش) لما ذكر كيفية العمل فيما إذا أوصى بجزء واحد شرع في كيفية العمل فيما إذا أوصى بجزءين مختلفين وصفة العمل في ذلك أنك تضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخر تبيناً أو وفقه ان توافقا اجتمع فخرج منه جزء الوصية واقسم الباقي على الفريضة فان انقسم فواضح والا فانظر بين الفريضة والباقي من مخرج الوصية فان تبيناً ضربت ما اجتمع من الوصيتين في أصل المسئلة وان توافقا ضربت في الوفاق فاجتمع فنه تصح واعمل على ما مر في كيفية القسمة فإذا أوصى بسدس ماله لمفرداً ولتعدد وسبع ماله كذلك وترك أربعة أولاد مثلاً فانك تضرب مقام السدس وهو ستة في مقام السبع وهو سبعة لتبينهما باثنين وأربعين أخرج من ذلك جزءاً أي الوصية سدسها سبعة وسبعها ستة وذلك ثلاثة عشر بتأخر تسعة وعشرون وهي لا تنقسم على سهام الفريضة الأربعة ولا توافقها فتضرب أربعة في اثنين وأربعين يخرج مائة وثمانية وستون فنل شيء من اثنين وأربعين أخذه مضر وباقى أربعة ومن له شيء من أربعة أخذه مضر وباقى تسعة وعشرين ولم يعمل رحمه الله للتوافق ومثاله أن يكون الأولاد ثمانية وخمسين فالتوافق بين الباقي من الفريضة وهو تسعة وعشرون وبين مسئلة الورثة وهي الثمانية والخمسون بجزء من تسعة وعشرين فتضرب جزء المسئلة وهو اثنان في اثنين وأربعين بأربعة وثمانين وتقول من له شيء من المخرج أخذه مضر وباقى المسئلة وهو اثنان فللموصى له بالسدس من مخرج الوصية سبعة مضر وباقى في اثنين وفق الفريضة بأربعة عشر وللوصى له بالسبع ستة مضر وباقى في اثنين باثني عشر والباقي بعد ذلك ثمانية وخمسون مقسومة على الورثة لكل سهم ولما فرغ المؤلف من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم باقرار أو وصية شرع في ذكر موانع الميراث فقال (ص) ولا يرث ملاعن وملاعنة (ش) يعني أن الملاحن لا يرث من لا عنها إذا التعت بعده والا فيرثها وأما ولد الذي وقع فيه اللعان فانه لا يرثه سواء التعت أم لا ولا يرث ملاعنة من ملاعنها إذا التعن زوجها قبلها أو أما إذا التعت ولم يتعن هو وذلك فيما إذا تقدمت عليه فهل يرث أم لا فان قلنا انها لا تعيد لاثرتة والا وراثته والظاهر ان ميراثه حيث لم يتعن والحاصل أنه ان حصل اللعان من كل لم يرث أحدهما الآخر وان التعن أحدهما فقط توارثا ولا توارث بينهما

وقوله وأما إذا التعت أي قبل وقوله ولم يتعن هو أي قبل أي بل التعن بعد التعان فخلاصته ان اللعان وقع من كل منهما إلا أنها هي المبتدئة (قوله فان قلنا انها لا تعيد لاثرتة) أي لان اللعان قد تم وقوله والظاهر ان ميراثه أي حيث لم يتعن أي أصلاً فهي مسئلة مستقلة حصل اللعان من الزوجة فقط (قوله أنه ان حصل اللعان من كل) أي على الوجه الشرعي أي بأن التعن أو لاثم التعت هي ثابتة وأما إذا التعت أولاً والتعن هو ثابتاً وحصل موت فان قلنا لا تعيد لاثرتة لان اعانها الأول قد اعتمد به وأما إذا قلنا انها تعيد لاثرتة لانه تعيد

بلعناها الاول وتقدم أن أعادتها واجبة (قوله فإنا نلحقكم) أي الذي هو الارث والولدية ثابتة حكما وقوله أو يقال هو مانع للسبب أي الذي هو الولدية (قوله هما اللذان في بطن واحد) أي والحال أنه لم يتخللها ماسة أشهر (قوله أن توأمي الملاعنة) مفهومه أن ولديها غير التوأمين ليسا شقيقين وهو كذلك وإنما هما اخوة لام فقط ولو كان اللعان من أبيهما فقط لان لعانه يقطع نسبه اه كذا ذكرنا أن تلك العلة كما هو ظاهر تجرى في التوأمين (قوله توأما المسيية) هي امرأة حامل سبيها من بلاد الكفر فأتت بولدين فيجب إعلان شقيقين وقوله والمستأمنة هي امرأة كافرة تستأمن وهي حامل ولا يدري هل من زوج أو من زنا فتدأثنين (قوله على المشهور) أي ومقابله يقول أنهم اخوة لام (قوله وأما توأما الزانية) هي التي تفعل الفاحشة باختيارها بخلاف المغتصبة تغصب على ذلك (قوله فالمشهور أنهم ما يتوارثان على أنهم اخوة لام الخ) ومقابله أنهم ما أشقاء ثم أقول ظاهر العبارة أن الخلاف جار في الزانية والمغتصبة لا قاصر على المغتصبة وهو كذلك على ما يفيدته (قوله قياسا على المكتوبة الخ) أي فإن المكتوبة الحامل والمذبرة الحامل والمعتقة لاجل الحامل (٣) كل من حمله معه في الكتابة والتدبير والعنق لاجل (قوله وليسيد المعتق بعضه) الاولى تأخيره عن قوله ولا يورث (قوله الا المكتوبة الخ) هذا ليس ارثا في الحقيقة ومع كونه ليس ارثا هو تكرار مع قوله في باب الكتابة وورثته من معه فقط عز يعنق عليه وإنما قلنا ليس ارثا لانه (٣٣٣) رقيق كما أفاده الشيوخ ولو ترك ما فيه وفاء لان موته قبل أداء النجوم لا يوجب

حرته بل مات وهو باق على الكتابة ولذا كان وارثه نوعا خاصا ولو كان ارثه بالحرية لورثه كل من ورث الحر (قوله ومن بعضه حر الخ) في التهذيب ان مات العبد وترك مالا ولرجل فيه الثلث ولا خرف فيه السدس ونصفه حر فالسالم بينهما بقدر مالهما فيه من الرق أي المال الخفف عنه جميعه لصاحب الثلث ثلثه ولصاحب السدس ثلثه وفهم من كلام المصنف ان مال القن الخالص لسيدته بالاولى ان كان السيد مسلما والعبد كافر أو مسلم فان كان السيد كافرا والعبد كافرا كذلك ان قال أهل دينه انه لسيدته والا فله مسلمين فان أسلم عبيد كافر

وبين ولده الذي لا عن فيه سواء التعت أم لا وأما أمه فترثه على كل حال وبعبارة واللعان بين الزوجين مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية فعدم الارث فيه لانتفاء السبب وهو الزوجية لوجود المانع اذا اللعان ليس مانعا وأما بين الزوج وولده فإنا نلحقه للحكم لانه لو استلحقه ورث أو يقال هو مانع للسبب بشرط عدم الاستلحاق أنظر تحت (ص) وتوأمها شقيقان (ش) التوأمين هما اللذان في بطن واحد والمعنى ان توأمي الملاعنة يتوارثان على أنهم شقيقان وكذلك توأما المسيية والمستأمنة يتوارثان على أنهم أشقاء على المشهور وأما توأما الزانية والمغتصبة فالمشهور أنهم ما يتوارثان على أنهم اخوة لام وهو مذهب ابن القاسم لان الحكم للأنثى قياسا على المكتوبة والمذبرة ونحوهما (ص) ولا رقيق وليسيد المعتق بعضه جميع ارثه ولا يورث الا المكتوب (ش) من الموانع الرق فلا يرث الرقيق ولا يورث ويستوى في ذلك المكتوب والمذبر وأم الولاء والمعتق لاجل ومن بعضه حر كن كله رقا ومات عنه فهو لمن يملك بعضه ولا يستثنى من ذلك الا ما حر في باب الكتابة من حكم المكتوب اذا مات عن مال فاضل عن كتابته ومعه في الكتابة من يعتق عليه فانه يرثه ونص ما مر وورثته من معه فقط ممن يعتق عليه وقدم الجار والمجور في قوله وليسيد الخ للاشارة الى أنه لا يشاركه غيره فقوله الا المكتوب مستثنى من قوله ولا يورث قوله جميع ارثه الخ المراد بالارث هنا اللغو وهو البقاء أي جميع ماله الباقي عنده أي المتروك عنه لا الارث الشرعي لانه رقيق (ص) ولا قاتل عمدا وعدوانا وان أتى بشبهة كخطئ من الدية (ش) يعني أن قاتل العمدا العدوان لا يرث من المقتول شيئا لامن المال ولا من

ومات قبل بيعه عليه فإله لسيدته الكافر ومثل بيعه عليه ما اذا بان عنه بعد اسلامه ومات فله مسلمين لان انفصال العبد وهروجه بعد اسلامه معتزلة عقده (قوله وهو البقاء الخ) كذا نسخة الشارح المناسب وهو الباقي لان الارث معناه الموروث (قوله ولا قاتل الخ) أي ولا يرث قاتل ولو معتقا لعنقه أو صيبا أو مجنونا سبيبا أو مباشرة وذلك لو ورث القاتل المقتول لادى الى خراب العالم ومن الخطا ما اذا قتله معتقدا انه حرى وحلف على ذلك فتبين انه مورثه وألحق به ما اذا قصد المورث قتل وارثه فقتله الوارث وكان لا يتدفع الا بالقتل فيرثه من ماله لامن الدية قول المصنف أو غيره أي من يهودى أو نصرانى أو مجوسى هذا ما أفاده مجمع ورده محشى تحت قاتلا قوله ولا قاتل عمدا وعدوانا الخ ولو عفا عنه ولو كان القاتل مكرها ولا بد من كونه بالغاعاقلا أما الصبي فعمده كالخطا وكذلك المجنون قاله الفاسى شارح التلمسانية ونحوه في الذخيرة وهو الظاهر خلاف ما حكاه ج عن الاستاذ أي بكر مذهب مالك ان قاتل العبد بلا شبهة لا يرث من مال ولاديه بالغاً أو صغيراً أو مجنوناً اه وهو مشكل وان صدر به وأقره واحتقرز بقوله عدوانا عمالو كان عمدا غير عدوان نحو قتل الحاكم ولده قصاصا أو امرأ أحد بقتل مورثه قصاصا وعن الدافع عن نفسه فلو طلب لص رجلا من ورثته فدفعه عن نفسه فهلك أحدهما ورث المطلوب من الطالب لا العكس وعن المتأول فلو اقتتل طائفتان على تأويل وفي إحدى الطائفتين قرابة لغيرهم من الطائفة الاخرى فقتل بعضهم بعضا فالذي به القضاء أنهم يتوارثون كما توارث أهل الجبل

(٣) قوله كل من حمله الخ هكذا في النسخ ولعل في العبارة سقطا فحرر كتبه مصححه

(قوله فاطلاق المانع الخ) أي عند من سماه مانعا كان الحاجب وابن شاس وغير واحد لا على المؤلف اذ لم يسمه مانعا ولكن اعتمد ابن عرفة ما قاله الاكثر من جعله مانعا خلافا للقرافي على انه لو سلم ما قاله القرافي فلا دليل فيه على التسامح اذ كثيرا ما يطلق الفقهاء على نفي الشرط مانعا وذلك لان القرافي قال للارث موجبات وموانع وشروط فعند من الشروط علم تقدم موت المورث على الوارث ملخصا من محشي نت تنبيه لا يدخل في كلام المصنف ما اذا مات اخوان مثلا أحدهما عند الزوال بالمشرق والاخر عند الزوال بالمغرب لان من مات عند الزوال بالمشرق متقدما موته على من مات عند الزوال بالمغرب لان زوال المشرق قبل زوال المغرب قاله القرافي وذكره الشيخ أحمد (قوله ووقف القسم للحمل) أي بخلاف قضاء الديون فلا يؤخر لوضعه (قوله ولا شبهة بحمل القسم الخ) قال في التوضيح وهو أظهر وان كان الأول أشهر (٢٣٤) وسئل شيخنا عبد الله في الحرم المكي عن وجه المشهور فقال انه لو جعلنا الزوجة

أدنى سهمها لربما حصل تلف في بقية التركة فيحصل غبن على الورثة (قوله وكذا زوجة أخيه) أي لاحتمال ان تلد ذكرا لانها لو ولدت أنثى لا ترث (قوله أو الابن المنتسب لهذا الميت الاخير) أي والميت الاول هو الابن المذكور بان مات شخص عن أبيه وزوجته حامل ثم مات الاب عن زوجة الابن الحامل فحصل فحملها يرث من حده الذي هو الميت الاخير والضابط الشامل لهذا كله ان يقال بوقف القسم للحمل الذي يرث الميت ولو احتمل لاحتمال شمل حمل زوجة أخى الميت وابن عمه فان الحمل هنا يرث على تقدير ذكوره دون أنوثته (قوله وكذلك حمل الام التي هي زوجة الخ) أي فان ولدا لام التي هي زوجة لغير الاب يرث السادس ان كان واحدا والثالث ان تعدد فقوله التي الخ نص على انتوهم (قوله أصلا) أي أصل قول المصنف القسم قال عوض عن المضاف اليه (قوله ان الارث يتوقف الخ)

هو حصول الشك في الشرط الذي هو التقدم بالموت فاطلاق المانع عليه فمه يجوز وشمل قوله ولا من جهل تأخر موته ما اذا مات معاً أو مرتين وجهل السابق منهما (ص) ووقف القسم للحمل ومال المفقود للحكم بموته (ش) المشهور ان الانسان اذا مات وترك ورثة وزوجة أو أمة حاملا منه فان قسم تركته يوقف الى وضع ذلك الحمل ولا يحل قسم تركته فاللام للغاية وانما لم يحل القسم بين الموجودين للشك هل يوجد من الحمل وارث أم لا وعلى وجوده هل هو متحد او متعدد وعليهم ما هل هو ذكرا أو أنثى أو مختلف وهذا هو المشهور ولا شبهة بحمل القسم في المحقق فتعطي الزوجة أدنى سهميها وبعبارة ووقف القسم للميت بين ورثته اذا أرادوا تجهيله للحمل من زوجة الميت أو أمة متحدة أو متعددة وكذلك زوجة أخيه أو الابن المنتسب لهذا الميت الاخير وكذلك الحمل الام التي هي زوجة لغير أبي هذا الميت ونحو ذلك وقوله ووقف القسم أصله قسم التركة أو قسم المال الموروث واللام للتعليل ومن جعلها للغاية وقدر مضافا أي لوضع الحمل يصب لعدم افادة أن اليأس من حملها كوضعه ويحصل اليأس منه بمضي أقصى أمد الحمل وكذلك بوقف قسم مال المفقود بين ورثته للحكم بموته وتقدم تقديره في باب المفقود هل هو سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون فالمراد بالحكم حصول الزمن الذي قضى الشرع بموته فيه على التفصيل المتقدم في باب لا الحكم بالفعل كما في ز وفي مختصر البرزلي ان الارث يتوقف على حكم الحاكم بموته في بعض أقسام المفقود فانظره (ص) وان مات مورثه قدر حيا وميتا ووقف المشكوك فيه فان مضت مدة التعمير فكالمجهول (ش) الضمير في مورثه للمفقود والمعنى ان المفقود اذا مات مورثه فانه بقدر حيا تارة فتحرم الاخت في مثال المصنف من الميراث وتارة ميتا فترث الاخت فيوقف المال المشكوك فان ثبت موته أو حياته ببينة شرعية فلا كلام وان لم يثبت ذلك ببينة فان مضت مدة التعمير السابقة فكالمجهول في التقدم والتأخر أي في يرثه أحياء ورثته غير المفقود فقد نص في كتاب العدة من المدونة على ان المفقود لا يرث من هذا الميت ولو كان لا يحكم بوفاء المفقود الا بعد ذلك بسنين ورآه من الميراث بالشك وقد أوضح ذلك المؤلف بالمثال فقال (ص) فذات زوج وأم وأخت وأب مفقود فعلى حياته من سنة وموته كذلك وتعمل لثمانية فتضرب الوفق في الكل بأربعة وعشرين للزوج تسعة واللام أربعة

أي وذلك فيما اذا لم يعض له من العمر القدر المتفق عليه وهو مائة وعشرون سنة وأما لو مضى القدر المتفق عليه فانه لا يحتاج لحكم القاضي بموته قال في الشامل ويعمر المفقود مدة لا يبلغها غالبا قيل سبعون وقيل خمسة وسبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة وعشرون والحاصل ان البرزلي يفصل وهو مخالف لما قاله الشيخ أحمد من عدم الاحتياج للحكم في جميع المسائل السابقة والمعول عليه كلام البرزلي كما قاله المحققون (قوله فان مضت مدة التعمير) فيمن يعتبر فيه مضيا وهو مفقود أرض الاسلام أو الشركة أو حكم الشرع بموته قبلها فيمن يعتبر فيه مضيا انفصال الصفيين أو التلوم بالاجتهاد (قوله فكالمجهول) أي فالمفقود كالمجهول أي فالمفقود كمن جهل تأخر موته عن مورثه فلا يرث فكأنه قال فلا يرث لجهل موته عن مورثه وفائدة الوقوف ترجي حياته (قوله فانه بقدر حيا الخ) الاحسن ان يقول قدر حيا فيعمل بالاضر في حق الاخت بعدم الارث وفي حق الام من حيث اعطاء السندس وقدر ميتا بحيث يعامل الزوج بالاضر لانه يأخذ النصف عائلا (قوله ولو كان لا يحكم بوفاء المفقود) مبالغة في عدم الارث ودفع ما يتوهم أنه اذا كان يحكم بموته بعد ستين لا يرث (قوله ورآه) أي رأى ارثه من الميراث بالشك أي ولا ارث بالشك

(قوله فتضرب نصف احدهما) أي فقول المصنف وفق المراد بالوفق ما يم وفق السنة ووفق الثمانية والمراد بالكل الستة أو الثمانية (قوله وجزسهمها) وجه ذلك أن الأربعة والعشرين تقسم على ستة مسألة الحياة فيخرج جزء السهم وهو أربعة وعلى ثمانية وهي مسألة الموت يخرج ثلاثة فكل من له شيء من مسألة الحياة وهو ستة أخذ مضر وبافي أربعة وفق مسألة الموت ومن له شيء من مسألة الموت وهي ثمانية أخذ مضر وبافي ثلاثة وفق مسألة الحياة (تنبية) كلام المصنف في المفقود الحر المحقق وأما لو قد عبد فأنظر حكمه في شرح هذا الكتاب فلا حاجة للإطالة بذكره (قوله أو موته عطف على المعنى) لا حاجة له بل هو عطف على أنه حي أي ظهر موته وقوله ولو راعى اللفظ أي لفظ حيا بأن يعطف موت على حيا (قوله معطوفا على فعل الشرط) وهو ظهر (قوله بتقديره عامل) لا حاجة له بل يصح عطفه على أنه حي فهو عطف مفردات لأجل (قوله المحققين) الأولى المحققين (قوله لتوقف الخ) أي فقدم المتوقف عليه لأنه سبب والمتوقف مسبب والسبب يقدم على المسبب (قوله معرفة ميراثه) أراد به التصديق لأن قول المصنف وللختى المشكل جملة خبرية مدلولها التصديق كما هو معلوم (قوله مأخوذ من الانحناث) أي لفظه لأذاته * اعلم أن (٣٣٥) الاشتقاق ينقسم إلى أقسام صغيرة وهو رد لفظ

إلى آخر مناسبة في المعنى وموافقة في جميع الحروف والاصول وفي الترتيب فيشترط فيه ثلاثة أمور كضارب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما مناسبة في المعنى وجميع الحروف والاصول مع المخالفة في الترتيب كجذب من الجذب أو جذب من الجذب أو كبر وهو أن يكون بينهما مناسبة في المعنى أي مناسبة وفي غالب الحروف مع المخالفة في بعضها كطلب من التلم ويسمى أكبر لاحتياجه لمزيد تأمل بخلاف الكبير فيحتاج لأصل تأمل والاصغر لا يحتاج لتأمل فالأخذ المذكور خارج عن الأقسام الثلاثة فهو قسم رابع وقيل أكبر أن يكون بينهما مطلق مناسبة سواء توافقا في جميع الحروف أو البعض وعلى هذا فالأخذ من أفراد الاشتقاق والانحناث مصدر انحنث ويقال أيضا تحنث إذا كان

ووقف الباقي فإن ظهر أنه حي فالزوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أمضى التعبير فلا اخت تسعة وللأم اثنتان (ش) يعني أن المرأة إذا ماتت وترك زوجها وأختها الشقيقة أو لأب وأبائها مفقودا فلي أن الأب حي حين موت المرأة تكون المسئلة من ستة لأنهم أحصى الغراوين للزوج ثلاثة وللأم ثلث ما بقي والباقي للأب وقد علمت أن الأم مع الأب في الغراوين كالأخت مع الأخ وعلى تقدير أنه ميت قبل موت المرأة فكذلك تكون المسئلة أيضا من ستة وتعود إلى ثمانية للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث فالثمانية توافق الستة بالنصف فتضرب نصف احدهما في كامل الأخرى بأربعة وعشرين فالزوج يكون له في العائلة أقل من غير العائلة فيأخذ المحقق بتقدير موت الأب وهو تسعة من أربعة وعشرين والام يكون لها في غير العائلة أقل من العائلة فتأخذ المحقق بتقدير حياة الأب وهو سدس ويوقف أحد عشر بقية الأربعة والعشرين فإن ثبت حياة الأب أخذ الزوج من الموقوف ثلاثة ثمة النصف وبأخذ الأب ثمانية وقد أخذت الأم ما كان يخصها على هذا التقدير وهو أربعة وإن ثبت موته أمضى التعبير أخذت الأخت مما وقف تسعة وتأخذ الأم اثنين وأما الزوج فإنه أخذ حصته على هذا التقدير وهو تسعة فقوله فعلى حياته من ستة وجزسهمها أربعة فيضرب فيها وجزسهم حالة الموت ثلاثة فيضرب فيها قوله للزوج تسعة أي يجعل للزوج تسعة ويجعل للأم أربعة قوله أو موته عطف على المعنى أي فإن ظهرت حياته أو موته ولو راعى اللفظ لقال أو ميت وقوله أو مضى التعبير على قراءته بالفعل يكون معطوفا على فعل الشرط وعلى قراءته بالمصدر بتقديره عامل ويكون من عطف الجمل أي أو ظهر مضي التعبير ولما فرغ من أحكام المفقود شرع في الكلام على ارث الخنثى المشكل وأخره عن ميراث الذكورة والأنوثة المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وهو بالأنثى والمثلثة مأخوذ من الانحناث وهو التثني والتكسر أو من قولهم خنث الطعام إذا اشتبه أمره

(٣٩ - خرشي ثامن) فيه لين وتكسر ويقال أيضا خنث خنث إذا كان فيه لين وتكسر (قوله التثني والتكسر) هما مترادفان أي تكسر القول ولينه فقد قال بعض أئمة اللغة خنث الرجل كلامه بالثقل إذا شبهه بكلام النساء ليناً ورخامة أه فلا يشمل التشبيه بالنساء في الأفعال ويحتمل أن يكون الشارح أراد بقوله وهو التثني والتكسر أي في الأقوال والأفعال (قوله أو من قولهم) معطوف على الانحناث (قوله خنث الطعام) من باب تعب أي من مصدره فيوافق ما قبله في المصدرية أو لا حاجة لذلك لأن دائرة الأخذ أعم وأهل ذلك هو السرف في العدول هنا عن المصدر إلى الفعل أي حيث لم يقدر مصدر خنث (قوله الطعام الخ) لا يخفى أن جمع الطعام أطعمة وجمعه أطعمات والحاصل أن أطعمات جمع الجمع والطعام كما في القاموس البرومايؤكل وقال ابن فارس في الجمل يقع على كل ما يطعم حتى الماء قال تعالى ومن لم يطعمه فإنه مني أي ومن لم يشرب منه فإنه مني (قوله إذا اشتبه أمره الخ) هذا انما يناسب الخنثي المقيد بالمشكل مع أن الخنثي أعم من المشكل ولذا قيدوه بقوله هم المشكل فالاشتباه ليس لازماً للخنثي ويحجب بأن شأنه الاشتباه فذلك المعنى على الاشتباه

وحقيقة الغبن في سبع سهم لان الذ كرسمة وستة أسباع وللخنثى خمسة وسبع لان له ثلاثة ارباع ما للذ ك فكان للذ ك واحد وله ثلاثة ارباعه فاذا قسمت اثني عشر على ذلك كان للذ ك رسمة وستة أسباع وللخنثى خمسة وسبع وبيان ذلك أن تضرب الواحد في مخرج الكسر بأن تضرب واحدا في أربعة بأربعة وتزيد عليه بسط الكسر وهو ثلاثة فالمجموع سبعة أي سبعة ارباع فتخرج من خمسة الاثني عشر عليهم الكل واحد سهم وخمسة أسباع سهم لان مخرج من الاثني عشر سبعة للمقسوم عليهم فلكل واحد من الاربعة ارباع التي للواحد الكامل الذي للذ ك المحقق واحد كامل فثبت للذ ك المحقق حيث من الاثني عشر اربعة كوامل ولكل واحد من ثلاثة ارباع التي للخنثى واحد كامل فثبت للخنثى ثلاث كوامل ثم بقي من الاثني عشر خمسة وهي خمسة وثلاثون سبعة من ضرب السبعة المقسوم عليهم في الخمسة الباقية فعشرون سبعة تضاف للاربعة الكوامل التي للذ ك المحقق وهي ثلاثة كوامل الاربعة فثبت ان له ستة كوامل وستة أسباع والخمسة عشر الباقية تضاف للثلاثة التي للخنثى وهي باثني وسبع فيصير له خمسة وسبع فظهر ان عليه الغبن في سبع سهم لانه ما أعطى الا خمسة وما قلناه أحسن من كلام عب فانه لا يوافق القواعد وحاصل جواب شارحنا تبع الغيرة ان ابن خروف نظر الى أن المعنى نصف نصيب ذ ك محقق وأثنى محقة غيره وليس هذا امر اذ ابل المراد نصف ذ ك ورثه هو ونصف أوثنته هو على تقدير ذلك واذا تأملت في كلامهم حيث مثلو بقولهم كذا وخنثى وصوروا ذلك بقولهم فالتد كير من اثنين الى آخر ما قال المصنف تجد اعتراض ابن خروف غير متوجه أصلا ولا يحتاج الى أن يقال نصف نصيبه حال فرضه ذ ك الى آخر ما قالوا والخنثى قت كلام فيه طول فلا حاجة الى جلبه (قوله لان له أربعة أحوال) أقول بقيت (٣٣٧) حالة هو انه يرث بالاثنته أكثر كزوج واخوة

لام وأخ خنثى (قوله وكلام الزرقاني لم يقله أحد) حاصله ان الشيخ أحمد يقول ان قول المصنف وللخنثى الخ قاصر على الخنثى الواحد ولا يشمل الخنثيين لان المصنف سياتي بقول لكل أحد عشر أي فلم يكن له نصف نصيب ذ ك وأثنى بل له ربع أربعة أنصبة ذ كور واثان ورد اللقاني وتبعه شارحنا من أن كلام المصنف شامل لما اذا اتحد الخنثى أو تعدد وما قاله الزرقاني لم يقله أحد من الناس بل قولهم

فرضه أثنى لانه يعطى نصف نصيب الذ ك المحقق الذ كورة المقابل له ونصف نصيب الاثني المحقة الاثنته المقابلة له فاذا كان له على تقدير كونه ذ ك اسهمان وعلى كونه أثنى سهم فانه يعطى نصف نصيب الذ ك وهو سهم ونصف نصيب الاثني وهو نصف سهم فمجموع ذلك سهم ونصف سهم وهذا اذا كان ارثه بالجهتين مختلفا لان له أربعة أحوال حال يرث على انه ذ ك ويرث على انه أثنى الا أن ميراثه بالذ كورة أكثر وحال يرث على انه ذ ك فقط وحال عكسه وحال مساواة ارثه ذ كورة وأثنته فالاول كما اذا كان ابنا أو ابن ابن والثاني كما اذا كان عما أو ابن عم والثالث اذا كان في مسائل العول كالكسرية فانه لا يعال فيها اذا كان ذكرا ولا يرث كما هو والرابع كما اذا كان أخا لام والحكم في الثاني والثالث اعطاء نصف نصيب الوجه الذي يرث به ذ كرا كان أثنى وأما الرابع فيعطى فرضه كاملا لاستواء الحالين فقوله وللخنثى واحدا كان أو متعدد لانه اذا تعدد ضعفت الاحوال وبتضعيف الاحوال يحصل نصف نصيب ذ كرو أثنى وكلام ز لم يقله أحد (ص) تصح المسئلة على التقديرات ثم

ولللخنثى نصف نصيب ذ كرو أثنى موجود في اتحاد الخنثى وتعدد كذا أجمعوا على ذلك فورد على ذلك ان الواقع خلافه كما هو ظاهر في تعدد الخنثى كاتنين من قول المصنف وخنثيين وعاصب وأجاب صالح البلقيني بجعل ذ كورته وان تعددت فهي واحدة وكذا أثنته وقد حصل في مجموع الذ كورتين والاثنتين أربعة وأربعون فله على الذ كورة الواحدة والاثنته الواحدة اثنان وعشرون ونصفها أحد عشر اه وانظر هذا الجواب مع فرض اعتبار الاربعة الاحوال وان لكل واحد ربع ما جتمع الا أن يقال انه لما جعل الذ كورة واحدة وان تعددت والاثنته كذلك صارت الاثنان والعشرون خرى لا تقر بالاولى فلم يكن هنالك الاثنان وعشرون فقط ونصفها أحد عشر ولا يخفى ما في ذلك من التسكف وكلام الزرقاني وجبه والحامل للقاني على الرد عليه ان الأئمة جعلوا القول بأن له نصف نصيب ذ كرو أثنى عاما في الخنثى الواحد وغيره وهو قد خالفهم فلم تكن المخالفة في حكم شرعي فقوله وبتضعيف الاحوال يحصل نصف أي على ما ذكرنا وقد قلنا ان فيه تسكفا (قوله تصح المسئلة) أي أنت أيها المخاطب أي تعمل المسئلة كان فيها كسر أو لا وهو خبر يعني الانشاء وكأن السر في العدول عن صحح الى تصح الاشارة الى أن التصحيح حاصل ومخير عنه فهو اشارة الى الحث على امتثال ذلك الامر وهو جواب عن سؤال مقدر تفسير لقوله فله نصف نصيب ذ كرو أثنى أي بأن تصح الخ أو مستأنفة استئنافا بيانيا كان سائلا سأل ما كنيمة العمل فأجاب بقوله تصح المسئلة أي جنسها المحقق في متعدد بدليل قوله تضرب الوفاق أو الكل لان ضرب الوفاق أو الكل لا يكون الا في مسئلتين الا انك نجبر بأن الجنس يتحقق في واحد كما هو مشهور ولا يصح هنا والجواب ان هذا مبني على التحقيق بأن قولهم آل التي للجنس تبطل معني الجمعية أي الثلاثة فأكثر وليكن لا بد من التعدد المحقق ولر في اثنين تحقيق الجمعية في الجملة ومقابلها يقول يتحقق في واحد فان مر رنا على الاول فالامر ظاهر وان مر رنا على الثاني فنقول أراد الجنس المحقق في متعدد بقرينة المقام

وكذا يقال في قوله على التقديرين ثم لخرج في أيهما قدمت أو أخرت في التقديرين غير أن المصطلح عليه تقديم مسألة التذكير كما أفاده بعض شيوخنا (قوله تضرب الوفق أي ثم بعد العمل تضرب الوفق أي وفق إحدى المسئلتين أي في كل الأخرى وأيهما المصنف الوفق لأنه يصح في الوجهين وترك المصنف المضروب فيه لعله وترك المصنف ما إذا عملاً أو تدخلاً لعله العمل فيهما وسيد كرهما الشارح وقوله في حالي الخنثى في العبارة حذف والتقدير ثم اضرب ما تحصل في حالي الخنثى أي إن كان واحداً أو أحواله إن تعدد (قوله وتأخذ من كل نصيب الخ) أي نصيب كورة ونصيب أنوثته في العبارة حذف والتقدير ثم تقسم ذلك عليهما باعتبار كورة الخنثى وباعتبار أنوثته وتأخذ الخ قال الزرقاني والظاهر أن هذا من جملة العمل فكان الأحسن عطفه بما يقتضي الترتيب كما في الذي قبله (قوله من الاثنين النصف) يحتمل أن يكون جواباً عن سؤال مقدّر تقديرهما كيفية الأخذ فقال تأخذ من النصيبين المشغل عليهما ما الخنثى الواحد النصف الخ ونوعه هذا ففعل تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف الخ معمول لتأخذ محذوفاً ويحتمل أن يكون قوله من الاثنين بدلاً من قوله من كل نصيب بدل مفصل من مجمل لا عطف بيان لأنه لا يعاد مع حرف الجر بخلاف البديل كما صرح به في قوله تعالى عن النبأ العظيم ويحتمل أن يكون صفة لنصيب أي كائن ذلك النصيب من مسألة الاثنين وعلى هذين فقوله النصف الخ معمول لتأخذ المذکور وقوله وأربعة الربع فيه عطف معمولين على معمولي عامل واحد هكذا في بعض الشروح وفيه شيء لأنه من باب العطف على معمول عاملين مختلفين لأن قوله وأربعة معطوف على اثنين والعامل من وقوله والربع معطوف على النصف والعامل تأخذ وأوجب بأنه يقدر عامل قبل قوله أربعة ويكون مجموع الجار والمجرور عطفاً على من اثنين المعمول لتأخذ وقوله والربع معطوف على النصف المعمول لتأخذ فاتفق أنه من باب العطف على معمولي عامل واحد لكن استشكل على ذلك أن فيه حذف الجار وبقاء عمله وهو ممنوع والجواب (٣٣٨) أن ذلك من الجائر راجع إلى اسموني (قوله فما اجتمع الخ) لا يخفى أنه لا معنى

لقوله فما اجتمع بعد قوله وتأخذ الخ ثم إن بعض الشراح لاحظ أن ما اجتمع ليس نصيب كل فاحتاج إلى تقدير مضاف أي نصف ما اجتمع (أقول) الظاهر أنه أراد بقوله فما اجتمع أي ما حصل بالأخذ وإن كان ليس ظاهراً في المراد ولو عبر بقوله وهو نصيب كل أي ما أخذ مما ذكر فهو نصيب كل لكان أحسن وأدخل

تضرب الوفق أو السك في حالي الخنثى وتأخذ من كل نصيب من الاثنين النصف وأربعة الربع فما اجتمع له فنصيب كل (ش) حاصل ما أشار إليه أنك تصح المسئلة على أنه ذكر محقق وتصحها أيضاً على أنه أنى محقق ثم تنظر بين المسئلتين كما تنظر بين العددين إذا أردت ردهما إلى عدد واحد من تداخل وتباين وتوافق وتماثل فان تماثلاً كتفيت بأحدهما كخنثى وبنت فان مسئلة الذكورة من ثلاثة والانثى كذلك وان تداخلاً كتفيت بأحدهما كخنثى وأخ ففريضة التذكير من واحد والتأنيث من اثنين وان توافقاً كتفيت وفقاً أحدهما في كامل الأخرى وبأني مثاله وان تبايناً كتفيت بكامل أحدهما في كامل الأخرى ومثاله ما قاله المؤلف ثم تضرب ذلك في عدد أحوال الخنثى ثم تقسم على التذكير وعلى التأنيث ثم

تجمع

الفاء الثانية لأن المبتدأ موصول وهي من المسائل التي يقدر بعدها مبتدأ فالتقدير فهو نصيب

كل ونبه بذلك على أنه غاية العمل من غير زيادة ولا نقص (قوله فان مسئلة الذكورة من ثلاثة) أي لأن الذكر برأسين وقوله والانثى كذلك أي لأن البنتين لهما الثلثان فيكتفي بثلاثة أيا كانت وتضرب الثلاثة في حالي الخنثى ستة فان اعتبرت الذكورة خص الخنثى بأربعة وخص البنت اثنان ولا شيء للعاصب وان قسمت على الأنثى خص كل واحد من الخنثى والبنت اثنان والبقية للعاصب وهما اثنان فقد حصل للخنثى في الحالتين ستة فلها نصفها وهو ثلاثة وحصل للبنت في الحالتين أربعة فلها نصفها وهو اثنان وحصل للعاصب اثنان فله نصفهما وهو واحد (قوله ففريضة التذكير من واحد) أي ولا شيء للأخ لأن الابن يحجب الأخ وقوله والتأنيث من اثنين أي لأن البنت لهما النصف وهما من اثنين فللبنت واحد والثاني للأخ فتكتفي بالاثنتين لأن الواحد داخل في الاثنين ثم تضرب ما في حالي الخنثى بأربعة فإذا قسمت على التذكير كانت الأربعة كلها للأخ ولا شيء للأخ وان قسمت على التأنيث خص كل واحد من الخنثى والأخ اثنان فمجموع ما حصل للخنثى في الحالتين ستة فيعطى نصفها ثلاثة وما حصل للأخ اثنان يعطى نصفهما واحد فمجموع ما حصل للأربعة ثم إن في جعل الواحد داخل في الاثنين ضرباً من التسميع لأن الواحد ليس بعدد فيبين كل عدد فبين أن قول الشارح كخنثى وأخ أي خنثى ولد وهو صادق بكونه ذكراً وبكونه أنثى (قوله وبأني مثاله) أقول لم يأت وبنيته فمقول ومثاله مع العول زوج وأخوان لام وأخ غير أم خنثى فبتقدير الذكورة من ستة وبتقدير الأنثى من ثمانية وبينهما موافقة بالنصف فتضرب وفقاً أحدهما في كامل الأخرى بأربعة وعشرين ثم تضرب ذلك في حالي الخنثى بثمانية وأربعين ثم تقسم على الذكورة الزوج أربعة وعشرون وللأخوين للام ستة عشر وللأخ غير أم ثمانية وعلى الأنثى الزوج ثمانية عشر وللأخوين للام ثمانية عشر وللخنثى ثمانية عشر نقص الزوج في الحالتين اثنان وأربعون وللأخوين للام ثمانية وعشرون وللخنثى ستة وعشرون لكل منهم نصف ما بيده (قوله ثم تقسم على التذكير وعلى التأنيث) قدم القسم على التذكير لما قلنا من أن الأولى البدء بالقسم على التذكير

(قوله ثم تنسب واحدا) أي هوأثنا (قوله وهكذا) أي فإذا كان ثلاث خنثى فلها اثنا عشر وان كان أربعة فستة عشر وهكذا (قوله فالتد كير من اثنين) أي فمسئلة التد كير من اثنين وقوله والتأنيث من ثلاثة أي مسئلة التأنيث من ثلاثة (قوله فتضرب الاثنين فيها) وان شئت قلت فتضرب الثلاثة فيهما وقوله ثم في حالي الخنثى أي تضرب ما يحصل في حالي الخنثى وقوله في الذ كورة الخ أي ثم تقسم فيحصل له في الذ كورة كذا وفي الانوثة كذا (قوله وكذلك غيره الخ) وهو الذ كورة الخ فان قلت قوله وللخنثى خبر مقدم وقوله نصف نصبي ذكر وانتي مبتدأ مؤخر وهو يفيد الحصر أي لا غير والجواب أن المعنى لا غيره من ليس معه وأما من معه فيعطى كهر كما أشار به بقوله وكذلك غيره ثم ان بعض الشراح قال لا حاجة لقوله وكذلك غيره (٣٣٩) مع قوله فيما سبق فما اجتمع فنصيب

كل لانه علم منه أقول هذا مردود لانه من جهة التمثيل لما تقدم فلا يقال ما تقدم يغني عنه (قوله سدسان) لا يخفى ان الجامعة اثنا عشر فالسدسان أربعة ونصف السدس واحد فالجمله خمسة وقوله ولذ كره الحق ثلاثة أسداس الخ أي والثلاثة الأسداس من اثني عشر ستة ونصف السدس واحد فالجمله سبعة تضم للخمسة فالجمله اثنا عشر (قوله فأربعة أحوال) أي في ذلك أربعة أحوال فهو مبتدأ خبره محذوف (قوله فان بال من واحد) لم يأت بأذا التي للتحقيق لان البول من واحد ليس محققا فالتموضع لان ومن المعلوم ان الفعل في قوة النكرة فكأنه قال فان حصل بول فيقيد ان مطلق البول من واحد كاف كثيرا أو قليلا يحصل به زوال الاشكال وينبغي أن يراعى في ذلك كونه بصنة البول كما قيل في المني اذا كان من الذكر ينبغي أن يكون بصفة مني الرجال وان كان من الفرج فينبغي أن يكون بصفة مني النساء وقوله أو كان أكثر في العبارة

تجمع ما حصل لكل واحد وتحفظه ثم تنسب واحدا مفردا الى أحوال الخنثى التي بيدك فيأخذ كل وارث ما يخصه بتلك النسبة فان كان بيدك حالان فتعطى كل وارث نصف ما حصل بيده من مجموع الفرائض فان كان أربعة فربيع ما بيده وعلى هذه الصفة بنسبة واحد مفردا الى مجموع الاحوال فان كان في الفريضة خنثى واحد فله حالان وان كان اثنين فلهما أربعة أحوال لانهما يقدران في حالة ذكرين وفي أخرى اثنتين وفي أخرى يقدر أحدهما ذكرا والآخر أنثى وبالعكس وهكذا فهم ازيد عدد الخنثى فانك تضعف عدد الاحوال (ص) كذ كرو خنثى فالتد كير من اثنين والتأنيث من ثلاثة فتضرب الاثنين فيهما ثم في حالي الخنثى له في الذ كورة ستة والانوثة أربعة فنصفها خمسة وكذلك غيره (ش) يعني فلو كان في الفريضة ذكر واحد وخنثى واحد فتقدير كونهم اذ كيرين تكون المسئلة من اثنين وتقدر كون الخنثى أنثى فن ثلاثة فتضرب الاثنين في الثلاثة لتباينهما يكون ذلك ستة ثم تضرب الستة في حالي الخنثى باثني عشر فالخنثى في التد كير ستة ولذ كره الحق ستة وله في التأنيث أربعة ولذ كره الحق ثمانية فيعطى كل واحد نصف ما حصل بيده فالذي بيد الخنثى في الحالتين عشرة فيعطى نصفها وهو خمسة والذي بيد الذ كره الحق في الحالتين أربعة عشر فيعطى نصفها وهو سبعة فقد حصل للخنثى في هذا الفرض سدسان ونصف سدس ولذ كره الحق ثلاثة أسداس ونصف سدس (ص) وكخنثيين وعاصب أربعة أحوال تنتهي لأربعة وعشرين لكل أحد عشر وللعاصب اثنان (ش) يعني لو ترك الميت خنثيين وعاصبا فان العمل في ذلك لا بد فيه من أربعة أحوال تعمل فريضة التد كير من اثنين ولاشي للعاصب وفريضة التأنيث من ثلاثة للعاصب سهم ولهما سهمان ثم تذ كير أحدهما فقط من ثلاثة أيضا ثم تذ كير الانثى وتأنيث الذ كير من ثلاثة أيضا فثلاث فرائض متماثلة تكتفي بواحدة منها وتضربها في حالي التد كير وهما اثنان ستة ثم تضربها في الاحوال الأربعة بأربعة وعشرين فعلى تقدير تذ كيرهما لكل واحد منهما اثنا عشر وعلى تقدير تأنيثهما يكون لكل واحد منهما ثمانية والعاصب ثمانية وعلى تذ كير واحد فقط يكون للذ كير ستة عشر وللانثى ثمانية وكذلك العكس ثم تجمع ما بيد كل واحد وتعطيه ربعه لان نسبة واحد هو اثنى الى الأربعة الأحوال ربع وقد علمت أن مجموع ما بيد كل خنثى أربعة وأربعون لان في التد كير اثني عشر وفي التأنيث ثمانية ثم ثمانية أيضا في كونه أنثى والآخر ذكر وفي العكس ستة عشر وبيد العاصب ثمانية فيعطى لكل خنثى أحد عشر وللعاصب اثنان (ص) فان بال من واحد أو كان أكثر أو أسبق

محذوف المعطوف عليه والعاطف والتقدير أو بال منهما أو كان البول من أحدهما أكثر ثم لا يخفى ان البول في الأصل مصدر بال ثم استعمل في العين حقيقة عرفية لغوية وشرعية وعرفية عند الناس كما هو ظاهر ومن المعلوم ان الضمير في قوله أو كان أكثر عائدا على البول بمعنى العين فلم يكن المرجع متقدما لالفاظ ولا حكما ولا معنى فهو ليس كأعدلوا هو أقرب للتقوى لان الضمير في أعدلوا عائدا على العدل الذي هو الحدث المفهوم من قوله أعدلوا قلت يمكن أن يقال انه من قبيل أعدلوا مع حذف مضاف والتقدير أو كان البول بمعنى الحدث المفهوم من بال أي متعلقه وهو البول بمعنى العين وقوله أكثر الظاهر ان لفظة أكثر يقال في أحدهما من قليلين وأحدهما زائد على الآخر فيقال في الزائد أنه أكثر وان لم يشتر كافي كثر قبل كل منهما قليلين عرفا فان صح هذا فلا تفضيل وان لم يصح وقلنا بل يفيد الكثرة في كليهما وهذا أكثر فيقال ويقاس على ذلك ما اذا كانا قليلين وكان أحدهما زائدا على الآخر وقوله أو أسبق يصح

هذا هو الأصل
والضمير في
أكثر عائدا على
الحدث المفهوم
من البول
(٣٤٠)

أن يكون أفعل تفضيل - ويفهم غيره بأن وجد السبق من أحدهما فقط بالمرئى الأولى في حصول الاتضاح له ثم لا يخفى أن قوله أو
 أسبق معطوف على أكثر وليس معطوفاً على بال فان قلت قولك وليس معطوفاً على بال يقتضى صحة عطفه عليه في الجملة مع أن إن
 لا تدخل على أسبق لا ليس فعلاً قلت يصح باعتبار التبعية ألا ترى أنهم يقولون يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كما في قوله
 اسكن أنت وزوجك الجنة فلا شك أن زوجك معطوف على الضمير في اسكن مع أنه لا يصح تسلط اسكن على زوجك وقوله أو نبئت
 له لحيمة معطوف على بال فظهر أن في العطف بأوتشتيتا من جهة أن أسبق معطوف على أكثر وقوله أو نبئت معطوف على بال (قوله
 لحيمة) بكسر اللام أى عظمة كلحية الرجال وقوله أو ندى أى كندى النساء وهل استعمال نبئت في اللحيمة والندى حقيقة أو مجاز
 لم أرفى الأساس الذى يفرق بين الحقيقة والمجاز شيئاً فى ذلك والظاهر أنه فى الندى مجازاً أما نبئت الزرع حقيقة قطعاً وأما نبئت زيد
 نباتاً حسناً فمجاز قطعاً وقال فى المصباح وإن كان لا يفرق بين الحقيقة والمجاز نبئت نباتاً من باب قتل والاسم النبات فان خص النبات
 بما هو معروف وإن الشعر لا يقال له نبات فربما أفاد أن نبئت فى الشعر مجازاً ولجوز رثم لا يخفى أن الندى للمرأة والرجل أيضاً يذكر
 ويؤتى فيقال هو الندى وهى الندى والجمع أنثى وندى وأصله أفعل وفعل مثل أفلس وفلوس كما فى المصباح وقال فى التنبيه الندى
 بفتح الناء وتكسر (قوله أو حصل منى) لم يعطف على لحيمة بل قدر له عامل لعدم صحة تسلط العامل الذى هو نبئت عليه كذا ذكر بعض
 الشراح (أقول) يصح على ما تقدم لنا من أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله فلا اشكال) جواب أن باعتبار قوله بال الذى
 هو العامل الأول وحذف مما عداه دلالة هذا عليه أو باعتبار الآخر وحذف مما عداه دلالة عليه أو راجع لأحد المتوسطات
 وحذف مما عداه دلالة عليه ثم إن المسموع أن لا م فلا اشكال مفتوحة فهى نافية للجنس فتفيدنى أفراد الاشكال كلها على جهة
 الاستغراق والخبر محذوف لظهوره أى فلا اشكال فى ذلك الخفى بل اما ذكر محقق أن كانت تلك العلامة علامته أو أنثى محققة أن
 كانت تلك العلامة علامتها ثم إن بعض شيوخنا ذكر أن هذا من براعة المقطع وهى تفوق الختم كأن براعة الاستهلال تفوق
 الابتداء و براعة المطلب تفوق الطلب كما فى أول الناقحة الى فوانا الهدنا الصراط المستقيم والبراعة الرابعة براعة الابتداء وهى أعم
 من براعة الاستهلال لانه لا يلزم فيها الشعور بالمقصود منه اهـ أى كالأبتداء بالحد والصلاة (٣٣٠) على رسول الله صلى

الله عليه وسلم ثم إن بعض الشراح جعله من التورية وفيه نظر لان التورية اطلاق اللفظ
 الذى له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد بقرينة خفية وليس ذلك بوجوده نابل الظاهر
 انه تعريض بأنه لا اشكال فى كتابه وهذا المعنى لم يستعمل فيه لفظ فلا اشكال لاعلى طريق
 المجاز ولا على طريق الكتابة لان المراد من قوله فلا اشكال

أوتشتيت له لحيمة أو ندى أو حصل
 منى أو حيض فلا اشكال (ش)

قال

فى ذلك الخفى فهو خفى غير مشكل وجعل لفظ فلا اشكال قريباً فى المعانى بعيداً فى الخفى وجعله جواباً عن بال الذى ضميره عائداً على
 الخفى قرينة خفية فصح أن يكون تورية بعيد غاية البعد وكذا جعله توجيهاً كخاط لى عمرو وقباء * لبت عينيه سواء يجعل فلا اشكال
 محتملاً لأحد أمرين أى لا اشكال فى الخفى أو لا اشكال فى ذلك الكتاب بقطع النظر عن الشرط بعيد غاية البعد بل قد يقال لا يصح
 أصلاً ثم لا يخفى أن تعارض البول المفهوم من قوله بال إذا أخذ مع نبات اللحيمة أو ما بعده يحصل صوراً أربع وكذا إذا أخذ قوله أو كان
 أكثر مع ما بعده يحصل خمس صور وإذا أخذ أسبق مع ما بعده حصل أربع صور وإذا أخذ نبات اللحيمة مع ما بعده حصل ثلاث صور
 وإذا أخذت الندى مع المنى أى من الذكر حصل صورة واحدة وأما إذا أخذ الندى مع الحيض فلا تعارض فيه لان كلاهما علامة
 الاثنية فجملة الصور سبع عشرة صورة فاما الاربعة الاول فلا اشكال معها ظاهراً وأما الاكثرية مع الاسبقية فقال الخفى ترجح
 الاسبقية وقال صاحب الجواهر ترجح الاكثرية أقول والظاهر ترجح الاسبقية ثم إن عجم جمع بين القولين بأن حمل كلام الخفى
 بترجيح الاسبقية على الاكثرية أى قدر الامرات وبحمل كلام صاحب الجواهر أن الاكثرية ترجح على الاسبقية أى تكرار وعددها مع
 أن عجم لا يقول بأن الاكثرية قدر اعلامة على شئ تابع للشعبي وبأنى الكلام عليه وأما تعارض الاكثرية مع النبات وما بعده فيقدم
 النبات وما بعده على الاكثرية وهى أربع صور وكذا إذا تعارض الاسبقية مع الاربعة فترجح الاربعة عليها وهى صوراً أربع فالجملة
 ثمانية وأما تعارض نبات اللحيمة مع الندى بأن نباتاً معافى أن واحد فهو مشكل ولا ترجيح لأحدهما على الآخر فلو تعارض نبات اللحيمة مع
 المنى من الفرج أو الحيض فهو مشكل على ما استظهره عجم فى تعارضه مع الحيض أى وكذا يقال فى تعارضه مع المنى من الفرج ولكن
 الظاهر أن يقدم الحيض والمنى من الفرج على نبات اللحيمة ألا ترى أن الفقهاء ذكروا أن المرأة يجب عليها حلق لحيتها وأطلقوا وما
 ذاك الا لكون ذلك يتأنى الآن بقطع بأن اللحيمة اذا كانت كبيرة لاتقع فى امرأه قط وما ذكره الفقهاء الا فى اللحيمة التى لم تكن كذلك أو
 يقال ان الفقهاء قد يفرضون المحال وأما تعارض الشدى أى الذى يدل على الانوثة بأن كان كبيراً مع المنى من الذكر فهو مشكل وهل
 يقال المنى أقوى فى الدلالة على الذكورة من دلالة الشدى الكبير على الانوثة وهو الظاهر وقد تقدم أنه لا تعارض بين الشدى والحيض

وكذا اذا تعارض منى من ذكر وحيض من فرج فهو مشكل (قوله قال الشعبي) بفتح الشين هو عامر الشعبي مجتهد نسبة لشعب حتى من اليمن (قوله بكيل ولا وزن) أما الكيل يقال اذا بال من الذ كر مل عمد وبال من الفرج نصفه يحكم عليه بانه ذكر وأما الوزن فبان يقال اذا بال من الذ كر قدر رطل ومن الفرج قدر نصف رطل يحكم له بانه ذكر وقوله بل بالنظر لتكرره ووجه فاذا بال من الذ كر مرتين ومن الفرج مرة في اليوم فيحكم بانه ذكر أقول وظاهره ولو كان الذي أتى في المرة الواحدة يزيد على المرتين باضعاف هكذا قاله الشارح تبعاً لعج ولكن النقل في الخطاب انه يعول على الكيل والوزن أى على تقديرهما وذكرا كلام الشعبي مقابله ونص الخطاب فلو بال من المحلين اعتباراً لا كثراً والسبق وأنكر الشعبي اعتباراً لا كثراً ورآه متعذراً وانظر قول ابن حبيب فان لم يسبق أحدهما فن حيث يخرج الا كثراً وانظر قول ابن نونس فان بال منهما جميعاً فن أيهما سبق قال أبو بوب فان خرج منهما معاً فقال أبو يوسف وبعض أصحاب أبي حنيفة ينظر من أيهما خرج أكثر فيكون الحكم له قال شيخنا عتيق وأنكر ذلك الشعبي وقال أيكال البول أو يوزن والاولى ما قالت له الجماعة لان الأقل تبع لا أكثر في أكثر الاحكام اه ولفظ الجواهر اذا كان ذا فرجين فيعطى الحكم لبال منه فان بال منهما اعتبرت الكثرة من أيهما فان استوت اعتباراً سبق فان كان ذلك منهما معاً اعتبرت اللحية أو كبر الشدين ومشابهتهما لثدي النساء فان اجتمع الامر ان اعتبار الحال عند البلوغ فان وجد الحيض حكم به وان وجد الاحتلام حكم به وان اجتمعا فمشكل وان لم يكن له فرج الرجال ولا النساء وانما له مكان يبول منه ينتظر بلوغه فان ظهرت علامة تميز والافش شكل اه وانظر قول الخطاب ولو بال من أحدهما مرة ومن الآخر أخرى أو سبق أحدهما تارة والآخر أخرى فالعبرة بالاكثراً فان استويا فمشكل اه فهذا كله ظاهر في اعتبار الكثرة بالكيل والوزن أى تقدير اول التفتات لا اعتبار تكرار الخروج وفي جعل كلام الشعبي مقابلاً الذي هو خارج المذهب فالعجب من عجم ومن تبعه حيث اعتمدوا كلام الشعبي الخارج عن المذهب وتركوا ما هو صريح المذهب (قوله حيث يجوز النظر لعورته) قال بعض شيوخنا بان لم يبلغ حد الشهوة لانه ان ناهز الحلم أى راهق يصير كالبالغ كما تقدم بيانه في قول (٣٣١) المصنف في الجنائز وغسل امرأه ابن كسيع الخ وقوله وأما الكبير أى وهو المراهق وما فوقه وقوله فانه يؤمر الخ أى فقد رجعنا الى قول المصنف فان بال من أحدهما وقوله الى حائط أى فيكون في حالة توله متوجهاً للحائط وقوله أو على حائط أى بان يجلس

قال الشعبي رحمه الله لا ينظر لقلته والكثرة في البول بكيل ولا وزن بل بالنظر لتكرره ووجهه الان هذا الاختبار بالبول انما يجري في حال صغره حيث يجوز النظر لعورته وأما الكبير فانه يؤمر بان يبول الى حائط أو على حائط فان ضرب بوله في الحائط أو أشرف على الحائط فهو ذكروان بال بين نخذه فهو أنثى وقيل تنصب له امرأة أمامه وينظر فيها الى مباله بان يجلس أمامه ينظر منها له وتعقب هذا بانه لا يجوز النظر لصورة العورة كما لا يجوز النظر اليها وظاهر

فوق الحائط ويبول وقوله فان ضرب بوله في الحائط عائد على الاول وقوله أو أشرف على الحائط أى تباعد عنها عائد على الثاني وقوله وان بال بين نخذه راجع للامرين معاً (قوله بان يجلس امامه) أى بان يكون ذلك الناظر متوسطاً بين الخنثى والمرأة أقول ويصح ان يجلس خلف الخنثى (قوله لصورة العورة) لا يخفى أن صورة العورة ما قام بالعورة لان صورة الشئ ما قام بذلك الشئ ففي العبارة حذف أى مثل صورة العورة وقوله وتعقب هذا الخ أقول ان كان هذا الحكم منصوصاً في المصنف والظاهر خلافه والظاهر ان المراد صورة العورة مما هو مستند للعورة والافلو وجدت صورة العورة في قطعة طين مصورة بصورة الذ كر فلا حرمة في النظر لذلك وقوله الى مباله أى محل بوله أى الموضع الخارج منه البول وقوله ثم مات الخ مفهومه انه لو لم يمت بل حيى الا أنه بعد ذلك بال من الثاني لا يكون الحكم كذلك مع أن الحكم كذلك وقوله لصاحب المبال أراد بالمبال البول وأراد بصاحبه الذ كر أو الفرج ﴿تنبيه﴾ قال الخطاب اذا حكم بأحد الامرين من ذكورة أو أنوثة ثم حدثت علامة أخرى تقتضى ضد الاولى فقال العقبانى لم أفهم فيه على شئ الا ما رأيت له لبعض أشياء ونصه ان حكم بانه ذكراً لعلامة ظهرت فيه ثم جاءت علامة أخرى تدل على انه أنثى أو بالعكس لم ينقل عما حكم له به أولاً كان يبول من الذ كر ثم جاء الحيض أو كان يبول من الفرج ثم جاءت اللحية اه قال عجم قلت الذى ينبغى اعتبار العلامة الثانية حيث كانت أقوى من الاولى كما اذا كانت الاولى سبق البول أو أكثر منه والثانية الجمل اه ثم لا يخفى انه ان ولد من بطنه أو ظهره فأمره واضح وان ولد منهما معاً فمشكل على ما اختاره بعض وقال الخطاب فان ولد منهما معاً فقال العقبانى الظاهر ان الحكم لولادة البطن لانها قطعية لكن هذا على مذهب الشافعى وأما على مذهبنا فالخنثى باق على اشكاله اه ويجب تقييد هذا كما ذكر بعض الشراح بما اذا كانت ولادته من الظهر والبطن فى آن واحد والافالعمل بما ثبت له بالمتقدم ويمتنع بين ما ولده من ظهره وما ولده من بطنه الارث لانه لم يجمعهما أب ولا أم وكذا يمتنع النكاح لان ما خلق من مائه عنزلة ولده في النكاح وهل لا يعتق أحدهما على الآخر ذلك أى لقولنا لم يجمعهما الخ وأما لو وطئ فرجه بذكراً غلطاً وولده فمشكل ويرثه أولاده بالابوة

والامومة وهو يرثهما وهم اخوة اشقاء على ما ذكرنا **﴿ تنبيه ﴾** الخنثى كما يكون في الآدمي يكون في الابل والبقو ويجوز التضحية به ولو كان اشكاله بنقبة يخرج منها البول لانه اِمَاز كَرَأَوَاتِي وكل منهما يجوز التضحية به فعلى هذا ابن آدم محصور في كونه ذكرا أو أنثى فلا فرد يخرج عنهما ويدل عليه قوله تعالى وما خلق الذكرا والأنثى فهو دليل على ان الخنثى اِمَاز كَرَأَوَاتِي فيحدث من حلف لا كلم ذكر أو لا أنثى وكله كما قاله بعضهم والحاصل ان الجهور على انه غير واسطة وانه واقع خلافا لمن منعه (قوله جواز نظر الصغيرة) أى التى لا تشتهى كنبت خمس سنين ولا يجوز جس عورتها (قوله فان بال منهما متساويين) أى من كل وجه فلم توجد أسبقية ولا أكثرية وعدم علامة أخرى تدل على أحدهما وقوله انظر بلوغه لعل هذا على طريقة ابن شاس وابن الحاجب والافق قد تقدم انه حيث أشكل يجعل بان يعطى نصيبه المتقدم ولا ينتظر للايضاح خصوصا وقد صرح فى شرح الترتيب بانه لا يتظر بلوغه عند المالكية ثم بعد كتيبى هذا رأيت هذا الفرع منقولاً عن ابن شاس فله الحمد (قوله قال محمد بن سحنون الخ) كان شيخا حسن الخلق جدا وكان قاضيا وانفق انه كان اذا جلس فى الدرس يقدم له انسان كل يوم يسوءه بالنسب والشتم ثم انه انقطع فسأل عنه الشيخ فلما اجتمع به سأله عن سبب انقطاعه فقال له ان انسانا ساطنى عليك بالنسب والشتم لا غيظك وجعل لى مقداراً من الدراهم أستعين به على تزويج بناتى فلما لم يقد ذلك فى الاغاطة انقطعت عنك فقال له لم تذكري ذلك من أول الامر ثم أرسل الى قضاة ذلك الرجل فساعدوه على ذلك (قوله لان أصل نبات الشعر من البيضة اليسرى) كذا فى تت فى صغيره وكبيره وهو مردود ومخالف لما فى اللقائى عن ابن حبيب من أن من ذهب بيضته اليسرى لا يلاعن لنى الرجل لانها تنمضج المنى كما قاله أهل الطب والتشريح فاذا فقدت فقد الولد واليمين لنبات الشعر (قوله فذهب الحسن الى القضاء به) أى الحسن البصرى وهو سيد التابعين على قول والراجح أن سيدهم أو يس القرنى وحذف مقابله أى وقال غيره لا يقضى به وهو الراجح **﴿ فائدة ﴾** (٢٣٢) وجدت فى خط بعض شيوخنا رحمه الله انه يدخل الجنة ذكرا (قوله ثم

أراد ان يخلق حواء) هل ذلك عقب خلقه فتكون ثم لمجرد الترتيب أو لا فتكون الترتيب مع التراخي (قوله حواء) بالمدمية بذلك لانها خلقت من حي وقوله ألقى عليه النوم أى الثقيل لئلا يؤاسه ذلك أو يفجعه ذلك وذكر بعض شيوخنا انه ألقى عليه النوم فى الجنة لكونه من أهل الدنيا اه وقضيته ان أهل الجنة لا ينامون (قوله ثم أزال ضلعا)

اطلا ففهم أنه لا يشترط التكرار فلو تحققت حياته وبال من أحدهما مرة واحدة ثم مات فالحكم لصاحب المبال وظاهره جواز نظر الصغيرة وصرح به ابن يونس فان بال منهما متساويين انظر بلوغه ان كان غير بالغ فان نبتت له لحية فهو ذكرا قال محمد بن سحنون لان أصل نبات الشعر من البيضة اليسرى وان نبت له ثدى ككئدى النساء دون لحية فهو أنثى فان نبتا معا فاختار هل ينظر الى عدد اضلاعه أم لا فذهب الحسن الى القضاء به وقال به غيره وعليه فالمرأة لها ثمانى عشرة ضلعا من كل جانب والرجل له من الجانب الايمن كذلك ومن الايسر سبعة عشر هكذا ذكر ابن يونس وقال الحوفى سبعة عشر للمرأة من كل جانب وللرجل من جانب واحد ستة عشر قالوا وسبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم عليه الصلاة والسلام ثم أراد ان يخلق حواء ألقى عليه النوم ثم أزال ضلعا من جانبه الايسر فخلقها منه **﴿ خاتمة ﴾** أول من حكم فى الخنثى عامر بن الظرب ثم حكم به فى الاسلام على

أى بواسطة الملك جبريل أو غيره أو بمجرد تعلق قدرته تعالى وارادته بذلك

وقوله ضلعا بكسر الصاد وسكون اللام وفتحها وهى مؤنثة وقوله الايسر اعل السرى فى ذلك الاشارة الى مفضولية النساء بالنسبة للرجال لان الجانب الايمن أفضل من الجانب الايسر لتقدمه عليه فى التطهير ولاشتماله على اليد اليمنى التى هى للتكرمة بخلاف اليسار فهى مشتملة على اليسرى التى يزال بها الاقدار والرجل اليسرى التى تقدم فى مواضع الاقدار الحسية ففيها اشارة الى أن المرأة محل الاقدار الحسية من حيث دم الحيض والنفاس ويتبعها فى ذلك انها محل الاقدار المعنوية كما يشير اليه الحديث لو أحسنت الى احدا من الدهر ثم رأت منك شيئا قل لا تقول ما رأيت منك خيرا قط (قوله نخلة هامة) أى فنبقت من ذلك الضلع كما نبتت النخلة من النواة وهل ذلك فى زمن متقارب أو متباعد وما قدر ذلك (قوله خاتمة) أى هذه خاتمة مسائل الخنثى المشكل (قوله أول من حكم فى الخنثى عامر بن الظرب) فهو أول من حكم فى الجاهلية فكان مشركا كما فى شرح الترتيب وكانت العرب فى الجاهلية لاتقع لهم معضلة الا اختصموا اليه ورضوا بحكمه فسألوه عن خنثى أنجب له ذكرا أم أنثى فقال أمها لوني فبات ليلته ساهرا وفى عبارة وأقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم وكانت له أمة يقال لها سخيخة فقالت له ان مقام هؤلاء عندك قد أسرع فى غنمك وكانت ترعى له غنما وكانت تؤخر السراح والروح حتى تسبق وكان يعانيتها فى ذلك فيقول لها أصبحت يا سخيخة أمسيت فلما رأت سهره وقلقه قالت له مالك فى ليلتك ساهرا فقال لها وبلك دعى أمر اليس من شأنك فأعادت عليه السؤال فذكر لها ما بدله فقالت له سبحان الله أتبع القضاء المبال فقال فسرحتها والله يا سخيخة

أمسيت بعد أم أصبحت نخرج حين أصبح فقضى بذلك واستقر عليه الحكم في الاسلام وفي ذلك عبرة ومن جرت لفتى هذا الزمان وقضائه فان هذا مشرك توفى في حكم حادثة أربعين يوماً وعبرة أخرى وهي جريان الحكم على لسان غير أهله وخلاصته انهما صارت شيخا له صاحبها في التأخير وهو أدب منه لهما انهما صارت شيخا له وهي تحصل ولو بمسئلة واحدة كما يشير إليه ما نقل عن سيدنا عيسى أن ابليس قال له قل لا اله الا الله فقال له أقولها لا تقولك وذلك كما ذكرنا أن ابليس أراد أن يكون عيسى نبي الله بذلك فخماه الله من ذلك ونقل ان رجلا من العوام كان اذا قدم على الامام الشافعي رضى الله عنه يقوم له فستل عن ذلك فقال أنا سمعت منه أن الكلب اذا بلغ يرفع رجله عند البول وان الحرم من راعي ودا لخطبة وانتهى لمن أفاد لفظه والشيخ اذا ارتفع جفا أقاربه وأنكر معارفه ونسي فضل معلمه ونقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه من استخف باستاذة ابن سلام الله بثلاث قصر عمره وكل لسانه عند الموت ونسيان ما حفظ ولله در القائل حيث قال ما وهب الله لامرئ هبة * أحسن من عقله ومن أدبه هما حياة الفتي فان عدما * فان فقدت الحياة أجل به وفي حديث البخاري عن مجاهد ليكن أدبك دقيقا وعلمك ملحا ومن مقالات نور الدين آخر المحققين الشيخ على الشبرا ملسي قيراط من أدب خير من أربعة وعشرين قيراطا من العلم والظرب كما في الصحاح بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء المهملة واحد الطراب وهي الروابي الصغار ومنه عامر بن الظرب آخر حكام العرب اه وهل هو اسم أبيه أو أمه (قوله أي أول من قضى به) أقول لا حاجة لذلك التفسير لان الحكم هو القضاء فخرج الأفتاء بدون احتياج للتفسير وما كان يحتاج لذلك التفسير الا لو كان الحكم يطلق على معنى آخر ويجاب بأنه انما احتاج له خوفا من توهم انه لم يرد به القضاء الذي هو معناه الحقيقي (قوله من أين يورث) بضم الياء وفتح الواو وتشديد الراء المفتوحة أي من أي مكان يورث أي من أي جهة كونه يورث أي من جهة كونه ذكرا أم من جهة كونه أنثى (قوله من حيث يبول) أي من جهة كونه يبول أي من جهة هي كونه يبول فإضافة حيث لما بعده للبيان ولا بد من حذف أي من موضع هو جهة كونه يبول وذلك الموضع المذكور أو الفرج أي ان ارثه مراعى فيه ذلك الموضع وظاهر قوله مولودان الحادثة وقعت قرب ولادته (قوله البيهقي) هو أحمد بن الحسين الشافعي قال السبكي تصدى البيهقي الى تخريج الأحاديث التي ردها أرباب الأحاديث على الشافعي وتقويةها فالأحمد منه على مذهب الشافعي مثله وقيل انه زاد مذهب الشافعي النصف (قوله وله شاهد عن علي (٣٣٣) موقوفا الخ) أي وهو ضعيف السند كما في الخطاب

اعلم أن لهم شاهدا وتابعا فالشاهد أن يروي الحديث من طريق أخرى بالمعنى لا باللفظ الاول وأما اذا كان باللفظ الاول فهو التابع وقوله موقوفا أي على الصحابي فليس بمرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم والحاصل ان لهم موقوفا ومرفوفا والمرفوع

ابن أبي طالب أي أول من قضى به في الاسلام فلا ينافي ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن مولوده قبل ذلك من أين يورث فقال عليه الصلاة والسلام من حيث يبول والحديث أخرجه البيهقي من طريق يعقوب بن ابراهيم القاضي عن السكبي وله شاهد عن علي موقوفا ذكر هذا الحافظ السيوطي في تعقبه على موضوعات ابن الجوزي والله تعالى أعلم * وأقول كما قال الاصل وهو الشيخ خليل وأسأل الله أن ينفع به من كتبه أو قرأه أو حصله أو سعى في شئ منه

(٣٠ - خشي ثامن) ما كان مرفوعا صريحا وما كان مرفوعا حكما فالرفوع الصريح كأن يقول الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وأما المرفوع الحكمي فهو أن يقول قولاً ولا يسنده للنبي صلى الله عليه وسلم ولكن لا مجال للرأي فيه وأما الموقوف فهو ما قاله الصحابي ولم يسنده للنبي صلى الله عليه وسلم ولكن للرأي فيه مجال (قوله ذكر ذلك الحافظ السيوطي) هو عبد الرحمن بن قنبلت السبي المهملة ويقال أيضا للسيوطي بضم الهمزة وفتحها المصري الشافعي ولد بعد المغرب ليلة الاحد عشر غرة رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة بالقاهرة ولقبه والده جلال الدين وجاء أن يكون كذلك وقد حقق الله رجاءه وكان يرى النبي صلى الله عليه وسلم بقظة ولقب بابن الكتب وكانت أمه أم ولد فسألتها أئوه عن كتاب فذهبت لتأني به فولدته بين الكتب فلقب به ويكنى أبا الفضل نفعا الله به (قوله وأقول كما قال الاصل الخ) وقد استجاب الله دعاءه فنفع الله بهذا الكتاب شرقا وغربا وكذلك الفقير يقول وأسأل الله تعالى من فضله واحسانه أن ينفع بهذه الاوراق ويختم لي ولاخواني بالجامعة الحسنى على الوجه الاكمل وأختها كما فعل في ذلك بالدعاء المأثور عن أبي هريرة رضى الله عنه عنه عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع ونفس لا تشبع أعوذ بك من شر هؤلاء الاربعة والحمد لله وحده وصلاته وسلامه على أشرف الخلائق النبي الامي محمد الصادق المصدوق وعلى آله وأصحابه وعترته والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (فائدة) قال الامام بهرام عن المصنف وكان الفراغ من تأليف هذا المختصر يوم الاربعاء ثاني عشر رمضان المعظم قدره سنة تسع وسبعين وسبعمائة (وأقول) وكان الفراغ من تصليح هذه الحواشي غاية شهر جمادى الآخرة الذي هو من شهور سنة ثلاث وثمانين ومائة وألف من هجرة من له العز والشرف ولله در القائل

بشرائه يافقه الامام بعالم * منه خفايا العلم أضحت فاشيه
 قد سطرت أقلامه للناس نو * راقبه له ظلم الجهالة غاشيه
 وضع الحواتي وضع محتكم على الشجر شى وأنشأها فصارت ناشيه
 عنه تلقاها الجهابذة الأولى * لهم ومن المولى قلوب غاشيه
 فهم وحواشيه وقد فهموا حوا * شيه التي من لم يحزها حاشيه
 ولسان حال المجد نادى قائلا * أرخ (سمت أكرم بها من حاشيه)

٥٠٠ ٨٢٦١ ٩٠ ٢٢٤

سنة ١١٨٣

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والله
 در القائل

ع عليك بروضة العلم أضحت * تنزه عن مقالات السفينه
 ل لها فضل على من كان ينمى * لذهب مالك أوبعتنيه
 ي يزيد على سنى القرن منها * سنى يمدى الذى قد يقنيه
 ا أفاض على صحائفها جمالا * إمام جل عن شخص شيه
 ل له هم على الجوزاء صارت * مجاوزة لقول ترتضيه
 ص صراط طريق مذهب قويم * سليم عن شوائب تعتريه
 ع عواطف برهكم أتحفنا * بما يلقى ملاك الفضل فيه
 ي عتقنا بنقش راق حسنا * لكفيه واسماع لفيه
 د دوام لم يزل يمدى علوما * يزيد بها بهذه من النبويه
 ي يزين بالسن الاقلام طرسا * غدا من بعد بالوجه الوجيه
 ا أماط ستور خدر للعاني * به النظرى أضهى كاليدى
 ل لئن أحييت تصديق فشاهد * حواشيه وماهى تقنيه
 ف فان النفع عم بها خصوصا * نه فأسأل عن الخرشى ذويه
 ه هي الترشخ الخرشى لما * توشحها وقوت قاربيه
 ذ ذرا القدر ارتقت فى حسن شكل * بحل المشكلات لقاصديه
 ه هي الأحكام فأعرفها وأرخ * لحاشيه بها نفع الفقيه

٧٤٩ ٨ ٢٠٠ ٢٢٦

سنة ١١٨٣

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا آمين

﴿ يقول طه بن محمود أحد مصححي الكتب العربية بالمطبعة الاميرية المصرية
أصلح الله شأنه وهداه لمازانه ووقاه ما شأنه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

فحمدك اللهم على ما أوليت من النعم وواليت من شايب الكرم ونشكرتك يا من
جعل الفقه في الدين أسنى المطالب وخدمة الشرع المتين أسنى المناصب فقيض
لشريعة من خيار الأئمة وأكابر الأئمة من أيدوا أركانها وشيدوا بنيانها
وحاطوها بدعائم الحج وناطوها بالقلوب والمهج وأسهروا في تدوينها أجفانهم
وأنصبوا في حفظها أبدانهم حتى انجلى الغيايب وانضمت إلى الحق المذاهب
وكان مرجع الكل إلى كتاب الله المبين وسنة نبيه الأمين وما كان عليه عمل أصحابه
الذين تأدبوا بأدابه أولئك قوم عمقت الحبالي بأمثالهم ولم تطوب بعدهم صحيفة على مثل
أعمالهم فاجزههم اللهم عنا حسن الجزاء وصل وسلم على سيدنا محمد إمام الاتقياء
وختم الانبياء وعلى آله البررة وأصحابه الخير ملاح هلال وهبت شمال

(أما بعد) فلما كان شرح الامام العلامة أبي عبد الله محمد الخرنشي مختصر
الفقيه الحجة سيدى خليل المالكي وحاشية شيخ المشايخ المحقق المدقق الشيخ
العدوى عليه من أحسن الكتب الفقهية في فقه السادة المالكية لعظم نفعه وكثرة
بجعه وسهولة تعاطيه على الطلاب وغزارته ما حوام من الفروع والمسائل في كل باب
اعتنى بشأنه الأفاضل شرقا وغربا وضربت لتحصيله أكاد الرواحل ضربا وعم
به الانتفاع وقصرت عليه الأبصار والاسماع وازدادت فيه الرغبات من جميع
الجهات حتى أحوج ذلك إلى أن طبع عدة مرات وليس فيها للناس كفايه لمالهم
به من العناية ولم يزل شوقهم إليه في استخدام حتى يسر الله طبعه في هذه الايام
بوجود رب الهمة العلية والسيرة العمريه مولانا الامام الهمام حامي الملة
والدولة بالديار المراكشيه سلالة البضعة الطاهرة الحسنية العلوية السلطان مولاي
« عبد العزيز » ابن مولاي الحسن ابن سيدى محمد ابن مولاي عبد الرحمن * بنج بنج
فضل طاهر ونسب طاهر في الذروة والسنام من آل البيت الكرام

بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الآف من الطراز الاول

خلد الله دولته وقوى شوكته وأقر ببقائه عيون الايام وكلامه بعينه التي لا تنام
ولا زال ظل عدله ممدودا وبحرفضه مورودا وبيت عزه محجوبا وخصم دولته
منقطعا محجوبا فأكرم به من إمام عادل أخذ بعصدا الحق وأرغم أنف الباطل
وأحياد دولة العلم والعدل وأمان صولة الجور والجهل فاذا نزلت بأرضه أصبت
خيرا كثيرا واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا وماذا أقول في ملك ملك القلوب
باحسانه فأغناه ذلك عن سلطانه واستعبد الاحرار بجواهره الغزار فقام له مقام

جيش جرار واستوزرأخا العقل والدين حليف العلم والفضل المبين الوزير
الخطير والعلم المفرد الوزير ابن الوزير سيدي أحمد بن سيدي موسى بن أحمد أبقاه
الله للحق طهيرا وللصدق وزيرا فله درأبينه من فقيه نبيه لا يروح عنده
زيف من أهل المين والحيف بل يهتدى إلى الحق وعنده يقف وله يكاد الغيب
ينكشف وقصارى القول أن هذه الدولة بها ثغور العدل باسمه وقاعدة الدين في
ديارها قائمه أيدها الله وأبقاها وكفاها السوء ووقاها إنه سميع الدعاء فعال لما
يشاء لأرب غيره ولا خير إلا خيره

الهي من أدعو سواك لمطلي * ولأرب الأنت في كل مذهب
فأسألك اللهم تأييد دولة * أضاعت بها أرجاء شرق ومغرب
بأمرك فيها قام شهر منجد * إمام همام زانه كرم الأب
حبيب نسيب لا يسامى نجاه * غمه سراة من بني بضعة النبي
هو المرقضى «عبد العزيز» أخو التقي * أبو الفضل ليس فضله بمحجب
بسلطانه عم الهنا كل مشرق * كما قرّت العينان من كل مغرب
به قد أعز الله دين محمد * كذلك رب الناس للدين يحبني
فقام على أحكامه وحده * قيام بصير بالأمور محترّب
وأسعدده المولى وعزز ملكه * بهذا الوزير الأملعي المذهب
فقل للديار المغربية إنها * محط رحال الدين طيب وأخصي

وكان القائم بطبع الكتاب المذكور هذه المرة على نفقته الراجي من ربه السداد والتوفيق
والرشاد المتوسل بالنبي المشرقي الحاج الطيب التازي المغربي أحد رعايا هذه الدولة
المباركة العزيزية وفقه الله لما يحبه ويرضاه نشاط طبعه ابتغاء نفع اخوانه
وقياما بشكر من غمره بتمنّيه وقبده باحسانه «ومن وجد الاحسان قيدا تقيدا»
ولما رأى من نفسه العجز وقصور اللسان عن القيام بواجب هذه الدولة من شكر الاحسان
أناب عن لسانه في الترجمة عن جنانه فأجبت سؤاله وكتبت هذه المقالة راجيا أن
تلحظها عين القبول فيبلغ الأمل نهاية المأمول

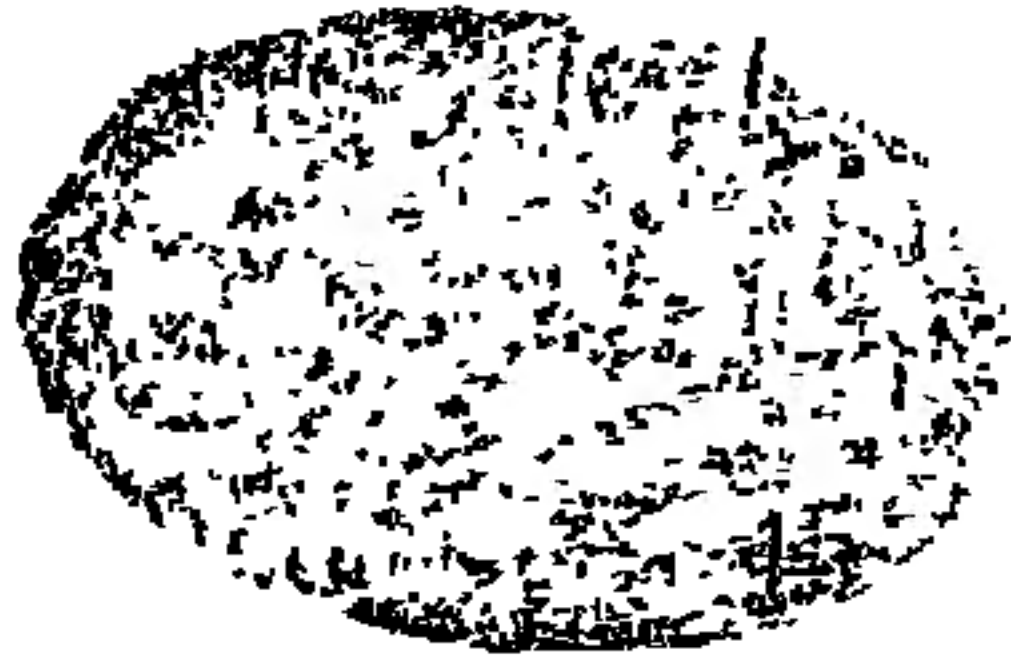
تحريرا في ٢ محرم افتتاح سنة ١٣١٨ هجرية

يقول المتوسل بجاه المصطفى الفقير الى الله تعالى محمود مصطفى خادم التصحيح
بدار الطباعة الزاهرة ذات المحاسن ببولا قمصر القاهرة

الحمد لله الذي فقهه في دينه من اختاره من العباد وأجرل المشوبة والاجر لمن سلك سبيل
الرشاد والصلاة والسلام على أشرف الخلائق أفضل من أوضح الحق وبين الطرائق
سيدنا محمد المبعوث بالسلامة الراجحة المؤيد بالبراهين الساطعة والحجج الواضحة وعلى
أصحابه الذين كانوا بأمر الله على الحق ظاهرين وعلى آله الحاملين على عمر الزمان لواء الدين
خصوصا المجتهدين الذين أسسوا الدين وأصلوا أقواعه وشيدوا مبانيه وعقلوا
شوارده (أما بعد) فقد تم طبع شرح المحقق الشهير العلامة الفهامة التحرير قدوة
العلماء المحققين وتاج الفضلاء المدققين رب المعارف والاسرار والحقائق الباطنية
والانوار ولي الله بلا اشتباه سيدي محمد الخروشي بن عبد الله على الكتاب الجليل
المختصر الجليل الذي عم نفعه في سائر الآفاق للإمام العلامة أبي الضياء خليل بن
اسحق في فقهه امام دار التنزيل مهبط الوحي الأمين جبريل الذي استضاء بنور
هديه كل امام واقتبس نجم السنة الامام الاصمعي مالك بن أنس وناهيك بهذا الشرح
المشتمل على المعاني الدقيقة والابحاث الفائقة الرقيقة الكفيل بتقريب العضلات
على الافهام ورفيع ما في عبارة المختصر من اللبس والايهام وقد حليت الطرر بجواش
شريفة غرر كثيرة الفوائد غزيرة الفرائد تسر بحقبة هاذي الالباب وتسلك
بقارثها سبيل الصواب تأليف علم الاسلام الحبر البحر الهمام أستاذ الاساتذة
وخاتمة الفضلاء الجهابذة العلامة الوحيد والفهامة القريد الفقيه الذي كل صادم
علمه روى الأستاذ الشيخ على الصعيدي المنسفي سي العدوي أسبل الله على الجميع
غيث احسانه وأفاض عليهم شآبيب رضوانه وقد كان هذا الطبع اللطيف
والشكل البديع الطريف على ذمة الهمام الشهير والبدر المنير الجنب الامجد
والملاذ الاسعد من له الثناء حقيقة ولغيره معنى مجازي الراجي من ربه الغفران
المتوسل بالنبي العربي حضرة الحاج الطيب التازي المغربي لازال ظافرا بالاماني
رافلا في حل التهاني بالمطبعة الباهرة ببولا قمصر القاهرة في ظل الحضرة
الفخيمة الخديوية والطلعة الميمونة البهية من بلغت به رعيته غاية الأمان
أفندينا المعظم عباس باشا علي الثاني لا برح فرح الفؤاد بنجل الانعم ولي
عهد الحكومة المصرية جناب (محمد عبد المنعم) لا زالت الايام منيرة
بشمس علاه واللبالي مضيئة بيد رحلاه وكان تمام هذا الطبع مشمولا

بتطهر من عليه محاسن أخلاقه تثنى حضرة وكيل المطبعة محمد
 بك حسنى فى أول محرم الحرام افتتاح عام ألف
 وثلثمائة وثمانية عشر من هجرة سيد
 البشر عليه الصلاة والسلام
 وعلى آله وأصحابه
 الكرام

م



﴿فهرست الجزء الثامن من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدى خليل﴾

باب الدماء والحدود	٢	De... 621
باب البغى وما يتعلق به	٦٠	De... 621
باب الردة والسب وأحكامهما وما يتعلق بذلك	٦٢	De... 621
باب حد الزنا وحكمه وما يتعلق به	٧٤	De... 621
باب حد القذف وحكمه وما يتعلق به	٨٥	De... 621
باب حد السرقة	٩١	De... 621
باب الحرابة وما يتعلق بها	١٠٣	De... 621
باب حد الشارب وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل	١٠٧	De... 621
باب العتق وأحكامه وما يتعلق به	١١٣	
باب التدبير	١٣٢	
باب المكاتب والكتابة وما يتعلق بذلك	١٣٩	
باب أحكام أم الولد وما يتعلق بذلك	١٥٥	
فصل الولاء	١٦١	
باب الوصايا وما يتعلق بها	١٦٧	De... 621
باب الفرائض	١٩٥	De... 621

De... 2266 (٢٠٧٥٥)

﴿تمت﴾